جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

رسالة دكتوراه

التخصص علم الاجتماع العائلي

دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات

الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي

من طرف

سيد أحمد نقاز

أمام اللجنة المشكلة من:

محي الدين عبد العزيز	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
جمال معتوق	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
رتيمي فضيل	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
سرير عبد الله	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
مظهر سليمان	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
زمام نور الدين	أستاذ محاضر، جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

البليدة، جوان ٢٠٠٦

ملخص

لقد عمدنا من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية المنطوية تحت عنوان " دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري"إلى تشخيص الواقع الاجتماعي بأسلوب علمي، موضوعي سوسيولوجي بغرض الوصول إلى تحديد العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري .

و بذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى إظهار دور البيئة الأسرية في تحديد سلوك الفرد من جهة، ومعرفة مدى العلاقة الاجتماعية و النفسية و التربوية و الثقافية بين الأسرة كأول مؤسسة اجتماعية و باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدرسة – المسجد – وسائل الإعلام ، وحتى الشارع) في بناء شخصية الفرد و توجيه سلوكه من جهة أخرى .

وقد سعينا في هذا البحث إلى فحص ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري انطلاقا من البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدرسة – المسجد – وسائل الإعلام، بما في ذالك الشارع، و غيرها من الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي)، واعتمدنا على تفحص ثلاث تصنيفات للجريمة و هي :

- جرائم الاعتداء على المال – وعلى العرض، والنفس والأشخاص أو الأفراد وبالموازاة مع ذلك الجرائم المرتبطة بالإرهاب لما هذه الأخيرة من تأثير على بناء شخصيات الأفراد وتوجيه سلوكهم داخل النمط الاجتماعي العام ، دون أن نهمل مدى التداخل بين هذه الجرائم .

و لذلك كانت هذه الدراسة على مجالين هامين و هما : المستوى النظري و المستوى الميداني (التطبيقي) .

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل "للأستاذ الدكتور جمال معتوق" الذي تفضل مشكورا في إشرافه على هذه الدراسة العلمية وقدم لنا مساعدات جبارة من خلال المجهود المضاعف الذي بذله معنا لإعداد هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر للأساتذة الذين ساعدونا في إنجاز العمل الميداني من خلال إجراء المقابلات وتوزيع الاستمارات على المبحوثين.

ولكل هؤلاء الشكر والتقدير.

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا	149
02	أساليب التكيف مع الانحراف عن المعايير	152
03	الطفولة غير الشرعية في الجزائر ١٨٦	183
04	الأمهات العازبات في الجزائر ١٨٩	186
05	عدد الولادات غير الشرعية حسب مكان الإقامة ١٩٠	187
06	عدد الولادات غير الشرعية حسب الولاية لسنة ١٩٩٦ ١٩٢	188
07	ضحايا العنف الجسدي والجنسي حسب السن ٢٠٧	203
08	حالات الأحداث ضحايا زنا المحارم حسب السن ٢٠٧	203
09	توزيع المبحوثين حسب السن	٢٤٠
10	توزيع المبحوثين حسب الجنس	٢٤١
11	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	٢٤١
12	توزيع المبحوثين حسب الأصل الجغرافي	٢٤٢
13	توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية	٢٤٢
14	توزيع المبحوثين المتزوجين حسب عدد الأبناء	٢٤٣
15	توزيع المبحوثين بحسب الإقامة قبل الدخول لمركز إعادة التربية	٢٤٣
16	توزيع المبحوثين حسب نوعية المسكن	٢٤٤
17	توزيع المبحوثين حسب عدد الغرف بمساكنهم	٢٤٤
18	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للآباء	٢٤٥
19	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للأمهات	٢٤٥
20	توزيع المبحوثين حسب وجود الوالدين	٢٤٦
21	توزيع المبحوثين حسب نوعية عمل الآباء	٢٤٦
22	توزيع المبحوثين حسب نوعية عمل الأم	٢٤٧
23	فرض الأسرة لقيم معينة وعلاقته بممارسة المبحوث لجريمة في طفولته	٢٤٨
24	ممارسة المبحوث لجريمة في الطفولة قبل الدخول للمركز و علاقتها بدخول المبحوث لمركز إعادة التربية و سن المبحوث آنذاك	٢٥١
25	نوع الجريمة المرتكبة في الطفولة و علاقتها بمدة الحجز و نوعية المعاملة داخل مركز إعادة التربية	٢٥٣
26	نوع التكوين داخل مركز إعادة التربية و بالاستفادة منه وتأثيره على المبحوث بعد الخروج من المركز والحصول على العمل	٢٥٦
27	تلقي المبحوث لتكوين داخل مركز إعادة التربية و علاقته بالعودة لممارسة الجريمة من جديد	٢٥٧
28	فرض الأسرة لقيم معينة و علاقته برد فعل الأسرة من سلوك المبحوث بعد مغادرة المركز	٢٥٨

29 نوعية الجريمة الممارسة في الصغر و علاقتها برد فعل الأصدقاء ٢٥٩
30 قيم الأسرة المفروضة و علاقتها برد فعلها بعد مغادرة المبحوث لمركز إعادة التربية و ممارسة السلوك الانحرافي ٢٦٠
31 رد فعل الأسرة من سلوك المبحوث بعد مغادرة مركز إعادة التربية وعلاقته بمواجهة الفرد المنحرف من أسرته ٢٦٢
32 تدخل الأسرة في اختيار الأصدقاء وعلاقتها بنظرتها للصديق ذي السوابق العدلية ٢٦٣
33 القيم الأسرية المفروضة و علاقتها بموافق تفضيل الذكور عن الإناث ٢٦٥
34 مواقف تفضيل الذكور عن الإناث و علاقته بتوقع الوالدين من الجنسيين ٢٦٧
35 القيم الأسرية المفروضة وعلاقته بفرض أوقات الخروج من البيت ٢٧٠
36 فرض الأسرة لوقت للدخول و الخروج من البيت على أبناءها بمكان قضاء وقت الفراغ ٢٧٢
37 حدوث الخصام بين الوالدين و علاقته بارتكاب المبحوث لجريمة معينة في الصغر ٢٧٣
38 كيفية حدوث الخصام و علاقته بنوعية المعاملة الوالدية ٢٧٥
39 حدوث الخصام أمام المبحوث و علاقته بشعور المبحوث اتجاه والديه ٢٧٧
40 شعور الأحداث المنحرفين نحو الأسرة ٢٧٨
41 رد فعل الأسرة من ارتكاب الإبن لسلوك منحرف و علاقته بموقف الأب من ارتكاب المبحوث لخطأ ٢٧٨
42 تأثير أساليب الضبط لدى الوالدين على الأبناء ٢٧٩
43 رد فعل الأسرة من ارتكاب المبحوث لسلوك منحرف و علاقته بموقف الأم من ارتكاب المبحوث لخطأ ٢٨٠
44 ترك المبحوث للبيت و علاقة ذلك بالمعاملة الأبوية ٢٨١
45 عدد مرات ترك البيت و علاقته بالمعاملة الأبوية ٢٨٢
46 مدة ترك المبحوث للبيت و نوعية الجريمة الممارسة في الصغر ٢٨٣
47 دوافع ترك البيت و علاقته بتناول أحد أفراد الأسرة للمسكرات ٢٨٥
48 إرتكاب أحد أفراد الأسرة لجريمة و علاقته بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا من طرف الأبناء ٢٨٦
49 ارتكاب أحد الأصدقاء لجريمة معينة و علاقته بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا من طرف المبحوث ٢٨٨
50 تعاطي أحد أفراد الأسرة للمسكرات و علاقته بنوعية الجريمة الممارسة حاليا من طرف المبحوث ٢٩٠
51 الوضعية المهنية للمبحوث و علاقته بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا ٢٩١
52 نظرة الأسرة للمبحوث البطال و علاقته بنوع الجريمة الممارسة حاليا ٢٩٣
53 حدوث تغير في المعاملة الأسرية و علاقتها بعامل التضامن و التآزر الأسري ٢٩٧
54 تأثير المظاهر التضامنية على مساعدة الأسرة للمبحوث ٢٩٨
55 وقوف الأصدقاء بجانب المبحوث في الضيق و علاقته باحتياج المبحوث للمال ٢٩٩
56 مجالات انشغال المبحوث في البيت و علاقته بمكان وجوده داخل البيت أو خارجه (وقت الفراغ) ٣٠٠
57 مجالات القنوات التلفزيونية المشاهدة و علاقتها بالبرامج المفضلة. ٣٠٢
58 علاقة المبحوث بزملائه في المدرسة و علاقتها بالفشل المدرسي ٣٠٣
59 ميزات وخصائص(الطبيعة الشخصانية) الوالدين وتأثيرهما على معاملتهم إتجاه بعضهم البعض ٣٠٥
60 أثر عصبية الوالدين في إجرام الفرد ٣٠٦
61 أثر المعاملة الوالدية في توجيه سلوك الأفراد ٣٠٧

62 تأثير النزاع الأسري على السلوك الفردي و علاقته ذالك بممارسة السلوك الانحرافي. ٣٠٨
63 ارتكاب للسلوك الإجرامي و علاقة ذلك بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا. ٣٠٩
64 معاملة الوالدين للمبحوث و علاقته بارتكاب سلوك إجرامي معين ٣١٠
65 المعاملة الوالدية للمبحوث وتأثيرها على العلاقة الأسرية وماينجر عنها من مظاهر سلوكية إنحرافية ٣١٢
66 حدوث الخصام الأسري و علاقته بالمظاهر الانحرافية للسلوك. ٣١٣
67 مساهمة الجو الأسري في ارتكاب جرم معين و علاقته بالمسؤولية الاجتماعية على السلوك الإجرامي ٣١٥
68 حدوث طلاق بين الوالدين و علاقته بارتكاب المبحوث لسلوك إجرامي في الصغر ٣١٧
69 إعادة الزاج من طرف الوالدين وعلاقته بارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر. ٣١٩
70 انضمام المبحوث بعد حدوث الطلا ق و علاقته بارتكاب المبحوث لجريمة معنية حاليا ٣٢١
71 طلاق المبحوث بوجود الأطفال و انضمامهم لأحد آخر و علاقته بالجريمة المرتكبة حاليا ٣٢٢
72 وفاة الأب و علاقته بالجريمة المرتكبة حاليا ٣٢٤
73 سن المبحوث عند وفاة الوالد و علاقته بالجريمة المرتكبة في الصغر ٣٢٥
74 تزوج الأم بعد وفاة الأب و علاقة ذلك بالسلوك الانحرافي المنتهج ٣٢٧
75 علاقة من انضم إليهم المبحوث بعد وفاة الأب و تأثير ذلك على السلوك الانحرافي المنتهج ٣٢٨
76 وفاة الأم و عمر المبحوث آنذاك و علاقته بارتكاب المبحوث لسلوك إجرامي في الصغر ٣٢٩
77 تزوج الأب بعد وفاة الأم و علاقته بالسلوك الانحرافي للمبحوث ٣٣١
78 انضمام المبحوث لشخص معين بعد وفاة الام و علاقته بالمعاملة لمن انضم إليهم ٣٣٢
79 هجر الأب من البيت و علاقته بمدى الرضا على العلاقة الأسرية من طرف المبحوث ٣٣٣
80 هجر الأم للبيت وعلاقته بمدى الرضا على العلاقة الأسرية من طرف المبحوث. ٣٣٤
81 نوع عمل الأب و علاقته بارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر ٣٣٧
82 أثر الوضع المهني على بروز السلوك الإجرامي ٣٣٩
83 دخل الأب وعلاقته بنوعية الجريمة المتركبة حاليا من طرف المبحوث ٣٣٩
84 نوع عمل الأم وعلاقته بارتكاب السلوك الإنحرافي لدى المبحوث ٣٤١
85 أثر عمل الأم في السلوك الإجرامي للأبناء ٣٤٢
86 دخل الأم و علاقته بالجريمة المرتكبة حاليا من طرف المبحوث. ٣٤٢
87 وجود نائب عن الوالدين وتأثيره على ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر ٣٤٤
88 أسباب العزوف عن الزواج و علاقته بنوع الجريمة المرتكبة حاليا ٣٤٦
89 توزيع المجرمين حسب المستوى الاقتصادي لأسرهم ٣٤٧
90 أخذ المصروف اليومي من الأسرة و تأثيره على إرتكاب السلوك الإنحرافي ٣٤٧
91 اشتراك أفراد الأسرة في الميزانية وتأثيره على المظاهر التضامنية الأسرية ٣٤٩
92 عجز الأسرة عن تلبية الحاجات و علاقته بمصادر الرزق في حالة عدم العمل ٣٥١
93 أسباب التعطل عن العمل و علاقته بالتفكير في تغيير الوضع الراهن ٣٥٣
94 مصدر الرزق في حالة عدم ممارسة العمل وعلاقته بالجريمة المرتكبة حاليا ٣٥٤
95 تعرض المبحوث لاعتداء أو مشاهدة إرهابية و علاقته بممارسة الجريمة حاليا ٣٥٨
96 تأثر المبحوث بالاعتداء الإرهابي و علاقة ذلك بممارسة السلوك الانحرافي. ٣٥٩
97 تأثير الخوف و إتباع المعالجة النفسية و أثارهما على ارتكاب الجريمة حاليا لدى المبحوث. ٣٦١
98 ٩٩ تأثير الهروب على عمل المبحوث و علاقته بطريقة الحصول على المال ٣٦٢
99 وجود ضحايا الإرهاب من عائلة المبحوث و علاقة ذلك بتأثير تردي الوضع الأمني على ٣٦٤

المبحوث
100 تأثير تردي الوضع الأمني و علاقته بارتكاب جريمة معينة. ٣٦٥
101 زيارة المسجد و حضور جلساته و علاقة ذلك بطريقة الحصول على المال. ٣٦٧
102 تأثير الصور المنقولة عبر التلفزيون عن المجازر و علاقة ذلك بميلاد السلوك الانحرافي لدى المبحوث. ٣٦٨
103 تأدية الأسرة للشعائر الدينية مع نوعها و علاقة فرضها على المبحوث ٣٧١
104 أثر أداء الشعائر الدينية على السلوك السوي ٣٧٢
105 فرض الأسرة للشعائر الدينية على المبحوث وما مدى ممارسة المبحوث لهذه الشعائر الدينية. ٣٧٢
106 يبين العلاقة بين تأدية الصلاة مع مكان تأديتها و علاقة ذلك بالإقبال على السلوك الإجرامي من طرف المبحوث ٣٧٣
107 نوع الدروس التي يحضرها المبحوث في المسجد و علاقتها بالجريمة التي يرتكبها. ٣٧٤
108 حضور خطبة الجمعة وعلاقة ذلك بممارسة السلوك الإنحرافي ٣٧٦
109 تغير سلوك المبحوث من خطب الجمعة و تأثير ذلك على الجريمة المرتكبة حاليا. ٣٧٧
110 إحساس المبحوث بالذنب و علاقته بالسلوك الإنحرافي المنتهج : ٣٧٨
111 المسؤول عن دخول المبحوث للسجن و علاقة ذلك بالسلوك الإجرامي المنتهج في الصغر ٣٧٩
112 تصور المبحوث للحياة بعد الخروج من السجن و تأثير ذلك على الجريمة في الصغر. ٣٨١
113 المسؤول عن دخول المبحوث للسجن و تأثيره على السلوك الإجرامي حاليا ٣٨٣
114 دوافع السلوك الإجرامي ٣٨٥

الفهرس

ملخص
شكر
الفهرس
مقدمة..... ١١
١. الإطار المنهجي للدراسة..... ١٤
١. ١. أسباب اختيار الموضوع ١٤
١. ١. ١. أسباب موضوعية. ١٤
١. ١. ٢. أسباب ذاتية. ١٤
١. ٢. أهداف اختيار الموضوع. ١٥
١. ٢. ١. أهداف علمية. ١٥
١. ٢. ٢. أهداف عملية. ١٦
١. ٣. إشكالية الدراسة. ١٦
١. ٤. تحديد المفاهيم والمصطلحات. ٢٢
١. ٥. الاقتراب النظري العام. ٣٩
١. ٦. الأدوات والتقنيات المستعملة. ٤٣
١. ٧. القرب الميداني والبشري والمنهجية المتبعة. ٤٦
١. ٨. الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع. ٥٣
١. ٩. الصعوبات التي واجهها الباحث. ٦٣
٢. مدخل عام للجريمة والمجرم. ٦٤
٢. ١. النظريات التي تناولت الجريمة. ٦٤
٢. ١. ١. المدرسة البيولوجية. ٦٥
٢. ١. ٢. المدرسة النفسية. ٧٠
٢. ١. ٣. المدرسة الاجتماعية. ٧٥
٢. ١. ٤. المدرسة التكاملية. ٨٨
٢. ٢. العوامل الدافعة للجريمة. ٨٩

٢. ٢. ١.العوامل الو راثية. ٨٩
٢. ٢. ٢. العوامل النفسية. ٨٩
٢. ٢. ٣. العوامل الاجتماعية. ٩٥
٢. ٣. العوامل الدافعة للإجرام في المجتمع الجزائري. ١٠١
٢. ٣. ١. تصدع الأسرة. ١١١
٢. ٣. ٢. المرجعية الأسرية والجريمة. ١١٣
٢. ٣. ٣. إجرام بعض أفراد الأسرة. ١١٤
٢. ٤. طبيعة الظاهرة الإجرامية في ظل المشكلة الاجتماعية.....١١٥
٢. ٤. ١. ماهية وخصائص ونسبية الجريمة. ١١٦
٢. ٤. ١. ١. ماهية الجريمة. ١١٦
٢. ٤. ١. ٢. خصائص الجريمة. ١١٦
٢. ٤. ١. ٣. نسبية الجريمة. ١١٧
٢. ٤. ٢. الجريمة في ظل المشكلة الإجتماعية. ١١٨
٢. ٤. ٢. أنواع وتصنيفات الجرائم. ١١٩
ملخص ١٢٠
٣. القاعدة النظرية للجريمة. ١٢٢
٣. ١. عرض النظريات الثلاث التي تناولت الجريمة. ١٢٤
٣. ١. نظرية إميل دوركايم ١٢٥
٣. ٢. آراء المدرسة الإجتماعية الفرنسية، نظرية جبريال تارد حول التقليد والمحاكاة.....١٣٠
٣. ٣. المدرسة الإجتماعية الأمريكية في تفسير السلوك الإجرامي. نظرية شوترلاند في إطار علم النفس الإجتماعي. ١٣١
٣. ٢. تقييم لهذه النظريات الإجتماعية ١٣٦
٣. ٢. ١. إظهار ما جاءت به هذه النظريات ١٣٦
٣. ٢. ٢. النقائص المسجلة ١٤٠
٣. ٢. ٣. المزج والجمع بين أفكار النظريات الاجتماعية. ١٤١
٣. ٣. طريقة تبني نظرية اجتماعية معينة في دراستنا. ١٤٦
٣. ٣. ١. كيفية الاعتماد على هذا التوجه النظري للجريمة. ١٤٦
٣. ٣. ٢. كيفية التناول في إطار البنائية الوظيفية مع مراعاة التغير الاجتماعي..... ١٤٦
٣. ٣. ٣. توظيف نظرية التنشئة الاجتماعية. ١٥٤
ملخص الفصل.....١٥٧

٤. التصنيفات الإجرامية المتناولة في دراستنا السوسيولوجية ١٥٩
٤. ١. جريمة السرقة..... ١٦١
٤. ١. ١. ماهيتها وتحديدها..... ١٦١
٤. ١. ٢. جريمة السرقة ، أسبابها ودوافعها و عواملها. ١٦٣
٤. ١. ٣. التفسير الاجتماعي والنفسي والقانوني والعقائدي. ١٦٦
٤. ٢. جرائم الاعتداء على الشرف. ١٧٧
٤. ٢. ١. جريمة الخيانة الزوجية والزنا ١٧٧
٤. ٢. ٢. جريمة الاغتصاب. ١٩٥
٤. ٢. ٣. جريمة التحرش الجنسي ٢٠٥
٤. ٣. الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والقوة. ٢١٥
٤. ٣. ١. تحديدها وماهيتها. ٢١٥
٤. ٣. ٢. أسبابها ودوافعها ٢٢١
٤. ٣. ٣. النظرة الاجتماعية والقانونية والنفسية والعقائدية ٢٢٧
٤. ٤. جريمة الخطف (اختطاف الأطفال بشكل خاص). ٢٢٩
٤. ٤. ١. تحديدها وتفسيرها ٢٢٩
٤. ٤. ٢. أسبابها ودوافعها والظروف المحيطة بها ٢٣٠
٤. ٤. ٣. التفسير الاجتماعي والنفسي والعقائدي والقانوني ٢٣٦
ملخص الفصل ٢٣٩
٥. التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الأولى ٢٤٠
٥. ١. البيانات العامة ٢٤٠
٥. ٢. تحليل بياانات الفرضية الأولى ٢٤٧
ملخص الفصل ٢٩٤
٦. التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الثانية القائلة..... ٢٩٦
ملخص الفصل ٣٣٥
٧. التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الثالثة ٣٣٦
ملخص الفصل..... ٣٥٦
٨. التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الرابعة ٣٥٧
ملخص الفصل ٣٧٠
٩. التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الخامسة ٣٧١
ملخص الفصل ٣٨٦

١٠. تحليل محتوى للمقابلات مع الأخصائيين والأساتذة ٣٨٧
١٠. ١.عرض مضمون المقابلات ٣٨٨
١٠. ٢.تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين و الأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الأولى ٤٢٧
١٠. ٣. تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين و الأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الثانية ٤٣٨
١٠. ٤. تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين و الأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الثالثة ٤٤٨
١٠. ٥. تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين و الأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الرابعة ٤٥٣
١٠. ٥. تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين و الأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الخامسة ٤٥٦
ملخص الفصل ٤٦٣
الخاتمة والنتائج العامة للدراسة ٤٦٤
الملاحق.....٤٧٥
قائمة المراجع.....٤٨٧

مقدمة

إن موضوع السلوك الإجرامي يكتسي في الوقت الراهن أهمية إستراتيجية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة وهذا ما دفعنا للبحث والتنقيب عن هذا الموضوع بهدف الوصول إلى تشخيص علمي من جهة وأيضا يعد هذا المجال المعرفي إطار عمدنا لتفحصه منذ إعدادنا لمذكرة الليسانس حيث كان أحد اهتماماتنا في بداياتنا العلمية لنقوم بدراسة هذا الموضوع بنوع من الدقة على مستوى الماجيستر لنتعمق في البحث على مستوى تحضيرنا لهذا العمل المندرج في التحضير لرسالة دكتوراه حول موضوع " دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدرسة – المسجد- الشارع – جماعة الرفاق – وسائل الإعلام – وبما في ذلك النظام السياسي والمؤسسات التابعة له) في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري".

وإذا تأملنا الكون نجد فيه تناقضا صارخا يكمن في صنع الإنسان بنفسه أسباب حياته وبقائه وفي الوقت نفسه أسباب دماره وفنائه.

لقد وصل الإنسان اليوم إلى الفضاء الخارجي وترك الأقمار الصناعية تجوب حول المعمورة تسجل الوقائع والأحداث و نزل على سطح القمر وعاد بالعينات من أحجار وصخور ورمال تثبت وصوله، وتوصل إلى دراسة الكائنات التي تعيش في كل بقعة من بقاع العالم وغاص في أعماق البحار ليدرس الحيوانات البحرية، وجب رمال الصحاري وقمم الجبال ودرس الأوبئة وعالج الداء بالدواء ووفر لنفسه أسباب مأكله وملبسه حيث كان يعيش على ما تجود به الطبيعة، أما الآن فأصبح ينتزع منها ما يريد.

وصارع المسافات الشاسعة التي كان يحتاج لقطعها شهورا حيث وفر له الوسائل التي تقطعها في ساعات فأصبح بذلك يتوفر على الوقت.

وفي ذات الوقت صنع الإنسان أحدث الآلات المعدة للدمار للقضاء على أخيه الإنسان وطور ما كان موجودا لتصبح أكثر قابلية للفتك بأخيه ولتقتل أكبر عدد ممكن من بني البشر .

لقد كان القتل مألوفا في الحياة السالفة حيث قتل الإنسان أخاه الإنسان لأكثر من سبب، قتله من أجل التسلية، من أجل المصارعة، من جراء الطقوس، وخوفا من العار وهكذا دواليك حيث كان القتل بشتى أنواعه عملية مألوفة لقرون طويلة خلت.

إلا أن اليوم ورغم ما حققه الإنسان من إنجازات عصرية متمدنة وثقافية والتي طرقت جميع أبواب الدنيا لم يكن في استطاعته الحد من الجريمة الذي ذهب آلاف الناس ضحيتها حيث تدور هناك معارك دامية مأساوية متوحشة تدور رحاها من أجل شيء، وإنما من أجل إزهاق الأرواح بدون سبب وذلك بأساليب متعددة ومتطورة تبعا لتطور العقل الإنساني ونمو ملكاته فهناك قتل بسلاح ناري أو سلاح مدسوس عن طريق التسمم ذو الخنق أو الدهس وهلم جرى.

ناهيك عن بعض الجرائم الأخرى الذي يعتدي فيها الإنسان على أخيه تمس حقوقه أو مصالحه المالية بكافة طرق الاختلاس وخيانة الأمانة والتدليس أو حقوقه المعنوية كاغتصاب أو يعتدي عليه بالضرب والإيذاء بكافة ألوانه.

والجريمة ليست ظاهرة إنسانية فحسب ، وإنما هي أساسا ظاهرة طبيعية تتلازم مع الحياة حيث وجدت.

لأن الجريمة في أبسط مفهوم لها عدوان لذلك فهي اهتمام المجتمعات بأسرها أو أمر مرتكبيها أمر قديم يرتد إلى التاريخ الذي وجدت فيه هذه المجتمعات ، ولم يتخذ هذا الاهتمام بطبيعة الحال شكل الدراسة العلمية الهادفة إلى تفسير الظاهرة الإجرامية والاستقصاء أسبابها ووسائل مكافحتها وإنما اتخذ شكل الأفكار والإشارات المتناثرة حول ظاهرة الجريمة دون الغوص في دراسة الظاهرة نفسها لاستجلاء أسبابها وقلعها لأنها كالشجرة ، إذا اقتلعت جذورها ستبقى حيث ترسل غصونها في كل الاتجاهات حيث يمكن بعد العثور على جذور الجريمة أن نحدد وسائل مواجهتها .

والواقع أن الباحث في الجريمة لا يعدم أي فكرة في كتابات المفكرين في كل العصور عن المجرم والجريمة حيث كانت مثار جدل في القديم في كتابات الحكماء والمفكرين المستحدثين إلا أن الجريمة في المجتمعات البدائية لم تكن سوى مخالفة لأمر تمليه قدرة مقدسة مجهولة تجعل من صاحبها (عاصيا) عليه واجب التكفير عن ذنبه.

أما الإغريق فكانوا يعتقدون أن الطبيعة بكل مافيها محكومة بقوى إلهية ، خفية ، وغائبة ليس لأحد إزاء ما تقدره فكاكا.

وكانت الجريمة امتداد لهذا التفسير قدرا إلهيا والمجرم إنسانا (تعسا) أصابته لعنة الآلهة.

وحينما أخذ الفكر البشري إستقلاله وتخلص من التأثيرات الدينية اسطبغ بصيغة إجتماعية انعكست على مفاهيم الجريمة والعقوبة فانحصرت دائرة الجريمة في حدود الأفعال الضارة بالمجتمع وبدأت فكرة تحمل المجرم لمسؤوليته التي نتجت عن أفعاله وتصرفاته الطائشة المشاكسة للمجتمع .

ومن هنا برزت دوافع البحث عن الجريمة الإلتفات إلى شخص المجرم الذي قام بارتكابها ودراسة الظروف المحيطة بارتكابها والبيئة التي تنشأ فيها لان ذلك وحده الكفيل بمعرفتها ومعرفة

أسبابها ودوافعها . لقد كان البحث عن أسباب الجريمة وعواملها مثار جدل حاد بين المفكرين والكتاب فمنهم من أرجعها إلى عوامل عضوية بيولوجية ومنهم من أرجعها إلى عوامل نفسية وأخيرا هناك من أرجعها إلى عوامل اجتماعية، حيث فسر كلا من هذه الاتجاهات دوافع الجريمة تبعا لمنهجه واتجاهه الذي اختطه وسعى إليه من أجل الحصول على الدوافع الحقيقية الكامنة وراء ارتكاب المجرم لجريمته وتفرعت المدارس والاتجاهات عن رواد هذه الاتجاهات المؤيدة أحيانا والمعارضة أخرى أنجزت الكتب وعقدت المؤتمرات كما ألقيت المحاضرات، وعلى هذا الأساس عمدنا نحن كباحثين في علم الاجتماع الجريمة إلى إرجاع الجريمة إلى البيئة الأسرية والمؤسسات الاجتماعية المرتبطة معها في أداء أدوارها ومن هنا انطلقنا في دراستنا المنطوية تحت عنوان " دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري".

ويحتوي هذا البحث على مجمل الدوافع الموجودة في البيئة الأسرية وباقي المؤسسات الاجتماعية بالإضافة إلى الإشارة إلى أهم النظريات والدراسات التي تناولت العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي، وهذا بغية تشخيص هذه الظاهرة والأبعاد المتحكمة فيها.

ولهذا الغرض اشتملت هذه الدراسة على (٢٠٠ مبحوث) ممن قاموا بارتكاب سلوكات إجرامية ، بالإضافة إلى القيام بإجراء مقابلات مع أساتذة متخصصين في ميدان البحث الاجتماعي ومنه الجنائي حيث شملت هذه الدراسة (٢٢ أثنى وعشرون باحث ومتخصص) تم توزيعهم على النحو التالي ، ست أساتذة في علم الاجتماع بحكم التخصص،خمس أساتذة في علم النفس وعلم التربية ، و خمس أساتذة في القانون ، وأيضا خمس أئمة ، كما قمنا بإجراء مقابلة مع أخصائي الطب الشرعي بمستشفى فرا نز فانون بالبليدة .

كما عمدنا إلى تحليل محتوى ست أعداد متتالية لجريدة حوادث الخبر المتخصصة في الجريمة والهدف من دراسة هذه العينات الوصول إلى العوامل التي تدفع لممارسة الجريمة وانتهاك المعايير والقواعد الاجتماعية انطلاقا من الوسط الأسري والمجال الاجتماعي العام بما يحويه من مؤسسات اجتماعية.

وتحتوي هذه الدراسة على بابين وتحتوي على ستة عشر فصل ، تسع فصول موجودين في الجزء النظري، وسبعة فصول موجودين في الجزء الميداني وخاتمة، وينقسم هذا العمل إلى جزأين هما: الجزء النظري والذي يحتوي على الجانب الأكبر من الدراسة بالإضافة إلى جزء ميداني وهو خاص بفحص واختبار فرضيات الدراسة والنتائج المتوصل إليها . أما ميدان هذه الدراسة فهو خمس مناطق (وفي مدينة البليدة ، المدية ، عين الدفلى، الشلف الجزائر العاصمة).

الفصل ١

الإطار المنهجي للدراسة

١ .١. أسباب اختيار الموضوع:

١ .١ .١. أسباب موضوعية:

- عدم تطرق الدراسات السابقة وخاصة في علم الاجتماع لموضوع " دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري" سواء على مستوى الماجيستر أو حتى الدكتوراه الدولة في الجزائر.

- المجتمع الجزائري يعرف تناقضات أخلاقية حيث يعاني من الجريمة بشكل واضح وبصفتي باحث في علم الاجتماع أرجعت هذه التناقضات إلى الخلية الأولى لهذا المجتمع بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى تصدع العلاقة بين هذه المواقع الاجتماعية وبروز تناقض في أداء الأدوار والوظائف الاجتماعية، وهذا ما لمسته من خلال تحضيري لمذكرة الماجيستر حول موضوع " دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي" وبذلك تم التطرق لموضوع" دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري".

- بصفتنا باحثين في علم دراسة العمران البشري نسعى جاهدين وبكل موضوعية لتشخيص الواقع بدقة علمية حتى نتمكن من اكتشاف الحقيقة من خلال هذا الموضوع.

١ .١. ٢. أسباب ذاتية: من أهم الأسباب الذاتية هو معانتنا من الجريمة خاصة في المرحلة الأخيرة من جرائم القتل والسرقة.....،.....والتي طبعت في ذهننا وكانت دوما عائقا وحاجزا أمامنا وأدت بنا وبمجموع الجزائريين في مرحلة سابقة إلى النزوح أو الهروب من منطقة إلى أخرى بحثا عن الأمن والأمان والاستقرار، وكانت مانعا حقيقيا لمعظم الأسر الجزائرية وأسرتي في ممارسة حقها وحقنا وحق الجميع في الحياة، ومن هذا المنطلق أثر السلوك الإجرامي على تفكيري، وهذا ما انعكس على محاولة معرفتنا، علمي، موضوعيا أي سوسيولوجيا للعوامل الحقيقية للسلوك الإجرامي، ومدى تدخل الأسرة مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى(المسجد - التلفزيون - المدرسة - الشارع - النظام السياسي) في ظهور السلوك الإجرامي.

واختياري لهذا الموضوع هو الرغبة في القيام بعمل سوسيولوجي جديد بعيدا عن تلك المواضيع الكلاسيكية ومحاولتنا المستمرة في اكتشاف الحقائق الجديدة على جميع الأصعدة والمجالات والجوانب إذا ما تعلق الأمر بعلم الاجتماع الجنائي "الإجرام" في الجزائر.

وحاولت مواصلة البحث المفصل في هذا الموضوع بالنظر للنظرة الأولية التي تجسدت لدي من خلال إعداد مذكرة الماجيستر، وسنحاول بنوع من التفصيل الوصول إلى حقائق علمية من خلال أطروحة دكتوراه.

ووقع اختياري على هذا الموضوع من خلال اللبنة الأولية التي تم التوصل إليها في مذكرة الماجيستر، فبالنظر للإهمال في تناول الأسرة وعلاقتها بباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة بالرغم من أنها ـ أي الأسرة والأوساط الاجتماعية الأخرى هي ميادين ومواقع اجتماعية يعرفها الفرد، وهي المحددة لسلوكاته الاجتماعية فيما بعد وخاصة في المجتمع الجزائري الذي تفرض فيه الأسرة والمسجد والتلفزيون والمدرسة والشارع والنظام السياسي أعرافا وقوانين على الفرد الالتزام والامتثال لها.

وحتى نتوصل سوسيولوجيا إلى معرفة مدى تمسك أو تراجع الأسرة وباقي المؤسسات الاجتماعية بدورها في تنشئة أفراد منتجين لسلوكات اجتماعية بناءة.

١. ٢. الهدف من اختيار الموضوع: لأي دراسة علمية سوسيولوجية هدفان رئيسيان: هدف علمي وآخر عملي، وسنتناولهما فيما يلي:

١. ٢. ١. الأهداف العلمية: الموضوع لم ينل لحد الآن القيمة العلمية اللازمة له من طرف علماء الاجتماع في الجزائر مقارنة بالمواضيع الاجتماعية والعلمية الأخرى بالرغم من أنّه موضوع الساعة في المجتمع الجزائري والعالم بأسره.

وهنا يبرز دور عالم وعلم الاجتماع في معالجة المواضيع الاجتماعية وكشف حقيقة الواقع الاجتماعي بطريقة سوسيولوجية علمية موضوعية.

وسكوت علماء الاجتماع في التطرق لدور البيئة الأسرية بالاشتراك مع بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى(المسجد ـ التلفزيون ـ المدرسة ـ الشارع ـ النظام السياسي) في التشجيع على حدوث السلوك الإجرامي أو حد من أثاره ومنع انتشاره بأسلوب سوسيولوجي علمي، موضوعي فتح الباب أمام المشتغلين في القانون والشريعة وميادين أخرى في تناول الموضوع بقالب قانوني تارة وعقائدي تارة أخرى، وبأساليب اعتباطية في أحيان أخرى متناسين بذلك العوامل الاجتماعية والنفسية المتحكمة في مثل هذه الظواهر أو المشكلات الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري.

وهذا ما جعل عامة النّاس يتناولون يوميا نتائج غير علمية بعيدة عن السوسيولوجية كل البعد، وأيضا هذا ما دفع ببعض رجال السياسة للأخذ بنتائج دراسات وبحوث علماء آخرين غير علماء الاجتماع ـ أصحاب الاختصاص المهتمين بدراسة العمران البشري والاجتماع الإنساني ومعظم تلك الدراسات القانونية والعقائدية بعيدة عن العمل العلمي المحض.

١. ٢. ٢. الأهداف العملية: محاولة التحقق سوسيولوجيا موضوعيا من صحة الفرضية القائلة(بأن البيئة الأسرية وعلاقتها بباقي مؤسسات المجتمع هي السبب الرئيسي في حدوث السلوك الإجرامي) وهذه الفرضية يتداولها الكثير من العلماء، وخاصة في مجالي القانون والشريعة وفي ميادين أخرى، وحتى علماء الاجتماع بدون سابق دراسة علمية، وأيضا المشرعين والأئمة في خطب الجمعة ودروسهم للمصلين كلما سمحت لهم الفرصة لبث أفكارهم المثالية، كما نسعى من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية إلى معرفة العوامل الخفية والظاهرة التي تقف وراء السلوك الإجرامي بقالب سوسيولوجي وذلك من خلال دور البيئة الأسرية الجزائرية من جهة، وفي علاقتها مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى من جهة أخرى، وما مدى أداء كل مؤسسة وموقع اجتماعي لدوره داخل الكيان الاجتماعي خاصة إذا ما تعلق الأمر برعاية وتنشئة أفراد المجتمع وتوجيه سلوكهم الاجتماعي.

١. ٣. الإشكالية:

كانت الجريمة وما تزال واحدة من المشكلات الاجتماعية الملازمة له عبر العصور والتطورات الحضارية لذلك حظيت بمركز متقدم في البحوث التي استهدفت تنمية المجتمع ومما يزيد من أهمية هذه المشكلة الاجتماعية تزايد انتشارها وتأثيرها الواسع في كل مجالات الحياة الاجتماعية، وبذلك أصبحت تعرقل تقدم المجتمعات على اختلاف بنياتها، ومن بينها المجتمع الجزائري بالرغم من كل المجهودات المبذولة للقضاء عليها أو على الأقل للحد من خطورتها أو التقليل من نسبتها.

فالإنسان على مر العصور نظم المكان ليكون أكثر أمنا أو أكثر تسلطا ومن الملاحظ أن بني الإنسان نجح في أن يحقق لنفسه الأمن وأن يمتلك زمام السيطرة، وأن بعض بني الإنسان آخر افتقدوا الأمن ووقعوا في أسر التسلط وسقطوا في تبعية السيطرة، إلاّ أنّ الإشارة إلى المعاناة الإنسانية عبر العصور، وتسجيل الجرائم والانحراف من خلال تزايد وما أخذت تسببه من أخطار على المستويات الفردية والجماعية بدأت منذ ألاف السنين في الحضارات القديمة التي كانت فلسفتها وقوانينها، وظلت بعد ذلك مبعث الاهتمام سواء عن طريق الوقاية والعلاج حتى العصر الروماني الذي تميز من خلال اهتمامه بالتنظيم والتشريع، باهتمام على هذا المستوى بالجرائم والانحرافات وموازاة مع هذا الاهتمام العلمي والمجتمعي أو الاجتماعي، هناك الاهتمام الديني، فالديانات السماوية استنكرت ونبذت الجريمة بكل أنواعها.

كما أنّ عملية التصنيع والتطور في جميع مجالات الحياة الاجتماعية الذي عرفته المجتمعات ومن بين هذه المجتمعات نجد المجتمع الجزائري والذي شهد تطورا ملحوظا في جميع المجالات والتي تركزت في أغلب المدن الجزائرية الكبرى بعد الاستقلال وهذا ما دفع إلى تمركز السكان في المراكز الحضرية الصناعية نظرا لتوفر هذه المراكز على ضروريات وكماليات الحياة اليومية بالإضافة إلى الإمكانيات والوسائل المادية: مثل توفر مناصب الشغل، الصحة التعليم وتضخم هذه المراكز مما أدى إلى بروز مشاكل اجتماعية انعكست على الأسرة النازحة والمجتمع ككل من النواحي الصحية والتعليمية وانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الطلاق والجريمة وكذلك بالنسبة للأمور النفسية والاجتماعية، المادية منها واللامادية فإنّها تتعرض دوما لتطور مستمر وكنتيجة للتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي الجزائري مما أدى إلى بروز الجريمة بشكل واضح يعمد دوما إلى إعاقة تطوره وتقدمه على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومع التزايد الديمغرافي غير المتكافيء مع النمو الاقتصادي أدى إلى بروز مشاكل اجتماعية وعلى وجه الخصوص الجريمة التي أصبحت تهدد الكيان الاجتماعي.

ومن الحقائق السوسيولوجية المتعارف عليها أن كل البناءات الاجتماعية تقوم على جملة من الأعراف والقيم والمعايير التي اتفق عليها المجتمع، وهذه الأعراف والقيم والمعايير تتحدد بموجبها هوية الأفراد الذين يتفاعلون معها في شكل وظائف وأدوار ومراكز معينة، وهذا التفاعل يأتي من خلال ارتباط الفرد ببيئته الاجتماعية والتأثر بها فتمنحه هذه البيئة النماذج السلوكية التي يتبعها في حياته.

وبما أنّ الأسرة هي أقرب وحدة اجتماعية مصغرة بالنسبة للفرد تحمل بداخلها عدة نماذج ثقافية، دينية، اقتصادية، سياسية، قضائية وبذلك تعكس مكونات المجتمع الكبير، ومن هنا فهي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتدخل في تحديد الاتجاه الذي سوف يسير عليه الفرد فإنّ هذا يقودنا للقول بأنّ البيئة الأسرية تعد مجالا واسعا يشمل كل أنواع العوامل الوجدانية و الاجتماعية و كذا الاقتصادية التي بموجبها تتميز الأنماط السلوكية للأفراد.

والأسرة الجزائرية هي أسرة ذات طابع أبوي تتميز في طبيعة تكوينها وبنيتها ونوعية الأعراف والقيم التي تحملها تشكل وحدة اجتماعية تؤثر مباشرة على شخصية الأفراد وتصرفاتهم ذلك أنّ المجتمع يوكل إليها مهمة تنشئة الأفراد وتدريبهم على الالتزام بمعتقداته وتقاليده وعدم الخروج عنها، وهذا يعني أن أي خلل يصيب الأسرة في بنائها ووظيفتها يساهم إلى حد بعيد في ظهور أشكال السلوك الإنحرافي والجريمة على وجه التحديد، وبذلك يمكن التسليم بأن عدم الاستقرار والتوازن داخل البيئة الأسرية يفتح المجال أو النطاق لدى الأفراد وعلى وجه الخصوص الشباب الذي لم يكن في مأمن من شرور ومساويء هذا العصر، بالرغم ما أتيح لهم من حياة مادية تحمل كل إمكانيات الرفاهية التي لم يحظى بها آبائهم وأجدادهم، وكانت حركات العنف في أوروبا وأمريكا التي كانت تنتقل إلى قارات العالم الأخرى

أصدق وأصح مبرر على إحساس الشباب بالحيرة والقلق وعلى احتجاجه ورفضه ونكرانه للعديد من الأعراف والقيم والمعتقدات التي تربى ونشأ عليها، وتبني مواقف واتجاهات جديدة قد تحمل في طياتها عوامل الهدم والدمار لهم ولمجتمعاتهم ولمدينتهم والحضارة البشرية والتي تجسدت في السلوك الإجرامي ويتسع هذا المجال من خلال وسائل التكفل إلى حد ما بتطلعات وطموحات واستجابات هؤلاء الأفراد المتواجدين داخل هذه البيئة الأسرية التي تعد وسط يجمع مجموعة مصغرة من الأفراد تربطهم قيما وأهدافا مشتركة تعمل على تنشئة الأفراد وفق طريقة معينة تتفق في معظمها مع الأعراف والقيم الاجتماعية من أجل القيام بوظيفة اجتماعية لتلبية حاجة اجتماعية لتحقيق أهداف اجتماعية تصبو دوما للحفاظ على استقرار وتماسك البناء الاجتماعي ، وتسعى الأسرة إلى توحيد اتجاهات الأفراد الثقافية.

وإنّ التغير الاجتماعي الذي عرفه ويعرفه المجتمع الجزائري كان له تأثير كبير في انحلال الأسرة الجزائرية المتمثل في الطلاق، وخاصة في المناطق الحضرية، غير أن الحضور الجسدي للوالدين قد لا يضمن استقرار العائلة حيث أنّ العيش مع الوالدين بسلوكات سيئة قد يكون أكثر تأثيرا من العائلة المتصدعة، وعلة ذلك تظهر من خلال تحليلنا لدور العائلة فللعائلة أهمية كبرى بالنسبة لتكيف سلوك الطفل الاجتماعي والأخلاقي، فالطفل يتعلم سلوكه من خلال طريقة تربية ومراقبة آبائه له، وبصفة عامة من خلال تقليده لسلوكهم وسلوك كل أفراد عائلته، فإذا لم تقم العائلة بهذا الدور كما ينبغي فالطفل يمكن أن يواجه مشاكل في تنمية سلوك صحي، قد تؤدي إلى انحرافه في المجتمع، والأمية المنتشرة في أوساط الآباء قد تكون هي السبب الرئيسي في سوء تربية أبنائهم وبالتالي انحرافهم وانتهاجهم للسلوك الإجرامي.

ومن هنا فالتربية والمتابعة الأسرية غير السوية التي تعتمد عليها الأسرة والتي تقوم على الإفراط في التدليل أو الإفراط في القسوة كأساليب للتربية والمتابعة الوالدية داخل وخارج البيئة الأسرية وبالإضافة إلى هذه الأساليب تمنح الأسرة لأفرادها قواعد سلوكية لا تتفق في معظمها مع خصوصية المجتمع الجزائري الذي تنتمي إليه فهذه التربية تتصارع وتتعارض مع الأهداف الاجتماعية التي تعكس درجة ارتباط الآباء والأمهات بأبنائهم والتي تتجسد بمحاولة توجيه السلوك الفردي نحو اتجاه معين أو غياب التوجيه كلية، ومن هنا يتضح لنا بأنّ هذه التربية والمتابعة الأسرية لا تستطيع تحقيق الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته وتقاليده مما يدفع بأفرادها للجوء إلى السلوك الإجرامي المتسم بالعدوانية كمحاولة للانتقام من بيئته الأسرية من جهة وأيضا كمحاولة لإفراغ كبت داخلي يعاني منه بالنظر للظروف الأسرية التي عاشها منذ الطفولة.

كما أنّ لنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل الأسرة دورا هاما في ظهور السلوك الإجرامي فمحدودية العلاقات الاجتماعية، وعدم فعاليتها يدفع بالفرد إلى إنتاج السلوك الإجرامي الذي يسعى من خلاله إلى فرض نمط معين من العلاقات الاجتماعية خارج البيئة الأسرية، وبذلك فسوء وانسداد الحوار

والاتصال بين الوالدين والأبناء يؤدي إلى عدم القدرة على إمكانية الاحتكاك داخل البيئة الأسرية مما يدفع بالفرد إلى اللجوء للسلوك الإجرامي والخروج بذلك عن الأعراف والمعايير الاجتماعية.

ونفس الشيء يمكن إسقاطه على الظروف المعيشية للأسرة المتسمة بالتدهور وعدم الاستقرار وبذلك تلعب طبيعة الظروف المعيشية دورا هاما في ظهور السلوك الإجرامي وخاصة لدى الأسر أو الطبقات الفقيرة التي تعجز إلى حدما من تحقيق أهداف وحاجيات أفرادها مما يدفع بالأفراد إلى الاعتماد على أنفسهم في تحقيق حاجتهم الاجتماعية المختلفة باللجوء إلى الجريمة.

فكلما ضعفت الجماعة أو الطبقة التي ينتمي إليها الفرد كلما قل اعتماده عليها ونتيجة لذلك يزداد اعتماده على نفسه فقط ولا يعترف بأية قواعد أخرى للسلوك ألاّ ما تناسب اهتمامه الخاصة.

وبذلك فإصلاح النظام الاقتصادي يؤدي إلى تحسين واستقرار الظروف المعيشية وهذا ما يساهم في تقلص حدة الجريمة داخل المجتمع، وأكدت عدة دراسات سابقة مدى ارتباط الجريمة بالفقر والأحوال الاقتصادية وسوء الأوضاع المعيشية دون أن ننكر الاعتلال الوظيفي لجملة من الظروف الاجتماعية في ظهور هذه المشكلة الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري حاليا والتي تقف في وجه تطوره وتقدمه بل زادت من تأزم الأوضاع في جميع جوانب الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها الجانب الأمني لماله من دخل واضح المعالم في استقرار المجتمع واطمأنينه الاجتماعي والنفسي مما يزيده قوة وتماسكا والتحاما، ولكن أمام تدهور الوضع الأمني ينجر عن ذلك حالة من الاضطراب والفوضى التي تساهم في بروز عدة مظاهر للانحراف السلوكي ومنه الجريمة، ولكن أمام وجود حالة من الاتزان الأمني والاستقرار والهدوء ينتج عنه حالة من التوازن الاجتماعي الذي يؤهل المجتمع ككل للانطلاق نحو التقدم وتحقيق نوع من التوافق الاجتماعي، وهذا ما تم ملاحظته خلال فترة تدهور الوضع الأمني وارتفاع نسب جرائم العنف والإرهاب مما خلق حالة من التصادم والاختلال الاجتماعي التي انعكست على كل أجزاء البناء الاجتماعي ولكن مع تراجع الأعمال الإرهابية بدأ المجتمع يعرف حالة من التطور الاجتماعي على جميع الأصعدة والأبنية الاجتماعية.

كما أنّ الشريعة الإسلامية الصادرة من عند الله تعالى والتي وضعت الأسس المتكافئة لبناء مجتمع يقوم على الحب والعدل والمساواة والتكافل والعلم والتقدم المادي والروحي، وسعت الشريعة الإسلامية إلى العمل للحد من وجود كل الظروف والعوامل التي تمهد لظهور الانحراف ومنه السلوك الإجرامي داخل المجتمع كما تقابل الانحراف والسلوك الإجرامي على وجه الخصوص طبقا للنظام العقابي الإسلامي الذي يصنف الجرائم (الحدود وجرائم القصاص والدية وجرائم التعزيز)،كما أوكل المهمة الدينية للمؤسسة المتمثلة في المسجد لتقوم بدور الموجه لسلوك الفرد داخل الكيان الاجتماعي حيث يمثل المسجد مصدر إعلامي، عظيم الأهمية، يساهم في حفظ المراهق من التردي في الهاوية والحيرة ومنه الانحراف والسلوك الإجرامي، ويعاون العائلة في رسالتها التربوية، بأدائه لدوره في تربية

النشء وتوعيته توعية دينية أخلاقية، اجتماعية ومن هنا يتسنى لهذه المؤسسة الدينية من مد يد العون للعائلة للقيام بمهمة التنشئة الاجتماعية ومن جهة أخرى فتدين الآباء له تأثير كبير على السلوك الفردي للأبناء حيث أنّ الأسرة التقليدية الجزائرية هي أساسا سلطوية بنيوية(Patriarchial structure) حيث الأب يمارس تأثير كبيرا على سلوك الطفل. وعليه فعدم تدين الأب يمكن أن يؤثر على سلوك ابنه.

كما أنّ لوسائل الإعلام دورا في ظهور السلوك الإجرامي وخاصة التلفزيون حيث أن هذه الوسيلة الإعلامية وغيرها من الوسائل الأخرى ليست مجرد وسائل للتسلية فقط، ولا للتثقيف فقط، وإنّما لها فوق ذلك كله أثر عميق في تكوين علاقات النّاس ونفسيا تهم وميولهم واتجاهاتهم وسلوكهم و تحديد نمط حياتهم، فالسينما عندما تستغل التلفاز ودور السينما لعرض أفلام الجريمة وقصص الخروج على القانون والمباديء والأخلاق، تؤثر تأثير كبير على الشباب المراهق، رغم أنّها لا تهدف في الأساس على تزيين الجريمة، أو نشر الاعتقاد بأنّ سبيلها ميسور، ولكن تبين للمراهق بأنّ هناك سبلا أخرى للحياة غير السبل الشريفة المعهودة لدى النّاس العاديين، ولهذا فإنّ لوسائل الإعلام السمعية البصرية دورا إعلاميا، عن طريق الصورة والصوت، إذ هي تسيطر على حاستين من حواس الإنسان(بصر الإنسان وسمعه) بحيث تجذبه جذبا كليا إلى ما يعرض على الشاشة من مواد إعلامية، كما يساهم اللعب والترويح من جهة أخرى في إكمال مظاهر ومقومات العائلة، كما يعتبران أسلوبين في التربية الاجتماعية للكشف عن طبيعة النّاس دون تكلف، وتظهر ميولهم بشكل طبيعي وتصقل مواهبهم وتستخرج الطاقات الباطنية لهم.

كما أنّ للمدرسة دور ريادي في مجال السلوك الإجرامي، فالمدارس في كل مجتمع مهمة جدا في حياة الأطفال، والمراهقين لتحديد سلوكهم مستقبلا وبناء شخصيتهم وتنشئتهم.

حيث تعتبر المدرسة عالميا عاملا مهما في تفسير السلوك الإجرامي مادام أنّها عنصر أساسي في التكوين والتوجيه والبناء التربوي والاجتماعي، فهي مصدر هام للنجاح في الحياة الاجتماعية وتحقيق عملية التكيف مع المحيط الاجتماعي وعليه فالفشل المدرسي أو الطرد من المدرسة وخاصة في سن مبكرة قد يكون له آثار سيئة، وتتركز في معظمها في انتهاج السلوك الإجرامي، حيث أنّ الأولاد الذين يعرفون الفشل المدرسي هو أقل احتراما للقانون، وعليه فكلما كانت مدة بقاء الطفل، والفرد في المدرسة طويلة كلما كانت حظوظ سقوطه في الانحراف والسلوك الإجرامي قليلة، ومغادرة مقاعد الدراسة سواء لأسباب مالية، مادية أو تحت تأثير زمرة الرفاق وجماعة الأصدقاء هي بمثابة تأشيرة مبكرة للدخول لمجال الانحراف ومنه السلوك الإجرامي ،وعليه يلعب الوسط المدرسي دورا كبيرا في خلق السلوك الاجتماعي للأفراد من خلال وقاية الفرد وذلك عن طريق تزويده بمعايير ثقافية، تربوية اجتماعية تساهم في بناء شخصية متكاملة بإمكانها التكيف والاندماج الاجتماعي أو رفض ذلك والخروج عنه ومنه امتهان سلوكا إجراميا يتنافى مع المعايير والقواعد الاجتماعية. كما أنّ للمؤسسة الجامعية دور لا يستهان به في

هذا الميدان بالرغم من أنّها الحلقة الأخيرة في المنظومة التعليمية فإن طريقة أدائها لهذه الوظيفة تتوقف على مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى الهياكل والتنظيمات التي تتشكل منها، ويتصل بعضها الآخر بالمضمون التعليمي الذي تقدمه، والمناخ الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه، ويساعد هذا الوسط التعليمي العالي في حصانة الفرد من اللجوء إلى السلوك الإجرامي ولكن من جهة أخرى تؤدي إلى بروز التقنية المتطورة في العمل الإجرامي، كما أنّ مجال البحث العلمي يساعد على توجيه الطلاب والباحثين نحو محاور البحث التي تعكس انشغالات المجتمع في جميع الجوانب خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع السلوك الإجرامي وبالموازاة مع ذلك يلعب التكوين المهني دورا هاما في تنمية قدرات الفرد الذاتية الشخصية وتساعده في انتهاج سلوك اجتماعي يتلاءم في مضمونه مع المعايير والقواعد الاجتماعية.

كما يؤدي النظام السياسي دورا رائدا في مجال بروز السلوك الإجرامي، فإذا كان النظام السياسي يستجيب لتطلعات وطموحات أفراد المجتمع أهلهم للاندماج والتكيف الاجتماعي والعكس صحيح، فالنظام السياسي الذي يتبنى الديمقراطية منهجا، وحرية التعبير، والرأي والرأي الآخر أسلوبا للتعامل يقلص بذلك من الخروقات للنظام وبروز السلوك الإجرامي كما أنّ النظام السياسي المبني على أساس العدالة بين أفراد المجتمع في كل الجوانب الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والواجبات على أساس إمكانيات الفرد الشخصية يقي الأفراد من اللجوء إلى السلوك الإجرامي، ولكن سوء توزيع الخيرات بين أفراد المجتمع سيؤدي إلى بروز مظاهر من السلوك الإجرامي داخل المجتمع ككل.

بالإضافة إلى أنّ النظام السياسي الذي يسعى من خلال مؤسساته للمحافظة على الهوية الوطنية والذاتية وتدعيمها، ويسعى إلى ممارسة دوره في حل مشاكل المجتمع ومعالجتها يساهم في تقليص حدة الجريمة داخل المجتمع ككل ولكن عكس ذلك سيؤدي إلى تنمي السلوك الإجرامي واستفحاله، ومن هنا نطرح التساؤل الجوهري: إلى أي مدى يمكن اعتبار الوسط الأسري بالاشتراك مع بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى مسؤول عن السلوك الإجرامي للأفراد؟

التساؤلات الفرعية:

١. هل للأسرة الجزائرية دخل في تنمية السلوك الإجرامي لأفرادها؟

٢. هل للتغير الاجتماعي الذي يعايشه المجتمع الجزائري دور في بروز المظاهر الإجرامية للسلوك الفردي؟

٣. هل لنوعية وبنية العلاقات الأسرية دخل في ظهور السلوك الإجرامي؟

٤. كيف تؤثر الظروف المعيشية والاقتصادية في ظهور السلوك الإجرامي؟

٥. كيف يؤثر الوضع الأمني في بروز السلوك الإجرامي؟

٦. كيف تؤثر المؤسسة الدينية وخاصة المسجد في بروز السلوك الإجرامي؟

ـ فرضيات الدراسة :

١. تمنح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنشئة اجتماعية غير سوية ذات بعد اجتماعي ثقافي، تربوي، يدفع بهم للجوء إلى الجريمة.

٢. يتأثر السلوك الإجرامي للأفراد بنوعية وبنية العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية.

٣. تدهور الظروف المعيشية والاقتصادية يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي.

٤. للوضع الأمني علاقة وطيدة بمدى انتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع.

٥. تعمل المؤسسات التنشئية ومن خلالها المسجد على انتشار السلوك الإجرامي وذلك بترويجها لخطاب ديني يتناقض والمرجعية الدينية الأصلية.

١. ٤. تحديد المفاهيم والمصطلحات:

١. ٤. ١.الأسرة لغة: (اشتقت من الكلمة اللاتينية(FAMILIA) والتي تعني (FAMILLE) بمعنى الرقيق، العبد أو العبيد أو الملكية أو المستأجرين لخدمة.

وتعريف لغة أيضا: الأسرة ـ العائلة ـ عال ـ بمعنى أزار، تضامن SOLIDARITE مع الطرف الآخر.

ولغة هي جمع أسر، ويعني رهط الرجل الأدنون ـ العائلة، الأسرة الجريدة وهي لجنة(الإدارة وهيئة التحرير)[١،ص٧٩]،وأسرة أيضا لغة تعرف بأنّها أهل الرجل أو المرأة وجمع أسر[٢، ص٥٤].

أما اصطلاحا فلقد تعدد التعاريف حول الأسرة وسنحاول تقديم البعض منها:

حيث يعرفها (بارسونز) بأنّها وحدة وظيفية بالرغم من نقص وظائف الأسرة الحديثة إلاّ أنّها تختص بوظفتين أساسيتين: وظيفة التنشئة الاجتماعية وتكوين شخصية البالغين من أفراد المجتمع[٣،ص٢٥]

ويعرفها كل من (برجس ولوك) في كتابها (the Family): بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني ويعيشون معيشة واحدة ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة الأم والأب، الأخ والأخت ويشكلون ثقافة مشتركة[٤،ص٣]، ويعرفها إحسان محمد الحسن من الجانب البنائي بأنها وحدة بنائية من رجل وامرأة تربطهم علاقات زواجية متماسكة مع الأطفال والآخرين وتقوم على الغرائز والمصالح المتبادلة[٥،ص٢٣].

وتعرفها (سامية الخشاب)بأنها تضم: قواعد الزواج، النسب، النمط البنائي الإقامة، نسق المصطلحات، وقيم القرابة[٣،ص١٠٥]، كما أنّ الأسرة هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي

تتميز بسيادة القيم الاجتماعية التي تؤكد تبعيته للمصالح الفردية ورفاهية العائلة ككل ويتميز هذا الإحساس الذي بدوره يمثل ميولا التي بدورها تشكل مواقف معينة[٤،ص٣٠].

ويعتبرها (مصطفى الخشاب) بأنّها ظاهرة اجتماعية فهي ليست نتاج الفرد وإنّما نتاج المجتمع واستمرارها ليس مرتبط بوجوده أو زواله فالفرد ليس له الاختيار في الانتماء إلى هذه الأسرة أو تلك، كما أنّ الأسرة تحصنت بالقيم كنظام الزواج ومحور القرابة والواجبات والالتزامات المتبادلة بين عناصر الأسرة داخل المجتمع[٦،ص٤٥].

والأسرة حسب(دينكي ميتشيل) هي: من الوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي[٧،ص٩٧]، وتعتبر الأسرة نظام اجتماعي يمليه عقل الجميع ويتحكم فيه، كما أنّ نظامها يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات المجتمع وتقاليده وتاريخه، وعرفه الخلقي، وما يسير عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء[٨، ص٠٤]، ويعرفها (مصطفى بوتفنوشنت): بأنّها إنتاجا اجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، فإذا اتصف المجتمع بالثبات اتصفت الأسرة بالثبات، وإذا اتصف المجتمع بالتقدم والتغير والتطور تغيرت الأسرة بتغير ظروف نحو هذا المجتمع[٩، ص٣٨]، وجميع الناس في كل المجتمعات في الماضي والحاضر قد ولدوا في أسر تتكون في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط(جيل الآباء والأمهات)[١٠،ص٥١]، وهي تشمل على شخصين بالغين وهما الذكر والأنثى، الذين يعرفان أنّهما الأبوين البيولوجيين للأطفال، وأنّهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية اتجاه الوحدة الأسرية، وتحديد معظم القواعد والمعايير الأسرية، كما أن القيم الاجتماعية تمارس نوعان من الضغوط يتوجب على الأبناء احترامها وطاعة الآباء في طريقة سلوكهم وتعاملهم و شعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية[١٠،ص٥١]، ويرى "دوركايم" أن الأسرة الزواجية الصغيرة هي نتاج لحركة التطور المنظمة والمتجهة نحو الشخص والتمايز المصاحبين للواقع متناسي التعقيد[١١،ص٢١٠]، والأسرة عند (سبنسر) هي خلاصة الجنسيين وهي المرآة التي تعكس قدراته والخصائص الموروثة وهي بوصفها خلية بيولوجية واجتماعية تتأثر بعوامل البيئة والوراثة ومقومات التنازع على البقاء [١٢،ص٣٧].

ويعرفها (عزت حجازي) بأنّها مصدر الأمن النفسي والرعاية المادية في وقت واحد ولها دور حيوي في عملية التطبيع الاجتماعي لأفرادها وبذلك فإنّها عند(عزت حجازي) هي الجماعة التي يرتبط بها الفرد عادة بأوثق العلاقات ولا يقتصر تأثيرها على جانب من الجوانب الشخصية لدى الفرد ولكنّه يشمل كل أبعادها [١٣،ص١٥٢].

وتعرف الأسرة حسب(SIMMER) بأنّها منظمة اجتماعية مصغرة تحتوي على جيلين من الأفراد على الأقل وتؤسس على أساس رابطة الدم.

وتعني الأسرة في بحثنا هذا هي تلك الجماعة الاجتماعية الأساسية والمؤسسة للمجتمع وللوحدة الاجتماعية الموجهة لضبط سلوك الأفراد وفق تعاليم وقيم ومعايير المجتمع، وهي الإطار النفسي والأخلاقي الذي يتلقى فيه الفرد أول الخطوات في الحياة الاجتماعية وتحقيق الامتثال أو الانحراف عن مقتضيات هذه الحياة، وتجتمع هذه الجماعة على جملة من القيم والمعتقدات والأعراف والالتزامات التي تسعى إلى حفظ توازنها واستقرارها وإما رفض تلك القيم والأعراف وبذلك يحدث الانحراف ويؤدي إلى عدم التوازن والاستقرار ومنه الجريمة وتعتبر الأسرة في دراستنا السوسيولوجية كنظام من الأنظمة الاجتماعية المكونة للمجتمع نظرا لكونها تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية مع باقي المؤسسات التنشئية الأخرى المصغرة.

وسنحاول معرفة مدى قيام الأسرة بهذه الوظيفة ميدانيا لحفظ توازن واستقرار بنائها أو تؤدي دورا سلبيا يؤدي أو يدفع بها للقيام بوظيفة عكسية تدفع بالأفراد إلى الجريمة كسلوك غير اجتماعي داخل المجتمع.

١. ٤. ٢. مفهوم الأسرة الجزائرية:

انطلاقا مما وصلت إليه بعض الدراسات التي قام بها الباحثون الجزائريون (عبد الغني مغربي) في كتابه(الثقافة والشخصية الجزائرية من ماسينسا إلى يومنا هذا) ودراسة (محمد السويدي) في كتابه(مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري)، و(مصطفى بوتفنوشنت) في كتابه(العائلة الجزائرية والتطور والخصائص الجديدة) كل هذه الدراسات أكدت على أنّ الأسرة الجزائرية تعد نابعة من الأسرة العربية الإسلامية، فهي تمثلها في جوهرها بحيث نجد أنها انطبعت بالطابع الإسلامي في مبدئها وأخلاقها وبنيتها لكن تجدر الإشارة إلى أنّ المجتمع الجزائري استطاع إنتاج وتكوين بعض العادات والتقاليد بناءا على قوة انتمائه للمجتمع العربي الإسلامي[١٤،ص٢٤، وتعد الأسرة الجزائرية في منطلقها وفي أصلها أسرة ممتدة تضم جيلين أو أكثر حيث تجمع بين الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد، وسائر الأقارب فهي لهذا تشمل على جيلين أو أكثر وكل هؤلأ يشتركون في مسكن واحد وهم يجتمعون على مائدة واحدة، ولكن مع التفريق الواضح بين النساء والرجال والأطفال حيث هؤلاء يرفضون اختلاطهم واحتكاكهم الدائم بعالم الرجال.

تتمتع الأسرة الجزائرية بعلاقات قرابية قوية ومتماسكة تظهر جانبا في المناسبات المختلفة خاصة الدينية منها حيث يظهر التضامن والتآزر العفوي ويقيم كل أفراد الأسرة رغم حجمها في مسكن واحد ويشاركون في حياة اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة[١٥،ص٢١]، هذا الرئيس الذي يعود إليه الأمر والنهي داخل الأسرة حيث يكون النسب باسمه وهو رمز هذه الأسرة ودعامة وحدتها واستقرارها.

وقد كشفت الدراسات التي تعرضت لدراسة الأسرة الجزائرية على أنّها أسرة ممتدة يكون النسب والسكن فيها أبويا وسلطة الأب فيها مطلقة [٩،ص٣٨].

وإذا انتقلنا إلى البناء الداخلي للأسرة الجزائرية فإنّنا نجد رب الأسرة يتمتع بسلطات واسعة في تسيير شؤون الأسرة، فهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها وغالبا ما تكون له سلطة مطلقة وبعد وفاته يرث الولد الأكبر سلطته فيتابع سلوك إخوته وإخوانه، ويراعي مصالحهم [٩،ص٣٨].

وتشير دراسات أخرى بأنّ تحول الأسرة الجزائرية من النظام النووي ، لم يكن ليتطور بشكل واضح وسريع إلاّ بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات قربة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري[١٦،ص٤٥].

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّه تبعا لحركة النزوح من الريف إلى الحضر بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة وقد يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا وتتجه نحو الأسرة النواتية [١٦،ص٤٥].

كما أدت بعض البحوث والدراسات بأنّ النسب في هذه الأسرة يرجع إلى الأب باعتباره المسؤول عنها وفي حالة وفاة الأب أو الجد الأكبر يتولى الابن الأكبر قيادة الأسرة ويتحمل مسؤولياتها المادية والتربوية والاجتماعية غير أن الأنثى لا تحتل المكانة الأحسن وإنّما تعد في المرتبة الثانية بعد الذكر، نظرا لاعتقاد الرجال بعدم قدرتها على تحمل المسؤولية حتى وإن تزوجت لا يمكن أن تتحمل المسؤولية[١٧،ص١١٤]، فالأسرة الجزائرية تتطابق وتتماشى مع النموذج الانتقالي أي أنّها تنفصل عن النموذج المحافظ ولا تتمسك بالنظام العائلي القديم، وفي نفس الوقت تميل إلى الاتجاه التطوري ولا تتسم تماما بسمات العائلة المتطورة[١٨،ص٣١٤].

وقد ذكر(بوتفنوشنت) المراحل التي مرت بها الأسرة الجزائرية وقال في هذا الصدد: " وقد أصبحت الأسرة الجزائرية تختلف كليا عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة، ففي سنة(1962) كان النمط السائد هو العلاقات الكبيرة التي تضم من الجيل إلى ثلاثة أجيال وتبعا لحدود إمكانية السكن، أما في سنة(1977) فإنّ نمط العائلة تغير إلى النطاق المحدود، وقد كان للتصنيع السريع وحركة العمران وترشيد أجهزة النتاج وتطوير الإنسان الجزائري هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع والأسرة" [٩، ص٣١].

والأسرة الجزائرية في دراستنا تتمثل في الأسرة التي تتكون غالبا من الزوج والزوجة والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين وهي غالبا ما تتكون من أسرتين صغيرتين أو أكثر يرتبطان فيما بينهما من خلال امتداد علاقة الابن المتزوج بوالديه،ومثال ذلك إرتباط الأسرة النواة التي يكونها الإبن المتزوج بأسرة والده، وهذه الأسرة هي الشكل الموجود في مجتمعنا الجزائري والذي ذكرناه سابقا، فهذه الأسرة

الجزائرية تحمل في طياتها عادات وتقاليد إسلامية وتجمع الأسرة الجزائرية ميزات اللا انقسام والبطريكية وكثرة العدد وهذا رغم التطور الحاصل واتجاهها نحو الأسرة النووية ولكن رغم ذلك تبقى الممارسة الاجتماعية اليومية متشبتة بمباديء ومعايير الأسرة التقليدية البطريكية.

١. ٤. ٣. مفهوم الجريمة:

تعريف الجريمة لغة: جرم تعني يجرم جرم، تجريما غيره، نسب إليه الجريمة الجرم أي الذنب.

جرم، يجرم، جرما، الشيء قطعه ـ وجريمة الرجل على قومه، وإليهم"أذنب وجنى جناية.

وجرم: يجرم: جريمة الشيء: عظم جرمه، جرم: معناه: حقا، ويقال: لا جرم أي لابدّ ولا محالة[١،ص٣٢٥].

جريمة: الجريمة: هي الذنب والجناية(ج) جرائم[٢،ص٢٥١].

الجريم: م جريمة، ج جرام: المذنب، الكبير الجرم العظيم الجسد.

الجريمة: ج: جرائم: الجرم والذنب/مال بأخذه الوالي من المذنب تأديبا له[٢،ص٢٥٢].

ويعرف اصطلاحا حسب(لورد أكتن) (Lord okten) هي حالة يعيشها المجتمع تنتهك فيها القواعد الأخلاقية والتي وضعتها (الجماعة)وضعت الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، ويمكن أن نجد معالجات بالغة الأهمية حول الاستخدامات القانونية والعامة لمصطلح الجريمة من خلال الأفعال التي تقرر الدولة في فترة زمنية أنّها تدخل في عداد الجرائم وأن من يرتكبون هذه الأفعال يجب أن تطبق عليهم العقوبة[٤،ص٩٠]

ويعرفها (سذرلاند) (E.Sutherland) في مؤلفه " جرائم الياقة البيضاء" هو صورة اجتماعية يمثله أفراد منحرفون من وجهة النظر الاجتماعية حتى وإن كانت لا تشكل من

الناحية القانونية جرائم[٤،ص٩١]، كما تعني الجريمة ثورة على أسباب العيش الهاديء والشريف، ومن هنا تصبح الجريمة مصدر مجموعة كبيرة من الانفعالات أو ردود الفعل فهي تثير الخوف والحيطة والحذر، كما أنّها تجسيد لمواقف العنف والتمرد والعدوان[١٩،ص٠٣].

كما أن إسهام " دوركايم" جوهري فيما يتعلق بالجريمة هذا الإسهام تحتويه الصفحات الشهيرة من تقسيم العمل والقواعد حيث يقدم دوركايم سلسلة من الاقتراحات:

- نحن لا نستنكر عملا لأنه جرمي، وإنّما هو جرمي لأنّنا نستنكره فسقراط المجرمين في نظر الأثنين ليس كذلك في نظرنا.
- الجريمة ظاهرة(عادية) إذ أنّ الشعور بالاشمئزاز الذي تثيره الأفعال المعرفة على أنّها جريمة في إطار اجتماعي معين لا يمكن أن يتطور بنفس القوى لدى جميع الإفراد.

- إنّ العقوبة مخصصة للتأثير بصفة خاصة على الناس الشرفاء إذ هي تدعم شعورهم بالتضامن أكثر مما هي مخصصة للمجرمين، يمكن أن يكون للعقوبة بعض الفعالية الرادعة، ولكن بما أنّ الشعور بالاشمئزاز تجاه فعل مذموم ضعيف الحضور لدى بعض الأفراد لا يمكنه أن يدعي إلغاء الجريمة [٢٠،ص٢٤٢].

لا وجود للجريمة إلاّ حيث توجد العقوبة القانونية، ذلك أنّه لا يمكن أن يكون ثمة عقوبة قانونية إلاّ للأفعال المحددة تماما في القانون، إن تصرفا ما يمكن أن يستثير استنكارا قويا دون أن يعتبر فعلا جرميا إذا لم يتعلق الأمر بأفعال يمكن تحديد هويتها بسهولة [٢٠،ص٢٤٣].

ويرى" دوركايم " أيضا بأنّ الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي، ولا توجد أسبابها في الفرد المجرم حيث أن هذا الفرد من صنع المجتمع ذاته [٢١،ص٨٢].

وتعد الجريمة كموضوع في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام متغيرا ثقافيا أو ظاهرة اجتماعية في المجتمعات التي تأخذ بالنظم الوضعية، وهذا ما يجعلها خاضعة للنسبية والتغير سواء نظرنا إليها من المنظور القانوني أو من المنظور العرفي فالقانون سواء العام أو النوعي ومنه الجنائي أو الأعراف، متغيرة المضمون نتيجة لتغير الظروف التاريخية والعوامل الثقافية والمتغيرات الاجتماعية واختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والعقدية

ولهذا نجد أن ما يعد جريمة أمر يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف الحقب التاريخية[٢٢،ص٢١]، والجريمة هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة على اعتبار أنّ الجريمة ليست سوى تعبير عن نقص الشعور بالتضامن الاجتماعي لدى مرتكبيها بسبب عدم قدرة تزوده بالقدر الكافي من القيم والقواعد الاجتماعية اللازمة

لحفظ وجود الجماعة وهو كل فعل ضار ويتعارض مع الأفكار والمباديء السائدة في المجتمع وهو كل فعل يتضمن اعتداء على حق أو مخالفة الواجب أو كل فعل يتعارض مع القاموس الطبيعي للأخلاق[٢٣،ص٢٩].

وبالنسبة لدراستنا المندرجة في إطار علم الاجتماع الجنائي الذي تفتقر إليه الجامعة الجزائرية وخاصة على مستوى الدراسات العليا تعني الجريمة تلك المشكلة الاجتماعية التي تتجلى في أفعال فردية وجماعية تنتهك الأعراف والقيم والقواعد الاجتماعية وهي تشمل أشكال الانحراف عن معايير المجتمع الذي يمارسه الأفراد معينون لأسباب معينة ويترتب عنه ردود أفعال عقابية من طرف البيئة الاجتماعية والعقابية إذن الجريمة بمعناه الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة، فهي في جميع الأحوال سلوك فردي يتمثل في عمل أو تصرف مخالف لأوامر أو نهي فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي والفعل المخالف للقواعد والمعايير الاجتماعية المراد دراسته في

جرائم هي جرائم ضد الممتلكات والمتمثلة في السرقة، والجرائم الاعتداء على الأفراد والمجسدة في جرائم الخطف ونقصد اختطاف الأطفال وجرائم الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والقوة، وجرائم الاعتداء على العرض والمتمثلة في جرائم الاعتداء على الشرف وسنهتم بجريمة الخيانة الزوجية والزنا وجريمة الاغتصاب وأيضا التحرش الجنسي.

وعمدنا إلى تفحص هذه الجرائم وتوضيحها نظريا وتدعيم ذلك بمعطيات إحصائية وإثراء ذلك بإطار ميداني لإعطاء الموضوع بعدا علميا سوسيولوجيا.

١. ٤,٤. مفهوم السلوك الإجرامي:

التعريف اللغوي:

- سلك ـ يسلك ـ سلكا وسلوكا ـ المكان أو به أو فيه، دخل فيه.

- الطريق دخل فيه واتبعه.

- الشيء في الشيء: أدخله فيه (سلك الخيط في الإبرة) [٢٤،ص٥١٦].

ويعرفه اصطلاحا(سيرل بيرت): " بأنه سلوك مكتسب ومتعلم، ولكنه سلوكا خاطيء، وغير مقبول وهو محصلة تفاعل بعض العوامل النظرية والبيئية كظروف الأسرة والرفقة والحي"[٢٥،ص٩٨].

وكما يشير السلوك الإجرامي على أنّه ذلك السلوك الموجه بطريقة مقصودة أو غير مقصودة بصفة فردية أو منظمة نحو رفض المعايير الاجتماعية السائدة ونحو أداء الآخرين وهو سلوك تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة [٤،ص٨١].

وبينما يعرفه (نبيل السمالوطي): هو سلوك يتعارض مع نظام التوقعات المقرر وهو يشكل تحدي مريح لقيم المجتمع أو لما هو مقبول أو متسامح فيه ثقافيا وهو السلوك الذي يحرمه القانون والذي يستوجب العقاب بناءا على نصوص تشريعية معينة، وهو موجه في العادة ضد معتقدات المجتمع وضد النظام الاجتماعي[٢٦،ص ص٤٣٢، ٤٣٣].

أما (كريسي) يعتبر السلوك الإجرامي انتهاكا أو خروجا عن قواعد القانون الجنائي فلا يعد الفعل أو الترك جريمة إلاّ إذا كان القانون الجنائي ينهي عن ذلك مهما تكون درجة تعارضه للأخلاق أو عدم لياقته أو استحقاقه للوم أو التعنيف[٢٢،ص٣٨]، إنّ السلوك الإجرامي هو في الواقع مجموعة من الأفعال تعتبر سلوكات معينة تحدث في المكان والزمان، ولكي يحدث الفعل المنحرف شأنه في ذلك أي فعل من الأفعال، فإنّه من الضروري التقاء سلسلة من العوامل في مخالطة زمنية معينة، ومن التكهن بالأفعال قبل حدوثها، كما أن توظيف بعض الظروف الضرورية لحدوثها كثيرا ما يفتقر إلى قدر كبير

مـن عـدم التحديـد[٢٧،ص٤٧] والـسلوك الإجرامـي حـسب(سـيزرلاند) لا يـورث وإنّمـا هـو مكتسب[٢١،ص٩٠].

والسلوك الإجرامي يكتسب بالتعلم ويتم هذا الأخير ـ التعلم ـ ببساطة وسهولة داخل الجماعات الـصغيرة التـي تمتـاز بالعـدد القليـل ويـرتبط أفرادهـا ببعـضهم الـبعض بـروابط شخـصية وقويـة، وحسب(سيزرلاند) أن أجهزة الاتصال غير الشخصية (الوسائل التربوية التثقيفية) كالسينما والصحف تلعب دورا ضئيلا في إنتاج السلوك الإجرامي[٢١،ص٩١].

يهتم علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجريمة والقانون الجنائي وعلم العقاب بدراسة السلوك الإجرامي في حين يهتم علم الإجرام بدراسة الجريمة ولذلك وبما أنّنا باحثين باديء ذي بدء في علم الاجتماع الجنائي بحكم الموضوع المدروس في إطار بحثنا سنحاول دراسة السلوك الإجرامي الذي يتصارعأو يتعارض مع المستويات والمعايير المقبولة ثقافيا واجتماعيا داخل النسق أو جماعة اجتماعية وهو سلوك يبتعد به صاحبه عن الوضع الشائع فهو يمثل سلوك غير نموذجي يرفضه المجتمع ويعاقب عليه بداية من الأسرة إلى المؤسسات العقابية الرسمية.

١. ٤. ٥. مفهوم التنشئة الاجتماعية:

ـ التنشئة الاجتماعية لغة هي: تنشأ ـ ينشأ ـ تنشؤ الحاجته: نهض إليه ومشى[٢،ص٢٢٦].

والتنشئة الاجتماعية هي العملية التي بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل آخر والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات[٢٨،ص٤٠٠].

وهي كل نظام سياسي يسعى لأن يغرس في نفوس الصغار القيم والمعتقدات والسلوك التي يتلائم مع استمرارية هذا النظام[٢٩،ص٣١].

كما أنّها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، أو هي عملية استدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية[٣٠،ص١٢٨].

ويعرفها (قي روشي) على أنّها المسار الذي من خلاله، يتعلم الفرد ويتلقى طوال حياته العناصر الاجتماعية والثقافية لوسطه ويدمجها في بنية شخصيته تحت تأثير التجارب والعوامل الاجتماعية المفسرة لها، ومن هنا يتكيف الفرد مع محيطه الاجتماعي [٣١،ص١٣٢]، التنشئة الاجتماعية هي تشكيل الفرد عن طريق ثقافته حتى يتمكن من الحياة في هذه الثقافة، ففي ثقافتنا مثلا نعلم الفتاة الطهي وحياكة الملابس والعناية بالأطفال لنعدها لدورها كأم وربة منزل بينما نعلم الولد كيف يحرث الأرض ويرويها ويزرع الزرع أو نعلمه أي حرفة أخرى يكتسب منها ليعول الأسرة بدوره كغيره من الرجال في ثقافتنا[٣٢،ص٠٥]، وهي عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومعايير وأعراف ومفاهيم مجتمعه الذي يعيشه

ويحي فيه الفرد والمجتمع بحيث يصبح متدربا ومتعلما لمجموعة أدوار ووظائف تحدد نمط سلوكه اليومي، وعملية التنشئة الاجتماعية هي مهمة كل من الفرد والمجتمع وتعد بمثابة الوسيلة الضرورية التي تمكن الفرد من اكتساب الخبرات والتجارب والمعلومات التي تتطلبها حياته الخاصة والعامة ولا يمكن أن يطور نفسه وينمي من قدراته وقابليته التي يحتاجها بدونها ويؤنس الفرد أو يربي من قبل الأفراد الذين يحيطون به فيكتسب منهم الأدوار الاجتماعية التي بالتالي تكون مكملة لأدوارهم وقد استعملت كلمة تنشئة في الأدب الإنكليزي عام(1928) وكان المقصود بها تهيئة الفرد بأن يتكيف ويعيش ويتفاعل مع المجتمع[٧،ص٤٢].

والأسرة هي المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية فهي بهذه الوظيفة تغرس في النشء الاعتماد على النفس مما يسمح في المستقبل بالتعاون مع ظروف الحياة بكل صرامة، فالتنشئة الاجتماعية إذن لا تؤثر فقط في تربية الطفل أوالفرد بل كيف أنّها تشترط مقدرته الداخلية على الوعي وتصوغ فهمه لنفسه والآخرين[٣٣،ص٦١]، إنّ عملية التنشئة الاجتماعية تحول الطفل من كائن عضوي إلى كائن اجتماعي يلقن ببعض القيم والمعايير من أجل دمجه في المجتمع.

وبما أنّ الأسرة هي المسؤولة الأولى عن تنشئة الأفراد، فإنّ تحديد دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي لا يهمل الوظيفة الأساسية للأسرة والمجسدة في التنشئة الاجتماعية ولهذا ارتأينا إدراج نوعية هذه الدراسة ضمن اهتمامنا في كل من علم اجتماع العائلة والجريمة.

ولما كانت الأسرة كمؤسسة اجتماعية هي الوسط الرئيسي بين الفرد ومجتمعه باعتبار شخصية الفرد ـ مهما كانت ـ تتكون في البداية ضمن الأسرة التي تحتوي على قيم المجتمع ومعاييره ويكتسبه الفرد من خلاله عن طريق التنشئة الاجتماعية، والأسرة خاصة إذا علمنا أن أسلوب التنشئة الاجتماعية يلعب دورا أساسيا في عملية تشكيل شخصية الفرد.

وبذلك فالأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى التي يتعلم فيها الطفل أو الفرد أنماط الحياة وهي المسؤولة عن تربية الطفل وتعليمه الاتصال بالعادات وجعله قادرا على العيش في محيطه.

ولهذا يمكن القول بأن السلوك الاجتماعي للفرد ما هو إلا انعكاس للتنشئة الاجتماعية التي اكتسبها أولا وقبل كل شيء في الأسرة ثم في مختلف المؤسسات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية التي يتعامل معها ويتفاعل من خلالها.

وتعتبر أهمية التنشئة الاجتماعية في دراستنا باعتبارها القناة الرئيسية التي تعبر من خلالها قيم المجتمع ومعاييره وهي بالتالي الوسيلة التي من خلالها يحفظ بها النظام الاجتماعي كيانه واستمرار يته أما في حالة ما إذا استغلت كوسيلة عكسية أدت إلى هدم النظام الاجتماعي وأدت إلى اندثاره وزواله وعدم تطوره، ويقصد بالتنشئة الاجتماعية في هذه الدراسة، المسار الذي يكتسب الفرد من خلاله المباديء والقيم التي تسمح بالتكيف في محيطه الاجتماعي وتعتبر الأسرة مع باقي المؤسسات المكونة

للبناء الاجتماعي كعامل أساسي في عملية التنشئة الاجتماعية نظرا لكون الأسرة على وجه الخصوص النواة الأولى التي تحتضن الفرد منذ ولادته وتزوده بالقيم والمعايير الاجتماعية تبعا لمختلف أنماط السلوك والممارسات الاجتماعية المعمول بها في المجتمع فمن خلال الأسرة يبرز التقسيم الاجتماعي للأدوار الاجتماعية، ولتمارس لاحقا المؤسسات الاجتماعية دورا مكملا للأسرة في إطار عمل تناسقي يحوي نوع من الانسجام والتكامل لأداء عملية التنشئة الاجتماعية بهدف تكوين شخصية الفرد بغرض توجيه سلوكه بما يتلاءم مع النسق الاجتماعي العام، ومن هنا تستعمل الأسرة بالاشتراك مع باقي الوحدات الاجتماعية كالمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام (التلفزيون ـ الإذاعة ـ الصحف) وغيرها من مؤسسات البناء الاجتماعي الضبط الاجتماعي في تقسيم المجال بين الأفراد حتى يتسنى المحافظة على الأدوار الاجتماعية ومن ثم المحافظة على النظام الاجتماعي ككل.

١. ٤. ٦. البيئة الاجتماعية:

البيئة لغة: هي الحالة أو الهيئة ـ المنزل[٢،ص١٦٢].

والبيئة الاجتماعية جانب من البيئة الكلية يتألف من أشخاص وجماعات متفاعلة وينطوي على التوقعات الاجتماعية ونموذج التنظيم الاجتماعي وجميع المظاهر الأخرى للمجتمع، كما يشتمل على التوقعات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الذاتية الأمر الذي يجعل لكل عضو في المجتمع بيئته الاجتماعية الخاصة[٤،ص١٦٠].

أما البيئة: هي كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة، ويؤثر فيه، وقد أدخل علماء النفس في تعريفهم للبيئة المصادر الداخلية للمثيرات، أما علماء الاجتماع بوجه عام فيؤكدون دراسة الظروف أو الحوادث الخارجة عن الكائن العضوي سواء كانت فيزيقية أو اجتماعية أو ثقافية[٤،ص١٦١].

أما البيئة في دراستنا نقصد بها شطرين أولهما البيئة الأسرية التي تعتبر الجو الاجتماعي الأول الذي يهتم برعاية الفرد وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه وهي تلكم الوسط الذي يحوي جماعة من الأفراد تربطهم علاقات الدم أو النسب أو ما يعادل ذلك، ونقصد بالبيئة في شطرها الثاني تلك البيئة الاجتماعية والتي تعد الأسرة عنصر من عناصرها مع بقية المؤسسات الاجتماعية المؤثرة في الفرد وتتداخل مع الأسرة في أداء وظائفها الاجتماعية وهذه المؤسسات التي تتكون منها البيئة الاجتماعية ومن بينها المدرسة، المسجد، الشارع، وسائل الإعلام المختلفة... وغيرها من مؤسسات المجتمع التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية.

١. ٤,٧. الأعراف:

لغة: عرف: العرف هو الاسم من الاعتراف، ما تعارف عليه النّاس في عاداتهم، واتفقوا على تطبيقه، قال تعالى:(خذ العفو وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلين)، والمعروف هو خلاف المنكر،

وعرف اللسان هو ما يفهم من اللفظ بحسب وضعه اللغوي، وعرف الشرع هو ما جعله الفقهاء مبنى الأحكام والعرف القولي هو أن يتعارف الناس، إطلاق اللفظ عليه (ج)أعراف[٢،ص٦٥٥].

واصطلاحا الأعراف، فعند " تايلور" العرف في تعريفه المشهور للثقافة على أنّه واحد من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان كعضو في جماعة وفي تعريف حديث يقول"جيلين" أنّ العرف عادة تخضع للأسلوب الجماعي في تكوينها وفي تلقينها وفي توارثها من جيل إلى جيل" [٣٤،ص٣٩٠].

وقد حاول علم الاجتماع أن يعطيه معنى خاصا عن طريق تحديد الاختلافات بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى الخاصة بالثقافة مثل(العادات الشعبية) (FOLKWAYS) و(السنن) و" للعرف أهمية كبيرة في تنظيم الحياة الاجتماعية للبدو والقبائل الرحل، فهو عندهم القانون غير المكتوب الذي يحكم بمقتضاه المجلس المكون من شيوخ القبيلة"[٣٤،ص٣٩٠]، وفي دراستنا يقصد بالأعراف تلك القوانين والقواعد غير الرسمية المتفق على احترامها من قبل أفراد المجتمع وهي المحددة لطريقة تعاملهم فيما بينهم وأي ضرب لهذه الأعراف يؤدي إلى خلل داخل البناء الاجتماعي وهذا ما ينعكس على الديناميكية داخل هذه المؤسسات الاجتماعية.

١. ٤. ٨. المعايير الاجتماعية:

معيار: لغة هو العيار الذي يقاس به غيره وجمعها (معايير) [٢،ص١١٠٩].

ويطلق مصطلح المعيار على النموذج المتخذ أساسا للقياس(TYPE MODEL) وأحيانا يطلق المصطلح على ما ينبغي أن يكون عليه السلوك العام والمواقف الجماعية بالنسبة للمشاعر السائدة في المجتمع، وفي هذا المعنى يختلط المفهوم (المعيار) بمفهوم (القيم) وهذا المعنى أكثر شيوعا وانتشارا في مجالات استعمال المصطلح أيضا للتعبير عن القدر الذي يسهم به الأفراد فيما يتوقعه المجتمع منهم أن ينجزوه بصدد عمل معين[٣٤،ص٥٦٦].

واستخدام كذلك لتقييم اختيار الفرد لموقف مابين عدة ممكنات، ويفسر بعض المفكرين هذا الاختيار بالإطار الفردي الذاتي المركز على مبلغ سعى الفرد لإشباع غاياته، ويفسره البعض بالإطار الثقافي الاجتماعي ويجمع آخرون بين هذه الأطر في تفسيرهم لعملية الاختيار[٣٤،ص،ص،٥٥٦، ٥٥٧].

والجدير بالذكر أنّه لكل جماعة مهما اختلف نموذجا معايير خاصة بها وأخرى تشترك فيها مع المجتمع الكبير، وقد تتعارض معايير الجماعة مع معايير جماعات أخرى، بل قد تستخدم الأقسام الفرعية للجماعات معايير مختلفة تماما بالنسبة للموقف الواحد" [٤،ص٣٠٥].

ونقصد بها في دراستنا بالنموذج أو المقياس الاجتماعي الذي على أساسه نعمد على قياس السلوك الاجتماعي وتفرقته عن بقية السلوكات الأخرى ومن هنا فالمعايير الاجتماعية التي يتبنها المجتمع هي التي تساعدنا على تسمية سلوك الفرد بالسلوك الإجرامي لأنّه يتنافى مع النموذج الاجتماعي المعتمد من طرف المجتمع لقياس والحكم على السلوك الفردي.

١. ٤. ٩. التربية:

لغة التربية : فهي مستمدة من كلمة يتربى ، تربيا الرجل – تنشأ – وتكون – وتثقف [٢،ص١٨٣].

يدل هذا المصطلح في أكثر إستعمالاته شيوعا على عملية التنشئة (وخاصة للصغار) فكريا وخلقيا ، وتنمية قدراتهم العقلية داخل المدرسة وغيرها من المنظمات والمؤسسات المتفرغة للتربية.

ويمكن أن يمتد المفهوم ليشمل تعليم الكبار وتدريبهم ، كما أنه يمتد ليشمل كذلك التأثيرات التربوية لجميع التنظيمات الإجتماعية[٣٤،ص١٣٩].

" إميل دوركايم " مثلا يقترح أن يقتصر إستخدام مصطلح التربية على التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة على تلك التي لم تتهيأ بعد للمشاركة في الحياة الإجتماعية " فالتربية في نظره هي " عملية التنشئة الإجتماعية المنظمة للأجيال الصاعدة"[٣٤،ص١٣٩].

ويرى " جون ديوي " أن التربية بصفة عامة هي حاصل جميع العمليات والسبل التي ينقل بها مجتمع ما سواء أكان كبيرا أم صغيرا ، ثقافته المكتسبة وأهدافه بقصد إستمرار وجوده ونموه ، فالتربية عملية مستمرة لإعادة بناء الخبرة بقصد توسيع محتواها الإجتماعي وتعميقه"[٢٤،ص،ص،١٣٩، ١٤٠].

وتعتبر التربية في دراستنا : هي تلك العملية التي تتبناها المؤسسات مع المعايير الإجتماعية للمجتمع وذلك حتى نتمكن من توسيع المحتوى الإجتماعي للفرد وتعميقه ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة عملية التربية في توجيه سلوك الفرد عن طريق أساليبه التي يسنها المجتمع.

١. ٤. ١٠. العدوان:

لغة: مستمدة من كلمة العداء هو البعد، الشغل يصرفك عن الشيء ـ طوار كل شيء.

وهو ما انقاد معه من عرضه وطوله ـ الشوط الواحد من العدو ـ وعداء الخندق أو الوادي: بطنه[٢،ص٦٥٤].

- والعدوان معناه في علم النفس التهجم أو القيام بعمل أو نشاط عدائي ويرى بعض علماء النفس أنّه سلوك ناشيء من إحباط ولكن التحليل النفسي لا يرى من الضروري أن يكون هذا السلوك مقابلا لإحباط أو اعتداء ممثلا بل يصدر أكثر ما يصدر عن دوافع غريزية[٣٤،ص٣٨٨].

ـ العدوان عند فرويد هو السادية وهو أحد مكونات الغرائز، الأولية وعندما يرتد العدوان إلى صاحبه يسمى" مازوخية" (وعند"ماكدوجال" أن السادية والمازوخية غريزتان منفصلتان تسمى الأولى تأكيد الذات والثانية الخضوع) وانتهى فرويد إلى صياغة نظريته القائلة بوجود غريزتين تحكمان الإنسان هما غريزة الحياة أو" الليبدو" أو (EROS) وغريزة الموت(THARRATOS) [٣٤،ص٣٨٨]، ويستخدم علم النفس هذا التعبير (العدوان) في معاني تبعد به عن معناه الأصلي فأحيانا يشير إلى رغبة الفرد في وضع أفكاره ومصالحه فوق أية أفكار أو مصالح أخرى، وأحيانا الميل إلى النشاط والحركة عموما[٣٤،ص٣٨٨].

ويعتبر العدوان في دراستنا هو ذلك السلوك الفردي الذي يتميز بنوع من الرفض لبعض الأوضاع الاجتماعية السائدة داخل المجتمع ولكن هذا الرفض يتميز بشكل من السلوك العنيف ذي صبغة إجرامية هدامة للكيان الاجتماعي.

١. ٤. ١١. العلاقات الاجتماعية:

علاقة: لغة: هي ما تعلق الإنسان من مال وزوجة وولد ـ الصداقة ـ الحب اللازم للقلب، ما يكتفي به من العيش والعلاقة في علم البيان هي المناسبة الموجودة بين المعني الأصلي والمعني المراد في المجاز، أو الكتابة وجمع علائق[٢،ص٦٩٢].

والعلاقات الاجتماعية اصطلاحا هي الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع وهي تنشأ من طبيعة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم وأحاسيسهم واحتكاك بعضهم بالبعض الآخر ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع وتختلف العلاقات الاجتماعية في طبيعتها فمنها ما يؤدي إلى التجمع والتآلف وهي التي تسمى بالعلاقات المجمعة (ASSOCIATIVE) وتسمى أحيانا بالعلاقات البناءة(CONSTRUCTIVE) وقد تسمى أيضا بالعلاقات الإيجابية (ACTIVE) ومن أمثلة هذه العلاقات: هي التعاون ـ التودد ـ الحب ـ الزواج ـ الثناء ـ التعارف، ومن العلاقات ما يؤدي إلى التفكك والتنافر الاجتماعي، وتسمى هذه العلاقات بالعلاقات المفرقة (DISSOCIATIVE)

ويطلق عليها بعض الباحثين (فون فيري) العلاقات الهدامة (DESTRUCTIVE) وقد يطلق عليها كذلك العلاقات السلبية (PASSIVE) ومن أمثلة هذا النوع: الكراهية ـ الصراع ـ الطلاق ـ الحرب ـ الفوارق الطبقية ـ العلاقات الناشئة عن عدم المساواة ـ العلاقات الناشئة عن الاستسلام

والخضوع والإذلال هذه العلاقات وما إليها تؤدي إلى التنافر والتفكك الاجتماعي وتعمل عملها في تقويض دعائم وحدة المجتمع وتحول دون اتجاهه إلى وحدة القصد ووحدة الهدف[٣٤،ص٤٠٣].

ونعني بها في دراستنا هي الروابط والآثار المتبادلة بين أفراد الأسرة الواحدة وأفراد المجتمع ككل وبذلك فالعلاقات الاجتماعية تعد وجه من أوجه الاتصال والحوار والتعاون الدائم بين أفراد المجتمع، ومن خلالها تتمخض مجموع السلوكات الاجتماعية للفرد، كما أنّ لنوعية وبنية العلاقات الأسرية والاجتماعية دور " سوسيولوجي" في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع بدءا من العلاقات بين أفراد الأسرة وبقية المؤسسات التي يتكون منها المجتمع ومن أبسط مكونات الحياة الاجتماعية تتلخص في التفاعل الاجتماعي.

١. ٤. ١٢. التغير الاجتماعي

تغير: لغة: يتغير ـ تغير الشيء: تحول وتبدل: قال تعالى: فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه[٢،ص،ص،٢٠٤، ٢٠٥].

ويعد التغير الاجتماعي حالة طبيعية وحتمية تعرفها كل المجتمعات على اختلاف خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية، ويعتبر بذلك التغير الاجتماعي" كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير على هذا النحو ينسب إلى كل تغير في التركيبة السكانية لأي مجتمع من المجتمعات، وفي بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في سلوك الأفراد....مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها [٣٥،ص١٠٤]، ولقد ذهب بعض العلماء إلى اعتبار التغير الاجتماعي"نمطا من العلاقات الاجتماعية في طبع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمان[٣٦،ص٤٠]. ويرى"غي روشي"(Guy Rocher) أنّ التغير الاجتماعي هو بالضرورة ظاهرة جماعية (Phénomène collectif) أي هو التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية ولكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية[٣٧،ص٤٠]، أما ولبرت مور" فيرى أنّه بمثابة تبديل البناءات الاجتماعية أي نماذج الفعل والتفاعل الاجتماعي متضمنا نتائج هذه البناءات وما تفصح عنه، مجسما في القوالب (قواعد السلوك) والناتج الثقافي[٣٨،ص٤٠]، بينما ترى " سناء الخولي" أنه" العملية التي تؤدي إلى اختلاف الموضوع على مستوى الماكروسوسيولوجي والميكرو سوسيولوجي في زمان ومكان معينين بالمقارنة مع حالة سابقة له في مدى قريب أو بعيد وفق شروط معينة"[٣٩،ص١٨].

ويقصد بالتغير الاجتماعي في دراستنا تلكم التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وأثرت في حدوث تبدل في أداء أدوار بعض المؤسسات الاجتماعية وهذا ما

أفرز نموذج اجتماعي جديد من خلال التركيبة الوظيفية لهذه المؤسسات المشكلة للمجتمع الذي أدى بدوره إلى إنتاج مظاهر جديدة للسلوك والتي ظهر من جرائها السلوك الإجرامي داخل المجتمع.

١. ٤. ١٣. مفهوم الدين:

الدين هو العقيدة التي يتدين بها الإنسان ـ الملة. قال تعالى: إنّ الدين عند الله الإسلام. قال تعالى: أفغير دين الله تبغون؟ العادة ـ الحكم ـ الحال(ج)الأديان[٢،ص٣٥١].

والدين من الناحية العلمية يتمثل في إقامة الشعائر التي أتى بها الإسلام الحنيف، فصلاة الجمعة في المسجد تقوي من الشعور الجمعي وتقضي على الفردية، وصوم رمضان والزكاة وصلاة العيدين والحج وصلاة الجمعة كلها أمور تجمع النّاس وتقوي لديهم مشاعر الإيثار والمحبة والتعاون والإخاء وهي كلها قيم تشكل الملامح الأساسية للمجتمع فعند " ابن مسكويه" إقامة الشعائر الدينية تعتبر نوعا من التربية التي تكسب الفرد الأخلاق الحميدة وتنميها لديه، ومن هنا فإنّ الدين وإقامة شعائره يعتبر في رأي ابن "مكسويه" رياضة خلقية للنفوس الأدمية"[٤٠،ص١٥٥].

ونقصد نحن في دراستنا بالدين تلك الأحكام والأوامر والنواهي التي يحملها الدين الإسلامي وما مدى تأثيرها في توجيه سلوك الفرد داخل المجتمع الإسلامي، وسنحاول معرفة العوامل التي أدت إلى تراجع تأثيرالدين في حماية الفرد من الوقوع في السلوك الإجرامي وما مدى تأثير التغير الاجتماعي على أداء الدين لدوره داخل الكيان الاجتماعي.

١. ٤. ١٤. مفهوم المسجد:

لغة: هو كل موضع يتعبد فيه، وفي الحديث الشريف: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين، والمسجد الحرام هو الكعبة والمسجد الأقصى هو بيت المقدس، قال تعالى: سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى[٢،ص١٠٦٧].

واصطلاحا فالمسجد هو مكان للعبادة يلتقي فيه المسلمون على الأقل خمس مرات في اليوم لأداء الصلوات الخمس، يستمعون فيه إلى دروس وخطب دينية على رأسها خطبة الجمعة وبذلك فالمسجد مكان للعبادة يلتقي فيه المسلمون لأداء صلواتهم[٤١،ص٥].

المسجد في دراستنا هو ذلك المكان المقدس اجتماعيا من منطلق أنّه المؤسسة الاجتماعية والدينية الموكل لها مهمة أداء الفرائض كما أنّه يمثل منبر توجيه الأفراد وفق التعاليم الدينية وكان يمثل مكان للتعليم والتربية والعلم ولكن تراجع عن أداء هذه الأدوار لصالح مؤسسات أخرى، كما أنّ المسجد عمل دورا سلبيا في الآونة الأخيرة في المجتمع الجزائري من خلال زرعه للفتنة وإشعالها مما أدى إلى تسليط الرقابة عليه أكثر وتقييد نشاطه بغية إبعاده عن المجال السياسي والحزبي، ومن هنا سنحاول معرفة مدى أدائه لدوره في هذا الجو الجديد.

١. ٤. ١٥. مفهوم وسائل الإعلام:

الوسيلة هي السبيل أو الأداة، والإعلام أي أعلم: يعلم: أعلم إعلاما غيره الخبر وبالخبر أخبره به[٢،ص٧٤]، هناك جملة من الوحدات المشكلة لعملية الاتصال وهي المرسل والرسالة والوسيلة وهذا ما يهمنا في دراستنا وأخيرا المستقبل أو الملتقي القائم بالاتصال، ولا يمكن أن تتم عملية الاتصال إذا غاب أحدها بل أن كل عنصر منها يؤثر في الأخر ويتأثر به فهي عملية ديناميكية مستمرة"[٤٢،ص٢٨].

هناك تقسيمات متعددة لوسائل الاتصال ، إلاّ أن أكثر هذه التقسيمات استخداما في علاقتها بالمفاهيم السائدة وحركة العملية الاتصالية هو تقسيم على أساس الحواس المستخدمة الذي يفرق بين وسائل الاتصال وهي:

- الوسائل السمعية: التي تعتمد على حاسة السمع وحدها في استقبال الرسائل مثل الحديث والحوار باستخدام الهاتف ومكبرات الصوت والإذاعات الداخلية والراديو.
- الوسائل البصرية (المرئية) التي تعتمد على حاسة البصر في استقبال الرسائل وتعتمد أيضا على قدرة الأفراد على القراءة مثل المطبوعات والمحررات بأنواعها.
- الوسائل السمعية البصرية (المسموعة المرئية): وهي التي تعتمد على حاستي السمع والبصر معا في استقبال الرسائل مثل عروض المسرح والموسيقى والبرامج والأفلام التلفزيونية والسينمائية[٤٣،ص٤٥]، وبذلك فوسائل الإعلام في دراستنا هي تلك الأدوات التبليغية للجمهور وخاصة التلفزيون.

١. ٤. ١٦. التلفزيون:

لغة: التلفزيون هو جهاز نقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية[٢،ص٢١٧].

ويعتبر هذا الجهاز الصغير أهم وأخطر وسيلة إعلامية ذلك أنّه استطاع أن يتنقل ليدخل كل البيوت ـ حتى غرف النوم ـ ليخاطب الملايين من كل الفئات والطبقات الاجتماعية، يحمل رسالة ما مستخدما في ذلك الصورة والصوت، ويقول عنه" محمد عويدة" أن جهاز التلفاز يعتبر أخطر إنجازات هذا العصر، جمع حوله معظم البيوت وذلك بنقله للمعلومات المتعددة والمتنوعة عبر الشاشة الصغيرة، وهذا ما قلص المسافات ووفر الوقت في نشر الثقافة واستجاب بالتالي لروح العصر التي تمتاز بالسرعة في كل إيقاعتها[٤٤،ص١٣].

والتلفزيون كلمة مركبة من مقطعين(Télé) ومعناه عن بعد، و(Vision) ومعناها الرؤية وبهذا يتشكل مصطلح التلفزيون والذي يعني الرؤية عن بعد كما يعرفه:بول روتا" على أنّه جهاز لنقل الصورة

المتحركة المصحوبة بالصوت من مكان إلى أخر ويتم نقل تتابع الصورة الساكنة بمعدل (25) صورة في الثانية[٤٥،ص٤].

ونقصد بالتلفزيون في دراستنا هو تلك الوسيلة الإعلامية التي تبث الصورة والصوت معا ولها تأثير كبير في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يعتبر الأب الثالث للطفل، ومن هنا سنحاول معرفة مدى مساهمة هذه الأداة في توجيه السلوك الفردي وحماية الفرد والدفع به إلى السلوك الإجرامي، ومدى فعالية مضامينها في البناء الشخصاني للفرد.

١. ٤. ١٧. المدرسة:

المدرسة: لغة هي الموضع الذي يتعلم فيه الطلبة ـ المذهب ـ يقال: هذه مدرسة النّعم أي طريقها: وكوّن الشاعر مدرسة أي أوجد أتباعا يقتدون به في مذهبه ومنهاجه، والمدرسة الابتدائية هي المؤسسة التي يتلقى فيها التلاميذ مباديء التعليم الأولية، والمدرسة الحربية هي مؤسسة يتخرج منها ضباط الجيش وإطارته[٢،ص٣٠٥].

واصطلاحا المدرسة كمؤسسة تربوية هي نسق اجتماعي صغير، يتكون من الصفوف وجماعات التلاميذ والمعلمين وإدارة المدرسة، وتربط هؤلاء جميعا أهداف تربوية مشتركة وعلاقات اجتماعية إنسانية من أنماط معينة"[٤٦،ص٣١] والمدرسة يمكن أن تكون الموضع المفضل الذي تتكون فيه مواطن الحضارة المستقبلية"[٤٧،ص١١]، والمدرسة هي الأداة التي تعمل مع الأسرة على تربية الأطفال وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية فهي أحد عوامل التربية المقصودة الناجحة نظرا لما تحويه من لوائح وقوانين ونظم وما تخصص من مربين لهم خبرات ومعرفتهم بطبيعة الطفل[٤٨،ص٧٩]، والمدرسة هي " المؤسسة التي نتعلم فيها[٤٩،ص٣١٨]، كما أنّ المدرسة في العصر الحديث مؤسسة رسمية ذات كيان مستقل وأهداف ومسؤوليات محدودة تهدف إلى إعداد أفراد المجتمع للحياة الاجتماعية والإسهام الفعال في تقدم مجتمعهم وتطويره"[٥٠،ص٧٢]. ويعرفها مينشين و شيبيروا (minuchin et shopiro) (1983) بأنّها مؤسسة اجتماعية تعكس الثقافة التي هي جزء من المجتمع، وتنقلها إلى الأطفال كالأخلاق، ورأي المجتمع ومهارات خاصة ومعارف، فهي نظام اجتماعي مصغر يتعلم فيه الأطفال القواعد الأخلاقية والعادات الاجتماعية والاتجاهات وطرق بناء العلاقات مع الآخرين[٥١،ص٤١٩].

والمدرسة في دراستنا نقصد بها ذلك الوسط الاجتماعي والتربوي الذي أوكل لها المجتمع القيام بالوظيفة التربوية والتعليمية بالنظر للتغيرات الاجتماعية الحاصلة، سنحاول معرفة مدى مساهمة هذا الوسط بشطريه التربوي والتعليمي(المدرسي ـ الجامعي) في حماية الفرد من الوقوع في السلوك الإجرامي أو عكس ذلك، ومن خلال مناهجها وأدواتها ومدى مواكبتها لتطلعات المجتمع وأفاقه، ومن

هنا نعني بالمدرسة ذلك الوسط الذي يعمد رسميا إلى نقل ثقافة المجتمع إلى شخصية الفرد وتحويله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي قابل للاندماج وتحقيق التكيف الاجتماعي.

ويتم ممارسة هذه المهام المؤسساتية في إطار ما يراه النظام السياسي القائم والذي يهتم بتسيير دواليب الحكم، وله سلطة القرار في مجالات مختلفة في إطار المجتمع الواحد والوارد في مجتمعنا أنّ النظام السياسي هو المنظم والمرتب للأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام خاصة أنّ التلفزيون الوحيد الذي تمتلكه الدولة الجزائرية هو تحت سيطرة الإرادة السياسية لهذا البلد، بالإضافة إلى أنّ النظام السياسي هو المحدد لطبيعة المنهج السياسي المعتمد من ديمقراطية وغيرها، بالإضافة إلى توجيه الاقتصاد الوطني وتحديد أجور العمال وبذلك هو المسيطر على معيشة المواطنين وتوجيه سلوكات الأفراد وبناء شخصيتهم بما يتناسب مع معايير وأعراف المجتمع.

١. ٥. الاقتراب النظري العام:

كل الدراسات في حاجة إلى توظيف أو الانطلاق من نظرية أو نظريات اجتماعية فالنظرية الاجتماعية في الركيزة الأساسية التي بفضلها يكتسب البحث الطابع العلمي وتزيد من قيمته.

هناك العديد من النظريات الاجتماعية وكل دراسة تنطلق من نظرية أو نظريات خاصة بها فالنظرية هي: عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مرتبط.

فقد تطلب الاعتماد على النظرية البنائية، الوظيفية، حيث من خلال دراسة " دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي " تنطلق من الأسرة كبناء متكونة من مجموعة من العناصر وهي أفراد الأسرة في تفاعلهم، بالاتفاق والتعاون مع المؤسسات المكونة للمجتمع وذلك من خلال خلق حالة من التناسق الاجتماعي وبداخل هذا الكل توجد عناصر لها وظائف مميزة لضمان استمرارية الكل وهو البناء ومن الضروري لكل دراسة سوسيولوجية أن تعتمد على إطار نظري محدد تحاول من خلاله تحقيق الاقتراب من نظرية معينة حتى تتمكن من إعطاء تفسير واضح ودقيق للظاهرة المدروسة، ومن هنا كان لهذه الدراسة اقتراب سوسيولوجي محدد نظرا لعلاقته مع الإشكالية والطروحات العلمية التي تناولها الموضوع.

ونظرية البنائية، الوظيفية هي نظرية تفسيرية في علم الاجتماع وتعني أنّ البناء الاجتماعي هو ذلك الكل المترابط والمتكون من مجموعة العناصر والأنساق التي تربطها جملة من العلاقات المتبادلة حيث أن لكل عنصر أو نسق وظيفة يؤديها وأي خلل يصيب عنصرا أو نسقا معينا يؤدي إلى حدوث خلل في البناء الكلي من حيث تركيبته الوظيفية[٥٢،ص٤٥].

وبهذا فالبنائية الوظيفية تعني تماسك المؤسسات الاجتماعية وانسجامها حتى تتمكن من تحسين أدائها الوظيفي، ويستطيع كل نسق القيام بعملياته الاجتماعية على ضوء بنائه الداخلي الذي يوجد فيه سواء أكان بنية مادية أو بنية اجتماعية[٥٣،ص٧٥].

وقد أكد" ميرتون" على فكرة التناظر البنائية، الوظيفية حيث أنّه كما لنفس العناصر مجموعة من الوظائف يمكن أن تقوم مجموعة من العناصر بنفس الوظيفة داخل نفس البناء[٥٣،ص١٠٧].

وبرى" بارسونز" بأنّ للفرد أهدافا يبحث عنها دائما ولديه وسائل مختلفة ومتعددة لكي توصله إلى تحقيق أهدافه وتخضع هذه الوسائل إلى ظروف شرطية لتحديد أنواعها ودرجة تحركها كذلك تخضع تصرفات الفرد للقيم والقواعد والأفكار وهذا ما يساعده على إدراكه لأهدافه وطرق تحقيقها وخلاصة القول أنّ سلوك الفرد في تحقيق أهدافه لا يحصل اعتباطا أو عشوائيا، وإنّما يخضع لمواجهات ومنظمات اجتماعية كالقيم والقواعد والأفكار الاجتماعية السائدة في المجتمع وإلى الظروف الشرطية التي يواجهها في المواقف الاجتماعية.

كذلك يقوم بتحديد طرق وصوله لتحقيق غاياته وأهدافه في الحياة الاجتماعية لذلك يتضمن سلوك الفرد عوامل نمطية وقيمية متصلة بالثقافة الاجتماعية والمتطلبات للنظم الاجتماعية[٥٤،ص١٢٧].

سيكون التحليل البينوي، الوظيفي دون إهمال عامل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري ومنه الأسرة الجزائرية حيث تعمل النظرية البنائية الوظيفية على تفسير وتحليل وظيفة الأجزاء داخل الكل وتوضيح العلاقة التي تربطها ببعضها البعض وباعتبار الوسط الأسري والأسرة ككل نسق من الأبنية تقوم بوظائف معينة وتتأثر بالنظام الاجتماعي العام فالبناء يشير إلى الوحدات الاجتماعية وأنماط التنظيم والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء.

أما الوظيفة فتشير إلى الدور الذي يلعبه البناء الفرعي في البناء الكلي.

والتغير يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي ما، طرأ عليه تغير معين خلال مدة زمنية معينة[٥٥،ص٦٠].

فبارسونز مثلا اعتبر مفهوم الوظيفة بالغ الأهمية من حيث أنّه يقدم المحكمات التي نحتكم إليها في تحديد أهمية العوامل الدينامية والعمليات داخل النسق وقد تعرض هذا المفهوم إلى كثير من التعديل والتنقيح مثلما فعل "ميرتون " عندما فرق بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة[٤،ص١٩٦].

دون أن نهمل الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية"فلا وجود لعلم اجتماع بدون تاريخ" حسبما ورد في كتاب الأستاذ الدكتور عبد الغني مغربي" حينما استند إلى قول "ميلس": " من المستحيل أن نثير مسائل عصرنا بطريقة لائقة إن غاب عن بصرنا أن التاريخ يشكل عصب علم الاجتماع"[٥٦،ص٧٩].

وبذلك نستخدم النظرية البنائية الوظيفية بنوع من الحيطة والذكاء في هذه الدراسة بغرض تفادي الوقوع في التوجه الإيديولوجي لهذه النظرية مع مراعاة الجوانب الخصوصية لمجتمعنا وذلك قصد التعرف على بنية الأسرة الجزائرية وباقي المؤسسات الاجتماعية وتركيبتها وتأثيرها على أداء وظيفتها الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية وغيرها وما مدى مساهمتها في إنتاج بعض المظاهر السلوكية خاصة في إطارها الإجرامي.

وما مدى تبني الأسرة الجزائرية لوظيفة التنشئة الاجتماعية رفقة المؤسسات المكونة للبناء الاجتماعي من مدرسة وغيرها من أوساط اجتماعية التي لم تحسن أدائها إلى درجة معينة أدى بها إلى ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري، وسنحاول معرفة مامدى قدرتها على تهيئة أبنائها لإتباع نماذج سلوكية معينة وكذا معرفة الأنساق الاجتماعية الأخرى التي يمكن أن تتدخل في هذه الوظيفة أو حتى في حدوث مشكل الجريمة.

وسنتعامل دوما مع البنيوية الوظيفية بنوع من الحيطة والحذر حتى نتفادى الوقوع في الأخطاء والتوجهات الإيديولوجية لهذه النظرية وبذلك سنعمد إلى استغلالها في دراستنا بأخذ بعض المتغيرات الهامة كالتغير الاجتماعي والتاريخ...دون أن نهمل نظرية التنشئة الاجتماعية وخاصة أنّنا نتناول دور الأسرة بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية في تنشئة أفرادها وتهيئتهم للتكيف والاندماج داخل المجتمع، واستعمالها الحديث يعتمد على نظريات أربعة علماء عاشوا في النصف الثاني من القرن(19م) وهؤلاء العلماء:هم:

"سيجموند فرويد" (1856-1939) الذي اعتقد بأنّ الفرد يكتسب تعاليمه الأخلاقية من المجتمع من خلال ذاتيته الأخلاقية(Super ego)، والعالم الآخر وهي"جي ميد"(1863-1931) الذي ركز على مشكلة أساسية تتعلق بأصل ووظيفة الذات في العملية الاجتماعية، والعالم الآخر وهو" سي كول"

(1864-1929) الذي اعتقد بأن علاقات الجماعة الأولية في بلورة ونمو الأخلاق الأساسية عند الفرد كالعدالة والحب مثلا.

والعالم الآخر هو " بيجت " الذي اعتقد بأنّ العمليات الرمزية للفكر المنطقي دائما ما تشتق من التفاعل الاجتماعي بصورة تدريجية ومنتظمة[٧،ص٤٣].

واستعن بنظرية التنشئة الاجتماعية في موضوعنا من خلال أنّها أهم وظيفة موكلة إلى الأسرة ومختلف المؤسسات الاجتماعية.

وحاولنا جاهدين معرفة مدى قيام الأسرة بوظيفة التنشئة الاجتماعية أو الاستغلال العكسي لهذه الوظيفة الأساسية والجوهرية مما يؤدي إلى ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع.

ومن الاتجاهات الهامة التي عنيت بدراسة التنشئة الاجتماعية نذ كر نظرة التفاعل الرمزي وأيضا الوظيفية حيث يذهب الاتجاه الوظيفي إلى تفسير سلوك الفرد أو الأفراد وكيفية انضباطهم عن طريق جماعتهم الأسرية[٥٧،ص١٣١].

وأنّه يجب أن يكون هناك أفراد فعاليين لا تعترض حياتهم الكوارث الصحية أو السياسية أو الاقتصادية لكي يمارسوا حياتهم الوظيفية داخل المجتمع وتشترط هذه المجموعة من المفكرين الوظفيين أنّه يجب أن تكون هناك مسبقات اجتماعية لها لكي تستطيع أن تعطي نتائجها داخل المجتمع ومن بينها التنشئة الاجتماعية[٥٣،ص١٤٠]، التي تعد محور أساسيا في اهتمامات الفكر البنائي الوظيفي، ذلك لما لها من علاقة وطيدة بالتنظيم الأسري، والظواهر الاجتماعية التي تنتج عنه من خلال تفاعل الأفراد فيما بينهم، ومن هنا يمكننا القول بأنّ التنشئة الاجتماعية تكون خاضعة للوسط الاجتماعي الذي تتم فيه والذي يتشبع الفرد من خلاله بمعاييره وقواعده الاجتماعية تنعكس على سلوكاته اليومية وهذا لأنّ التنشئة الاجتماعية تعد بمثابة واسطة بين الفرد ومجتمعه.

بالإضافة إلى مراعاة التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري والتي تعد أمرا حتميا وطبيعيا بالنسبة لكل المجتمعات الإنسانية ومنها المجتمع الجزائري[٥٨].

ويعتبر التغير الاجتماعي عند"قي روشي" هو بالضرورة ظاهرة اجتماعية، وأنّه كل تحول ملحوظ في الزمن الذي يؤثر بطريقة دائمة ومستمرة على بنية ووظيفة النظام الاجتماعي لجماعة معينة[٥٩،ص٢٢].

ولا يمكن عزل التغيرات من حيث الزمان والمكان، لأنّها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات، أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية تتبعها مراحل إعادة البناء كما أنّ النتائج التي يترتب عليها تميل أن تسود الإقليم بل والعالم بأسره في نهاية المطاف[٥٩،ص،ص،٢٣،٢٢].

ويشير " محمد عاطف غيث" إلى التغير الاجتماعي على أنّه نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين ويظهر التغير خلال فترة محددة من الزمان، أي أنّه عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي الذي يتضمن القيم الاجتماعية، النظام الاجتماعي ،المراكز، الأدوار الاجتماعية"[٦٠،ص،ص،١٧، ١٨].

لكن كثير من العلماء يذهبون إلى ما ذهب إليه"قي روشي" في تعريفه للتغير بمعنى أن التغير الاجتماعي يقصد به كل تحول أو تغير يقع على تركيبة السكان أو أشكال الطبقات الاجتماعية أو أي تحول يحدث في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد ووظائفهم.

وتشترك في إحداث التغير الاجتماعي عوامل متعددة اجتماعية، سياسية اقتصادية إضافة إلى عوامل أخرى البيئية، البيولوجية، وهو ما يتطلب أخذها بعين الاعتبار عند البحث في تفسيره لهذا التغير،

ولهذا يعتبر" ميشال موندراس"(M.MENDRAS) أنّ التغير الاجتماعي هو تفاعل جدلي بين التغيرات الاجتماعية التي تحدث على المستوى الاجتماعي الكلي والتي تحدث على مستوى الاجتماعي الجزئي"[٦١،ص٩].

وبذلك تشير عملية التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع المنتجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو السلوك كنتاج لتغير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية أو الطبيعية.

ومن هنا اعتمدنا في دراستنا على البناية الوظيفية كتوجه نظري دون أن نهمل التنشئة الاجتماعية التي تندرج في إطار البناية الوظيفية بالإضافة إلى مراعاة التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري، وعلى الباحث بذلك أن ينطلق من المباديء السوسيولوجية الهامة والفعالة التي تمكنه من أن يتوصل إلى تفسير الظاهرة الاجتماعية ويعتبر مبدأ الكلية أو الشمولية من المباديء الأساسية التي على الباحث أن ينطلق منها في تفسير الظواهر الاجتماعية في إطارها الشمولي بدءا من الاقتراب النظري العام المعتمد في الدراسة، وهذا ما تعتبره "Grawits" أنّ مفهوم الكلية أو الشمولية في علم الاجتماع يوحي لنا بتشعب وترابط الظواهر الاجتماعية فيما بينها[٦٢،ص٣٢٧].

وهذا ما سعينا إلى انتهاجه في هذه الدراسة السوسيولوجية.

١. ٦. الأدوات والتقنيات المستعملة:

إنّ هذه الأدوات تنقسم إلى (03) أقسام رئيسية:

- أدوات جمع البيانات.
- أدوات تحليل البيانات.
- أدوات عرض البيانات.

وفيما يتعلق بأدوات جمع البيانات نستعمل كل من التقنيات الآتية:- الملاحظة ـ الاستمارة ـ المقابلة –تحليل محتوى.

١. ٦. ١. الملاحظة:

ويمكن تعريف الملاحظة : كأداة للبحث" بأنها توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه"[٦٣،ص٧٢].

وقد تم عليها قصد التمكن من ملاحظة المظاهر التعبيرية والحركية للمبحوثين إزاء كل سؤال وأيضا من خلال الهيئة الخارجية للأسر وطريقة تحدثهم من خلال طريقة التكلم (التكلم بالأيدي ـ التكلم بهدوء...)

١. ٦. ٢. الاستمارة:

هي شكل من أشكال البحث يستخدم فيه مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين وعادة ما يستخدم عندما يكون المجيب متعلما حيث يطلب منه أن يكتب بنفسه الإجابة على هذه الأسئلة، وقد يستخدم أيضا في حالة المجيب غير المتعلم حيث يقوم الباحث بتدوين إجاباته نيابة عنه، وهناك نوعان من الأسئلة: أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة[٦٠،ص٣٦٥].

كما توجد الأسئلة المركبة والتي تجمع بين الأسئلة المفتوحة والمغلقة.

أما من الشروط الواجب توافرها في الاستمارة هو الابتعاد عن الكلمات الفنية المعقدة المرتبطة بتخصص معين تجنبا لكل غموض وحتى نراعي المستوى الثقافي للمبحوثين[٦٤،ص١٠٧].

أما الاستبيان في مجال الدراسة الإجرامية التي هي من اختصاصنا أسلوب من أساليب البحث التي تستخدم لجمع البيانات أو المعلومات التي قد تكون لها دلالتها في تفسير المشكلة الإجرامية، ويتم عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة التي يصوغها الباحث في استمارة معدة إلى الأفراد محل البحث ليقوموا بالإجابة عنها.

ويتوقف نجاح هذا الأسلوب في البحث على ذكاء الباحث في إعداده وطرحه للأسئلة التي يمكن أن تكشف عن البواعث التي حركت المجرم لارتكاب الجريمة دون أن توقع المسؤول في حرج يجعله يتهرب من الإجابة.

والاستمارة في الواقع تسمح للباحث بتوجيه الأسئلة التي قد يتحرج في توجيهها إلى المجرم مباشرة كما تسمح له بإعداد ماشاء من الأسئلة التي يمكن معرفة إجاباتها للوقوف على تاريخ المجرم و ظروف حياته كما أنّها تعطي للمجرم الفرصة في اعداد إجابات صادقة لبعده عن تأثير الباحث وتدخله، ومع ذلك فهي طريقة لا تصلح للاستخدام للمجرمين الأميين كما أنّ المعلومات التي تتحقق عن طريقها كثيرا ما لا تكون صادقة إما لسوء فهم السؤال وإما رغبة في الكذب أو السخرية أو التهويل وعدم الاكتراث بالأسئلة المطروحة وموضوع الدراسة ككل.

كما أنّ الاستمارة تنقسم إلى محاور هامة حسب فرضيات الدراسة ولذلك تشمل الاستمارة في دراستنا على خمسة محاور:

أسئلة تخص البيانات الخصوصية للمبحوث، والمحاور الخمسة الأخرى تضم الفرضيات الخمسة الخاصة بدراستنا السوسيولوجية، واستعملنا الاستمارة مع المبحوثين المجرمين المتواجدين خارج مراكز إعادة التربية وأيضا من التعليل المعمق لمشكل الإجرام وعلاقته بالبيئة الأسرية ومختلف المؤسسات المكونة للبناء الاجتماعي ككل.

١. ٦. ٣. المقابلة:

المقابلة هي لقاء عادة ما يتم بين شخصين أو أشخاص باحثين وشخص آخر تتخلله جملة من الأسئلة المحددة تتطلب من المقابل الإجابة عليها بشكل دقيق بغية الوصول إلى هدف معين، وتتميز المقابلة بكون الحوار فيما بين أطرافها مباشرا[٦٤،ص١٠٣].

واستعنا في دراستنا بالمقابلة أولها الحرة التي تخدم فرضيات الدراسة فالمقابلة الحرة وهي شبيهة بالمناقشة العادية، تمكن الباحث بأن يتفرع حديثه إلى أي اتجاه يراه مناسب للدراسة التي نقوم بها.

واعتمدنا على هذا النوع من المقابلات مع أهل الاختصاص من رجال القانون والاجتماع والنفس والأئمة والشريعة من أساتذة وغيرهم من المهتمين بالميدان الجنائي من حيث البحث العلمي وتم ذلك بطريقة مباشرة من خلال دليل للمقابلة يتماشى مع فرضيات الدراسة وذلك بغرض البحث الميداني المراد القيام به.

والمقابلة في الدراسات الإجرامية التي تهتم بدراسة السلوك الإجرامي فهي في جوهرها كالاستبيان ترتكز بتوجيه مجموعة أسئلة إلى المجرم، وتلقي إجابته عنها، ليقوم بعد ذلك باستخلاص العوامل التي تقف وراء سلوكه الإجرامي لكنها تفترق أو تختلف عن الاستمارة في كونها تتم بمواجهة بين الباحث والمجرم وبالتالي فإنّها تحقق كافة المزايا التي يوفرها الاستبيان.

وتزيد عنه في أنّها تصلح للمجرمين الأميين كذلك، كما أنّ وجود الباحث أمام المجرم يسمح له بأن يساعده على فهم الأسئلة التي تغمض عليه وإضافة الأسئلة التي يحتاجها الموقف، كما يسمح له بأن يقيم قدر من الصدق أو الزيف في إجابة المجرم الذي يعطي النتائج المترتبة على هذا الأسلوب قدرا من الثقة لاسيما كلما كان الباحث الذي أجرى المقابلة على درجة من الدراية والخبرة والقدرة على إقامة جو من الثقة والتفاهم بينه وبين المجرم[٢٣،ص٨٠].

كما أنّها أداة منهجية ببعدها العلمي تساعدنا للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات المؤهلة للوصول إلى تشخيص المشكل المطروح تشخيصا علميا.

١. ٦. ٤. تقنية تحليل المحتوى :

هي تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي تطبق على المواد المكتوبة ، المسموعة ، أو المرئية ، والتي تصدر عن الأفراد أو الجماعات حيث يكون المحتوى رقمي ،ويسمح بالقيام بسحب كيفي أوكمي بهدف التفسير والفهم والمقارنة ، ونقوم من خلال هذه التقنية لتحليل محتوى ظاهري لوثيقة من خلال ماهو واضح مصاغ حقيقة في الوثيقة ، كما عمدنا إلى تحليل محتوى مستتر للوثيقة من خلال ماهو كائن أو مضمر في وثيقة[٦٥،ص٢١٨].

وقد تم الإعتماد على هذه التقنية في دراستنا من خلال تحليل مضمون المقابلات التي قمنا بإجرائها مع مختصيين في علم الإجتماع وعلم النفس وعلوم التربية من لهم شهادة دكتوراه الدولة في تخصصهم وهم في مصف أساتذة التعليم العالي ، وأيضا رجال القانون وعمدنا إلى القيام بمقابلات مع محامين لهم خبرة في الميدان ، وفي إتصال دائم بمجال الجريمة من خلال القضايا التي يعالجونها ، كما قمنا بمقابلة الأئمة ، وأخصائي الطب الشرعي على مستوى مستشفى فرانز فانون بالبليدة ، حيث حاولنا الوصول من خلال تحليلنا لمحتوى هذه المقابلات إلى تحديد الظروف والأسباب المتحكمة في السلوك الإجرامي من منطلق كل تخصص علمي مع مراعاة إشكالية البحث وفرضياتها ،كما إستعنا بهذه التقنية لتحليل مضمون مقابلات جريدة حوادث الخبر المتخصصة في التطرق للسلوك الإجرامي ، حيث عمدنا إلى أخذ مقالات لها صلة بالجرائم المتناولة في دراستنا (السرقة – الزنا- الإغتصاب – الخيانة الزوجية – الإختطاف – الإعتداء على الأخرين بإستعمال العنف والإرهاب) ، وتم إدراج ست (٠٦) أعداد للجريدة بدءا من العدد (٥٩) إلى غاية العدد (٦٤) ومن خلال هذا التحليل حاولنا تسليط الضوء بشكل علمي عن طريق تقنية تحليل محتوى للجرائم المتناولة من خلال جريدة حوادث الخبر المتخصصة في الجريمة بغرض الوصول إلى تفسير الظاهرة الإجرامية بغية فهمها بشكل موسع ومن جميع المحاور للوصول إلى تجسيد المقارنة العلمية التي تؤهلنا للوصول إلى تشخيص الظاهرة بشكل جدي ،موضوعي يكتسي طابعا سوسيولوجيا.

أما فيما يتعلق بفرز وتفريغ البيانات اعتمدنا على التحليل والعرض الإحصائي وتم ذلك بفرز وتفريغ البيانات والمعطيات المتوصل إليها عن طريق الاستمارة والمقابلة والملاحظة وتحليل المحتوى.

أما أدوات تحليل البيانات فعلى المستوى الكمي وظفنا الوسائل التالية:

ـ النسب المئوية أما على مستوى التحليل الكيفي فوظفنا المقارنة بين النتائج والتعليق عليها مع التفسير، أما أدوات عرض البيانات والنتائج فتم عرضها عن طريق: الجداول البسيطة والمركبة .

١. ٧. القرب الميداني والبشري والمناهج المتبعة:

١. ٧. ١. القرب الميداني:

أخذنا (خمس مناطق) من المجتمع الجزائري حتى نتمكن من دراستها دراسة سوسيولوجية، حيث أخذنا (خمس ولايات) وهي (عين الدفلى، المدية، البليدة، الشلف الجزائر العاصمة)، حيث تناولنا المجرمين الذين غادروا مراكز إعادة التربية، ومن هنا حاولنا تجميع البيانات من خلال استجواب هؤلاء المجرمين الموجودين خارج مراكز إعادة التربية والذين مارسوا نوع من أنواع السلوك الإجرامي.

١. ٧. ٢. القرب البشري:

أخذنا عينة من المجرمين الذين ارتكبوا سلوكا إجراميا معينا ينطوي في إطار السلوكات الإجرامية المدروسة في هذا البحث السوسيولوجي ممن غادروا مراكز إعادة التربية بما يتناسب مع إشكالية الدراسة وفرضياتها، وتم اختيار هذه العينة بالنظر لعجزنا للقيام بهذه الدراسة في مراكز إعادة التربية.

- العينة:

إن تحديد أهداف الدراسة يسهل عملية تحديد المجتمع المدروس الذي يستخرج منه التي تجرى عليها الدراسة، حيث يجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية والاجتماعية والحضارية[٦٦،ص١٩].

والعينة بذلك فهي جزء من المجتمع أو مجموعة جزئية من المفردات الداخلة في تركيب المجتمع يجري عليها البحث.....والعينة الإحصائية هي تلك التي تختار بشكل يجعلها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وعندئذ يستطيع الباحث أن يستخلص من دراسة العينة نتائج تصلح إلى حد ما للتعبير عن المجتمع بأكمله[٣٢،ص٧٢].

فالعينة هي ذلك الجزء الذي يختار بطريقة عشوائية أو محددة والذي منه تشتق المعلومات وتستنتج الاستجابات التي تكون صحيحة بالنسبة للمجتمع الكبير وغالبا ما نستعمل طريقة العينة أو المعاينة في مقابلة جميع الوحدات السكانية[٧،ص١٧٩]، وقد أوضح " روانتري" أن نتائج المسح بالعينة تقترب إلى حد ما من نتائج المسح الشامل، بل أن فكرة العينات كانت منتشرة قبل ذلك في ميادين معينة، ذلك أن الطبيب يكتفي بتحليل قدر صغير من دم المريض والتاجر يختبر قصاصة من القماش الذي يرغب شرائه، للتثبت من لونه ومن عدد الغرز في كل سنتمر مربع ويكتفي كذلك بعينة في بحوث المستمعين أو المشاهدين لاستحالة إجراء بحث شامل لكل مستمعي الإذاعة أو مشاهدي التلفزيون[٦٧،ص١٦٨].

وهناك أنواع متعددة في العينات تستخدم في إحصاءات، وسنكتفي بذكر العينة المستخدمة في بحثنا، ألا وهي العينة التراكمية أو عينة " كومة الثلج"، وهذا نوع من العينات يختلف عن الأنواع الأخرى من حيث أن هذا النوع من العينات لا يمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وإنّما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينة بطريقة الصدفة، أي يحصل على معلومات من الذين يصادفهم وطبعا فإنّ نتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي، وإنّما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المجتمعة لديه[٦٣،ص٥٦]، وهذه العينة غير احتمالية في مجال المعاينة وتساعدنا بصورة أولية في مجال الاختيار الفردي للمبحوث حيث نعمد للاتصال بالمبحوثين بهذه الطريقة للوصول إلى تكوين مجموعة بحث، ويتم الاعتماد على هذا النوع من العينة في حالة معرفتنا لبعض أفراد العينة والتي من خلالها يتم الاتصال بباقي أفراد العينة[٦٨،ص٢٤٠]، وبهذا

الـشكل يكـون الفـرد المبحـوث كوسـيلة لإعلامنـا ببـاقي المبحـوثين وذلـك علـى وتيـرة دحرجـة كومـة ثلج[٦٨،ص٢٤٠].

وحاولنا استغلال هذه الطريقة في دراستنا على النحو التالي:

ـ عمدنا إلى الاتصال ببعض المجرمين الذين خرجوا من مراكز إعادة التربية وتم ذلك عن طريق معارفهم انطلاقا من خمس مناطق وهي عين الدفلى ـ المدية ـ البليدة ـ الشلف ـ الجزائر العاصمة بما يناسب إشكالية بحثنا هذا: وهي اختيار الذكور والإناث الشباب والذي يتراوح سنهم مابين(18سنة إلى 60 سنة) وسنختص بالمجرمين المرتكبين لجرائم ضد الأفراد (الاعتداء على الآخرين باستعمال العنف واختطاف الأطفال إن وجد)، والاعتداء على الشرف والمختزل في الاغتصاب والزنا والخيانة الزوجية، والاعتداء على المال(السرقة ـ الاختلاس وما شبه ذلك(وبعد ذلك حاصلنا على عينة متكونة من (200 مبحوث).

١. ٧. ٣. المنهجية المتبعة:

إنّ طبيعة الموضوع وميدانه هو الذي يحدد المنهجية الملائمة وهذا هو الدافع الذي جعلنا نقوم بدراسة استطلاعية، والتي كانت خطوة أساسية مكنتنا من بلورة الإشكالية وصياغة الفرضيات، كما أهلتنا دراسة الماجيستر التي انصبت على معالجة موضوع" السلوك الإجرامي" من معرفة بعض القواعد الأولية التي سهلت لنا مهمة الانطلاق في بحثنا السوسيولوجي.

واشتملت الدراسة الاستطلاعية مقابلات حرة مع بعض المجرمين المتواجدين خارج مراكز إعادة التربية بالإضافة إلى مقابلات مع بعض الأساتذة وعلى رأسهم وبوجه هام الأستاذ الدكتور جمال معتوق الذي أشرف على إعداد هذه الدراسة العلمية وأيضا أساتذة آخرين في علم الاجتماع والنفس والتربية والقانون بجامعة البليدة بالإضافة إلى أئمة وأخصائيين في ميدان القانون من محامين وقضاة.....إلخ.

كما عمدنا إلى توزيع الاستمارات الأولية على عينة من (50) مبحوث وهم مجرمين ارتكبوا مجموعة من الجرائم التي تتماشى مع إشكالية الدراسة وفرضياتها من جهة، ومع التصنيفات المحددة من الجرائم المدروسة كما استفدنا كثيرا في هذا الإطار الأولي للدراسة بما توصلنا إليه في دراسة الماجيستر التي انطوت على دراسة السلوك الإجرامي.

وحاولنا من خلال هذا العمل العلمي المنهجي الاستطلاعي الوصول إلى معرفة كل المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري وأثرت على نوعية وبنية العلاقات الاجتماعية وساهمت فيما بعد في بروز السلوك الإجرامي داخل المجتمع وتتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية ما يلي:

- أن هناك اختلاف في أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة من طرف الأسرة الجزائرية وباقي المؤسسات الاجتماعية، كما أنّ هناك تناقض في أداء هذه الوظيفة بين الأسرة والمؤسسات المكونة للبناء الاجتماعي.

ـ عدم قدرة الأسرة الجزائرية والمدرسة والمسجد والشارع ودور الشباب والثقافة وكل المؤسسات الاجتماعية على مواكبة التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري.

ـ تأثير الأزمة الاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري على نوعية وبنية العلاقات الأسرية والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات الاجتماعية وخلق حالة من الانسداد العلائقي وأساليب التنشئة الاجتماعية وتعطيلها في بعض المجالات الاجتماعية وخلق حالة من الاتكالية في أداء هذه الوظيفة الاجتماعية.

ـ تدهور الظروف الأمنية أدى إلى ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية والأسرية وأساليب التنشئة الاجتماعية بسبب عدم الثقة والخوف وبالرغم من تحسن الوضع الأمني إلاّ أنّ مظاهر الخوف وعدم الاطمئنان مازال يهيمن على الوحدات الاجتماعية.

ـ التلفزيون ووسائل الإعلام أثرت على نمط التفاعل والتنشئة الاجتماعية بين أفراد المجتمع والأسرة، وأمام عدم فعالية وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون في التأثير على خلق نمط من السلوك الفردي مقارنة بوسائل الإعلام الخارجية وهذا ما خلق حالة من التصادم في القيم المنقولة إعلاميا بطابعها الدخيل وبين القيم المقدمة داخل الأسرة والمدرسة والمسجد، وهذا ما أفرز حالة من القصور في أداء وظيفة نقل ثقافة المجتمع للفرد.

ـ ضعف الوازع الديني لدى عدد من المجرمين، بالإضافة إلى أن قوة العامل الديني تراجعت أمام قوة الأزمة الاقتصادية والأمنية بالإضافة إلى أن المسجد أصبح محاط بحراسة اجتماعية لمنعه من القيام بوظائف خارج إطاره المحدد له اجتماعيا بغرض تفادي الوقوع في أخطاء تكلف المجتمع غاليا مثلما حدث في السابق لما استغل المسجد والدين لأغراض سياسوية، وبالرغم من ذلك يبقى للدين تأثير بارز في بناء شخصيات الأفراد.

ـ هناك عناصر ومؤسسات اجتماعية أخرى غير الأسرة مثل المدرسة والشارع الذي تحول على مؤسسة والمسجد تؤثر في تنشئة الأفراد وتوجيه سلوكهم.

وانطلاقا من هذه النتائج اتضح لنا أنّه من الأحسن أن تكون دراستنا معتمدة على المنهج الكمي الذي يبنى على أساس المقارنة وهذا ما يؤكده "إميل دوركايم" من خلال كتابه" قواعد المنهج في علم الاجتماع" حيث يقول" تنحصر الوسيلة الوحيدة الذي يمكننا الاعتماد عليها للبرهنة على أن إحدى الظواهر سبب في وجود ظاهرة أخرى في المقارنة بين الحالات التي توجد في كلتا هاتين الظاهرتين أو تختلفان فيها معا"[٦٨،ص٢٤٦]، وهذا ما ساعدنا لتحديد مجمل التغيرات على هاتان الظاهرتان في

مختلف الظروف ومدى تأثيرها على البناء الاجتماعي بالإضافة إلى الاعتماد على الإحصائيات الكمية والعمل على المقارنة بينها في إطار ما يعرف بالمنهج الكمي من خلال الجداول ومعطياتها.

ولا يعني هذا إهمال المنهج الكيفي بل علينا الاعتماد عليه ويتضح ذلك من خلال التعليق وتحليل المعطيات الكمية، حيث أنّ التحليل الكيفي في إطاره الطبيعي يساعدنا على القيام بالبناء المنهجي للبحث أمر ضروري منهجيا"[٧٠،ص١٦].

وعلى هذا الأساس يتضح لنا إمكانية الجمع بين المنهج الكمي والكيفي في العلوم الاجتماعية على غرار العلوم الطبيعية الذي يحتاج للتحليل الكمي للمعطيات ثم يليه فيما بعد التحليل الكيفي لتلك المعطيات والمعلومات المتحصل عليها ميدانيا "وهذا التضامن بين المناهج لا يعني الخروج عن الإطار المنهجي للبحث"[٧١،ص٣٠٩]، وهذا ما أكده لنا الأستاذ عبد الرحمن بوزيدة" بأن الفصل بين المناهج تعد إشكالية مزعومة لا أساس لها من الصحة منهجيا[٧٢].

وتتطلب هذه الدراسة جملة من المناهج المكملة نلخصها فيما يلي:

أ ـ المنهج الوصفي التحليلي: تحتاج الكثير من الدراسات السوسيولوجية إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها ولذلك يستعمل المنهج الوصفي التحليلي حيث أنّ هذا الأخير يتمثل في وصف الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ثم يقوم بتحليلها من حيث الخصائص التي تميزها، وتحديد العوامل التي تدفع لها[٧٣، ص١٠٧].

ويعتبر المنهج الوصفي التحليلي ذا قيمة كبيرة من الناحية العلمية، إذ أنّه يزود الباحثين بكل المعطيات التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وتسهل المواقف التي يعيشونها، لأنّ الوصف الدقيق الذي يصلون إليه يعد اللبنة الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة العلمية[٧٤، ص٢١].

فالتحليل السوسيولوجي لا ينطلق من فراغ وإنّما هو خاضع للمعطيات الناجمة عن الوصف الشامل والدقيق الذي يعتمد على الملاحظة والاستمارة، كل هذه الوسائل تزود الباحث بمعطيات تسمح له ببناء تحليل موضوعي وعلمي خاصة أنّ المنهج الوصفي التحليلي يهدف للوصول إلى بعض التوقعات الخاصة بالظاهرة أو المشكلة الإجتماعية وكذا تعميم النتائج إلى حد ما وقدرة الظاهرة أو المشكلة على تحقيق الانتشار[٧٤،ص٢٧].

وقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بغية وصف الظاهرة الإجرامية وتحديد خصائصها والعوامل المختلفة الدافعة لها ومعرفة دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع في ظهور السلوك الإجرامي، وهذا لتكوين معطيات قابلة للتحليل وكذا إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها.

وكذا وظفنا هذا المنهج بغرض تحليل أنماط التفاعلات الاجتماعية والنفسية المختلفة داخل الأسرة والمؤسسات الاجتماعية (المسجد ـ المدرسة ـ وسائل الإعلام ـ الشارع) ومدى تأثيراتها على الأفراد وتبنيهم لنمط سلوكي.

ب ـ المنهج الإحصائي:

يعرف المنهج الإحصائي على أنّه تعبير عن معطيات الظواهر الاجتماعية ومعالجتها من خلال التكميم بدلا من المعالجة القديمة، ينظر هذا المنهج للظاهرة الاجتماعية على أنّها وقائع إحصائية تتم دوما بالتكرار والدينامية[٧٥، ص٢١٠].

ويستخدم هذا الأخير كأداة تجريبية بحيث أنّه يستطيع السيطرة على مختلف الظروف المحيطة بموضوع البحث ذلك أنّه لا يكفي بوصف الظاهرة وتحويلها إلى معطيات كمية، بل يسعى إلى تحليلها عن طريق اختيارها ومقارنتها بعدد من المتغيرات التابعة والتفسيرية وكذا قياس وجود المتغيرات المستقلة وتتبع مختلف أثارها على المتغير التابع.

وبهذا يمكن المنهج الإحصائي كأداة لتقويم المعطيات الكمية ومقارنتها ببعضها البعض قصد الوصول إلى النتائج العلمية المطلوبة[٦٦، ص٣٥].

وقد تم توظيف المنهج الإحصائي كأداة في هذه الدراسة كمنهج مكمل، بحيث من خلاله تم تحويل المعطيات والبيانات الكيفية إلى بيانات كمية، وتم بناؤها في جداول متخصصة وهذا مع ربطها بمتغيرات تفسيرية واضحة، حتى يتسنى لنا القياس وبناء المقارنات السوسيولوجية ومدى تأثيرها أي المتغيرات المستقلة على التابعة، وهذا كله يتم قصد الوصول إلى وضع تحليل علمي موضوعي لمحاور هذه الدراسة وكذا المعرفة الحجم الحقيقي لظاهرة الإجرام في المجتمع الجزائري.

وبذلك استعملنا التحليل الإحصائي في فرز و تفريغ البيانات من خلال مراحل دراستنا حتى نقيس ظاهرة الجريمة قياسا حقيقيا ومدى مساهمة البيئة الأسرية مع باقي المؤسسات الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري.

ـ 3 ـ المنهج المقارن:

طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو ظاهرتين أو مشكلتين أو متغيرين مختلفين للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بينها أو إبراز أسبابهاوقد استخدمت هذه الطريقة في القرن الثامن عشر(18) ميلادي عندما حاول علماء اللغة مقارنة لغات مختلفة للكشف عن خصائصها العامة حتى يمكن تصنيفها إلى مجموعة لغوية كما استخدمت أيضا في الق رن التاسع عشر (19) كطريقة لتحديد أو شبه النظم الاجتماعية حتى يمكن تتبع أصولها العامة، ومن الجدير بالذكر أن (أرسطو) كان أول من استخدم هذه الطريقة استخداما منظما في دراسته للأنظمة السياسية وقد ارتبط

المنهج المقارن في (19م) وتحت تأثير كتاب "داروين"بالاتجاه التطوري ويرى"جون استيوار تميل" أنّ المنهج المقارن هو ببساطة تطبيق لمنطق العلم على حالات جاهزة مقابل حالات أخرى ركبت بطريقة تجريبية لأنّ المنهج العلمي ـ كما يقول ـ يتكون بالضرورة من مقارنة حالات أخرى تختلف فيما بينها في نواحي معينة من أجل الكشف عما إذا كانت هناك خصائص معينة ترتبط فيما بينها "ارتباطا عليا" ولقد اكتسب المنهج المقارن تدعيما قويا بعد أن كتب "نادل NADEL" بعض الدراسات الأنتروبولوجية الهامة.

وذهب إلى أن هناك حاجة ماسة لدراسة للواقع الاجتماعي في مواقف صناعية تمكننا من مقارنة بينها، وهو يؤكد أنّ"عالم الأنتروبولوجية الذي يتمسك دائما بالسياق الأشمل ولا ينفصل عنه، يتجاهل الوجود الفعلي لأدوات فكرية تمكننا من عزل العناصر في سياقها دون أن تفقد معناها"[٤، ص٧٧].

ففي العلوم التجريبية كالعلوم الطبيعية يمكن للعالم أن يجيز لنفسه تحقيق وتمحيص بعض الواقعات وذاك لتأثيره في بعض المتغيرات ومحاولة لتحويلها ليلاحظ نتائج جديدة تقارن بالنتاج السابقة، في حين يجد العالم المتخصص في العلوم الإنسانية أنّ يستخدم هذا المنهج لأنّ مخبره عبارة عن جماعة طبيعية أو مجتمع إجمالي كبير القطر وبالرغم من هذا يلجأ إلى المقارنة حتى لا يستطيع أن يؤثر في المتغيرات، ويمكن أن تكون هذه المقارنة تاريخية أو جغرافية وتبدو هذه المقارنة صعبة وشاقة بسبب عامل نوعية الواقعات الاجتماعية والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتبقى هذه الظروف متقلبة ومتغيرة كما يقر بذلك "ابن خلدون"[٥٦، ص١١٠].

فإنّ المقارنة تظل ممكنة بشرط أن يكون الباحث بطبيعة الحال ذات انشغالات علمية، وأن يكون عالقا بذهنه على الدوام والاعتدال واحتمال ما يعرض قصد المقارنة وعليه الاستعانة بالمقارنة الذكية بين الظواهر الاجتماعية قبل أن ننتقل إلى تفسيرها.

واستخدمنا المنهج المقارن في دراستنا السوسيولوجية المنطوية حول "دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري" من خلال المقارنة بين حالة المجرمين وواقعهم الاجتماعي ومحاولة استخلاص الحقيقة عن طريق المقارنة الذكية بين ظروفهم الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية، التربوية

ومن هنا حاولنا معرفة قوة المتغيرات الأساسية التي تقف وراء مشكلة الجريمة في المجتمع الجزائري وما مدى مسؤولية البيئة الأسرية والمؤسسات المكونة للبناء الاجتماعي والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في ظهور السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري ونتمكن من الوصول إلى تفسير سوسيولوجي علمي بعد فهم الواقع ويتم هذا الأخير بفضل المقارنة الذكية بين البناءات الاجتماعية والواقعات الاجتماعية.

ـ كما اعتمدنا كباحثين سوسيولوجيين على تتبع تاريخ الظاهرة، وهذا العامل يرتبط مباشرة بعلم الاجتماع حيث أنّ هذا الأخير يهتم بنموذجية الظاهرة الاجتماعية بهدف الوصول إلى تفسيرات موضوعية لمختلف الظواهر الاجتماعية وبيد أنّ ذلك يعني تتبع وتعاقب الظاهرة الاجتماعية ومن هنا كانت الحقيقة التاريخية الملتصقة بدراسة الظواهر الاجتماعية حقيقة متقطعة.

وتم توظيف هذا المخبر السوسيولوجي من خلال تناول ظاهرة الإجرام من خلال مراجع تناولت الموضوع وفق أطر زمانية ومكانية وفكرية مختلفة بغية تكوين فكرة عامة حول الظاهرة الإجرامية ولأجل وضعها في سياقها الاجتماعي والتاريخي وهذا قصد التحكم في القوانين التي تنتهجها وبالمقابل لهذا تم التعرض للأسرة الجزائرية ومؤسسات المجتمع وتتبعها من حيث تغير بنيتها ووظيفتها وفق مراجع تاريخية معينة وهذا حتى يتسنى لنا فهم علاقة هذه التغيرات الوظيفية والبنيوية بتشكيل ظاهرة الإجرام في المجتمع الجزائري.

١. ٨. بعض الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع:

١. ٨. ١. دراسة معتوق جمال: اخترنا الدراسة التي قام بها الباحث(الأستاذ: جمال معتوق) من بين الدراسات التي تعرضت لظاهرة العنف الموجه ضد المرأة والتي كانت تحت عنوان " وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن" وهي دراسة ميدانية بمدينة البليدة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الثقافي لسنة (1993-1992) بجامعة الجزائر، وقد انطلق الباحث في دراسته من تساؤلات أهمها:

- هل ممارسوا العنف يعكسون نوعا من التربية، أي كانوا عند طفولتهم مبجلين على حساب إخوانهم أم لا؟وما هي الصورة التي أعطيت لهم عن المرأة؟.

- هل الإقبال على ممارسة العنف من طرف الرجال هو نتاج انعكاس للعنف المؤسساتي لازم الفرد الجزائري منذ ويلات الاستعمار الفرنسي إلى أيام ما بعد الاستقلال؟

- وهل تخوف الرجال من تفوق المرأة عليهم في مجالات الحياة المدنية يعتبر سببا من الأسباب التي تدفع بهم إلى ممارسة العنف ضدها؟

- كذلك هل للمستوى التعليمي دخل في الإقبال أو عدم الإقبال على ممارسة العنف ضد المرأة في الشارع؟

أما فروض الدراسة فهي كالتالي:

- الإقبال على ممارسة العنف ضد المرأة في الشارع من طرف الذكور هو انعكاس لنوعية التربية التي تحصلوا عليها بالإضافة إلى الصورة التي أعطيت لهم عن المرأة من طرف المؤسسات التنشئية المختلفة التي مروا بها (كالأسرة ـ المدرسة ـ دور العبادة ـ وسائل الإعلام.....إلخ).

- في ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة(كالبطالة ـ العزوبية ـ الحرمان العاطفي ـ الكبت بجميع أنواعه) يلجاء بعض الذكور إلى ممارسة العنف ضد النساء في الشارع انتقاما منهن.

- ممارسة العنف ضد النساء في الشارع من طرف بعض الذكور ما هي إلاّ دفاعا عن المحيط الخارجي وبذلك اعتقادا منهم بأنّه خاص بهم وأنّ وجود المرأة فيه هو تعدي وتطفل على خصائصهم وطبائعهم.

- الانتشار المفرط لصور العنف عبر وسائل التثقيف والترفيه التي يستهلكها ويمارسها بعض الذكور (في الصحف، الكتب، الأفلام، الرياضات..) تنمي حتما لديهم في المستقبل الميل إلى ممارسة العنف ضد النساء في الشارع.

واعتمدت هذه الدراسة على أربع عينات وهذا راجع لطبيعة العمل والأهداف المسطرة من خلال الفرضيات الموضوعة.

واعتمدت على المنهج التاريخي والإحصائي التحليلي.

وأهم النتائج المتحصل إليها: التحقق من الفرضيات المطروحة هي كالتالي:

- إنّ للمحيط الأسري دور في الإقبال على ممارسة العنف.

- للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين دور في ممارسة العنف لدى الأبناء ضد النساء.

- لوسائل التثقيف والترفيه على النفس دور في الإقبال على ممارسة العنف أو الامتناع عنه.

- المجال الخارجي له علاقة بممارسة العنف.

- للمدرسة علاقة بتنمية السلوك العدواني لدى الأبناء ومنه الإقبال على العنف.

- المسجد وعلاقته بممارسة العنف ضد المرأة إذ يرى الأئمة أن تبرج المرأة وفساد أخلاقها سبب في ممارسة العنف ضدها والإسلام أعطى للمرأة حقوقها[٧٦،ص٢٤٥].

١. ٨. ٢.دراسة عقاب نصيرة: واخترنا أيضا الدراسة السوسيولوجية التي قامت بها الباحثة:"عقاب نصيرة" وتعتبر من بين الدراسات التي تعرضت لموضوع التنشئة الاجتماعية تحت عنوان "التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات" في إطار رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع للسنة الجامعية 1995/1994.

وقد انطلقت الباحثة من تساؤلات:

ـ ما هو نموذج الفتاة التي تسعى العائلة الجزائرية إلى تشكيله من خلال التنشئة الاجتماعية؟

ـ هل الفتيات يتمسكن بقيم تنشئتهن الاجتماعية أم أصبحت يطالبن بقيم جديدة من خلال تصوراتهن الاجتماعية؟

ـ ولتطبيق ذلك ميدانيا طرحت الفرضيات التالية:

١ـ يخضع السلوك الاجتماعي للفتيات إلى تنشئتهن الاجتماعية.

- الضبط الاجتماعي يحدد مجال تنقل الفتيات.
- التفرقة بين الذكور والإناث تحدد اختيار الأصدقاء.

٢ـ التنشئة الاجتماعية تؤثر في الممارسات الاجتماعية والثقافية للفتيات.

- تخضع ظاهرة الأوتوستوب إلى التمييز بين الذكور والإناث.
- أن التردد على دور السينما والمسرح يتحدد وفقا للتفرقة بين الذكور والإناث.

٣ ـ إنّ تصورات الفتيات لكل من العذرية، معايير الزواج، العمل هي نتيجة التفاعل بين تأثير التنشئة الاجتماعية من جهة والتغيرات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، ويبقى العامل الحاسم في ذلك للتنشئة الاجتماعية.

4 ـ مهما يكون نموذج التنشئة الاجتماعية، فهو يؤثر في تصور التربية المستقبلية للفتاة.

وتم الاعتماد على التحليل الكيفي، وتمت الدراسة الميدانية بالجزائر العاصمة وتم تقسيم الميدان إلى ثلاث مجالات واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي المقارن.

ـ النتائج:

١) فقد عبرت بعض المبحوثات عن تمسكهن بتنشئتهن الاجتماعية وبالتالي تصورهن إعادة نفس الأسلوب في التربية المستقبلية عكس مبحوثات أخريات اللواتي عبرت عن رفضهم لتنشئتهن الاجتماعية لأنّها قائمة على أساس عادات وتقاليد.

٢) وفي المقابل يتخذن من الدين كمرجع أساسي لتصورهن للتربية.

٣) وعبرت بعض المبحوثات عن رفض التنشئة لكن باتجاه مخالف أي باتخاذهن للحرية، الثقة، والحوار بين الأم والبنت كمباديء جديدة يطمحن إلى تحقيقها في المستقبل.

٤) يظهر لنا أثر التنشئة الاجتماعية في المواقف الثلاث في تصور التربية المستقبلية للفتاة.

٥) اتخاذ المبحوثات المؤثرات الخارجية (خارج العائلة)كالجامعة، الحي الجامعي المسجد كمراجع أساسية في تصورهن للتربية المستقبلية.

٦) ومن هنا فالتنشئة الاجتماعية التي تلقتها المبحوثات في العائلة تؤثر في تصورهن للتربية المستقبلية للفتاة، أما المؤثرات الخارجية فهي توفر الإطار المرجعي لتصور المبحوثات للتربية المستقبلية.

٧) وطبقا للنتائج السابقة المتوصل إليها نستنتج أنّه مهما يكون نموذج التنشئة الاجتماعية للمبحوثات فهو يؤثر في تصورهن للتربية المستقبلية للفتاة وبهذا تحققت الفرضية الرابعة[٧٧، ص٣٠٥].

١. ٨. ٣. دراسة علي مانع: وهي دراسة بعنوان " عوامل جنوح الأحداث في الجزائر"تندرج هذه الدراسة في إطار" علم الاجتماع الإجرام" " وعلم الإجرام المقارن"حيث انطلق "علي مانع" في دراسته من سؤال جوهري يتمثل في : هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أو نتاج لعوامل أخرى؟

ـ الفرضيات: لكي يجيب على هذه الأسئلة وضع الباحث فرضيات أساسية وهي:

ـ جنوح الأحداث في الجزائر مرتبط بظروف الأسرة الاقتصادية.

ـ جنوح الأحداث نتاج طبيعي لسوء المعاملة الوالدية.

ـ ضعف مستوى الالتزام الديني يؤدي إلى ظهور جنوح الأحداث.

ـ واعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي.

ـ النتائج: توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

ـ ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكل البطالة والسكن.

ـ التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نسبة(65%) من الجانحين ينحدرون من أسر عرفت حالات الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما.

ـ ضعف الالتزام الديني بالنسبة للوالدين يساهم في بروز ظاهرة جنوح الأحداث حيث أن نسبة (57%) من المبحوثين ينتمون إلى أسر لا تلتزم بأداء الفرائض الدينية و(70%) من الجانحين ليست لديهم ممارسة دينية مستمرة[٧٨،ص١٦٥] .

١. ٨. ٤. دراسة جورنج (goring): وهي دراسة بعنوان " قياس التشابه بين الآباء والأبناء" وتندرج هذه الدراسة في إطار علم الإجرام، ويهتم هذا الأخير بدراسة الجريمة من كل جوانبها، وانطلق في دراسته من سؤال جوهري:

ما مدى الترابط الموروث بين الإجرام عند الأبناء ومثيله عند الآباء؟

الفرضيات:

لكي يجيب على هذا التساؤل وضع (جورنج) عدة فرضيات أهمها:

- التشابه في الميل الإجرامي لا يمكن تفسيره إلاّ بعامل الوراثة.

- ظروف البيئة الخارجية ليس لها علاقة في الميل إلى الإجرام.

- والمنهج المتبع وهو " المنهج المقارن " في هذه الدراسة.

- النتائج المتوصل إليها:

السلوك الإجرامي سلوك موروث وهذا يرجع أساسا للتشابه الكبير بين الآباء والأبناء في هذا السلوك، وقدرت هذه النسبة بـ(60%) وهي نفس نسبة التشابه بين الآباء والأبناء في طول القامة ولون العينين وباقي الظواهر والمظاهر الفيزيولوجية.

ـ التشابه في إجرام الآباء والأبناء لا تتحكم فيه عوامل التقليد والمحاكاة مع ظروف البيئة الاجتماعية الخارجية لأن هذه الأخيرة غير ثابتة وتختلف من فترة لأخرى ومن مجتمع لأخر[٧٩، ص٤٧].

١. ٨. ٥. دراسة بورت (Burt): وهي دراسة بعنوان " البيئة السرية كمحدد للسلوك الإجرامي" وتندرج هذه الدراسة في إطار علم الإجرام، انطلق (بورت) في دراسته من سؤال جوهري: وما هو الدور الذي تقوم به العائلة في دفع أفرادها نحو السلوك الإجرامي؟

- الفرضيات: ولكي يجيب على هذا التساؤل وضع (بورت) الفرضيات التالية:

- ينحدر المجرمين من أسر يكون بعض أفرادها ممن مارسوا السلوك الإجرامي أو السكر.

- إصلاح النماذج الإجرامية في العائلة يساعد على مكافحة الجريمة.

- واتبع (بورت) (المنهج الإحصائي) في هذه الدراسة.

- النتائج:

- إجرام بعض عناصر الأسرة عامل أساسي ومحوري يدفع إلى الجريمة حيث أن نسبة الجريمة في اسر المجرمين المبحوثين تزيد عن خمسة أضعاف عن نسبة الأسر غير المجرمين.

ـ النماذج العائلية المجرمة سبب كافي لتوريث السلوك الإجرامي حيث أن أغلب المجرمين ينحدرون من أسر كان بعض أفرادها مجرمين[٨٠، ص٣٠].

١. ٨. ٦. دراسة مجلة الشرطة: كما ارتأينا إلى اختيار الدراسة التي قامت بها " مجلة الشرطة " في عددها"54" تحت عنوان "اتجاهات الجريمة في الوطن العربي" واستعانت المجلة بعرض وتحليل إحصاء الجريمة في العالم العربي.

ـ وانطلقت الدراسة من فرضيات:

تولد الجريمة نتيجة:

- المتغيرات الديموغرافية كالمستوى التعليمي.
- المتغيرات الإيكولوجية كالهجرة.
- ضعف دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية.
- المتغيرات الإحصائية كالبطالة والفقر والمديونية الخارجية.
- التقدم العلمي يؤدي إلى بروز جرائم اقتصادية وكمبيوتر.
- حرية المرأة.

ومن النتائج المتوصل إليها:

١) الجريمة لا تولد ناضجة إنّما تتخللها متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وديموغرافية، وعالمنا العربي شهد تغيرات عدة أثرت على نسقه الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي.

٢) كما يوجد ضعف في تحديد وجود الجريمة بحكم إنغلاق بعض المجتمعات العربية وعدم تطورها واتضاح الصورة الحقيقية.

٣) وتوصي المجلة في آخر دراستها بضرورة توحيد جهود الدول العربية لمعالجة الجريمة والحد من خطورتها[٨١، ص٤٧].

١. ٨. ٧. دراسة استطلاعية ببغداد: كما قمنا باختيار دراسة استطلاعية لحالة جماعات تمارس انحرافات سلوكية في ضاحية من ضواحي بغداد، واعتمدت الدراسة على دراسة الحالة كمنهج طوال دراستها.

وانطلقت الدراسة في تحديد الظروف التي يمكن اعتبارها عوامل أساسية في نشوئها وتطورها واستمرارها.

وفي الأخير قدمت لنا الدراسة جملة من النتائج:

١) إنّ للظاهرة موضوعة البحث امتدادا جغرافيا يظهر من خلال التزايد المستمر للفرق التي تمارس أشكالا مختلفة من السلوك غير السوي.

٢) إنّ موقف المجتمع المحلي من الظاهرة يتميز بالقبول وبالرفض في آن واحد، القبول يتمثل في التعامل معها والرفض من خلال سلوكاتها.

٣) تبرز فرضية علماء الاجتماع والإجرام بشأن العلاقة بين هذه الثقافات الفرعية وظاهرة الإجرام.

٤) إنّ هذه الجماعات تمارس أشكالا من السلوك الإجرامي كالسرقة.

٥) إنّ الظاهرة تضع أيدينا على بغاء الذكور الذي يكاد يكون علانيا.

٦) يظهر الارتباط الجلي بين الظاهرة والهجرة.

٧) هناك ظواهر خطرة في منطقة البحث كالزيادة غير الطبيعية في الكثافة السكانية أو في ضعف وسائل الترفيه أو في المجتمعات العشائرية والتي تكون سببا مباشرا لزيادة نسبة الجرائم.

٨) هذه الدراسة تهيئ لدراسة أكثر شمولا[٨٢، ص٢٠٤].

١. ٨. ٨. الدراسة الخاصة بالباحث : عاطف عبد الفتاح عجوة بعنوان البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة[٨٣]، دراسة ميدانية إجتماعية، تعالج هذه الدراسة مشكلة البطالة بوصفها متغيرا أساسيا وعلاقتها بالجريمة، بحث ميداني مقارن بين ثلاث دول عربية (تونس السودان ، مصر) ، تهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين البطالة بوصفها ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وبين الجريمة بصفة عامة، وتم إختيار ثلاث دول عربية، لتكون الميدان التطبيقي للدراسة (تونس، السودان، مصر)، وتستمد أهمية هذه الدراسة من زيادة الإهتمام بالمتغيرات الإقتصادية كمسببات لظاهرة الإجرام، والتركيز على التفاعل المتبادل بين المشكلات الإقتصادية بصفة خاصة وبين الإنحراف في شكله القانوني أو الإجتماعي.

ولقد تم إختيار حجم العينة المختارة ونوعيتها على المستوى الكلي أي يعكس المجتمع الكلي للجريمة بكل طبقاته وخصائصه في كل من تونس والسودان ومصر.

-تونس: جرى الإستبيان بسجن تونس على عينة من المساجين بنسبة (٢٣,١%) بمختلف أنواع الجرائم المرتكبة ولقد أختيرت مدينة تونس كنموذج لبحث دراسة الجريمة والبطالة في سجونها، وتم إختيار العينة بصورة عشوائية.

- السودان: تم إختيار العينة في السجن المركزي (كوبر) والخاص بمعتادي الإجرام وسجن (دار الهداية)، وسجن (دار التوبة، للذين إرتكبوا جريمتم الأولى)، وجرى الإستبيان في هذه السجون،

وتم إختيار العينة بصورة عشوائية وبنسبة تعادل (٢٥%) مع مراعاة نسبة موحدة من كل نوع من الجرائم (للسجون المبحوثة).

- مصر: لقد أختير سجن الإسكندرية وقد تبين حسب البيانات التي تؤكدها الإحصائيات أن عددا كبيرا من المحكوم عليهم يوجدون في سجن الإسكندرية وكانت نسبة حجم العينة المختارة لمجتمع بحث (١٣%) وسحب العينة بشكل عشوائي منتظم، مع مراعاة التركيز على نوعية المهنة ونوعية الجريمة.

وقد كانت الفترة الزمانية، إعداد هذا البحث في الدول الثلاث المختارة متقاربة بين عامي (١٩٨٢- ١٩٨٣)، والإستمارة هي المعتمدة في هذا البحث.

وقد إعتمدت فروض هذا البحث ومتغيراته على:

- التاريخ الإجرامي والخصائص الإجتماعية.
- ظواهر الأسرة.
- البطالة وعدم الإستقرار الإقتصادي.
- النسق الإيكولوجي (البيئة).
- الثقافة الفرعية.
- العزلة الإجتماعية .

وبناء على هذه الفروض كانت النتائج كمايلي :

أولا : ثمة عوامل وخصائص إجتماعية تلعب دورا مميزا للمجرم العاطل عن المجرم العامل ،وقد اتضحت دلالاتها الإحصائية كما الآتي :-

- إنتشار الأمية بين المجرمين العاطلين أكثر من إنتشارها بين المجرمين العاملين وبلغت على التوالي (٤٥,٧%)،(٣٧,٢%).

- يتميز المجرم العاطل بتفكك أسري وإضطرابات بلغت أكثر بالمقارنة مع المجرم العامل ، بنسبة قدرت على التوالي بـ(٧,٥%) أو (٣,٥%).

- تدنت نسبة المهارة في الأعمال التي كان يزاولها المجرمون المتعطلون مثل تعطلهم ، وبالتالي إيداعهم السجن قياسيا بالمجرمين العاملين بنسبة بلغت على التوالي: (٦٥,٣%)و (٥٩,١%).

- ترتفع المعوقات الجسدية (العاهات) (١٣,٦%) للمجرمين العاطلين مقابل (٥٨,٢%) للمجرمين العاملين مما قد تسهم كأحد العوامل لتعطلهم (عدم إيجاد عمل) .

- العامل الإقتصادي أحد الأسباب المباشرة لإرتكاب الجرائم، وخاصة لدى المجرم العاطل لأكثر من مرة ، وبلغت نسبتهم (٦٨,٩%) وللمجرمين بلغت (٥٠,٦%).

ثانيا : تلعب الأسرة دورا مهما بالنسبة للفرد وللمجتمع من خلال العلاقات الإجتماعية والروابط الأسرية الصحيحة، وهذا ماينعكس على الفرد إيجابيا ، أما إن كانت الأسرة تتميز بمايسمى (الأسرة المتصدعة) فإنها تدفع بأفرادها إلى علاقات إجتماعية خارجية غالبا ماتؤدي إلى سلوك غير سوي (إجرامي) .

- تتسم أسرة المجرم العاطل بتزايد معدل الجريمة ، وإنتشارها بين أفرادها بنسبة (٧,٦%) مقابل (١٠,١%) لأسرة المجرم العاطل.

- تتميز أسرة المجرم العاطل بوجود سوابق إجرامية بين أفرادها مقارنة بجرائم وسوابق أسرة المجرم العامل ،(٢٢,١%) و (٩,٩%) على التوالي.

تنتشر البطالة بين أفراد أسرة المجرم العاطل أكثر من إنتشارها في أسرة المجرم العامل وبلغت نسبتهم على التوالي (٢٤,٦%)و(١١,٩%).

ثالثا : تعد الأوضاع الإقتصادية السيئة ، والمستوى الإقتصادي المنخفض للفرد أحد المؤشرات المباشرة في تغير إتجاه الأفراد نحو السلوك المنحرف وذلك لمواجهة المتطلبات والحاجات الأساسية وهذا مايمكن الحديث عن وفق النقاط التالية :

- عدم توفر دخل إضافي للمجرم العاطل أثناء فترة البطالة وعادة لايتلقى أي معونة مادية من أسرته وقد بلغت نسبتهم ٦٦,٣%.

- يعد السلوك الإجرامي والجريمة المصدر الأساسي لدخل المجرم العاطل عند مواجهته البطالة بنسبة ١٧,٦%.

- إن إمتداد فترة البطالة أكثر من ستة أشهر متصلة ، يدفع العاطل عن العمل إلى الإنحراف والجريمة ٤٩,٧%.

- يواجه المجرم العاطل عادة البطالة بشكل مستمر ومتكرر بحيث يعتاد على حالة التعطل بنسبة ٧٠,٤%.

- تمثل البطالة الإجبارية لدى المجرم العاطل نسبة مرتفعة بسبب العامل المادي وذلك إما بسبب طرده من العمل (٢٥,٩%) أو لعدم اهتمامه واكتراثه وغيابه المستمر (٢٠,٤%) أو لأنه عمل شاق ومرهق (٢٢,٦%).

رابعا : إن للعوامل الإيكولوجية (أي مناطق الإقامة والتي تعد بيئة مناسبة لنمو السلوك المنحرف والجريمة ، سوء الحالة الاقتصادية والصحية ولكثافة السكان فيها ، وتنوع العلاقات وتعددها يدفع العديد منهم لمخالطة الأصدقاء والجيران الذين يتسمون بثقافات مختلفة يغلب عليها السلوك المنحرف ، إذا البيئة التي تتسم بمستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي منخفض تعمل على ظهور صور متعددة ومختلفة من السلوك المنحرف وهذا ما يتضح في النقاط التالية :-

- وجود نسبة مرتفعة من المجرمين العاطلين يقيمون في أحياء ومناطق تكثر فيها الجريمة مقارنة مع المجرم العامل بنسبة (٦,٨%) و(٣٦,١%) على التوالي .

- إن التنقل المستمر بالهجرة الداخلية للبحث عن عمل ، كان سبب للتنقل من عمل لأخر وممارسة إنحرافات متعددة (٤٧,٧%).

- تنتشر البطالة بين أصدقاء المجرم العاطل قياسا بالمجرم العامل على التوالي بنسبة (٥٩,٤%)و(٢٨,٩%).

- مخالطة الأصدقاء والجيران ممن يميلون إلى السلوك الإجرامي للمجرم العاطل كانت نسبة (٦٥,٢%) مقارنة مع المجرم العامل (٥٠,٣%).

خامسا : إن الثقافة الفرعية للمجرم العاطل أي العادات والتقاليد التي تتميز بها الجماعة التي تنتمي إليها، والتي تتخذ مؤشرات سلوكية منحرفة (كالمخدرات – القمار – ضعف الوازع الديني وغيره) وتسود بين أفراد هذه المجموعة تعد إحدى الوسائل غير المشروعة التي تؤدي غالبا إلى السلوك المنحرف و يتضح ذلك من خلال النقاط التالية :

- يميل المجرم العاطل إلى لعب القمار بنسبة (٦٩,٤%) ولتعاطي المكيفات (٨٠,٣%) لاسيما المخدرات للهروب من المشكلات ومحاولة نسيان همومه وهذا يتم قبل تعطله وإرتكابه الجرم.

- ضعف الوازع الديني لدى المجرم العاطل قبل إرتكابه الجرم (٦٣,٥%) قياسا بالمجرم العامل (٥٢,٥%) .

- الشعور بالإخفاق والإحباط لدى المجرم العاطل مما ينعكس سلبا على علاقته بالمجتمع وبالأخرين (٦٨,٨%) قياسا إلى المجرم العامل (٣٧,٢%).

- إن اليأس والإحساس بالإخفاق والتشاؤم واللامبالاة لدى المجرم العاطل كان عاملا مساعدا لإرتكابه السلوك الإجرامي (اليأس من المستقبل والحزن) تمثل نسبة (٣٣,٢%)، والتشاؤم (٢٨,٦%) ، واللامبالاة (٢٣,١%).

سادسا : إن الشعور بالعزلة الإجتماعية والوحدة قد يكون سببا للعديد من المشكلات الإجتماعية والأمراض النفسية والإنحرافات ، وهذا مايمكن إبرازه فيما يلي :-

- نادرا ما يلجاء المجرم العاطل إلى مؤسسات الدولة المتخصصة (كمكاتب العمل ، أو وزارة الشؤون الإجتماعية) لضآلة دورهما في مساعدة العاطل عن العمل وبنسب على التوالي كانت (٥٨,٣%) و(٧٧,٤%).

- إن سوء المعاملة التي يتلقاها المتعطل عن العمل من المؤسسات المختصة في بعض الأحيان يساهم في العزلة الإجتماعية للمجرم العاطل إذ أن (١٨,١%) سوء المعاملة و(٧٥,٦%) لم تقدم لهم المساعدة بل مجرد وعود من وزارة العمل الشؤون الإجتماعية .

- العزلة الإجتماعية للمجرم العاطل ، تؤدي إلى عدم مواجهته لمشكلات العمل مع زملائه مثل تعطله تؤدي إلى تركه العمل بنسبة (٣٧,٦%) .

- وقد تمثلت بعض مظاهر العزلة الإجتماعية للمجرم العاطل في سوء علاقته بجيرانه (١٠,١%) مقارنة مع المجرم العامل (١,٥%).

١. ٨. ٩. الصعوبات:

- الصعوبات تكمن في الموضوع في حد ذاته، وخاصة أنّه يمس الأسرة ومؤسسات المجتمع في خصوصياتهم الباطنية ومنتوجاتهم السلوكية، ولذلك وجدنا صعوبة في اختراق هذه الأوساط الاجتماعية نظرا للحصن المضروب على هذه البيئة الأسرية والمؤسسات الاجتماعية كالمدرسة ـ المسجد ـ وسائل الإعلام، وأصبح من الصعب عليك الحصول على المعلومة، ليبقى أمامك الشارع كواقع اجتماعي مؤسساتي مكشوف السلوكات يخفي وراء ذلك معالم للسلوك الآخر.

ـ قلة المراجع المتناولة للموضوع بمنظار جزائري.

ـ والصعوبة تكمن في الميدان المراد دراسته وهو " المجرمين" الذي يعتبر عالم متشابك، مملوء بالمخاطر خاصة في الوقت الراهن الذي برزت شبكات إجرامية متخصصة ومحترفة والتي يصعب على أي شخص عادي الدخول فيها بسهولة، وهذا ما صعب علينا الحصول على المعطيات.

ـ ولكن بالرغم من ذلك سعينا جاهدين للقيام بعمل سوسيولوجي جاد محاولين تشخيص الواقع بموضوعية.

الفصل ٢
مدخل عام للجريمة والمجرم

لقد كانت الجريمة محط أنظار الباحثين الاجتماعيين والنفسيين، حيث دأبت كل نظرية على منوالها وشق طريقها نحو الغوص في الجريمة والبحث عن العوامل الدافعة إليها المباشرة منها وغير المباشرة عساها تجد حلولا لهذه الظاهرة الخطيرة التي يذهب من جرائها الآلاف من البشر ضحايا يوميا. إلاّ أن هذه المدارس رغم اختلاف مشاربها وتعدد اتجاهاتها تكاد تجمع على خطورة الجريمة والعمل على مكافحتها والحد منها وإدماج المجرم في المجتمع بدل الزج به في السجون التي لا يمكن أن تكون علاجا في أي وجه من الوجوه ومهما يكن فإنّ المدارس التي تناولت الجريمة وتعددت، وتعددت معها الدوافع الأساسية التي تدفع بالمجرم إلى ارتكاب الجريمة، فمنهم من أرجعها إلى أسباب عضوية تتمثل في أنّ المجرم يولد مؤهلا لارتكاب جريمته ويحمل علامات تدل على أي نوع من الجرائم يميل إليها بالإضافة إلى عوامل أخرى كالبيئة ثم أنّ هناك من أرجعها إلى عوامل نفسية تختص بنفسية المجرم وتؤدي به إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، وهناك من أرجعها إلى المناخ وبالنظر لخصوصيات المجتمع الجزائري فهناك عوامل دافعة للجريمة خاصة المجتمع الجزائري على غرار بقية المجتمعات الأخرى وهذا يعود إلى تحديد الجريمة من خلال أبعادها المختلفة التي توجهها وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: النظريات التي تناولت الجريمة.

المبحث الثاني: العوامل الدافعة للجريمة.

المبحث الثالث: العوامل الدافعة للإجرام في المجتمع الجزائري.

٢. ١. النظريات التي تناولت الجريمة:

الإجرام كظاهرة اجتماعية شائعة منذ القدم، وكأية ظاهرة اجتماعية تضر بالمجتمع ومصالح أفراده، شغلت مشكلة الإجرام بال المفكرين والباحثين الذي يحصرون همهم منذ مدة طويلة في معرفة أسبابها.

ولما كانت الظاهرة الإجرامية متشعبة الأسباب كان هناك وبالضرورة اختلاف في وجهات نظر الباحثين فكل منهم تناولها بقالب معين وبالرغم من اختلاف وجهات نظر الباحثين فكل منهم تناولها بقالب معين إلاّ أنّهم يسعون إلى هدف واحد وهو إيجاد الحلول المادية والروحية للظاهرة الإجرامية، كما يعود هذا

الاختلاف إلى الأفكار والنظريات السابقة لكل باحث وأيضا بالنظر إلى البيئة الاجتماعية التي تواجد بها الباحث، وبالإضافة إلى كل هذا فالمجموعة الأم أو العينة التي قام عليها الباحث عند دراسته للظاهرة الإجرامية، فالعينة التي فحصها الباحث هي التي تحدد النتائج المتوصل إليها في أخر البحث العلمي، ولكن النهج العلمي الذي يسعى دوما للكشف عن أسباب الخروج على القانون أو حدوث السلوك الإجرامي وخاصة في أشكاله المعينة في العنف، ومنذ أن بدأت هذه المسيرة العلمية في بداية التسعينات من القرن(19)، والبحث العلمي في هذا الميدان الوعر يسير قدما، وأن تعددت دروبه وتعقدت مسائله، كما سنرى في هذا المبحث ذلك أن الباحثين عملوا على التنقيب عن عوامل وأسباب الظاهرة الإجرامية في شتى صورها، قد اتجه اتجاهات فكرية مختلفة وصاروا فرقا متعددة وتكون لكل فرقة منهم مدرسة فكرية متميزة، فمنهم من يحصر عوامل السلوك الإجرامي في عوامل بيولوجية تظهر أثارها على أجسام الخارجين على القانون والممارسين للسلوك الإجرامي يمكن قياسها وتحديد صفاتها، ومنهم من يرجعها أساسا إلى عوامل عقلية يمكن اختبارها، وإلى عوامل نفسية من المستطاع تشخيصها، وهناك فريق ثالث يرجعها إلى آثار البيئة والحياة الاجتماعية والثقافية وفيمايلي تلخيص لأهم بحوث هذه المدارس الفكرية، في مجال دراسة الظاهرة الإجرامية.

٢. ١,١. المدرسة البيولوجية:

ظهر في السنوات الأخيرة قيام بعث لنظرية قال بها "فرويد" واقترحها حديثا " روبرت أرديري" (ROBERT ARDEERY) و"ديزموند موريس" (DESMOND MORRIS) و " كونراد لورانز" (KONRAD LORENS) تقر بأن السلوك الإجرامي هو سلوك غريزي، وأن السلوك الإجرامي الذي نلاحظه فيما حولنا، هو تعبير حتمي لا مفر منه لهذا الدافع الغريزي، ولقد حاولوا وفقا لهذا المفهوم تفسير ظواهر مثل الحروب والسلوك الفردي العدواني باعتباره جانبا لا مفر منه من الطبيعة البيولوجية للإنسان، ففي تصورهم أنّ الإنسان مخلوق عدواني بالغريزة، وأنّ هذه الخاصية الغريزية للسلوك الإجرامي هي المسؤولة عن العدوان الفردي والجماعي الذي يمارسه الإنسان.

ولقد عمل علماء الإيثولوجيا(ETHOLOGY) على شيوع المنحنى الإيثولوجي في دراسة السلوك الإجرامي والعدوان ويتناول هؤلاء العلماء ظاهرة الجريمة عند الإنسان من وجهة نظر عالم البيولوجيا، وطرحوا تساؤلات مثل:<<كيف يمكن للعدوان أن يؤثر في فرص بقاء الكائن الحي>> ؟ .....كيف برزت أنظمة السلوك الإجرامي لدى الأنواع المختلفة لتصل إلى صورتها الراهنة>>[٨٤، ص٢٨].

ولقد كانت طرائق علماء الإيثولوجيا في دراستهم السلوك الإجرامي تعتمد على أوجه التماثل والاختلاف في السلوك الإجرامي للعديد من أنواع الحيوان، وعادة ما يتجه هؤلاء إلى تجاهل الفروق الفردية والجماعية في إطار النوع الواحد.

وكان عمل" سيزاري لومبروزو"(César Lambroso 1909 – 1835) في الجيش الإيطالي فرصة سمحت له ملاحظة الجنود عن كثب ولقد لفت نظره أنّ الجنود المشاكسين ينفردون بخصائص لم تكن موجودة في الجنود المنضبطين، فالمشاكسون اعتادوا وشم أجزاء من أجسامهم بصورة فاحشة وكتابات ماجنة، وكان عند تشريح جثث المجرمين الذين يتوفون منهم، يجد عيوبا ملحوظة في تكوينهم الجثماني وخاصة في الجماجم التي كان بها شذوذ في حجم الجبهة وشكلها الخارجي وكذلك في الأسنان، وقد كان تركيزه على بحث جثث الموتى وخاصة عظام هياكلهم، وجماجمهم وأوزان أدمغتهم[٨٥، ص٢٩] .

ومنذ عصور متقدمة ساد الاعتقاد بوجود علاقة بين التكوين الطبيعي للمجرم وسماته البيولوجية من ناحية أخرى، وقد ذهبت بعض النظريات إلى القول بأنّ المجرم نمط بيولوجي معين يختلف عن غيره من النّاس فهو يتصف ببعض الخصائص المميزة أو بشذوذ في تكوينه الطبيعي، ويرى رواد النظرية الفيزيولوجية منذ منتصف القرن الثامن عشر على لسان ثلاثة أطباء مشهورين وهم "جال" و"سبيرزهام"(Sperzhem) و"جالدويل" (Yaldwell) الذين ساعوا إلى اثبات وجود علاقة بين الشكل الخارجي للجمجمة وبين سلوك الإنسان وتتركز نظريتهم في التسليم بحقائق ثلاث وهي [٨٥، ص٢٩]:

- إنّ الكل الخارجي للجمجمة ينطبق معه شكلها الداخلي وهو بدوره الذي يحكم شكل المخ.

- إنّ المخ يحتوي على العقل الذي يتكون بدوره من مجموعة من الإمكانيات والوظائف.

- وهذه الإمكانيات العقلية تتأثر بشكل الجمجمة الخارجي.

وقد قال الطبيب" جال" للعقلية (26) امكانية وقال "سبيرزهام" للعقل (35) إمكانية ووظيفة وتنقسم تلك الإمكانيات والوظائف حسب الطبيبان إلى ثلاث مناطق في المخ وتحتوي كل منطقة منها جهازا معينا يشمل على طائفة من تلك الإمكانيات والطوائف وهي[٨٥، ص٢٩]:

أ - الغرائز الدنيا(Disposition naturelle inférieure)

ب - المشاعر الأخلاقية(Sentiments de morale)

ج ـ الملكات الذهنية(Faculties intellectuelles)

وقال الطبيبان بأن طائفة الغرائز المتمركزة في المنطقة الأولى إليها وحدها ترجع الجريمة وبصفة خاصة إلى كل من غريزة الجنس وغريزة النضال وحب التملك والكتمان والإقتناء وجاء "جوديل" بعد ذلك وحاول إكمال هذه النظرية إذ قال بوجود علاقة بين مناطق المخ فالمشاعر الأخلاقية تراقب الغرائز الدنيا والملكات الذهنية تحوي في طياتها ما يتمتع به الفرد من قدرات توجه المشاعر الأخلاقية لمراقبة الغرائز الدنيا[٨٦، ص٢٢].

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية "الفيزيولوجية" ورأي "سيزاري لومبروزو" إذ أنّها لم تصادف قبولا من علماء العصر الحديث في علم الإجرام ومنهم "إميل دوركايم" وذلك للأسباب التالية:

ـ إذا كانت الجريمة نتيجة لعمل أجهزة عقل الإنسان، فإنّ معنى ذلك أن يكون مصير الإنسان مرتبط بتكوينه الفزيولوجي وخلايا الجسم عامة تخضع لقوانين الوراثة والشيخوخة ويتعذر علاجها وبالتالي يؤدي ذلك إلى القول بأنّ المجرم لا يمكن إصلاحه بأي حال من الأحوال.

إنّ النتيجة التي توصلت إليها هذه النظرية تعني أن تصرفات المجرم تصبح مفروضة عليه مما يؤدي إلى نتيجة حتمية الجريمة.

وعدم مساءلة المجرم عن سلوكه الإجرامي، وهذه النتيجة بطبيعة الحال تتعارض مع الفكر السائد من أنّ الإنسان هو سيد نفسه ولذلك يعتبر مسؤول عن تصرفاته الإجرامية اجتماعيا وقانونيا.

- إن هذه النظرية وغيرها من النظريات المتشابهة معها قامت على طبيعة افتراضية محضة وعجزت عن إثبات تكوين وتقسيم الإمكانيات العقلية إلى طوائف تربطها علاقات متبادلة بطريقة علمية محضة ومقنعة، أي أصحاب هذه النظرية لم يقوموا بالتدليل على صحتها بأدلة علمية ثابتة.

وبالنظر للأهمية البالغة لنظرية "لومبروزو" ارتأينا أن نتطرق إلى وجهة نظره بنوع من التفصيل حتى يتسنى لنا معرفة الجريمة والمجرم بنوع من الدقة من الوجهة البيولوجية فهو يرى بأنّ شذوذ أعضاء الجسم ينبيء عن طبيعة إجرامية خطيرة، وقد فسر "لومبروزو" في كتابه "الإنسان الجانح" أسباب السلوك الإجرامي على رأس الحتمية البيولوجية كما أنّه حصر السبب الأساسي المباشر للفعل الجنائي يولد المجرمين وهو متأصل في تكوينهم ولا يمكن لهؤولاء المجرمين تغير سلوكاتهم تحت أي ظرف أو بيئة معينة.

ولم يقف" لومبروزو" عند هذا الحد بل ذهب إلى أبعد من ذلك فقسم المجرمين إلى الفئات التالية.

1ـ المجرم المطبوع أو المجرم بالفطرة أو المجرم بالميلاد. ويتميز المجرم المطبوع لدى "لومبروزو" بعدة صفات أو خصائص موروثة تجعل المجرم يرتد بها إلى الإنسان البدائي وهذه الصفات منها ماهو عضوي أو خلقي، وهناك الصفات الخاصة بالحواس ومن السمات العضوية ماهو عام مشترك بين جميع المجرمين ومنها ماهو خاص بجرائم معينة.

وبذلك يقصد بهم جميع الأشخاص الذين لا تتوافر في كل منهم خصائص أو أكثر من التي اكتشفها"لومبروزو" وهؤلاء يميلون إلى الإجرام بطبيعتهم.

وقد حدد تبعا لذلك بعض الصفات العامة للمجرمين مثل صغر حجم الجبهة وعدم انتظام شكلها وضخامة الفكين وشذوذ في تركيب الأسنان وزيادة أو نقص ملحوظ في حجم الأذنين وزيادة في طول الأذرع والأرجل....إلخ، كما حدد بعض السمات الخاصة التي يتميز بها مجرم السرقة كالحركة غير العادية لوجهه ويديه وصغر عينيه وعدم استقرارهما وكثافة شعر حاجبيه وضخامة الأنف، وتميز المجرم القاتل بالنظرة العابسة وضيق أبعاد رأسه وطول فكيه، وبروز وجنته..إلخ[٢١، ص٥٦].

2ـ المجرمون بالعادة: ويتمثل في المجرم الذي اعتاد على ارتكاب الجرائم تحت تأثير ظروفه الاجتماعية ويعتبر الإجرام بالنسبة له حرفة أو طريقة حياة، وهؤلاء لا تتوافر لديهم أو فيهم المميزات الخاصة بالمجرمين ولكنّهم عادة ما يكتسبون الإجرام من حداثتهم وأغلبهم من محترفي السرقة.

3ـ المجرم الصرعي: وهو المصاب بصرع وراثي يؤثر على العضلات والأعصاب والتوازن النفسي وقد تتطور حالة المريض بالصرع أو تزداد مضاعفات الصرع لديه فيتحول إلى مرض عقلي ويصبح المجرم الصرعي مجرما مجنونا لا مجرما صرعيا فحسب.

4ـ المجرم المجنون: وهم المجرمون المصابون بأمراض عقلية وراثية أو طارئة وهذه الطائفة من المجرمين يصعب علاجهم ولذا يفضل إبعادهم عن المجتمع أو التخلص منهم.

وأضاف إليهم لومبروزو المجرم الهيستري ومن الخمور والمخدرات.

5ـ المجرم السيكوباتي: ويكون هذا المجرم ذو شخصية سيكوباتية، ولا يستطيع التكيف مع المجتمع وهذا ما يدفعه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

6ـ المجرم بالصدفة: وهذه الطائفة تضم الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الحيل الطبيعية للإجرام ولكنهم يتميزون بضعف الوازع الأخلاقي وتنقصهم قوة مقاومة المؤثرات الخارجية فيرتكبون الجريمة.

7- المجرمون بالعاطفة: وهم نوع من المجرمين بالصدفة، ولكنهم يرتكبون الجرائم نتيجة عوامل فجائية نظرا لأنّهم يتميزون أصلا بمزاج عصبي حاد، وبعدها يشعرون بتأنيب الضمير، وهذا النوع غالبا ما يرتكب جرائم الاعتداء على الأشخاص، والآن سنعمد إلى تقييم نظرية"سيزاري لومبروزو" وذلك بذكر مزاياها ثم فيما بعد عيوبها.

ومن مزاياها لاشك أن" لومبروزو" يعتبر الرائد الأول للمدرسة الوضعية لأن تلك المدرسة بنيت على أفكاره فهو الذي نبه الأذهان إلى دراسة جسم الإنسان من الناحيتين العضوية والنفسية لاستخلاص أسباب الجريمة، وكان بذلك يرد على المدرسة الفرنسية البلجيكية(franco Belge) في علم الإجرام التي اقتصرت على تفسير الجريمة بعوامل اجتماعية فقط كما أنّ "لومبروزو" هو أول من قال بحتمية الجريمة واعتبر المجرم مريضا لا يستحق عقوبة بل يستأهل تدبير وقائي او التخلص منه إذا تعذر علاجه أو إصلاحه، ومن عيوبها حيث وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من حيث أسلوب البحث ومن حيث نطاقها ومن حيث النتائج المتوصل إليها، ونوجز تلك العيوب فيما يلي:

- من حيث أسلوب البحث والعينة التي أجرى عليها "لومبروزو" دراسته لا يمكن أن نعتمد عليها في إرساء قواعد نظرية علمية ثابتة، حيث قام "لومبروزو" بتشريح جثث المجرمين لكنّه لم يقم بذلك على جثث غير المجرمين ومن هنا لم تكن المقارنات كافية ولا متكافئة، وإن علامات رجعة التي أكد توافرها بين المجرمين أثبت بذلك "جورينج" في أبحاثه تواجد تلك العلامات والصفات أيضا لدى غير المجرمين، كما أكد "هوتون" خلال دراسته أن تلك الصفات أيضا لا تتوافر لدى كل المجرمين.

- ومن حيث نطاق البحث، فهناك غلو و مبالغة في نظرية"لومبروزو" عندما تجاهل تماما دور العوامل الاجتماعية في انتاج الظاهرة الإجرامية غير أنّه كان يرد على المدرسة الفرنسية البلجيكية التي اقتصرت على أهمية العوامل الاجتماعية في الإجرام وفي نفس الوقت يعد رده تطرفا عكسيا معيبا وكان نطاق بحثه ضيق لأنّه محصور في العوامل الفردية وأهمل تأثير العوامل الاجتماعية.

- من حيث النتائج التي خلص إليها، فالنتائج التي استخلصها "لومبروزو" مشكوك في صحتها لأن تشبيه المجرم بالإنسان البدائي تشبيه في غير موضعه إذ لم يثبت علميا أن "لومبروزو" قد درس تاريخ الجنس البشري حتى يستطيع تكوين وتشكيل فكرة صحيحة حول ذلك ولا يمكن القول بأنّ الإنسان البدائي خلال فترات حياته كان مجرما.

ومن المبالغة أن نقول أنّ الإنسان مجرم بطبعه منذ ميلاده لأن الدراسات أثبتت أنّ الإنسان يولد ورقة بيضاء علينا كتابة فيها ما نريد عن طريق التعلم ومن غير المعقول التصديق بأنّ الإنسان مسير لا مخير لأنّ هذه المقولة تدفع بالإنسان إلى ارتكاب الجريمة واستخدامها كحجة أمام المحاكم الجنائية التي بنت

تشريعاتها على أساس أنّ الإنسان مخير فيما يقوم به من سلوكات، وتحدى"جورينج" نظرية"لومبروزو" عن طريق تجربة أجراها على مجموعتين متباينتين: من غير المجرمين من بينهم(1000) طالب من جامعة"كمبريج" و(950) طالب من جامعة إكسفورد و"ابردين"و(118) من أساتذة الجامعات ورجال الجيش وبمقارنة بين صفات كل من المجموعتين والأخرى اتضح له بما لا يقبل الشك أنّ ليس هناك فروق فردية بارزة بينهما واعتمد هذا البحث على الدقة والعمليات الإحصائية، وتأكد أيضا أنّ المجرمين أدنى مرتبة من غير المجرمين من حيث البغاء الجسمي والذكاء وهما صفتان وراثيتان لم يحضى منهما المجرمون إلاّ بنصيب محدود.

وقد عيب على "جورينج" أنه بلغ في إظهار أهمية الوراثة وحاول أن يقلل من أهمية البيئة وأنّه قصر العوامل البيئية على اثنين فقط وهذه المغالطة. كما أنّه عندما قرر أنّه ثبت له من الإحصائيات أن نسبة المجرمين من الأخوات إلى الإخوة بلغت 6/102، لم يفسر هذه الظاهرة فكانت الثغرة في أبحاثه بل كانت نتيجة منطقية لأنّه إذا كان الميل إلى الإجرام يورث بنفس النسبة التي تورث بها الخصائص الفسيولوجية كلون العينين مثلا، فإن هذا الميل الإجرامي يجب أن يتوافر في الإناث بنفس الدرجة التي يتوافر بها في الذكور ولذلك تضاءلت أهمية نظرية "جورينج" وأمام هذا القصور والغلو لهذه النظريات فإنّه يتطلب منا أن: نستعين في حالة دراسة الظاهرة الإجرامية بعدة تطرق ومنها الإحصائية والتجريبية ودراسة الحالة، وبذلك تدفعنا الدراسة العلمية للإلمام بالموضوع - السلوك الإجرامي - من كل جوانبه وأبعاده الفردية والاجتماعية والنفسية وبذلك علينا الإحاطة بالظاهرة الإجرامية من كل جوانبها حتى نصل إلى دراسة علمية إلى حد ما.

ويرى بندى (Bande) بأنّ عوامل الخلل العضوي كعامل أساسي ومن ثم يأتي تأثير العوامل الاجتماعية في مرحلة تالية لتأثير العوامل الفسيولوجية.

٢. ١. ٢. المدرسة النفسية:

فقد نشأت مدرسة التحليل النفسي بزعامة "سيجموند فرويد"(Freud) لترجع السلوك الإجرامي إلى التكوين النفسي وحده، ولما كانت الجريمة من حيث الواقع ظاهرة اجتماعية وسلوك فردي في نفس الوقت، فقد ظهر اتجاه جديد هو المدرسة النفسية الواقعية لكي يضيف إلى التكوين النفسي عوامل أخرى تدفع إلى السلوك الإجرامي.

ونجد من الأهمية بمكان أن نعرض بشيء من التفصيل لمدرسة التحليل النفسي والمدرسة النفسية الواقعية: من خلال المعالجة التالية:

٢. ١. ٢. ١. مدرسة التحليل النفسي: لقد قسم "فرويد"(Freud)النفس البشرية إلى ثلاثة أقسام هي:

1ـ الذات (النفس ذات الشهوة أو ذات الدنيا): ويحتوي هذا القسم من الذات على الميول الفطرية والنزعات الغريزية والاستعدادات الموروثة، وتقف جميعها (هذه الرغبات والميول) وراء الشعور أو اللاشعور، ومحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع دون إقامة أي وزن للقيم أو المباديء التي تسود المجتمع ومركز الاهتمام لدى هذه النفس البشرية هو الانسياق وراء اللذة وإشباع الشهوات دون اعتناء بمنطق أو مثل أو قيم[٢١، ص٦٩].

2ـ الأنا (ego): الذات الشعورية أو الحسية أو العقل: وتتجسد في الجانب العاقل من النفس والجانب الشعوري الذي يلمس الواقع وبمعنى آخر هي مجموعة من الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقا لمقتضيات الحياة الخارجية، ولذلك تحاول الذات الشعورية أن تعد نوعا من التآلف والانسجام والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة وبين العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من جهة أخرى، فإنّ جانبه التوفيق يسعى إما إلى التسامي بالنشاط الغريزي أو رده وكبته في منطقة اللاشعور وهذا يعني بعبارة أخرى بأنّ مهمتها تتمثل في كبح جماح الدنيا على إشباع رغباتها الغريزية ودفعها على التعبير عن نزعاتها بشكل مقبول اجتماعيا يتفق مع القيم والعرف والمباديء الاجتماعية ولا يتصارع أو يتعارض مع توجهات الأنا العليا.

3ـ الأنا العليا (Super ego) (الذات المثالية ـ الضمير): ويشمل الجانب المثالي للنفس البشرية حيث تتوافر المباديء السامية المستقاة من التعليم والدين والأخلاق والقانون الموروثة من الأجيال السابقة، وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية، والتي تراقب تحركات العقل نحو إشباع نزعات النفس البشرية بحيث يتوصل إلى درجة إشباع كل رغباته عن طريق السلوك الهادىء المشروع، وبذلك " فالأنا العليا" تراقب"الأنا" وتحاسبها عن أي تقصير في أداء مهمتها، فتوجه إليها النقد وتؤنبها إذا ما سمحت بتغليب الغرائز والشهوات على متطلبات الحياة الاجتماعية، وهي بذلك أشبه بما نسميه "صوت الضمير".

ويرى"فرويد" أنّ السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة السابقة للنفس البشرية، فإذا طغت الشهوات والميول الفطرية (النفس ذات الشهوة) فإنّ السلوك يكون منحرف وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة(كما هو الحال في حالة المدمن) أما إذا تغلبت وطغت المثل والقيم الموروثة وتحكم الضمير والعقل (الأنا العليا) كان السلوك قويما وكانت شخصية صاحبه ناضجة (كما هو الحال في سلوك شخص عادي).

ولقد قسم "فرويد" الذات الشعورية أو العقل (الأنا)إلى ثلاث مراتب الشعور، ما قبل الشعور اللاشعور، وقد أصطلح على تسميتها العقل الظاهر، والعقل الكامن، والعقل الباطن، أي أنّ الشعور يطلق

عليه العقل الظاهر، وما قبل الشعور يطلق عليه العقل الكامن، واللاشعور يطلق عليه أو يسمى بالعقل الباطن.

ويعتبر"فرويد" الشعور أو العقل الظاهر وسيلة الوعي والإحساس والإدراك المباشر أما قبل الشعور أو العقل الكامن فيقصد به مجموعة الأفكار والخواطر والنزعات والذكريات القابلة للاستظهار بحيث يمكن للفرد أن يسترجعها ويتذكرها كلما أراد أما اللاشعور أو العقل الباطن فيتضمن مجموعة الأفكار والخواطر والمشاعر التي ليس في وسع الفرد أن يسترجعها أو يوقظها إلاّ في حالات كحلم أو نوبة حمى أو عن طريق التحليل النفسي أو التنويم المغناطيسي[٢١، ص٧١] ويرى "فرويد" بذلك بأنّ تفسير السلوك الإجرامي يتم في أحد الحالتين إما لإخفاق العقل في تطويع وتهذيب النفس البشرية، وإما لانعدام الضمير وعجزه عن ممارسة وظيفة السمو بالنزعات والميول الفطرية إلى درجة الإشباع الهاديء والمشروع، وبذلك في كلتا الحالتين تنطلق النزعات الغريزية في مرحلة اللاشعور إلى الشعور لتحقيق إشباعها جزئيا أو كليا لغرائزها ضاربة بذلك عرض الحائط كل القيود والضوابط الواجب احترامها كما نجد أنّ العالمين "ريكمان"(Reikman) و"ريك"(Reick) يذهبان إلى معنى قريب مما ذهب إليه "فرويد" حيث يرجعان السلوك الإجرامي إلى ضعف "الأنا" وتفكك روابطهما المعنوية نتيجة الردع المستمر الصادر من "الأنا العليا" حيث يرى هذان العالمان بأن تأنيب الضمير المستمر على "الأنا" الذي يمثل الواقع المعاش والميول والاستعدادات الفطرية يدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي وذلك لأنّ الضمير الإنساني الشخصي لا يضع في الحسبان صعوبة الظروف الاجتماعية لشخص وتعسر الحياة المعيشية، ومن هنا وأمام تأنيب الضمير المتواصل التي يسعى دوما لتوجيه سلوك الفرد وفق القيم والمعايير الاجتماعية من جهة وضغط وتأزم الظروف الاجتماعية والمعيشية للفرد يصبح بذلك مرغما على التماشي ومقتضيات الحياة اليومية مما يدفعه في الأخير للاستجابة للمطالب والحاجيات الاجتماعية ولو كان ذلك على حساب توجيهات الضمير ومنه أوامر ونواهي القيم والمعايير الاجتماعية ويستجيب الفرد لمقتضيات الظروف الاجتماعية في حالات متعددة بطرق غير شرعية وغير قانونية، وغير مقبولة اجتماعيا وهذا ما يسمى بالسلوك الإجرامي.

وبذلك فتأنيب الضمير يضعف أمام تعسر وصعوبة الظروف الاجتماعية والمعيشية التي تكون في النهاية أقوى من طابوهات"الأنا العليا" التي يعجز في منع الفرد من اللجوء للسلوك الإجرامي لتلبية حاجياته الاجتماعية، وقدم لنا "فرويد" عدة صور لما يحدث للنفس البشرية من خلل واضطراب يقود صاحبها إلى السلوك الإجرامي نذكر منها عقدة الذنب و أوديب[٨٦، ص٢٨].

ويقصد عنده بعقدة الذنب هو ذلك الشعور الذي ينتاب الشخص عند قيامه بسلوك غير أخلاقي واجتماعي، ويكون نتيجة ذلك لعدم تمكين الضمير من ممارسته سلطته في ردع العقل أو عدم قدرة العقل على تطويع النفس البشرية عند ارتكاب ذلك السلوك، ومثال على ذلك شخص يقوم بفعل مرفوض، ثم بعد

ذلك يؤنبه ضميره على ذلك ومن هنا يسعى في إطار هذه الدوامة إلى الانهيار مدفوعا بهذه العقدة النفسية، وعقدة أوديب هي الشعور بالحب والكراهية في نفس الوقت فمثلا: حب الولد لأبيه لما يقدمه هذا الأخير من حنان وخدمات وكراهية لأنّه ينازعه في حب أمه.

وهناك من رواد المدرسة النفسية من يرجع الإجرام إلى المحاكاة فيعد"جبرايل تارد"(Tarde) رائد الاتجاه النفسي الاجتماعي للإجرام لقد عاصر "لومبروزو" وعارض أرائه أشد معارضة، وكان يعتقد أنّ الإجرام ظاهرة اجتماعية نفسية ويعزو سلوك الخارج على القانون إلى عامل نفسي اجتماعي رئيسي هي المحاكاة والتي تنطلق من أول مؤسسة اجتماعية المتمثلة في البيئة الأسرية وخاصة بين الوالدين وبقية أفراد الأسرة من أبناء، وبين الأبناء فيما بينهم، وصولا إلى المدرسة وجماعة الأصدقاء في الحي والمدرسة، وبذلك فللمحاكاة دور هام في توجيه سلوك الفرد وخاصة الطفل، وأكد ذلك في كتابة الفلسفة العقابية (La philosophie pénale) الذي حاول تفسير أسباب الإجرام، والإجرام، من وجهة نظره مهنة أو حرفة يكتسبها الطفل من البيئة التي تحيط به، ويتم ذلك عن طريق محاكاة المجرمين من أهله وعشيرته أو أقرانه وخلانه وأصدقائه، وبهذا فإنّ السلوك الإجرامي خلق يتطبع الفرد به اجتماعيا منذ الصغر ويتواجد هذا الخلق بين بعض أفراد المجتمع متبعا قانون المحاكاة نفسه الذي سبق أن أستقرأه من بحوثه، فالجريمة حسب "تارد" تنتقل مثلها مثل البدع من الطبقة العليا إلى الدنيا ومن العيوب الكامنة في هذه النظرية أن"تارد" جعل قانون المحاكاة المفتاح الرئيسي لكل الظواهر الاجتماعية ولم يذكر إذا كانت المحاكاة شعورية أو لا شعورية، إرادية أو لا إرادية، ولم يهتم بها وبحثها بدقة وإفاضة وليس قانون المحاكاة سلطان قاهر على النّاس ولكنّه تطرق إلى نقطة هامة من خلال قوله"ألا يمكن القول بان روحنا جزء ضئيل من المجتمع متجسد فينا عائش في المجتمع، ولما كانت (روحنا) وليدة المجتمع، فإنّها تعيش بواسطته"[٨٥، ص٩٩].

وبذلك وضح ذلك بأنّ الفرد مسؤول جنائيا كما أنّه مسؤول مدنيا بالرغم من أن تخصصه كان من القانون.

وإذا كان المرض النفسي له دور في ارتكاب السلوك الإجرامي فإنّه لا يمكن أن يكون هو العامل الوحيد الدافع إلى ارتكابها، وهذا ما يجتهد في إثباته أنصار المدرسة النفسية الواقعية ولقد ذهب العالم البلجيكي"دي جريف"(De greef) إزاء الانتقادات الموجهة لنظرية التحليل النفسي إلى ضرورة البحث أولا في التكوين العضوي لأنّ له قدر من التأثير على السلوك الإجرامي لا يجوز التقليل منه، بعد ذلك تنتقل إلى دراسة مدى توافق الفرد مع مكونات الجانب الشعوري واللاشعوري من جهة ومع البيئة المحيطة به من جهة أخرى ويستخلص أنصار المدرسة النفسية الواقعية نتيجتان هما:

أ ـ أنّ البحث في تفسير الظاهرة الإجرامية يجب أن يقتصر على المجرمين الحقيقيين أي المجرمين غير المرضى، أولئك الذين يتمتعون بتكوين عضوي ونفسي لا يختلف عن التكوين العضوي والنفسي عند أسوياء النّاس.

ب ـ إنّ السلوك الإجرامي لهؤلاء المجرمين الحقيقيين يجد مصدره في العقلية اللااجتماعية أو العقلية غير المتكيفة أو غير المتأقلمة اجتماعيا تلك العقلية ينشأ عنها حالة من عدم التكيف أو التأقلم مع المجتمع ينتج عنها اضطرا بات نفسية وعصبية، ومن الملاحظ كذلك على هذه المدرسة الواقعية النفسية يعطون أهمية بالغة للعامل النفسي على حساب العامل العضوي ويركزون على وجه الخصوص على الجانب اللاشعوري من النفس البشرية وفق للمعنى الذي حدده "فرويد" لهذا الجانب، ونجد من علماء هذه المدرسة "لاجاش(Lagache) و"متشيلي"(Mucchiélli) و"مايسو"(MAILLOUX) و"كورمير"(CORMIER) في حين يذهب الأطباء العقليين إلى أنّ الإجرام مرتبط ارتباطا وثيقا بالذهان (psychoses) ويمكن استخلاص قاعدة عامة، وهي أنّ الذهان هو السبب الأساسي لأنواع كثيرة من الجرائم وخاصة تلك الجرائم البشعة التي ترتكب ضد الأشخاص، وترى نفس الجماعة من الأطباء أنّ الإجرام قد يكون بسبب السيكوباتية وتحتاج هذه الأخيرة إلى إيضاح وتفسير، وهي مرض عقلي عضال ميئوس الشفاء ومنهم من يرى أنّه مرض ممكن علاجه بتحويله إلى مرض عصابي ومعالجته بالتحليل النفسي[٨٧، ص٢٩٥].

وإذا أردنا العمل على قراءة تحليلية تقديرية لهذه النظرية فهذه الأخيرة أضافت إلى النظرية الفيزيولوجية مزيدا من العلم من اكتشاف الجوانب النفسية للإنسان فركزت النظرية الأضواء في علم الإجرام على الجانب النفسي للمجرم من الناحية العضوية التي قال بها "لومبرزو" من قبل ولم يؤخذ على هذه النظرية مما يأتي:

ـ أ ـ تقول بأن ضعف الضمير (الأنا العليا) يقود دائما إلى طريق الجريمة، وهذا غير صحيح فبعض النّاس يضعف صوت الضمير لديهم ولكنّهم لا يقدمون على ارتكاب الجريمة ومثال على ذلك الشخص الذي يمتنع عن إنقاذ آخر يغرق أو يحترق فهو مجرد من الضمير الإنساني ولكنّه في نفس الوقت لا يقوم على قتل إنسان بإغراقه أو إحراقه عمدا كما أنّه لا يسأل عن تلك الجرائم بوصف الإهمال لأنّه هو غير مسؤول أصلا عن الرعاية للمجني عليه.

ـ ب ـ تخلص هذه النظرية إلى أنّ "مجرم يتميز بالفظاظة والتجرد من العواطف تماما ولكن هذا ليس صحيحا ولا يصلح تفسير للجرائم العاطفية التي يحتل الضمير مكانة عليا عند مرتكبيها فكثيرا ما ترتكب الأم جرائم العرض أو الاعتداء على المال في سبيل إطعام أولادها أو لتوفير الراحة والصحة لهم وما ذلك إلاّ لتغلب عاطفة الأمومة.

ـ ج ـ أخفقت هذه النظرية النفسية في تقديم برهان علمي على صحتها لدرجة أنّ البعض تهكم عليها بقوله أن من يجادل أحد أنصارها سوف لا يجد منها دفاعا عنها سوى تحليل نفسية السائل والقول بأنّه يعاني من خلل نفسي يدفعه لنقدها.

ولكن برز في السنوات الأخيرة إطار نظري يشير إلى أنّ العدوان هو صورة خاصة من صور السلوك الاجتماعي يتم اكتسابه والحفاظ عليه بنفس الشكل الذي تتم به صور أخرى من السلوك، ومن ابرز الممثلين لوجهة النظر هذه (BUSS _ ZILLMAN _ BANDURA) ووفقا لآراء "باندورا" فإنّ التحليل الشامل للسلوك العدواني يتطلب الانتباه إلى قضايا ثلاث هي: الطريقة التي يتم بها اكتساب هذا السلوك، والعوامل التي تحفز على قيامه والظروف التي تساند أداء هذا السلوك.

وتم الكشف عن السلوك العدواني من واقع عوامل عديدة مثل الاستشارة المباشرة من الآخرين، التعرض لنماذج عدوانية إجرامية درجة عالية من الاستشارة الفيزيولوجية، ضغوط بيئية مثل ارتفاع درجة الحرارة والازدحام والضوضاء والاتجاهات والقيم.

ويهتم باندورا (BANDURA) و"والتر" بتأثير التدعيم على العدوان وكذلك بقضية تعميم العدوان، والإهتمام بقضية التعميم هامة من وجهة نظر أنّ التعميم يمتد إلى المنبهات (أي العوامل المثيرة للسلوك الإجرامي، العدواني) وكذلك إلى الاستجابات (أي طبيعة ردود الفعل لهذه المنبهات)، الأمر الذي يؤدي إلى فروق فردية في السلوك الإجرامي والعدواني وأنماط الاستجابات[٨٤، ص٦٣].

٢. ١. ٣. المدرسة الاجتماعية:

يعتبر كل من العالم الفرنسي"جيري"(GIRI)، والعالم البلجيكي"كتيله" (Quétellet) الرواد الأوائل للمدرسة الاجتماعية، ولقد أطلق على مدرستيهما اسم المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط ثم أعقبها بعد ذلك المدرسة الاشتراكية وتطرق إلى دور العوامل الجغرافية والبيئية في طبائع النّاس قبل هؤولاء المؤسس الأول لعلم الاجتماع "عبد الرحمن ابن خلدون" حيث في نظر ابن خلدون أنّ للبيئة الطبيعية تأثير في ذلك حيث يؤكد أنّه يطرأ على العمران تغييرات مماثلة لتغيرات البيئة التشكيلية أما العمران البدوي في نظر العلامة "ابن خلدون" مرتبط بالبادية التي تعني المساحة الموجودة خارج أسوار المدينة ففي هذه البيئة الطبيعية تعيش جماعات اجتماعية واقتصادية تشكل عمرانها طريقة حياة البادية سواء كانت هذه الحياة مادية أو لا مادية[٥٦، ص١٧٨].

ولم يصل هذا الاتجاه الاجتماعي في دراسة الفعل الاجتماعي إلى الازدهار إلاّ بعد ظهور آراء "لومبروزو" وما لقته من انتقاد على تلميذه "فيري" انتقادات بناءة لأستاذة "لومبروزو" حيث يعتقد "فيري"

أنّ الجريمة نتيجة عوامل تكوينية واجتماعية وطبيعية ولا ترجع الجريمة عند "فيري" إلى تكوين المجرم العضوي فقط، كما ذهب إليه"لومبروزو" وإنّما بجانب هذا التكوين أرجعها إلى التكوين النفسي والعوامل الطبيعية والاجتماعية التي تتظافر جميعها في إنتاج الجريمة، ولقد كان من أكثر مهاجمي"لومبروزو" والعلماء الفرنسيين مثل "لاكساني" و"مانوفرييه" (Manouvrier(و"تن"(Then) و"تارد (Tarde) و "دوركايم" (Durkheim) و "فان هامل"(Van Hamel) ومهدوا لظهور المدرسة الاجتماعية، وكانت هذه المدرسة بمثابة رد فعل لآراء "لومبروزو" عن المجرم بالتكوين، حيث يرجع"لاكساني" الفعل الإجرامي إلى الوسط الاجتماعي، فهذا الوسط الاجتماعي يعد التربة الصالحة لإنتاج الإجرام، ولقد شبه المجرم بجرثومة المرض (الميكروب) الذي لا ضرر منه ولا خطر إلاّ منذ اللحظة التي يجد فيها الوسط الاجتماعي والأسري الملائم الذي ينمو فيه، وإن لكل مجتمع المجرمين الذي يستحقهم، ولم ينكر"لاكساني" دور العوامل التكوينية في تفسير السلوك الإجرامي، إلاّ أنّه يعطي لهذه العوامل مدلولا يختلف عما انتهى إليه "لومبروزو"، فالخصائص والمميزات الجسمانية لا تلعب دورا هاما في تفسير هذا السلوك لأنّها لا تتوافر لدى غير المجرمين[٢١،ص٨٠].

أما التكوين العضوي (البيولوجي) فهو الذي يلعب دورا في انتاج السلوك الإجرامي ويعرف "لاكساني" هذا التكوين بأنّه عبارة عن محصلة الوسط الاجتماعي وتأثيره على أعضاء الجسم[٢١،ص٨٠].

ويشمل الوسط الاجتماعي عند "لاكساني" على العوامل الطبيعية والمناخية والتكوينية والاجتماعية ويضاف إلى ذلك سوء التغذية والمسكرات والمخدرات واضطرا بات في الوظائف العصبية والإصابة بمرض السل والزهري.

ويمكن القول أنّ الخطأ الذي وقع فيه "لومبروزو" من حيث تركيزه على العامل البيولوجي لوحده الواقف وراء حدوث السلوك الإجرامي وكان مثار انتقاد من "لاكساني" نفسه قد أوقعه في الخطأ عندما غالى في اعتبار الوسط الاجتماعي العامل الأساسي لإنتاج الفعل الإجرامي ويتفق "جابريال تارد" مع "لاكساني" في إرجاع السلوك الإجرامي إلى الوسط الاجتماعي،إلاّ أنه يبحث في مدى تأثير هذا الوسط على الفرد، فهو أول من كشف عن نموذج "المجرم المحترف" فيرى أنّ غالبية مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يخضعوا لإشراف أو رقابة منذ طفولتهم، وإنّما تركوا لأنفسهم وبناء عليه كانت المدرسة الحقيقية لهم هي الشارع، وأصبحوا مجرمين محترفين، لا لأنّهم يتميزون بملامح عضوية تختلف عن غيرهم، وإنّما لأنّهم اختاروا الإجرام كسلوك جوهري في حياتهم اليومية، وبذلك لاحظ "تارد" من طائفة المجرمين المحترفين فئة يرتبط سلوكها الإجرامي بالوظيفة التي يؤديها في المجتمع وأطلق عليهم"المجرمون المهنيون" وبذلك يظهر لنا جليا بأنّ "تارد" لا يرجع الفعل الإجرامي إلى العوامل العضوية النفسية، وإنّما يرده إلى العوامل النفسية والاجتماعية كالتوجيه والإرشاد والتحريض والتي تقوم عليها ظاهرة التقليد [٢١،ص٨٢].

ويرى" دوركايم " أنّ الجريمة وليدة المجتمع، ولا توجد أسبابها وعواملها في الفرد المجرم حيث أنّ هذا الفرد من صنع المجتمع بذاته، ويتحدد السلوك الإجرامي على أساس درجة من الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد، فتزداد الجرائم كلما كانت روح التضامن ضعيفة والعكس صحيح، كما أنّ السلوك الإجرامي يبرز مواطن ومواقع الخلل في السياج الاجتماعي، والثقافي الذي يعيش خلاله الفرد في المجتمع ونجد المدرسة الاجتماعية الأمريكية قد تأثرت إلى حد كبير بفكرة الثقافة التي نوه إليها "دوركايم" وأيضا "سيزرلاند Sutherland" و"سيلين Sellin".

لقد تصدى لدراسة السلوك الإجرامي في الولايات المتحدة الأمريكية الرعيل الأول من علماء الاجتماع كما سبق القول لقلة الباحثين في علم الإجرام ولضآلة التراث العلمي بشأن الظاهرة الإجرامية ولم ينشط ذلك الاتجاه إلاّ بعد ترجمة أعمال كل من"لومبروزو" و"فيري" و "جبريال تارد" و"بونجر" وآخرين إلى اللغة الإنجليزية بواسطة معهد القانون الجنائي والإجرام ولقد كان هذا الاتجاه البحثي المتسم بالواقعية مقبولا لدى كثير من العلماء والباحثين، وذهبوا بصدد ذلك إلى ضرورة أن ينتهي البحث العلمي إلى وضع نظرية عامة يستخرج من واقع الدراسات والبحوث الفردية وبناء عليه ظهرت اتجاهات لصياغة نظريات عامة لتفسير السلوك الإجرامي وتحديد عوامله وأسبابه واعتمد أنصار هذه الاتجاهات على المادة العلمية الواقعية التي انتهت إليها البحوث والدراسات المختلفة لصور الفعل الإجرامي وبناء على ذلك ظهر عدد من النظريات الاجتماعية في دراسة السلوك الإجرامي وهي:

ـ أ ـ نظرية التفكك الاجتماعي.

ـ ب ـ نظرية تصارع الثقافات.

ـ ج ـ نظرية الاختلاط المتباين أو المتفاوت.

ـ د ـ نظرية النظام الرأسمالي.

فنظرية التفكك الاجتماعي ترى بأنّ سبب وجود الظاهرة الإجرامية هو التفكك الاجتماعي ويقيم سيلين (Sellin) هذه النظرية على أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة من ناحية، وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد من ناحية أخرى، فتعتقد هذه النظرية أنّ المجتمعات البدائية أو الريفية تتميز بالانتقام والانسجام في ظروفها ومطالب أفرادها وأهدافهم، فالفرد داخل هذا الوسط الاجتماعي يعمل جاهدا على انتاج سلوكات اجتماعية تتوافق وفق العادات والتقاليد وهي متقاربة ومتشابهة ويشعر الفرد بالأمن والطمأنينة داخل مجتمعه لأنّ أفراد هذا الوسط يتعاونون معا ويتضامنون فيما بينهم في حالة حدوث كارثة لأحدهم أو إصابة هذا الوسط الاجتماعي ذو الطابع التقليدي نلاحظ تراجع واضح في عدد وأنواع ونسب الجريمة إذا ما قلت وقورنت بالمجتمع الحضري، كما أنّ هذه الجرائم يقع أغلبها بين بعض أفراد هذا

المجتمع وأفراد ينتمون إلى مجتمعات أخرى إلاّ أن الوضع يختلف بالنسبة للمجتمع الحضري حيث تتميز العلاقات الاجتماعية منه بعدم الانسجام والتجانس بين أفراده ورغباتهم، ومرد ذلك اتساع نطاقه وتعدد وتنوع الجماعات والأطراف المتباينة مما يؤدي إلى تضارب المصالح والصراع بين فئة الفقر والأغنياء وفئة الجاهلين وفئة المتعلمين وفئة المتدينين وفئة الفاسقين ثم فئة المحافظين، وفئة المتطورين المجددين[٢١،ص٨٥].

وبذلك فمن الناحية (الماكروسوسيولوجية) فظاهرة الإجرام تعود إلى النمو العمراني الحضري الذي يمتاز بالتغير الاجتماعي غير المنسجم والمتجانس وازدياد نسبة المهاجرين من الأرياف والمدن وبسبب عدم الانسجام والتوافق يؤدي ذلك إلى الجريمة، والجرائم أعلى نسبة في المدن أكثر من الأرياف[٨٥، ص١٠٩].

وبذلك فسلوك المجرم حسب نظرية التفكك الاجتماعي من الجانب الماكرو سوسيولوجي فهو كأثر لعامل عدم الانسجام الاجتماعي أو التفكك الاجتماعي الذي يتخذ صورة تصارع القيم والأهداف والمصالح والطبقات في المجتمعات المختلفة وذلك حتى يستجيب لجماعة تبيح بشكل أو بأخر السلوك الإجرامي.

أما من الجانب الميكرو سوسيولوجي فترى نظرية التفكك الاجتماعي ونقصد بها المجموعة المسؤولة عن تطبيع الأطفال، كالأسرة وقد ثبت اعتقاد بأنّ الأسرة المقسمة بالطلاق أو الهجرة أو الوفاة من أهم العوامل الأساسية في جناح الأحداث والسلوك الإجرامي ولقد أثبتت الأبحاث الحديثة أن الأسرة ليست هي إلاّ عاملا مساعدا فحسب[٨٥، ص١١٤].

وأيضا مشاكل الوالدين تنعكس على حياة الأطفال وخاصة انفصال الوالدين وظاهرة التحزب وتقسيم الأطفال إلى فئتين هناك من يحبهم الأب والفئة الأخرى الأم فيحسون بالنقص والاضطراب فيبحثون عن التعويض فيلجأون إلى الشارع إذ يجدون المجرمين الكبار فيندمجون بداخل هذه الجماعات بغرض تحقيق اجتماعيتهم ووجودهم السوسيولوجي والنفسي، إنّ دراسة الباحثين لظاهرة الاغتصاب اكتشفوا أن سببها الفقر حيث أنّ هؤلاء الشباب أتوا من أسر ينام كل أفرادها في غرفة واحدة وهكذا يلاحظ الأطفال الوالدين وبالتالي التأثر خاصة في مرحلة المراهقة[٨٥، ص١٢٣].

وكذا إذا كانت الأسرة منحرفة فهي بدورها تنقله (الانحراف) إلى الأطفال عن طريق التنشئة وكذا تكون الأسرة بحسب البيئة المحيطة بها كالجيران وجماعة الحي...، وفي محيط الأسرة المعاصرة،وحتى في دول العالم الثالث السريعة النمو، برزت ظواهر ذات أثر على الأطفال خاصة على الجانب النفسي، فمثلا عمل المرأة خارج البيت يجعل الطفل يحس بنقص الرعاية ونتيجة للدراسات أيضا اكتشف أنّ الأسر الصغرى، وهذا ما كان شائعا في العصر الحديث أنّ الأطفال يكونون عصابيين أكثر من الأطفال الذي

ينتمون إلى أسر كبيرة وأيضا بالنسبة للسكن إذا كان فاخرا يشكل عائقا للطفل ويكون مقيدا في سلوكاته عكس الطفل الذي ينشأ في بيت عادي [٨٥، ص١٤١].

أما نظرية تصارع الثقافات ويعد"ثور ستين سيلين" عالم الاجتماع وعالم الإجرام الأمريكي هو صاحب هذه النظرية وتعتقد هذه النظرية إلى أنّ قواعد القانون الجنائي تعكس الأفكار الخلقية والمعنوية والآداب العامة لحضارة معينة زمنيا، وبناء عليه تكون مهمة هذا القانون هي حماية تلك القيم والآداب عن طريق قواعد قانونية تقرر الجزاءات الجنائية المختلفة يترتب عن مخالفتها تسليط العقوبة المناسبة وبذلك يعني تصارع الثقافات تعارض وتضارب واصطدام ثقافات ومباديء وقيم معينة تسود في إحدى الجماعات (الثقافات الفرعية أو الهامشية) مع ثقافات ومباديء وقيم تسود في جماعات أخرى وهذا ما يتضح من تعريف"تايلور"(Taylor)للثقافة حيث يعتبرها كل معتقد لعلاقة من المعارف أو مجموعة من المعارف، التفكير، الأفكار، أو المعتقدات والعادات والتقاليد والقوانين والأعراف وكل الأمور والعادات القديمة الموروثة المتعلقة بالإنسان ـ الفرد في علاقته بمجتمعه"[٨٨،ص١٣]، ويحدث تصارع إذا صادف الفرد ثقافة خاصة بمجتمع آخر غير مجتمعه الأول ومن هنا يحدث السلوك الإجرامي، فمثال هذه الجرائم الأخذ بالثأر ـ القتل العمدي ـ وهذا الأخير ينتشر في مناطق تحتوي على الثقافات الفرعية التي تبيح عن طريق ثقافتها التي تعارض الثقافة العامة وللقضاء على ذلك قام المختصون بدراسة هذه التقاليد والقيم لمعالجتها وكشف حقائقها والقضاء على أفكارها وتكون الجريمة نتيجة النزوح الريفي فانتقالهم إلى المدينة يبرز لهم تباين في ثقافتهم والثقافة الأخرى وهي ثقافة المدينة، وثقافتهم الخاصة بهم المتمثلة في القيم والمباديء فيحدث هنا الصراع[٨٥،ص١٩٢]، وهذا ما يمكن استخراجه من تعريف"بيارو(Pieron) حيث يرى بأنّ الثقافة هي مجموعة من الأفعال لوسط اجتماعي من الأفراد في مجال التنمية والتطور والإنتاج في الإطار الاجتماعي [٨٨،ص١٣] وبذلك فمجموع الأفعال التي يتعلمها ويكتسبها الفرد في وسطه الاجتماعي تؤدي به في حالة نزوحه إلى منطقة أخرى إلى التصادم مع ثقافة المجتمع الجديد نتيجة طرق وأساليب والعادات والأعراف المختلفة بين الثقافات الفرعية والثقافة العامة وهذا ما يؤدي في الأخير إلى التصادم ومنه الجريمة.

ويأخذ هذا التصارع الثقافي أحد المظهرين هما: ـ الصراع الخارجي ـ و ـ الصراع الداخلي، فالصراع الخارجي نجد تحت طياته كل من الاستعمار والهجرة والاتصال في مناطق الحدود، أما الصراع الداخلي فيجد في جعبته الصراع الحاصل بين الثقافات والأفكار السائدة لدى الجماعات الصغيرة كالأسرة والجماعة الكبيرة المجسدة في المجتمع الكبير ونجد من بين صور هذا الصراع الداخلي ما يحدث في المجتمع الجزائري نتيجة صراع بين الثقافات الفرعية والثقافة العامة للمجتمع.

وأيضا محاولة البعض استغلال تلك الثقافات الفرعية للوصول لتحقيق مآربهم وهذه ثقافات وهويات أصبحت وتحولت لأغراض سياسوية قاتلة ودموية، كما نجد نظرية المخالطة المتفاوتة ونادى بها العالم الأمريكي"سيزرلاند" والذي استند في نظريته على الأساس التي قامت عليه نظرية التفكك الاجتماعي حيث سلم بمقدماتها ونتائجها ثم أضاف إليها، فذهب إلى القول بأنّ الفرد حين يختلط بجماعات وأطراف ومواقع مختلفة يتأثر بعدة عوامل بعضها يدفع إلى الإجرام والبعض الآخر يمنعه عن مخالفة القانون، ويختلف تأثير هذه الدوافع في الفرد بحسب أسبقيته واستمراره وعمقه، فأسبقية وأولوية التأثير تدل أنّ الفرد يتأثر منذ بداية حياته بالسلوك السائد في مجموعة معينة تتجسد في البيئة الأسرية، وقد يكون هذا السلوك متفقا مع القانون وقد يكون مخالف للقانون والقيم والمعايير الاجتماعية وفي كلتا الحالتين قد يستمر تأثر الفرد بهذه المجموعة طول حياته حتى على الرغم من اختلاطه بمجموعات أخرى، أما ديمومة واستمرار التأثر يعكس أن الفرد يتصل بمجموعات مختلفة ولكن استمرار اتصاله بمجموعة يسود فيها السلوك الإجرامي يؤدي تأثره بهذا إلى السلوك فيدفعه إلى ارتكاب الجريمة أما من حيث عمق التأثير فيعني مدى حدة وقوة وفاعلية تأثير المجموعة المخالطة للفرد في سلوكه الإجرامي[٢١، ص٨٨]، ويبرز هنا أثر نظرية التعلم الاجتماعي وأطروحة "بورديو" حيث يرى أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي بأنّ أنماط السلوك الإجرامي هي أساسا قد تم تعلمها عن طريق المخالطة وتدعيمها والتحليل الشامل للسلوك الإجرامي يتطلب الانتباه إلى:

- 1 - الطريقة التي يتم بها اكتساب هذا السلوك.

- 2 - العوامل التي تحفز على قيامه.

- 3 - الظروف التي تساند أداء هذا السلوك، ويتم الكشف عن السلوك الإجرامي من خلال عدة عوامل نذكر من بينها:

- الاستشارة المباشرة مع الآخرين.

- ضغوط بيئية مثل ارتفاع درجة الحرارة والازدحام.

- الاتجاهات والقيم[٧٦، ص٥٢].

وبذلك فالتعلم الاجتماعي والاكتساب الذي يتلقاه الفرد من خلال مخالطته لمجموعته الصغيرة (الأسرة) ومنها بقية عناصر المجتمع الكبير يؤدي إلى توجيه سلوكه.

كما ننوه إلى ما تطرق إليه "بورديو"(Bourdieu) حيث استخدم جملة من المفاهيم حيث يرى أن الذين يمارسون السلوك الإجرامي هم أفراد ضائعون داخل النسق المسيطر عليهم أي لم يمارس النسق دورا في إدماج الفرد بداخلها عن طريق الاختلاط والاندماج بداخلها لتوجيه سلوكه، وهو ما يسميه "بورديو" بالعنف أو الإجرام الرمزي[٨٩، ص٢١٢]، كما نجد نظرية النظام الرأسمالي والتي تعرضت لعدة انتقادات على يد بعض العلماء الاشتراكيين حيث يرى هؤلاء العلماء أنّ النظام الرأسمالي هو العامل المؤدي للسلوك الإجرامي، وتفسير ذلك على أساس أنّ النظام الرأسمالي مبني على عدة أسس يمكن أن يكون كل منها دافعا إلى نوع من أنواع السلوك الإجرامي، ونذكر منها العمل دوما لتحقيق الربح الفردي على حساب كل القيم والمباديء الاجتماعية ويتحقق ذلك إلى سعي أرباب الأعمال إلى الغش والاحتيال، ويؤدي التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال إلى استعمال أساليب غير مشروعة بهدف إثبات وجودهم في الميدان الاقتصادي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، كما يقرر "وليام برونجر" بأنّ النظام الرأسمالي يخلف أهم العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي وهذا راجع إلى الفوارق الاجتماعية التي تدفع الطبقة العاملة والفقراء على ارتكاب الجريمة انتقاما من أصحاب رؤوس الأموال، وبذلك فالعامل لا يفقد حريته المهنية فقط [٩٠، ص١٧] بل يسحب منه كل القيم والمعايير الاجتماعية التي تحفظ وجوده داخل المجتمع ويبدأ في التعامل وفق مباديء ومعايير اجتماعية يلقنه له صاحب وسائل الإنتاج من خلال النظام الرأسمالي المبني على الربح ويضطر بذلك العامل إلى التكيف مع النظام حتى يضمن لقمة عيشه وإذا خالف هذه المباديء مات جوعا.

وبذلك فالعوامل الاجتماعية يقصد بها مجموعة من المعارف والظروف أو الوقائع التي لا تكمن في شخص المجرم وإنّما تقوم في الطبيعة أو البيئات التي يعيش فيها ويكون من شأنها التأثير على سلوكه الإجرامي ولذا يطلق على تلك الظروف والعوامل الاجتماعية أي المتعلقة بالجماعة لا بالفرد وحده، كما يطلق عليها البعض العوامل الخارجية لأنّها عوامل خارجة عن شخص المجرم، كما أنّه نظرا لأن تلك العوامل تتعلق بالبيئة الطبيعية والبيئات الاجتماعية (Milieu criminelle) ولكننا نفضل تسميتها بالعوامل الاجتماعية أو الخارجة للدلالة على أنّها متعلقة بالمجتمع الذي يعيش فيه المجرم من ناحية ولأنّها خارجة عن شخصه من ناحية أخرى.

وفي الواقع أنّها عوامل متعددة ويمكن تقسيمها إلى عدة تقسيمات بحسب الزاويا المختلفة المنظورة منها إلى تلك العوامل ولكننا نفضل تقسيمها إلى طبيعة عوامل طبيعية، اقتصادية سياسية، ثقافية، دينية، وعوامل البيئة العائلية، وندرسها في ست نقاط.

ـ العوامل الإجرامية، الطبيعية التي تشمل العوامل المناخية والعوامل الطوبوغرافية.

ـ العوامل الاقتصادية وتشمل مدى علاقة العوامل الاقتصادية بأنواع الجرائم، والعوامل الاقتصادية العامة.

ـ العوامل السياسية التي تضم تأثير مباشر للحكومات على الظاهرة الإجرامية، وتأثير الحرب والتجنيد على الظاهرة الإجرامية والتأثير غير المباشر للحكومات على الإجرام.

ـ العوامل الثقافية وتشمل المستوى التعليمي والمستوى الخاص للتعليم ونظرة المجتمع إلى الجريمة وأساليب التقدم العلمي وأثاره.

ـ العوامل الدينية والعقائدية ودورها في ظهور السلوك الإجرامي، ونقصد بالعوامل الدينية المؤدية للجريمة هي تلك التحريضات والفتاوى الدينية التي تدفع بالأفراد للسلوك الإجرامي وأيضا اعتماد بعض المشعوذين على بعض الأحاديث الضعيفة بغرض الدفع بالأفراد إلى الفعل الإجرامي.

ـ عوامل البيئة العائلية التي تضم أثر النماذج العائلية في الإجرام والتصدع العائلي وفساد نظامها[٨٦، ص١١٣]، وهناك استخلاص هام وهو أن المرأة أقل إجراما من الرجال وأنّ المرأة تقدم على الجرائم التي لا تحتاج إلى قوة عضلية كبيرة،وأنّ تفسير هذه الظاهرة يرجع إلى الضعف البدني التي تكون عليه المرأة وإلى ضآلة دورها في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن أنواعا معينة من الإجرام كالإجهاض وقتل الأطفال حديث العهد بالولادة ترتفع فيها نسبة الإجرام لدى المرأة على الرجل وذلك لاتصال تلك الجرائم بطبيعة المرأة اتصالا وثيقا بالإضافة إلى تعرض المرأة للعنف بكل أوجهه وهذا ما نجده في رواية " نوال السعداوي"بعنوان "إمرأة عند نقطة الصفر" تصور لنا واقع المجتمع المصري في هذا المجال[٩١، ص١٢].

وحسب"ثاينز فيري" عندما يقع فعل خاطيء تتحرك الجماعة وتسن قاعدة لمنع تكرار مثل هذا الفعل، وهذا يعني أنّ ثبات العادات السلوكية وظهور التأصيل الأخلاقي أو القيمي بها يؤدي الخروج عليها إلى رد فعل عدائي في الجماعة يتمثل في شكل قانون جنائي ذي عقوبة جنائية، فإنّ الجريمة تعد قانونية والظاهرة القانونية ظاهرة اجتماعية تنطبق خصائص النسبة والثقافية والتغير[٢٢، ص،ص،٤٤ ،٤٥] كما يمكننا القول بأنّ العوامل الإجرامية الخارجية والتي تكمن فيما يقوم على علاقات بين الشخص وغيره في الوسط الذي يعيش فيه أو يتصل بنظم المجتمع وأوضاعه،وتوصف هذه العوامل بعوامل البيئة الإجتماعية تميزا لها عن عوامل البيئة الطبيعية التي ترجع إلى قوى الطبيعة وظواهرها، وهذه العوامل الاجتماعية للظاهرة الإجرامية يمكن ردها إلى طائفتين فبعضها يتوافر في المحيط الاجتماعي وخاصة البيئة الأسرية، ويبدو تأثيره بصفة خاصة على إجرام الأشخاص والبعض الآخر يتصل بنظم المجتمع، وتنقسم العوامل الأخيرة بدورها إلى عوامل اقتصادية وعوامل سياسية وأخرى ثقافية ودينية وعقائدية ففي البداية نتناول

البيئة العائلية فنظرا للعلاقة الوثيقة بين الفرد وأسرته خصوصا في فترة الطفولة، ففيها يستحيل على الفرد ـ الطفل ـ أن يعتمد على نفسه وكذلك الفترة التي تلحقها حيث يكون الفرد غير قادر على الانفصال عن عائلته خلالها ونسلم بأنّ البيئة العائلية تلعب دورا هاما في تحديد نماذج السلوك التي يتبعها الإنسان في مستقبل حياته، فالطفل يعتبر والديه وإخوته الكبار مثلا عاليا له ويتخذهم نماذج لسلوكه فيحاول دائما محاكتهم وتقليدهم في تصرفاتهم ولهذا نقول أيضا بأن تصدع الأسرة لأي سبب من الأسباب وكذلك فساد النظام فيها ينعكس أثره على السلوك الإجرامي لأفرادها[٢٢،ص١٠٩].

كما أن الصورة التي تصورها نظرية الجنوح هي أنّ الطفل الذي يفتقد الأسرة أو على الأقل يفتقد الأسرة التي تهتم بسعادته أو بؤسه، يكون معرضا للسلوك الإجرامي، وللعوامل الاقتصادية دور هام في توجيه السلوك الإنساني، ويقصد بها ما يسود المجتمع من ثبات واضطراب نتيجة توزيع وتحديد الأسعار من ناحية أخرى.

وترى المدرسة الاجتماعية ومن بينهم"إميل دوركايم"و "فيري" بأنّ الرخاء الاقتصادي للغالبية العظمى من أفراد المجتمع يتأثر عادة بالتغير في الأسعار والأجور، فالارتفاع في الأسعار وبصفة خاصة أسعار بعض السلع كالمواد الغذائية الرئيسية من شأنه بالضرورة أن يرفع من تكاليف المعيشة وان كان ذلك لا يحدث إلاّ نادرا نظرا لانخفاض الأجور لا ترتفع عادة بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار وبالمثل إن إنخفاض الأجور قد يؤدي إلى إرتفاع تكاليف المعيشة وأن كان ذلك لايحدث إلا نادرا نظرا لأن إرتفاع الأسعار يكون أسرع عادة من ارتفاع الأجور وهذا يوضح لنا مدى حقيقة العلاقة بين تقلبات الأسعار والتغيرات التي تطرأ على الأجور وبين جرائم الاعتداء على المال[٧٩، ص٢١]، وهناك من يربط بين الإجرام والدورة الاقتصادية سواء في تلك فترة الرخاء الاقتصادي التي تشجع على ارتكاب جرائم الاغتصاب والقتل وإهمال الأطفال وتشردهم بسبب انكباب الآباء على جمع المال وإنفاقه في الملذات أو فترة الكساد التي تنتشر فيها البطالة وتكثر جرائم السرقة والسطو والاعتداء والنصب والاحتيال[٨٥، ص١١٨].

وبذلك فالمالك لوسائل الإنتاج بالرغم من أنّ الآلة ساعدته على زيادة الربح إلاّ أنّ العمال المشتغلين لدى صاحب وسائل الإنتاج يبقى راتبهم متدني وهذا ما يزيد من فقرهم، في حين يزيد صاحب وسائل الإنتاج غنى وهذا ما يولد الصراع حسب "ماركس""Marx" بين صاحب وسائل الإنتاج والطبقة البروليتاريا[٩٠،ص٢٩]، ونفس الشيء يؤكده "أدم سميث"[٩٠،ص٢٩] الذي يعتبر أنّ العمال هم الذين يقومون بالزيادة واستثمار رأسمال إلاّ أن رواتبهم زهيدة بالرغم من رفعهم لرأسمال صاحب وسائل الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى احتدام الصراع بين المالك والعمال مما يدفع بالعمال (العامل) لانتهاج السلوك الإجرامي كرد فعل على الوضع القائم في ظل النظام الرأسمالي، ولكن يرجع بعض العلماء الجريمة إلى عوامل غير

اقتصادية أي ليس لها علاقة بالمتغيرات الاقتصادية وإنّما تعود إلى عامل الخروج عن تقاليد المجتمعات التاريخية من جانب بعض الأفراد لما حدث تطور اجتماعي وحضاري سواء بالنسبة للجوانب المادية كالصناعة والتكنولوجية أو بالنسبة للجوانب الاجتماعية كأساليب التنظيم والإدارة والتخطيط و التنسيق والتنمية الاجتماعية[٨٨، ص٦٤] ونفس الشيء الذي أحدثته الأفكار الاستبدادية الاستعمارية وهذا ما أحدثته المسيحية في مجتمعاتهم والمجتمعات الإفريقية من خلال الاستعمار الاستبدادي، وبعد كل هذه التوضيحات نعمد للقول بأنّ للظروف الاجتماعية الأخرى دورا هاما في حدوث السلوك الإجرامي إلاّ أنّنا لا ننكر أنّ للعامل الاقتصادي دور أساسي بين كل العوامل الأخرى في دفع الفرد إلى السلوك الإجرامي، ويتكلم لنا"ابن خلدون" من خلال مقارنته بين أهل البداوة والمدينة عن دور العامل الاقتصادي في ذلك حيث أنّ أهل البداوة منكبين على الزراعة في حين أهل المدن يسعون للتبادل التجاري،كما أنّ التبادل التجاري بين المدن والبدو كان يتم على حساب هذه الأخيرة لأنّهم لم يكونوا يجهلون القيمة الحقيقية للنقود إلاّ أنهم مضطرين إلى تباديل منتجاتهم بأي ثمن لقضاء حاجياتهم الضرورية[٥٦، ص١٢٥]، ومن هنا يتضح لنا دور العامل الاقتصادي في توجيه السلوك الإنساني وتحديده، وأما الآن سنتناول العوامل السياسية وعلاقتها بالإجرام فحسب "وليام بونجر" العالم الجنائي الهولندي يرى أنّ الإجرام ناتج عن الأحوال الاقتصادية السيئة التي تنجم بدورها عن مفاسد النظام الرأسمالي الذي كثيرا ما يدفع الأفراد وخاصة من الطبقة الفقيرة إلى الجريمة،فالرأسماليين في نظر "وليام بونجر" هدفهم الربح بأية طريقة وبأية وسيلة وليس كفالة الحاجات البشرية كما يفعل أفراد الطبقة الكادحة، الذين يبتاعون منهم قوتهم الجسدية أي العمل المرهق بأجور متدنية لا تكفي إلاّ بالكد لإعانتهم هم وأفراد أسرهم الذين عليهم إعانتهم، وبذلك فهذا النظام الرأسمالي وهذه الطبقة الاستغلالية الانتهازية التي تعيش على استغلال العمال وتلك السلوكات لا اجتماعية ولا أخلاقية تدفع العمال إلى ارتكاب أفعال إجرامية بغرض رد الاعتبار ورفع الظلم عليهم، ومثلما يؤكد ذلك الأستاذ "عبد الغني مغربي" بأن أنماط الإنتاج في المجتمع الجزائري موضحة من خلال كتابات "ابن خلدون" الذي كتب عن ذلك قبل الاستعمار الفرنسي[٨٨، ص٩٧]، وبذلك فعلى مجتمعنا أن يسن نظامها انطلاقا من خصوصياته التاريخية انطلاقا من أعمال ابن خلدون الذي ساعدنا كثيرا في معرفة مجتمعنا معرفة موضوعية سوسيولوجية، وعلى هذا الأساس فللنظام السياسي دور هام في توجيه سلوكات الأفراد فإذا كان النظام السياسي يتميز بالجور والظلم والإجحاف أدى إلى حدوث سلوكات لا اجتماعية وهذا ما أكده "كارل ماكس" و"أدم سميث" فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي[٩٠، ص٥٩]، وهذا لا يعني أنّ النظام الاشتراكي سعى إلى رفع الجور والظلم فالواقع السوفياتي الذي تجسد فيه النظام الاشتراكي عرف أثناء تطبيقه وبعد ذلك فقرا أدى إلى حدوث سلوكات إجرامية ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي يعيش لحد الساعة من ويلات وأثار النظام الاشتراكي الذي أفرز فقرا أدى إلى انتشار سلوكات إجرامية مثل الدعارة والقتل العمدي والسرقة والاختلاس وإهمال الأطفال وتشريدهم.

والنظام السياسي أيضا قام بظلم المرأة وسلب حقوقها حيث أن نشاط المرأة الجزائرية محدود في إطار معين ومجبرة في الابتعاد عن ممارسة العمل السياسي حيث أنّ وجودها في هذا المجال هو تقريبا شبه معدوم، ولا ثقل لها في هذا الحقل فبعد الاستقلال مباشرة والقفزة الثورية التي ساهمت فيها مع أخيها الرجل من أجل تحرير البلاد، لم تحضى المرأة الجزائرية فيما بعد بالمكانة اللائقة بها، بل انعدم تقريبا نشاطها في المجال السياسي[٩٢،ص١٤٠] وداخل أجهزة النظام القائم وهذا ما يجعل المرأة تشعر بأنّها مجرد خادم للرجال وهذا ما يدفع بها لانتهاج السلوك الإجرامي مثل القتل للانتقام من الرجل أو الخيانة الزوجية، فالبرغم من أنّ النساء يمثلن نسبة (53%) من المجتمع الكلي إلاّ أنهن مبعدات عن النشاط السياسي الذي يعتبر ملكا واحتكارا للرجال[٧٦، ص٩٧]، وإذا عمل النظام السياسي على تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع أدى إلى إحداث تنمية اجتماعية وسلوكات أخلاقية واجتماعية ولن يتجسد ذلك إلاّ من خلال نظام سياسي يوجد داخل نظرية اجتماعية مستمدة من خصوصيات المجتمع التاريخية والثقافية والاجتماعية ولا يتم ذلك إلاّ من خلال اعتمادنا على أعمال "ابن خلدون" دون أن نهمل الحقبات التاريخية التي تلت مرحلة "ابن خلدون" وصولا إلى يومنا هذا.

أما فيما يلي سنتناول العوامل الثقافية وعلاقتها بالإجرام وكيفية التفاعل بين النسق الثقافي والمجتمع من أجل مجتمع متوازن، وقبل التطرق للعلاقة بين العوامل الثقافية والإجرام سنتطرق للثقافة كمفهوم سوسيولوجي حيث يعرفها"هيرسكو فيتز"(Herskovits) بأنّها الثقافة هي النموذج الحياتي للشعب، وبذلك فأي مجتمع هو علاقة أو مجموعة منظمة لمجموعة من الأفراد لانتهاج نموذج الحياة المقدم[٨٨، ص١٣] ويرى الأستاذعبد الغني مغربي" بأنّ الثقافة هي عملية نخبوية تتعلق بالمحيط والوسط الاجتماعي ويرى أيضا بأنّه حان الوقت للقيام بعملية تحديد الثقافة مع الظروف الحالية،ويؤكد بأنّ الحضارة هي أعلى مستوى للثقافة، فبدون حضارة لا يمكن التكلم عن الثقافة وبذلك تعتبر الحضارة مهد بناء المجتمعات[٨٨،ص،ص،١٥،١٤]، وهذا ما يؤكده العلامة "ابن خلدون" الذي يؤكد أنّ تأسيس أي دولة يسبقه تكوين وتأسيس مدينة، كما أن تكوين الدولة يؤدي إلى تكوين العمران أو الحضارة، فوجود الدولة مرتبط بوجود الحضارة وعمرها يضاهي عمر حضارتها[٥٦،ص١١٩]، وأنّ مصطلح الثقافة كما يستخدمه دارسو الأنتروبولوجيا يمكن أن يستخدم في المعاني التالية:

1- للدلالة على أساليب الحياة أو مخططات الحياة المكتسبة بالتعلم والشائعة في وقت معين بين البشر جميعا.

2 ـ للدلالة على أساليب الحياة الخاصة بمجموعة من المجتمعات التي يوجد بينها قدر من التفاعل.

3 ـ للدلالة على أنماط السلوك الخاصة بمجتمع معين.

4 ـ للدلالة على أساليب السلوك الخاصة بشريحة أو شرائح معينة داخل مجتمع كبير بالرغم من درجة تنظيمها وتعقيدها[٩٣، ص١٢٢]، والعوامل الثقافية هي التي تحدد المستوى التعليمي في المجتمع وكذلك مجموع العقائد والتقاليد والقيم التي يشترك غالبية أفراد المجتمع في اعتناقها والاعتراف بها باعتبارها ثمرة لما اكتسبوه من خبرات وما مروا به من تجارب،ويندرج تحت عنوان العوامل الثقافية حكم الرأي العام للجريمة والمجرم، فالمجرم في نظر المجتمع العالمي بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة هو فرد غير سوي في سلوكه اتجاه مجتمعه وهو جزء ضار للمجتمع فلا بد من إصلاحه وإذا عجز عن ذلك فيجب علينا بتره نهائيا من أجل مجتمع خال من الاضطرابات والسلوكات الإجرامية وفي نظر القانون هو شخص لابدّ من إعادة تربيته وإصلاحه في مؤسسات خاصة وردعه عن طريق قوانين متفق على سلامتها ونفاذها ومن هنا جندت كل الحكومات وسائل أمن مشددة وقوانين صارمة للحفاظ على أمن واستقرار المجتمعات ومكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها، كما يعتبر الدين كمستوى مستقل بذاته وأيضا كعامل من أهم العوامل الثقافية إذ يقصد به مجموعة المعتقدات المتصلة بالإله وصفاته وعلاقته بالكون، وكذلك ما يتفرع عن هذه المعتقدات من قواعد اجتماعية للسلوك، التي تمثل في نظر النّاس حكم الإله في تنظيم المجتمع وتحديد العلاقة بين أفراده، والدين الإسلامي باعتباره الديانة المؤمن بها في مجتمعنا فهي رسالة إلهية تضم أحكام لتنظيم الحياة الاجتماعية، حيث أمر الله تعالى بالإبتعاد عن السلوك الإجرامي من سرقة وقتل عمدي والزنا والخيانة الزوجية وإهمال الأطفال حيث قال تعالى"في باب السرقة":" والسارق والسارقة فأقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا، نكالا من الله والله عزيز حكيم، فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح، فإنّ الله يتوب عليه إنّ الله غفور رحيم"[٩٤، الآيتان ٣٨، ٣٩ من سورة المائدة].

وحرم القتل العمدي حيث قال"ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما"[٩٤، الآية٩٣ من سورة النساء]،وحرم إهمال الأطفال أو قتلهم حيث قال تعالى"ولا تقتلوا أولادكم من إملاق"[٩٤، الآية١٥٣ من سورة الأنعام] وحرم الزنا والخيانة الزوجية حيث أمر بجلد الزاني وأما الزاني المتزوج فإنّه يرجم بالحجارة حتى الموت.

كما قال الله تعالى "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين، إنّما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم"[٩٤، الآيتان٩، ١٠، من سورة الحجرات].

كما أمر الله تعالى "وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلاّ على الظالمين" وهذه الآية التي اعتمد عليها بن عمر ليرفض الخروج للقتال في فتنة ابن الزبير فقال: يمنعني أنّ الله حرم دم أخي"[٩٥، ص١٨٢].

وبذلك حرم الله القتل العمدي والسرقة والزنا والخيانة الزوجية وإهمال الأطفال وحتى اللواط حيث يقول عليه الصلاة والسلام:" من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به"[٩٦، ص١٠٠].

وبذلك سنّ الله للمسلمين من عباده حدود منطقية إلاّ أنّ البعض من النّاس استغلوا تمسك المسلمين بالدين الإسلامي وأميتهم وقصورهم الثقافي ليعتمدوا على أحاديث نبوية ضعيفة أو بعض الفتاوى غير المؤكدة أو غير الصحيحة أو المنقولة كاذبا عن علماء الدين بغرض الوصول إلى تحقيق مآربهم ولو كان ذلك على حساب أرواح وأموال وأعراض المسلمين.

حيث نجد بعض الأحاديث الضعيفة يعتمد عليها هؤلاء السماسرة ونقصد بالحديث الضعيف هو كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن، فهو بذلك حديث ضعيف وأطنب أبو حاتم بن حبان السبتي في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسما إلاّ واحد وبالرغم من أنّنا نجد أحاديث محكوما بضعفها، مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة.

من وجوه عديدة مثل (الأدنان من الرأس) ، ويأتي ضعف الحديث من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه مما قد حفظه، ولم يحتل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر[٩٧،ص٢١] وهناك ضعف ينشأ عن كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذا، والشاذ لا يقاس عليه، ولذلك فهناك من يبرر أفعاله بأحاديث ضعيفة بالرغم من أنّه يعلم بضعفها ويسعى بذلك إلى توجيه الأفراد للقيام بسلوكات تتنافى مع القيم والمعايير الاجتماعية معتمدا على أحاديث هي في حقيقتها ضعيفة، وهنا يستغل هؤلاء الأشخاص الأحاديث الضعيفة لتبرير سلوكاتهم الإجرامية.

حيث اعتمد بعض سماسرة الموت بأخذ الجزء من الكل حيث يأخذون الجزء من التفسير بدل الكل وذلك ليخيطون بدلة على قياسهم فمثلا: نجد أنّ بعض فتاوى "تقي الدين ابن تيمية" يؤخذ جزءا منها لتبرير سلوكاتهم، حيث يعمد "ابن تيمية " كما هو معروف عليه إلى ذكر كل التأويلات والتفسيرات حول قضية ما ليصل في الأخير إلى استنتاج ختامي، إلاّ أنّ هؤلاء الجماعات المتطرفة " تأخذ بعض تلك التفسيرات وتنسبها إلى "ابن تيمية" وهدفهم من ذلك لتبرير سلوكاتهم، حيث تكلم "ابن تيمية" في القسم الأول من أقسام النّاس عن الذين يريدون العلو على النّاس، والفساد في الأرض، هو معصية الله، وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدين كفرعون وحزبه، وهم شرار الخلق[٩٦، ص١٥٥] حيث يتحجج بقوله تعالى"إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا"[٩٤، الآية٠٤ من سورة القصص] ولكن يقصد هنا "ابن تيمية من أمثال فرعون، حيث يعمد إلى القول بأنّ من الضروري إقامة الحدود والتي لا تتم حسبه إلاّ بالقوة والإمارة ولهذا روى "أن

السلطان ظل الله في الأرض"[٩٦، ص١٥٣]، ولذلك فلا صحة لما تزعمه تلك الجماعات التي تلجأ لفتاوى ابن تيمية.

كما نجد في بعض الأحاديث الضعيفة المتداولة مثل حديث أبي بكرة"لا يفلح قوم ولوا أمرهم لإمرأة"[٩٨]، فالمر نيسي تشكك في صحة هذا الحديث وذلك لفقدانه للمعايير الإسلامية كالصدق والأمانة، كذلك تدعم شكلها بشهادة الزور المتصفة بالراوي"أبي بكرة" في حق " أبي مغيرة" والتي دفعت "بعمر" ليأمر بجلده[٩٩، ص٣٠].

كما أنّ الاختلاف بين الأديان داخل المجتمع له دور كبير في حدوث الجرائم بين أفراد المجتمع الواحد ومثلا على ذلك ما يحدث في "الهند" وغيرها من المجتمعات التي تضم الطوائف الدينية المختلفة وهذا ما حدث مؤخرا في "مصر" بين جماعة من الأقباط والمسلمين وتناقلته معظم الفتوات التلفزيونية ومعظم الجرائد اليومية حيث حدثت مشادات دموية أدت إلى مقتل أكثر من (120) شخص وجرح عدد كبير من الطرفين المتخاصمين وكل هذا يرجع إلى محاولة دائمة لاستغلال الدين كذريعة سياسوية وحزبية من بعض الجهات التي تسعى دوما للسلطة أو البقاء فيها ولو كان ذلك على حساب أموال وأرواح البسطاء.

٢. ١. ٤. المدرسة التكاملية:

ليس هناك مدرسة تكاملية، ولكن هناك اتجاها تكامليا ويظهر ذلك من خلال مجموعة البحث المشتركة التي يوجد في إطارها المختصيين في الجانب البيولوجي، الوراثي، العضوي والجانب النفسي، السيكولوجي، والجانب الاجتماعي من متخصصين في المجال السوسيولوجي ورواده وباحثين بالإضافة إلى رجال القانون والشريعة وأيضا المهتمين بالإطار الاجتماعي ككل من علماء اقتصاد وسياسة وتربية وثقافة، وحتى مختصين في مجال علم الإجرام، وذلك لأنّ موضوع الجريمة يتطلب مختصين في مجالات مختلفة وهذا ما سيؤهل الباحثين في تشخيص العوامل المتحكمة فيها وتحديد أسبابها والوصول من خلال ذلك الإحاطة بها من جميع جوانبها المتعددة، وهذا ما تتطلبه جل الدراسات الحديثة وتركز عليه بشكل ملحوظ.

وبعد تناولنا لأهم المدارس والاتجاهات الفكرية التي حاولت إلى حد بعيد من خلال بحوثها إلى معرفة عوامل الظاهرة الإجرامية فوصلنا إلى فكرة عامة ألا وهي الظاهرة الإجرامية كسلوك غير اجتماعي يسعى إلى هدم وتحطيم المجتمع والعمل على تعطيل الحياة الاجتماعية بكل أنواعها في جميع المجالات الاجتماعية.

ومن هنا سعت كل هذه الاتجاهات عن طريق دراستها إلى كشف أسباب السلوك الإجرامي وذلك بالرغم من اختلافها من حيث المنطلق والنهج العلمي في دراسة الظاهرة الإجرامية إلاّ أنّها كلية تسعى

لتشخيص الواقع لتحقيق وإرساء الأمن والاستقرار في المجتمع من أجل حياة اجتماعية مستقرة ومتوازنة ويتم ذلك من خلال العمل العلمي السوسيولوجي الميداني المتواصل والجاد موضوعيا.

٢. ٢ . العوامل الدافعة للجريمة:

الجريمة هو سلوك مدمر له آثاره السلبية سواء من جهة الأمن أو من المنظور الاجتماعي أو الاقتصادي فهي تؤدي إلى انعدام الأمن وإلى تفكك الجماعة وشيوع الاضطراب والفوضى داخل المجتمع، إلى جانب أنّها من المنظور الاقتصادي مكلفة سواء من حيث ما تؤدي إليه الجريمة من ضياع الأموال والممتلكات والأرواح، أو من حيث ما يصرف من أموال على مكافحة الجريمة وضبط المجرمين ومحاكمتهم وعقابهم وإصلاحهم، وبالنظر لهذه الآثار السلبية سنحاول في هذا المبحث معرفة العوامل الدافعة للجريمة وهي مجموعة من العوامل تضافرت لإنتاج السلوك الإجرامي وتنطوي هذه العوامل الو راثية، العضوية والنفسية والاجتماعية وهي من أهم العوامل التي تدفع بالفرد إلى إنتاج سلوك إجرامي مناهض للقيم والمعايير الاجتماعية والقوانين المعمول بها.

وبذلك نسعى إلى التطرق إلى هذه العوامل بدءا بالعوامل الوراثية، العضوية مرورا بالنفسية وصولا في الأخير للعوامل الاجتماعية بطريقة سوسيولوجية موضوعية.

٢. ٢. ١. العوامل الوراثية والعضوية:

نقصد بها كل ما يأخذه الفرد من والديه عن طريق الكروموزومات والجينات وتحتوي خلية الإنسان على (46) من هذه الكروموزومات نصفها مأخوذة من الأب والنصف الآخرعن الأم، وتوجد منتظمة من ثلاثة وعشرون زوجا، كل زوج منها له نفس الشكل ونفس الوظيفة، تؤخذ واحدة في كل زوج من أحد الأبوين بهذا يشترك الأبوان مناصفة في نقل الصفات الوراثية وتتوقف العوامل الوراثية على هذه الكروموزومات، لأنها تنقل العوامل الوراثية عن طريق الجينات (genes)، والجينات عبارة عن أكياس كيماوية في منتهى الدقة تنتظم على الكروموزومات ويصعب رؤيتها تحت الميكروسكوب مهما كانت قوته، وعدد هذه الجينات لا يحصى وهي التي تحمل الصفات الوراثية عن كل من الأب والأم، فأي صفة متوارثة لا بدّ أن تعود في أصل واحد من الجينات أو مجموعة منها، وهذا ما نقصد به بالعوامل الوراثية[٣٢، ص٠٩].

وبناء على هذا تكون الجينات موزعة كالخمائر في كل جزء من أجزاء الكائن الحي النامي وهي مصدر الطاقة التوجيهية والإنشائية، في أثناء دورة النمو بأكمالها من الحمل إلى النضج، وهي تنقل ما لا

حصر لـه من السمات الوراثيـة والجسمية والوظيفيـة كلـون العين واختـلاف الأمزجـة والموهبـة الموسيقية وفصائل الدم والأنماط.

كما أنّها – الجينات – تحدد الأسس العامة للنمو ومختلف مراحل النمو من مرحلة النطفة إلى الجينات والشباب[١٠٠، ص٠٢].

وبما أن للعوامل الوراثية أثر كبير في توجيه سلوك الفرد فإنّنا سنحاول أن نجمل معظم نواحي العلاقة بين الوراثة والسلوك الإجرامي ومن أهمها:

- تعد الوراثـة هـي الانتقـال الكلـي أو الجزئـي لخـصائص وصـفات الـسلف إلـى الخلـف لحظـة الإخـصاب(نـشأة الجنـين)، ووضـحت لنـا عـدة دراسـات علميـة مـدى انتقـال الطبـاع والـصفات العـضوية والأمـراض مـن الأب إلـى الابـن أي مـن الوالـدين إلـى الأبنـاء، بـدرجات متفاوتـة ومختلفـة قـد ترتفـع فيحـدث التـشابه بينهمـا، أو الاخـتلاف إلـى أنّ الإنـسان تنازعـه قواتـان متعارضـتان، قـوى الوراثـة وقـوى التغييـر والتبديل.

- كما قرر "لامبروزو"بـأنّ المجرم بـه صـفات عضوية (خلقيـة) تميـزه عـن غيـره مـن المجـرمين، وأنّ هـذه الـصفات وصـلت إليـه واكتـسبها عـن طريـق أجـداده القـدمى، إلاّ أنّ هـذه الدراسـات أثبـت الواقـع بطلانها.

- ويرى "سيزرلاند" بأنّ ظروف البيئة الواحدة هي التي تدفع إلى ظهور السلوك الإجرامي وإذا ما بقيت تلك الظروف على حالها فإنّها ستدفع بالخلف – الفروع إلى هذا السلوك.

ـ يتولـد التفاعل بـين الظـروف الخاصـة بالبيئـة والاسـتعداد الإجرامـي المـوروث لظهـور الـسلوك الإجرامي.

ـ تعمل عوامل الوراثة إلى نقل الاستعداد الإجرامي للخلف وتسعى العوامل الأسرية والاجتماعية والنفسية إلى إنتاج سلوك إجرامي بالنظر لاستعداد الفرد للجريمة.

وبالرغم من كل ما ذكرنـاه يبقـى للعامـل الـوراثي دور فـي بـروز الـسلوك الإجرامـي بالإضـافة إلـى تفاعلها مع عوامل أخرى تلعب دورا في طغيـان وبـروز الـسلوك الإجرامـي للفـرد، وقـد أثبتـت الإحـصائيات التـي أجراهـا المجلـس المختـص بـالجرائم فـي (نيويـورك) أن (56%) مـن المجـرمين ينتمـون إلـى عـائلات متهمة بالجرائم الخلقية، وأنّ (82%) منهم ينتمون إلى عائلات المجرمين الخطرين، وكل هؤلاء يوجد بين أفرادهم سوابق في الإجرام[١٠١،ص٠٤]، وقال أحد المختصين:"إنّ عقد الزواج بين ذرية من أنحـدروا من

أصلاب الأشقياء أو المدمنين على المسكرات أو المصابين بمرض زهري أو الأمراض العقلية الوراثية جريمة جديرة بالعقاب ولذا يعتبر إنتاج ذرية من المرض أو المتخلفين عقليا، أو المنحلين خلقيا، أو اللصوص أو المعتوهين جريمة كبرى"[١٠٢، ص٩٢].

وهذه الحقائق في علم الوراثة أثبتها الإسلام منذ قرون: فقد قال عليه الصلاة والسلام "الناس معادن في الخير والشر" وفي رواية: "الناس معادن، وأدب السوء كعرق السوء"[١٠٣،ص٤١٤]، وإلى هذه الحقيقة أشار سبحانه وتعالى إليه في قضية مريم العذراء حين اتهمها قومها بالفاحشة إذ قال على لسان قومها:"يا أخت هارون ما كان أبوك أمرأ سوء وما كانت أمك بغيا"[٩٤، الآية٢٨ من سورة مريم]، إذ أن انتقال صفات الأخلاقية قد تكون عن طريق الوراثة، وبذلك ترى النظرية البيولوجية أنّ السلوك الإجرامي ولادي وتؤكد أنّ الاستجابات لم يتعلمها الكائن عقب خروجه إلى حيز الوجود، وإنّما هي استجابات موروثة يجيء الكائن لهذا العالم وهو مزود بها، إلاّ أنّ هذه الصورة من الاستجابات يمكن أن تتعدل من واقع عملية التعلم"[٨٤،ص٩٤]، وبذلك فالوراثة مثلما تساعدنا على انتقال خصائص السلف للخلف لحظة تكوينه فإنّها تساعد على انتقال الميزات السلوكية كالسلوك الإجرامي حيث أنّ هناك خواص فردية تتناقلها الأصول والفروع فيما بينها جيلا بعد جيل وهي تساهم إلى حد بعيد في تكوين ونمو أي شخصية إنسانية وتوجيه سلوكاتها الاجتماعية"[١٠٤، ص(١٢٤،١٢٥)].

وعليه فإنّ للوراثة دور كبير في نشوء ظاهرة الإجرام، حيث أنّ الاستعداد الإجرامي ظاهرة أو صفة ثابتة في الفرد يحتمل معها أن يقدم على ارتكاب الجريمة ما في ظروف معينة وهذا يعني أنّ الاستعداد الوراثي للجريمة صفة لا تكاد يخلو منها أي فرد.

وفي الحقيقة أنّ الوراثة لا يعني أنّ المجرمين ينجبون أبناء مجرمين بالضرورة بل دوره يقتصر في أنّها تجعل من أبناء أولئك المجرمين أكثر قابلية من غيرهم بأن يلجأون للسلوك الإجرامي فليست الجريمة هي التي تورث وإنّما القابلية أو الاستعداد للجريمة أثناء توفر الشروط الخارجية معينة، والدليل على ذلك هو عدم وجود أي طريقة علمية لتحديد وقياس مستوى الاستعداد للإجرام عند أي شخص، وإنّما يدرس ذلك بعد ارتكاب الجريمة في ضوء الظروف الخارجية التي أحاطت بها فإن كانت هذه الظروف لا تدفعه بأي حال من الأحول إلى ارتكاب مثل هذا السلوك سار القول بأنّ هذا الشخص لديه استعداد وراثي للجريمة، لأنّ عامة النّاس في نفس تلك الظروف لا يقدمون على الإجرام، أما إن كانت الظروف قاسية وشاذة وغير متكررة بين عامة النّاس صح القول بأنّ الاستعداد الوراثي للإجرام مفقود عنده[١٠٥،ص٠٨]، وهذا يعني أنّ الوراثة تهيئ للفرد القدرات التي تؤدي إلى الجريمة، وفي الواقع أن العوامل الو راثية ليست مسيطرة تماما على ميل الأفراد إلى سلوك معين دون سلوك آخر ذلك أنّه لا يمكن فصلها عن عامل

البيئة،حيث أنهما يساهمان بصورة تكاملية في بناء شخصية الفرد وبالتالي لا يمكن لواحدة منها فقط أن تؤدي للجوء للسلوك الإجرامي بمعزل عن العامل الآخر.

فالوراثة تعني اتجاها معينا ينمي في الفرد خصائص معينة وهذه الخصائص وإن كانت لا تقود مباشرة إلى الإجرام لكن بوسعها أن تدفع بالفرد إلى إشباع رغبته بشتى الطرق، ومن ثم احتمال قيامه بالسلوك الإجرامي الذي يخالف في طبيعته وصورته ما اتفق عليه اجتماعيا وأخلاقيا.

فإن كانت الوراثة تحدد الخصائص والمميزات الكاملة في الفرد فإنّ البيئة تعني قدرة هذا الفرد على الاستفادة من هذه الخصائص والمميزات فإن صادف هذه الخصائص بيئة لا تتوازن معها، فإن احتمالية الانحراف وارتكاب الجرائم تكون مرتفعة[١٠٦،ص٦٤]، مع هذا كله فإنّ العوامل الوراثية لا تستطيع أن توفر الأسباب التي تدفع إلى الجريمة حيث أنّ هذه الاختلالات العصبية والغددية الموروثة تسبب في ظهور أمراض وعيوب خلقية قد تدفع بصاحبها إلى الإجرام ومناهضة كل ما يحيط به من قيم وأخلاق ومعايير، كما أنّ الأجهزة الداخلية للإنسان كالجهاز الدموي والهضمي والتناسلي قد تتعرض لتشوهات وراثية يترتب عنها تعطيل في أداء وظيفتها البيولوجية فيكون هذا الفرد ناقصا في بنيته الجسمية والنفسية فيصبح غير قادرين على المعايشة الاجتماعية أو يكون عدوانيا ناقما خاصة على والديه ويصل به الأمر في بعض الأحيان إلى حد الإجرام[١٠٧،ص١٩٦].

كما أنّ بعض التشابه في حالات الإجرام بين الآباء والأبناء لا يرجع إلى عامل التقليد ولا إلى الظروف البيئية والاجتماعية، وإنّما يرجع إلى عامل الوراثة، إذ أن القدرة العقلية قد تتوارث من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، خاصة إذا علمنا أن الكثير من الجرائم ترتكب من ضعاف العقول أو الذين يعانون من أمراض عقلية تحول دون تحقيق القدر الكافي من الإدراك الذي يسمح بتقدير السلوك وما ينجم عنه اجتماعيا وقانونيا[٧٩،ص٧٢].

كما يتسم الفرد الضعيف بأنّه كثيرا ما يفشل في حياته ويعجز عن مواجهة صعوبات الحياة الأمر الذي يقوده إلى الإجرام.

كما أنّ للعوامل الوراثية دور هام فيما يتعلق بالتكوين العضوي للفرد ومنه ظهور السلوك الإجرامي، وبما أنّ للتكوين العضوي علاقة بالفعل الإجرامي ويقصد بالتكوين العضوي مجموعة الصفات الخلقية المتعلقة بشكل الأعضاء ووظيفتها، وقد يكون هذا التكوين العضوي طبيعيا وقد يكون غير طبيعي.

ويرادف التكوين الطبيعي التكوين السوي، الذي يتجسد في انتظام الأعضاء الخارجية للإنسان، وقيام العناصر والأعضاء الداخلية لوظائفها بشكل عادي في حين التكوين غير الطبيعي فقد يتمثل في شذوذ في شكل الأعضاء الخارجية وانتكاسة في أداء الوظائف الداخلية وبذلك سنسعى لمعرفة مدى مساهمة هذا

التكوين العضوي المعيب والمريض على السلوك الإجرامي، فـ "لومبروزو" جاء بفكرة عن المجرم المطبوع أو المجرم بالفطرة أو على حسب تعبير "فيري" المجرم بالميلاد، ولقد ظهرت دراسات العالم الإنجليزي "جورج" والعالم الأمريكي"هوتون" التي ذهب إلى عدم وجود فرق بين المجرمين وغير المجرمين من خلال صفاتهم الجسمية(الجسمانية) داخليا وخارجيا، في حين ظهرت عدة دراسات أكدت على وجود تميز ملموس بين المجرمين وغير المجرمين يمكن إرجاعها للسلوك الإجرامي وبالرغم من وجود علاقة بين الشذوذ في شكل الأعضاء الداخلية والخارجية في ظهور السلوك الإجرامي ولذلك تتظافر العوامل الوراثية والعضوية بالعوامل الاجتماعية والنفسية في بروز السلوك الإجرامي.

ونجد العالمين الإيطاليين "بند"(Band) و"دي تيليو"(Ditilio) اللذان أعطو دور للخلل في افرازات الغدد في بروز السلوك الإجرامي وتوصل إلى أن مرتكبي السلوك الإجرامي يشيع بينهم زيادة إفرازات الغدد الدرقية، كما أنّ للأمراض بصفة عامة دور بارز في التأثير على السلوك الإنساني وتختلف تأثيره حسب نوعية المرض، وسنتعرض حاليا لأهم الأمراض العضوية في بروز السلوك الإجرامي، ومن أهم هذه الأمراض العضوية نجد السل حيث أثبتت الأبحاث التي أجراها كل من العالم الإيطالي "دي توليو" والعالم البلجيكي"فيرفاك" وجود علاقة بين مرض السل والسلوك الإجرامي خصوصا في دراستهم للمجرمين المسجونين وثبوت انحدار جزء كبير منهم من عائلات مصابة بالسل، حيث يعمل هذا المرض على زيادة من حساسية الاختلال النفسي والوظيفي والاستعداد الإجرامي ويؤدي هذا المرض إلى ضعف القدرة على التحكم في السلوك مما يصحبه اضطراب في نفس الشخص يجعل الشخص شديد الحساسية، وسهل الاندفاع إلى السلوك الإجرامي كالاعتداء على العرض لأنّ هذا المرض يثير الغريزة الجنسية، وأيضا نجد لمرض الزهري دور في إنتاج السلوك الإجرامي وهذا يصيب الجهاز العصبي للفرد المريض مما ينتج عنه بروز أمراض عقلية مثل الصرع، وهذا ما يؤثر على حالة المريض النفسية ومنه اقتراف السلوك الإجرامي.

وبذلك يعتبران كل من السل والزهري من بين الأمراض التي تنتقل عدواها عن طريق عامل الوراثة إذا كان أحد الأبوين مريضا خاصة الأم، كما أنّ هناك أمراض أخرى تساهم في إنتاج السلوك الإجرامي، ومن أهم هذه الأمراض الأخرى نجد إصابات الرأس والتهاب أغشية المخ حيث يدفع الإصابة بهذا المرض إلى إحداث أثار نفسية خطيرة على شخصية المصاب وينعكس ذلك على سلوكه، وتدفع إصابات الرأس والتهابات أغشية المخ المريض بها إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال والبلاغ الكاذب والجرائم المتعلقة بالآداب العامة.

كما أنّ للحمى دور في إنتاج المصاب بهذا المرض للسلوك الإجرامي حيث تحدث الإصابة بإحدى الحميات يؤدي إلى اضطراب في الإمكانيات العقلية كاضطراب الذاكرة وقلة الانتباه وعدم القدرة على

الإدراك والتفكير الكاملين، وهناك أمثلة على هذه الحميات نذكر منها: التيفوئيد والملا ريا والحمى المخية الشوكية وهذه الحمى الأخيرة هي أخطرها لأنّها تؤثر على شخصية المصاب وطباعه، مما يضعف سيطرته على الدوافع الفردية مما يدفعه إلى انتهاج السلوك الإجرامي ويضعف لديه الحياء مما يدفعه إلى الإقدام على جرائم الاعتداء على العرض.

كما أكدت دراسات "وليام شيلدون" وجود ارتباط وثيق بين المجرم والجسم المعتل، وذلك إثر تحليله المفصل لعينة مكونة من (200) مجرم[١٠٨،ص٨٩].

ويقصد بذلك ما تخلفه هذه التشوهات الخلقية والإعاقات الجسدية من شعور بالنقص وعدم التكيف الذي يظهر عادة في شكل تصرفات عدوانية وغضبية على الأفراد والأشياء، وفي هذا السياق يرى العالم الأمريكي "أدلر" أن أشكال العنف والسلوكات السيئة والجرائم المختلفة ليست إلاّ نتيجة للشعور بالنقص الذي تولده الأمراض وكذا العاهات[١٠٦،ص٧٣].

وهي نفس النتائج التي توصل إليها "هوتون" العالم الأمريكي عام "1939" عند دراسته لعينة من (17000) شخص من السجناء والمواطنين الأحرار، بعد ما طبق عليهم بعض "مقاييس الجسم البشري "les caractéristiques des corps humaines"وتوصل من خلال مقارنته بين السجناء (المجرمين) والمواطنين الأحرار أن نماذج المجرمين تميل إلى أن تكون مختلفة في مقاييسها الجسمانية عن غير المجرمين ووجد أن مجموعة المجرمين متفسخين أخلاقيا وعقليا، ومورفولوجيا، ووراثيا إذا قورنوا بالمدنيين، واستخلص من ذلك نتيجة منطقية وهي أنّ الوسيلة الوحيدة للتحكم في الجريمة تكمن في الضبط الاجتماعي للتناسل[١٠٨،ص٩٠].

وفي دراسة أخرى قما بها العالمان "روسلو"و"سبرنجر" اكتشفا أن الاتجاهات العصبية تكون مرتفعة لدى المجرمين الصم مقارنة بالأسوياء وهذا من شأنه أن يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى سلوكات عدوانية أو إجرامية.

وفي محاولة من (دوجدل) و(استابروك) لإثبات علاقة الإجرام بالوراثة أجريا دراسة على عائلة أمريكية معروف عن رب العائلة إدمانه على المسكرات وزوجته كانت سارقة، حيث شملت الدراسة سبعة أجيال لهذه الأسرة ليتضح أن من بين (709) من أسلافه أصبح (202) منهم من محترفي الدعارة، و(142) منهم متشردا و(77) من مرتكبي الجرائم[١٠٩،ص٥٦]، وبذلك فدراسة مثل هذا النوع تتطلب التطلع على شجرة العائلة بدقة. ولهذا نجد أن للتربية الجسمية والعناية بالبدن وبصحة الإنسان وبسلامته من الأمراض والأوبئة والأسقام، وبمظهره العام من أهم الأمور من أجل إنسان منتج بناء لمجتمعه ووطنه ولذلك أعتنت كل الأنظمة الوضعية الحالية بها بالإضافة على كل التشريعات السماوية وخاصة الإسلام لذلك

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم" اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري" وإنّ تنمية النواحي الجسمية عند الطفل ووقايتها من الأخطار لا تنفصل عن النواحي الأخرى، في النمو المتكامل التي تهدف إليه التربية.

وعلى الأولياء الاعتناء بصحة أطفالهم لينمو الطفل أو الفرد ويكبر وهو قادر على تأدية واجباته الاجتماعية الموكلة والمناطة إليه، وهذا ما تسعى إليه كل التنظيمات الدولية من خلال بعض الندوات والمؤتمرات لأنّ الواقع أكد أنّ الشخص السليم بدنيا والقوي في بنيته الجسمية والاجتماعية والنفسية بإمكانه المساهمة في بناء المجتمع بدءا من الأسرة التي تعد المسؤولة عن تكوين شخصية الفرد وهي الإطار العام الذي يعطي جميع الأدوار الاجتماعية التي يلعبها الفرد على مسرح الحياة، وهي الأساس الذي يحيط باستجابات الفرد المختلفة تجاه بيئته التي يعيش فيها، ولذلك تعتبر الأسرة من أهم العوامل البيئية المسببة للسلوك الإجرامي بما فيها من روابط ومشاعر، وبما تشبعه من اجتماعات أساسية للطفل والفرد، وهي العامل المشترك الذي يقف عنده كل باحث في طبيعة ظهور السلوك الإجرامي، وكيف و لا هي مهد الشخصية التي تمت بخبرات الحياة، وهي الجماعة الأولية التي ينتمي إليها الفرد دون أدنى اختيار[٢٧،ص١٥٦] فالعوامل الوراثية والعضوية توفر الاستعداد لدى الأفراد لانتهاج الإجرام بتوافر شروط اجتماعية وأسرية ونفسية معينة.

٢. ٢. ٢. العوامل النفسية:

لقد أرجع رائد مدرسة التحليل النفسي(فرويد) السلوك الإجرامي لعدة عوامل نفسية بحتة في محتواها أهمها:

ـ الاضطرابات النفسية الناتجة عن تأثيرات وانطباعات مرحلة الطفولة الأولى، والتي تسترجع في مرحلتي البلوغ والرشد[١١٠،ص٠٣]، حيث يقصد هنا رغبات مرحلة الطفولة الأولى التي تواجه بالإحباط لتتحول بعد كبتها إلى عقدة نفسية واضطرا بات سلوكية.

ـ عقدة أوديب: والتي قرر أنّها تلعب دورا هاما في ظهور السلوك الإجرامي ويعني بذلك شعور الطفل بالغيرة والكراهية والعدوانية اتجاه أبيه، حيث يرى فيه منافسة له في حب أمه[١٠٩،ص٦٦].

ـ الصراع المستمر بين الذات العليا والذات الدنيا، ومحاولات الأنا التوفيق بين رغبات وشهوات الذات الدنيا ونواهي الذات العليا، فإذا حصل التوازن نتج عنه سلوك متكيف وإذا حدث العجز نتج عنه السلوك المضطرب الذي قد يتحول إلى سلوك إجرامي[١٠٦،ص١٠].

ـ عقدة الذنب: ومعنى ذلك أنّ الفرد حينما يرتكب جريمة ما ينمو لديه شعور بالذنب فيطلب العقاب عن طريق ارتكابه جريمة أخرى للتخلص من عقدة الذنب التي تلاحقه حيث يظهر العنف في شكل مشاعر ذنب شديدة تطلب العقاب كي تهدأ، أي البحث اللاواعي عن العقاب وقد أيد (فرويد) في هذا الرأي كثير من أتباعه أمثال (باش)(كيت فرند لاندر)(ليبوفيتشي) وقد ظهر أول اتجاه تحليلي لتفسير السلوك الإجرامي على يد الطبيب النمساوي(أوغست أكهورن) في مؤلفه "الحدث المستمر" وكان من أوائل المحاولين لتطبيق نظريات (فرويد) في التحليل النفسي على أحداث المؤسسة الاصلاحية التي كان مديرا لها وتوصل إلى تصنيف ثلاث أنواع من المنحرفين والمجرمين: العصابي ، العدواني، والثالث التي تنضج حالته العليا، كل هذه التصنيفات تجتمع في صفة واحدة هي نقص القدرة على كبت الدوافع الغريزية[٢٧،ص١٨]، يمكن القول عموما أنّ رواد هذا الاتجاه قد ركزوا على أهمية العوامل السيكولوجية للانحراف كالعقدة النفسية الناتجة عن الكبت الطويل، التخلف النفسي، التقلبات المزاجية، وما إلى ذلك من المسببات التي ترتبط مباشرة بالتركيبة النفسية للفرد، وبذلك يلعب الجانب النفسي دورا أساسيا في سيرورة الحياة الإنسانية إذ على ضوئه تتحدد شخصية الإنسان ومميزاتها حيث أن هذا الجانب يعمل على تكوين الطابع المزاجي والميولي لدى الفرد، وما مدى تطابق رغباته وعواطفه مع القيم والمعايير والقواعد الاجتماعية السائدة وفي الحقيقة أنّ السلوك الإجرامي له دوافعه النفسية حيث أنّ الجريمة في حقيقتها سلوك إنساني له قوة نفسية سواء كانت هذه القوة شعورية أو لا شعورية،ومما لا شك فيه أنّ الصراعات النفسية الداخلية التي يعيشها الفرد تترجم في كثير من الأحيان على شكل سلوك غير سوي لا يؤمن بالقواعد الاجتماعية كمحدد له، فالعقدة النفسية مثلا كثيرا ما تدفع بصاحبها إلى إتباع طرق تعويضية حتى يعوض نقائصه وعيوبه في أفعاله وأقواله وخلقه وتشمل هذه الطرق التعويضية ما هو شرعي يقبله المجتمع، وما هو غير شرعي يتنافى مع قواعد المجتمع وهنا يكون السلوك الإجرامي كأحد الوسائل التي يندفع نحوها هذا النوع من الأفراد[٨٦،ص١٠٩]، إنّ العوامل النفسية تظهر أكثر فاعلية في الاضطرابات النفسية والسلوكية حيث يتجاهل الفرد الواقع ويتجاوزه لأنّه يحمل شخصية لا اجتماعية وهذه الشخصية تهون لصاحبها أمر الجريمة وتيسر له أسباب الانتقال من الفكرة الإجرامية إلى الفعل الإجرامي، وبمعنى آخر فإنّ الشخصية المنفكة عن المجتمع ليست في حقيقتها إلاّ حالة نفسية تعبر عن عدم التكيف مع المجتمع، وهي تعد حالة مرضية تمدد نطاق الإجرام الحقيقي[١٠٧،ص١٠٩]،كما أن عدم القدرة على الارتباط بشخص أو بما يتصف بسلوك اجتماعي سليم يساهم في إمكانية عدم الانسجام مع المجتمع ومظاهره المختلفة[١١١،ص٠١] الأمر الذي يتسبب في بروز الدوافع الفردية غير المهذبة للمجرم من جهة، وعدم قدرة الأنا الأعلى أو سلطة الضمير على التحكم في الجانب الغريزي لهذه الشخصية وبالتالي لا يجد هذا الفرد المجرم من النواهي والأوامر ما يحول بينه وبين إتباع السلوك الإجرامي[١١٢،ص٨٥] ومن ثم ينشأ ونظرته للمعايير الخلقية والاجتماعية تتسم بالاضطراب حيث يضعف الشعور بالذنب والخطيئة فتظهر له سلوكاته وكأنّها سلوكات سوية.

وعلى العكس من هذا فقد يرتكب المجرم جريمته وهو مدفوعا إليها بمشاعر الذنب والتأنيب المفرط الشديد قد ينتج عنه الخوف من عقاب (الجنوح) وخاصة المجتمع، حيث يفشل الفرد في هذه الحالة في تحقيق التوازن الأساسي والمطلوب بين عواطفه وميوله من جهة وبين المطالب الاجتماعية من جهة أخرى[١١٣،ص٦٤]، وفي الحقيقة أنّ السلوك الإجرامي يرجع إلى عجز العقل الإنساني في بعض الحالات عن تطويع وتهذيب النفس وإنعدام الضمير وإخفاقه في ممارسة وظيفته بصفة طبيعية في السمو بالنزعات والرغبات وإشباعها بطريقة هادئة ومشروعة.

وهذا يعني بصفة آلية أنّ الانفعالات العنيفة التي يتعرض لها الفرد نتيجة صدمات نفسية أو اجتماعية معينة تعرض الفرد إلى حالة من فقدان الوعي أو الاختلاط فيه حيث تكون للفرد المجرم شخصيتين متناقضتين، إذ يرتكب جرائم متنوعة وبصفة مستمرة وفي الوقت ذاته يحتفظ بمظهر الشخص الواعي أي أنّ هذا الوعي ينطوي على الداخل أكثر من الخارج وهو يتخذ أشكالا متعددة وبهذا تصبح الحالات النفسية المريضة وغير المستقرة محور أساسي تتشكل على ضوئه السلوكات المنحرفة والإجرامية، ولكن رغم كل هذا تبقى العوامل النفسية نسبية، حيث لا يوجد عامل نفسي حاسم يدفع بصورة فعلية إلى الإجرام، بل كل ما هنالك أنّ الأسباب النفسية تهيئ الظروف المناسبة التي تنتج القابلية والاستعداد للجريمة.

ـ ويمكن تلخيص العلاقة بين التكوين النفسي والفعل الإجرامي في النقاط التالية:

ـ أي شذوذ يصيب إحدى غرائز الإنسان قد يدفع به لإرتكاب الجريمة وأهم الغرائز التي يهتم بها علماء الإجرام غريزة حب البقاء والاقتناء والجنس (التناسلية).

ـ يؤدي الإصابة بشذوذ في غريزة البقاء إلى ظهور السلوك الإجرامي المتمثل في الاعتداء على المال كالسرقة والاحتيال وجرائم الاعتداء على الأشخاص كالقتل.

ـ ويؤدي عادة الإصابة بشذوذ في الغريزة الجنسية أو التناسلية إلى وقوع الجرائم الجنسية كالاغتصاب وهتك العرض أو اللواط أو التعذيب عند إشباع الغريزة الجنسية.

ـ وبذلك يلعب شذوذ الغرائز دورا هاما في تكوين الفعل الإجرامي ولكن لا بدّ من توافر عوامل تساعد على تكوين هذا الفعل، وبذلك فحتى التكوين الشاذ يمكن الحيلولة بينه وبين الارتفاع في نسب الجريمة والاندفاع إليها عن طريق الثقافة والتهذيب وما ينشأ عنهما من غرائز ثانوية تتغلب على الغرائز الأساسية الشاذة.

ـ قد يؤدي الظلم أو الشعور بالذنب أو النقص إلى عقدة نفسية قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم لرد الظلم وامتصاصه.

ـ يوجد ثلاث أقسام من الأشخاص فيما يتعلق بالانفعالات فالأول يتميزون ببرودة مشاعرهم ويتصفون بالبرودة في العواطف ويتميزون بالأنانية، والثانية يتميزون بعدم الاستقرار فيما يتعلق بنفسيتهم وشخصيتهم ولذا يرتكبون جرائم مثل التسول ـ التشرد والدعارة والإدمان على المخدرات ـ والثالثة يتميزون بأن انفعالهم سريع وعميق ولذلك يرتكبون شجار ودائما يرتكبون جرائم ضد الآداب العامة.

كما يؤدي الخلل في الجانب العاطفي إلى انتاج السلوك الإجرامي.

ـ كما أنّ هناك أمراض نفسية تؤدي إلى انتاج السلوك الإجرامي ويمكن أن نجمل أهمها فيمايلي:

ـ أ ـ القلق: وهو شعور ينتاب المريض، فيجعل المخاوف تسيطر عليه، فيمتنع من اتخاذ طريق معين مثل الخوف من السكن في طابق مرتفع .

ـ كما يؤدي به هذا الخوف إلى إقدام الشخص على الانتحار ويرى علماء النفس أنّ هذا القلق يرجع إلى كبت الغريزة الجنسية.

ـ ب ـ النورستينا: وتبدو أعراض هذا المرض في شعور بانحطاط القوى البدنية، وضعف القدرة على أداء العمل والحساسية المرتفعة للمؤثرات المحيطة بالمريض كالصوت والضوء وقد يؤدي به إلى الشعور بالاكتئاب والتشاؤم والإحباط واليأس، وهذه المشاعر تؤدي إلى الفعل الإجرامي، ويرجعها "فرويد" إلى الإفراط الجنسي.

ـ ج ـ الإرهاق النفسي: شعور المريض بضعف الذاكرة والوهم والوسوسة وشعور عضوي يتمثل في الدوار والصداع والاضطرابات المعوية وعدم القدرة على اتخاذ قرار حاسم في حل مشاكلهم ويرجع هذا المرض إلى افرازات الغدد الصماء ويرجعها "فرويد" إلى الإفراط في الشذوذ الجنسي[٢١،ص١٣٦] ويقول الفيلسوف الألماني"لينتز" لإزالة القلق النفسي والروحي أن يؤمن المرأ بالله عن طريق العقل، لأن القلق ناتج عن الشك، والشك وسيلة لتفتيت القلب[١٠١،ص٢٩٦].

والذي يؤثر في الحياة النفسية ليس مجرد التزعزع الإيماني فقط، بل فقدان الإيمان أيضا يعمل عمله ويؤثر في النفس ويورثها كثيرا في الأمراض، ولهذا يرى العلماء أن فقدان العقيدة الراسخة، يعتبر عاملا من العوامل المتسببة في كثرة الأمراض النفسية والأزمات الروحية، ولا يكفي أن يعتقد الفرد اعتقاد سليما فحسب بل لا بدّ من العمل بمقتضى هذه العقيدة، إذ الاعتقاد الراسخ والعمل بمقتضاه ووحيه هما جوهر الحياة الروحية للفرد، إذا أراد هذا الأخير أن يحيا حياة أوسع، وأكثر إشراقا وأملا.

وقد يؤدي الخطأ في التفكير إلى الإصابة بأمراض نفسية كذلك، وهذا ما يحدث اليوم في الجزائر يرجع إلى الخطأ في التفكير وذلك لأنّ هناك أشخاص يعتنقون أفكارا خرافية ساذجة أو مضللة، ومما يعرض ـ وعرض فعلا ـ للإصابة بالهوس والهلوسة ومنه السلوك الإجرامي.

أما من أهم العوامل النفسية التي تؤدي بالفرد إلى التعرض للأمراض النفسية فقد تعود إلى معاناة الفرد من ممارسات وخبرات مؤلمة أثرت فيه بطريق غير شعوري، أو يعود إلى التكوين النفسي للفرد الذي يكون ضعيف الشخصية والذي سينتج عنه سوء التربية التي لا تعد الفرد إعدادا وتكوينا سليما يمكنه من مواجهة الصعاب، فتنهار أعصابه، وتسوء حالته بمجرد مواجهتها، وقد ترجع تلك العوامل إلى الحياة الاجتماعية التي يحياها بصفة خاصة والفرد داخل عائلته أو خارجها، كأن يجد تناقضا بين حياته في عائلته وحياة المجتمع أو يعاني من ظلم المجتمع الذي يخلو من العطف والرحمة وصيانة الحقوق، وحفظ الكرامة.

كما تلعب الأسرة دورا هاما في ظهور الحالات النفسية المرضية للطفل وتعود إلى إهمال الآباء لأبنائهم وعدم منحهم ـ الوالدين ـ الرعاية والتوجيه الكافي، أو تعود على التوتر العائلي الذي يتجسد في الخصام الدائم بين الأبوين وأفراد الأسرة والتهديد المستمر للأبناء وأمام جهد ورعاية الآباء لأبنائهم يجعل الأطفال يشعرون ويحسون نوع من الاهتمام مما يجعله يلعب دورا أساسيا في ضمان صحتهم النفسية ويرى الباحث العربي بختي:" بأنّ عملية التركيز والاستفادة الجيدة من الدروس التي تقدم لهم في المدارس تساعد على ضمان الصحة النفسية للأبناء ـ الأطفال ـ"[١٠١،ص٢٩٧].

ولما أصبحت التربية العقلية ضرورية لحجب الفرد عن السلوك الإجرامي ارتأينا التطرق لمدى مساهمة التكوين العقلي في بروز السلوك الإجرامي وقبل الغوص في هذا المجال نود أن نعرف ما يقصد بالتكوين العقلي، حيث يقصد به مجموعة الإمكانيات والقدرات التي تمكن الشخص من تكييف سلوكه بما يتفق مع الظروف البيئية ومن هذه الإمكانيات الإدراك والتفكير والتذكر والتصور والحكم.

ويختلف الذكاء لدى النّاس من حيث كميته ومداه ونوعه، وينقسم النّاس من حيث ملكة الذكاء إلى عباقرة ـ مفكرين ـ ومتوسطي الذكاء وأخيرا قليلو الذكاء، ويمكن إجمال العلاقة بين الذكاء والسلوك الإجرامي في جملة من النقاط:

ـ تتأثر المسؤولية الجنائية بمستوى الذكاء فكلما ارتفع الذكاء زادت المسؤولية الجنائية والعكس صحيح.

ـ أثبتت الإحصاءات وجود جرائم خاصة بالأذكياء نظرا للطرق المستعملة للاحتيال في حين نجد جرائم خاصة بالأغبياء مثل التسول والسرقة والقتل العمدي إلاّ أنّ هذا لا يعني بأي حال من الأحوال اقتصار جرائم الذكاء على الأذكياء وجرائم الأغبياء على الأغبياء.

ـ وقد تكون لا وجود للذكاء بالسلوك الإجرامي.

ـ إنّ معظم الدراسات أكدت على اقتران الخلل العقلي ببعض الجرائم كالسرقة والقتل والضرب العمدي وأيضا اقتران الارتفاع في الذكاء بجرائم معينة.

بالإضافة إلى هذه العوامل لا يمكن إخفاء دور الأمراض العقلية في الجريمة ومنها:

1 ـ الصرع: ويؤدي الصرع (النفسي) النوبة الصغرى والكبرى والتي تؤدي إلى تشنج العضلات ويسبقها اضطرا بات في الإمكانيات العقلية.

كما يتميز المريض بالصرع بصعوبة الإدراك والتذكر والتفكير، ويصاب بفقدان الوعي وخداع الحواس ولا يمكن من جمع غرائزه والسيطرة عليها وأيضا يعتقد في رؤية أشياء وسماع أصوات مما يدفعه ذلك إلى انتهاج سلوك إجرامي ويتمثل في الأفعال المخلة بالحياء والجرائم الخلقية والسرقة والشروع في القتل.

2 ـ انفصام الشخصية: ـ وهي عبارة عن غير تكيف اجتماعي ويترتب عنه انعزالية وفقدان كل اتصال بالواقع ويصاحبه بالهلوسة وهي سماع المريض أصوات غير موجودة ومن أهم الجرائم الموجودة هي التسول والسرقة.

3 ـ البارانويا: ويشعر بأن أحد يطارده وهذا يؤدي به إلى الظن ومحاولته قتل كل ما ينظر إليه واعتقاده بأنّه يحاول قتله، كما يسعى إلى الاحتيال والنصب والغيرة نحو من يحب الذي يؤدي به إلى قتله.

4 ـ جنون الهوس والإكتئاب أو الذهان الدوري: وهو عبارة عن تغير أحوال المريض بين الفرح والزهو والسرور، وهذا هو الهوس ويتميز المريض بالإفراط في الأفكار والمشاعر والثرثرة في حالة الهوس ويدفع الهوس إلى حالة الاكتئاب والعنف والتدمير والمساس بحس الغير والاعتداء على العرض والقدح والذم، ويؤدي به الاكتئاب إلى الانتحار للتخلص من الشعور بالذنب، ويقتل زوجته وأبنائه لتخليصهم حسب اعتقاده من مستقبل حافل بالشقاء والهموم.

5 ـ الهستريا: وهو الصراع النفسي الذي يعيشه المصاب نتيجة إصابته بهذا المرض بسبب الظروف المحيطة به، وقد يؤدي به إلى عدم الاكتراث بمن حوله، وقد يكون رد فعله في صورة بكاء وصراخ أو اغراق في الضحك ومن أهم أنواع هذا المرض الهستريا التسلطية حيث تتسلط على المريض فكرة معينة، يعتقد أنّها تدعوه إلى الإتيان بفعل معين ومن بين هذه الأفعال التسلطية"فكرة السرقة" ويطلق عليها "جنون السرقة" وأيضا فكرة الإحراق ويقصد بها"جنون الحريق"(Pyromane) ومن الممكن أن

يرتكب هذا الشخص المريض الغش والنصب والشهادة الزور والاحتيال والبلاغ الكاذب، وأهم الاتجاهات التي ينبغي أن ترعاها التربية في العقل، ذلك أنّ الأسرة ملزمة بأن تعمل جهدها بدقة لتنمية عقول أطفالها وتربية أفكارهم التي هي أساس عملية التفكير والتي تتماشى وفق متطلبات الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الجديدة والتي تساعدهم على قيادة المجتمع للأمان والرقي واعتناء الأسرة بالجانب العقلي لا ينكر التوازن بين التربية العقلية و الاجتماعية والنفسية والخلقية والجسمية أثناء تنمية هذه النواحي بحيث لا يهمل حق أو أي جانب منها، إلى درجة أن تطغى الواحدة منها على الأخرى، لأنّ هذه الجوانب ضرورية لنمو الطفل المتكامل[١٠٢،ص٢٦٨].

ونجد في الواقع عدة سلوكات تعكس ذلك حيث نلاحظ مثلا قيام زوجة باستغلال شقيقها المختل عقليا لكي زوجة ابنها ونجد أنّ المجانين المصابين بأمراض عقلية أصبحوا يهددون المارة في الشوارع ببسكرة، حيث وصلت عدوانيتهم إلى زرع الهلع والفزع والرعب في أوساط النّاس.

٢. ٢. ٣. العوامل الاجتماعية:

إنّ العوامل الاجتماعية تتمثل في الوسط المحيط بالفرد منذ ولادته (ميلاده)، وحتى لحظة ارتكابه الجريمة سواء كان هذا الوسط بشريا أو مكانيا، كما يختلف هذا الوسط الاجتماعي باختلاف موقف الإرادة منه، فقد يكون مفروضة أوعرضيا أو مختارا ولكل وسط منها علاقة بالفعل الإجرامي وبذلك تعد العوامل الاجتماعية من أهم العوامل الدافعة للجريمة، فظاهرة الإجرام تشكل وتحدد بناءا على النظام الاجتماعي القائم، حيث أنّ الظروف الاجتماعية المختلفة الثقافية والسياسية والاقتصادية والقانونية تدفع بالأفراد إلى إتباع سلوك معين، حيث أنّه لا يوجد فرد يولد وهو مزود بنماذج سلوكية معينة، بل إنّ المجتمع هو الذي يمنح هذه النماذج من خلال التنشئة الاجتماعية من جهة، ومن خلال احتكاكه الخاص بمجتمعه، وتبنيه لقواعده ومعاييره[٢٥نص١٧٢]، كما أنّ المجتمع يعمل على تحديد المكانة الأدبية لأفراده وكذا طبيعة الأشخاص الذين يجب أن يتعامل معهم كل فرد حسب خصوصيته المتعلقة أساسا بالسن والجنس والأصل الجغرافي و المستوى المادي والتعليمي وغيرها، وهذا طبعا يؤثر على سلوك الفرد ومدى تقبله أو رفضه لنماذج السلوك التي يواجهها في المجتمع وبتعبير آخر فإنّ المجتمع يدفع بالفرد للاهتمام بسلوكات معينة دون سلوكات أخرى سواء أكانت سوية أو إجرامية، وبصورة أخرى فإنّ البيئة الاجتماعية أو الوسط الاجتماعي العام يساهم بدرجة كبيرة في تكوين ظاهرة الإجرام حيث أنّ سوء التكيف مع هذا الوسط ينتج عنه صرا عات يظهر في كثير من الحالات على شكل انحرافات وسلوكات إجرامية ينبذها المجتمع خاصة إذا علمنا" أنّ وفاق الفرد مع مجتمعه وتكييف سلوكه على نحو يتماشى مع ضوابطه وقيوده ونظمه ليس بالشيء الفطري إنّه شيء مكتسب يكتسبه بالتدرج منذ بدء حياته ويعمل باستمرار على تطويع نفسه فكرا وعملا لتحمل قيوده والالتزام بأمره ونهيه"[١٠٧،ص١٩٦]، وفي الحقيقة أنّ هذا الاكتساب يمكن أن نعتبره

الحصيلة التربوية التي تنحدر من مصادر مختلفة، ويكون مجتمع الأسرة مصدرها الأول حيث أنّه مما لا شك فيه أن ما يعترض حياة الفرد من عوائق تعرقل نموه الاجتماعي يكون لها الأثر الكبير على مستقبل حياته وميله إلى السلوك الإجرامي، إذ أن تصدع الأسرة أو نقص الإشراف ورعاية، أو عدم التجانس العائلي الذي يظهر في صورة سيطرة أحد أفراد الأسرة أو عزلته، كلها عوامل تدفع بالفرد إلى عدم القدرة على التكيف والتوافق مع مجتمع الأسرة وميله أكثر إلى الجريمة كسلوك فردي بيد أنّ هذا الارتباط ليس من قبيل الارتباط السيئ بل من قبيل المصاحبة حيث أن مع وجود هذه العوامل ترتفع نسبة احتمالية الجريمة وظهورها بشكل خاص ويبقى المجال واسعا لتدخل عوامل اجتماعية أخرى ذات التأثير البالغ على سلوك الفرد.

حيث سبق "ابن خلدون " عصره في دراسة تأثير العوامل الجغرافية على المجتمعات البشرية، كما سبق غيره من المفكرين أمثال"بيكون" و "دوركايم" وحتى "مونتسسكيو" في هذا الاتجاه الذي يرتكز على آثار البيئة الجغرافية بمفهومها الواسع وهو الاتجاه الذي ظهر فيما بعد في الغرب وازدهر في القرن(20م) خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و"ابن خلدون"لم يكتف بتوضيح أهمية الاجتماع البشري وطبيعته وضرورته بصفة عامة ولكنه أيضا تناول تنوع المجتمعات البشرية وفقا للإقليم وتأثرها بالظروف المناخية وأثره على أخلاق البشر وأحوالهم بصفة عامة وذلك من خلال دراسته لجغرافيا العالم، بفضل فن التاريخ[١١٤،ص٣٤]، ومن خلال هذه الدراسات يرى"ابن خلدون" الاعتدال في المناخ له أثره على الشعوب حيث يربط تطور الحضارة بالمناخ المعتدل ويعتقد أن المجتمعات المتطرفة في المناخ فهي بعيدة عن الحضارة والثقافة، ويقول أن سكان المناطق المعتدلة يتميزون باعتدال خلقهم وخلقهم وأوضح أنّ الذوق العام والتفهم والتعقل يتأثرون بدورهم بالمناخ، كما أنّها تؤثر في الشعوب كما أكد "ابن خلدون" على تأثير البيئة على فنطزة أهل البداوة[١١٤،ص٢١٢].

كما نجد تأثير المكان على ظاهرة الإجرام برغم اختلاف الباحثون من كونه سبب مباشر أو غير مباشر إلاّ أنّه يمكن القول بأنّ المنطقة الجبلية للمكان تساعد على ارتكاب الجريمة وذلك لسهولة اختفاء المجرمين وصعوبة القبض عليهم، بينما السهول والوديان تقل وتتراجع فيها نسبة الجريمة لصعوبة اختفاء المجرمين وسهولة تعقب والقبض على المجرمين فيها كذلك تؤثر طبيعة ونوعية التربة والمكان في ظاهرة الإجرام، حيث أنّ درجة خصوبتها تحدد مستوى غنى أو فقر سكان المنطقة وهذا ما يؤثر بدوره في السلوك الإجرامي، وهناك دراسة لـ"دكستر" وقد توصل إلى عدة نتائج نجمل أهمها في النقاط التالية:

- إنّ للطقس تأثير على الحالة النفسية أكثر من الظروف الأخرى.

- وجود علاقة بين الضغط الجوي والجرائم، فمع انخفاض هذا الضغط تزداد جرائم العنف وزيادة نسبة الجريمة في المجتمع.

ـ وجود علاقة وطيدة بين عاملي الرطوبة والجريمة فحينما تزداد الرطوبة تقل وتتراجع نسبة السلوك الإجرامي.

ـ إنّ الجو الممطر يقلل من ظهور السلوك الإجرامي.

وسنتطرق لاحقا لعلاقة العوامل الاقتصادية في ظهور السلوك الإجرامي، حيث نجد أن للعامل الاقتصادي دور هام في الجريمة وهذا ما نلمسه في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لعام 1999 في تأكيده على تفاقم ظاهرة البطالة التي تمس حاليا 33% من اليد العاملة النشطة أي حوالي (03ملايين) يوجدون في وضعية بطالة دائمة من مجموع (08 ملايين) من اليد العاملة النشطة، ونلاحظ بأنّ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1999إذ كشف التقرير أن(20%) من أغنى الفئات في المجتمع الجزائري يستحوذون على قرابة (50%) من المداخيل فيما لا تتحصل (20%) من الفئات الفقيرة إلاّ على (7%) من المداخيل والباقي موزع على الفئات المتوسطة وقد حددت قيمة الناتج المحلي لـ 20% من أغنى فئات المجتمع الجزائري بـ 12.839دولار للفرد بينما حدد لـ20% من أفقر الفئات بـ 1.922دولار للفرد، ولقد رتبت الجزائر حسب التقرير في الرتبة (52) من مجموع (174) دولة في تصنيف "الفقر البشري في الدول النامية" وفي أقل من 20 سنة تضاعفت نسبة الطبقة الفقيرة في الجزائر، التي لا يتجاوز دخلها 1.5دولار يوميا للفرد الواحد حيث بلغت (23%) حاليا بينما كانت (12%) في نهاية الثمانينات أي أن دخل 6 ملايين جزائري 100دينار يوميا و 3000دينار شهريا، أما فئة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، أي الذين لا يتجاوز دخلهم الدولار الواحد يوميا أي (30) دولار شهريا (حوالي 1800دينار) فإنّهم يقاربون (2%) من السكان ومظاهر بروز الفقر أكده تقرير "الكناس" الأخير حينما أشار على بروز ظاهرة سوء التغذية التي أضحت مقلقة، فمليون طفل يعاني في الجزائر سوء التغذية بأشكالها القصوى، فيما تستهلك عائلة جزائرية واحدة من (05)عائلات وجبة حريرية يومية تحت المستوى المطلوب، بالإضافة إلى التردد على المزابل والقاذورات يوميا وأيضا بروز ظاهرة التسول بالإضافة إلى ظهور السلوك الإجرامي حيث نجده في عدة صور كالاعتداء على الأموال بالإضافة إلى الاحتيال حيث أقدمت مجموعة متكونة من ثلاثة عناصر من ولاية الجلفة إلى جمع الأموال من سكان بادية حد الصحاري بعد إيهام المواطنين بأنّهم مكلفون بجمع الأموال لمساعدة رئيس الجمهورية وذلك حسبما أوردته جريدة "الخبر" في عددها "2719" ليوم الخميس 25نوفمبر 1999ولذلك الفقر يفك القيود الاجتماعية ويحطمها حتى يتمكن الفرد من تحقيق وجوده الاجتماعي[٩٠،ص٧٤] بالإضافة إلى تفشي مشكل البطالة ومن هنا لا يمكن للفرد من تحقيق احتياجاته وتلبية متطلباته اليومية إلا من خلال العمل[٩٠،ص٧٥].

وحسب "ماكس فيبر" فللنظام السياسي والطبقة البرجوازية دور هام في رفع وتحسين مستوى الاقتصاد الوطني[٩٠،ص١٠١]،لأنّ النظام السياسي هو المسير لجميع المؤسسات الاقتصادية والإدارية والسياسية وداخل هذا النظام هناك طبقة أرباب العمل بإمكانها إنعاش الاقتصاد وتوفير مناصب الشغل وتقليص بذلك من نسبة الفقر داخل المجتمع.

وبذلك أمام ضعف الإنسان في مواجهة الظروف الاجتماعية والمعيشية الصعبة وتحطيمه كل القيود الاجتماعية بغية الوصول لتحقيق احتياجاته يعود إلى السمات والصفات الشخصية للفرد، ويرى الأستاذ "عبد الغني مغربي" بأنّ هناك أربعة عناصر أساسية تتكون منها الشخصية القاعدية وهذه العناصر هي:

ـ 1 ـ تقنيات التفكير: أي منهجية وطريقة التفكير لدى الأشخاص اتجاه موضوع أو قضية ما وكيفية مواجهتها.

ـ 2 ـ طرق الأمن المكونة من المقاومة المؤسساتية التي يلجأ إليها الأفراد لمواجهة القلق الناتج عن الكبت والحرمان للواقع الفيزيقي الاجتماعي.

ـ 3 ـ الأنا الأعلى: الذي يجب أن لا يقتصر على المعنى الذي أعطى له في التحليل النفسي الكلاسيكي (ويعني خاصة الرغبة في التمتع باحترام وصدق الآخرين).

ـ 4 ـ المواقف الدينية[٨٨،ص٦٠].

وبذلك فهذه العناصر الأربعة التي حددها الأستاذ "عبد الغني مغربي" تعد بمثابة القاعدة الأساسية لتكوين شخصية الفرد (la personnalité de base) بامكانها من مواجهة المشاكل الاجتماعية بطريقة مشروعة دون التعدي عن القيم والمعايير الاجتماعية كما نلاحظ تعدي عن القيم الاجتماعية من خلال صور جرائم الاعتداء على الأشخاص ونجدها في صور القتل والإجهاض وحتى الانتحار، كما نلاحظ أيضا صور لجرائم الاعتداء على العرض إما عن طريق الزنا أو الاغتصاب أو هتك عرض قاصر، أو حتى لدرجة اللواط، ويحدث هذا في المجتمع الجزائري الذي ينتمي للحضارة العربية الإسلامية تارة بسبب الفقر وتارة الرغبة في الثراء.

كما نلمس تفشي السلوك الإجرامي المختزل في الخيانة الزوجية، ومن جهة أخرى الانتشار الواسع لظاهرة الاغتصاب، بالإضافة إلى استعمال القاصرين للتجارة بهم في مجال الدعارة بغية الحصول على مبالغ مالية.

وبالرغم من أنّ المجتمع الجزائري ينبذ هذه السلوكات اللا أخلاقية والقيم والمعايير الاجتماعية تجرم هذه السلوكات وتمنعها منعا مطلقا، كما أنّ القانون الجزائري المستمد من خصوصيات المجتمع الجزائري والذي يعارض كل السلوكات المخالفة لكل القيم والمعايير الاجتماعية، حيث يعرف القانون الجزائري جرائم الاعتداء على العرض بأنّها هي حالات الاعتداء على التنظيم الاجتماعي.

وفيمايلي سنتطرق لتأثير العوامل الثقافية في ظهور السلوك الإجرامي ويقصد بالثقافة هي مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعارف والدين والتكنولوجيا التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع.

وتعتبر الثقافة الإرث الحقيقي لكل مجتمع، إلاّ أنّ هذا التراث الموروث يمكن تعديله إما بالإضافة أو الحذف أو التحكم فيها على ضوء مجموعة العوامل الاجتماعية المختلفة فيمكن للشعوب البدائية أو التقليدية أن تتغير ثقافيا بفعل عدة عوامل معينة كالهجرة والاحتكاك الاجتماعي والثقافي.

وتتعدد وتتنوع الوظائف التي تؤديها الثقافة للفرد والمجتمع نجملها في إيجاز شديد في النقاط التالية:

توفر الثقافة للفرد صورة السلوك والتفكير والمشاعر ووسائل إشباع حاجاته البيولوجية والحاجات النفسية كالأمن والحماية كما توفر الثقافة للأفراد تفسيرات جاهزة لطبيعة الكون وأصل الإنسان ودوره في هذا الكون.

وهنا يبدو لنا مجال التعاون بين مبحث الشخصية والثقافة والذي يكمن في مجال التنشئة الاجتماعية والتطبيع وهذا ما أكده علماء الأنثروبولوجيا الثقافية في تساؤلهم عن البطانة النفسية للثقافة إذ نّه بالإضافة إلى الجانب المعرفي الذي تختزنه الثقافة هناك جانب وجداني انفعالي[١١٥،ص١٤٢].

الذي يمكن الفرد من اكتساب أساليب سلوكية نمطية تتركز على وتيرة واحدة وهذا هو الذي يميز ثقافة عن أخرى ويمكن أساسه تصنيف الثقافة عن أخرى ويمكن على أساسه تصنيف الثقافة الواحدة إلى مجموعة من الثقافات الفرعية مثل الثقافة الريفية أو الحضرية، وفي كل مجتمع قواعد تحدد مكانة كل فرد داخل المجتمع، ومن هذه البطانة النفسية يتكون نسيج الشخصية وتمتزج فيها الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية، مما يجعل الفرد من جهة شبيه بكل بني قومه ومن جهة أخرى متفرد عنهم ولا شبيه أحد منهم ويتجلى ذلك من خلال مجموع سلوكاته وخاصة منها الإجرامية الشاذة والخارجة عن المعايير الاجتماعية،

فقد دلت الملاحظة على أن لكل مجتمع سمات مشتركة تضمن لأفراده حدا أدنى من التشابه الحضاري وأنّ لكل فرد من أفراد المجتمع سمات فردية أو نوعية هي المسؤولة عما بينه وبين غيره من

تباين واختلاف[١١٥،ص١٤٢] وهذا ما أكده"الأستاذ عبد الغني مغربي" من خلال الثقافة والشخصية ومدى اتصالهما لتكوين شخصية الفرد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تستمر طوال حياة الفرد من خلال البعد الثقافي وانعكاساته على شخصية الفرد المستمدة في أصلها من المجتمع الجزائري[٨٨،ص٩٩].

وبالتالي فإنّ هناك في كل ثقافة نواة مركزية ثابتة مع تغير الأزمنة والأجيال وهناك حول تلك النواة دوائر تزداد اتساعا كلما صعدنا من الجزئي إلى الكلي أو من الفرد المشخص إلى المجتمع العام، وفي تلك الدوائر تحدث أغلب عمليات التغير في الجوانب المادية والمعنوية للثقافة، ولا يمكن أن يكون ذلك التغير منظما بعيدا عن العشوائية، إلاّ إذا حدث عبر أوساط ثقافية واجتماعية منظمة ومن أهمها عبر الوسطين الحضاريين الأساسيين وهما الأسرة والمدرسة [١١٥،ص١٤٢] أي من خلال عملية التنشئة والتوجيه والضبط والتربية والتطبيع، ومن هنا يتضح لنا بأنّ المجتمع يسير على رجلين أحداهما تراثه الروحي والشعبي وثانيتهما قدرته على التحكم في المادة بواسطة العلم والتقنية[١١٥،ص١٤٧].

كما تساعد الثقافة الإنسان على اكتساب حريته على أساس أنّه عضوا في المجتمع كما توفر للأفراد المعاني والمعايير التي يميزون في ضوئها بين الأشياء والأحداث فما يعتبر منطقي أو غير منطقي صحيحا أو خاطيء يدرك عن طريق معاني الثقافة كما أنّها تنمي الضمير الفردي والجماعي في المجتمع وبذلك يصبح للضمير رقابة قوية على سلوك الأفراد وتنظيم علاقاتهم فيما بينهم.

كما أنّ التغيرات الاجتماعية تصحبها في كثير من الأحيان صرا عات ثقافية، حيث أنّ الوسط الثقافي هو الذي يعطي مفهومها ومعنى خاص للسلوك، وهذا يعني أنّ المميزات الثقافية التي طرأت عليها تغيرات معينة قد تواجهها فئة اجتماعية معينة بالرفض مما ينتج عنه صراعات ثقافية كبيرة قد يفتح المجال إلى بروز نماذج إجرامية رافضة لكل تغير على المستوى الثقافي وغير قادر على تحقيق التوافق مع هذه التغيرات الطارئة.

ويعتبر الدين والتعليم ووسائل الإعلام من أهم عوامل الثقافة في المجتمع الحديث وسنتعرض إلى دور العوامل التثقيفية في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع، وتعتبر العملية التعليمية من أهم ميادين التنمية الوطنية التي يتوقف قياس مردودها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نوع المعايير التي ينطلق منها هذا القياس فبالإضافة إلى شروط الكم والكيف التي تتطلب تكوين كافي للطلاب بغية تأهيلهم علميا حتى يصبحوا واعيين سياسيا بأهمية مساهمتهم الفعالة في النهضة الوطنية[١١٥،ص٧٥].

يمكننا القول فيما يتعلق بعامل التعليم بأنّ الجهل ليس معناه الشر المطلق وانعدام الأخلاق والقيم والخصال الحميدة ولا يعني التعليم حسن الخلق والفضيلة حيث يوجد بين مجرمون كالعادة، كما يوجد بين الجهلاء فضلاء.

كما أن التعليم يساعد على الفعل الإجرامي خصوصا لو صادف الفرد ميولا إجراميا، فقد يكون المركز المرموق الذي يشغله الفرد وكذلك طبيعة الوظيفة التي يمارسها دورا في هذا السبيل، يضاف إلى ذلك أنّ التقدم العلمي قد توضع تحت بصر الأفراد الوسائل التي تسهل ارتكاب الجريمة وإخفاء أثاره كالمحاليل الكيميائية المختلفة والمسدسات الكاتمة للصوت والسيارات... ، في حين أكد "لومبروزو" في إحصائية أعدها عام(1895) أن جرائم القتل انخفضت مع ارتفاع نسبة المتعلمين، وأنّ جرائم السرقة، قد زادت، وانتهى إلى نفس النتيجة"Joly" عام (1953) حيث وجد أن جرائم القتل والجرائم الخلقية والحريق ارتكبها أشخاص ذو مستوى منخفض.

كما أن للدين تأثير في ظهور السلوك الإجرامي ويعد الدين عبارة عن مجموعة من القيم والمباديء السامية التي تحض على الخير وتنهي عن الشر ولهذا فللدين أثر لا ينكر على الظاهرة الإجرامية، وكلما ترسخ الدين وتجسد بين معتنقيه قام بتأصله في نفس وضمير الشخص فكان له أثر عكسي على السلوك الإجرامي حيث يتجنب العلاقات المباشرة مع أولئك الذين لا تتفق عقائدهم مع عقائده باعتبار أنّهم يمثلون تهديدا لمعتقداته، ويمكن للإنسان العقائدي أن يكون متجها نحو اليمين أو اليسار، فالقضية بالنسبة له هي قضية تطرف وجهات النظر عن أن تكون قضية اتجاه سياسي معين[٨٤،ص٧٥]، ولكن في المجتمع الجزائري أخذ التطرف بعدا واتجاها سياسيا من خلال جملة من الأوساط بدءا من البيئة الأسرية وصولا إلى المسجد والشارع وبعض وسائل الإعلام، وهذا ما أنتج سلوكا إجراميا.

كما أنّ قيام بعض الجماعات ذات صبغة دينية وسياسية في بعض الأقطار العربية الإسلامية ومن بينها ما حدث في المجتمع الجزائري تهدف إلى الاستيلاء على زمام الحكم عن طريق العنف باسم الدين وتطبيق أحكامه، ورغم أنّ الكثير من قادة تلك الجماعات من المخلصين الذين يعملون بعقيدة المؤمنين الصادقين، وبنية حسنة يستغلها البعض الآخر ممن يدعون اعتناق مباديء هذه الجماعات ادعاءا، هذا فضلا عن أنّ الالتجاء إلى استعمال العنف من جانب هذه الجماعات من شأنه أن ينتهي بها حتما في مثل هذا العصر الحديث إلى الفشل والإخفاق والأمر الذي يعد عاملا من العوامل المؤدية لأزمة الفكر السياسي الإسلامي حاليا[١١٦،ص٩٦].

وحتى فيما يتعلق بوضع الأحاديث أن بعض كبار اليهود اعتنقوا الإسلام ـ أو بعبارة أخرى وأصح الذين ادعوا الإسلام، مثل عبد الله بن سلام (المتوفي عام 40 هجرية) وكعب الأحبار وعبد الله بن سبأ حيث أن اهتمامهم كان موجها إلى المسائل الدينية ورواية الحديث ونسبتها كذبا إلى الرسول[١١٦،ص٨٠]،ويمكن أن بعض فتاوي بعض الجماعات المتطرفة اعتمدت على هذه الأحاديث غير الصحيحة، وبذلك فهذه بعض صور استغلال الدين في بعض المجتمعات ومدى مساهمته في ظهور السلوك الإجرامي.

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام وعلاقتها بالفعل الإجرامي حيث تسعى وسائل الإعلام إلى إثارة السلوك الإجرامي، وفي حالات أخرى تمنعه، حيث تعمد بعض الصحف إلى تضخيم الأخبار والأحداث الخاصة بالجريمة، إلاّ أنّ "الصحافة" وخاصة المكتوبة منها لها دور إيجابي وقائي لارتكاب الجريمة، حيث تعتبر وسيلة التنفيس عن الرغبات الإجرامية المكبوتة لدى بعض الأشخاص وإشباعا كافيا لها يمنع بعض من الابتعاد عن الجريمة.

كما تسعى بعض القنوات الفضائية والتلفزيونية والسينما إلى منع السلوك الإجرامي عند عرضها للجريمة بصور تنفر من انتهاج السلوك الإجرامي.

وبما أنّ التلفزيون خاصة وسائل الإعلام تنشر الأخبار بسرعة مع أنّ هناك دراسات أثبتت سرعة الإذاعة ويتفق الكثير على أن التلفزيون يحتل قمة الكفاءات في هذا المجال حيث بإمكانه أن ينقل الحدث كاملا بصورة وفي هذا الوقت ذاته خاصة المؤتمرات،كما يستطيع زرع المواقف والقيم الثقافية ويلعب دورا أساسيا وبارزا في تقوية العلاقات الاجتماعية كما يقوم بمهمة التنشئة الاجتماعية حيث يعتبر الأب الثالث للطفل[٤٤،ص٢٥]، وبالرغم من هذا يبقى التلفزيون ووسائل الإعلام سلاح ذو حدين في مجال الجريمة ولا يتوقف تأثير العوامل الاجتماعية على ظاهرة الإجرام عند هذا الحد بل تتعداه، حيث أنّ الظروف السياسية للمجتمع عنصرا فاعلا في تحريك السلوك الإجرامي في كل مجتمع قديم وحديث، فالممارسة السياسية على مستوى الحكومات والضغوطات التي تنجم عنها في النظام الديكتاتوري أو الفاسد تؤثر مباشرة على علاقات الأفراد وحياتهم اليومية مما يدفعه إلى التمرد والعصيان الذي غالبا ما يتبنى الجريمة كأداة فاعلة لذلك، وهذا يعني أنّه كلما كان النموذج السياسي لا يتناسب مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع كلما دفع بهذا الأخير إلى حالة من توتر وعدم الاستقرار حيث تتفاقم أسباب الجريمة، ضف إلى ذلك أنّ عدم قدرة الحكومات على أداء وظائفها في تسيير قضايا الأمن والعدالة وحماية الممتلكات والأشخاص وضمان الحريات الفردية والجماعية اللازمة والسياسية للأفراد وبالتالي تتلاشى ركائز هذا النظام السياسي وتبرز الجريمة كرد فعل إزاء هذه الوضعية.

ومن الجدير بالذكر أنّ التغيرات الاجتماعية تعتبر من أهم العوامل التي تدفع للجريمة حيث أنّ عدم الاستقرار القضائي الحضاري وضعف الضوابط الاجتماعية التقليدية المصاحبة لهذه التغيرات تعرض البعض إلى مستويات متضاربة من السلوك الاجتماعي كل ذلك من شأنه أن يتسبب في الإجرام وهذا قد ينطبق على الهجرة الداخلية والتصنيع التي تحدث تغيرات اجتماعية كبيرة مفاجأة أو غير مدروسة[١١٢،ص١٣٣].

وسنتناول فيمايلي أهم وسط اجتماعي للفرد ألا وهو الأسرة التي ينتمي إليها الفرد دون أن نهمل بقية عناصر الوسط الاجتماعي الأخرى الذين يقطن فيه مع هذه الأسرة وبناء عليه لا يكون للإرادة دور في الموافقة عليه أو رفضه ولا دخل للفرد في اختياره.

حيث يتوقف تماسك الأسرة واستواءها من عدمه على مجموعة القيم والمباديء والتقاليد والمعايير والأعراف السائدة فيها وكثافتها العددية وكذلك المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي للوالدين وهذا ما له أثره في تكوين شخصية الفرد وعدم جنوحه للسلوك الإجرامي.

كما أنّ للأخلاق السائدة داخل الأسرة دور في تكوين شخصية البالغ وتفريقه بين السلوك الإجرامي والسلوك الاجتماعي البناء.

كما أن ترتيب الابن بين أفراد الأسرة له تأثير على تكوين شخصية الفرد، فإذا كان الابن وحيد فإنّه سيكون مدللا ويبدو بذلك عليه القلق والاضطراب والأنانية كما أن الابن الأكبر يشعر بنوع من المنافسة مع الابن التالي له، ويتمتع الذكر الوحيد بين الإناث ببعض الخصائص النسائية، ونفس الشيء بالنسبة للبنت الوحيدة بين الذكور حيث تتمتع ببعض مميزات وعادات الذكور، كما أنّ هناك عوامل من الوسط الاجتماعي تؤثر في ظهور السلوك الإجرامي ولها دور في تكوين شخصية الفرد ومنها نوع المسكن والإقامة، كما أنّ للمدرسة ونوعية المهنة والخدمة العسكرية مساهمة في تحديد وتوجيه سلوكه.

ونفس الشيء يذهب إليه "دوركايم" حيث يرى أنّ السلوك الإجرامي ظاهرة عادية لانتشارها في كل المجتمعات عبر كل الأحقاب التاريخية ولهذا فدراستها يجب أن تكون بطريقة اجتماعية بحتة[١١٧،ص١٣٩]، وهو بذلك يعني أنّ الإنسان ورقة بيضاء بطبعه وإنّما تأثيرات المجتمع وتنظيماته ومؤسساته أكسبته صفة العدوانية.

ويؤكد علماء الاجتماع وعلى رأسهم "إميل دوركايم" أن للبيئة التي يعيش فيها الفرد المساهمة الواسعة في إنتاج السلوكات الفردية، فالبيئة الأسرية المتفككة بفعل الوفاة أو الهجر أو الانحراف أو إجرام أحد الوالدين أو كلاهما، أو سوء العلاقات بين أفراد الأسرة، أو سوء معاملة الأباء والأبناء، أو أسباب أخرى تكمن في إطار الأسرة.

وكلها عوامل تعتبر في نظر علماء الاجتماع جوا مناسبا لانحراف وإجرام الأبناء وسوء تكيفهم مع الجو الأسري.

وهذا ما أكدته الدراسات العلمية أن نسبة كبيرة من المجرمين ينحدرون من أسر مفككة ويعانون من سوء التنشئة الاجتماعية، وفي رأي علماء الاجتماع دائما، فإنّ هناك ظروفا ومؤسسات اجتماعية تلعب

دورا بالغا في التأثير على سلوك الفرد وانحرافه كالظروف المدرسية غير الملائمة، وجماعة الرفاق، والنوادي الترفيهية، البطالة، وسائل الإعلام، وقد قامت هيئة أمريكية تسمى " اللجنة القومية لدراسة القيم الاجتماعية في الصور المتحركة" بدراسة حول أثر السينما في بروز السلوك الإجرامي وكان حجم العينة المدروسة(268ذكرا)كان لسينما أثر في بروز الإجرام في 10%منهم، تمثلت أشكال هذه الانحرافات في تعليم طرق تضليل الشرطة والسرقة والانحلال الخلقي[٢١،ص٢٢١]، وبذلك للعوامل الاجتماعية دور في تحديد سلوك الفرد وتوجيهه والذي يتحدد عل أساس مستوى العلاقات بين الفرد ونظم المجتمع ومدى إمكانية هذه النظم من تحقيق نوع من الامتثالية لسلوكات الفرد حتى يتمكن من إتباعها، وفي حالة ضعفها على تحقيق التوافق والامتثال تظهر الجريمة، وبذلك فتظافر كل المؤسسات الاجتماعية والتربوية يؤدي إلى تقليص دور العوامل الاجتماعية الصعبة والمتأزمة في ظهور السلوك الإجرامي، ومثال على ذلك، فتعاون الأسرة والمدرسة تساعد على إنقاذ الطفل من مخاطر الشوارع[١١٨،ص٦٣].

بالإضافة إلى عمل بقية المؤسسات الترفيهية والدينية والإعلامية في ميدان توجيه السلوك الفردي وبناء شخصيته وفق قواعد المجتمع ومعاييره.

خاتمة المبحث الثاني: العوامل الدافعة للجريمة.

تم التطرق في هذا المبحث إلى العوامل التي من الممكن وقوفها وراء السلوك الإجرامي التي تم تلخيصها في ثلاث عناوين أساسية وهي العوامل الوراثية والنفسية والاجتماعية وبذلك فحدوث السلوك الإجرامي يكون نتيجة إحدى هذه العوامل الثلاث وهذا ما ذهب إليه رواد كل مدرسة من المدارس المتخصصة في دراستهم للجريمة، ولكن من الممكن حدوث السلوك الإجرامي نتيجة تظافر مجموع هذه العوامل الداخلية للجريمة فتظافر الظروف المعيشية الصعبة للأسرة تولد مشاكل نفسية لدى أفرادها مما يتمخض عليها لاحقا انحراف في السلوك الفردي ومنه ظهور السلوك الإجرامي، كما أنّ للعوامل التي تنطوي تحت العوامل الاجتماعية دور في بروز الجريمة، فتظافر العامل السياسي والديني يؤدي إلى بروز السلوك الإجرامي فمثلا طبيعة النظام السياسي المبني على الاستبداد يمهد الطريق لبعض الجماعات والأطراف من استغلال هذا الوضع السياسي عن طريق أحد المقاومات الاجتماعية والشخصية للفرد كالدين لمحاولة ضرب النظام السياسي بالنظر لمصلحة شخصية لتلك الجماعات لجمع الأموال والوصول إلى السلطة كما أنّ للعوامل الوراثية وخاصة المرضية منها دور في ظهور السلوك الإجرامي خاصة إذا وجدت الظروف النفسية والاجتماعية المساعدة على ذلك، كما أن تظافر هذه العوامل يساعد على منع السلوك الإجرامي إذا هيئت الظروف لذلك.

٢. ٣. العوامل الدافعة للإجرام في المجتمع الجزائري:

بـالنظر للتغيـرات التـي يعرفهـا المجتمـع الجزائـري فـإنّ التركيـز علـى العوامـل والتغيـرات والظروف الدافعة للسلوك الإجرامي أمرا حتميا في مثل هذه الدراسات لأن السلوك الإجرامي ينتج داخل أي مجتمع انطلاقا من الخصوصيات التاريخية والثقافية والاجتماعية لهذا المجتمع. ولذلك سعينا جاهدين للتركيز على العوامل الدافعة للإجرام في المجتمع الجزائري انطلاقا من البيئة الأسرية الجزائرية وباقي المؤسسات الاجتماعية المشتركة فيما بينها لأداء الوظائف الاجتماعية والعمل على قياس مجمل التأثيرات والمتغيرات الاجتماعية التي بإمكانها إحداث خلل داخل هذه البيئة الاجتماعية وما يسفر عنه ذلك من اضطرا بات في السلوك وتتمثل على وجه الخصوص في السلوك الإجرامي.

وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى العناصر الآتية:

- إجرام بعض أفراد الأسرة.

- تصدع الأسرة.

- المرجعية الأسرية و الجريمة.

هناك بعض الأمور الوقائية التي يلجأ إليها المجتمع الجزائري في حماية الفرد والمجتمع من الجريمة، ومن الأمور الوقائية الردعية هي سن قانون يسمى القانون الجنائي وهذا الأخير هو مجموعة القواعد التي تحدد التنظيم القانوني للفعل المجرم ورد فعل إزاء مرتكب هذا الفعل سواء بتطبيق عقوبة أو تدابير أمن، كما يشمل أيضا القواعد الإجرائية التي تنظم الدعوى الجنائية فالقانون الجنائي على هذا النحو يشتمل على نوعين من القواعد القانونية قواعد موضوعية ضد الجريمة ورد فعل المجتمع اتجاه فعل الجاني، وتضم تلك القواعد مجموعة قوانين العقوبات، كما يتضمن أيضا قواعد الإجراءات الواجب اتخاذها في كافة مراحل الدعوى الجنائية، من جمع الاستدلالات وإجراءات التحقيق والمحاكمة والحكم والطعن في الأحكام وتنفيذ العقوبة، وتضم تلك القواعد مجموعة قانون الإجراءات الجنائية كما يطلق اصطلاح القانون الجنائي كذلك بمعناه الضيق كمرادف لقانون العقوبات أي مجموعة القواعد الموضوعية الخاصة بتنظيم القانون للفعل المجرم والعقاب او التدبير الاحترازي[١١٩،ص٠٣]، كما أنّ هناك مجموعة من القوانين الأخرى بقسميه الخاص والعام، وأهمها في هذا المجال نجد القانون المدني الذي يرسم ويحدد نوعية العلاقات والمعاملات بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى الأعراف والمعايير الاجتماعية بالرغم من هذه القوانين التي سنها المشرع الجزائري ،وأيضا القواعد والمعايير الاجتماعية فإنّ العوامل الدافعة للجريمة كانت أقوى من ذلك بكثير وهذا ما أثبتته الدراسات الإحصائية المقارنة في أنّ الأسرة التي ينحدر منها المجرمون تتميز غالبا بظروف أو أكثر من الظروف التالية:

- 1 - كون بعض أفراد الأسرة مجرمين ومدمنين على الكحول.

- 2 ـ تصدع العائلة بسبب الوفاة أحد عائلها أو بسبب الطلاق، التفريق، الهجر.

ــ 3 ـ غياب الضبط الأسري واللامبالاة من طرف الوالدين نتيجة للجهل أو المرض أو اشتغال الأم خارج المنزل.

- 4 ـ عدم التجانس العائلي في صورة سيطرة أحد أفراد الأسرة أو عزلتها الشاذة أو المحاباة أو القسوة المفرطة أو الغيرة أو الاضطراب في ظروف المنزل وتدخل الأقارب.

- 5 ـ اختلاف الأبوين في الجنس والعقيدة، والتفاوت بينهما في التقاليد والمستويات.

- 6 ـ الضغط الاقتصادي الذي يرجع إلى البطالة وعدم كفاية الدخل[٧٩،ص٧٢].

- 7 ـ الإفراط في الرعاية.

- 8 ـ القسوة والإفراط في العقاب.

- 9 ـ المعاملة السيئة و اضطراب العلاقة بين الوالدين والأبناء.

- 10 ـ مشكلات الأسرة الأخلاقية.

- 11- النقص في عملية تعليم القيم والمعايير الأخلاقية.

- 12- البيئة الجانحة المتناقضة ونقص وسائل الترفيه ومشكلات وقت الفراغ.

-١٣- نقص إشباع الحاجات الأساسية وعدم تعديل الدوافع الأولية والصراع والإحباط والتوتر والقلق والحرمان العاطفي والجوع النفسي ونقص وضوح الأهداف في الحياة والضعف العقلي والأخلاقي[١٢٠،ص(٤٢،٤٣)].

وهناك ظروف خاصة كإجرام بعض أفراد الأسرة، تصدع العائلة والظروف التي ترجع إلى نظام الأسرة والتربية[٧٩،ص١٠٩].

٢. ٣. ١. تصدع الأسرة:

وأيا كانت تصدع الأسرة، فلا نعتقد للسبب ذاته أهمية في تفسير الجريمة بقدر ما تستند أهمية التفسير إلى واقعة التصدع ذاتها، فتصدع يحول دون استقرار وثبات الحياة الأسرية اللازمة لنمو الفرد الموجود بداخلها نفسيا وعضويا[١٢١،ص٢٨٨]، ومع ذلك يجب أن ندرك أنّ هذا الرأي لا يمكن أن يتحرك

على هذا الشكل الغامض ذلك أنّ التصدع قد يكون أحيانا مراعاة للتمسك، والتلاحم والتكافل بين بقية أعضاء الأسرة ومانعا من استقرار علاقات أسرية فاسدة هي بذاتها عوامل مهيأة للانحراف، ومن هنا علينا التطرق إلى نقطة هامة تكمن في شخصية الطفل ثم المراهق ثم الشباب المتمثلة في الخوف والرجاء، فإنّ النفس البشرية بطبيعتها لا تخاف وترجو هذا ركب في فطرتها، يولد الطفل وفيه هذان الاستعدادات متجاورين يخاف الظلمة، ويخاف الوحدة ويخاف السقوط ويخاف الاصطدام ويخاف المناظر التي لم يألفها والأشخاص الذين يألفهم ويرجو الأمان والراحة والدفء والاستقرار في حضن أسرته وينمو الطفل المراهق، الشباب وينمو معه هذان الخطان المتقابلان وتنوع المخاوف ويتنوع الرجاء وعندما يحدث وأن يقع هذا الطفل المراهق الشاب في إحدى هذه المخاوف ومن أهمها تصدع الأسرة، العائلة عن طريق الهجر أو الطلاق أو التفريق أو الوفاة لعائلها فإنّه يسقط في الإجرام ويسلك طريق الانحراف[١٢٢،ص١١٠]، وهذا ما تم ملاحظته ميدانيا حيث أنّ الأبناء الذين يعيشون تحت سيطرة الأم فقط ينشأوا أطفال غير أسوياء حيث تمكن من ملاحظة ذلك من خلال بعض الأسر فإما أن تقوم الأم بتوجيه أبنائها للإجرام كطريق سهل لجمع الثروة وإما أنّ الأم لن تتمكن من متابعة أبنائها فيصبحوا مجرمين بدءا من مراحل الطفولة والمراهقة ولذلك يسود الاعتقاد الذي مفاده بأنّ تغير ظروف الأسرة نتيجة لوفاة عائلها أو الهجرة أو التفريق أو الطلاق هو سبب هام في إجرام الأبناء وهذا الاعتقاد نجده عند القبائل المتخلفة يعبر المثل القبائلي القائل"إذا مات العجوز فسد بيضه" بالرغم من أنّ هذا المثل بسيط إلاّ أنّ له مدلول اجتماعي يعكس لنا أهمية الرعاية والمتابعة الاجتماعية من خلال الأب والأم، فيما أنّ الإنجاب لن يتم إلاّ بفضل الرجل والمرأة معا، فالرعاية لن تتم على أحسن وجه دون الرجل والمرأة معا، وتدل الإحصائيات على انتشار التصدع العائلي بدرجة كبيرة بين المجرمين وخاصة الإناث منهم ويعود هذا التصدع غالبا بسبب الطلاق أو الهجر أكثر منه تأثير التصدع الذي يرجع إلى الوفاة[٧٩،ص١١٠] رغم أنّ هناك محاولة من بعض الأفراد الذين أوجدتهم الظروف في تصدع عائلي محتوم، للتغلب على هذا الإحباط وذلك بتوفر القدرة الجسمية والعقلية والنفسية للصمود على الشدائد والأزمات دون إسراف في العدوان والتهور أو النكوص أو استدرار العطف أو الرثا للذات[١٢٣،ص٠٢]، ومن هنا يبرز لنا بوضوح مدى تأثير التماسك العائلي على توجيه سلوك الفرد وتكوين شخصيته فكلما كان هناك التحام واتصال وتضامن وتماسك عائلي بالمعنى الحقيقي للكلمة وللعملية تقلصت نسبة الإجرام، ولكن كلما حدث نوع من الانفصال والتنافر في هذه العلاقات العائلية ظهر نوع أو شكل من السلوك الإجرامي في المجتمع.

٢. ٣. ٢. المرجعية الأسرية والجريمة:

التربية الأولى والحقيقية علينا من تعريف للأسرة حسب ما جاء به قانون الأسرة الجزائري في مادته الثانية والثالثة: حيث نص به في المادة الثانية منه "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع ويتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة" وفي المادة الثالثة يبين النظام والأساس التي تقوم عليه

الأسرة حيث ينص بمايلي" " تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية"[١٢٤،ص٠١].

وإنّ اختلاف الأوضاع بين المجرمين يرجع إلى نظام الأسرة وقد أوضح ذلك "BURT" أنّ فساد النظام يوجد في أسر المجرمين بنسبة تقرب من سبعة أمثاله في عائلات غير المجرمين، وهو يقدر أنّ العلاقة بين فساد نظام الأسرة وبين إجرام الأبناء تبلغ أهميتها أربعة أمثال أهمية العلاقة بين الفكر وارتكاب الجريمة، كما لاحظ ذلك (Sheldon Luech) أن ضعف إشراف الأم على أبنائها يتواجد في عائلات (64%) من المجرمين بينما لا يتجاوز نسبة (13%) في عائلات غير المجرمين وللفساد في نظام الأسرة عدة صور هي:

ـ عدم مبالاة الآباء بالنظام في الأسرة. ـ ضعف في هذا النظام نتيجة للضعف البدني أو الذهني أو الأدبي للآباء.

ـ نقص النظام بسبب عدم وجود أحد الأبوين واختلاف الأبوين في شأن تربية الطفل ورقابته وقسوة نظام الأسرة وصرامة ووجود الأسرة في أدنى الطبقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وهجرة إحدى الوالدين أو كلاهما إما معهم أو لوحدهم وترك الأبناء عند الأقارب[٧٩،ص١١٠].

وهذا الخلل والاضطراب يمتد حتى المدرسة وهذا ما تم ملاحظته من خلال "ثانوية محمد بوراس بمدينة مليانة " حيث لاحظنا بعض الظواهر الغريبة نذكر منها "ممارسة لعبة الدومينو والأوراق من طرف التلاميذ داخل القسم أثناء الدرس ويتعلق الأمر بالسنوات النهائية" وأيضا الفوضى العارمة داخل القسم وأثناء الدرس وهذا ما يعكس لنا عدم شعور هؤلاء التلاميذ بمسؤولية النجاح في شهادة الباكالوريا، ويعود هذا إلى المتابعة الأسرية وعدم وجود تكامل بين نظامي الأسرة والمدرسة، ومن هنا فمظاهر فشل المنظومة التربوية لها جذورها في نظام الأسرة كما أنّ هناك مظاهر اجتماعية أكثر قسوة وغرابة تؤدي لبروز السلوك الإجرامي لدى هؤلاء التلاميذ رجال المستقبل.

وبذلك وضحنا نظام الأسرة التي يعد كوسط اجتماعي هام في مجال التربية من وجهة النظر الاجتماعية والقانونية والمحلية والميدانية، وأيضا من منظار الدراسة العلمية، كما أود أن أتطرق إلى نقطة هامة في هذا المطلب والمتمثلة في الإنماء الاجتماعي من خلال مفهوم تنمية الموارد البشرية، حيث تقوم سياسة الإنماء الإجتماعي على أساس من الاستخدام المثمر والمفيد للطاقات البشرية، فهي عبارة عن عملية النهوض الذي يستند إلى العمل الاجتماعي عن طريق التعليم والتدريب حيث ينظم النّاس أنفسهم أو يعيدون نشاطهم للتخطيط والتنفيذ وفق احتياجاتهم وبما يحل مشاكلهم (مشكلاتهم)، فالفرد هو رأس مال المجتمع

بحيث إذ زاد علما ومهارة، وتمكن من الخلق والابتكار والإنتاج والانطلاق، ويتم ذلك في الأسرة عن طريق التربية العصرية[١٢٥،ص٨١].

٢. ٣. ٣. إجرام بعض أفراد الأسرة:

إن أحد العوامل التي يبدو تأثيرها واضحا على الإجرام هو السلوك الإجرامي لبعض أفراد الأسرة وقد استنتج (BURT) من دراسة أجراها في انجلترا سنة (1944) أن نسبة الإجرام في أسر المجرمين تزيد عن خمسة أمثال نسبته في أسر غير المجرمين[٧٩،ص١٠٩].

وبهذا يتضح أن الأسر التي يربى فيها المجرمون هي في الغالب أماكن توجد بها نماذج إجرامية وإنّ الاتجاه إلى الإصلاح هذه الأماكن يساعد في مكافحة الإجرام عن كثب، ومن المعلوم أنّه (الفرد) في سعيه هذا، وفي تعامله مع أسرته وبيئته وتفاعله معها يكون هذا الفرد معرضا لأنواع من الشد والجذب والركز والوثب والرضا والسخط والإخفاق، وهو معروف أنّ العلاقة بين هذا الفرد وأسر المجرمين علاقة أخذ وعطاء، علاقة فعل وانفعال وتأثير متبادل، وصراع موصول، وهو في تفاعله معها يتأثر وينفعل بشتى الانفعالات ويرغب ويفكر ويقدر ويصمم وينفذ ويتعلم ويعي ما تعلمه، كما أنّه يعبر عن أفكاره ومشاعره باللفظ تارة وبالحركة تارة أخرى المدعومة بالإشارة ويقدم أشكالا مختلفة من السلوك، ويلعب أدوارا مختلفة المواقف يصيب ويخطيء أحيانا وهو يرسم طريقا في الحياة طمعا في عمل يؤديه أو مركز اجتماعي يصبو إليه وأسرة ينشأها ويرعاها أو جماعات مختلفة يندمج فيها ويشترك في نشاطها[١٢٠،ص٣٦].

وبذلك تتفق هذه الآراء السابقة مع مقوله"ابن نفيس" حيث قال في هذا الباب ما يلي"فعلم كامل أنّ الإنسان بفقدانه السلاح الطبيعي، واحتياجاته إلى غذائه صناعي وملبس صناعي ليس تجود عيشته إذا انفرد بنفسه بل لا بدّ أن يكون الإنسان مدنيا حتى يكون مع جماعته[١٢٦،ص٣٠٢] يكونوا لبعضهم أن يزرع وللآخر أن يحرث وللآخر أن يخبز وللآخر أن ينقل المادة، وللآخر أن يخيط الثياب وغير ذلك وأود أن أوضح في هذا المطلب دراسة أجراها كل من الباحثين(Sheldon luech) و(Eleanor Glueck) حيث أنّهما لا حظا أن (86.7%) من المجرمين الذين أجريا عليهم دراساتهم قد تمت تربيتهم في عائلات كان بعض أفرادها مجرمين، كما لاحظنا أيضا في دراسة أجراها على (500) مجرم في مقارنتهم بـ 500 آخرين غير مجرمين على السكر بينما نسبة الإجرام والسكر في عائلات غير المجرمين لا تتجاوز 54% وهذه الدراسة الكفيلة بتوضيح عنوان هذا الفرع[٧٩،ص١٠٩] ويمكن إسقاط الدراسة على المجتمع الجزائري مع مراعاة الاختلاف في الخصوصيات الاجتماعية والشخصية.

٢. ٤. طبيعة الظاهرة الإجرامية في ظل المشكلة الاجتماعية:

قبل التطرق إلى أي موضوع سوسيولوجي نكون مطالبين بإظهار طبيعة هذا الموضوع وهذا ما عمدنا إليه من خلال تناول طبيعة الظاهرة الإجرامية في ظل المشكلة الاجتماعية انطلاقا من أنّ السلوك الإجرامي يعد مشكلة اجتماعية لأنّه يحمل في طياته كل المظاهر السلبية اجتماعيا على حساب المظاهر الإيجابية وحاولنا بذلك أن نقوم بتحديد هذه الظاهرة السلبية في إطار المشكلة الاجتماعية من طابعها المجتمعي إلى طابع علمي سوسيولوجي قابل للدراسة العلمية.

وحاولنا من هنا تناول طبيعة الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في السلوك الإجرامي من خلال ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- ماهية وخصائص ونسبية الجريمة.

- الجريمة في ظل المشكلة الاجتماعية.

- أنواع وتصنيفات الجرائم.

٢. ٤. ١. ماهية وخصائص ونسبية الجريمة:

٢. ٤. ١. ١. ماهية الجريمة:

الجريمة من الوقائع التي عرفتها المجتمعات منذ أقدم العصور وعانت منها الإنسانية على مر الزمن، والجريمة شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة، فبعض الأفعال لا تعد من الجرائم في الماضي، ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث يذم ويستهان بمرتكبها ويعاقب عليها القانون ويختلف معنى الجريمة في الوقت الحاضر من مجتمع لآخر وهذا يرجع إلى اختلاف المجتمعات في عناصر حضارتها وثقافتها، فالإجرام ظاهرة اجتماعية موجودة منذ أمد بعيد ولا زالت مستفحلة في المجتمع إلى يومنا هذا.

وفي ضوء هذا البيان يمكن تعريف الجرائم في الشريعة الإسلامية بأنّها محظورات شرعية زجر الله عنها حدا أو تعزيرا"فالزنا اكبر الكبائر في جميع الأديان، قال تعال"ولا تقربوا الزنا إنّه كان فاحشة وساء سبيلا[١٢٧،ص٢٦٦]، أما فيما يتعلق بالخيانة الزوجية فلقد أمر الإسلام برجم الزاني(ة) المتزوج(ة)حتى الموت والكل يرى حسب توصيات الرسول حين قال في هذا المجال (ثم يرجم حتى الموت) [١٢٧،ص٢٦٧]، ونفس الشيء بالنسبة للقتل فالإسلام يطلب ويأمر بقتل القاتل، وفي السارق فالإسلام عاقبه بقطع يده"وإنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع يد السارق إلاّ في ربع دينار فصاعدا [١٢٧،ص٢٧٨]، وهذه الجرائم تعد محظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به،

والجريمة هي إتيان السلوك الخارج عن قواعد المجتمع وتارك الفعل الذي يتماشى ومعايير السلوك الاجتماعي، وقد وصفت المحظورات بأنّها شرعية لأن الشريعة هي التي تحدد ماهو سوي وماهو منحرف طبقا لمعايير محددة، وهذا يعني أن الفعل أو الترك لا يعتبر جريمة إلاّ إذا وضعت الشريعة ذلك وترتب عليه عقوبة فإذا لم تكن هناك عقوبة على الفعل أو الترك لا يعد أي منها جريمة، وهذا هو مبدأ الشريعة التي وضعته وأقرته الشريعة الإسلامية ثم أخذها عنها علماء القانون حين تحدثوا عن قانونية الظاهر الإجرامية وإنّ القانون هو الذي يجرم بعض جوانب السلوك[٢٢،ص١٥]، وكثرت الدراسات والاجتهادات لمعرفة العوامل الواقفة من ورائها، لأنّ معرفة أسبابها يعني تضييق نطاقها والحد من أثارها الضارة بالمجتمع، ومن الأهمية القصوى معرفة طبيعة السلوك الإجرامي فالملاحظة منذ القدم أنّ أفراد المجتمع يسلكون أنواعا متباينة من السلوك يتفقون في بعضها ويختلفون في البعض الآخر[٨٥،ص١٥]، ولأن الجريمة أبشع وأخطر المشاكل الاجتماعية خصص لها علم لدراستها يسمى علم الإجرام حيث يعرفه قانون العقوبات الجزائري بأنّه "العلم الذي يدرس الجريمة كظاهرة اجتماعية ويتناول بالتحليل والبحث عن أسباب الجريمة ودوافعها التكوينية أو الاجتماعية[١١٩،ص٠٥]، ويعرفها من الناحية الاجتماعية بأنّه " العلم الذي يدرس الجريمة كظاهرة اجتماعية احتمالية في حياة المجتمع ويتقصى أسبابه الفردية والاجتماعية للتوصل إلى القضاء عليها أو الحد منها"[٨٦،ص٠٩].

ولهذا تعددت التعاريف التي قال بها الباحثون في علم الإجرام نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى نطاق ذلك العلم وما إذا كانت أسباب وعوامل الجريمة هي العوامل الداخلية أي الفردية البحتة والعضوية أو النفسية وحدها أو كانت عوامل خارجية أي اجتماعية بحتة طبيعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو بيئية أم كانت تلك العوامل خليطا من العوامل الفردية والاجتماعية معا.

٢. ٤. ١. ٢. خصائص الجريمة: هناك سبع خصائص لا بدّ من توافرها للحكم على سلوك ما بأنّه جريمة"[٨٦،ص(١٠،١١)] وهذه الخصائص هي:

1 ـ الضرر: وهو المظهري الخارجي للسلوك، فالسلوك الإجرامي يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية بهما معها.

2- يجب أن يكون هذا السلوك الضار محرما قانونا ومنصوصا عليها في قانون العقوبات[١١٩،ص٠٨].

3 ـ ضرورة وجود تصرف سواء كان إيجابيا أو سلبيا، عمديا أو غير عمدي يؤدي إلى وقوع الضرر.

4 ـ توافر القصد الجنائي.

5 ـ التوافر بين التصرف والقصد الجنائي.

6 ـ يجب توافر العلاقة بين العلية بين الضرر والمجرم قانونا وسوء التصرف أمام السلوك حتى يمكن تجريمه.

7 ـ يجب النص على عقوبة للفعل المحرم قانونا[٨٦،ص١٢].

٢. ٤. ١. ٣. نسبية الجريمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية، ما يجعل الفعل جريمة وهو نظرة المجتمع إلى هذا الفعل على أنّه مخالف لقواعد سلوكية معينة فالجريمة الواحدة في المجتمع الواحد لا تبقى على حال واحد من حيث خطورتها وعقوبتها وذلك بالنظر للتطور التكنولوجي والعلمي والاقتصادي الذي يعرفه المجتمع حيث أن كلما تطورت التقنية العلمية أدى إلى تطور الأساليب الإجرامية بالإضافة إلى عنصر آخر يتمثل في الأمثلة القادمة ومثال ذلك حكم الزاني المتزوج، فالتشريع الموسوي يحكم عليه بالقتل وفي القانون المصري يحبس في حالة رفع الدعوى من الزوج.

وفي التشريع السويسري إذا غفر الزوج لزوجته ماجنته فإنّ ما يترتب عنها وهو غرامة مالية فقط، وفي بعض ولايات أمريكا الزنا لا تعتبر جريمة على الإطلاق، ومثال آخر على ذلك تعدد الزوجات في المجتمعات الإسلامية تعتبره سلوك عادي ومشروع في حين المجتمعات الغربية تعتبره جريمة، وأيضا تعاطي المخدرات فالمجتمعات الإسلامية تعتبره سلوك غير عادي وغير مشروع في حين لا تعتبره المجتمعات الغربية سلوكا منافيا للمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع[٨٥،ص١٧].

ومن هنا يمكننا القول بأن أي سلوك كان اجتماعي أو عكس ذلك فهذا الحكم يعود إلى خصوصيات المجتمع التاريخية وبالنظر إلى القانون المستنبط من العقائد والشعائر التي يؤمن بها الأفراد والسائدة داخل المحيط الاجتماعي وبذلك فالجريمة مشكلة اجتماعية لها خصائصها التي عن طريقها نميزها عن بقية المشاكل الاجتماعية الأخرى، كما تختلف نسبيتها من مجتمع لآخر باختلاف الخصوصيات التاريخية والثقافية والعقائدية والاجتماعية لكل مجتمع إنساني.

٢. ٤. ٢. الجريمة في ظل المشكلة الاجتماعية:

يرى "كوهين كلاورد أوهلين" أنّ الأفراد غير متساويين في إمكانية وجود الفرص الملائمة للوصول إلى الأهداف الثقافية، إذ يحتاج الفرد إلى أن يتعلم خبرات مهنية معينة تؤهله للوسائل غير المعيارية كما يحتاج إلى أن يتعلم خبرات مهنية معينة تؤهله للوسائل غير المعيارية كما يحتاج إلى معرفة الأشخاص الآخرين الذي يساعدونه ويأخذون به ويتعاونون معه، والقيام بالأفعال المنحرفة قد يصدر من فرد لا يملك تأهيل أو خبرة معينة لكن عند بعض الأفراد يلزمه أن يملك خبرة معينة وأيضا مصاحبة جماعة من أهل التجربة[٨٥،ص١٩] في ذلك مثلا: الإدمان يلزمه تعلم الطريقة المنتهجة لاستعمال المخدرات وأيضا من سيوفر له ذلك بالإضافة إلى السرقة والقتل وغيرها من السلوكات الإجرامية الأخرى، وحاولنا هنا التكلم عن الإدمان على المخدرات كعامل يؤدي إلى سلوكات إجرامية كالسرقة والقتل والاغتصاب تحت تأثير مفعول المخدرات مما يجعل الفرد غير واعي ومدرك لسلوكاته ونتائجها، ونفس الشيء في تزييف العملة التي تعد وجها من أوجه السرقة وأيضا كلما تغلق أمامه أبواب الرزق يتجه إلى:[٢٢،ص٦٣]

1 ـ سلوك الطرق غير المشروعة للوصول إلى الأهداف الثقافية ويسلكه من تتوفر له هذه الطرق.

2 ـ الانزواء والانسحاب والهروب من الحياة الاجتماعية عن طريق الإدمان وشرب الخمر، والتي تؤدي إلى بروز بعض السلوكات الإجرامية.

3 ـ كلتا الحالتين من السلوك تؤدي إلى تطوير المشكلات الاجتماعية، وتتعرض المجتمعات إلى نوعين من المشكلات طبيعية وأخرى اجتماعية.

فالمشكلات الطبيعية مثل الزلزال يصعب إلى حد ما السيطرة عليه لأنّه بفعل قوة إلاهية ليست بيد الفرد بالرغم من أنّ التطور العلمي يساعد على التنبؤ بحدوث هذه المشكلات الطبيعية.

أما المشكلات الاجتماعية بفعل الفرد ويمكن القضاء عليها ومواجهتها والتقليل من نسب خطورتها وتأثيرها والسيطرة على دواليبها ومعرفة دوافعها مع مرور الزمن بفضل الدراسة العلمية السوسيولوجية الموضوعية.

وهذه الأخيرة المشكلات الاجتماعية ـ ليست مرضا لأنّه لا يوجد مجتمع خال تماما من المشكلات الاجتماعية وتحمل في طياتها ظواهر اجتماعية يسعى علمنا وبحثنا ودراستنا لمعالجته بعد تشخيصها بأسلوب علمي سوسيولوجي موضوعي، وتختلف الثقافات المتباينة فيما يعتبره البعض سلوكا غير سوي يعتبر في مجتمع آخر سلوكا سويا، وفي زمن آخر وفي نفس المجتمع أمر أو قيمة وسلوكا سويا أو غير سويا، هذا لا يعني اختلاف في الثقافات فمعظم الظواهر الاجتماعية المنحرفة[١٢٨،ص٢١] أو المشكلات الاجتماعية متفق عليها في معظم المجتمعات والأزمة على أنّها فعلا منحرفا وبذلك فالجريمة تضم كل

المظاهر السلبية للظاهرة الاجتماعية[١٢٩] فهي مشكلة اجتماعية تعيق السير العادي للحياة الاجتماعية بالإضافة إلى أنّها عبارة عن إفرازات لبعض التناقضات الاجتماعية.

٢. ٤. ٣. أنواع وتصنيفات الجرائم:

أنواع الجرائم: هناك عدة تصنيفات للجرائم تختلف باختلاف الهدف من التصنيف وفيما يلي عرض لأهم هذه التصنيفات:

٢. ٤. ٣. ١. التصنيفات القانونية: يمكن تقسيم الجرائم من وجهات عديدة فتنقسم الجرائم من حيث جسامتها إلى جنايات وجنح ومخالفات، من حيث الركن المادي إلى:

- جرائم إيجابية وجرائم سلبية. - جرائم بسيطة و جرائم الاعتياد.

- جرائم وقتية وجرائم مستمرة، أما الجرائم الإيجابية والسلبية: تقسم الجرائم إلى إيجابية وسلبية بما أن التعريف القانوني للجريمة وهو أنها: للفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه[١١٩،ص٢٢].

- الجرائم البسيطة وجرائم الاعتياد: تضم في طياتها الجريمة العمدية كالقتل العمدي وهي الجرائم التي يتوفر فيها القصد الجنائي وجرائم غير عمدية كالقتل الخطأ.

- الجرائم وقتية ومستمرة: وهنا جرائم وقتية كالقتل والتزوير، وأخرى مستمرة كخطف الأطفال.

كما أنّ هناك جرائم ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة وجرائم ضارة بالأفراد كالقتل والسرقة[١٢٧،ص٢٣].

٢. ٤. ٣. ٢. التصنيفات الشرعية المستنبطة من الشريعة الإسلامية:

- جرائم خاصة بالأفراد والممتلكات كالزنى والسرقة وعقوبتها إقامة الحد فحد الزاني الجلد مائة جلدة، وحد السارق قطع يده.

- جرائم خاصة بالنفس كالقتل وعقوبتها القصاص، النفس بالنفس[١٢٧،ص٢٨٠].

- التعزير وهو عقوبة يلجأ إليها القاضي كأسلوب ردع ويعاقب بالتعزير في نوعين من الجرائم:

- الجرائم المعاقب عليها بالحد أو القصاص إن تخلف ركن من أركانها ففي السرقة يعزر من يسرق من غيره أو من يسرق دون النصاب أو يسرق الأشياء الرطبة أو سريعة الفساد أو من يخون الأمانة

أو يجحد العارية، وفي الزنا يعاقب بالتعزير من يجامع دون الفرج وفي القذف يعزر من يقذف بالسب والشتم دون الزنا وهكذا.

- الجرائم التي لا حد فيها ولا قصاص وهي غالبية الجرائم[١٣٠،ص٢٤٥].

ويضف "بونجر" في دراسة بعنوان"الإجرام والظروف الاقتصادية"الجرائم بحسب دوافع المجرمين إلى جرائم اقتصادية، وجرائم جنسية، وجرائم سياسية، وجرائم مختلفة و انطلاقا من ثقافة المجتمع والتي يكون فيها الانتقام هو الدافع الأول[٢٢،ص(٦٤،٦٥)].

ومن الواضح أنّه لا يمكن الأخذ بهذا التصنيف لعدة اعتبارات أهمها عدم شمولية التصنيف إلى جانب أنّه لا يمكن إرجاع أي جريمة إلى دافع واحد، كما أن هناك تصنيف إحصائي للجرائم، إلى جرائم ضد النفس والمال وجرائم ضد الأداب العامة والنظام العام والعدالة، وفي أمريكا جرائم ضد الأداب والنظام العام وهي أكثر من غيرها من الجرائم الأخرى.

٢. ٤. ٣. ٣. التصنيفات الاجتماعية: تهتم هذه التصنيفات بحياة الناس ومصالحهم ومؤسساتهم الاجتماعية التي يقع عليها الضرر، كما تهتم بدوافع المجرم في ارتكاب الجريمة والسلوك الإجرامي وهي سبعة أنواع:

- جرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق العمدي.

- جرائم ضد الأفراد كالقتل والضرب.

- جرائم ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة.

- جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.

- جرائم ضد الدين كاعتداء على أماكن العبادة.

- جرائم ضد الأخلاق الفاضحة للحياء.

- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع كالصيد في غير موسمه[٢٢،ص٦٦].

والتصنيفات الاجتماعية التي سنهتم بها في دراستنا تنحصر في:

- جرائم ضد الممتلكات المتمثلة في السرقة.

- جرائم ضد الأفراد المتمثلة في القتل والضرب.

- جرائم ضد الأسرة المتمثلة في الخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.

- جرائم ضد الأخلاق الفاضحة للحياء المتمثلة في الاغتصاب.

من خلال تناولنا لطبيعة الظاهرة الإجرامية في ظل المشكلة الاجتماعية تمكن من تحديد هذه الظاهرة تحديدا علميا يجعلها قابلة للتمحيص والتفسير والدراسة حتى نتمكن من الوصول إلى فهم الظاهرة بغية الوصول لصياغة القانون العلمي الذي يساعدنا على التنبؤ بحدوث الظاهرة الاجتماعية والمقصودة في دراستنا هي الظاهرة الإجرامية.
فعمدنا من خلال هذا المبحث القيام بهذه التحديدات العلمية من خلال تحديد ماهية وخصائص ونسبية الجريمة بالإضافة إلى وضع الجريمة في إطارها الاجتماعي والعلمي إذ تشكل بذلك مشكلة اجتماعية تعيق تطور وتقدم المجتمع.

وهذا ما مكننا من الوصول للتطرق لأنواع وتصنيفات الجرائم بالمنظار القانوني والعقائدي والاجتماعي لنصل في الأخير إلى تحديد طبيعة السلوك الإجرامي الذي سنسعى إلى تناوله في هذه الدراسة السوسيولوجية حتى لا يتشعب هذا العمل ولا يخرج عن إطاره العلمي الذي نسعى من خلاله تفسير الظاهرة من خلال الواقع الاجتماعي حتى نتمكن من فهمها فهما علميا سوسيولوجيا موضوعيا.

ملخص الفصل الثاني:

ومن خلال هذا الفصل نستخلص بأن تعدد دوافع الجريمة راجع إلى تعدد المذاهب التي تناولت هذه الظاهرة الاجتماعية داخل المجتمع. ومن هنا فالسلوك الإجرامي لا يتحدد بعامل واحد ولكن بتظافر جملة من العوامل.

ولما كان موضوعنا يربط بين البيئة الأسرية وباقي المؤسسات الاجتماعية(المدرسة - المسجد - وسائل الإعلام (التلفزيون) - النظام السياسي..) في ظهور السلوك الإجرامي حاولنا التركيز على الأسرة كوحدة اجتماعية لها التأثير الواضح والواسع في وظائف باقي المؤسسات الاجتماعية المشكلة للمجتمع من جهة وبروز عدة مظاهر وظواهر اجتماعية وعلى رأسها الجريمة من جهة أخرى.

فإذا تناولنا العوامل الوراثية فإنّها تتحدد انطلاقا من الاتصال الجنسي بين الوالدين داخل الأسرة، وإذا تطرقنا إلى العوامل النفسية للفرد فإنّها تتشكل انطلاقا من الوسط الأسري الذي يعيش فيه وتنعدم في

باقي الأوساط الاجتماعية الأخرى، وحتى العوامل الاجتماعية فإنّها تنعكس على الأسرة مما يجعل الفرد يتأثر بها بدءا من محيطه الأسري وصولا إلى المحيط الاجتماعي ككل.

ولذلك فعوامل الجريمة تكمن في الأسرة لأنّها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يتم فيها توجيه سلوك الفرد وتكوين شخصيته ومنه اندماجه في المجتمع وتحضيره للاتصال والتفاعل المناسب في إطار باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تسعى لمواصلة الدور الأسري وتقنينه وإثرائه أو التمرد والعدوان على المجتمع ككل ويظهر ذلك من خلال سلوكات الفرد داخل البناء الاجتماعي.

الفصل٣

القاعدة النظرية للجريمة

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض وتحليل للجانب النظري في تفسير السلوك الإجرامي وهذا الجانب يعد القاعدة النظرية لتناول الموضوع المراد دراسته والذي يندرج في العمل على قياس مدى مساهمة البيئة الأسرية مع باقي الأوساط الاجتماعية الأخرى في ميلاد السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري.

وعلى هذا الأساس عمدنا إلى محاولة عرض وتقييم مجمل النظريات الاجتماعية التي أثارت موضوع الجريمة للوصول في الأخير لتبني نظرية اجتماعية تؤهلنا لدراسة موضوعنا من هذا المنطلق النظري وهذا سيتم على النحو التالي:

المبحث الأول: سنعمد فيه إلى عرض ثلاث نظريات اجتماعية.

المطلب الأول: نظرية إميل دوركايم.

المطلب الثاني: آراء المدرسة الإجتماعية الفرنسية، نظرية جبريا ل تارد حول التقليد والمحاكاة.

المطلب الثالث: المدرسة الإجتماعية الأمريكية في تفسير السلوك الإجرامي. نظرية شوترلاند في إطار علم النفس الاجتماعي.

المبحث الثاني: تقييم لهذه النظريات الاجتماعية.

المطلب الأول: إظهار ما جاءت به هذه النظريات.

المطلب الثاني: النقائص المسجلة.

المطلب الثالث: المزج والجمع بين أفكار النظريات الاجتماعية.

المبحث الثالث: طريقة تبني نظرية اجتماعية معينة في دراستنا.

المطلب الأول: كيفية الاعتماد على هذا التوجه النظري للجريمة.

المطلب الثاني:كيفية التناول في إطار البنائية الوظيفية مع مراعاة التغير الاجتماعي.

المطلب الثالث: توظيف نظرية التنشئة الاجتماعية.

٣. ١. عرض للنظريات الثلاث التي تناولت الجريمة:

٣. ١. ١. نظرية إميل دوركايم:

ظهرت دراسة إميل دوركايم عن الانتحار(suicide) بعد مضي عامين على نشر مؤلفة "قواعد المنهج في علم الاجتماع " وتعد هذه الدراسة أول نموذج متكامل للبحث الاجتماعي خلال هذه الفترة ولا ترجع أهمية هذا الكتاب للمنهج الإحصائي الذي أستخدم فيه ببراعة فحسب، وإنما لقدرة دوركايم الفائقة على تدعيم موقفه النظري بالبيانات والشواهد الواقعية وهذا ما أهلنا لاكتشاف بعد نظري للتوجه الدوركايمي حول ظاهرة الانتحار.

ولقد قدم دوركايم ثلاث أسباب كتبرير علمي، موضوعي لانتقائه لظاهرة الانتحار وهي:

- اعتقاده أنه من اليسير تعريف الانتحار وذلك على الرغم من أنه أوضح بعد ذلك أن هذا ليس أمرا حقيقيا وخاصة من خلال النقد الذي تعرض له من "هالفكس" في تقييمه لدراسة دوركايم حول الانتحار.
- توافر الإحصاءات والبيانات الخاصة بهذه الظاهرة.
- أن موضوع الانتحار يحتل أهمية خاصة نظرا لتوفر إحصاءات تؤكد تزايد معدلات الانتحار إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف خلال القرن ١٩م.

أما فيما يتعلق بتعريفه للانتحار، فالتعريف الأول الذي وضعه فهو "إن الانتحار يشير إلى الموت الذي يرجع بصورة مباشرة لفعل إيجابي أو سلبي قام به الشخص المنتحر[١٣١،ص٨].

ثم صاغ تعريف بديلا هو يشير الانتحار إلى كل حالات الموت التي تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفعل سلبي أو إيجابي قام به المنتحر نفسه، وهو يعلم أنه سيؤدي إلى هذه النتيجة [١٣١،ص٩].

وبعد أن يحدد تعريف الانتحار ينتقل إلى مناقشة نقطة أخرى ذات أهمية، وهي أن المجموع الكلي لحالات الانتحار في بلد معين يسمح لنا بحساب "معدل الانتحار " وهذا ما يطلق عليه اسم " الظاهرة الاجتماعية "[١٣١،ص٩].

أما فيما يتعلق بظاهرة الانتحار والمرض العقلي، حيث عمد دوركايم إلى أن التحليل الأول للعوامل غير الاجتماعية ويهدف دوركايم منذ البداية إلى إثبات عدم أهمية هذه العوامل ليذهب إلى أن هناك اعتقادا قديما يغزو أن الانتحار يرتبط مباشرة بالاختلال العقلي، وقد انتهى عدد من الباحثين في هذا الصدد إلى أن الانتحار نوع من الأمراض العقلية، النفسية ويعتبر الدكتور "بوردن " أحد ممثلي هذا الاتجاه، حيث كتب مقالا جعل عنوانه "الانتحار كمرض"، غير أن "دوركايم" يرى أن تفسير الانتحار بالإضافة إلى المرض العقلي أمر لا تؤيده الشواهد الواقعية[١٣١،ص٩].

فالإحصاءات تشير إلى ارتباط جوهري بين المرض العقلي والانتحار ومثال ذلك أن عدد النساء في المؤسسات العلاج العقلي يزيد عن عدد الرجال فيها، بمعنى أنه يوجد حوالي ٥٠ امرأة و٤٥ رجل إلا أن النساء في التعداد يشكلون ككل (٢٠ %) فقط من نسبة المنتحرين هذا فضلا عن أننا نجد أن نسبة الاختلال العقلي ترتفع بين اليهود إلى أعلى من المتوسط بينما نلاحظ أن نسبة الانتحار عندهم تقل من المتوسط[١٣١،ص١١]، يضاف إلى ذلك التناقض بين معدل الانتحار والأعمار المختلفة التي يصاب فيها المرء بالاختلال العقلي.

فهناك حقيقة شائعة تؤكد أن معدل الانتحار يزداد مع تقدم العمر ولكننا نجد من ناحية أخرى أن الاختلال العقلي يبلغ أعلى درجاته في سن النضج أي بين الثلاثين والخمسة والأربعين ولعل ذلك يهدم الارتباط المزعوم بين الانتحار والمرض العقلي، ويلاحظ دوركايم أيضا أن المجتمع الذي تنخفض فيها معدلات الانتحار يرتفع فيها نسبة الأفراد المصابين بأمراض عقلية، وهو يشكك في هذا الصدد في الأرقام التي يقدمها "مورسيللي"حيث يعتبر متحيزا لإثبات العلاقة بين الانتحار والمرض العقلي، كذلك لم يجد دوركايم ارتباطا جوهريا بين الانتحار والإدمان على الخمور[١٣١،ص٣٠]. وليس هناك أيضا ارتباطا جوهري بين حالات الانتحار وبين العوامل التكوينية (facteurs génétiques)[١٣١،ص٣٤]، ذلك أن ما ذهب إليه "مورسيللي" من وجود فروق جوهرية في نسبة الانتحار بين الجماعات السلالية الأربعة التي نجدها في أوروبا لا تدعمه البيانات الإحصائية فنحن نجد اختلافات جوهرية في معدلات الانتحار بين الجنس السلافي والجنس الألماني في أستراليا على ما زعم "مورسيللي".

ولكنه يرى أنه إذا كان الألمان يقبلون على الانتحار بنسبة ملحوظة إلى أن ذلك لا يرجع إلى عامل الدم، بقدر ما يرجع إلى طبيعة الحضارة التي نشأوا فيها، يرفض دوركايم كذلك نظرية "مورسيللي" التي تقرر أن الأشخاص الذين يتميزون بطول القامة تزداد نسبة الانتحار بينهم أكثر من أولئك الذين يتميزون بقصر القامة[١٣١،ص٤٤] وفيما يخص العلاقة بين الانتحار والعوامل الكونية، ففي هذا المجال ينتقل دوركايم إلى تنفيذ المجموعة الثانية من النظريات والتي يطلق عليها بالعوامل الكونية ، كالعلاقة بين المناخ ومعدل الانتحار وهو يبدأ بمعالجة الحقيقة التي يرجعها إلى :أنّ الانتحار يزداد في فصل الصيف وبالتالي يعتبر ارتفاع درجة الحرارة عاملا قويا مؤديا إلى ارتفاع معدلات الانتحار ، وهو الافتراض الذي ذهب إليه "مورسيللي" ويرى دوركايم أن الوقائع لا تدعم مثل هذا الفرض ذلك أن الحرارة لا يمكن أن تكون هي السبب الذي يدفع الناس إلى قتل أنفسهم بأنفسهم فقد لاحظ مثلا أن الجنود الفرنسيين كانوا يقدمون على الانتحار بنسبة عالية في قربهم من موسكو عام ١٨١٦ حينما كانت درجة الحرارة منخفضة جدا كما لوحظ كذلك أن معدلات الانتحار لا ترتفع في بلاد الجنوب الأوروبي عنها في شمال أوروبا فنحن نلاحظ على سبيل المثال أن نسبة الانتحار ترتفع في إيطاليا إلى درجة ملحوظة[١٣١،ص٤٣].

ولذلك علينا أن نبحث عن سبب الانتحار ليس بين النتائج المترتبة على المناخ، وإنما في طبيعة الحضارة وفي طريقة انتشارها بين البلاد المختلفة، وربما أمكن القول ـ عموماـ أن الانتحار يرتبط بالنشاط الاجتماعي ويدعم ذلك ما نلاحظه من ارتفاع نسبة الانتحار في المدن عنها في الريف، كنتيجة لازدياد الأنشطة الاجتماعية في المدينة عنها في القرية.

وفي مجال أخر حاول دوركايم اختبار نظرية معاصرة "جبريال تارد tarde"من أن كل صور السلوك بما في ذلك السلوك المنحرف كالجريمة، إنما ترجع في المحل الأول إلى التقليد أو المحاكاة، ويحاول دوركايم أن يحدد المقصود بالمحاكاة، فيذهب إلى أن التقليد قد يرجع أولا إلى تصورات الجماعة، وذلك حين يفكر أفراد المجتمع ويشعرون بطريقة متشابهة كاستجابة للثقافة التي ينتمون إليها[١٣١،ص٣٠]، أما المعنى الثاني للتقليد فهو ذلك الذي يشير إلى إتباع الأفراد طرق وعادات المجتمع وبذلك يصبح من المتوقع أن يقدموا على فعل ما في ظروف معينة أما النوع الثالث للمحاكاة فهو ذلك الذي يشير فقط إلى مجرد النقل الآلي والذي لا ينتج عن تفكير في فائدته ونفعه أو بأنه ينسجم مع نموذج معين كأن نضحك أو تبكي لمجرد أن شخصا قد ضحك أو بكى.... وهكذا يشير دوركايم إلى أن النوعين الأولين من التقليد لا يمكن وصفها بأنهما مجرد تقليد آلي بل أنهما يتصفان عنصرا اجتماعيا هو الانحناء والخضوع للضغوط الاجتماعية، أما المعنى الثالث فقط هو الذي يمكن وصفه بأنه مجرد تقليد ويتساءل دوركايم إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا النقل الذي يخلو من أعلى دوافع سببا في الانتحار؟ يقول في الرد على ذلك: [١٣١،ص٣٠]

أنه إذا كنا نلاحظ حالات انتشرت فيها موجة من الانتحار بفعل "العدوى" فإن ذلك يشير إلى أن هذه الحالات من الانتحار ترجع إلى شخص معين هو أول من أقدم على ارتكاب الانتحار بل هي في حقيقة "فعل جماعي "بمعنى أن الجماعة كلما قد عقدت العزم على الموت أي أن الجماعة قد تصرفت ككل وبطريقة.وهذا كنتيجة لتأثير عامل معين على كافة الأعضاء وينتهي دوركايم إلى أن التقليد لا يقدم لنا تفسير لظاهرة الانتحار، ذلك أن التقليد قد يؤدي إلى بعض الحالات الفردية، ولكنه لا يسهم بشيء في تفسير تباين معدلات الانتحار في الأقطار المختلفة.

أما فيما يتعلق بالنماذج الثلاث للانتحار فهي الانتحار الأناني والغيري والآخر لاقيمي أو فقدان المعايير(anomie).

فالانتحار الأناني بدأ دوركايم بمعالجته للانتحار الأناني بتحليل العلاقة بين الدين والانتحار ويلاحظ من واقع الإحصائيات أن معدل الانتحار يزداد في الدول البروتستانية في أوروبا عنها في الدول الكاثولوكية، وقد لوحظ كذلك أن معدلات الانتحار ترتفع في بروسيا نظرا لازدياد عدد البروتستات بينما تقل نسب الانتحار بين اليهود عنها بين الكاثوليك والبروتستانت إلى ما يتسع به هذه الأخيرة من حرية في البحث والتفكير، فضلا عما يشيع بينهم منهم من فردية، نتيجة لضعف التضامن بين جماعتهم، وعلى ذلك يكون نقصان الروابط الاجتماعية بين البروتستانت عاملا مؤديا إلى ارتفاع معدل الانتحار بينهم ثم ينتقل دوركايم إلى معالجة علاقة الأسرة بالانتحار والمجتمع السياسي وقد لخصه إلى النتائج التالية: [١٣١،ص٣٧].

ـ الزواج المبكر غالبا ما يؤدي إلى الانتحار، وخاصة عند الرجال.

ـ يقل الميل نحو الانتحار يزداد من سن ٢٠ بالنسبة للمتزوجين من الجنسين عنه بين غير المتزوجين.

ـ تقل نسبة الانتحار بين النساء عنها بين الرجال.

ـ تزداد نسبة الانتحار بين الأرامل عنها بين المتزوجين.

ـ تقل نسبة الانتحار كلما زاد حجم الأسرة.

ـ تقل نسبة الانتحار في فترات الاضطراب السياسي والحروب وذلك نتيجة لأن هذه الحالات تؤدي إلى ربط أجزاء المجتمع وازدياد درجة التماسك الاجتماعي.

ويذهب دوركايم إلى أن هذه النتائج إنّما تدعم التضحية التي مآلها أن الانتحار يزداد بضعف الروابط الاجتماعية في الجماعة وبشيوع الفردية والعزلة الاجتماعية للفرد.

في ضوء ذلك كله كتب دوركايم في تفسيره لاختيار مصطلح الانتحار الأناني <<إن المجتمع لا يمكن أن يصاب باللاتكامل بدون إن يعزل الفرد نفسه بإستمرلر عن الحياة الاجتماعية وبدون إن تصبح أهدافه الخاصة أهم من أهداف المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه....فإننا نطلق مصطلح <<الانتحار الأناني>>على نموذج الانتحار الذي ينشق على النزعة الفردية المتطرفة>>[١٣١،ص٤١].

أما فيما يتعلق بالانتحار الغيري فهذا النمط يختلف عن النمط السابق، فالانتحار الغيري نتيجة مباشرة للتضامن الاجتماعي واندماج الفرد في الجماعة التي ينتمي إليها اندماجا كليا فالمنتحرين الغيريين يربطون إرادتهم بإرادة المجتمع، ويفعلون ما تمليه عليهم الجماعة التي ينتمون إليها، ذلك أن الفرد يعبر عن اندماجه الاجتماعي بشعوره الدائم بأنه على استعداد لأن يضحي بنفسه في سبيل الجماعة....أو الموت الذي يتطلبه الواجب الطقوسي أو الاجتماعي وكذلك حالات يقدم فيها النساء على الانتحار عقب وفاة أزواجهن والعبيد نتيجة موت سادتهم [١٣١،ص٤١].

وكذلك يقرر دوركايم أن الجنود يقدمون على الانتحار لأنهم قد تدربوا على أن يضحوا بأنفسهم في سبيل الجماعة، وأن يضحوا برغباتهم ومصالحهم الخاصة، ولذلك لا تعني الحياة بالنسبة لهم شيئا له أهمية، ومن ثم يرتفع بين الجنود نسبة الانتحار الغيري أو الإيثاري[١٣١،ص٤١].

أما فيما يتعلق بالشكل الثالث من الانتحار هو ذلك الانتحار الناتج عن فقدان المعايير، وينتج هذا النوع من الانتحار عن تدمير مفاجيء للتوازن الاجتماعي والبناء الأخلاقي في المجتمع كأن ترتفع معدلات الانتحار في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الإفلاس.

وهنا يقدم دوركايم مفهومه الأنومي ففي حالة الثبات النسبي للمجتمع تكون مستويات الطموح محددة وواضحة لكل شخص، كما أن الناس يعرفون إمكانية تحقيق هذه المستويات، كما أن الناس غالبا ما يجدون قطيعة تفصل بين ما يطمحون إليه، وبين ما يستطيعون تحقيقه بالفعل وتؤدي هذه الصدمة إلى ارتفاع في معدلات الانتحار والناتج عن الأنومي ولكن دوركايم يرى أن ثمة أزمات سياسية معينة مثل مواقف الحرب تؤدي إلى خفض معدلات الانتحار بينما تؤدي أزمات أخرى إلى ارتفاع هذه المعدلات ويرفض دوركايم الفكرة القائلة أن الفقر هو العامل المؤدي إلى الانتحار، وذلك نظرا لوجود كثير من الطبقات الفقيرة التي لا تعرف الانتحار، وكذلك لأن الانتحار لا يزيد فقط حينما يؤدي تحطيم التوازن الاجتماعي إلى الفقر بل حينما يؤدي على الثراء المفاجئ[١٣١،ص٨٧].

ومن هنا الانتحار عند دوركايم "ظاهرة اجتماعية سليمة لأنها تتميز بعموميتها وهي لذلك لا يمكن أن تفسر إلاّ في ضوء العوامل الاجتماعية التي أنتجتها، وهذا يعني أن العوامل الأساسية المسببة للانتحار لا ترجع إلى التكوين السيكولوجي للفرد أو إلى الظروف الكونية بقدر ما هي إلى نتيجة الاختلاف

في البناء الاجتماعي، وفي درجة التضامن الاجتماعي والامتثال للمجتمع، إضافة إلى أنّ هناك تيارات إنتمائية، وهذه التيارات تتمثل في العوامل "غير الشخصية" التي تمارس فترة ملزمة تجعل الفرد يقبل على الانتحار، وقد لا يكون واعيا في كثير من الأحيان بهذه العوامل،

ويذهب دوركايم إلى اعتبار أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي ويتحدد السلوك الإجرامي على أساس الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد، فتزداد الجرائم كلما كانت روح التضامن ضعيفة والعكس بالعكس، ومما يميز آراء دوركايم أنه يعتبر الجريمة ظاهرة عادية في المجتمع توجد في المجتمعات ككل وفي كل العصور بل هي عامل من عوامل صحته ودليل على تقدمه وتطوره، ويرى أنها نافعة باعتبارها دليل على وجود قدر من الحرية يتمتع بها الأفراد[١٣٢،ص٣٩].

٣. ١. ٢. آراء المدرسة الاجتماعية الفرنسية، نظرية جبريال تارد حول التقليد والمحاكاة:

كانت هذه المدرسة رد فعل عن آراء لومبروزو وعن المجرم المطبوع، وزعيمها الطبيب الفرنسي "Durkheim .Tarde lacassane"،فآراء "لا كسان"(Lacassagne)تعزو الجريمة إلى الوسط الاجتماعي فهذا الوسط يعتبر التربة الصالحة لإنتاج المجرم ، وشبه المجرم بالجرثومة أو المكروب الذي لا ضرورة منه، وأن لكل مجتمع المجرمين الذين يستحقهم ولم ينكر العوامل التكوينية في تفسير السلوك الإجرامي، إلاّ أنه يختلف عن لومبروزو، ويعرف هذا التكوين بأنه عبارة عن محصلة الوسط الاجتماعي وتأثيره على جسم الإنسان وبعبارة أخرى فإن التكوين البيولوجي عند "لا كسان" يدخل فيه مجموعة العمليات والظروف المتتابعة على مدى عمر الإنسان كمستوى التعليم ، وأداء وظيفة معينة أو الحياة بطريقة لائقة.

والوسط الاجتماعي عنده يشمل العوامل الطبيعية، المناخية التكوينية والاجتماعية والثقافية يضاف إليها سوء التغذية ، المسكرات، المخدرات، وإضطرابات في الوظائف العصبية والإصابة ببعض الأمراض مثل السل[١٣٣،ص١٤١].

كما بحث تارد في تأثير الوسط الاجتماعي على الفرد، فهو أول من كشف عن نموذج "المجرم المحترف" ويرى أن غالبية مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يخضعوا لإشراف أو رقابة منذ طفولتهم وإنما تركوا لأنفسهم فكانت المدرسة الحقيقية بالنسبة لهم هي الشارع فأصبحوا بذلك مجرمين محترفين لأنهم اختاروا الإجرام كسلوك جوهري في حياتهم اليومية. ويعتبر العامل الأساسي للإجرام عند "تارد" التقليد فأعمال الإنسان الهامة وتصرفاته أيا كانت مصدرها القدوة،وظاهرة التقليد هذه عامة في كل المجتمعات وتختلف تبعا لاختلاف العلاقات بين الأفراد من أجل هذا تختلف الجريمة باختلاف المجتمعات،

ففي المجتمعات الكبيرة يكثر عددها وتتعدد صورها،أما في المجتمعات الصغيرة تكون الجريمة أقل ظهورا وثابتة كما ونوعا.

وقد صاغ ثلاث قوانين للتقليد:[١٣٣،ص١٤٠]

- الأفراد يقلدون بعضهم البعض كلما كانوا متقاربين.
- في الغالب يقلد المرؤوس رئيسه الأعلى
- في حالة تعارض الأذواق والموديلات، فإن الإنسان يقلد الحديث منها دون القديم،

وقد أخذ بهذه الآراء العالم الأمريكي "شوترلاند"كما سنرى فيما يأتي لاحقا.

٣. ١. ٣. المدرسة الاجتماعية الأمريكية في تفسير السلوك الإجرامي:

ـ نظرية شوترلاند في إطار علم النفس الاجتماعي.

تختلف وجهات نظر علماء الإجرام والاجتماع الأمريكان فيما بينها في تفسير الجريمة.ولكن الاتجاه الأعم والأغلب هو عدم الميل إلى التفسير الو راثي .

ومن ذلك ما قرره علم الاجتماع الأمريكي "دونالد نافت"في كتابه في علم الإجرام والذي صدر عام (١٩٤٥) وأكد فيه أن المجرم من صنع المجتمع وأن الوراثة لا يكاد يكون لها نصيب في تسبيب الجريمة ذلك لأن الإنسان كالمادة الأولية تشكله ظروف الحياة التي يحياها منذ ميلاده.

ومن هنا يرجع إجرامه إلى الظروف الاجتماعية الفاسدة التي نشأ فيها الفرد وتربى وترعرع فيها. وأنه لو فرض أن إنسانا أخذ يطرق أبواب أفراد المجتمع الذين يتسببون في نشأة الجريمة لأنتهي به المطاف إلى أن يطرق باب منزله هو. وعلى ذلك فتقصير أفراد المجتمع في القضاء على أسباب الإجرام من فقر وجهل ومرض تعود مغبته عليهم في صورة إجرام ضدهم.

ويرى آخرون أن الجريمة وليدة خلاف مذهبي بين المجرم والقانون، بمعنى أن المجرم يتشبع بثقافة محلية تتعارض مع القانون الممثل لرأي المجتمع كله.

وهناك من يرجع الجريمة إلى ظروف البيئات المحلية المتدنية المستوى وهي المناطق الجانحة.

ويرجع البعض الجريمة إلى عوامل تقليدية حيث يقرر أصحاب هذا الرأي أن السلوك الإجرامي يتعلمه الفرد ويتقنه من المعيشة في وسط جماعة معينة[٢٥،ص(١٦٣،١٦٢).

أما فيما يتعلق بنزعة استهداف الجريمة التي يتزعمها "سيزرلاند "في "كتابه مباديء علم الإجرام" الذي يرى أن المظهر الشخصي للشخص في الجريمة أو بمعنى أدق في مدى تحقيق الفرد في التكيف الاجتماعي السوي أم أنه سوف يبحث عن الإشباع بأساليب منحرفة وغير قانونية.

ونظرية تصارع الثقافات أو ما يعرف بالصراع بين الثقافات التي جاء بأفكارهاعالم الاجتماع والإجرام الأمريكي (Thor Sten sel lin)[١٣٤،ص(٨١٥،٨٧٩)]

ونقطة البداية في هذه النظرية هي أن قواعد القانون الجنائي أو(القانون الجزائي)تعكس الأفكار الخلقية والمعنوية والآداب العامة لحضارة معينة في لحظة زمنية معينة.

فمهمة هذا القانون حماية تلك القيم والآداب عن طريق قواعد قانونية تقرر الجزاءات الجنائية المختلفة لمن تسول له نفسه الاعتداء عليها بأفعال يعتبرها القانون جرائم.

وينشأ الصراع بين الثقافات حين تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة[١٣٤،ص٨٨٠].

فأي فرد ينتمي إلى مثل هذه الجماعات يجد نفسه أمام موقف محير وشائك.

إما أن ينصاع لأوامر القانون الجنائي احتراما للقيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها وتفاديا للوقوع تحت طائلة الجزاءات الجنائية إذا ما خالف قواعد هذا القانون.

ولكنه في هذا الموقف يخالف مباديء وقيم جماعته التي ينتمي إليها.

وإما أن يستجيب للقيم السائدة في جماعته فيأتي من السلوك ما يوافق هذه القيم، ولكنه في نفس الوقت يخالف القيم والمباديء التي يعبر عنها القانون الجنائي ويتعرض بالتالي لتطبيق الجزاءات الجنائية عليه.

هذا الصراع الخارجي بين قيم ومباديء المجتمع، وقيم ومباديء الجماعة التي ينتمي إليها الفرد يتوازى معه صراع نفسي داخلي ينتهي بالفرد إلى الوقوع في الهاوية أي الجريمة.

ويرجع ذلك إلى أن سلوك سبيل الجريمة يطابق مباديء وقيم الجماعة التي ينتمي إليها الفرد المجرم وينسجم معها، يضاف إلى ذلك أن هذا السلوك مطلوب من هذا الفرد أن يأتيه على هذا النحو و إلاّ فقد انتمائه لجماعته.

ويعطي "سيلين" تفسيرا لنظرية على أساس أن المجتمع يتضمن مجموعات إنسانية متعددة(الأسرة ـ المدرسةـاللعب ـالعمل ـالنقابة منظمة اجتماعية).

وتختلف هذه المجموعات فيما بينها تبعا لعدد أفرادها ودرجة التضامن بينهم، وطبيعة المصالح أو الأهداف التي تربطهم، ولكل جماعة يتوافر لديها نوع من التفاهم المشترك بين أفرادها.

والنواة الأولى للمجتمع هي الأسرة، فالمولود داخل أسرته يكون جماعة إنسانية، إذ عن طريقها يتناول غذائه، وبواسطتها تغرس فيه الأفكار التي تجعله يدرك العالم الخارجي ويتولد عن ذلك ارتباط بين الطفل وأفراد أسراته، وتدريجيا يتشبع الطفل بالتقاليد الثقافية للأسرة ومعتقداتها وسلوكياتها ويتعلم أيضا كيفية مواجهة المواقف في الظروف المختلفة،كل ذلك يتم إما عن طريق الملاحظة والمشاهدة وإما بواسطة التقليد وإما بأسلوب التعليم، ويكتشف الطفل بعد ذلك أن هناك بعض صور السلوك التي تتسامح الأسرة عنها، ولكن هناك قواعد معينة وغير مكتوبة لا يمكن مخالفتها[١٣٤،ص٨٨٠].

هذه القواعد تزداد رسوخا في ذهن الطفل بسبب الاحترام والحب الذي يوجد بين أفراد الأسرة، وتمثل هذه القواعد الإطار العام لسلوك أفراد الأسرة، وتعتبر قاعد السلوك هذه بمثابة قانون خاص لجماعة الأسرة.

يتضح من المرحلة السابقة أن الطفل ينشأ وسط أسرته التي يتكون منها الجماعة الإنسانية الأولى في المجتمع. وأنه داخل هذه الأسرة يتكون لدى الطفل إحساس بالالتزام بقواعد السلوك التي تشكل دستور أسرته، كما تضع هذه القواعد للطفل أول نظام للحياة الاجتماعية يجب عليه احترامه.

وفي مرحلة تالية يتصل الطفل بزملاء اللعب، ويكون معهم جماعة اللعب الذي يصبح عضوا فيها.

ومن خلال هذه الجماعة يضيف الطفل إلى ما سبق أن تعلمه من الأسرة معلومات جديدة وثقافة جديدة، ولما كان لكل طفل ثقافته وقواعد سلوكه المرتبطة بأسرته، فإنه يدخل جماعة اللعب الجديدة وهو مشبع بهذه الثقافة وتلك القواعد.

فإذا حدث توافق بين الثقافات المختلفة للأعضاء الجماعة (جماعة اللعب)، قويت قواعد السلوك الخاصة لدى كل عضو فيها، أما إذا حدث العكس ضعفت قواعد السلوك الخاصة وتغلبت عليها قواعد جماعة اللعب.

وفي كل الأحوال تنشأ ثقافة خاصة بجماعة اللعب، وقواعد سلوك خاصة تنظم نشاط أعضائها وسلوكهم ويتكون من كل ذلك قانون خاص للجماعة أو دستور خاص بها .

ويتكرر نفس التطور في المراحل المختلفة من حياة الطفل من خلال الجماعات الإنسانية المختلفة التي يدخل عضوا فيها، كجماعة الدراسة وجماعة العمل، وجماعة النادي، وجماعة النقابة، وجماعة المنظمات الاجتماعية وغيرها، ولا جدال في أن التقدم الحضاري يصاحبه زيادة عدد الجماعات الإنسانية في المجتمع[١٣٥].

وآيا ما كان الأمر، فإن الإنسان يجد نفسه عضوا في جماعات متعددة لكل منها ثقافة خاصة وقواعد سلوك خاصة بها.

ولا ننسى أن هذا الإنسان نفسه عضوا في المجتمع ككل، ومن خلال هذه العضوية يتشبع بثقافة هذا المجتمع عن طريق مجموعة القيم الخلقية والاجتماعية والآداب العامة السائدة فيه.

كما يلتزم باحترام قواعد السلوك التي يضعها لحماية هذه المبادئ والقيم، ومنها قواعد القانون الجنائي (أو القانون الجزائي).

هذه القواعد تتميز بأن لها طابع رسمي إذ أنها صادرة عن السلطات الرسمية في الدولة.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإن تعدد الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، قد ينشأ عنه احتمال التنافر والتصارع بين قواعد السلوك الخاصة بكل منها.

فقد تقضي قواعد السلوك في جماعة معينة إتباع تصرف معين، فيستجيب لها الفرد، بينما تقضي قواعد السلوك في جماعة أخرى ينتمي إليها نفس الفرد بوجوب إتباع سلوك مخالف وعن مثل هذا الموقف ينشأ الصراع بين الثقافات[١٣٦،ص٥٧].

ويمكن تصور هذا الصراع على مستويات مختلفة، فقد يكون الصراع بين الثقافات خارجيا أي بين ثقافات دول أو مجتمعات أخرى مختلفة.

ومثال ذلك ما لاحظه "سيلين" أثناء الاستعمار الفرنسي للجزائر مشكلة تعدد الزوجات حيث كانت ثقافة المستعمر الفرنسي تحرم هذا التعدد بينما كان المجتمع الجزائري يبيح هذا التعدد[١٣٥].

ويمكن أن يكون صراع الثقافات داخليا، كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين، فعلى الرغم من تواجدهم في دولة المهجر إلا أنهم يظلون متمسكين بثقافة دولهم الأصلية، مما يترتب عليه نشأة الصراع بين ثقافة دولة المهجر وثقافة الدول التي أتى منها المهاجرون.

هذه الظاهرة نلاحظها في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية.

إلى جانب ذلك يمكن تصور صراعا داخليا بين الثقافات عند تضارب قواعد السلوك لجماعات مختلفة ينتمي إليها نفس الفرد ،وخلاصة نظرية "سيلين"أن السلوك الإجرامي ينشأ عندما يكون الصراع قائما بين قواعد القانون الجنائي (أو قواعد القانون الجزائي)، أي الثقافة العامة في المجتمع، وبين قواعد السلوك الخاصة بكل جماعة إنسانية، أي وبين الجماعة أو الجماعات التي ينتمي إليها مرتكب هذا السلوك.

وواضح من هذا العرض مدى تأثر "سيلين"بآراء "دوركايم"حيث أشار هذا الأخير إلى دور الثقافة العامة في إنتاج السلوك الإجرامي.

أما فيما يتعلق بنظرية المخالطة المتفاوتة التي ترجع لصاحبها سذرلاند(Sutherland)العالم الأمريكي حيث يرى أن السلوك الإجرامي يرجع إلى تغلب العوامل الدافعة إلى عدم احترام القانون الجنائي على العوامل الدافعة إلى احترام هذا القانون[١٣٧،ص٢٢].

ولتفسير السلوك الإجرامي يطالب سذرلاند أولا باستبعاد الأسباب العامة التي يتقاسمها كل من السلوك الإجرامي والسلوك غير الإجرامي، فمثلا السارق يلجأ إلى السرقة للحصول على المال كما أن الرجل الشريف يعمل للحصول على المال ولهذا لا يمكن تفسير سلوك السارق من أجل الحياة أو من أجل السعادة أو بسبب الحاجة إلى المال أو الحرمان منه، فكل هذه التفسيرات تمثل قيم وحاجات ذات معنى عام يتوافر بالنسبة للسلوك الإجرامي والسلوك غير الإجرامي، ومن ثم يجب استبعادها.

كما يطالب "سذرلاند" لتفسير السلوك الإجرامي استبعاد الفكرة التي تقول أن هذا السلوك يورث. وتقوم نظرية "سذرلاند" على مقدمة أساسية مآلها أن السلوك الإجرامي لا يورث وإنما هو مكتسب.

كما أنه ليس ثمرة لعامل واحد أي كانت طبيعته، وإنما هو سلوك يكتسب الفرد عن طريق الاحتكاك والاختلاط بالمجرمين، أما كيف يحدث ذلك فهذا ما حاول "سذرلاند"إيضاحه في بحوثه ودراسته التي نشرها سنة (١٩٣١) والتي مهد لها قبل ذلك في كتاب سنة (١٩٢٤) تحت عنوان أسس علم الإجرام[١٣٥]. هذا بالإضافة إلى أبحاث أخرى شملت الجرائم الخاصة والسارق المحترف. لم تهتم بوضع النظريات وإنما اتسمت بطابع الواقعية، وقد نتج عن هذا الأسلوب أن تعددت الدراسات وتباينت بتعدد

الظواهر الإجرامية ومثال ذلك الأبحاث المتعلقة بإجرام الأحداث وجرائم القتل والانتحار، ومجرمي الجنس إلى غير ذلك من صور الظاهرة الإجرامية.

ولكن هذا الاتجاه في البحث لم يكن محل قبول كثير من الباحثين إذ أنّ البحث العلمي لا بد وأن يؤدي في النهاية إلى وضع نظرية تستخلص من واقع الدراسات والبحوث الفردية.

فكان أن ظهر الاتجاه إلى صياغة نظرية عامة لتفسير السلوك الإجرامي وتحديد عوامله وكان المصدر الذي استقى منه أنصار هذا الاتجاه المادة العلمية هو ما انتهت إليه الأبحاث الخاصة للصور المختلفة للظاهرة الإجرامية.

ومن هنا برزت جملة من النظريات الاجتماعية في علم الإجرام.

٣. ٢. تقييم لهذه النظريات الاجتماعية:

٣. ٢. ١. إظهار ما جاءت به هذه النظريات:

إن ما جاءت به جل هذه النظريات الاجتماعية ينصب في إطار إعطاء الأهمية القصوى للعوامل والظروف الاجتماعية على حساب باقي العوامل الأخرى، بالإضافة إلى أنها نظريات جاءت كرد فعل على نظرية "سيزاري لومبروزو" التي غالت في اعتبار أن العوامل الو راثية هي المسؤولة عن حدوث السلوك الإجرامي، ذهبت النظريات الاجتماعية إلى إعطاء الأهمية الكبيرة للظروف الاجتماعية في بروز السلوك الإجرامي .

وهذا ما يتم استخلاصه من نظرية"إميل دوركايم"من خلال مؤلفه حول" الانتحار"وأيضا "تقسيم العمل الاجتماعي"حيث يرجع الجريمة إلى عوامل اجتماعية ثلاث وهي الأسرة السياسة والدين، واعتبر أن للتضامن الاجتماعي دخل في تقلص نسب الجريمة والانتحار داخل أي مجتمع، فكلما ارتفع التضامن الاجتماعي تراجعت ظاهرة الانتحار، والعكس صحيح، كما أثار دوركايم عدة جوانب اجتماعية تتدخل في ميلاد السلوك الإجرامي بالرغم من أنه غلى في اعتبار أن للدين الأثر الأكبر في ذلك، وهذا يغزو للطابع الشخصاني لدوركايم المؤمن والمتأثر بالديانة اليهودية المغروسة بشكل واضح المعالم في صياغة أفكاره.

وعلى هذا الأساس وضع "دوركايم"القاعدة النظرية الأولى لدراسة السلوك الإجرامي من الناحية الاجتماعية، وزودنا بضرورة دراسة الأسرة لما أثارها كعامل مهم في هذه المعادلة الاجتماعية،

بالإضافة إلى النظام السياسي الذي تتولد من خلاله باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى تقديسه لدور الدين في هذا المجال.

كما أن "جبريا ل تارد"وحتى"lacassane""لا كسان"أعطى أهمية بالغة للعوامل والظروف الاجتماعية، كما أثار "تارد"بعض النقاط الهامة داخل الظروف الاجتماعية،وهي" المجرم المحترف "الذي يصبح كذلك عن طريق مخالطة الشخص للمجرمين مما سيؤثر عليه لاحقا ويجعل هذا الفرد باحتكاكه الدائم مع " المجرمين" "مجرما محترفا" وتصبح بذلك الجريمة بالنسبة لهذا الفرد وسيلة كسب الرزق،ومن هنا يظهر لنا إثارة نقطة هامة على لسان"جبريا ل تارد"لضرورة اعتبار الشارع مؤسسة اجتماعية بحاجة لدراسة متمعنة ومدققة وذلك بالنظر أن هذا الفرد يتلقى أساليبه السلوكية من المجتمع من خلال مخالطته لجماعة الرفاق وهنا يتم تغييب دور الأسرة في القيام بهذه العملية المتوخاة والمندرجة في إطار عملية التنشئة الاجتماعية ، وذلك لأن عجز الفرد على الاندماج داخل محيطه الأسري ومحاولة تكيفه مع ظروفه الأسرية وخلق جو من العلاقات الأسرية المبنية على الحوار والنقاش،وأمام انسداد هذا الأخير يلجأ الفرد إلى البحث عن بناء علاقات خارج محيطه الأسري، وهذا ما يتم في إطار الشارع مع جماعات تتميز بسلوك إجرامي،ومن هنا يكتسب الفرد هذا السلوك ومع مرور الوقت وأمام ضعف الوازع الديني وقوة الضربات التي يتعرض لها من العامل الاقتصادي يلجأ هذا الفرد لاحتراف الجريمة كسلوك وطريق سهل لتلبية متطلباته اليومية واحتياجاته الاجتماعية،وهذا ما تصوره لنا هذه النظرية الاجتماعية التي تبناها كل من "تارد"و"لا كسان"و"دوركايم".

أما العالم "أوديين سذرلاند"(shutherland)الذي أسس نظرية الاختلاط التفاضلي كمايلي:

- يرى أن المجرم لا يولد بطبعه مجرما وإنما يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم من الغير شأنه كشأن باقي السلوكات الأخرى التي يتعلمها.

مثلا:من يتعلم حرفة أو صناعة أو مهنة كالميكانيكي.

- تتم عملية التعلم عن طريق الاتصال بالأشخاص الآخرين سواء بلغة التخاطب العادية أو عن طريق الإشارة أو التقليد.

وهذه الوسائل تفترض ولا شك حد أدنى من التواصل بين الأفراد وهذا نلمس تأثيرا واضحا ولبعض الأفكار والنظريات الاجتماعية على هذه النظرية وخاصة منها نظرية "تارد" المبنية على التقليد والمحاكاة ويستهدف عملية التعلم في اعتقاد"سذرلاند""Sutherland"المضمون الفكري لاتجاهات ومواقف للجماعة التي يختلط بها الفرد وهم هذه الجماعة وبتفسيرها القانون، وهذا العنصر يفترض حتما انتماء الفرد لجماعة

معينة ينتشر في وسطها السلوك الإجرامي أو بسبب امتناعه عن مخالطة الجماعة التي يسود فيها الالتزام بأحكام القانون[١٣٧،ص٢٤].

ولكي تتحقق المخالطة أثرها فإنه ينبغي أن تتم بين أشخاص على درجة متينة من الصلات الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة[١٣٥].

ويستبعد في هذا الشأن دور وسائل الاتصال الأخرى المرئية والمسموعة كالتلفاز والصحف والسينما ومن ضمن ما يتعلمه الفرد من خلال انضمامه إلى جماعة الإجرام، أساليب التخطيط والإعداد لارتكاب الجريمة ووسائل تنفيذها التي تكون على درجة من التعقيد في بعض الأحيان أو البساطة في أحيان أخرى، كما تشمل عملية التعلم تدريب الفرد على توجيه دوافعه وفق ا تجاه محدد.

كما يقرر "سذرلاند"shutherland بالأثر المتفاوت بالاختلاط حسب تكراره وعمقه وأسبقيته وتعني الأسبقية أن أنماط السلوك المختلفة وكذا المفاهيم والمواقف التي تشبع بها الفرد في السنوات الأولى من عمره غالبا ما ترسخ لديه فيصير ملتزما بها مدى حياته[١٣٧،ص٢٦].

وفي هذا إشارة واضحة إلى قدرة الطفل على التعلم في مرحلة سنواته الأولى ولما للتنشئة والتربية عليه في تلك المرحلة وخاصة من قبل الوالدين وأفراد الأسرة.

أما عن الاختلاط فيرجع لجملة من الأمور منها مكانة النموذج المجند للإجرام أو المناوب له في نفس الشخص.

ومنها رد الفعل العاطفي الذي تحدثه هذه العلاقة لديه (المجرم) ويبدو أثر هذا الانحياز كذلك حين يقف شخص موقف المفاضلة بين الاتجاهات المتباينة التي تنازعه.

وينتهي"سذرلاند"shutherland إلى أن الإنسان يصير مجرما عندما تتغلب الاتجاهات الدافعة للإجرام على العوامل المانعة[١٣٧،ص٣١]. ويحدث ذلك لدى الفرد عندما يكون على اتصال بأقران له من المجرمين فيكتسب من اختلاطهم الأنماط السلوكية الإجرامية مثلما يكتسب القيم والعادات والتقاليد واللغة.....الخ. وفي هذا إشارة واضحة إلى دور التنشئة الأخلاقية و الاجتماعية في تكوين الاتجاهات وميول الشخص.

فإما ينشأ نشأة تغرس في نفسه احترام القانون وإما أن ينشأوا نشأة تدفع به إلى مخالفة أحكامه فيصير مجرما وذلك بعد أن تعلم أساليب التخطيط للإجرام وكذا وسائل تنفيذه.

إذ وضع "سذرلاند shutherland"نظرية الاختلاط التفاضلي الذي تفيد بأن السلوك الإجرامي يتعلم من خلال الاتصال الوثيق لأشخاص يرجع لديهم الآراء الذي تحبذ انتهاك القوانين على الآراء التي تحبذ احترامها[١٣٧،ص٣٥].

وبعبارة أخرى أوضح أن معاشرة المجرمين لدفع بمن تعاشرهم إلى الإجرام ويبدو أن "سذرلاند " استمد أسس نظريته من نظرية التقليد التي وضعها"جبريا ل تارد"tarde"وذلك لما بين التعلم بالمعاشرة والتقليد من صلة وطيدة وفيما يتعلق بمراحل النظرية التي تبناها "سذرلاندshutherland"هي مبنية على سبع مراحل أساسية:[١٣٧،ص٣٦].

- أن السلوك الإجرامي يكتسب بالتعلم، وواضح أنّ"سذرلاند" يستبعد تماما الوراثة أو العوامل الداخلية في إنتاج السلوك الإجرامي، أي يرفض تفسير المدارس التكوينية لهذا السلوك، فالشخص الذي لم يحصل على التعليم الإجرامي لا يقع في الجريمة، فالجريمة لا تخترع.

- أنّ تعلم السلوك الإجرامي يتم عن طريق الاتصال بالأشخاص الآخرين سواء بالقول أو بالإشارة أو بالتقليد ويظهر هذا مدى تأثر "سذرلاند " بفكرة التقليد التي نادى بها "تارد" من قبل، فبدون الاحتكاك بالآخرين لا تحدث عملية تعلم السلوك الإجرامي، وهذا دليل آخر لرفض "سذرلاند"لفكرة المجرم بالميلاد أو المجرم بالفطرة.
- أنّه يساعد على تعلم السلوك الإجرامي أن يتم بصفة خاصة داخل جماعة صغيرة يربط بين أفرادها روابط شخصية، فكلما كان عدد الجماعة ضئيل وكانت صلاتهم ببعضهم البعض قوية فكلما كانت عملية تعلم السلوك الإجرامي ميسرة وبسيطة. ولهذا يرى "سذرلاند" أن أجهزة الاتصال غير الشخصية، كالسينما والصحف تلعب دورا ضئيلا في هذا المجال.

- أن عملية تعلم السلوك الإجرامي تتكون من عنصرين، الأول: فن ارتكاب الجريمة (ويكون هذا الفن أحيانا في منتهى التعقيد، وأحيانا أخرى في غاية البساطة حسب الأحوال) والثاني: توجيه الميول والدوافع وتبرير التصرفات الخاصة.
- أن توجيه الميول والدوافع سواء بالموافقة أو بالمخالفة للنصوص القانونية مكتسب أيضا. ففي بعض الجماعات يحاط الفرد بأشخاص يحترمون النصوص القانونية، وفي جماعات أخرى يحيط بالفرد أشخاص ينتهكون النصوص القانونية.

- ويلاحظ هنا أنّ "سذرلاند"يقترب من "سيلين"إذ لا تتوافر بالنسبة للفرد الذي ينتمي إلى الجماعات الأولى حالة الصراع بين الثقافات بينما تتوافر هذه الحالة بالنسبة للفرد الذي ينتمي إلى الجماعات الثانية[١٣٥].

- يصبح الشخص مجرما عندما تغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص.

هذا هو مبدأ المخالطة المتفاوتة كما يراه "سذرلاند"فالمراحل السابقة يمر بها كل أفراد المجتمع مجرمين وغير مجرمين. كما تنطبق على جميع المسالك الإنسانية الإجرامية منها وغير الإجرامية فالشخص يصبح مجرما حينما يكون على اتصال بنماذج إجرامية ولا يكون تحت عينيه نماذج عادية أو غير إجرامية.

وبعبارة أخرى كل فرد يتشبع بثقافة الوسط المحيط به.

- والاختلاط المتفاوت يتنوع حسب تكراره، ومدته وأسبقيته، وعمقه.

فتأثير التكرار أو المدة في إتيان السلوك الإجرامي أو الابتعاد عنه واضح لا يحتاج إلى تفسير.

٣. ٢. ٢. النقائص المسجلة:

وبالرغم ما قدمته لنا هذه النظريات الاجتماعية في مجملها إلاّ أنها تفتقر لبعض العناصر التي أهملتها، وحاولت التركيز على الجانب الاجتماعي على حساب باقي الجوانب الأخرى فأراء "لا كسان" وإن كانت كشفت عن وجه المغالاة في نظرية "لومبروزو" إلاّ أنّه وقع في ذات الخطأ حيث غالى في اعتبار الوسط الاجتماعي العامل الأساسي للإنتاج السلوكي فضلا عن أنّه لم يقدم تحديدا ثابتا لمكونات هذا الوسط الاجتماعي الذي يحمل في جعبته عدة عوامل تكتسي أهمية بالغة لها تأثيرها في رسم السلوك الفردي.

كما يؤخذ على "تارد"أنّ آراءه حول احتراف الإجرام قد يصلح تفسيرا بالنسبة لفئة من المجرمين ومعتاد الإجرام فقط، ولكن لا يصلح بالنسبة لبقية فئات المجرمين، يضاف إلى ذلك أن ظاهرة التقليد التي قال بها "تارد" لا تقدم لنا تفسيرا عن نشأة التصرف الأول الذي تم تقليده، كما يؤخذ عن"دوركايم"اعتباره الجريمة ظاهرة عادية لأن دوام الجريمة واستمرارها في المجتمعات شيء مسلم به أما اعتبارها عادية كنتيجة لذلك يعتبر خلطا وقع فيه "دوركايم"بين مفهوم استمرار الجريمة واعتبارها عادية فليس من الضروري أن يترتب على الأول الثانية.

وعلى هذا فإن فهم الجريمة وتحليلها لا يكون بالنظر إليها في ذاتها، وإنما من حيث علاقاتها بثقافة مجتمع معين في زمان ومكان معين، كما أن الأفكار التي أتت بها المدرسة الاجتماعية الأمريكية فلا جدال أن هذه المدرسة قد سلطت الأضواء على أهمية العوامل الاجتماعية في إنتاج السلوك الإجرامي.

إلا أنها تجاهلت تماما دور العوامل الفردية في هذا المجال وبصفة عامة، فقد فشلت المدارس الاجتماعية، كما فشلت المدارس التكوينية في تفسير السلوك الإجرامي.

لأن أيا منها لم ينظر إلى الظاهرة الإجرامية ككل من جميع جوانبها بل اقتصر على ناحية دون الأخرى، ولهذا جاء التفسير قاصرا عن الإحاطة بعوامل تلك الظاهرة.

وقد مهد ذلك لظهور تفسير جديد للظاهرة الإجرامية يأخذ من النظريات السابقة ما يصلح لتفسير هذه الظاهرة ويستبعد منها ما هو غير صالح لذلك. وقد أطلق على هذا التفسير ـ الاتجاه التكاملي ـ وهذا ما سنتطرق له لاحقا في محاولة سوسيولوجية للجمع والمزج بين هذه النظريات الاجتماعية، وينظر هذا الاتجاه للجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية وسلوكا فرديا في نفس الوقت.

وبالتالي فإن العوامل التي تدفع إليها يجب أن نلمسها في المجتمع وفي الفرد المجرم في نفس الوقت أيضا.

٣. ٢. ٣. المزج والجمع بين أفكار النظريات الاجتماعية:

تعتبر دراسة العوامل المسببة للسلوك الإجرامي من الأمور الأساسية في علم اجتماع الجريمة وعلم الإجرام و الانحراف، ومما لاشك فيه أن محاولة فهم الأسباب المؤدية إلى الفعل الإجرامي قد تشغل عقول الباحثين والمفكرين في كل المجتمعات عبر التاريخ الإنساني منذ أقدم العصور، ولا تزال الدوافع الحقيقية للجريمة موضع اهتمام ودراسة المختصين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، ولا يزال التباين في وجهات النظر قائما حول هذه المسألة.

ونحن في عرضنا هذا سنتناول النظرية الاجتماعية في إطار تكاملي لتفسير السلوك الإجرامي بالرجوع إلى المجتمع متطرقين إلى محاولة سوسيولوجية للمزج والجمع بين أفكار النظريات الاجتماعية المختلفة بغرض الاعتماد عليها كقاعدة نظرية في دراستنا المنطوية تحت عنوان "دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري".

وبما أن علم الاجتماع يهتم بتناول الظواهر الاجتماعية، وطالما أن الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية، إنها تدرج ضمن موضوعه الذي نتناوله بالبحث والدراسة، وإذا كنا نعرف الظاهرة ببساطة بأنها سلوك متكرر الحدوث ويتصف بمجموعة من الخصائص التالية:التلقائية، التكرار، الجبرية فإن ذلك يعني أن علم الاجتماع يهتم بسلوك الإنسان، وقبل أن نتناول بالتحليل خصائص الظاهرة الإجرامية نؤكد

بـاديء الأمـر علـى أن تعريـف هذه الظـاهرة بأنهـا نمـط السلوك المتكرر الـذي يخـرج عن قواعـد المجتمـع ومعاييره المنتظمة يشير إلى الظاهرة الإجرامية التي تعد الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع الجريمـة ظـاهرة عادية تندرج تحتها أنماط سلوكية فرعية يشكل كل منها ظاهرة بعينها إلاّ أنّ لكل منها حدودها التـي تبدأ بهـا وتنتهـي عنـدها وذلـك مثـل ظـاهرة انحـراف الأحـداث وظـاهرة الجريمـة ، وبـذلك تهـتم دراسـتنا للظـاهرة الإجراميـة عامـة باعتبارهـا الموضـوع الأساسـي لعلـم الاجتمـاع الجريمـة بـشمول جوانـب أساسـية للـسلوك الاجتماعي الإجرامي تتمثل في:

ـ تحديد أنماط السلوك التي يعتبرها المجتمع سلوكا إجراميا مثل ذلك ما تم تحديده في دراستنا وهو تناول جرائم السرقة وجرائم الاعتداء على الشرف ومنها جريمة الخيانة الزوجية والزنا وجريمة الاغتصاب وجريمة التحرش الجنسي، بالإضافة إلى جريمة الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والقوة، كما سنتناول جريمة اختطاف الأطفال واستغلالهم استغلالا يضر بآدميتهم وإنسانيتهم وبراءتهم، وكل هذه الأصناف تعد جرما من النظرة الاجتماعية والعقائدية والقانونية وتحضي بتفسير نفسي خاص بها.

ـ تحديد الفعل الإجرامي من خلال طبيعته ومستوياته وهذا ما تم توضيحه لكل فعل إجرامي على حدى من خلال الفصل القادم.

ـ تحديد مستويات المسؤولية وأنواع العقوبة التي يوقعها المجتمع على مرتكبي الفعل الإجرامي بمستوياته المختلفة وهذا ما يوضحه قانون العقوبات.

ـ تحديد الأسلوب المتبع في التعامل مع المجرمين بحسب الظروف الدافعة لذلك وحسب سنه ومستواه العلمي ووظيفته وجنسه ومحاولة مساعدته على تقويم سلوكه، والعمل على تأهيله للتكيف والاندماج اجتماعيا لاحقا.

وسنعمد إلى تقديم التفسيرات العلمية لهذه الأصناف من السلوكات الإجرامية وتحديد مستويات المسؤولية عن هذه الأفعال وأنماطها ودرجة خطورتها والإجراءات والعقوبات وأسلوب معاملة المذنبين.

وإذا أردنا وضع هذه المعطيات والتحاليل السوسيولوجية في إطارها النظري سنلجأ إلى سردها في مجملها، وفي إطارها السوسيولوجي بحسب توجهات منظريها الاجتماعيين وما أدخلوها من أفكار مستحدثة مع مراعاة إشكالية البحث والفرضيات التي اعتمدنا عليها.

ومن هنا يرى "دوركايم"أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، وأن المجتمع هو الذي يحدد أنماط معينة من التصرفات على أنها أفعال إجرامية، فهي عبارة عن ما ارتآه المجتمع من تصرفات وليست طبيعة الأفعال ونوعيتها ذاتها، ويرى أن كان لابد من وجود أفراد يتصرفون بشكل مغاير

لما أصطلح عليه المجتمع من حين لأخر ويعد هذا في نظره من الأمور التي تصاحب عملية التغير الاجتماعي[١٣٨،ص٨٤]، كما يرى أن بعض النماذج تدل على حالات مرضية كالقتل والاغتصاب ولكن يرى كذلك أن درجة اتفاق المجتمع على تحديد أنماط السلوك الإنحرافي ومنه السلوك الإجرامي ويختلف من نمط لآخر، كما يرى كذلك إذا أردنا للتقدم أن يأخذ مكانا في أي مجتمع فلابد للأصالة الفردية أن تعبر عن نفسها إذ ليس من المعقول أن يتم التعبير عن النماذج الإمتثالية دون التعبير عن النماذج الإنحرافية في شكلها الإجرامي، وفي هذا يعيد "دوركايم"إلى الأذهان كيف أن الآباء المؤسسين للو.م.أ كانوا يعتبرون مجرمين من وجهة نظر الإمبراطورية البريطانية .

ولقد أشار"دوركايم"إلى مفهوم"اللامعيارية"وطورها"روبرت ميرتون"والمجتمع الذي يعاني من حالة اللامعيارية فإن أفراده يحسون أن قيمه ومعاييره أصبحت دون معنى بالنسبة لهم، وأنهم أصبحوا متحررين من قيودها وأنه لم يعد يربطهم أي شيء بالمجتمع الذي يعيشون فيه إنها أشبه بحالة من الضياع لدى الأفراد، ويرى أن المجتمع يضع قيود مفروضة لتحقيق الأفراد لأهدافهم ومن يعجز على تحقيقها تتكون عندهم روح القلق وعدم القناعة فيحققونها بطرق غير شرعية وهكذا فهناك علاقة بين الجريمة واللامعيارية، ويقدم"روبرت ميرتون"خمسة نماذج للتكيف داخل المجتمع الأمريكي هي[١٣٨،ص٨٤]:

ـ الإمتثالية:يتكون هذا النموذج من الأفراد الذين يقبلون الأهداف والوسائل في آن واحد.

ـ الإبداعية: يتكون هذا النموذج من أفراد ارتضوا الأهداف ولكنّهم وضعوا وسائل غير شرعية ومن المحتمل أن يصبح هؤلاء الأفراد مجرمين.

ـ الطقوسية:وهؤلاء رفضوا الأهداف ولكنهم حافظوا على امتثالهم للمعايير والقيم المتعلقة بالوسائل والفرد الطقوس لا يحاول التقدم إلى الأمام بل هو منهمك في الوسائل الطقوسية لتحقيق الأهداف.

الإنسحابية:فيها يرفض الأفراد الأهداف والوسائل معا، ولا يفكرون باستبدال أي منها وينفصلون عن المجتمع ويتحولون إلى مدمنين أو مرضى نفسيين أو يعيشون على هامش المجتمع دون أن يكون لهم أي دور فعال في استمرار النظام القائم أو إحداث تغير، فهم ينتظرون المعجزات لتخلص النّاس مما هم فيه.

ـ المتمردون أو الثوريون: لا يقبلون بالأهداف والوسائل معا ويعملون على إيجاد نظام اجتماعي جديد وهم أداة التغير الاجتماعي.

في حين يرى "جيفري""jeffery" في مجال الاغتراب الاجتماعي أن مفهوم الجريمة ووجودها يسبق المجرم وليس العكس، والسلوك الذي يتعارض مع المجتمع لا يعتبر سلوكا إجراميا ما لم يظهر نظام من القوانين الجزائية تقر بأن هذا النمط من السلوك يعتبر فعل إجرامي، وأن القانون حسب رأيه

هو الذي يصنف النمط السلوكي على أنه إجرامي أو امتثالي، ويرى أنّ القانون وضع بعد ضعف تماسك الجماعة داخل القبيلة ويتسم القانون بالخصوصية، والقانون هو عبارة عن نتاج لضعف العلاقات الشخصية، التفسخ والتفكك الاجتماعي وانتشار المدن والتحضر وعندما ينعدم الحب والتفاهم بين أفراد المجتمع.

فالمجرم في نظر"جيفري" هو ذلك الشخص الذي يحتاج إلى شبكة من العلاقات الشخصية ويعاني من الفشل في علاقته مع الآخرين فهو معزول اجتماعيا وعاطفيا ومنه هو بحاجة إلى أن يكون عضوا في جماعة وأن يكون مقبولا اجتماعيا، إنه لا يشعر بالأمان والطمأنينة أنه عدواني حاقد يحس دائما أنه غير مرغوب فهو نتاج انعدام العلاقات القوية السامية في المجتمع الذي يعيش فيه.

- ويقسم "جيفري" الاغتراب إلى ثلاث أنماط:[١٣٨،ص٩٢]

- الاغتراب الفردي: حيث يشعر الفرد أنه معزول عن العلاقات الشخصية المباشرة فهو مضطرب اجتماعيا ونادرا ما يقبل قيم المجتمع الذي يعيش فيه.

ـ الاغتراب الجماعي: ويظهر عندما تحس المجموعة التي ينتمي لها الفرد أنّها معزولة عن المجتمع الكبير الذي هي جزء منه.

-الاغتراب الناجم عن القوانين والتشريعات:ويوجد مثلا بين البيض والسود وبين الطبقة العليا والدنيا وعندما يتزعزع مفهوم الحكومة بوظائفها الرئيسية عند العديد من الأفراد لأنهم يدركون أن شخصا ما أو جهة منفذة هي التي تحرك مؤسسات الحكومة، فالقوانين أصبحت حكرا على جهة معينة.

ـ الانسحاب من المجتمع:يعتبر الانسحاب من المجتمع ومشاركة الأفراد في أعمال الشغب والفوضى الاجتماعية وخاصة في الأحياء الفقيرة دليل على شعورهم بالاغتراب وعدم الشعور بالانتماء للمجتمع ككل، ونجد نموذجين من المنسحبين:[١٣٨،ص٩٣]

- منسحبي للطبقة الدنيا: ونجدهم غالبا ما يتركون المدرسة مبكرا فيعيش المنسحب في بيته ومع أسرته أو موجود في إصلاحية وعلاقته بأسرته لا تختلف عن علاقته بأبناء جيرانه أو طبقته، ولا يعمل بشكل منتظم أو دائم وغالبا ما ينهمك في أعمال تافهة وبسيطة.

- منسحبي الطبقة الوسطي: أوفر حظا من منسحب الطبقة الدنيا فقد يكون قد أنهى المرحلة الثانوية وقد يتمتع بمتوسط من الذكاء وقد يملك آراء سياسية فوضوية وغالبا ما تقوم علاقتهم مع أسرهم على التكافؤ ولو أنهم يعيشون خارج البيت أكثر من داخله، ويتصف بالكراهية للنظام القائم ويعبر عليه علانية، كما أنه غير مهتم بالعمل في مهن قد تتوفر في كثير من الأحيان وغالبا ما ينظر لكبار السن وخاصة الوالدين أنهم

غير مخلصين ويمتازون بالنفاق والغش، ويشعر بالعجز أمام أي تغيير في النظام القائم فلا ينتمي إلى أي حزب أو جماعة سياسية.

وما يميز بين النوعين: هو أن النوع الأول أشد نقمة على المجتمع الذي يعيش فيه وأكثر انعزالا، كما يشعر بالخجل الشديد لفقره فهو أكثر ميلا للانخراط في العصابات كما أنه أكثر إدمانا على المخدرات وتطرفا في أرائه.

وكلا النوعين يتفقان في سلبية النظام القائم، واعتبار القادة خونة، ومضللين، وعدم المشاركة في النشاطات السياسية.

أما فيما يتعلق بنظرية الجماعة المرجعية في تفسير الجريمة وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية:[١٣٨،ص١٠٢]

ـ تعتبر الأسرة أول جماعة مرجعية للطفل، فإذا نجحت في أداء وظائفها بشكل جيد فإنها تتحول إلى جماعة معيارية وقيمية بالنسبة للطفل فينظر إلى معاييرها وقيمها باحترام هذه المعايير التي لا تتعارض فعليا مع مبادىء وقيم ومعايير المجتمع الكبير.
ـ يتخذ الطفل قبل انخراطه في أعمال إجرامية مجموعة أخرى من الشارع كمجموعة مرجعية ذاتية بالنسبة له وليس بالضرورة أن تكون هذه الجماعة منحرفة لكنها بالضرورة تميل إلى الانحراف خاصة في المدن الكبرى، وتضل الأسرة حريصة على عدم انخراط طفلها في نماذج السلوك الإنحرافي ومنه السلوك الإجرامي حتى ولو كان الأبوين منحرفين خاصة المهاجرين حيث الطفل هو أكثر عرضة وتأثرا لثقافة المجتمع الجديد.

كما نجد نظرية العلاقة بين الثقافة والجريمة والتي ازدهرت في الولايات المتحدة الأمريكية على يد "دونا لد تافتا""Donald Taft"و"رالف انجل اند""R englande"حيث حاولوا تفسير ارتفاع معدل الجريمة في الو.م.أ معتمدين على المقولة التي مفادها أن السلوك الإجرامي يتكون نتيجة مزيج من الخصائص الثقافية التالية والتي تسود المجتمع الأمريكي بشكل خاص ويفسرون ذلك بـ:

ــ الثقافة الغربية والأمريكية ثقافة ديناميكية متغيرة بطريقة سريعة والقيم تتغير بسرعة كذلك[١٣٨،ص١١٤].

كما أن نظرية التقليد والمحاكاة التي تبناها "تارد" تفسر لنا الوسيلة التي من خلالها يتم تلقين السلوك للآخرين وهذا ما يظهر بوضوح من خلال نظرية المخالطة المتفاوتة التي طرحها "شذرلاند"

والتي وضح لنا من خلالها ما مدى مساهمة المخالطة والاتصال بالآخرين في حدوث عملية التفاعل الاجتماعي ومنه بناء شخصية الأفراد وامتهانهم لفعل أو سلوك اجتماعي معين .

٣. ٣. طريقة تبني نظرية اجتماعية معينة في دراستنا:

٣. ٣. ١. كيفية الاعتماد على هذا التوجه النظري للجريمة:

سنحاول في دراستنا هذه المنطوية في إطار علم الاجتماع الجريمة تبنى هذا البعد النظري الاجتماعي بأقطابه المختلفة من خلال الأبعاد والإتجاهات الثلاث الأساسية في تحديد السلوك الإجرامي أولها يعتبر الجريمة جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع، بمعنى أن يترتب عليه ضرر بالمصلحة الاجتماعية، وهذا التعريف يستند في أساسه على رد الفعل الاجتماعي والاستنكاري للأفعال من ناحية، بالإضافة إلى الأفعال التي قد لا يكون لها رد فعل استنكاري ومع ذلك يتم تدارك خطرها من قبل السلطة المسؤولة.

أما الاتجاه الثاني فيركز على معايير السلوك حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أهمية التركيز على المعايير العامة للسلوك وهذا الجانب يرتبط مباشرة بقضية الضبط الاجتماعي وهذا ما يضمن من معايير تحكم سلوك الأفراد سواء في جانبه الرسمي أو غير الرسمي، أما الاتجاه الثالث للتعريف الاجتماعي للجريمة، فيتمثل في محاولة إعادة صياغة تعريف الجريمة وسنعمد إلى محاولة المزج بين هذه التعاريف لبناء قاعدة نظرية لموضوعنا.

وسنلجأ إلى محاولة الاعتماد على النظريات الاجتماعية التي سبق ذكرها مع تفادي النقائص المسجلة بداخلها مع مراعاة الطابع الثقافي و الحضاري لمجتمعنا ولكل التغيرات الاجتماعية التي عرفها مجتمعنا وأثرت على البناء الاجتماعي ككل في إطار البنائية الوظيفية دون أن نهمل نظرية التنشئة الاجتماعية وما لها من دور إيجابي في بناء شخصية الفرد وتوجيه سلوكه الفردي ومحاولة المزج بين هذه النظريات الاجتماعية وتبنيه في دراستنا لا يعد خلط فوسفسائي جاف ولكن في إطارها العلمي من خلال أعمال منظريها كل حسب مجال تناوله لموضوع السلوك الإجرامي داخل المجتمع.

٣. ٣. ٢. كيفية التناول النظري في إطار البنائية الوظيفية مع مراعاة التغير الاجتماعي:

ترجع جذور الفكر البنائي الوظيفي إلى الفكر الوضعي، أي منذ بداية القرن التاسع عشر ميلادي حيث كانت النزعة الوضعية في ذاتها حركة مؤيدة للعلم ومعارضة للميتافيزيقيا التقليدية، ومؤيدة للمنطق التجريبي غايتها الوصول إلى فكرة "القوانين"التي تخضع لها الوقائع و الظواهر الاجتماعية و ليست مجرد تجميع معلومات حول الظاهرة، و هي تنكر وجود معرفة نهائية أي معرفة تتجاوز التجربة ، و لا سيما فيما يتعلق بالعلل النهائية، و تدل الوضعية في معناها الواسع على تأكيد الوقائع العلمية و ضد

التأملات النظرية الميتافيزيقية[٥٤،ص١٦]، ونلاحظ من هنا أن الوضعية ظهرت نتيجة تناقضات المجتمع الفرنسي في بداية القرن التاسع عشر ميلادي و ظهور طبقة جديدة وهي الطبقة الوسطي التي تمثل طموحات تختلف عن بقية طموحات الطبقة الاجتماعية ، تلح في تركيزها على العلم و المعرفة كاستجابة لمتطلبات الحياة الصناعية الحديثة التي ظهرت في أوروبا متجهة نحو إشباع الحاجات الاجتماعية العامة لا الفردية أو الفئوية ومطالبة برسم خريطة اجتماعية للمجتمع الفرنسي تخضع إلى إشباع حاجات الطبقة الوسطي داعية إلى الانفصال عن العلوم الإنسانية الأخرى (فلسفة واقتصاد وسياسة و تاريخ)لتوضيح استقلالها و تحديد مواضيع اهتماماتها الجديدة[١٣٩،ص،ص،١٨٤،١٦٩].

وفيما يتعلق بفكر إميل دوركايم(١٨٥٨-١٩١٧)الذي انصب في هذا المجال، و ليس من المستغرب أن تمتليء كتابات "دوركايم"الأولى بالمصطلحات العضوية فهو فرنسي المولد ورث كثير من الاتجاهات وخاصة النزعة العضوية عند "كونت"ورغم أن كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي"كان نقدا قاسيا لأفكار "سبنسر"فإن الكثير من قضايا "دوركايم"تأثرت بالمناخ الفكري السائد في القرن التاسع عشر ميلادي والمهتم والمتأثر بعلم الأحياء وتعكس لنا افتراضات "دوركايم" الأساسية افتراضات سائدة عند العضويين وهي :

- نظر إلى المجتمع باعتباره وحدة قائمة بذاتها يمكن تمييزها عن الأجزاء المكونة لها ولا يجوز أن نختزل إلى هذه الأجزاء.
- ورغم أن هذا التأكيد في نفسه لا يعكس بالضرورة النزعة الوضعية إلاّ أنّ"دوركايم" عندما أعطى أولوية لذلك الكل نظر إلى أجزاء النسق باعتبارها تحقق وظائف أساسية إذ تشبع حاجات أو مطالب ذلك الكل.
- يدعم تصور "دوركايم"عن الأنساق الاجتماعية في حالتها الطبيعية أو المرضية الاستخدام المتكرر لفكرة الحاجات الوظيفية وتدعم هذه القضايا الرأي الذي يقول أن الأنساق الاجتماعية لديها حاجات ينبغي أن تشبع إذا ما أردنا تجنب حالات الانحراف.
- عن النظر إلى الأنساق سواء أكانت في حالتها العادية أو المرضية مثلما نراه في حالة الوظائف فهناك معنى متضمن أخر هو أنّ الأنساق لديها نقاط للتوازن تدور حولها الوظائف الطبيعية.

وقد كتب" دوركايم "عندما نأخذ على عاتقنا تفسير ظاهرة اجتماعية فلا بد أن نبحث بحثا دقيقا عن السبب الواضح الذي ينتجها ونفصله عن الوظيفية التي تؤديها هذه الظاهرة، ونحن نستخدم مفهوم الوظيفية ونفصلها ونميزها عن الغرض أو الغاية لأنّ الظاهرة الاجتماعية لا تكون بسبب النتائج النافعة التي تنتجها هذه الظواهر[١٤٠،ص٣٩٤]، أما من منظور فكر "تالكوت بارسونز" في مجال البنائية الوظيفية فلا

يمكن لكل من يدرس علم الاجتماع على محمل الجدية أن يتجنب التعريف على أعمال "تالكوت بارسونز"فلقد كتب أكثر من (١٥٠)مقالا منشورا وكتاب في أقل من (٥٠)عاما، وظل يكتب حتى وقت قريب وتتميز معظم هذه الأعمال بمنظور الاجتماع في علم الاجتماع، وعلينا أن نشير إلى عناوين بعض كتبه لندرك اهتمامه بهذا المنظور، ففي عام(١٩٥١)كتب مؤلفة"النسق الاجتماعي"والمتفق عليه عموما بين علماء الاجتماع اليوم أن "تالكوت بارسونز"قد أضاف إسهامات رئيسية إلى تطور منظور الاجتماع من خلال بلورته المفضلة لإطارها التصوري الأساسي ومحاولته نسج الأفكار الأساسية والفروض التي قدمها العلماء الآخرون والمناصرون لمنظور الاجتماع في لإطار نظري متماسك[١٤١،ص٥٤].

أما فيما يتعلق بالنسق الاجتماعي عند "بارسونز"فقد أشار "بارسونز" إلى أنه بالإمكان تحليل المجتمعات باعتبارها أنساقا اجتماعية وأنه إذا كان على أي نسق اجتماعي أن يستمر عليه أن يعمل على تحقيق أربعة شروط أساسية وأطلق عليها اسم الملزمات الوظيفية أو المتطلبات الوظيفية وهذه المشكلات الأربعة هي: [١٤١،ص٥٤]

- التكيف مع البيئة:على المجتمع أن يحقق الحاجات الطبيعية لأعضائها إذا كان عليه أن يستمر ولكي يحقق ذلك عليه أن يضع الترتيبات اللازمة مع بيئته الطبيعية ويعتبر الغذاء والمأوى بمثابة حدا أدنى من هذه المتطلبات.
- إنجاز الهدف:ينبغي على أي مجتمع أن يتوصل إلى بعض الاتفاق المشترك بين أعضائه حول أهدافهم وأولويتهم وهكذا عليهم أن يوفروا الترتيبات الضرورية للتعرف و اختيار تحديد هذه الفئات أو الأهداف الجماعية و توفير الترتيبات البنائية الضرورية لبلوغ هذه الأهداف.
- المحافظة على النمط وإدارة التوتر:على كل مجتمع أن يتأكد من أعضائه متحفزين ما فيه الكفاية لأداء الأدوار الضرورية المطلوبة ولتحقيق الالتزام الضروري بالقيم في هذا المجتمع وعليهم أن يكونوا قادرين على إدارة التوترات الانفعالية التي يمكن أن تظهر بين الأعضاء خلال التفاعلات الاجتماعية اليومية.
- التكامل : لكي يحافظ أي مجتمع على وجوده عليه أن يضمن قدرا من التعاون والضبط بين العناصر الداخلية للأجزاء المختلفة من النسق الاجتماعي[١٤١،ص٥٦].

الجدول رقم ٠١: المجتمع باعتباره نسقا

المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا.

الملزمات الإدارية الملزمات التعبيرية.

التكيف	إنجازات الهدف	المحافظة على النمط	التكامل
الاقتصاد	السياسة	القرابة	النسق الفرعي
النسق الفرعي	النسق الفرعي	النسق الفرعي	يتكون من نظم
يتكون من نظم	يتكون من نظم	يتكون من نظم	مدارس – كنائس
المصنع – البنك	الأحزاب السياسية	الأسرة النووية	اتصال
كل نظام يتكون من	الأجهزة البيروقراطية	الزوج	كل نظام يتكون من
مجموعة أدوار	كل نظام يتكون من	كل نظام يتكون من	مجموعة أدوار
مجموعة معايير	مجموعة أدوار	مجموعة أدوار	مجموعة معايير
محددة تدلنا على	مجموعة معايير	مجموعة معايير	محددة تدلنا على
القواعد السلوكية	محددة تدلنا على	محددة تدلنا على	القواعد السلوكية
الواضحة المحددة	القواعد السلوكية	القواعد السلوكية	الواضحة المحددة
للأدوار وهذه	الواضحة المحددة	الواضحة المحددة	للأدوار وهذه
المعايير المحددة	للأدوار وهذه	الأدوار وهذه	المعايير المحددة
تدعمها	المعايير المحددة	المعايير المحددة	تدعمها
	تدعمها	تدعمها	

ومن هنا تنعكس مركزية الطبيعة المعيارية للبناء الاجتماعي في استخدام "بارسونز "لمفهوم حالة التوازن داخل إطاره التصوري وعلى الرغم من أن فكرة التوازن متضمنة إلى حد كبير في أعمال "سبنسر"و"دوركايم"وعلماء الأنثروبولوجية إلاّ أن"بارسونز"قد أدخل هذه الفكرة صراحة في إطاره النظري فالمجتمع في نظره الذي يعيش حالة التوازن هو ذلك المجتمع الذي يخلوا من الصراع وهو المجتمع الذي يعرف كل فرد فيه ما هو متوقع منه في أي دور ذلك المجتمع الذي يعمل باستمرار على تحقيق هذه التوقعات وهذه هي إحدى شروط التوازن التام وهو أمر لا يتحقق في الواقع وإنّما يفترض أنّه أحد الشروط التي يناضل المجتمع دائما من أجل بلوغها وتعتبر عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي بمثابة عمليات أساسية تسهم في بلوغ هذه الحالة ،ولذلك تعد عملية التنشئة الاجتماعية عملية بالغة الأهمية بالنسبة لأولئك الذين يستعينون بهذا المنظور الاجتماعي في تحليل طبيعة وعمليات السلوك الاجتماعي وفي عملية التعلم الاجتماعي هذه ينظر إلى دور الوالدين على أنّه أمر حاسم ويعتبر الوالد والوالدة في نظر "بارسونز"أهم من يسهم في تشكيل شخصية الطفل.

ويبرهن "بارسونز" أيضا فيما يتعلق بمفهوم حالة التوازن على قبوله للفكرة التي مأدوها أن أجزاء البناء الاجتماعي معتمدة فيما بينها فمثلا نجده شأنه شأن غيره من علماء الاجتماع، قد لاحظ التغيرات في بناء الأسرة وخاصة الانتقال من الوحدات الأسرية الممتدة إلى الوحدات النووية.

وظهر هناك ميل بين الأسرة الصغيرة إلى الانتقال حيث يمكن للزوج أن يحسن استخدام مواهبه في الاقتصاد الصناعي وإلى أن تقوم الأسر بتخفيض عدد الأطفال الذي يمكن لهم إنجابهم ومن ثم نستطيع عمل كل ما بإمكانها وأن تتطلب هذه التضحية ببعض ملذاتها[١٤١،ص٥٧] لكي تشجع على النمو المحتمل لكل طفل، وبالإمكان استثمار الكثير من موارد الأسرة بما في ذلك وقت الأم ويتزايد مع هذا العدد القليل من الأطفال فرص كل طفل في تحقيق النجاح في حياته،ولما كانت الأسرة قد أعطت بعض وظائفها السابقة لهيئات متخصصة خارجيا أصبحت أكثر تخصصا في وظائفها المتعلقة بتنشئة الأطفال التي يستطيع البالغون من خلالها تنمية والحفاظ على شخصيات متوازنة وثابتة[١٤١،ص٥٩].

وينطوي هذا التحليل العام على افتراض مأدوه أنّ بناء الأسرة النووية يناسب البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الصناعي على أفضل وجه ويفضل في الحقيقة الوحدة الأسرية الممتدة بالشكل الكبير والسابق وأعتبر "بارسونز" أن هذه التغيرات مثالا على عملية التمايز البنائي وادعى أنّ القرابة التي تميل إلى السيطرة على البناء الاجتماعي للمجتمعات البدائية يتحقق الجانب الأكبر منها في المجتمعات الصناعية المتقدمة بالمقارنة من خلال أبنية غير قرابية مثل التنظيمات السياسية والكنيسة ومؤسسات الأعمال والمدارس ومن خلال عملية التمايز هذه يتم نقل وظائف معينة من الأسرة إلى النظم الأخرى وهكذا تصبح الأسرة مع هذا القدر القليل من الوظائف الذي يمكن أن تقوم به وحدة اجتماعية أكثر تخصصا وما ظهر هناك

هو نموذج جديد للبناء الأسري أقام علاقة جديدة مع البناء الاجتماعي العام، بدأت حملة من الانتقادات توجه إلى "بارسونز" وتتساءل عما إذا كان نسق المفهومات عند"بارسونز"يرتبط بأحداث تقع في العالم الحقيقي لا جدال أنّ هذا الاتجاه النقدي الموجه إلى "بارسونز"له أهميته لأن إستراتجية "بارسونز"تفرض أنه من الضروري أن نصيغ نسقا محكما من المفهومات يدرك إدراكا ملائما السمات الظاهرة للعالم الاجتماعي ومنه تبرز مجموعة من القضايا النهائية والتحدي الأكبر الذي يواجه استراتيجية وجوهر وشكل التنظير الوظيفي عند"بارسونز"هو التأكيد بأن النسق الكامل النضج للمفهومات لا يعكس إلا سمات غير ملائمة عن الأنساق الاجتماعية الواقعية وقد إدعى "بارسونز "في دفاعه ضد هذه الانتقادات أن أغلب المفهومات الأساسية في نظرية الفعل لا تمنع تحليل الانحراف والصراع والتغير وفي الحقيقة يقود مفهوم التنظيم على نحو منطقي إلى تحليل حالات أو ظواهر تنجم عن تفاعلات وقد تكون هذه التفاعلات مضبوطة فأخذ شكل أنماط متكاملة مستقرة أو تأخذ شكل أنماط مختلفة مغايرة تنشأ عن شبكة من الشبكات المضطربة أي تفتقر إلى طابع الاستقرار و بالمثل فقد يبدو أن أساليب الضبط الاجتماعي تحذر الشخص من الحالات التي يعجز فيها الضبط عن ممارسة سلطته وعلاوة على ذلك فلا يحجب تصور نسق للزوميات تحليل الأحداث التي تؤدي إلى تفكك الأنساق الاجتماعية سواء على مستوى المعنى التحليلي المنطقي أو المستوى التجريبي[١٤١،ص٦١].

في حين ألح "ميرتون"على أنّ التحليل الوظيفي بيد أمن الوصف الكلي الواضح لأنشطة الأفراد والجماعات موضوع الدراسة لكي نتحقق بالتجربة عن الأسباب والنتائج المرتبطة بأبنية خاصة وبعمليات معينة وعند وصف أنماط التفاعل والأنشطة بين الوحدات موضع الدراسة يمكن أن نمير تمييزا واضحا بين العناصر الاجتماعية التي تخضع للتحليل الوظيفي وقد يقدم لنا هذا الوصف الحل لمعرفة كيف تتحقق الوظائف من خلال النشاط النمطي بيد أن ثمة خطوات جديدة ضرورية ينبغي السير فيها لكي تصبح هذه الوظائف أكثر وضوحا .

وأول هذه الخطوات تفرض على الباحثين الإشارة إلى الخيارات الأساسية التي تستبعد هيمنة وسيطرة نمط معين ويقدم مثل هذا الوصف للخيارات المستبعدة مؤشرا يدل على المحتوى البناء الذي ظهرت من خلاله لأول مرة ومن ثم يقدم حلولا أخرى للوظائف أو النتائج التي تترتب على تفاعل عنصر ما مع العناصر الأخرى أو تفاعل هذا العنصر مع الكل المنظم وتتضمن الخطوة التحليلية الثانية تجاوز مرحلة الوصف الكلي من أجل تحديد المعنى أو المغزى الفكري والعاطفي لنشاط أعضاء الجماعة وقد يقدم لنا وصف هذه المعاني مؤشرا ما عن الدوافع التي تكمن وراء أنشطة الأفراد.

ويفترض "ميرتون"أننا إذا اتبعنا كل خطوة من هذه الخطوات لأمكن لنا تحديد التوازن الشامل بين نتائج النمط موضوع الدراسة مثلما تحدد بعض الأسباب المستقلة للعنصر وتؤكد هذه الخطوات أنّ البحث الوظيفي الملائم سوف ينشأ بوصفة نتيجة لهذه الخطوات إذا لا تسبق الفروض المتعلقة بمطالب الوحدة الوظيفية[١٤١،ص٩٢].

مثال نظام التحليل الوظيفي عند "ميرتون"

ـ تتكون الأنساق الاجتماعية من أجزاء مترابطة وينبغي أن تعكس هذه الأجزاء درجة ما من التكامل وحسب العبارة التي صاغها "ميرتون" يظهر درجة من التعادل أو التوازن ويؤدي عدم التكامل أو عدم التعادل أي حالة عدم التوازن إلى سلوك شاذ غير مألوف. ويرى "ميرتون "أن النسق الذي تتكامل فيه الغايات الثقافية والوسائل البنائية هو نسق متعادل متوازن لأنّ الفاعلين يشتركون سويا في الأهداف التي توحدوا معها وتكون هذه الأهداف جزءا من بناء حاجاتهم النفسية كما يقبل الجميع الوسائل لتحقيق هذه الغايات باعتبارها وسائل شرعية وكما لاحظ "ميرتون" يستمر التوازن الحقيقي الفعال بين مظهري البناء الاجتماعي يقدر ما تماثل وتطابق اشباعات الأفراد الطبيعية مع الضغوط الثقافية أي تطابق الاشباعات إلي تتحقق نتيجة إنجاز الأهداف مع الإشباعات التي تبرز مباشرة عن الأساليب التنظيمية المعترف بها لتحقيق هذه الأهداف ويحدث عدم التكامل أو عدم التوازن عندما يحتل التوازن بين الغايات والوسائل وبعبارة أخرى ،فعندما يقبل الفاعلون الغايات ويرفضون أو يجهلون أو يعجزون في الوقت نفسه عن استخدام الوسائل الشرعية أو عندما يرفضون أو يجهلون أو يعجزون عن اكتشاف غايات بديلة فعالة في الوقت نفسه.
يمكن أن يقال أن ثمة حالة من حالات الانحراف موجودة وكما هو واضح فإن"ميرتون"يستخدم مفهوم "دوركايم"استخداما واسعا ولكنه يتفق مع غرض "دوركايم"عندما يربط حالة انتقاد التنظيم بالضمير الجمعي، إذ يرى "ميرتون"أنّ الانحراف عن المعايير يوجد عندما لا تقوم الأهداف الثقافية السائدة المسيطرة مع الوسائل المعيارية الشرعية أو أحدهما بتنظيم سلوك الفاعلين داخل النسق الاجتماعي.

أما في مجال أساليب التكيف مع الانحراف عن المعايير فهذا المخطط الآتي يبين لنا ذلك:[١٤١،ص٩٧]

الجدول رقم ٠٢: أساليب التكيف مع الانحراف عن المعايير

أساليب التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل التنظيمية
التوافق	+	+
التجديد.	+	-
التمسك بالطقوس	-	+
عملية الارتداد أو الإنسحاب	+	-
التمرد	-	-

وترمز علامة(+)في هذا النموذج إلى معنها القبول، وتدل علامة(-)إلى معنى الرفض، بينما تعني علامة(+)إلى رفض القيم السائدة والدعوة إلى قيم جيدة جديدة تحل محلها في الوقت نفسه، وعند دراسة ومناقشة كل شكل من أشكال التكيف، قدم لنا "ميرتون"تعريفات محكمة لما يقصد بالتوافق والتجديد والطقوسية والارتداد والتمرد، وقدم لنا أمثلة تثير الفضول إزاء كل طريقة من طرق التكيف وفي الوقت نفسه قدم قضايا قليلة عن الأشكال العديدة للانحراف ويتعين أن يكون واضحا لنا أن ثمة قضايا كثيرة عرضها "ميرتون"في شكل غامض وإذا ما أردنا تغيير النظرية أو إضافة جديد على النظرية فلن يتحقق ذلك إلا بتحديد الأوضاع التي يتزايد فيها شكل أو آخر من أشكال التكيف داخل نسق الانحراف عن المعايير.

ـ أ)الطريقة الأولى للتكيف:لا تعني الانحراف بل على نقيض تعني التوافق إذا تعني قبول الفرد للأهداف الثقافية واستخدامه الوسائل الشرعية من أجل الوصول إلى تلك الأهداف ويرى أن أسباب التوافق هي ببساطة عكس أسباب الانحراف عن المعايير، والانحراف وقد حدد هذه العلاقة أثناء عرض القضية الثالثة.

القضية الثالثة:كلما انتشرت الأهداف الثقافية التي تحددها الثقافة وتزايد تقبل الناس لها قبولا حسنا وأتيحت الفرص المتكافئة أمام أفراد النسق لاستخدام الوسائل البنائية التي تشرعها الثقافة لبلوغ تلك الأهداف قلت فرص الانحراف عن المعايير وارتفعت معدلات السلوك المتوافق الذي يدل على تطابق الأهداف مع الوسائل داخل ذلك النسق.

ـ ب)الطريقة الثانية للتكيف:هي التجديد وتعني موقفا يتقبل فيه أعضاء النسق الأهداف الثقافية وفي الوقت نفسه يرفضون الوسائل التنظيمية ولا يستفيدون منها ويترتب على ذلك اكتشاف أساليب جديدة لبلوغ أهداف تضفي على الساعي إليها صفة النجاح وعند تفسير أسباب حدوث التجديد كشف لنا"ميرتون"عن بعض القضايا الكامنة[١٤١،ص٩٨].

أولا:ادعى ميرتون أنّ تجارب عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد وخاصة في محيط الأسرة تعد تجارب هامة في تحديد رغباتهم واستجابتهم لاستخدام الوسائل اللاشرعية وتحمل الأعباء النفسية المترتبة على العدول عن المطالبة بتطبيق الأساليب الشرعية بالإضافة إلى القضية الثالثة وتتمثل هي الأخرى في تحقيق التكيف ويدل التمسك بالطقوس على موقف يفقد فيه الأفراد رؤية الأهداف الثقافية التي تضفي على صاحبها صفة النجاح بل هم يجهلونها أو يخافون منها أو يرفضونها وتصبح الوسائل الشرعية هي المقبولة فقط، أما القضية الرابعة كلما ازدادت الاستفادة من الوسائل البنائية التي تحددها الثقافة لأعضاء المجتمع وازدادت حالة القلق الذي يعاني منها الأعضاء عند سعيهم لتحقيق أهداف النجاح التي حددتها الثقافة،أما القضية الخامسة تتمثل في كلما قلت استفادة الأعضاء من الوسائل البنائية التي شرعتها الثقافة وازدادت النواهي التي تبعث من الداخل التي تحرم استخدام الوسائل اللاشرعية التي تحددها الثقافة[١٤١،ص١٠١]

ومن هنا فلقد ساد الفكر البنائي الوظيفي في ميدان علم الاجتماع والعلوم الإنسانية الأخرى فترة طويلة وتتبناه الكثير من كبار العلماء في ميدان العلوم الإنسانية إلى أن ظهرت مذاهب فكرية اجتماعية وفلسفية مناهضة له تنظر للمجتمع الإنساني من زوايا مختلفة عن التي استخدمها الفكر البنائي الوظيفي مما أدى إلى بعض أوجه النقص الفكري والفلسفي والصوري للواقع الاجتماعي، ونستطيع أن نلخص الانتقادات الموجهة إليه كمايلي: [١٤١،ص(١٠١،١٠٢)]

- قبول النظام الاجتماعي وفروعه كمسلمات لا تخضع للنقاش أو للطعن.
- إنّ الأفراد يدركون أهداف المجتمع لكنهم لا يدركون غايات وظائف المجتمع.
- تقوم الوظائف الاجتماعية بتفسير أسباب الوجود الاجتماعية لكل فعل أو نظام اجتماعي.
- دراسة معطيات النظام الاجتماعي كأساس لتحديد أسباب وجود الظاهرة الاجتماعية.

٣. ٣. ٣. توظيف نظرية التنشئة الاجتماعية:

إنّ عملية التنشئة الاجتماعية تكتسي طابع الحيوية داخل البناء الاجتماعي في إطار التربية والتوجيه والرعاية ومن هنا فهي عملية استراتيجية توكل إلى جل المؤسسات الاجتماعية بدءا من البيئة الأسرية وصولا إلى المدرسة والمسجد كمؤسسة دينية ودور الثقافة والشباب ووسائل الإعلام وأيضا المؤسسات السياسية وحتى الشارع ولكن للأسرة القسط الأوفر في ذلك لأنّ الأسرة تشترك مع المدرسة والمجتمع ككل في عملية التربية للطفل،إذ يرى علماء الاجتماع أنّ الأسرة هي أصلح بيئة للتربية ولتكوين النشء الجديد وخصوصا في سنوات عمره الأولى[١٤٢،ص١٩٤]، ولقد تبين أن الأسلوب المفضل للتنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال هو أسلوب التشجيع من طرف الوالدين كما أنّ هناك ترابط بين درجة التعلم للأبوين والأسلوب المفضل لتربية الأبناء فالأبناء ميالون إلى استعمال الشدة في تربية أبنائهم بينما تزداد نسبة أسلوب تشجيع عن الآباء المتعلمين والحال كذلك بالنسبة للأمهات[١٤٣،ص٤٧٢]، كما أن للأسرة دور ريادي مع باقي المؤسسات الاجتماعية الحديثة على نقل التراث الاجتماعي وخاصة القيم الاجتماعية والإيديولوجية فهي تعمل على تكامل شخصية الطفل بحيث تكونه وتحبذ ميوله وتسد حاجاته هذا إلى أنهّا ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة ببعضهم البعض ثم تربطهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه[١٤٤،ص١٢٥]، وعلى هذا الأساس فعملية التنشئة الاجتماعية تعد بمثابة العصب المحرك للعلاقات الاجتماعية وبناء بنيتها وتحقيق الانسجام داخل المجتمع ويتم ذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي والتي تمكنه من توجيه السلوك الفردي وبناء شخصيته، وعلى هذا الأساس يتضح لنا جليا أنّ الإنسان منذ ولادته وحتى موته يواجه بيئات مختلفة يتأثر بها ولا يتنازع أحد في خطورة الدور الذي تلعبه البيئة الأسرية في تربية الفرد وتنشئته فهي المكان الأول الذي يحتضنه ، ومن هنا وجه العلماء عناية فائقة

للأسرة بالرغم من عدم وجود علم حقيقي لتنشئة الأطفال فحددوا الواجبات الملقاة على عاتقها لتنشئة الطفل على أسس سليمة.

ولقد أوردت الباحثة الاجتماعية (meria van walters)وصفا دقيقا للأسرة المثالية التي تستطيع أن تلعب دور التنشئة الاجتماعية بدون خطر على سلوك الطفل حيث قالت على الأسرة واجبات تقوم بها إزاء الأطفال فهي تأوي وتطعم بشكل مريح دون أن تسبب لهم أنواعا من القلق المبكر، على الأسرة أن تقوم بالواجبات الأسمى وهو فطام الشباب[١٤٥،ص٥٢]، إلاّ أنّ واجبات الأسرة المثالية هذه لا نجدها في مجتمعات اليوم والتي فرض عليها التطور نظرة جديدة في طرق رعاية الطفل لا فيما يخص نموه الطبيعي ونشأته ومحيطه العائلي والتربوي ولقد وجد علماء الاجتماع أن انهيار الأسرة يعد من أهم عوامل الجنوح وارتكاب السلوك الإجرامي وهم في ذلك يميزون بين الانهيار العاطفي والمادي والخلقي في حين تلعب المدرسة دورا متميزا في حياة الفرد، ليس فقط بوصفها قوة وقائية يمكن أن تحول بين الفرد وبين الجنوح والسلوك الإجرامي، أو كقوة علاجية من الممكن أن تلعب دورا ناجحا في تقويمه إذا نجح ولكننا قد يكون سببا أيضا في خلق بعض حالات الجنوح وارتكاب السلوك الإجرامي، ولا غرابة في ذلك فهي البيئة الخارجية الأولى التي يصادفها الفرد بعيدا عن عائلته مجردا من الاطمئنان العاطفي الذي شب عليه داخل أحضان عائلته.

كما يلتقي فيها بمن سيلعبون دورا كبيرا في توجيهه وبناء شخصيته وهم معلموه، وهنا تلعب المخالطة والمحاكاة دورا هاما في تحديد معالم شخصيته.

فالمدرسة إذن هي المحك الأول الذي تقاس به قدرة الحدث على التكيف أو عدم قدرته على التكيف مع مجتمع يسوده النظام والقواعد الملزمة التي يتعرض الحدث أو المجرم للعقاب إذا خالفها، فالمدرسة تعد تجربة جديدة لا عهد له بها، فلابد وأن تكون ذات أثر فعال في سلوكه وبناء شخصيته ولكي لا يصبح التعلم مؤديا إلى الرذيلة والسلوك المنحرف ذي طابع الإجرامي لاحقا ينبغي على المدرسة أن تعقل دورها المهم والخطير والقياسي لدور الأسرة المتمثل في التربية والتقويم وبناء الشخصية،لذا عليها أن تلقن الفرد حسن التربية والقيم الأخلاقية والالتزام بالواجبات البيئية إن المدرسة يجب أن يكون لها برنامج ضخم ومدروس ومكان صحي تتوافر فيه عناصر الأمن والراحة.

ومن هنا فالتنشئة الاجتماعية في دراستنا تكتسي طابع حساس وخاصة في إطار القاعدة النظرية المعتمد عليها في دراستنا التي تستمد أفكارها من أعمال رواد المدارس الاجتماعية في دراسة السلوك الإجرامي بالإضافة إلى مراعاة التغيرات الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع الجزائري وانعكاساتها على عملية التنشئة الاجتماعية مع التقيد التام بالطابع الثقافي الاجتماعي للمجتمع الجزائري ويتم ذلك في إطار البنائية الوظيفية التي تلعب فيه عملية التنشئة الاجتماعية دورا محركا للوظائف داخل البناء الاجتماعي

لجل المؤسسات الاجتماعية التي تعمد دوما لتربية الأفراد وتقويم سلوكهم وتوجيهه بما يتناسب مع التراث الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي، ومن هنا فعملية التنشئة الاجتماعية تعد قوة حقيقية لتزويد المجتمع بسلوكات اجتماعية وشخصيات متوازنة.

وهي عملية جوهرية لأن عن طريقها يتم اكتساب السلوك الإنساني الذي يوافق عليه أفراد المجتمع أو هي عملية اجتماعية أساسية حيث يصبح الفرد من خلالها قابل للاندماج في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها[٤،ص٤٥٠]، وعليه فهي عملية أساسية في إطارنا النظري لدراستنا بالنظر لأنها عملية يتعلم ويستنبط الفرد من خلالها القيم والمعايير والمباديء الرمزية لمحيطه الاجتماعي ويدمجها مع شخصيته فهي تنقل للأفراد من خلال كل المؤسسات التي يحتك بها الفرد خلال حياته الاجتماعية[١٤٦،ص(٨٨٢،٨٨٣)].

وهذا ما أدى إلى أن "فريد ريك ألكن" يعتبرها العملية التي يتعلم الفر د من خلالها طرق الحياة في مجتمع أو جماعة معينة وهي تساعد على تفسير نوعين مختلفين من الظواهر، فهي تساعد الطفل على أن يصبح فردا قادرا على المشاركة في المجتمع من جهة أخرى، وتساعد هذه العملية على تفسير الإمكانيات المطلقة للمجتمع على توجيه الأفراد وبالتالي استثمار النظام الاجتماعي ولا تقتصر على مرحلة الطفولة بل أنها تستمر طول الحياة[١٤٧،ص٢].

في حين يؤكد "حامد عبد السلام زهران"أنّ التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتعليم، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية[١٤٨،ص٥٩].

ويذهب"صفوح الأخرس" في كتابه علم الاجتماع العائلة أنّ عملية التنشئة الاجتماعية يرتبط بمفهوم الطبع الاجتماعي حيث يشير التطبع إلى الطريقة التي تنتقل فيها طابع المجتمع المنظم وطرائق حياته[١٤٣،ص١٥٧].

ومن هنا فالتنشئة الاجتماعية يكتسبها الإنسان عن طريق إدخال العناصر الأساسية الاجتماعية والثقافية الموجودة في وسطه داخل بنيته الشخصية ومن هنا فإنّ الجماعة تهدف إلى التكيف الاجتماعي للأفراد.

ويمكن القول أن التنشئة الاجتماعية هي انتقال الكل المركب للثقافة من جيل إلى جيل عن طريق المؤسسات الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس سنعطي الأهمية القصوى للتنشئة الاجتماعية في إطارها النظري ببعدها الاجتماعي في مجال البنائية الوظيفية ونقصد بها في هذا الميدان تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ويمتص قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ومثله العليا وأنماط السلوك فيه وبذلك يتحول من مجرد كائن بيولوجي حيوي إلى كائن إنساني، فهي العملية التي تكسب الإنسان إنسانيته، والمفروض أن تكون تنشئة صالحة وشاملة لكل جوانب شخصية الطفل دينا، روحيا أخلاقيا، نفسيا، فكريا، سياسيا، وطنيا اجتماعيا وعربيا، ويطلق على هذه العملية أيضا العملية الخاصة بالتطبيع الاجتماعي، أي تهيئة الفرد وإعداده وتأهيله للحياة[٢٥،ص١٣٣].

وفي هذا الإطار فعملية التنشئة الاجتماعية سنعمد من خلالها إلى قياس مدى قيام المؤسسات الاجتماعية و على رأسها البيئة الأسرية في حفظ توازن المجتمع و استقراره بغية الوصول إلى نسج جملة من العلاقات الاجتماعية التي تؤهل الأفراد لاحقا لبناء شخصيتهم داخل البناء الاجتماعي وتوجيه سلوكهم الاجتماعي بما يتماشى مع القواعد والمعايير الاجتماعية، ومحاولة تحديد مدى ثقل متغير التنشئة الاجتماعية أمام باقي المتغيرات الثقافية التربوية، الاجتماعية النفسية، الاقتصادية في ميلاد السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري.

ملخص الفصل الثالث:

وضحنا من خلال هذا الفصل آراء أهم المدارس والنظريات الاجتماعية التي تطرقت وأثارت موضوع السلوك الإجرامي، حيث تفحصنا بعلمية كبيرة أفكار"إميل دوركايم"من خلال معالجته لموضوع" الانتحار"و"الجريمة"وحاولنا الاستفادة من أفكاره ووضعناها في إطارها النظري الذي سيؤهلنا لاحقا في صياغة أفكارنا وبناء موضوعنا بناءا يتناسب مع إشكالية الدراسة وفرضياتها، وهذا ما عمدنا إليه مع أعمال "المدرسة الاجتماعية الفرنسية" وخاصة أعمال"جبريال تارد tarde "في مجال التقليد والمحاكاة ومدى إفرازهم للسلوك الإجرامي وهذا ما لمسناه في فكر المدرسة الاجتماعية الأمريكية وخاصة من منطلق علم النفس الاجتماعي وهذا ما أثاره "شوترلاند"ونلمس ذلك من خلال أفكاره في مجملها والتي تظهر في إطار المخالطة ومدى إنتاجها للسلوك الإجرامي.

كما عمدنا إلى تقييم هذه النظريات، ومحاولة تطهيرها من الشوائب والنقائص بغية تبنيها لاحقا في دراستنا بما يتناسب مع خصوصيات المجتمع الجزائري ويتم ذلك في إطار الفكر البنائي الوظيفي مع مراعاة التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري وكان له الأثر الواضح في حدوث عدة نماذج سلوكية مستحدثة، وهنا عمدنا إلى إعطاء أهمية لعملية التنشئة الاجتماعية ومدى مساهمة هذه الأخيرة في ميلاد السلوك الاجتماعي بصفة عامة وبناء شخصية الأفراد، وظهور السلوك الإجرامي بأشكاله المختلفة وما

أحدثته هذه الأشكال الإجرامية من اهتزاز داخل البناء الاجتماعي وما انجر عنها لاحقا من انعكاسات سلبية على جميع الأصعدة الاجتماعية.

الفصل ٤

التصنيفات الإجرامية المتناولة في دراستنا السوسيولوجية

قبل الغوص في مضمون هذا الفصل يجدر بنا في البداية عرض بعض الإحصائيات المرتبطة بالجريمة ، فقدمت لنا القيادة العليا للدرك الوطني من خلال خلية الإعلام الإحصائيات الخاصة بالجرائم المقترفة لسنة (٢٠٠٤) ، وفيما يلي الجدول الذي يبين عدد الجرائم المرتكبة للسنة المذكورة أعلاه، وحاولنا تسليط الضوء على التصنيفات الإجرامية المتناولة في دراستنا وهي جرائم السرقة وفي هذا الإطار تمكنا من الحصول على جرائم سرقة السيارات فقط، بالإضافة إلى تزوير العملة والوثائق بغرض الاحتيال على مال أو حق للغير ، ليليه جرائم الاغتصاب والزنا والضرب العمدي وجرائم الاختطاف.

١- هناك ٤٦٧ قضية لسرقة السيارات، ١٩١ قضية لتزوير العملة ، و٤٢٤ قضية لتزوير الوثائق.

٢- ٢٧٥ جريمة اغتصاب .

٣- ٦٣٢ جريمة الزنا.

٤- ٦٠٨٠ جريمة الضرب والجرح العمدي ، يتورط فيها ٨٠٠٠ شخص.

٥- ٩٠ جريمة اختطاف[١٤٩].

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الإحصائيات الحديثة (لعام ٢٠٠٤) الارتفاع الواسع لجريمة الضرب والاعتداء على الآخرين وهذا ما يفسره الوضع الاجتماعي والنفسي العام المتسم بالرغبة في إخراج الطاقات الداخلية المكبوتة ، فالأفراد الذين يعانون من البطالة يملكون طاقات باطنية من المفروض عليهم إخراجها وهذا ما يعمدون إليه في حالة وجود مجال لذلك ، ضف إلى ذلك حالة الاضطراب التي يعرفها المجتمع من خلال التحولات الاجتماعية الجارية والتي أثرت بطبيعة الحال على الكيان الاجتماعي ككل.

كما نلاحظ ارتفاع نسب السرقة بالنظر لمحدودية مجالات العمل وعدم وجود ضبط أسري واجتماعي فعلي يحد من انتهاك القيم والمعايير الاجتماعية أي ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية بالإضافة إلى ارتفاع جريمة الاغتصاب والزنا بسبب ارتفاع نسب الفقر من جهة وتأخر سن الزواج بين فئات الشباب.

كما لاحظنا ارتفاع لنسب جرائم الاختطاف التي وصلت إلى (٩٠ حالة) والتي أصبحت تستعمل لغرضين أساسين الأول اللجوء إليها بغرض الحصول على المال ليصبح بذلك وجه من أوجه السرقة، ومن جانب أخر بغرض الاعتداء الجنسي على الضحية وهذا ما يفسره ارتفاع جريمة الاختطاف لدى فئة النساء والأطفال.

كما لمسنا ارتفاع معدلات جرائم أخرى لا تندرج في إطار بحثنا لكن بالنظر للعدد المرتفع لهذه الجرائم ولما لها من علاقة وطيدة بجرائم أخرى تمس موضوع بحثنا من جهة والتصنيفات الجنائية المدروسة في عملنا العلمي من جهة أخرى وعليه حاولنا التطرق إليها وهما جريمتي القتل والمخدرات، فجريمة القتل بلغت (٢٩٧حالة) وهذا النوع كان بدافع السرقة المقرونة بالضرب الذي أدى إلى القتل، كما سجلنا ارتفاع جريمة المخدرات حيث تم تسجيل (١٩٠٤ قضية)، وهذه الجريمة لها تأثير على باقي الجرائم الأخرى من حيث ارتكاب الفرد لبعض الجرائم تحت تأثير المخدرات والمسكرات عامة.

و سنعمد من خلال هذا الفصل المعنون بالتصنيفات الإجرامية المتناولة في دراستنا السوسيولوجية إلى تحديد دقيق وبأسلوب علمي وبمنظور اجتماعي وقانوني ونفسي وعقائدي بغية الوصول إلى الإحاطة بشكل مفصل للسلوك الإجرامي المراد دراسته، ولذلك سنحاول معرفة بعض الجرائم التي سنتناولها في هذه الدراسة ولكن بشكل سوسيولوجي سيؤهلنا لمعرفة مدققة للجرائم التي من الممكن أن تساهم البيئة الأسرية وباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهورها داخل المجتمع الجزائري وبالنظر لوجود عدة تصنيفات للجريمة حاولنا في بحثنا هذا دراسة أربع جرائم فقط مع محاولة إعطائهم أهمية قصوى وحتى نتمكن من تسليط الضوء عليهم بشكل يؤهلنا لتفحصهم تفحصا سيساعدنا على التوصل إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات الكمية والكيفية في الجانبين النظري والميداني وفيما يتعلق بالجرائم المتناولة في هذا البحث ومن جميع الجوانب وهي: على الشكل التالي:

ففي المبحث الأول سنتناول جريمة السرقة مع تحديدها تحديدا يتوافق مع إشكالية البحث وفرضياتها، أما في المبحث الثاني سنتفحص جرائم الاعتداء على الشرف وسنخص بالذكر جريمة الخيانة الزوجية والزنا وجريمة الاغتصاب وأيضا التحرش الجنسي، أما في المبحث الثالث فسندرس جريمة الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والقوة، وفي المبحث الرابع سنتطرق لجريمة الخطف

ونقصد هنا بشكل خاص جرائم اختطاف الأطفال والدافع لاختيار هذه التصنيفات دون غيرها وهو استفحالها داخل المجتمع الجزائري بالمقارنة مع باقي الجرائم الأخرى.

٤. ١. جريمة السرقة:

٤. ١. ١. ماهيتها وتحديدها:

جرائم السرقة عند الأحداث والبالغين من الموضوعات التي تحتل مكانة بارزة في مجال دراسة السلوك الإجرامي والطفولة والمراهقة فقد بدأت تتشكل منذ فترة ظاهرة مقلقة في العالم الصناعي أدت إلى العديد من الأبحاث والدراسات والاستقصاءات ونتج عنها الكثير من الخطط التربوية والتأهيلية والعلاجية إلاّ أنّ الظاهرة تستمر في استفحالها بشكل واسع خاصة في المجتمع الجزائري بالنظر لاستفحال مشكل البطالة، وظاهرة الفقر، ذلك أنّها ليست أمرا معزولا عن مجمل أوضاع الصحة العقلية في المجتمع، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على مدى شدة الموانع التي تقف في سبيل الوصول إلى تلك الصحة العقلية، إنّها مؤشر ومنذر بالخطورة الفعلية للوضعية ولو كانت الظواهر الخارجية تشير إلى العكس.

أما في البلدان النامية والسائرة في طريق النمو ومنها الجزائر فإنّ السرقة عند الأحداث والبالغين لم تحظ بعد بالاهتمام والوعي الكافيين لدلالته نلاحظ موجات من الحماس بين الجمهور والمسؤولين وتوضع الخطط للدراسة.

وعليه فالسرقة هي وجه آخر لبؤس القيم عندنا حسبما يؤكد ذلك الدكتور"جمال معتوق" فكثيرا هي المشكلات الاجتماعية التي أصبحت اليوم تهدد الكيان الاجتماعي وتفقد المواطن راحة البال، بل أصبحت تهدد الأمن والاستقرار، ومن بين هذه المشكلات نجد مشكلة السرقة التي

أصبحت تشكل هاجسا يلاحق الأفراد ذكورا وإناثا، صغارا وكبارا في كل مكان، كما تحولت هذه المشكلة والرذيلة إلى صفة محبوبة، وجزء لا يتجزء من الثقافة المجتمعية اليوم[١٥٠،ص١١].

فالسارق اليوم يسمى "بالشاطر" وغيرها من النعوت فصار الطالح صالحا، والصالح صار من المغضوب عليهم، بل موضوع سخرية لدى العام والخاص[١٥٠،ص١١]، وفي هذا المجال يعرف"الأستاذ الدكتور جمال معتوق" ظاهرة السرقة بأنّها ظاهرة اجتماعية قديمة، موجودة منذ أن تفطن الإنسان وميز ما بين ما هو له و ما لغيره، ويعود تاريخ ظهورها، حسب علماء الأنثروبولوجيا إلى ظهور الملكية الخاصة، والتي كما يقول العالم الفرنسي"Proudhon": الملكية هي السرقة، بمعنى أن الإنسان من طبيعته التملك وحب الثروة والتطلع للمزيد، وسعيه الدائم للاستيلاء على ما يكسبه الآخر، كذلك نجد أن الديانات السماوية كلها تعرضت لهذه المشكلة وما يمكن أن ينتج عنها، إذا ما لم يوضع لها حد وكثيرة هي الآيات القرآنية

التي تعرضت لهذه الظاهرة، وبينت أنّ فاعلها يمكن أن يكون ذكرا أو أنثى، كما بينت كيفية التعامل مع ممارسيها وذلك لسد الطريق في وجوههم [١٥٠،ص١١]. وعليه فالسرقة في دراستنا هي أخذ ملك الغير سواء أن كان ماديا أو معنويا وعدم المبالاة في مدى الضرر الذي سوف يلحقه بالغير، ويكون ذلك بدافع الحاجة وبدافع الرغبة، كما تعبر عن مدى اضطهاد وقصور المحيط الذي يعيش فيه الشخص الذي يقوم بالسرقة.

وبالنظر لموضوع دراستنا فالمحيط الأسري له دخل في بروز السلوكات الاجتماعية، ومن أهم العوامل المهددة للمحيط الأسري وتماسكه هو التفكك الأسري في مجال العلاقات الأسرية، فتلك الروابط الأسرية يمس الأبناء بصفة مباشرة ومن أهم المظاهر الناجمة عن هذه الظاهرة هي الإقبال على السرقة لأنّ ليس هناك من يرعاه وإذا كان الجو الأسري يتميز بالتماسك يجتاز الفرد هذه المرحلة في أمان والعكس.

لأنّ الأسرة هي البيئة التي من خلالها يتلقى الفرد آداب المعاملة ويعرف معنى المسؤولية وحدوث أي خلل في الأسرة يؤدي إلى خلل في وظائفها، فالتفكك هنا يقف عائقا أمام النمو الطبيعي المتمثل في النمو العقلي، الجسمي، والاجتماعي فعقليا الفرد وخاصة الطفل بحاجة ملحة إلى متابعة والديه باستمرار لتوجيهه في ميادين الحياة ورعاية متطلباته وبعث الثقة فيه للكشف على قدراته العقلية والجسمية والاجتماعية، فهو محتاج إلى دعم ليتخطى هذه المرحلة بسلام وبالتالي يكون قد تحقق نموه الاجتماعي ويصبح قادر على تخطي هذه المرحلة التي تعد مرحلة ثورة واضطراب [١٥١،ص١٥٦].

كما أنّ للحرمان أول اضطراب يصيب علاقات الطفل والفرد ويهدد شعوره بالأمن وينعكس ذلك على سلوكه مستقبلا مما يؤدي به لعدم شعوره بالأمن والراحة وعدم الثقة[١٥١،ص١٠١] مما يستمر ذلك مع الفرد ويتولد عنه لاحقا بانتهاج السلوك الإجرامي وخاصة السرقة.

كما أن الانسجام في العلاقة بين الوالدين يؤدي إلى نمو نفسي جيد فإنّ الانسجام في العلاقة الأخوية يؤدي إلى بناء شخصيات متجانسة ممهدة لميلاد سلوكات اجتماعية بناءة ويرى"أدلر" أنّ الأخ الأصغر يشعر بالنقص نحو أخيه الأكبر، مما يظطره إلى تعويض النقص بإظهاره التفوق على من يكبره من أخوة وأخوات، أما "مورفي ونيوكومبي" فيرى بأن ترتيب الطفل بين إخوته في حد ذاته ليس عاملا مؤثرا في شخصية الطفل النامية وأن ما يؤثر فيها وهو اختلاف معاملة الوالدين[١٥٢،ص٦٩].

كما أنّ لجماعة الأصدقاء دور واضح في توجيه سلوك الفرد والدفع به لانتهاج سلوكا معينا وفي هذا المعنى يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل الجليس الصالح، وجليس السوء كمثل صاحب المسك وكير الحديد" وإذا ما سادت الجماعة مباديء سليمة.

انعكس ذلك على سلوكهم وغرائزهم، فيصدر عنهم السلوك السليم، وإذا ما كانت الجماعة غير سوية صار الفرد منحرفا، فالصديق السيئ الفاسد قد يحرق معه بناره، أو بحرق ثوبه وإذا لم يحدث هذا ولا

ذاك وجدت منه ريحا عفنة، ويختار الفرد أقرانه بين المجرمين لعزوفه عن العمل في سبيل الرزق الحلال أو العجز عن العثور على عمل من هذا القبيل [١٥٣،ص١٥٨] ومن هنا يتضح لنا أنّ السرقة كجريمة ينتهك فيه العرف الاجتماعي وتداس فيها الأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية بغية الحصول على المال بالنظر لبطالة الفرد وفقره ومنه لتلبية حاجياته الضرورية من مأكل وملبس ومشرب، وبالرغم من قوة التنشئة الاجتماعية ولكن أمام ضربات الفقر البطالة تبرز ظاهرة السرقة وتغزو المجتمع كسلوك فردي منتهج، في حين لا تكون البطالة والفقر وحيدا للسرقة بل هناك بعض الأغنياء وأصحاب الوظائف السامية ممن يلجأ ون إلى السرقة بغرض تكوين رأسمال والزيادة في أموالهم.

في حين هناك من يندفع للسرقة كأسلوب للحصول على المخدرات أو الخمر أو غيرها من المواد الإدمانية التي لا يستغني عليها الفرد وللحصول على المال بطرق غير شرعية عدة أنواع ومجالات وأقسام وفي مجملها تعد السرقة أي أخذ مال الغير بغير حق ومنها اختلاس الأموال العمومية وحتى الخاصة والرشوة التي أصبحت بمثابة مؤسسة لتحريك دواليب العمل في معظم المجالات وخاصة في الوقت الراهن في الجزائر، بالإضافة إلى استغلال المال العام لتلبية مصالح وأغراض شخصية، بالإضافة إلى الغش والاحتيال كوسائل لجمع المال وتطوير رأسمال، ومن هنا فللسرقة عدة أوجه ولكنها في أخر المطاف استحواذ على المال بطرق ملتوية وأساليب غير قانونية ترفضها القيم الاجتماعية والقانون ويمتعض منها السلوك الاجتماعي الراشد والبناء وهذا ما سنحاول التعرف عليه في دراستنا إما تم ذلك بالقوة أو بدونها.

٤. ١. ٢. جريمة السرقة أسبابها، دوافعها وعواملها:

كثيرة هي الأسباب التي تدفع ببعض الأفراد إلى الإقبال على السرقة، فالبعض قد اتخذها حرفة ومكسبا يصل بفضله إلى تحقيق مالم يحققه ذلك العامل المنضبط والمتفاني في عمله وكده، وهي لا تقتصر على الفقراء أو المعوزين فحسب، فقد بينت الكثير من الدراسات السيكولوجية والاجتماعية أنّ السرقة مرض كباقي الأمراض الاجتماعية والنفسية، وأن بعض ممارسيها من النّاس المحظوظين ماديا و لا ينقصهم شيء، إلاّ أنهم بتصرفهم ماديا ولا ينقصهم شيء، إلاّ أنّهم بتصرفهم هذا يجدون الراحة، فهي بمثابة متنفس لهم، وهناك من يمكن وصفهم بالمدمنين على السرقة، أي لا يستطيعون العيش بدونها، وهذه الفئة في نظرنا قليلة، مقارنة بالفئة الجديدة والتي اتخذت من السرقة وسيلة للكسب والعيش في بحبوحة كذلك ففعل السرقة لا يقتصر على السطو على المواد البسيطة كالأطعمة والألبسة... الخ فقط، بل هناك سرقة للأفكار، والمعنويات بشكل عام.

وكما قلنا في البداية السرقة ظاهرة قديمة تمس كل المجتمعات دون استثناء، فالجزائر كغيرها من بلدان المعمورة، لم تنجوا من هذا السلوك غير السوي، بل أصبحت السرقة حاضرة في كل الأماكن والمناسبات وفرضت وجودها علينا، وأصبحنا نغلق أعيننا عما يحدث وكأن ليس هناك ما يستدعي ذلك، بل

أصبحت ممارستها جد طبيعية وفاعلها (مرتكبها) إنسان محترم من طرف الجميع[١٥٠،ص١١]، وهذا ما نلاحظه من بعض رؤساء البلديات الذين غادروا مناصبهم أثرياء بعد دخولهم قبل خمس سنوات فقراء لا يملكون سوى رواتبهم ويحظون اليوم بالاحترام والتقدير بالرغم من أن نصفهم متابعين قضائيا بتهم الاختلاس والرشوة وتبديد أموال عمومية.

كما أنّ للأساليب التربوية التي تلقنها المؤسسات الاجتماعية والتربوية للفرد دخل في تنمية السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري ومنه وبشكل خاص جريمة السرقة، خاصة وأنّنا نعلم علم اليقين بأنّ بعض الأسر الجزائرية تدفع بأبنائها للحصول على المال بأية طريقة وحتى كانت بطرق غير شرعية، المهم بالنسبة لها هو الحصول على المال والاغتناء وتكوين الثروة بالسرقة لأنّ لا يفرق السوق بين المال الحلال والحرام ولكن في مجمله مال قابل للصرف ويزيد من مكانة الفرد داخل المجتمع ويزيد ه احتراما، وهذا ما أكده الأستاذ الدكتور"جمال معتوق" والعديد من الدراسات أن للتربية التي يتلقاها الفرد داخل أسرته، وكذا الجو الأسري الذي ينمو ويترعرع داخله له علاقة مباشرة بسلوكاته، سواء منها السوية وغير السوية، فالأسرة التي تعلم ابنها الاعتماد على النفس والعيش من عرق جبينه ليست كالأسرة التي تدفع بأبنائها إلى الغش والسرقة والعيش السهل.

فاليوم مثلا داخل أسرنا، التربية تقتصر على القشور والمواضيع التافهة فكثيرة هي الوظائف التربوية التي تخلت عنها الأسرة، خاصة منها التربية الروحية، الجمالية الإيديولوجية...الخ.

فالطفل مثلا، يعود إلى بيت أهله ومعه ما سرقه،إلاّ أنّ الأولياء بدلا من محاسبته ومعاقبته على فعلته، يفتخرون به ويرددون أمام العام والخاص "ابننا شاطر" "قادر على شقاه"، "أفحل" وغيرها من النعوت المشجعة على السلوك الانحرافي، فالأسرة تنظر إلى سلوك ابنها هذا على أنّه نوع من "القفازة" وبالتالي للأسرة جزء كبير من المسؤولية في ما يقبل عليه أبناؤنا من أفعال، مستقبلا، ويمكن القول أنّ السلوك الانحرافي يكتسبه الفرد أولا وينمو داخله من وسطه الأسري، وذلك لغياب الضوابط الرادعة.

فاليوم كثيرة هي الأسر التي لا يهمها من أين تحصل أبناؤها على شيء ما، بل ما يهمها هو أنّه "يدبر رأسه" كما يقولون.

كذلك نجد أن المدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية، اكتفت بالدور الثاني والمتمثل في التعليم وأهملت واجبتها التربوية، حيث أنّ هناك العديد من السرقات التي تحدث داخل هذه المؤسسات، إلاّ أنّ المدراء والمعلمين والمراقبين يفضلون السكوت عنها وعدم معاقبة مرتكبيها فنجدهم يقولون ببرودة تامة:" نحن هنا من أجل السهر على التحصيل المعرفي للتلاميذ لا القيام بدور الشرطي أو الدركي"[١٥٠،ص١١].

فهم من جهة أخرى ضحية القوانين المنظمة لسير هذه المؤسسات، والتي تمنع كل أشكال العقاب، وهذا ما يدفعهم إلى "غلق أعينهم" أمام هذه التصرفات، وعليه أصبح الكل يهرب أمام مسؤولياته ووجباته..إنّها ثقافة اللامبالاة[١٥٠،ص١١].
كذلك نجد مؤسسة تربوية وروحية هامة وأساسية ألا وهي المسجد في نظرنا لا تؤدي دورها التربوي في العمل على إنشاء الفرد الصالح فهي في واد والمصلين في واد آخر، وخير دليل على هذا الجو يسود أوقات الصلاة خاصة يوم الجمعة، فترى المصلين كلهم حاضرين جسديا، ولكن عقليا وروحيا غائبين، البعض (الأكثرية) نائم أو على وشك النوم، ومباشرة بعد انتهاء الصلاة، تبدأ عملية الهروب.

كما وجدنا أنّ ظاهرة السرقة قد انتقلت حتى إلى داخل المساجد، ففي كل صلاة يخبرنا الإمام بسرقة المصاحف والحنفيات(Robinets) التي يتم قلعها، والأحذية وغيرها من الأمور الأخرى، فنجد المصلين بدل الخشوع ومتابعة أحاديث الإمام، تكون عقولهم متجهة نحو المطريات والأحذية، وغيرها من الأمور التي أتوا بها إلى المسجد خوفا من سرقتها.

وهنا نتساءل هل الوازع الديني لعب دوره وهل ما قدمه الأئمة من دروس كان لها صدى؟ وهذا التساؤل طرحه الأستاذ الدكتور"جمال معتوق" بغية تبيان مدى مساهمة الوازع الديني ودروس الإمام في تقويم السلوك الفردي وتوجيهه توجيها سليما يتماشى مع الطابع الثقافي للمجتمع المحلي، وما مدى تدخل ذلك في بناء شخصية الأفراد ووقايتهم من اللجوء إلى السلوك الإجرامي.

حيث يؤكد الأستاذ الدكتور"جمال معتوق" بأنّنا نجد من الأئمة بدلا من مخاطبة المصلين باللغة التي يفهمونها والنزول إلى أمهات القضايا والمشكلات التي تهدد المجتمع: كالسرقة الزنا، البغاء، العنف، الإرهاب، الغش، القذف..الخ من المشكلات الاجتماعية يفضلون الغوص في الماضي المجيد وفي ما حققه الأجداد، وعليه فهم لا يساهمون لا من بعيد ولا من قريب في الحد من هذه المشكلات.

وحسب العديد من الدراسات الاجتماعية، تبين أنّ السلوك الإنحرافي أو الإجرامي ـ ومنه السرقة ـ قد ساهمت في انتشاره وسائل الإعلام والاتصال بنوعيها السمعي والبصري وخاصة التلفزيون الذي أصبح اليوم نقمة على البشرية، فمعظم برامجه سمو وألغام، وكم هي كثيرة صور العنف والجنس والسرقة التي يبثها هذا الأخير والتي تعمل على نشر ثقافة الرذيلة وثقافة الغابة، فالتلفاز حسب رأينا مسؤول على انتشار الفساد بكل مظاهره، لقد وجد الساحة الفارغة من أي رقابة، فالأطفال يشاهدون ما يشاءون المهم أن يتركوا أوليائهم "Tranquille" لا يزعجونهم [١٥٠،ص١١].

لو قمنا بعملية حسابية بسيطة للوقت المخصص للبرامج المتعلقة بالعنف، السرقة الاغتصاب، القتل.....الخ لوجدناه يأخذ حصة الأسد، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات سواء في الغرب أو عندنا، وخير

دليل على ذلك الدراسة التي قامت بها"ماري واين""Marie Winn" بعنوان الأطفال والإدمان التلفزيوني"سنة 1985.

وعليه فسوء استغلال هذه الوسائل (الترفيهية والتثقيفية) سبب من الأسباب التي تؤدي في نظرنا إلى الانحراف والجريمة بشتى أنواعها.

فالسرقة اليوم متواجدة في كل المجالات دون استثناء، فالتاجر أصبح فنانا في السرقة والغش نظرا لغياب الرقابة والردع، والعامل في المصنع والإدارة كذلك يمارس السرقة في تحايله على النظام الداخلي للمؤسسة، حيث يسرق وقت العمل الفعلي، وبدلا من العمل 08 ساعات يؤدي ساعتين(02) فقط أو السرقة الفعلية فكم من مؤسسة هي مفلسة اليوم بسبب السرقة التي تعرضت لها، سواء من طرف المسؤولين أو العمال البسطاء.

كثير هم الذين يرجعون أسباب إقبال البعض على السرقة إلى العامل الاقتصادي كالبطالة الظروف المعيشية المتدهورة، إلاّ أنّنا لا نؤمن بهذا التبرير أو التفسير الأحادي لبعض من يتصورون فهم المشكلات الاجتماعية، ففي نظرنا الإقبال على السرقة في مجتمعنا مرتبط بالعامل الثقافي، فاليوم أصبح يوجد ما يمكن تسميته بثقافة السرقة التي تعمل المؤسسات التربوية والتنشئية عندنا على ترويجها.

كما أنّنا لا ننكر دور العامل الاقتصادي في انتشار الانحراف والجريمة ولكن بينت التجارب والدراسات أنّ هناك من يمارسون السرقة على الرغم من كونهم أغنياء وغير معوزين، وأنّ هناك من يعيش تحت خط الفقر والبؤس الاجتماعي إلاّ أنه لا يسرق [١٥٠،ص١١].

كما أنّ التغير الاجتماعي العشوائي الاعتباطي أفرز مظاهر سلبية في السلوك الاجتماعي ومنه بروز السلوك الإجرامي وجرائم السرقة التي لجأ إليها الفرد تحت تأثير التحول الاجتماعي السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري وانجر عنه مظاهر سلوكية هدامة والسرقة من بين هذه المظاهر السلوكية بالرغم من الموانع الردعية التي وضعها المجتمع، وسنها القانون الإلهي والوضعي.

٤. ١. ٣. التفسير الاجتماعي والنفسي والقانوني والعقائدي:

إن استفحال جريمة السرقة مرده إلى تفاقم وتأجج بعض المشاكل الاجتماعية بكل أبعادها بدءا من الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية والمعيشية والأمنية والسياسية وكل المؤثرات النسقية على البناء الاجتماعي من عملية التغير الاجتماعي والتحولات السريعة التي يعرفها المجتمع الجزائري.

وأول وسط نحاول من خلاله تقديم تفسير اجتماعي لجريمة السرقة كشكل من أشكال السلوك الإجرامي، فالعلاقات الأسرية لها دخل في توجيه السلوك الفردي، فأي مظهر من مظاهر الاتصال والحوار بين الزوجين وأفراد الأسرة ينجر عنه لاحقا جانب سلوكي.

فالأسرة هي الوحدة الأساسية لبناء أي مجتمع من المجتمعات ولا يمكن أن تقوم هذه الأخيرة إلاّ على أساس الزواج الذي يعتبر من أهم النظم الاجتماعية وهو الارتباط بين الرجل والمرأة على الوجه الشرعي حيث تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف تتكامل بين أعضائها لتحقيق الانسجام داخل المجتمع ككل، ومن أهم هذه الوظائف الوظيفة البيولوجية وهي عبارة عن الإنجاب والتناسل وحفظ النوع من الانقراض وبغرض حفظ الإنسان من الوقوع في الرذيلة ومنه بروز بعض المظاهر السلوكية الإجرامية أما الوظيفة الثانية هي النفسية أي توفير الاستقرار والأمن كما توجد الوظيفة الاقتصادية وهي توفير حاجات الأسرة وإعانتها ماديا أما الوظيفة الاجتماعية تقوم الأسرة من خلالها بإعداد الأطفال اجتماعيا عن طريق التنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى الوظيفة التربوية التي تتعلق بتربية الطفل على تنمية العادات فيه وتربيته على القيم، و تؤدي الأسرة بعض الوظائف منها التثقيفية بغرض تلقين الفرد تراث المجتمع بغية حفظ المجتمع وتحقيق تماسكه وإبعاده عن الوقوع في السلوك الإجرامي ومن بينها جريمة السرقة.

وبما أنّ الحياة الأسرية مجموعة من العلاقات والوظائف وكذا مجموعة من الأدوار والتفاعلات يجب على الأسرة أن تعتمد دعائم تدعم بنيتها وبناءها ومن أبرز هذه المقومات نذكر ما يلي:

المقوم البنائي وهي وحدة الأسرة في كيانها وبنائها من حيث وجود كل أفرادها الزوج والزوجة والأطفال في صورة مترابطة كل واحد يؤدي واجبه وفي حالة اختلال في هذا المجال يفرز مظاهر سلوكية إجرامية على رأسها السلوك المتسم بالعشوائية ومنها أخذ مال الغير بدون ضوابط شرعية.

ويمكن القول أن التكامل البنائي في الأسرة يقوم على أساس وجود كل من الزوجين في إطار مشترك يجمع أفرادها في أطرافها المختلفة ومن مقومات الأسرة نجد المقوم العاطفي حيث على أساسه تتوافر صلات عاطفية تربط كل من أفراد الحياة الزوجية والأسرية أي إعطاء الجو الملائم للتفاعل الإيجابي[١٥٤،ص٨٦] الذي سينجر عنه بروز سلوكات اجتماعية بناءة داخل البناء الاجتماعي ومن هنا يمكننا أن نلاحظ أنّ عملية التفاعل هي عملية جوهرية في بناء العلاقات الأسرية للحد من السلوك الإجرامي وخاصة الجريمة المتناولة هنا.

وهناك جملة من ميزات للعلاقات الزوجية في أنواعها، وكل نوع من هذه الأنواع له افرازات سلوكية إما أن تؤهل الفرد على الاندماج أو الخروج عن المعايير وإحداث هزة فعلية ينجر عنها بعض المظاهر السلوكية ومنها السلوك الإجرامي، ومنه فهناك اختلاف جوهري في طبيعة العلاقات الزوجية،

ونظرا للاختلاف الذي تعرفه طبيعة العلاقة بين كل من الزوجين كان من الأجدر بنا التعرض لكل واحدة منها وما تفرزه لاحقا من مظاهر سلوكية على جميع الأصعدة، وأول هذه العلاقات نجد علاقة تمثيل ففي هذه العلاقة يبدأ الزوجان حياتهما الزوجية وهما متكافئين في تصرفاتهما وسلوكهما، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة البيئة الاجتماعية التي تنشأ فيها كل واحد منهما فلكل طرف ينتمي إلى أنساق اجتماعية مختلفة وبالتالي تعرضها لعمليات التنشئة الاجتماعية المختلفة يمكن أن توجهها إلى أنساق معيارية قد تكون معارضة أو على الأقل غريبة بالنسبة لكل منهما[١٥٤،ص٨٦].

وعليه فيتفق الزوجان في طبائعهما وتصرفاتهما أو يختلفان فيها وهذا ما يفرز تنظيم سلوكي متوازن لعملية التنشئة الاجتماعية ومنه تقلص في المظاهر السلوكية الإجرامية وخاصة الاعتداء على مال الآخرين.

فالتوافق بين الزوج والزوجة على الموضوعات الحيوية تتعلق بحياتهما المشتركة وكذلك المشاركة في الأعمال والأنشطة الحياتية وتبادل العواطف"[١٥٥،ص١٩٨].

تشير فكرة التوافق إلى المشاركة التامة بين الزوجين في كل الوظائف والأعمال الأسرية فيشعر كل طرف أنّه يكمل الآخر وبالتالي ضرورة المشاركة المتبادلة والتعاون فيما بينهما فهذا النوع من الزواج مبني على أقسام الواجبات العائلية بين الشريكين والقائم على التوازن العاطفي والاتفاق النسبي الذي يصلا إليه الزوجان حول المسائل والقرارات التي يتعلق بحياتها، وهذا التوافق سينجر عنه تربية متوافقة تبنذ السرقة كمظهر سلوكي لدى الأفراد.

وفي مجال علاقة السيطرة فهي شكل من أشكال السلطة يحاول الإنسان فرض إرادته على العلاقة والبيئة الاجتماعية مستخدما في الكثير من الأحيان العنف والإكراه[١٥٦،ص٩٦].

ويتولد من خلال هذا العنف والإكراه والإجبار نوع من الانعكاسات النفسية على الفرد مما ينعكس على بناء شخصيته وتوجيه سلوكه، وهذا ما يدفع به إلى امتهان السلوك العدواني والقيام بالاستيلاء على مال الغير باستعمال القوة والعنف، ومن هنا يظهر لنا أنّ هذا السلوك تعبير عن حالة أسرية عاشها الفرد في مراحل ماضية.

والملاحظ أنّ الرجل يبدو في كثير من الأحيان محبا للسيطرة فالكثير من العلاقات الاجتماعية تقوم على أساس سيطرة الزوج غالبا ما تمثل نوعا من الاضطهاد والظلم يوجهه ضد الزوجة متخذا مبررات تتمثل في حكم التقليد والدين التي تسمح له بممارسة السيادة التي تعتبر شكلا من أشكال العنف مدعيا في ذلك الحفاظ على الزوجة بعيدا عن الحياة الاجتماعية فتصبح الزوجة مجرد أداة أو آلة تخدم الرجل تفقد من خلالها كل وعي وحرية في التصرف فيطبع على علاقتهما الزوجية الآلية غير العقلانية [١٥٧،ص٧٧].

ومنه حدوث نوع من الضغط الذي يلاحظه الطفل وينعكس مستقبلا على سلوكاته مما يؤدي به امتهان سلوك إجرامي ويتسم هذا السلوك بأنّه شكل من أشكال السلوك المعبر عن الضغط والذي يتولد عنه انفجار سلوكي في مثل هذه السلوكات الإجرامية.

ومن الملاحظ أنّ الحياة الزوجية ليست صراعا من أجل السيطرة والتفوق والتنافس بل هي التعاون المشترك وتكيف متبادل وصلة مزدوجة تقوم على الأخذ والعطاء [١٥٨،ص٢٥].

رغم ذلك قد يكون المرض المزمن أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى سيطرة أحد الزوجين على الطرف الآخر فيحتل النظام الأسري بسبب عجز أحد الزوجين في القيام بوظائفه الأسرية فتتأثر العلاقة الزوجية وهذا ما ينجر عنه لاحقا حدوث اختلال سلوكي ومنه السرقة كرد فعل عن وضعية سلوكية معينة وتكون في معظمها عدائية وإجرامية ومنه استعمال العنف في أخذ مال الغير.

أما فيما يتعلق بعلاقة الصراع حيث تشير هذه العلاقة إلى عدم التفاهم والانسجام بين الزوجين والذي يظهر من خلال كثرة المشاجرات واستمرارها مما قد يؤدي إلى توتر العلاقة وبالتالي ظهور بوادر التفكك الأسري بحيث في هذا النوع من العلاقة يعاني الزوجان من مشاعر العدوان والضيق واليأس[١٥٩،ص٦١]، ومن هنا تنشأ عند كل طرف حالات من الاختلاف على مستوى الاتجاهات والميول وأراء الأزواج والزوجات فتنعدم مقومات الحب والمودة بحيث يؤثر إلى حد كبير في التوافق الزواجي والانسجام بين الزوجين حيث الصراع يتضاعف شيئا فشيئا نتيجة عدم تحمل أحد الزوجين مسؤوليته ومسؤولية الطرف الآخر في نفس الوقت وقد يؤدي هذا الصراع إلى التوتر في العلاقة الزوجية وبالتالي إلى ظهور بوادر التفكك وهذا ما نلمس نتائجه مستقبلا من خلال ظهور السلوك الإجرامي ومنه جريمة السرقة كرد فعل عن حالة اجتماعية عايشها الفرد في وسطه الأسري نتيجة التفكك الأسري قد يكون جزئي كالهجر أو كلي كالطلاق.

وعليه إذن العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين الزوجين هي نتيجة مباشرة للتفاعلات التي يخضعان لها".

والملاحظ أنّ من العمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى التجمع والتلاحم تسمى بالعمليات المجمعة مثل التعاون، المحبة، التفاهم، وتدخل تحت نطاق العلاقات الاجتماعية الإيجابية وهنا تكون العلاقة الزوجية علاقة تمثيل أو توافق ومنها ما يؤدي إلى التنافر والانحلال مثل الكره، العدوان، وتسمى بالعمليات المفككة وتدخل تحت نطاق العلاقات الاجتماعية السلبية وتكون هذه الحالة علاقة زوجية في صراع أو سيطرة مهددة بالتفكك لما لها من إفرازات على البناء الاجتماعي الكلي.

ومن أبرز عوامل الخلافات الزوجية التي ينجر عنها مستقبلا اهتزازات في عملية التنشئة الاجتماعية ومنه بروز بعض مظاهر السلوك الإجرامي العدائي ومنها سرقة مال الآخرين ومحاولة جمع الثروة دون وجه شرعي، ومن أهم عوامل الخلافات الزوجية هي اختلاف نظرة كل من الزوجين إلى الحياة وهذا يدل على أنّ فترة الخطوبة لم تكن امتحانا كافيا لوقوف كل منهما على أفكار الآخر وأرائه في طبيعة الحياة الزوجية[١٦٠،ص٥٩]، ومن أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى خلق التوتر والاختلاف بين الزوجين هو الاستعجال في الزواج والاندفاع نحوه دون تدبير مسبق وإذا كان من الجائز التذكير بالقول أن بيت الزوجية مملكة مشتركة تتحمل الزوجة مسؤولية إدارتها من الداخل ويتحمل الزوج مسؤولية تمويل وتموين رعايا هذه المملكة فإنّنا نعتقد أنّ بناء هذا البيت والمحافظة عليه يتطلب من الزوجين توافقا وانسجاما ووعيا كاملا لنظام الزواج وأغراضه[١٦١،ص٢٨٠]، لأنّ هذا النظام له حساسيته بالنظر لأنّه الموكل له إنجاب الأطفال وتكوينهم على الاندماج وبناء المجتمع ومنه الوصول إلى تحقيق الانسجام ومنه بناء سلوكات اجتماعية بناءة، بالإضافة إلى أن النظام الموكل له رعاية الأطفال وحفظهم من الوقوع في السلوك الإجرامي، وهذا يجعلنا نلح على الأهمية القصوى للمحيط الأسري وخاصة العلاقات بين الزوجين وتأثيرها على سلوكات الأبناء وما لها من انعكاسات على السلوك الاجتماعي العام، كما أنّ هناك عامل هام أيضا في مجال الخلافات الزوجية ويكمن ذلك في العامل الثقافي فاختلاف الزوجين في المستوى التعليمي، غالبا ما يؤدي إلى الاختلاف في طريقة التفكير فالتفاوت في المستوى التعليمي غالبا ما يؤدي إلى الاختلاف في طريقة التفكير ،فالتفاوت في المستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة يكون سببا في اختلاف التوقعات بين كل منهما اتجاه الآخر.

فإذا كانت توقعاتهما مختلفة ومتباعدة كانت المشكلات بينهما كبيرة وخطيرةكما تؤدي إلى اختلاف نظرة الزوجين إلى الحياة العامة، والحياة الزوجية كتربية الأولاد حيث يختلف الزوجان في طريقة تربية أولادهما مما يجعلهما في شجار مستمر.

ومن هنا ينجر عن هذا الوضع غير متكافيء إلى حدوث حالة من لا استقرار داخل الوسط الأسري وهذا ما سينعكس على تربية الفرد وتوجيه سلوكه وهذا ما يصحبه رد فعل عدائي لدى الفرد يظهر ذلك جليا في سلوكه ليصبح أكثر عدائية ومنه بروز السلوك الإجرامي والسرقة وجه من أوجهه.

وهناك نقطة أخرى تكتسي طابع خاص بالنظر لأنّها نتيجة التغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية ألا وهي عمل المرأة خارج البيت بالرغم من أنّ المرأة أصبحت متغير هام في إطار المعادلة الاجتماعية إلاّ أنها أحدثت بعض التعديلات على نظام التربية الأسرية لأن إغراق المكاتب الإدارية بالعاملات المتزوجات أدى إلى الإخلال بالنظام لتوازن الاجتماعي كما أدى إلى حدوث اضطراب في نظام الأسرة [١٦٢،ص١٨].

وبذلك إما بسبب ما بداخل نفسية الزوجة من اعتقادها أنّ خروجها إلى سوق العمالة يكسبها مركزا اجتماعيا يمكنها من طلب التساوي بزوجها ويشجعها على الرغبة في الانفصال عن أول اصطدام أو إما بسبب ما بداخل نفسية الزوج من الغيرة والشكوك التي تساوره والتي تنشأ بمناسبة العلاقات الشخصية التي تقوم بين الزوجة وبين رؤسائها ومديرها وزملائها من الرجال بإضافة إلى تخليها عن بعض ومعظم واجباتها نحو منزل الزوجية وإهمالها لشؤون الأولاد وهو الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى نشوء اصطدامات حادة بين الزوجين ومن هنا فالخلافات الزوجية وتفاقمها سيفرز لاحقا عدة ظواهر اجتماعية ومنها لجوء الفرد إلى الشارع هروبا من واقع أسري مضطرب ومتأزم ينعكس على البناء الشخصاني للفرد الذي يسعى للشارع بحثا عن الاندماج والتكيف الاجتماعي ومحاولة منه لتحقيق ذاته هروبا من هذا العنف العائلي هذا الأخير الذي يعرفه الاتجاه "الفينومينولوجي" الظاهراتي على أنّه"نشاط انفعالي وإدراكي متبادل يتضمن تفاعلا رمزيا سلبيا بين الشركاء الحميمين يحدث غالبا في منزل الأسرة والتي تتمثل في: الاغتصاب الزوجي، والشعائر المادية، وإيذاء الزوجة والطفل،والمحن الانفعالية، والتهديدات بالقتل، والتعذيب الجسدي، والمضايقة والاستهزاء أو السخرية وأخيرا العنف المزعوم والهزلي"[١٦٣،ص٥٢].

وينجر عن الخلافات الزوجية الأسرية إلى حدوث نوع من العنف العائلي وهو الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني، ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية على أنّه في جوانبه النفسية يحمل معنى التوتر والانفجار تسهم في تأجيجها داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة، أبرزها هذا العالم الحديث المنقسم على نفسه، والذي يعيش فيه إنسان اليوم عالم التناقضات السياسية والاقتصادية والعقائدية[١٦٤،ص،ص،١٥،١٦].

فهو فعل عام لا يتأثر بخصوصية المكان أو الزمان، أو الخلقية الاجتماعية أو الموقع في التركيب الاجتماعي، وهذا التعريف للعنف يتضمن العنف العائلي.

وهذا الوضع هو المأزق الحقيقي والفعال لبروز ظاهرة أطفال الشارع كما يعرفهم أحمد صديق(1995)" فطفل الشارع من منظور معاناته النفسية والاجتماعية فقال بأنّه طفل من أسرة تصدعت أو تفككت يعاني من جملة ضغوط نفسية وجسدية واجتماعية، ولم يستطيع التكيف معها، فأصبح الشارع مصيره، حيث لا يتوفر أي سبيل من سبل البقاء أو النمو أو الحماية الطبيعية وحيث يعاني كل صنوف انتهاكات حقوق الطفل المعترف بها دوليا [١٦٥،ص٣٣] مما يجعله عرضة لجريمة السرقة من منطلق احتكاكه بوسط إجرامي وكرد فعل عدائي على وضع اجتماعي معين، وعليه فطفل الشارع هو الذي يظل فترات طويلة أثناء اليوم في الشارع، سواء كان يعمل أعمال هامشية مثل غسل زجاج السيارات أو جمع القمامة أو مسح الأحذية أو بيع سلع تافهة مثل مناديل الورق والكبريت، أو يقوم بالتسول لجلب الرزق أو يخالط أصدقاء السوء، أو يعمل أعمال غير قانونية كالدعارة ونقل المخدرات، أو يقوم بأعمال عدوانية اتجاه

المرافق العامة والمارة، وعادة ما يفتقد هؤلاء الأطفال لمن يقوم بتربيتهم وتوجيههم إلى أنماط سلوكية سليمة، وهذا ما يدفع بهم إلى انتهاج أسلوب السرقة تفاديا للعمل الشاق والمتعب الذي لا يتناسب مع قدراتهم الجسمية، البيولوجية، والنفسية مما يفسر لاحقا بتعبير طبيعي لكنه عدائي عن وضع طفل يحتضنه الشارع مما يولد لديه روح انتقامية من المجتمع وكمحاولة انتقامية يلجأ إلى أخذ مال الغير بكل الوسائل المتاحة لديه إما بإحترافية أو عن طريق العنف والقوة مع تقدمه في الشارع، وهذا ما يجعلنا للمطالبة بضرورة دراسة واقع الشارع الجزائري لأنّه ـ وخاصة اليوم ـ في حاجة إلى تفحصه في إطار مؤسسة اجتماعية تنتج بعض المظاهر السلوكية "الإجرامية"وما لها من انعكاسات على نظام القيم الاجتماعية ككل.

كما أن لجماعة الرفاق دور واضح المعالم في توجيه سلوك الأفراد خاصة في الحي والمدرسة ودور الشباب والثقافة وهذا ما يبرز من خلال النظرية الأمريكية الاجتماعية عن طريق المخالطة وما لها من أثار على توجيه سلوك الفرد وبناء شخصيته.

ولكن للمشاكل الأسرية الدور الكبير في ميلاد السلوك الإجرامي بما فيها السرقة بالرغم من أنّ لهذا الأخير القسط الأكبر بالنظر لثقل وقوة العامل المادي، الاقتصادي، وإنّ هذا العامل هو العمل الأساسي في حياة الأسر، أو بعبارة أخرى من العوامل الضرورية لمسيرة وبناء الأسر حيث أن انخفاض أو ضعف الجانب المادي بها يرتب عنه نتائج عديدة تنعكس على الأسرة، منها نشوب الشجار بين الزوجين نتيجة لعجز الزوج عن متطلبات الأسرة الضرورية للعيش من مأكل وملبس ومسكن وهذا ما يؤدي إلى بعض الانحرافات السلوكية كهروب رب الأسرة من مواجهة مسؤولياته وحتى خروج المرأة للعمل سببه ضعف الجانب المادي للأسرة وهذا ما يؤدي لإهمال دورها في تربية الأبناء، كما أنّ للعامل الأخلاقي دور كبير في شن مشاكل وخلافات أسرية بين الزوجين وسوء العلاقة بينهما، فعدم الوفاء وتعاطي الخمر والمخدرات وكل هذه الأمور تؤدي على خلق عدة مشاكل سواء بين الزوج والزوجة أو بين الأباء والأبناء[١٦٦،ص٢٢٦].

و تلعب المدرسة دورا متميزا في جنوح الأحداث ومنه بروز المظاهر السلوكية الإجرامية ومنها جريمة السرقة، ليس بوصفها فقط قوة وقائية يمكن أن تحول بين الفرد والجريمة أو كقوة إعلامية ولكنّها قد تكون سببا في خلق بعض حالات الإجرام وانتهاك القواعد والمعايير الاجتماعية وتنمي جرائم السرقة.

فالمدرسة إذن هي المحك الأول الذي تقاس به قدرة الفرد أو عدم قدرته على التكيف مع مجتمع يسوده النظام والقواعد التي يتعرض الفرد للعقاب إذا خالفها فالمدرسة بالنسبة للفرد بصفة عامة تجربة جديدة لا عهد له بها، فلا بدّ أن تكون ذات أثر فعال في سلوكه وفي بناء شخصيته.

ولكي لا يصبح التعليم مؤديا إلى الرذيلة والسلوك الإجرامي ينبغي على المدرسة أن لا تغفل دورها المهم والخطير - المتمم لدور الأسرة - المتمثل في التربية والتقويم والقيم الأخلاقية والالتزام بالواجبات الدينية والاجتماعية، والمثل العليا، وخاصة أنّ المدرسة تعمد إلى إعداد الأفراد للتكيف الاجتماعي لما ينتظرهم من واجبات نحو وطنهم وأمتهم، إلاّ أنّه وفي غياب سياسة متكاملة للشباب، أفرز التوسع الكبير للخريطة المدرسية عدة مشاكل قد تكون لها علاقة في زيادة السلوك الإجرامي وتفاقمه لعل من أهمها ضعف المستوى التعليمي، ومشكلة التسرب المدرسي التي تتمثل في مغادرة ألاف من الأفراد مقاعد الدراسة في المراحل الابتدائية والإكمالية والثانوية [١١٢،ص(١١٩، ١٢٠)]، وهذا ما نلاحظه في المدة الأخيرة مما أدى بهؤلأ الأفراد إلى الخروج للشارع وهذا الوسط الاجتماعي الجديد المضطرب والمتأزم لنمو السلوكات ذي الصبغة الإجرامية وتتفاقم ومن هنا تنعكس على البناء الاجتماعي الكلي.

وإنّ التطور السريع الضروري لتهيئة الشباب للعيش في مجتمع عصري لم يمر بلا مشاكل ونقائص، وقد أجبر الكثير من التلاميذ على مغادرة الدراسة وبالتالي واجهوا خطرا متمثلا في عدم التكيف الاجتماعي كما أنّهم لا يستطيعون التكيف مع متطلبات الحياة العصرية لأنهم غير مؤهلين لها"،وهذا ما يؤدي إلى حدوث اصطدام الفرد بواقع اجتماعي معقد مما يزيد في تفاقم الوضع للوصول إلى غاية انتهاك المعايير الاجتماعية.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى ما يلي:[١٦٧،ص١٥٤]

1) ضعف المستوى الفني للمعلمين خاصة من الناحية التربوية مما ينشأ عنه فقدان العلاقة بين المعلم والتلميذ.

2) عدم إعطاء التربية المكانة التي تستحقها في المدارس والتركيز على المناهج التعليمية.

3) عدم الإشراف على التلاميذ في حل بعض مشاكلهم مع غياب شبه الكلي لدور الأسرة في التعاون والتنسيق مع المدرسة.

وبصفة عامة يجب تحديث الوسائل التربوية ومكافحة نقص الضمير المهني لدى بعض المعلمين، ورفع مستوى تكوينهم الثقافي والتربوي والتشدد في اختيارهم عند التوظيف حتى لا ينخفض مستوى التعليم.

ومن هنا تتظافر الظروف الأسرية مع بعض المشاكل الاجتماعية الأخرى المتواجدة في جل المؤسسات الاجتماعية بدءا من الشارع وما يصادفه الفرد من احتكاك بجماعة الرفاق وما يجعله يتقمص بعض المظاهر السلوكية بغية تحقيق التكيف والاندماج الاجتماعي بالإضافة إلى المدرسة والمسجد ووسائل

الإعلام وخاصة التلفزيون وما يحمله من فضائيات جعلت العالم عبارة عن "قرية صغيرة" بالنظر لعصرنة وتحديث وسائل الاتصال.

كما يلعب الدين دورا رياديا في ذلك بالنظر لتأثيره الواسع في البناء الشخصاني للفرد وتوجيه سلوكه، بالإضافة إلى الدور الذي يمارسه النظام السياسي في خلق الأفكار المتداولة في معظم الأنظمة الاجتماعية والتربوية والثقافية وهذا ما ينعكس على تركيبة البناء الاجتماعي ككل، وهذا ما تتحدد على أساسه جل النماذج السلوكية الاجتماعية بصيغها المختلفة.

أما التفسير النفسي للسرقة هي عملية ترمي للحصول على ما يملكه الآخرون وهذا التعريف للسرقة يبدو أنّه اجتماعي أو تعاملي، غير أنّه السرقة إذا أريد تعريفها من الناحية النفسية فإنّه سلوك صادر عن حاجة أو رغبة تؤدي إلى وظيفة معينة فكما أنّ ظاهرة السرقة نفسية في بواعثها، لأنّها تركز على حاجات أو رغبات وهي اجتماعية في نتائجها حيث أنّها تؤدي للاستيلاء على ما يملكه الآخرون بدون حق[١٦٨،ص١٠٠].

كما تعبر جريمة السرقة من جانب آخر بأنّها محاولة الفرد تعويض شعوره بالنقص والحرمان إلى محاولة رد فعل عدائي بالانتقام من المجتمع، ولذا فالحرمان والإحساس بالنقص هو ذلك الفشل في إدراك المرء القيمة الأساسية لنفسه كفرد، مما يؤدي على عمل مقارنات مستمرة بين ما عليه الآخرون وبين نقائصه الشخصية ويحدث الإحساس بالنقص عادة نتيجة سوء المعاملة خلال الطفولة والافتقار إلى تشجيع وتوجيه الملاحظات من شأن الشخص[١٦٩،ص٧٠].

وهذا الإحساس النفسي الذي ينتاب الفرد بالنظر لتهميشه في وسطه الأسري ومحاولة اندماجه في وسط اجتماعي آخر خارج وسطه الضيق بحثا عن ذاته في إطارها وأمام هذه الدوامة التي تنتابه في إطار شعوره بالحرمان والإحساس والنقص يسقط في مستنقع الجريمة ومنها السلوك المتسم بالعدائية في مجال أخذ مال الغير بدون وجه حق.

ومن هنا فللحرمان دور مهم في ذلك خاصة وأنّها عنصر ضروري للجسم والنفس، وتكمن أهميته في ذلك بأنّه إحساس نفسي يلعب دورا مهما في إتجاه الفرد نحو السلوكات المنحرفة وخاصة منها السرقة بغية تلبية حاجاته الضرورية.

أما المفهوم والتفسير القانوني لجريمة السرقة، فهي عبارة عن سلوك ينص القانون على تجريمه وتوقيع العقوبة على مقترفيه وتقوم السلطة السياسية في الدولة بإصدار التشريعات التي تتضمن العقوبة والجزاء والهيئات التي تشرف على تنفيذ هذا القانون.

فجريمة السرقة تعني السلوك الذي لا يرضى به المجتمع ويحرمه القانون ويستحق مرتكبه الجزاء المنصوص عليه قانونيا وعليه فالسرقة هي اقتطاع احتيالي لملك الآخر، تؤكد تحقيقات علم الضحايا وعلم الجرائم على أنّ السرقة سلوك يلاحظ غالبا منذ الطفولة ويشبع دوافع متنوعة، اندفاعية، غريزية، نفسية، اجتماعية داخلية في الشخص وبين الأشخاص لهذا التصرف غير المشروع غالبا دلالة عصابية تعبر عن رغبة في التعويض والسيطرة اتجاه قصور المحيط، نلاحظ على العموم عند السارقين خصال أساسية، وهي الأمان في علاقات مع الأشخاص الآخرين وقلقا من عدم التمكن من تحقيق الذات لعدم بلوغ الأهداف، التي تحددها المعايير المفروضة من قبل الذين يتبعون لهم، تبرر السرقة غالبا من قبل أصحابها بالتعارض مع معيار العمل بحجة الحل النادر يحتالون، يخدعون، ويغشون حسب "دوغويف E.DOGWIEFF" ، السارق شخص غير شريف لا لعدم استقامته مع القانون بل حتى تصرفه معقد ومتعدد الأبعاد يتقاطع مع النفساني والاجتماعي، تتغير تقنيات السرقة وتتكيف مع تطور التكنولوجيات الجديدة (تزوير البطاقات الممغنطة، احتيال إعلامي) تتغير طبيعة وشكل السرقات مع العمر والوسط الاجتماعي للجانحين من مزاجية النفس المرضية، وترتبط بعض السرقات باضطرابات محددة: سرقات قيمية يقوم بها الشاذون، سرقات نزوية من قبل الهجاسين، سرقة لا واعية عند الاهتياجين، الخوريين، سرقات تجري تحت سيطرة حالة الحاجة من قبل المدمنين، أما من السرقة فهو دافع مرضي نادر وهو هجاس ومقلق يؤدي جمع عقيم للأشياء المسروقة دون أي طابع نفسي.

أما في المجال العقائدي فنحن مجبرين في هذا الميدان إلى إثارة الموضوع من جانب طريقة التأديب ومن جانب آخر العقوبة الواجب إسقاطها على الفرد المخالف للنصوص التشريعية والتنظيمية في الشريعة الإسلامية، ومن هنا لا بدّ لنا من ذكر وسيلة أخرى من الوسائل التي تساهم في تحقيق التربية في أوساط الأطفال والبالغين من أفراد المجتمع ونقصد بها "العقوبة" إذ أقرت الشريعة الإسلامية بعض العقوبات، تتمثل في الحدود والتعزيرات للمحافظة على سلامة الدين والنفوس والأعراض والعقول والأموال، وتطبق على من يعتدي على هذه الضرورات الأساسية للإنسان، كعقوبات زاجرة تردع وتمنع من انتهاكها.

وأرشد الإسلام الآباء إلى أحسن الطرق للتأديب والعقوبة ووضع أمامهم سبلا واضحة ومعالم بارزة تبين لهم مناهج معالجة الأمراض النفسية والأخلاقية والصحية والاجتماعية التي يمكن أن تدب إلى جسم الطفل (رجل المستقبل)، مهمة في هذه المرحلة لأنها قاعدية في بناء سلوك الأفراد وتوجيه سلوكاتهم، وتتمثل هذه الطرق الوقائية والسابقة للعقوبة والمناهج فيما يلي:[١٠١،ص٣٥٥]

1 ـ طريقة إرشاد الطفل بالتوجيه اللطيف إلى خطئه، ومن ذلك ما روى البخاري عن عمر بن أبي سلمه: <<كنت غلاما (دون البلوغ) في حجر (في تربية) رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يدي تطيش

(لا تقتصر على مكان واحد) في الصفحة، فقال رسول الله صلى عليه وسلم: <<يا غلام سمّ الله وكل بيمينك، وكل مما يليك>>.

2 ـ طريقة إرشاد رجل المستقبل إلى خطئه بالملاحظة، فعن وائل بن حجر قال رآني النبي صلى الله عليه وسلم ولي شعر طويل فقال:ذباب ذباب>>فانطلقت فأخذته فرآني النبي صلى الله عليه وسلم فقال<< أني لم أعنك وهذا أحسن>> وعن أنس بن مالك قال كانت أم سليم مع نساء النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسوق بهنّ سواق فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم:<< أبي أنشجة رويدا سوقك بالقوارير>>

٣ ـ الإرشاد إلى الخطأ بالإشارة: ومن ذلك ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل بن العباس يوم النحر خلفه، وكان رجلا حسن الشعر الأبيض وسيما، فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه فجعل الرسول صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر>> وبذلك يرشدنا عليه الصلاة والسلام أنّه عالج خطأ النظر إلى الأجنبيات بتحويل الوجه إلى الشق الآخر.

4 ـ المرونة وذلك في طريقة الحوار والإقناع.

5 ـ طريقة إرشاد الطفل المخطيء بالتوبيخ لإصلاح اعوجاجه وتقويم أخلاقه وتهذيب سلوكه.

6 ـ طريقة الإرشاد إلى الخطأ بالهجر.

7 ـ طريقة إرشاد الأطفال إلى الخطأ بالضرب.

ومن هذا العرض الوجيز للطرق المستعملة في إرشاد الصغار والكبار للخطأ والتي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته يربون بها، والتي يجب أن يهتدي بها كل المربين آباء ومعلمين ـ نستنتج أنّ العقوبة بالضرب أمر وارد في التربية الإسلامية، كعلاج للخطأ.

وصحيح أنّ عقاب الطفل ليس هو السبيل الوحيد للتربية حيث أنني (كما يقول برتراندرسل)<<أعتقد أن للعقاب مكانا...ثانويا جدا في التربية، ولكني أشك في هل من حاجة قط إلى الشدة فيه وأني أعد من العقوبات الحدة أو بالإغلاظ في القول وأعتقد أن أقسى عقوبة يمكن أن تدعوا الحاجة إليها التعبير الطبيعي عن السخط توا[١٧٠،ص١٩٩]، ولكن هذا لا يعني أيضا أن عدم عقابه عقابا ماديا معنويا مطلق، ومهما عمل... هو الطريقة الوحيدة المثلى في تربية وتوجيه رجل المستقبل.

وفي هذا المجال دعى الإسلام من خلال القرآن الكريم إلى معاقبة السارق بأشد عقوبة بغرض ردع السارق ومنعه من أخذ مال الغير دون وجه حق بالإضافة إلى ردع الآخرين ومنعهم من الإقتداء بسبيل

السارق وهذا ما نص القرآن الكريم حيث قال تعالى:<< والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم>>[٩٤]، ومن خلال هذا النص التشريعي عمد الإسلام إلى منع جريمة السرقة في المجتمع، مما أدى إلى تقليص كبير فيها مع تحسن الظروف المعيشية والاقتصادية داخل هذه المجتمعات وهذا ما يعكسه لنا تاريخ الحضارة الإسلامية من خلال ما ورد عن خلافة الخلفاء الراشدين وأيضا في عهد "عمر بن عبد العزيز" الذي امتلأت فيه دار مال المسلمين بالنقود بعدما افتقد المجتمع للفقراء والمحتاجين والمساكين، ولكن الملاحظ اليوم في مجتمعنا أنّ النصوص القانونية لا تمنع جريمة السرقة، فالسارق مستعد لسرقة مبلغ معتبر من المال مقابل الدخول إلى السجن لأنّه بعملية حسابية بسيطة قضاء فترة معينة في السجن مقابل مبلغ مالي عالي يعد شيء هين، ومن هنا فمنع الخاص والعام لا يتجسد في هذا المجال في حين هناك الكثير ممن انتهكوا مال الغير لم يتعرضوا للعقوبة باحتيالهم على القانون أو نتيجة حدوث خلل في إجراءات الضبط والقبض.

كما ينص الإسلام على محاربة كل صيغ الكسب غير المشروع وهذا ما أكده من خلال لعنه "للراشي" و" المرتشي" و "الساعي بينهما" وعليه كان لهذا الدور التشريعي للإسلام مجالا ردعيا في حدوث جرائم السرقة مع تحسن طردي للظروف المعيشية والاقتصادية وإتاحة فرص الكسب المشروع من خلال التآزر الاجتماعي، وعليه مارس الدين الإسلامي ويمارس جانبا هاما في حفظ المجتمع من حدوث السلوك الإجرامي ومنها جرائم السرقة.

٤. ٢. جرائم الاعتداء على الشرف:

٤. ٢. ١. جريمة الخيانة الزوجية والزنا:

إن جريمة الخيانة الزوجية والزنا هي من الأفعال المتنافية مع القواعد والمعايير الاجتماعية ويتمثل فعل الزنا بشكليه الخيانة الزوجية وزنى غير المتزوجين في حدوث اتصال بين ذكر وأنثى، إما رضائي أو اغتصابي والزنا هو الممارسة الجنسية الفعلية خارج نطاق الزواج. كأن تمارس امرأة عزباء، أرملة أو مطلقة الجنس مع رجل ما خارج عقد الزواج [١٧١].

والزنا والخيانة الزوجية أمر مرفوض ومنبوذ، فالشارع يحث على الزواج ويمنع الممارسة الجنسية خارج إطارها الشرعي، ولهذا نجد الله تعالى يأمر بمعاقبة الزاني والزانية وذلك للعبرة وتجنيب المجتمع المفاسد والأمراض ولذلك قال عز وجل في محكم تنزيله:<< الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين >>[٩٤].

كما أنّ القانون يعاقب هذا السلوك بالسجن بالرغم من أن قانون العقوبات الجزائري يعمد إلى معاقبة الزوج والزوجة الزانية فقط أي في إطار ما يعرف بالخيانة الزوجية في حين يتغاضى عن ذلك في حالة الزنى بالتراضي وهذا ما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة في مجتمعنا وأصبحت عبارة عن سلوك اعتيادي فقانون العقوبات الجزائري لا يعاقب على إرتكاب الزنا مع الفتاة الراشد البالغ سن الرشد المحدد بـ١٨ سنة في حين يعاقب في حالة الإعتداء على القصر وهذا مايوضحه في قسم التحريض على الفسق والدعارة في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات [١٧٢،ص١٠٥] بالرغم من أنّ الزنا في المجتمعات الإسلامية سلوكا مرفوضا يعاقب مرتكبه[١٧١،ص٨]، ولكن مع ذلك يبقى هذا السلوك يعرف انتشار في الآونة الأخيرة وهذا ما أكدته إحدى التحقيقات التي أجرتها "جريدة ديتكتيف DETECTIVE " حول العنف حينما حاولت الجريدة القيام بتحقيق مطول حول انتشار الظاهرة حيث تؤكد أنّها وسيلة تعتمدها ببعض الفتيات لجمع المال ويلجأ إليها الأغنياء للاستمتاع بالنساء والخمر ويوجد ضمن هذه الجلسات مراهقين ويتخلل ذلك مشادات بالأسلحة تحت تأثير المخدرات والخمر وهذا ما يجعل نهاية هذه الليالي والجلسات في قاعات المحاكم وغيابات السجون مثلما حدث مع خضرة في يوم 2002.12.31 وحكم عليها بالسجن بعدما عمدت إلى زيارة أحد الأغنياء في بيته لقضاء ليلة معه لتنتهي تلك الليلة تأثير تحت الكحول إلى حدوث مناوشات ومنه السجن[١٧٣،ص١٥]، ولكن عندما تعرض الجريدة حالة وظروف "خضرة"الاجتماعية تلمس في ذلك الدافع من وراء هذا السلوك، فهي مطلقة وأم لثلاث بنات ولم تشعر في يوم من الأيام بحلاوة الحياة فكل أيامها مليئة بالمآسي خاصة وأنّها يتيمة رفقة إخوتها الثلاث.

وهذا ما يفرز لاحقا عدة ظواهر ومظاهر اجتماعية منها الأبناء غير الشرعيين والأمهات العزبات، مما يدفع بهؤلاء لاحقا إلى امتهان نفس السلوك بالنظر للنظرة الدونية للمجتمع لهم وعدم قدرتهم على الاندماج في المجتمع، وفي البداية سنتطرق إلى ظاهرة الأبناء غير الشرعيين التي هي نتاج علاقة جنسية غير شرعية تدخل في إطار الزنا والخيانة الزوجية وهذا ما أثاره " الأستاذ جمال معتوق"في موضوع خاص بذلك والذي كان يعتبر قبل اليوم وحتى الآن "TABOU" ففيما يخص اللاشرعي "Illégitime" فهم ما لا يتفق وأحكام القانون، وما يتعارض مع القيم السائدة داخل المجتمع ، فمفهوم اللاشرعي هو مناقض للشرع ، المباح، المسموح به والحلال[١٧١،ص٨].

فقد يتخذ الشيء صفة اللاشرعي عندما يتنافى والقيم السائدة ويتعارض مع الدين أو القوانين السائدة داخل المجتمع، فهو التطاول والمساس بما هو متفق عليه، وتعد على المعايير المنظمة للمجتمع، وبالتالي يمكن أن يلحق هذا الفعل أو السلوك اللاشرعي نوع من الردع الخاص في بعض الثقافات للعقاب يمكن أن يؤدي للموت أي قتل صاحب الفعل اللاشرعي...

كما يمكن الإشارة هنا إلى أن ما هو "لا شرعي" في مجتمع أو ثقافة ما ليس بالضرورة كذلك في مجتمع آخر أو ثقافة أخرى، فالعذرية مثلا موضوع مقدس في بعض المجتمعات كالمجتمعات العربية الإسلامية، وفقدانها يعني تعد على العائلة ومقدساتها، كون هذه المجتمعات ترى في هذا الأمر رمزا من رموز الشرف وأنّها لا تخص الفتاة وحدها، بالدرجة الأولى نظرا لكونه مرتبط بالشرف الذي هو ملك للعائلة التي تعمل على الحفاظ عليه، وعند فقدان العذرية ينظر للفتاة على أنّها ألحقت أكبر أذى، ماديا ومعنويا بالعائلة، وأنّها تستحق العقاب... ولهذا نجد في بعض المناطق أنّ العقاب يصل إلى الموت.

كما لاحظنا ميدانيا أن بعض العائلات قد طردت بناتها عند جلبهن ما تسميه بـ (العار) أي فقدان العذرية، بينما نجد في المجتمعات الغربية أنّ الفتاة التي تصل إلى سن معين و لا تزال عذراء، ينظر إليها على أنّها ليست عادية(طبيعية)، بمعنى أنّها معقدة أو تعاني من بعض الأمراض النفسية، كما أنّ هذه المجتمعات الغربية تشجع بناتها وأبنائها على الممارسة الجنسية قبل الزواج، ولهذا نجد أنّ الفتيات والشبان عندما يتزوجون لا يتورعون في الخيانة الزوجية كونهم مشبعين بالممارسة غير الشرعية وكذلك السهولة التي بفضلها يمكنهم الوصول إلى إشباع هذه الحاجة.

كما أنّ هذه المجتمعات لا تسمي الأطفال المولودين بالأطفال غير الشرعيين، بل تسميهم بالأطفال المولودين خارج الزواجEnfant nés hors mariage ولهم نفس الحقوق كباقي الأطفال العاديين أو الشرعيين[١٧١،ص٨].

وهذا ما يزيد في تشجيع الفتيات والذكور على ممارسة الجنس قبل الزواج وازدياد الأطفال غير الشرعيين، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى المناداة بزوال الأسرة والزواج وبالعيش مع الغير دون قيود.

وعليه فالابن غير الشرعي الناتج عن عملية الزنا يقصد به الطفل الذي ولد دون أن يتم بين

والديه اقتران أو ارتباط أو زواج شرعي وديني[١٢٣،ص١٢]، ويلقب في مجتمعنا بعدة ألقاب منها ابن الحرام، اللقيط.. وغالبا ما يوجد منبوذا في مكان ما لا يعرف له نسب ولا يدعيه أحد[١٧٤،ص١٣٥] ومنه فالابن غير الشرعي هو الطفل الذي يكون نتيجة اقتران غير شرعي، يعيش الابن غير الشرعي منبوذا من طرف المجتمع وهذا لغياب نسب ينتمي إليه[١٧٥،ص١٢٢].

وعلى هذا الأساس فالأبناء غير الشرعيين هم نتيجة حتمية لغياب الانضباط داخل المجتمع وغياب الرقابة ونقص الوازع الديني وهم عبارة عن أطفال يجدون أنفسهم دون أب أو أم وهم نتيجة لعلاقة غير شرعية بين الرجل والمرأة.

وهذا ما يضطر بالزج بهؤلاء الأطفال إلى مراكز خاصة لإيوائهم وتسمى أيضا مراكز للتأهيل والدمج الاجتماعي وهي بنيات وسيطية تقدم مساعدات وتؤمن رفقة مؤقتة والأشخاص المقبلون على هذه المراكز قد يكون أولئك لا يملكون القدرات الكافية لتأمين استقلالهم والذين يصطدمون بعوائق عائلية واجتماعية[١٦٨،ص١٧٨]، ولكن يبقى دور هذه المراكز محدود بالنظر لإحساس هذا الابن غير الشرعي بالنقص والحرمان دوما وصعوبة التكيف الاجتماعي حيث يبقى اتصاله دائم بهذه المراكز حتى بعد كبره.

وهذا المكان مكان يخضع لتنظيمات تضمن الحياة الكريمة للأفراد المحتاجين لمكان يأويهم وهو مركز يتواجد به الأبناء غير الشرعيين واليتامى[١٧٥،ص١٣٥].

ومن هنا فمراكز الإيواء هي مؤسسات اجتماعية أنشئت من طرف الدولة معدة لإيواء الأطفال اللا شرعيين والمهملين من طرف أمهاتهم والهدف الأساسي من إنشاء هذه المراكز هو حماية الأطفال من التشرد والانحراف وتعويضهم ما قد يسبب لهم الحرمان العاطفي والمادي.

كما أتيح لبعض الأطفال اللاشرعيين من إيوائهم داخل مراكز خاصة لم تتح الفرصة لبعض الأطفال الآخرين مما يدفع بهم إلى التشرد والتسول وهذا ما أكده لنا القائمين على مركز حماية الطفولة المسعفة" بزوقالة ببلدية مليانة"(عين الدفلى) من هروب عدد من الأطفال من المركز ولجوئهم إلى التشرد والاحتكاك خارج المراكز بالمنحر فيين مما يجعلهم ويؤهلهم لامتهان السلوك الإجرامي وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة أكد عليها المشرع وحاول ضبطها لتحديد مداها فمن نظرة التشريع المصري حيث أطلق عليهم قانون رقم"31 عام 1974" اسم الأطفال المعرضون للانحراف، ثم صدر قانون الطفل رقم "12عام 1996"والذي عرفهم بأنهم الأطفال المتواجدون في المواقف التالية:

- إذا وجد متسولا، بيع لسلع أو خدمات تافهة أو القيام بألعاب بهلوانية.

- إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو الفضلات.

- إذا مارس أعمال تتصل بالدعارة أو القمار أو المخدرات أو خدم من يقومون بها.

- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو يبيت في الطرقات.

- - إذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم.

- إذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب.

- إذا كان سيئ السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه.

ـ إذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن[١٦٥،ص٣٣].

أما القانون الجزائري فقط تطرق للتشرد في إطار المادة(196) الموجودة في القسم المعنون"التسول والتطفل" الموجودة في الفصل السادس المعنون"الجنايات والجنح والعقوبات" الذي يتضمنه الجزء الثاني المعنون بالتجريم من قانون العقوبات تنص:

<< المادة 196: يعد متشردا ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من ليس له محل إقامة ثابت ولا وسائل للعيش، ولا يمارس عادة حرفة أو مهنة رغم قدرته على العمل ويكون قد رفض عملا بأجر عرض عليه>>[١٧٢،ص٧٠].

ولقد صنف القانون الجزائري وبالأخص قانون العقوبات قضية التشرد في "التسول والتطفل"لاعتبار "المشرع" ظاهرة التشرد مرض اجتماعي ويجب مكافحتها لحماية المجتمع لأنّ هذه الظاهرة وثيقة الصلة بالتسول وامتهان مهن غير مشروعة كالسرقة، والبغاء أي الدعارة، الزنا، والتسول حيث تتخذ من طرف المتشردين كوسيلة للعيش، وهي ممارسات تضر المجتمع في سلامته وأمنه، ولهذا ينص القانون في المادة 196بالمعاقبة من شهر إلى ستة أشهر حبس تنفيذي، وهذا لحماية المجتمع و منع انتشار مثل هذه الظاهرة والتي منبعها الممارسة غير الشرعية لتلبية الغريزة الجنسية لينجر عنها لاحقا تنمي الزنا كسلوك لدى هذه الفئة من الأطفال اللاشرعيين بالنظر لنبذ المجتمع لهم وعدم تقبلهم فيه كأشخاص فاعلين به.

وفي مجتمعنا اليوم، نجد أنّ ظاهرة الإشباع الجنسي قبل الزواج أصبحت جد منتشرة الأمر الذي يعكسه تزايد عدد الأمهات العازبات والأطفال غير الشرعيين، سواء المسجلين عند المصالح المدنية أو غير المسجلين، وهذا يدخل كما سبق وأن قلنا ـ في ظل التغير الاجتماعي السريع الذي نشهده اليوم وهشاشة البناء القيمي للمجتمع[١٧١،ص٨].

فالطفل اللاشرعي هو "مولود نبذة أهله فرارا من همّ الزنا أو غير ذلك، وهو من يتركه أهله ولا يعلم صلته بأبيه أو أمه"[١٧١،ص٩]،وذلك كما عرفه زكي بدوي في معجم العلوم الاجتماعية.

والطفل غير الشرعي هو منتوج لعلاقة جنسية خارج دائرة الزواج وإما عن طريق الزنا وأيضا الخيانة الزوجية، أي خارج العقد الرسمي المعترف به اجتماعيا وقانونيا، وهو الذي يفتقر إلى إسم الأسرة والعائلة لذلك فهو يلقب بعدة ألقاب منها: ابن الزنا، ابن الحرام لقيط....وغيرها من التسميات التي تجعله يدفع الثمن نتيجة خطأ لم يرتكبه، ثمن خطيئة ارتكبها الكبار في حقه وحق المجتمع ككل، فنجد هذه الشريحة من المجتمع منبوذة ومصيرها مبهم، تلاحقها اللعنة الأبدية.

وقد بينت الإحصاءات المتحصل عليها أنّ ظاهرة الأطفال غير الشرعيين ليست بالجديدة على مجتمعنا بل قديمة ولا تخص مرحلة تاريخية دون أخرى، كما أنّها تمس كل مناطق القطر دون استثناء، فقد بينت الأرقام المتحصل عليها أن كل المدن الجزائرية معنية بهذه الظاهرة حتى تلك المسماة بالمحافظة، كما وجدنا أيضا أن عدد الأطفال غير الشرعيين يزداد في المناطق الريفية أكثر من الحضرية، تماما عكس ما هو شائع.

فبالنظر إلى التحولات العنيفة والرهيبة التي يتعرض لها مجتمعنا اليوم، لا بدّ من إعادة النظر في العديد من القضايا والأحكام التي تخص هذا المجتمع ، وحول الإحصائيات الخاصة بالأطفال غير الشرعيين يؤكد الأستاذ "جمال معتوق" أنّ هناك صعوبة في الحصول عليها كون الهيئات المختصة تفتقر إلى أرقام حقيقية، وكذلك البعض منها يعمل على احتكار ما لديه من معلومات حول الظاهرة وهذا إجحاف في حق العلم والباحث والمجتمع ككل وظاهرة إخفاء الأرقام والمعلومات لا تخص المواضيع المحرجة فحسب، بل تتجاوزها إلى العديد من القضايا حتى التافهة منها، وقدم لنا "الأستاذ جمال معتوق" بعض الأرقام التي استطاع الوصول إليها.

فيما يخص ظاهرة الطفولة غير الشرعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1968 إلى غاية 1992 نجد الأرقام وهي كالتالي:[١٧١،ص٩]

جدول رقم٠٣: الطفولة غير الشرعية في الجزائر

السنة	العدد	%النسبة
1968	1428	09.36
1969	1093	7.16
1970	1327	8.69
1971	1620	10.62
1981	1274	08.35
1986	2598	17.06
1989	3000	19.66
1992	2914	19.10
المجموع	15254	%100

نلاحظ من خلال هذه الأرقام نوعا من التذبذب واللااستقرار، حيث بلغ العدد الإجمالي للأطفال غير الشرعيين والمعلن عنهم لدى الجهات المعنية كما هو مبين أعلاه: 15254 طفل غير شرعي.

كما أنّ هناك فترات يزداد فيها حجم هذه الظاهرة، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة التي عرفت انخفاضا معتبرا في عدد الأطفال غير الشرعيين حيث انخفض العدد من 1428 إلى 1093 أي بمعنى نقص 335 طفل غير شرعي[١٧١،ص٩].

ومن العوامل المؤثرة في حجم ظاهرة الأطفال غير الشرعيين الذين هم نتاج العلاقات الجنسية غير الشرعية ترجع إلى ما يلي:[١٧١،ص٩]

ـ العامل الاقتصادي: إنّ للفقر علاقة وطيدة بالظاهرة، فبعض النسوة يبعن أجسادهن مقابل المال، كما أنّ الأسر يشجعن بناتهن للبحث عن الزوج وكثيرا ما تكون النتيجة الإنجاب غير الشرعي.

العامل الديني:ضعف الوازع الديني مما شجع النساء على فرض أنفسهن في مجتمع كان في الماضي حكرا على الرجل.

العنوسة: كبر عدد الفتيات في سن الزواج اللاتي لم يستطعن تحقيق ذلك الأمر الذي يدفع بهن للمجازفة، فغالبا ما تكون العلاقة التي تربطهن بالذكور فاشلة، أو مبنية على الاستغلال والخداع، وبالتالي ينتج عنها ظاهرة فقدان العذرية الإنجاب غير الشرعي.

بالإضافة إلى انتشار مشكل الطلاق مما يجعل هؤولاء المطلقات يلجأن إلى الدعارة والزنا كسبيل لجمع المال بعد استفحال البطالة والفقر، كما أنّه عدم وجود مانع يمنعهن من ارتكاب هذا السلوك مما يجعلهن أكثر عرضة للوقوع في الزنا، وهذا ما توضحه الإحصائيات المقدمة مؤخرا حول الارتفاع المذهل لحالات الطلاق، فهناك حوالي 195426 حالة طلاق خلال سبع سنوات الماضية، حيث كشفت الإحصائيات المستقاة من وزارة العدل ذلك في مجتمعنا الجزائري من سنة 1994-2001 منها 62264 طلاق بالتراضي، 89621 طلاق بإرادة الزوج المنفردة و 42103 حالة تطليق بالإضافة إلى 1438 خلعا وتبقى أسبابه مختلفة[١٧٦،ص١٥]، ومن هنا تدفع هذه الظروف وخاصة الطلاق إلى ممارسة الدعارة لكسب المال وهذا ما أكدته لنا جريدة "DETECTIVE"[١٧٧،ص١٥] من أنّ نسبة كبيرة من ممارسي الدعارة هن مطلقات، وعلى هذا الأساس استفحلت ظاهرة الزنا المصحوبة بالأطفال غير الشرعيين وعليه فجريمة ممارسة الزنا والخيانة الزوجية يتولد عنها الرذيلة وانحطاط للقيم واندثارها ومنه ميلاد مظاهر اجتماعية سلبية منها الأطفال غير الشرعيين وأيضا الأمهات العزبات وهذه الأخيرة التي سنتطرق إليها لاحقا كما وضحها لنا "الأستاذ جمال معتوق" وعدة دراسات أخرى تطرقت لهذا الموضوع.

فالأمهات العازبات هي ظاهرة نتيجة العلاقات الجنسية غير الشرعية ويقصد بها الفتاة التي أنجبت بطريقة غير شرعية دون حدوث زواج وإبرام عقد مدني وديني[١٢٣،ص١٢]، وقد تكون هذه المرأة إما مطلقة أو أرملة أو عزباء لم تتزوج.

وبذلك فهي تلك المرأة التي أنجبت دون رباط يربطها بالرجل الذي أنجبت معه ويدعى رباطها بالرباط غير الشرعي وابنها يدعى ابن غير شرعي[١٧٨،ص٢]، وعليه فالأم العازبة هي المرأة التي تحمل من رجل ليس زوجها و أولادها يدعون أبناء غير شرعيين أو أبناء الحرام، وعليه يتضح لنا جليا مدى التلازم بين ظاهرة الزنا وميلاد الأمهات العزبات ومعهم الأبناء غير الشرعيين.

وعلى هذا الأساس فالأم العزباء هي المرأة التي تحمل من رجل لا تربطها به علاقة زواج كما يسمى الأطفال الذين تلدهم بأطفال غير شرعيين، وظاهرة الأم العزباء لا تخص الفتيات القاصرات فقط، بل يمكن أن نجدها عند الأرامل والمطلقات وحتى المنفصلات عن أزواجهن، فالفتاة العزباء تصبح حاملا نتيجة علاقة جنسية عابرة خارج نطاق الزواج، وقد بينت العديد من الدراسات أنّ الفتاة العزباء غالبا ما تكون صغيرة السن غير واعية لسلوكها جاهلة لكل ما يتعلق بالاتصال الجنسي وهناك بعض الفتيات عند حملهن يلجأن إلى الإجهاض أو قتل الجنين لوحدها أو بتواطؤ مع الأسرة تجنبا للعار، والبعض الآخر نجدهن يرمين

بأطفالهن عند الولادة في المزابل، الأماكن العامة وغيرها بهدف تجنب عقاب الأهل أو جلب العار لهم[١٧١،ص٨].

أما الفئة الثالثة من الأمهات العازبات يفضلن عدم التخلي عن جنينهن ومواجهة الأهل والمجتمع، وغالبا ما يتعرضن للطرد من بيت الأهل.

بينما هناك فئة أخرى تفضل التخلي عن المولود لصالح المراكز الخاصة لتتكفل به، كما أنّ هناك بعض الأسر تعمل على تبني هؤلاء الأطفال، إما لكونها تفتقر للأبناء أو لديها أطفال من جنس واحد فقط فتتبنى أطفالا من الجنس الآخر، وغالبا ما يكون المتبني ذكرا[١٧١،ص٨].

وهنا نجد مسألة تبني هذه الشريحة من المسائل الأكثر تعقيدا، فالبعض لا يريد أن يغامر بتبني أطفالا ليسوا من صلبه.

والإحصاء التالي وضح ظاهرة الأمهات العزبات ومدى انتشارها خلال 1991 على النحو التالي"[١٧١،ص٩].

جدول رقم٠٤: الأمهات العازبات في الجزائر

سن الأم	عدد الولادات	النسبة
أقل من 15	01	0.32
19-15	16	5.13
24-20	48	15.38
29-25	38	12.18
34-30	17	05.45
39-35	11	03.53
44-40	04	01.28
49-45	01	0.32
مجهول	176	56.41
المجموع	312	100

إنّ ما نستنتجه من قراءتنا لهذه النتائج أنّ ظاهرة الأمهات العازبات والإنجاب غير الشرعي خلال سنة (1991) لا يخص القاصرات سنا (Mineurs) كما يعتقد البعض، فالظاهرة تمس المتقدمات في السن، خاصة اللواتي يفوق سنهن (20) سنة، ويمكن تفسير ذلك بمغامرة الفتاة في هذا السن للبحث عن الزوج فتجازف بعذريتها من أجل ذلك.

ولكن للأسف فإنّ هذا لا يتحقق دوما فالكثيرات منهن يجدن أنفسهن في الشارع أو المراكز الخاصة بالأمهات العزبات، بسبب خيانة العشيق وعدم وفائه بوعوده كما كان متفقا عليه.

كما أنّ دفع البنات للبحث عن الزوج من طرف أسرهن يوصل بالكثيرات منهن إلى الوقوع في هذا الأمر، خاصة مع بلوغ عدد العوانس في المجتمع الجزائري تسعة (09) ملايين أضف إلى ذلك التفكك الأسري كالطلاق مثلا كما وضحنا ذلك أو بسبب ممارسة الجنس قبل الزواج الناتج عن فقدان الأبعاد السوسيو ثقافية للتربية الجنسية التي سنتطرق إليه لاحقا.

ومن الإحصائيات المذكورة أعلاه والتي لم يصرح بفئة السن المنتمية إليها الأمهات نستنتج أنّ هذه الظاهرة لا تخص فئة دون أخرى، فقد تكون عند القاصرات كما نجدها عند المسنات.

ودائما حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا حول مقر سكن الأم العازبة خلال سنة (1991) فقد كانت النتائج على النحو التالي:[١٧١،ص٩]

الجدول رقم٠٥: عدد الولادات غير الشرعية حسب مكان الإقامة

مقر السكن	عدد الولادات	النسبة %
البليدة	05	1.6
البويرة	01	0.32
تبسة	01	0.32
تيبازة	12	0.64
تيزي وزو	01	0.32
الجزائر	73	23.4
سطيف	02	0.64
سيدي بلعباس	02	0.64
قسنطينة	01	0.32
مستغانم	01	0.32
وهران	01	0.32
برج بوعريريج	01	0.32
بومرداس	01	0.32
تيبازة	09	2.88
عين الدفلى	01	0.32
مجهول	210	67.31
المجموع	312	100

وحسب مقرر لسنة (1996) جاء فيه (954) ولادة حية غير شرعية موزعة على (13) ولاية كالتالي:[١٧١،ص٩]

الجدول رقم٦: عدد الولادات غير الشرعية حسب الولاية لسنة ١٩٩٦

الولاية	العدد	النسبة %
الشلف	169	17.71
الأغواط	23	02.41
بجاية	30	3.14
البليدة	19	1.99
البويرة	04	0.42
تيزي وزو	09	0.94
الجزائر	538	56.39
الجلفة	111	11.64
المدية	23	02.41
بومرداس	04	0.42
تيبازة	09	0.94
عين الدفلى	15	01.57
المجموع	954	100

نلاحظ من خلال هذه النتائج أنّ عدد الأبناء غير الشرعيين يزداد خاصة في الولايات المسماة بالمحافظة مثل: الشلف، الجلفة، المدية... وعليه يجب إعادة النظر في العديد من الأحكام، فالمجتمع الجزائري اليوم في غليان، وكل المناطق دون استثناء عرضة لهذه الهزات العنيفة الناتجة عن التغير الذي

تعرض له المجتمع الجزائري ككل، خاصة على مستوى القيم والمعايير الاجتماعية، فالمجتمع الجزائري اليوم يختلف كل الاختلاف عما كان عليه في الستينات[١٧١،ص٩].

وعليه يجب التصريح في الأحكام والقول بأنّ ظاهرة ما لا تخص منطقة ما دون المناطق الأخرى، كون هذه المناطق تتميز بصفات أو خصائص معينة، لأنّ ما فندته الإحصائيات وإلاّ كيف نفسر ارتفاع عدد الأبناء غير الشرعيين في ولاية الجلفة مثلا مقارنة مع البليدة.؟

وحسب الحجم الهائل والمتزايد لهذه الظاهرة وجدنا أن عدد المراكز الخاصة بهؤلاء الأطفال قد بلغ(25) مركزا، بناءا على الإحصائيات الخاصة بسنة 1997، والمرجح أنّ عدد هذه المراكز قد يتزايد، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز متواجدة بكل الولايات تقريبا.

وفي الأخير يقدم لنا الأستاذ "الدكتور جمال معتوق" جملة من الأسباب لانتشار هذه الظاهرة في النقاط التالية:[١٧١،ص٩]

1 ـ فشل المؤسسات التنشئية والتربوية في مهامها، فالأسرة اليوم هي عبارة عن وسط اجتماعي لإشباع الغرائز البيولوجية فحسب من جنس وإنجاب وأكل، و لا يهتم بالجانب الثقافي، التربوي، الاجتماعي، وحتى الاقتصادي فبالنظر لصعوبة وتعقد الحياة اليومية أصبح لآباء مضطرين أمام ثقل العامل الاقتصادي إلى السعي وراء لقمة العيش تاركين للشارع وجماعة الرفاق والمدرسة القيام بالدور الاجتماعي والتربوي والتثقيفي والتوجيهي وأصبح الآباء لا يراقبون أبنائهم فيما يشاهدونه من برامج تلفزيونية عبر القنوات الفضائية وخاصة الأجنبية منها وأيضا دفع الأسرة بأبنائها إلى الشارع بحثا عن المال بأية وسيلة، وهذا ما أدى إلى حدوث انسداد في عمليات التعاون في مجال التنشئة الاجتماعية بين الأسرة وباقي المؤسسات التربوية والتنشئية الأخرى، بالإضافة إلى عجز المدرسة عن أداء دورها بالنظر لضعفها وعجزها في لعب دورها التربوي وأكتفت بتعليم التلاميذ فقط بالنظر لعوامل اجتماعية عامة في المجتمع ككل أثرت على هذه المؤسسة التي تراجعت في أدائها لدورها لما أصبح عدد التلاميذ يتزايد بشكل كبير أمام تراجع الدولة في بناء المزيد من المؤسسات بالإضافة إلى تغييب دور المسجد وحصره في أداء دور مكان للعبادة فقط بعد ما أستعمل هذا المنبر التربوي لأغراض سياسوية لتأجيج الفتنة في المجتمع وهذا ما حدث في المدة الأخيرة في مجتمعنا، كما تراجعت وسائل الإعلام المحلية في أداء دورها بعدما غزت القنوات الفضائية الأجنبية مجال الإعلام، وبقيت وسائل إعلامنا وخاصة التلفزيون غير قادرة عن مواكبة التغير والتطور السريع الذي يعرفه المجتمع الجزائري والعالم بأكمله في جميع المجالات وخاصة في مجال تطور التقنية وتغير أساليب التفكير، بالإضافة إلى حالة اللااستقرار السياسي التي عاشها المجتمع الجزائري والتي انعكست على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والأمنية وغيرها من المجالات بما فيها الجانب الاقتصادي، واعتمدنا على "البترول"فقط كمصدر للثروة أمام التزايد الديموغرافي المستمر وأيضا أمام تغير مفهوم أساس ثروة الأمم

وازدهارها المبني على العمل المنجز من الإنسان، ومن هنا فالأزمة التي تتخبط فيه المؤسسات التنشئية والتربوية وقصورها عن أدائها لدورها يرجع في منبعه إلى الأزمة التي يتخبط فيها المجتمع ككل وأثرت على جميع أبنيته وعطلت قدرتها على مواكبة هذه التغيرات المفاجئة والعشوائية التي ولدت حالة من التراجع والتقهقر الاجتماعي وحتى في مجال خلق الأفكار وتجسيده على أرض الواقع الشغوف للتقدم والازدهار الاجتماعي.

2 ـ انهيار سلم القيم الاجتماعية.

3 ـ غياب الضبط الاجتماعي بدءا من البيئة الأسرية والمدرسة والشارع والمسجد وباقي المؤسسات الرسمية التي أوكل لها مهمة الردع الاجتماعي.

4 ـ الفقر والبطالة حيث أكد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أنّ أكثر من نصف سكان الجزائر فقراء وأنّ نسبة البطالة قد مست أكثر من (40%) وهم غير مستفدين بمزايا الضمان الاجتماعي على الإطلاق.

حيث أن غلاء المعيشة التي أصبح يتحكم فيها مجموعة من التجار لتلبية مصالحهم وأغراضهم الضيقة على حساب كل المعايير والقيم الاجتماعية، وهذه جملة من الظروف الاقتصادية التي تكتسي بعدا رئيسيا في ارتفاع ظاهرة الأبناء غير الشرعيين.

ـ العنوسة والخوف من عدم الزواج أحد أهم الأسباب في مجازفة الإناث للحصول على الزوج خاصة إذا علمنا أنّ متوسط سن الزواج حسب الديوان الوطني للإحصائيات ـ لدى النساء ـ وصل إلى 29 سنة ولدى الرجال 34 سنة.

ـ ضعف الوازع الديني أمام قوة العامل الاقتصادي وضعف تراجع وزن التنشئة الاجتماعية في إطار هذه المعادلة الاجتماعية.

ـ تساهل الأولياء مع الأبناء في ربط علاقات مع الجنس الآخر وأصبح بذلك سلوكا عاديا تماشيا مع التقدم والتطور الاجتماعي ويسمى مع من يتعارض مع هذه الفكرة بـ"المعقد"و""الرجعي".

ـ الاختلاط في أماكن العمل والتعليم دون أدنى قيود اجتماعية وشرعية.

ـ الهجرة الداخلية مما أدى إلى ترييف بعض المدن.

ـ الأوضاع الأمنية المتدهورة حيث أنّه نتيجة لازدياد حالات الاغتصاب الذي سنتطرق إليه لاحقا، فنّ هناك عددا من الأبناء غير الشرعيين (هنا نتحدث عن الاغتصاب الإرهابي لبعض النساء والفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن في بعض الحالات (05)سنوات) وهذا يزيد بشكل كبير من حجم الظاهرة.

ـ عدم مواكبة التغير السريع والمفاجيء الذي عرفه ويعرفه المجتمع ككل، خاصة في البوادي حيث لوحظ في المدة الأخيرة انتشار واسع لظاهرة البغاء والدعارة وحتى الخيانة الزوجية وهذه الأماكن كانت محافظة إلى وقت قريب.

كما يلاحظ أنّ ممارسة الزنا انتشر في أوساط الجامعيين من خلال ما يحدث في الأحياء الجامعية وهذا ما أكدته لنا عدة طالبات مقيمات في الأحياء الجامعية ويعمد بعض الباحثين في مجال الأحياء الجامعية إلى تفسير ذلك إلى ظروف أسرية واجتماعية لها امتداد في التنشئة الاجتماعية مما أدى إلى تنمي السلوك الإنحرافي لدى هؤلاء الفتيات داخل الأحياء الجامعية من خلال ممارستهم للزنا بمقابل وبدون مقابل بغرض تلبية حاجة جنسية وجذب الزوج لها ومحاولة الهروب من واقع أسري واجتماعي معين.

وسنعمد لاحقا إلى إثراء هذا الجانب الهام من الموضوع في إطار السلوك الإنحرافي المجسد في "الزنا"، فالسلوك الانحرافي حسب بعض النظريات، كالنظريات الاجتماعية والتي هي من أشهر النظريات في تفسير الانحراف والتي تخرجها إلى الفشل في التنشئة الاجتماعية أما بالنسبة للسلوك الانحرافي المنطوي في الزنا كأعلى درجة من دراجات الإجرام داخل الوسط الطلابي التي تكتسبه الفتاة داخل الأحياء الجامعية يكون راجع إلى مجموعة من العوامل منها جماعة الرفاق التي تنتمي إليها وتؤثر عليها وخاصة في الأيام الأولى من دخولها الحياة أو الإقامة الجامعية بعد نيلها لشهادة البكالوريا حيث أنّها تدخل عالم أو بيئة جديدة أو بالأحرى صعبة عن البيئة التي كانت تعيش فيها من قبل[١٧٩،ص٩٨].

فالطلبات من الطبقة الراقية وغير معوزة تنخرط مع هاته الفئات المنحرفة رغم توفر لديها المال والجاه وكل ما تشتهي إليه، أما الطالبات ذات الطبقة السفلى أو الفقيرة أكثر هذه الفئات تعرضا للانحراف في الرذيلة وممارسة الزنا لتأثرهم بالعامل الاقتصادي الرديء دون إعطاء أي أهمية للشرف والأخلاق متناسية بذلك العادات والتقاليد والأعراف[١٨٠،ص٦٥]، وهذا ما يجعل هنا العامل الاقتصادي المتسم بالفقر أقوى تأثيرا على توجيه سلوك الفرد أمام عامل التنشئة الاجتماعية.

وانطلاقا من اعتبار الأسرة إحدى الخلايا الأساسية المغذية لثقافة الفرد ونظرته للوسط المحيط به، فهي أول ما يملي على الفرد كيفية التكيف أو التعامل مع الوسط الاجتماعي ويظهر ذلك في تعاملاته وتصرفاته الأخلاقية وبصفة عامة فإنّ الأسرة هي التي تشيع ثقافة الفرد المنطوية تحت سقفها بأفكار تتناسب مع ثقافة المجتمع عن طريق التنشئة الاجتماعية قبل أن ينتقل إلى الوسط الأوسع من الأسرة وهو جماعة

الرفاق، أي الوسط الجامعي الذي له الحظ هو الآخر في تحديد نمط العلاقات الاجتماعية للفرد، وكذا شخصية هذا الأخير، ومدى تأثره بالوسط الذي يعايشه ويعيش فيه من خلال تعلمه وتقليده لجماعته الاجتماعية ومن في بيئته والمحيطين به في شتى الميادين من مأكل ومشرب وملبس أو نوع العمل أو المهنة التي يمارسها في حياته الاجتماعية[١٧٩،ص١٩].

ويبدو لنا الوسط الجامعي من بين أهم الأوساط الاجتماعية للطالب بعد الوسط الأسري، حيث تعتبر الجامعة بالنسبة لأي شعب من الشعوب في المعمورة وكذلك الجيل، فإذا كانت تنشئته اجتماعية من قبل صحيحة للفتاة وتربية جيدة والمخالطة ما بين الرفاق سوية وصائبة تساعد الفتاة على اكتساب شخصية سوية ومتزنة ولا يؤثر عليها أي متغير في المجتمع[١٨١،ص٩٨].

وإذا كان العكس بالنسبة للتربية والمخالطة فبكل بساطة التي من السهل مساعدتها على الانحراف والسير فيه بكل الطرق المنحرفة وكذا اختراق القانون أي القوانين[١٨٢،ص٨٤].

فالحياة داخل الحي الجامعي مختلفة كل الاختلاف عن الحياة داخل الأسرة وهذا راجع لوجود العديد من الرفاق من كل أنحاء البلاد الذي يدل على وجود العديد من وجهات النظر واختلافها من منطقة إلى أخرى.

وبعملية الاندماج والمخالطة بينهن يحدث انحراف بالضرورة، وهنا ينصح الفتاة أن تتمسك بتقاليدها وقيمها وأن تقوي من شخصيتها حتى ولو عاشرت أرذل ما في الكون، كما أنّ هذه الظواهر الدونية لا تنتشر في الأحياء الجامعية فقط بل تغلغلت هذه الظاهرة في الثانويات وحتى الإكماليات مما يعكس لنا وضع اجتماعي عام مرده إلى افتقارنا للثقافة الجنسية التي تلقن للفرد بغية محاولة تكوينه وتثقيفه وتعريفه السليم الصالح من الطالح في إطار مؤسساتي بعيدا عن ثقافة الشارع، ومن هنا تفرض الثقافة الجنسية نفسها بقوة في إطار الثقافة العامة للمجتمع لتحقيق التكامل في أداء الرسالة التربوية والثقافية. ومن هنا فالتربية والثقافة الجنسية أمر ضروري في هذا الميدان التوجيهي العام. ويعدان بذلك وجهين لعملة واحدة.

حيث تعتبر التربية الجنسية فرعا من فروع التربية العامة ونظرا لما تكتسبه من أهمية في حياة الفرد خاصة والجماعة عامة فقد أعطيت أهمية كبيرة من قبل العلماء التربويون وعلماء النفس ومختلف العلوم الحديثة الأخرى.

ولهذا لا يمكن تعريف التربية الجنسية تعريفها واحدا بل عدة تعاريف فهي تدخل في مجالات عديدة منها"التربية الاجتماعية، وبيولوجية للإنسان، التربية الصحية، وكذا التثقيف في العلاقات الجنسية والممارسات العاطفية والعائلية"[١٨٣،ص٧٨].

كما أن"Marie jose caria"يعرفها بأنّها "التربية الجنسية في مفهومها الواسع تحتوي على كل الأفعال المباشرة أو غير المباشرة، المتحررة أو غير التحررية، الواعية أو غير الواعية المنطبقة على فرد ما تسمح بتموضعه بالنسبة للجنس على العموم وبحياته الجنسية على الخصوص"[١٨٤،ص١٣]، وعليه نسعى من خلال هذا الأسلوب لحماية مفهوم العائلة المندرجة ضمن الإطار العام للمشروع الاجتماعي[١٨٥،ص١٣].

وعليه فالتربية الجنسية في المنظور العالمي تشمل في معناه العلمي الحديث على ناحيتين أساسيتين هما، الحقائق الجنسية، البيولوجية، الصحية والرعاية الجنسية التي تساعد الفرد على تكوين إتجاه سوي، يقوم على تلك الحقائق ويؤثر في سلوكه ويرتبط ارتباطا مباشرا لمعايير الجماعة وقيمها الخلقية وإطارها الثقافي[١٨٦،ص٥]، فالجنس في هذا الإطار لا يقتصر على التفرقة بين مجموعتين إنسانيتين متكاملتين إلى اللذة الجنسية بل يشمل أيضا على القواعد التي تنظم هذه اللذة الجنسية[١٨٧،ص١١٧].

كما يعرفها (أوتوجورت) هو التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير ولروحها وإتجاهاتها في نفس الوقت[١٨٨،ص٢٤].

كما يعرفه(ريد قيلد) أنّه مجال واسع لتبادل الوقائع والآراء بين البشر كما يعرفها أيضا (زيفر) أنّه يشمل كافة وسائل التعبير التي تصلح للتفاهم المتبادل"[١٨٨،ص٢٩].

وفي مجال الاتصال الجماهيري يشير المصطلح بوجه عام ودون تحديد لخصائص الجمهور أو الوسائل غير الشخصية للاتصال التي عن طريقها تنتقل كل المعلومات السمعية والبصرية بشكل مباشر إلى الجماهير وتشمل وسائط الاتصال الجماهيري كالتلفزيون، الراديو، الصحف والمجلات...الخ.

والجدير بالملاحظة أنّ المصطلح هو اختصار لعبارة (الأدوات المستخدمة في الاتصال مع الجماهير)، ولهذا فإنّ التعريف الثاني متصل بالجمهور وفي هذا الصدد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأنّ الذين يكونون الجمهور ليسوا كثيرين وغير متجانسين فقط بل إنّهم يستجيبون لكل وسائل الاتصال[٤،ص٢٧٤].

وعلى هذه الأسس تتجسد التربية الجنسية من خلال هذه المفاهيم التي تعبر عن وضع تربوي وثقافي معين يوضح لنا معالم تسيير السلوك الفردي وبناء شخصية الفرد بما يتوافق مع النموذج الاجتماعي العام، وحصانة الفرد من تأثير أساليب تنشئية غير سوية يتلقاها الفرد من خارج وسطه الأسري وأيضا من تأثيرات الغزو الثقافي عن طريق التكنولوجية المتطورة ولا يعني ذلك هو نبذ كل ما هو أجنبي ولكن المحافظة على أصولنا الثقافية والتربوية ومحاولة الاستفادة من الجانب الثقافي والتربوي والتقني الغربي ووضعه في إطاره السليم الذي يؤهلنا إلى البناء الصحي لأفرادنا.

إنّ من بين الدوافع التي تطفو للسطح على المستوى الفردي بدءا من سن المراهقة نجد الغريزة الجنسية التي تنمو نموا ملحوظا في البدايات الأولى داخل المراهقة.

وهي الغريزة التي تعد من أكبر العوامل المؤدية إلى وقوع الشباب المراهق في الخطيئة والإثم، مما يؤكد على أهمية قيام الآباء والأمهات بمسؤولية تربية أبنائهم وبناتهم تربية جنسية وأخلاقية تعالج هذا الدافع، وتشرحه وتنظمه وتضبطه ضبطا يساعد المراهق والمراهقة على تخطي هذه المرحلة الصعبة بسلام وفي ظروف جد حسنة، دون الإصابة بالأمراض النفسية والجسمية والخلقية، من جراء طغيان ذلك الدافع على السلوك أو الاستسلام له وتركه يوجه النفس توجيها يضر بها[١٠١،ص٤٠٣].

وعليه فالتربية الجنسية التي نقصدها تقوم على مباديء تربوية راسخة الأسس، ومن أهم هذه المباديء التي تقوم عليها في هذه المرحلة، وحسب المنظور الإسلامي هي العمل على تكوين وعي أخلاقي متين وإنّ الأهداف الواحدة التي تريد الأخلاق تحقيقها هي تلك الأهداف التي تحقق للإنسان والإنسانية بصفة عامة السعادة والطمأنينة والراحة وجلب الكثير من الميزات التي بفضلها تسعد البشرية التي تريد الأخلاق وتنبذ بذلك انتهاك المعايير الأخلاقية ومنها جرائم الزنا والخيانة الزوجية.

والأخلاق من المنظور الاجتماعي التي نقصدها ونؤكد عليها للحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره هي تلك الأخلاق المبنية على أساس المجتمع، وهو أصلها فكل ما يؤمر به المجتمع فهو الأخلاق بعينها، وكل ما ينهي عليه فهو الشر وعدم الأخلاق، وهذا ما يؤكده لنا"دوركايم"حينما ينظر للأخلاق ويضعها المجتمع في القمة كأساس شرعي للأخلاق، وهذا ما يدعمه دوركايم "بقوله حين يتكلم الضمير فينا فإنّ المجتمع هو الذي يتكلم"[١٨٩،ص١٣].

وعلى هذا الأساس يتقوى العقل البشري ومنه سلوكه داخل البناء الاجتماعي ومن هنا يعمد أولياء أمور الشباب المراهقين بإبراز حكمة المباديء الأخلاقية وبيان أسرارها، وإظهار أهميتها لحياة النّاس أفراد وجماعات.

بالإضافة إلى تقوية إيمان الفتى بالله، بعد أن يكون هذا الإيمان قد كون تكوينا متينا في المراحل الأولى من عمر الفتى، ليزجره عن الوقوع في السلوك الإجرامي المنطوي في ممارسة الزنا أو ارتكاب الخيانة الزوجية، ويقيه ويعصمه بذلك من مقارفة الزنا وارتكاب الخيانة الزوجية.

وهنا مباديء التربية الجنسية في الإسلام كذلك تنمية دافع الحياء الذي يظهر بجلاء في مرحلة المراهقة والشباب ويتم تنمية هذا السلوك وتوجيهه بالنظر للتربية والثقافة الجنسية التي يتلقاها الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية بدءا من البيئة الأسرية وصولا إلى باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدرسة ـ المسجد ـ وسائل الإعلام ـ النظام السياسي)ثم يتم استغلاله كوسيلة فعالة لوقاية الشاب والشابة من التردي

في ميدان الرذيلة لأن الحياء <<انقباض النفس عن القبيح، وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب ما يشتهي، فلا يكون كالبهيمة>>.

وعلى هذا الأساس هذا المشكل المطروح هو نتيجة ظروف اجتماعية ونفسية معينة خلقها الإنسان وحاول إيجاد حلول لها وهذا ما نلمسه من مقوله كارل ماركس: <<إن الإنسانية لا تطرح إلاّ المشاكل التي تقدر على حلها، لأنّنا عندما ندقق النظر نجد أنّ المشكلة ذاتها لا تظهر إلا عندما تكون شروط حلها موجودة أو في طريق الوجود>>، ومن هذا المنطلق يبرز لنا أنّ المشكل الأخلاقي المطروح تأزم وتفاقم بشكل كبير بالنظر لتعقد الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعقم الجهاز الثقافي والتربوي وحدوث اضطرا بات ومزايدة في مجال الأزمة التي يتخبط فيها المجتمع، لأنّ الإنسان جزء لا يتجزأ من المجتمع، يؤثر فيه ويتأثر به بغرض الوصول إلى تحقيق تفاعل إيجابي في إطار استقلالية الفرد في تحمل سلوكاته بالرغم من أنّها انعكاس لواقع اجتماعي معاش وهذا ما تؤكده المقولة المشهورة لأحد المفكرين المعاصرين:<<عندما نقول أنّ الإنسان مسؤول عن نفسه فإنّنا لا نعني أنّ الإنسان مسؤول عن فرديته المحضة بل نعني أنّه مسؤول عن جميع الناس>>[١٨٩،ص١٨].

ومن هنا تبرز لنا ظاهرة الزنا والخيانة الزوجية والتي امتدت حتى المجتمعات المحافظة مما أدى إلى حدوث زلزال في مجال القيم والمعايير الاجتماعية أمام ضعف الوازع الديني وعدم قدرة أساليب التنشئة الاجتماعية من المقاومة أمام التغير الاجتماعي العشوائي والمفاجيء الذي عرفه المجتمع الجزائري بالإضافة إلى قوة المتغير الاقتصادي وتدهور القدرة الشرائية وضعف المستوى المعيشي بالنظر للتحولات والتطورات الاقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

٤. ٢. ٢. جريمة الاغتصاب:

تعاني المجتمعات بصفة عامة، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص من مشكل الأمراض الاجتماعية التي استفحلت بشكل كبير داخل البناء الاجتماعي، تتجسد في طابع سلوكي مضاد للمجتمع وهي عبارة عن سلوكات غير متوافقة مع قيم المجتمع سواء كانت هذه الانحرافات السلوكية والجرائم اجتماعية أو عندها طابع أو نمط سياسي أو اقتصادي دون أن ننسى الجرائم الأخلاقية.

وتتمثل الجرائم الأخلاقية في كثير من الانحرافات والجرائم ذات الطابع الجنسي تمس وتنتهك الدين والعادات والتقاليد وثقافة المجتمع المحافظ فمثلا الزنا والدعارة والخيانة الزوجية كما تطرقنا إليها آنفا والولع بالأطفال، واللواط وأيضا الاغتصاب كما سنتطرق إليه لاحقا سواء بالرضا أو باستعمال العنف الجسدي أو الثقافي والتربوي، فكل هذه السلوكات ينبذها المجتمع الجزائري ويستنكرها.

غير أن نقص الوازع الديني، وضعف الجهاز الأمني والرقابة، وغياب بعض الأدوار الأساسية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية يحول دون التحكم في بعض السلوكات وبروز اصطدامات بعض الأفراد مع الثقافة المرجعية للمجتمع سواء الثقافة الأصلية أم الثقافات الفرعية ولدها الانفتاح غير الواعي والمفاجيء والعشوائي على التقاليد الغازية الدخيلة عبر وسائل الإعلام في ظل ضعف التنشئة الاجتماعية وعدم جدية أساليب التطبيع الاجتماعي تحت غطاء العولمة الأمر الذي حال دون التوجه بالمجتمع إلى ما يخدم أفراده بشكل سليم ويسهل عليهم تكيفهم وإدماجهم في المجتمع فأصبح الفرد لا يجد من يضبط سلوكاته سوى اندفاعه، ولا مكان يحرره من مشاكل الأسرة واضطراباتها سوى الهروب إلى الشارع ليقع فريسة العدوان والجنس اللاشرعي ضحية ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وتربوية مضطربة ومعقدة.

وإنّ ظاهرة الاغتصاب هي إحدى الأمراض الاجتماعية، الخطيرة والمعقدة التي أصبحت تهدد صرح البيئة الاجتماعية للمجتمع ككل.

لقد أخذت منعطفا خطيرا نحو تهديد الكيان الاجتماعي، وهذه الجريمة لا تخص مجتمعا دون آخر، فالاغتصاب ظاهرة عالمية ليست وليدة العصر الحديث والمجتمعات المعاصرة بل هي قديمة مثلها مثل السلوكات اللا أخلاقية الأخرى على اختلافها عبر التاريخ، ومما يعكس عالمية الظاهرة وهو ما قدمته لنا جريدة الخبر:[١٩٠،ص١٤]

فهناك إحصائيات حول ظاهرة الاغتصاب ومراكز مساعدة المغتصبات في بعض دول العالم:

١- روسيا: سجلت (14000)حالة، أما التقدير للحالات فهو أعلى دول العالم 700000 حالة.

٢- أمريكا: نسبة اغتصاب المرأة ما بين 1-5 نساء، والتقديرات المحافظة تقول من 1-7 نساء تكون إحداهن معرضة للاغتصاب أو تتعرض له في حياتها، عدد المغتصبات المسجلات عند الشرطةعام 1996-90430).

- عدد المغتصبات اللاتي لم يسجلن 310000 حالة.

والسبب هو عدم الثقة في الشرطة لإرجاع حقوقهم.

٣- كندا: عدد الحالات المسجلة: (20530)، وتحوي كندا على 150 مركز لحماية من يطلبن المساعدة.

٤- ألمانيا: عدد الحالات المسجلة(5527).

٥- نيوزيلندا: تملك 66 مركز لمساعدة المغتصبات.

٦- أستراليا: تملك75 مركز لمساعدة المغتصبات.

٧- إسرائيل: تملك 7 مراكز لمساعدة المغتصبات.

٨- جنوب إفريقيا: تم تسجيل (2600) حالة اغتصاب، عدد الحالات غير المسجلة (386000) حالة.

٩- البنغلاديش: تملك مركز واحد.

١٠- الجزائر: سجلت مصالح الدرك الوطني: 367 رجلا متهما بالاغتصاب في عام 2002.

تعد ظاهرة الاغتصاب من بين الأمراض الجنسية المنحدرة عن عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية المحيطة بالأفراد.

و تجدر الإشارة إلى كون حجم هذه الظاهرة يختلف من مجتمع إلى آخر حسب اختلاف بنائها وثقافتها وذلك ما تم توضيحه من خلال تلك الإحصائيات التي وضحت لنا الاختلاف في حالات الاغتصاب حسب التركيبة البنائية لهذه المجتمعات، بالإضافة إلى طبيعة اقتصادها دون أن ننسى النسيج الاجتماعي المميز لها.

وكون هذه الظاهرة الاجتماعية شملت جميع أطوار التاريخ، فإنّها تتعلق بالفرد ونفسيته وتعايشه، في ظل الحياة الاجتماعية المستندة إلى العادات والتقاليد والقيم والمعايير، وتراث الإنسان الحضاري والاجتماعي وكل ما يتعلق بالفرد ويتفاعل معه.

ومن الأهمية التي تؤخذ بالحسبان أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على فئة معينة من الأفراد بل تتعدى ذلك إلى جميع الفئات العمرية شاملة كلا الجنسيين وخاصة فئة القاصرين التي تتأثر بشكل كبير في إطار جريمة الاغتصاب بالرغم من الحماية التي تتعرض لها من جراء الإطار القانوني الذي يحميها ولكن بالرغم من كل ذلك تبقى هذه الفئة عرضة للاعتداءات من خلال استغلال براءتهم وحالتهم النفسية الكثيرة قابلية للانحراف وتزويدهم بفكر إجرامي يؤهلهم لاحقا لامتهان السلوك الإجرامي المنطوي في العدوانية.

الأمر الذي أخذ البعد الاجتماعي والنفسي المعقد، وما ينعكس على هذه الفئة من أضرار جسمية، ونفسية واجتماعية حاضرا ومستقبلا على شخصية الفرد وبناء سلوكاته وتوجيهها في تجاه معين.

كما أنّ هناك بعض الدراسات حول الموضوع الشخصية منها والأكاديمية بالإضافة إلى ما تناولته الصحف والتلفزيون من حصص تعكس حجم الظاهرة وانعكاساتها في شتى الميادين، ولا يفوتنا أن نذكر أنّ الاغتصاب ظاهرة جعلت الباحثين في هذا الميدان يعطون تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة، غير أنّ العوامل والظروف تختلف حسب الثقافة السائدة والانتماءات الاجتماعية.

إنّ الإلمام بجميع العوامل المؤدية لهذه الظاهرة ليس بالأمر السهل لذلك اقتضت دراستنا الاقتصار على التطرق لظاهرة الاغتصاب في إطارها البنائي، الوظيفي مع مراعاة التغير الاجتماعي في مجال عملية التنشئة الاجتماعية كونها الوسيلة الأساسية لبناء الشخص المنسجم والمتكيف مع المجتمع الذي يعيش به، واختلال عنصر من عناصر التنشئة الاجتماعية ينحرف الفرد وينتهج السلوك الإجرامي كرد فعل عن ظروف اجتماعية ونفسية معينة، ويصبح بدلا من البناء يهدم ويهدد التماسك والبناء الاجتماعي ويسلك السلوك المضاد للمجتمع وعليه فظاهرة الاغتصاب تعكس الظروف الأسرية للفرد من تفكك وضغط على الأفراد المنتمون لتلك الأسرة من طرف الوالدين خاصة أو أحدهما، أو أحد أفراد الأسرة من إخوة وفي بعض العائلات الكبيرة<<الممتدة>> تجد الضغط من طرف العم أو الجد بالإضافة إلى عجز المؤسسات الاجتماعية الأخرى في أداء دورها الاجتماعي بالتنسيق والتلاحم مع نظام الأسرة مما يخلق حالة من الانسداد الاجتماعي في أداء الأدوار الاجتماعية من جهة، وحالة من التصادم والتناقض في عملية التنشئة الاجتماعية مما يسفر عنه بعض المظاهر السلوكية التي تتنافى في معظمها مع نظام القيم الاجتماعية مما ينتج عنه لاحقا السلوك الإجرامي ومنه جريمة الاغتصاب إذا وجد الجو المناسب لذلك المتسم بالفوضى والاضطراب النفسي والاجتماعي والتدهور المعيشي والاقتصادي، وعليه يمكن تفسير الظاهرة بالمستوى المتدني للمعيشة المقرون بالحالة الاجتماعية للعائل، بالإضافة إلى أزمة السكن التي تفرض على الأفراد الاختلاط << الأمر الذي معه يسهل اتصالهم الجنسي>>[٨٦،ص٨٠] الوضع الخطير لأفراد الأسرة، وما ينتج عنه من سلبيات ومخاطر.

كما أن للتطور التكنولوجي الكبير غير المهيأ من طرف المجتمعات المختلفة وخاصة الجزائر فرضت على الأسر على أن يكون أعلى ما تملك في البيت، التلفزيون والهوائي المقعر في الأسر، وما ينجر عنه من مخاطر بسبب الاستهلاك غير الواعي للبرامج دون وعي، ودون انتقاء الأمر الذي يدفع بالمراهق يتأثر ويقلد كل ما يهواه.

أما فيما يتعلق بالتحديد العلمي لمفهوم الاغتصاب كسلوك إجرامي يتصف بحالة عدائية لتلبية حاجة بيولوجية لها امتدادات نفسية واجتماعية، فظاهرة الاغتصاب من الناحية اللغوية من الفعل غصب، غصبا على الشيء: قهره، والشيء أخذه قهرا فهو غاصب جمع غاصبون وغصّاب اغتصب الشيء: أخذه قهرا وظلما والمرأة نفسها: زنى بها كرها[١٩١،ص٥٥٣].

والاغتصاب جريمة جنسية (crime Sexuel) معناها اللغوي الفسق بالإكراه أو اغتصاب إمرأة (المرأة) أو الذكر، وهو ضرب من ضروب الشذوذ الجنسي(déviation sexuel) مثل الضعف الجنسي أو العتة أو البرودة الجنسية والشراهة الجنسية، وفي الجنسية المثلية والسادية، والاستمناء، وزنا الأقارب، والتشبه بأفراد الجنس الآخر، والإسترجال. والهيام بالأطفال، وبالحيوانات، وجماع الجثث، وكشف العورة أو الاستعراض الجنسي، والتلصص الجنسي والتعلق أثار المحبوب، وحب تلقي العذاب من الغير والدعارة[١٩٢،ص١٦]،ويعني الاغتصاب ممارسة الجنس أو الجماع دون موافقة الطرف الآخر[٢٥،ص١٣٣].

وفي نظر المشرع المصري "مواقعة أنثى بغر رضاها. المادة 289ع[١٩٣]، أما الاغتصاب في رأي الطب الشرعي هو: "عملية إيلاج الذكر لعضوه التناسلي في مهبل الأنثى سواء تكون عذراء أو غير عذراء ويحدث إثر ذلك عدة تمزقات[١٩٤].

أما تفسير علم النفس من خلال النظريات السلوكية معناه ارتباط نشاط معين، بالإثارة الجنسية (Sexuel arausal) فقد تحدث الإصابة نتيجة لارتباط خبرات غير عادية ومؤاتية للمريض في مرحلة الطفولة الباكرة[٢٥،ص١٣٥]، وفي دراستنا الاغتصاب هو عملية ممارسة الجنس في إطار انحرافي يكتسي طابع السلوك الإجرامي ويتم ذلك باستعمال القوة ضد عذراء أو غير عذراء بغير رضاها مسببا لها جروح وتمزقات واضطرا بات نفسية مختلفة وهذه العملية تتنافى مع الشرع والقانون والمعايير الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمعات الإنسانية والعقل البشري.

وهذه الجريمة لها عدة عوامل تتحكم فيها عوامل اجتماعية ونفسية يمكن أن نلاحظها ونستخلصها من خلال البيئة الأسرية وما يحدث داخلها من تفكك وتصدع ينجر عنه مظاهر سلوكية تتنافى مع قيم المجتمع ومعتقداته، ومن هنا يؤثر التفكك الأسري في ظهور جريمة الاغتصاب بما لها من امتدادات اجتماعية وهذا ما سنعمد إلى توضيحه مما للتفكك والتصدع الأسري من آثر على البناء الأسري ومنه البناء الاجتماعي ككل مما يبرز عنه مظاهر سلوكية ذات طابع انحرافي، ويكون التصدع والتفكك الأسري في حالة فقدان أحد الوالدين عن الحياة الأسرية إما بالموت أو الانفصال أو الطلاق أو السجن، وكل سبب من هذه الأسباب له تأثيره الخاص والنوعي في ميلاد بعض المظاهر السلوكية ومنها الاغتصاب فالموت قضاء وقدر وأمر محتوم والانفصال والطلاق تتحكم فيه ظروف نفسية واجتماعية معينة، وللسجن امتداد اجتماعي ونفسي على الفرد ولها تأثيرها في مكانة الفرد النفسية والاجتماعية.

وعليه فالتصدع من الناحية السيكولوجية ـ التصدع السيكولوجي Disruption Psychological ـ للأسرة ذلك التصدع الذي يبدو من خلال إدمان الخمر المرض العقلي أو النفسي، الاضطراب الانفعالي للآباء والمناخ الأسري المميز بالصراع الداخلي والتوتر"[١٩٥،ص٦٦]، وهذا ما

ينعكس على الفرد فيجعله يشعر بحالة من العدائية على الوضع العام الذي يعيشه وهذا ما يجعل سلوكه عدائيا وهذا ما يظهر في تلبيته حاجاته الضرورية بطريقة عدوانية ومنها الغريزة الجنسية باستعمال العنف والعدوان.

وهذا كنتيجة لواقع اجتماعي عايشه في أسرته وما كانت عليه من انعكاسات نفسية في بناء شخصية الفرد والتي تبدو وتظهر في سلوكه ويترجمها في ذلك بشكل عدائي حتى في حالة تلبية حاجاته البيولوجية بالإضافة إلى ضغط الظروف الاجتماعية المتأزمة.

وهذا ما يجعل التفكك الأسري متغير هام في إطار المعادلة الاجتماعية ويقصد هنا بالتفكك وتصدع الأسرة تغير ظروفها لانهيار أحد دعائمها مما يجعل التنشئة الاجتماعية مبنية على أسس وقواعد هشة وتمشي على رجل واحد مما يجعلها ـ في بعض الأحيان ـ عقيمة في أدائها لوظيفتها بشكل عادي يتماشى مع الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي، ونعني هنا بالأسرة المتصدعة هي نتيجة لوفاة عائلها، أو سبب الطلاق أو التفريق بين الزوجين أو بسبب هجر أحد الزوجين للأسرة[٨٦،ص١١١] مما يؤدي إلى حدوث اختلاف في نظام الأسرة ومدى تأديتها لدورها في إطار البناء الاجتماعي.

كما تلعب العناصر الخارجية للمجتمع دور هام في هذا المجال بدءا من المدرسة والمسجد والشارع ووسائل الإعلام والنظام السياسي في إطار الظروف الاجتماعية المؤثرة في ميلاد السلوك الإجرامي.

ونعني بهذه الظروف الاجتماعية بأنّها جانب من البيئة الكلية تتألف من أشخاص وجماعات متفاعلة، وينطوي على التوقعات الاجتماعية، ونماذج التنظيم الاجتماعي، وجميع المظاهر الأخرى للمجتمع[٤،ص١٦٠].

ويقصد بالظروف الاجتماعية هي مجموعة الظروف والوقائع التي لا تكمن في شخص المجرم وإنّما تقوم في الطبيعة أو البيئات التي يعيش فيها ويكون من شأنها التأثير على سلوكه الإجرامي.

ولذا يطلق على تلك الظروف والعوامل الاجتماعية أي المتعلقة بالجماعة لا بالفرد وحده، كما يطلق عليها البعض العوامل الخارجية والتي تم إثارتها في دراستنا في إطار المؤسسات الاجتماعية التي تسعى لتوجيه سلوك الفرد بدءا من الوسط الأسري وصولا بالفرد كبناء شخصاني إلى أوساط اجتماعية أخرى المتجسدة في المدرسة كمؤسسة تربوية ثقافية وتعليمية، والمسجد كوسط ديني تربوي، إعلامي ووسائل الإعلام وخاصة التلفزيون كقناة الاتصال الجماهيري، وأيضا النظام السياسي الذي تنعكس توجهاته على عناصر البناء الاجتماعي الكلي، وهذه العوامل هي عوامل خارجة عن شخص المجرم، كما أنّه نظرا لأن تلك العوامل تتعلق بالبيئة الطبيعية والبيئات الاجتماعية التي يتأثر بها المجرم، ويرى جانب آخر أن

يطلق عليها اسم العوامل البيئية أو عوامل البيئة الإجرامية Milieu criminogène - و لكننا عمدنا إلى تسميتها بالعوامل الاجتماعية أو الخارجية للدلالة على أنّها متعلقة بالمجتمع الذي يعيش فيه المجرم من ناحية، ولأنّها خارجة عن شخصه من ناحية أخرى[٨٦،ص٦٥]. ومنه فبيئة الشخص هي مجموعة الظروف الخارجية التي تحيط به وتتركز في مجموع المؤسسات الاجتماعية بما فيها الشارع، والتي تؤثر في شخصيته وتوجيه سلوكه. والذي يتوقف على أساليب البناء الشخصاني.

كما أنّ لتأثير العوامل والظروف الاجتماعية دور في انتاج السلوك الفردي ونجد في ظل وعلى راس هذه الظروف مشكل البطالة والتي استفحلت بشكل ملحوظ داخل البناء الاجتماعي الجزائري وأصبحت تتحكم في ميلاد بعض المشاكل الاجتماعية وعلى رأسها الفقر وما له من انعكاسات على المجتمع ككل.

وعليه فللعمل دور هام في حياة الفرد ومنه المجتمع ككل، وعلى العكس من ذلك فللبطالة دور سلبي على البناء الاجتماعي الكلي، ويقصد بها توقف الإنسان عن العمل، سواء كان ذلك نتيجة مرض بدني أو عقلي أو نفسي، أو كان نتيجة لارتفاع الأسعار الذي يؤدي أحيانا إلى الإحجام عن شراء السلع وزيادة المخزون منها مما يجعل أصحاب المصانع على التوقف عن الإنتاج، وبالتالي بتسريح بعض العمال فيتطلعون وبتكرار هذه الظاهرة في عدة سلع ترتفع نسبة البطالة بين العمال، وعليه فللبطالة أثر واضح المعالم في بروز جريمة الاعتداء على الشرف بالقوة أو بالتراخي بالنظر لعجز الفرد البطال عن العمل من الزواج بسبب عجزه عن تحمل تكاليف الزواج وأيضا عدم قدرته على تلبية حاجياته المنزلية مما يجعله مضطر إلى تلبية حاجة بيولوجية ضرورية المجسدة في غريزة الجنس إما عن طريق الزنا أو الاغتصاب فيلجأ إلى تلبية غريزته الجنسية بالعنف، وأيضا للبطالة جانب نفسي حيث أنّ الإنسان يملك طاقة باطنية داخلية لا بدّ من إخراجها وأمام التراكم الطاقوي فهو مجبر على تفجير تلك الطاقة باللطف وفي أحيان كثيرة بالعنف والقوة وخاصة إذا ما تعلق الأمر بغريزة بيولوجية ضرورية، ولذا ينصح الأطباء والأخصائيين النفسانيين بضرورة ممارسة الرياضة لإخراج تلك الطاقة في إطار مشروع.

وهذا ما يؤكده لنا "منير العصرة" حينما يقول" إذا كان الحدث يجتاز فترة البحث عن عمل ـسواء لأنه متعطل قد فقد عمله السابق أو لأنّه قد ترك المدرسة لواحه الحياةـ فإنّ هذه النسبة للشباب عامة وبالنسبة لمن كان منهم في طور المراهقة بوجه خاص تعد حافزا أو السبب المباشر الذي يقود الفتى إلى السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو غيرها من الجرائم وضروب السلوك المعوج [١٩٦،ص١٩١] الذي ينطوي في غالبه في العدائية السلوكية مثل اعتماد العنف لأخذ الشيء من الآخرين ومنها جريمة الاغتصاب.

بالإضافة إلى البطالة وما تصحبه من مظاهر اجتماعية سلبية وما لهم من انعكاسات على البناء السلوكي ككل داخل المجتمع، نجد أيضا أزمة السكن التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الثقل في منع

الشباب عن الزواج ومنه حدوث تراكمات اجتماعية ينشأ عنها بروز جرائم الاعتداء على الشرف ومنها الاغتصاب.

حيث تعاني معظم المدن من أزمة السكن مما تضطر معه عائلتان أو أكثر إلى الاشتراك في مسكن واحد حيث ينتفع أفراد الأسر المتعددة بمرافق واحدة والأمر الذي معه يسهل اتصالهم جنسيا، كما أن تلاصق المنازل وتوافر الاتصال بين المساكن المتقاربة أو عن طريق الأجهزة التلفزيونية يسهل بدوره إقامة علاقات بين الجنسيين، وبالتالي يساعد على وقوع الاتصال الجنسي غير المشروع" [٨٦،ص٨٠]، في إطار الصيغ العدائية بالنظر للتراكمات النفسية التي يعايشها الفرد في وسطه الأسري، وهذا ما يؤدي إلى وجود بعض المظاهر السلوكية التي هي نتيجة واقع أسري انعكس على البناء الشخصاني للفرد ومنه توجيه سلوكه وإكسابه نوع من العدائية والعنف.

وسنحاول إظهار حجم انتشار الظاهرة من خلال هذه الإحصائيات التي تحصلنا عليها من الجرائد والانترنيت، وفي هذا الإطار صدر مقال في "جريدة نصف الدنيا" تحت عنوان: 2 مليون طفل ضحايا الاغتصاب: اغتصاب الأطفال ظاهرة وراءها شبكات دولية.

ـــ أما جريدة الخبر وضعت مقال بعنوان: أرقام جديدة تكشف واقع الأطفال في سنة(2002):[١٩٠،ص١٦]

5503 ضحية عنف جسدي وجنسي، و112طفلا تعرضوا للاختطاف من بينهم:

- 1857 فتاة.

- 18 ضحية قتل.

- 112 مختطف.

نوزعها في الجدول التالي حسب الفئات العمرية:[١٩٠،ص١٦]

الجدول رقم٠٧: ضحايا العنف الجسدي والجنسي حسب السن

الفئات العمرية	عدد الضحايا
أقل من10	830
١٣-١٠	925
16-13	1883
18-16	1865

أما فيما يخص زنا المحارم (الاعتداء الجنسي من طرف أقرب النّاس إليهم:

72 حدث ضحية زنا المحارم، منهم 33 ذكرا، و39 أنثى موزعة على الجدول التالي حسب الفئات العمرية:[١٩٠،ع١٦]

الجدول رقم٠٨: حالات الأحداث ضحايا زنا المحارم حسب السن

الفئات العمرية	**أقل من 10سنوات**	**13-10**	**16-13**	**18-16**	**المجموع**
عدد الحالات	15	10	29	18	72

كما أنّ الاغتصاب هو مظهر من مظاهر العدوانية على المرأة وله امتدادات لهذا العدوان في الثقافة الاجتماعية وما يعكس هذا العنف الثقافي الممارس على المرأة هو الأمثال الشعبية وهذا ما أثاره"الأستاذ الدكتور جمال معتوق" حيث ينظر "الأستاذ" أنّ هناك نظرة دونية للمرأة مما يجعلها محطة للظلم والاحتقار من عالم الرجال وهذا ما استخلصه الأستاذ من دراسات قام بها ومنها ما تناولته الأمثال الشعبية فالبنسبة للجزائر، فقد اعتمدنا على "موسوعة الأمثال الشعبية "وأحصينا 450 مثل شعبي خاص بالمرأة، ومن بين العدد الإجمالي، وجدنا أن هناك(132) مثل شعبي فقط ينظر للمرأة نظرة إيجابية ويرى فيها الزوجة والأمانة والحنان وغيرها من الصفات الحميدة وهذا ما يقدر بنسبة(28.82%) فقط، في المقابل بلغت الأمثال الشعبية ذات التقييم السلبي للمرأة بنسبة (71.18%) أي كان عدد (326) مثلا.

وفيما يخص الصور السلبية المقدمة من طرف الأمثال الشعبية عن المرأة فقد كانت تدور حول:[١٩٧،ص١٧]

ـ كونها مخلوق ناقص غير واعي ويستحيل عليه الوصول إلى الكمال، وهي لا تحب مصلحتها، وفي هذا نجد المثل القائل:" أن ندير لها في الأخواص وهي تشرم".

ـ أغلبية الأمثال الشعبية تقدم المرأة على أنّها قمة الغير والأنانية، وفي هذا الباب نذكر المثل القائل:"الغيرة اللي قتلت المرأة".

كما وجدنا أنّ هناك نسبة كبيرة من الأمثال الشعبية تربط الحقد بالمرأة وتجعل منها بذلك الكائن غير المسامح، وفي هذا المجال نذكر المثل الشعبي القائل: "إذا حلفت فيك امرا بات قاعد، وإذا حلف فيك رجل بات راقد"، أو "بعض النساء كلمتهم ما تتنسى ومرقتهم ما تتحسى"، كذلك هناك العديد من الأمثال الشعبية التي تناولت المرأة والزواج ـ خاصة موضوع العنوسة ـ فهذه الأمثال تصور المرأة التي لم يسعفها الحظ للزواج بأبشع الصور ومن الأمثال التي تطرقت لهذا الموضوع نذكر: "البنت إذا بارت على سعدها دارت" كذلك"تزوجي لا يقولوا بايرة، أولدي لا يقولوا عاقرة".

وحسب هذه الأمثال الشعبية، فالحل الوحيد بالنسبة للمرأة ـ كي تنجو من القيل والقال ـ هو الزواج والإنجاب وإلاّ تصبح البايرة"و"العاقرة"، كما نجد أن كثير من الأمثال الشعبية تصور الزواج على أنّه جحيم وهذا بسبب المرأة وتصرفاتها وهنا نذكر المثل القائل"حسبت الزواج غير راحة، ساعة جبت الهواس لعمري" بمعنى أني جلبت المشاكل لنفسي بزواجي كذلك هناك العديد من الأمثال الشعبية القبيحة التي تطرقت للمرأة المصابة بعاهة وجعلت منها موضوع السخرية وعملت على دفع الرجل إلى تجنبها، وعلى سبيل المثال نذكر: " خص العمية غير الكحل" ، "خسارة القمح في عوجة الركابي"،"الحنة الحرشة والحنانة عمشة والعروسة طرشة" أعطي للعمية تكحل لك، وأعطي للبايرة تسحر لك....الخ.

كما عملت العديد من الأمثال على تصوير المرأة على أنّها ماكرة وشريرة، وهناك أيضا نسبة كبيرة من الأمثال التي تحث الآباء على تزويج بناتهم قبل أبنائهم للتخلص منهن، ونذكر هنا المثل القائل:""أخطب لبنتك وما تخطبش لابنك"كما تبث العديد من الأمثال صورا معادية للمرأة وتقارنها بإبليس، بل أذكى وأكثر مكرا منه.

ومن المواضيع الأخرى الغالبة على الأمثال الشعبية موضوع العجوز والكنة والمعادلة الصعبة (إستحالة التفاهم بينهما)، وهنا نذكر المثل القائل:"إذا تفاهمت العجوز والكنة يدخل إبليس الجنة"أو" تكبري يا الكنة وتعودي حماة وتحسي يا الكنة كما حسيت أنا".

وقد صورت الأمثال الشعبية أنّ العدو الوحيد الذي يستطيع إركاع المرأة هي المرأة، كالمثل القائل: بط النساء بالنسا وبط الكلب بالعصا[١٩٧،ص١٧].

وهذا يظهر أنّ أغلبية الأمثال الشعبية تعمل على غرس فكرة دونية عن المرأة في أذهان الرجال، وأنّها ذاك المخلوق الضعيف أخلاقا الشديد المكر والحسد وغيرها من الرذائل، كما تعمل على استمرارية تفوق الذكر على الأنثى، ولهذا يجب ـ في نظرنا ـ التعامل بحذر مع الأمثال الشعبية، فليس كل ما هو قديم أو من عند الأجداد صالح بالضرورة، وتشويه صورة المرأة بالأمثال ليست القضية الوحيدة، بل أنّ هناك العديد من الأمثال الشعبية التي تعمل على نشر مبدأ العنصرية والعنف وغيرها من السلوكات المنحرفة، وعلى هذا الأساس فالأمثال الشعبية كعنصر هام في إطار الثقافة الاجتماعية عكست لنا بشكل واضح في بناء الأساليب الاجتماعية للتنشئة الاجتماعية ومنه توجيه السلوك الفردي ومع ذلك بناء شخصية الأفراد ومنه تنمية السلوك الإجرامي خاصة الذي يتعلق بالاعتداء على المرأة واستضعافها واستصغارها ويتم ذلك في أشكال مختلفة و أعلى هذه الأشكال هو انتهاك شرفها باستعمال العنف والقوة المختزلة في جريمة الاغتصاب.

وعلى هذا الأساس يظهر لنا جليا أنّ هناك عوامل مختلفة ومتشابكة ومتعدد تجتمع معا أو بوجود أحدها ليبرز ويطفو للسطح سلوك إجرامي في شكل الاغتصاب كأحد مظاهر الاعتداء على المرأة في أغلى ما تملكه وهو شرفها باستعمال العنف والقوة، وعليه فللعامل الذاتي والشخصي تنميه وتحضره عوامل خارجية عن الفرد إما موجودة داخل البيئة الأسرية أو موجودة في المحيط الاجتماعي الأكبر تؤهل الفرد ـ الرجل ـ للاعتداء على شرف المرأة بالقوة منتهكا بذلك كل القيم والمعايير الاجتماعية.

ويبدو لنا بأنّ ظاهرة الاغتصاب لا يتحكم فيها عنصر واحد بمعزل عن باقي العناصر الأخرى المتحكمة في بناء شخصية الأفراد وتوجيه سلوكهم لذا على المختصين في علم النفس وعلم الاجتماع والقانون والدين والطب والعلوم الأخرى بالتكتل والبحث في الأمراض الاجتماعية في جميع جوانبها وأبعادها وإعادة إصلاحها وإدماجها، ووقاية الأسوياء لضمان التوازن الاجتماعي، ومن هذا المنطلق حاولنا معرفة الجانب النفسي والاجتماعي والديني والطبي وجوانب أخرى مهمة في عملية تنشئة الأفراد حتى نتمكن من الوصول إلى فهم جيد للظاهرة بكل عناصرها حتى نتوصل لتشخيص دقيق للظاهرة المدروسة.

٤. ٢. ٣. جريمة التحرش الجنسي:

إنّ هذا النوع من الجرائم يكتسي طابع خاص بالنظر لأنّه لا يندرج في إطار الجرائم التي يعاقب عليها القانون فتارة ينظر إليها الجانب القانوني على أنّها جريمة اغتصاب وتارة زنا تحت الضغط والإكراه وفي حالات أخرى خيانة زوجية في حالة زواج أحد الطرفين، وهذا النوع من الجرائم لا يقتصر على فئة اجتماعية معينة دون أخرى، ولا يتحدد في مجتمع إنساني على حساب المجتمعات الإنسانية

الأخرى، وتتشابك في بروز هذا السلوك الإنحرافي بصيغة إجرامية مجموعة من الظروف، وقبل تناول هذا السلوك في حد ذاته فنحن مجبرين على تناوله في إطاره الانحرافي عن المعايير الاجتماعية. والانحراف أو الخروج عن القيم يعني من الناحية اللغوية بمعنى مال عن الاعتدال، انحرف مزاجه، مال عن الاعتدال انحرف إليه ـ مال إليه، انحرف عنه أي انصرف وخرج عنه[١٩٨،ص٣٠٨].

وهذا التحديد اللغوي يعكس لنا بدلالة واضحة ذلكم الخروج عن المألوف دون اعتماد الضغط المادي والمعنوي، وفي هذا المجال يعزو مرتون(1961) إلى أنّه ذلك السلوك المنحرف الذي يشير إلى السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير الاجتماعية التي أقيمت للنّاس في ظروفهم الاجتماعية"[١٩٥،ص١٩].

فقد انتهت بحوث ودراسات الاجتماعية إلى... العوامل البيئية والعوامل الذاتية هي أخص العوامل التي تؤدي إلى انحراف الفرد عندنا والأولى أبرزها العوامل التي تتعلق بمهنة الفرد وما تعطيه من قوة ونفوذ ليتحرش بالنساء في إطار أعلى درجات استغلال الوظيفة الإدارية أو السياسية لتلبية حاجة غريزية، وحالة الأسرة الاقتصادية وما تعطيه من فرصة لاستغلال المرأة كذات لتلبية الحاجات البيولوجية بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية.

والثانية أقواها وأبعدها أثرا تلك التي تتصل بالحالة العقلية والأخلاقية للفرد، وهذا ما نلمسه في سلوك الفرد الممتهن للتحرش الجنسي فهو يعكس طابع عقلي وأخلاقي شاذ عاشه الفرد ويحاول من خلال هذا السلوك التعبير عن حالة عقلية وأخلاقية معينة تنعكس على سلوكات الأفراد أما العوامل الأخرى كمعاملة الوالدين للفرد في صغره وحتى في مرحلة المراهقة والشباب مما يجعل هذا الفرد شاذ في سلوكاته بالنظر للمرجعية الأسرية، وحالته الصحية وعاداته ولما لها من تأثير عكسي على البناء العقلي والنفسي للفرد وهذا ما ينعكس على البناء الجسمي والجسدي ويخلق لديه حالة من لا استقرار الشخصاني والنفسي والذي يظهر في سلوكات الأفراد وعليه فتعتبر بذلك عوامل فرعية تنطوي في إطار عوامل جوهرية تتحكم في السلوكات الفردية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأنّ هؤلاء المنحرفين يعانون عادة من اضطرا بات نفسية وأمراض عقلية واختلال في توازن الشخصية، وإنّ الإجرام وخاصة في مجال التحرش الجنسي بشكل عام قد يعزي إلى<<السيكوباتية>>...[١٩٦،ص١٠٧].

والانحراف في الشريعة الإسلامية كلمة أصلها في اللغة<<حرف>> ويقال حرف الجبل أي أعلاه المحدب ويقال فلان حرف من أمره أي على ناحية منه، وتحريف ألكم عن موضعه يعني تغييره، فالانحراف هو ترك الحق والوسطية والاستقامة، ومنه السلوك المتسم بالشذوذ الجنسي المرتسم في التحرش

الجنسي وعلى هذا الأساس دعى الإسلام من خلال القرآن الكريم إلى ضرورة الابتعاد كلية عن الزنا والاعتداء على الشرف بما فيها التحرش بالآخرين جنسيا ولذا يقول تعالى:"ولا تقربوا الزنى إنّه كان فاحشة وساء سبيلا"[٩٤،الإسراء،٣٢]، ويقتضي الانحراف السلوكي بمفهومه الواسع والتحرش الجنسي في أضيق أبعاده ذلك المنحرف عن الصراط المستقيم، والصراط في اللغة هو الطريق، والمستقيم الذي لا اعوجاج فيه ولا انحراف،وهو دين الإسلام ويسمى الدين طريقا لأنّه يؤدي إلى الجنة فهو طريق إليها، أما المنحرف في إطار هذا السلوك المتسم بالتحرش الجنسي فهو الخارج عن منهج الله سبحانه وتعالى، وهو دينه الذي ارتضاه للناس بما تضمنه من أوامر ونواهي تنظم للنّاس أمورهم وحياتهم، وبمعنى آخر فإنّ المنحرف هو الذي يفعل ما نهى عنه الله ويترك ما أمر به الله [١٩٥،ص١٩]، وعليه فهذا السلوك يتميز بالانحرافية عن المعايير والقيم الاجتماعية.

ومنه فالانحراف في هذا الإطار هو الخروج عن العادي، والطبيعي من خلال سلك سلوك مضاد لقيم الجماعة المنطوي في مجال دراستنا في هذا الإطار تحت "جريمة التحرش الجنسي" التي لها امتدادات نفسية واجتماعية وطبيعية ينبذه المجتمع والشرع والقانون ويتقرر منه الفرد السوي.

ومما يعكس لنا هذا السلوك الانحرافي المنتهي بالإجرامية هو مساس هذا السلوك لدى بعض الأشخاص الاعتباريين" المعنويين" والذين يعتبرون سادة وقمة في المجال العالمي والدولي وما يدل على ذلك هو قيام الرئيس الأمريكي ـ رئيس أكبر دولة في العالم ـ بالتحرش الجنسي مع"مونيكا لونيسكي"حيث عمد " بين كلينتون إلى الاعتداء على "مونيكا لونيسكي" جنسيا مستغلا " في ذلك مكانته ومركزه السياسي لتلبية غاية غريزية جنسية، وهذا ما يعكس لنا جسامة الظاهرة وامتداداتها وصعوبة الرقابة عليها إذا كان هذا السلوك قد التصق برئيس أكبر دولة في العالم، بالإضافة إلى إطلاعنا مؤخرا على أنّ الرئيس العراقي السابق ـ صدام حسين ـ بالقيام بزيارة بعض الدوائر الحكومية ويقوم باختيار أجمل النساء ليتحرش بهن جنسيا وهذا ما عمد إليه في بعض زياراته لوزارة الخارجية حينما وجد امرأة جميلة جدا فطلب من زوجها مغادرة التراب العراقي لتكليفه بمهمة رسمية، وعمد إلى التحرش بزوجته مما دفع بهذه المرأة إلى الانتحار لاحقا كتعبير عن هذا الاعتداء الجنسي عليها، وهذا ما كان يعمد إليه "صدام حسين ونجليه عدي وقصي" بالاتفاق مع اتحاد النساء المكلف باختيار أجمل النساء لهذه الغاية كما لا ننكر دور التربية الأسرية والاجتماعية في بروز هذه الظاهرة ونقصد هنا بالتربية هي تعليم أفراد المجتمع من الجيل الجديد كيف يسلكون في المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشؤون فيه[١٩٩،ص١٩] ومنه فهناك الممارسين لهذا السلوك "التحرش الجنسي" لم يتلقوا أساليب تربوية تؤهلهم لاحقا في التحديد الدقيق لتصور كيفية تلبية حاجاتهم بشكل اجتماعي في إطار جملة من المواقف الاجتماعية المتراكمة ومحاولة تأهيلهم للوصول إلى إشباع غرائزهم بما يتوافق مع قيم المجتمع وأفكارهم حفاظا منهم على استقرار المجتمع وديمومته وإستمراريته في أداء وظائفه الاجتماعية في إطار البناء الاجتماعي.

ومن هنا فالتربية تهدف إلى تنظيم السلوك الإنساني ووضعه في إطاره الاجتماعي المستقيم والسليم، وهذا ما تسعى إليه العملية التربوية في تشكيل وإعداد أفراد المجتمع في زمان ومكان حتي يستطيع اكتساب المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم عملية التعامل في البيئة الاجتماعية التي ينشؤون فيها.

فأحسن واقي للوقوع في انتهاك قيم المجتمع يتجسد في التربية والتي هي الطريقة المثلى التي يتوصل بها الفرد إلى نمو قواه الإنسانية الطبيعية والعقلية والأخلاقية، فينطوي تحتها جميع ضروب التعليم والتهذيب التي من شأنها تقويم الطبع وإصلاح العادات وإعداد الإنسان ليدافع عن نفسه وغيره من الأشخاص وفي هذا الإطار تحتل عملية النقل الثقافي والذي يتم بانتقال عادات التفكير والعمل والشعور من الكبار إلى الناشئين" لأنّها عملية ضرورية حاول بعض العلماء استعمالها غالبا للدلالة على عملية التنشئة الاجتماعية وهذا ما نلمسه في رأي "دوركايم" حيث يعتبر أن التربية هي عملية التنشئة الاجتماعية المنظمة للأجيال الصاعدة الراشدة على تلك التي لم تتهيأ لمشاركة في الحياة الاجتماعية[١٤٢،ص١٨].

ومنه فالتربية هي إحدى وسائل التشكيل للسلوك الإنساني كي يتلاءم مع الأنماط السائدة في التنظيم الاجتماعي[١٤٢،ص٢١] ويظهر لنا من خلال هذا التعريف الأخير أنّ التربية وسيلة من وسائل تشكيل السلوك الفردي فأي انحراف في السلوك الفردي لا يمكن إرجاعه إلى التربية فحسب بل هناك عوامل ووسائل أخرى من الممكن أنّها قصرت في أدائها لوظيفتها في عملية تشكيل السلوك الإنساني ومنه حدوث اختلال وتصدع في السلوك الإنساني وهذا ما نجد له امتدادات في الجانب الو راثي، العضوي، العقلي وحتى النفسي للفرد بالإضافة إلى تأثير عوامل البيئة الطبيعية أو الخلل الحاصل في عمل المؤسسات الاجتماعية.

كما أنّ فشل التربية كوسيلة في معادلة تشكيل السلوك الإنساني سيؤدي إلى بروز ظواهر اجتماعية منافية للقيم الاجتماعية ومنها ظاهرة التحرش الجنسي وهذا ما سينعكس على النظام الاجتماعي في شكله المختصر وعلى البناء الاجتماعي الكلي، ومنه فتلقين الفرد أساليب تربوية لا تتلاءم مع الأنماط السلوكية السائدة سيؤدي إلى ميلاد بعض الأنماط السلوكية الانحرافية التي تظهر في سلوك التحرش الجنسي وهذا ما سيتولد عنه لاحقا بعض المظاهر الانحرافية السلوكية.

والتربية هي عملية مركبة تتلاحم مجموعة من الظروف والعوامل والعمليات لميلادها وتطورها، وفعاليتها تتوقف على مدى أداء تلك المركبات الاجتماعية والنفسية في تلقين الفرد بعض الأساليب البنائية والوظيفية والتوجيهية حتى يتحقق الاكتمال الوظيفي والبناء لعملية التربية ومنها حدوث نوع من التلاحم والتوازن والاستقرار الأسري بالإضافة إلى محدودية المشاكل الاجتماعية واستمرارية الأداء العاطفي بالإضافة إلى استقرار الجانب المادي الاقتصادي ووجود تربية وثقافة جنسية متلائمة مع الثقافة الاجتماعية من جهة وتركيبة الفرد العقلية.

وعلى هذا الأساس يظهر لنا بوضوح الانتشار الواضح لظاهرة التحرش الجنسي الذي هو رمز من رموز الآلام النفسية والعقلية والجسدية والاجتماعية الذي تتعرض له امرأة اليوم التي أصبحت عرضة للعنف بجميع أشكاله في أغلى ما تملكه، وهذا الأخير مؤشر على الاهتزاز الحقيقي للقيم الاجتماعية التي يعكسها معاناة المرأة النفسية المسكوت عنها بالرغم من أنّنا نعتبر أنفسنا ننتمي لمجتمع إسلامي عربي يزخر بمباديء ثقافية تحصن الفرد من اللجوء إلى إهانة المرأة أو استغلالها استغلالا سيئا يتنافى مع إنسانيتها أمام النظرة الاحتقارية للمجتمع للمرأة وهذا ما أفرز حالة من الاضطراب داخل الكيان الاجتماعي، وما يعكس ذلك أنّ هناك (5%) من النساء يتعرضن للعنف والاضطهاد الجنسي[٢٠٠،ص٧] وهذا ما يوضح لنا اتساع هذه الظاهرة وتأثيرها على البناء الكلي.

ولقد أضحى الانحلال سلوكا حضاريا يحتذى به والإباحية كذلك، التفسخ يسري في عروق المجتمع كالسم القاتل لكل مشاعر النخوة والشهامة ومروءة الرجال، حتى شاع في النّاس مذهب شيطاني خبيث صار له أنصار في كل مكان، مفاده أنّ الأخلاق لا تسد رمقا ولا تذهب ظمأ، أما القيم والتقاليد فهي خبر الفقراء والأغبياء أمام هذا الاستلاب الخطير الرهيب نجد أنفسنا أمام سؤال رهيب: هل المجتمع الجزائري بشكله التقليدي المحافظ في طريق الزوال، أو الانفجار لإفراز نماذج اجتماعية جديدة؟ لأنّنا وبكل خجل لا يمكننا تصور المجتمع الجزائري عاري الكرامة سائح الهمة أبناؤنا وأبناء هذا المجتمع مخدرين منهمكين في وحل الرذيلة والحيوانية الساقطة، وبناته بائعات هوى كاسيات عاريات، منغمسات غارقات في مستنقع العفن الأخلاقي[٢٠١،ص٤]، وهذا الجانب له حدين، فالرجل دفع بالمرأة إلى التبرج من منطلق تحرر المرأة بغرض الاستمتاع ومن الجانب الثاني هو إغراء المرأة الرجل من خلال ملبسها الشفاف مما تؤثر على الرجل وتجعله حبيس غريزته الجنسية في الشارع وفي العمل وغيرها من الأماكن الاجتماعية، وهذا يصبح التقليد الأعمى ثقافة تتعاطى بكل أفكارها وجذورها ودون أي احتراز ومراقبة، يصير المجتمع بأكماله أسير هوى المراهقة العمياء كببغاء لا يبدع ولا ينتج ولا يقول، ونحن عمدنا إلى أخذ السيئ فقط على حساب الأجود من تقنية متطورة، وإنّما عمدنا إلى التقليد للثقافة الغربية في محتواها الذي يتنافى مع قيمنا وأعرافنا الاجتماعية وعليه أصبحنا نجتر ما يقال لنا ونردد ما يفعل غيرنا على غير هدى من أمره ولا رشاد.

وكلنا نمثل على أنفسنا وعلى غيرنا ومن دون حياء مشتتي الفكر والضمير نمارس حياتنا بعيدا عن أصالتنا وأخلاقنا يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس:" لا يمكن أن ينفع أي أحد نفسه ولا أمته ولا البشرية مادام مهملا مشتتا، لا يهديه علم ولا يمتنه خلق، ولا يجمعه شعور بنفسه، ولا بمقوماته ولا بروابطه إنّما ينفع المجتمع الإنساني، ويؤثر في سيره من كان من الشعوب قد شعر بنفسه فنظر إلى ماضيه وحاله ومستقبله، فأخذ الأصول الثابتة من الماضي وأصلح من شأنه في الحال، ومد يده لبناء المستقبل يتناول من

زمنه وأمام عصره ما يصلح لبنائه، معرضا عمالا حاجة له به، أو ما لا يناسب شكل بنائه، الذي وضعه على مقتضى ذوقه ومصلحته"[٢٠١،ص٤].

مع مراعاة التطورات التكنولوجية والتقنية وأساليب التربية والثقافة التي ستثري الجانب الاجتماعي العام وتزودنا بنماذج سلوكية قياسية.

ولما كان المجتمع كيانا يتكون من شركاء اجتماعيين تتوزع بينهم أدوار مسؤولية البناء والرقي وتتكامل كل بحسب موقعه وقدرته ووسائله، كان عليها لهؤولأ الشركاء كذلك من تحمل مسؤولية السقوط والخيبة واستفحال جريمة التحرش الجنسي دليل قاطع على ذلك، لأنّه من الشجاعة بمكان أن يتحمل المرء مسؤوليته في أوقات الشدة كما في أوقات الرخاء، وعليه فإنّ مسؤولية إنهيار أخلاق المجتمع تتوزع درجات بين كل الشركاء، من الأسرة إلى المدرسة ثم الجامعة والمسجد، إلى وسائل الإعلام وعلى رأسها التلفزيون والشارع العام الذي يعتبر مؤسسة اجتماعية، إلى مسؤولية السلطة ودورها في كل ما يحدث،وهذا ما تبنى عليه دراستنا، وهذا ما سنوضحه لاحقا في إطار تناول السلوك الإجرامي العام والخاص بكل تصنيف خاص للجرائم المتناولة في هذه الدراسة.

فلقد ظلت الأسرة هي الخلية الأساسية في بناء المجتمع وتكوينه، إذ هي المجتمع في أصله ولبه والإنسانية في منشأها، فإذا صلحت صلح المجتمع بأكماله، وإذا فسدت كنظام اجتماعي وتربوي فسد المجتمع برمته، ولقد استطاعت الأسرة التقليدية الجزائرية المحافظة على تماسكها بالقيم والتقاليد رغم الفقر والجهل والتخلف وأن تواصل مهمتها في تربية أجيال المستقبل في كنف الفضيلة والشرف ومكارم الأخلاق، واستطاعت بذلك أن تحافظ على مقومات الأمة بمرجعيتها الحضارية، دون الدعوة إلى المساواة بين الرجال والنساء، وبعيدا عن النفاق السياسي والمزايدات الإيديولوجية، لقد كانت أسرة متواضعة بإمكانياتها لكنها كانت ثرية وغنية بمباديء اجتماعية وتربوية وثقافية وأخلاقية تمثل الإسمنت الحقيقي في حفظ توازن المجتمع واستقراره، والتي من خلالها يتكامل فيها دور المرأة والرجل من دون أي تقصير ولا تسويف، فالمرأة امرأة والرجل رجلا من جميع جوانب الحياة الاجتماعية كما وجد الاثنان معا[٢٠١،ص٤].

أما الأسرة بشكلها الراهن في المجتمعات الحديثة أو ما يسمى "المعصرنة" فقد تسلل السقم والداء في أوصالها وسرى، حتى صارت عاجزة عن توفير الدفء العائلي لتربية أفراد يكونون في مستوى الطموح الاجتماعي، فتحولت بذلك الأسرة إلى مجرد كيان آلي لإنتاج الأفراد فضاعت كثير من القيم والفضائل، فلا الحياء حيأ ولا الاحترام احترام، ولا صلة الأرحام كما كانت عليه، ولا الكرم ولا حق الجار على الجار، وهذا كان له الأثر العكسي على الأسرة ككل ومنه سلوك الأفراد المتواجدين بداخله المكونين للمجتمع الكبير، ويقول في هذا المجال "الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم" رحمه الله: "إذا حزب الحياء، حياء أفراد الأسرة الواحدة بعضهم من بعض، حياء الأفراد في المجتمع، حياء الأمة، فسلام على الرادع الأول من

ارتكاب جميع الرذائل، من الانحلال الخلقي بالمعنى الضيق، إلى السرقة والغش وحتى الخيانة بما فيها الزوجية، وحتى الوطنية...وسلام على قيم المجتمعات وسلام على المجتمعات نفسها"[٢٠١،ص٤].

وعلى هذا الأساس فللأسرة الدخل الأكبر في ميلاد السلوك الإجرامي وتنميته بما في ذلك التحرش الجنسي وتدعمه باقي الأوساط الاجتماعية الأخرى بدءا من المدرسة التي أفرزت جملة من التناقضات باحتوائها لهذه الأخيرة "فالأستاذ(ة)"التي تطلب من التلاميذ شيء وتخالفها في واقعه اليومي وفي مظهرها، والأستاذ الذي ينصح التلاميذ بشيء وتخالفها في واقعه اليومي وفي مظهرها والأستاذ الذي ينصح التلاميذ بعدم ممارسة سلوك معين ويرتكبه ـ مثل التدخين، هذا يحدث نوع من الاهتزاز الفكري الذي ينتج عنه اهتزاز واضطراب سلوكي يظهر ذلك في بعض المظاهر السلوكية ومنها التحرش الجنسي، ونفس الشيء يمارسه المسجد بعدم إثارته لهذا الموضوع الهام وعكوفه على مواضيع كلاسيكية أصبحت في مجالات وأحيان كثيرة بالبديهيات، وأمام عجز التلفزيون في أداء دوره التربوي وتحوله إلى مجال سمعي وبصري لإثارة الغرائز وفتح مجال التحرشات الجنسية أمام سلطة سياسية عاجزة عن إحداث تحول إيجابي يتلاءم مع التحول الاجتماعي العام، وهذا ما يلاحظ في الشارع،وسنوضح فيما يلي دور كل مؤسسة من هذه المؤسسات الاجتماعية في تنمية هذا السلوك وتغذيته وإكسابه طابع السلوك الاعتيادي في إطار بعض الإدارات،فالمدرسة كوسط اجتماعي ثاني بعد الأسرة يلعب فيه المعلم دورا رياديا في مجال التربية والتعليم، فإنّ حرمة المعلم وقداسته توارثها المجتمع الجزائري جيلا بعد جيل، إذ صار لقب "سيدي" أو لقب "الشيخ" بمعنى صاحب العقل والحكمة، ملازما لذكر المعلم حيث ما كان وأين ما وجد، رغم أن دور المدرسة كان محدودا في رسم معالم مجتمع المستقبل، لكنّها اليوم أضحت ذات شأن عظيم، فبعد الأسرة التي في أحضانها يتربى الطفل تأتي المدرسة كأسرة ثانية للطفل، في فصولها يغرف أولى معارفه ومهاراته الذهنية والفكرية، ولكن المدارس عندنا اليوم صارت معسكرات لحشد البشر، ففي زمن الخمسين تلميذا في الفصل الواحد إن لم يتعدى ذلك لا يمكننا انتظار الكثير، لأنّه في هذا الوسط المكدس بالبشر أداء الرسالة التربوية على أكمل وجه، وبالمقابل يسهل انتقال الأمراض الاجتماعية القادمة من أسر فاسدة أحيانا أو من الشارع في أكثر الأحيان دون أن ننسى قصور بعض معلمينا وأساتذتنا الذين ساقتهم "الخبزة" إلى هذه المهنة الخطيرة، وضعفهم في أداء الرسالة التربوية الأخلاقية فتكون الفرصة مواتية لتراكم سوء الأخلاق وفسادها بين الأسرة والمدرسة[٢٠٢،ص٥]، ومن هنا وأما هذا القصور الوظيفي تتفاقم المشاكل الاجتماعية وعليه تتأزم الأوضاع والظروف مما سيؤدي لاحقا إلى ظهور بعض المظاهر وتتفاقم لتصل ذروتها، وعليه فتنمي بعض المظاهر السلوكية داخل المجتمع لها امتدادات في المدرسة وخاصة من خلال الاحتكاك الدائم بين المراهق والمراهقة مما يؤدي إلى تنمية التحرش الجنسي،كما أنّ نسبة العزوبة مرتفعة لدى المعلمين بالرغم من تقدم سنهم بالنظر لعجزهم وقصورهم المادي مما يدفع ببعض المعلمين إلى التحرش الجنسي بالتلميذات وهذا ما أطلعنا عليه من خلال الجرائد اليومية،كما أنّ الجامعة انغمست في الصراعات الإيديولوجية والمنازعات

السياسوية وهذا ما جعلها عاجزة عن أداء دورها العلمي وعملها في مجال البحث العلمي لأنّها تأثرت بما حدث داخل المجتمع وأصبحت تعيش دوامة من الصراعات والتناحرات ومجالا مفتوحا لممارسة السياسة لا البحث العلمي،لأنّ في الأصل كانت الجامعة هي التي تغزو الشارع وتغير مجرى الأحداث وليس الشارع هو الذي أحدث التأثير، فتلك الطوابير غير الأخلاقية في أكثرها أمام الأحياء الجامعية للطالبات إلاّ مظاهر سوء تمس بسمعة الحرم الجامعي،وشخصية الجامعيات من جهة أخرى،أضف إلى ذلك التزايد الفاحش للطلبة المدمنين وإقبالهم دون خجل على ارتكاب الفواحش دون إغفال بعض السلوكات اللا أخلاقية لبعض الأساتذة أو المتحاملين على الأساتذة بالحرم الجامعي تحت طائلة التحرش الجنسي وهذا ما زاد في تعفن الوسط الجامعي وفساده وقذراته على درجة كبيرة وجعلها وسط عقيم علميا.

اما المساجد فعجزت حق عن حماية حرمتها وقد سيتها من المساس بها من إقدام بعض الأشخاص على السرقة من داخل المسجد من أحذية ومصاحف وكتب... وهلم جر، فكيف لنا أن نتصور أن يمس هذا الوسط المقدس فهل بقي مجال آخر للاحترام داخل المجتمع بالرغم من ذلك فلقد ظلت المساجد مركز ثقل المجتمع وحافظة توازنه الروحي والأخلاقي، في رحابها تربى الأطهار من الدعاة إلى الله والعلماء الجهابذة منارات الأمة وهداتها لكنها اليوم تتحول عن النهج العقائدي الذي وجدت من أجله وتتنازل عن مركزها لتفقد بذلك قدسيتها وتتحول إلى مجرد بناءات ترمز صوريا إلى انتماء هذه الأمة ومرجعيتها، إنّ المستوى العلمي المتواضع لأغلب أئمة المساجد، وإضفاء صبغة التطوع على أغلب الوظائف المسجدية أعطى الانطباع على أنّ المساجد مجرد جمعيات خيرية دينية محدودة الدور والمهمة، وليست مؤسسات مقدسة لها سلطة قيادة المجتمع روحيا وعقائديا.

ومن جهة أخرى أعطت الفرصة لكثير من تجار الفتنة وسماسرة السياسة ممن ادعوا بأنّهم من أهل ممارسة السياسة والأحزاب، على أن يجعلوا منها منابر لتمرير خطاباتهم وأفكارهم التي ما أرادوا أبدا بها وجه الله الكريم ولكن سعوا على أعمدتها وظهور الأبرياء للوصول إلى السلطة والاستيلاء على زمام الحكم لقضاء مصالحهم الشخصية وهذا ما أثبتته السنوات الماضية التي حاول من خلالها بعض منظريه إلى الإفتاء بذبح الصبية وحرق المجتمع ككل من منطلق أفكارهم التي لا أساس لها في الإسلام على الإطلاق.

وعليه يجب ترقية المساجد إلى مؤسسات روحية عقائدية يتم لها الاعتراف الرسمي بمسؤولياتها التي تتحملها أمام الله وأمام المجتمع و إلا فعلى حرمة المساجد وأئمتها السلام في هذا الجو المضطرب.

أما فيما يتعلق بالمجال الإعلامي فلا يختلف اثنان حول كارثية الوضع الإعلامي والثقافي المعاش بالجزائر، فمن احتواء الساحة الإعلامية من طرف لوبيهات الريع والبزنسة غير الشريفة، غير الشرعية، إلى هيمنة دعارة الأفكار وسخافة المشاهد وفظاعتها وتفاهتها في أحسن الحالات، إذ يكفي أن تظهر على الشاشة إحدى المغنيات أو الراقصات شبه عارية وتسأل عن مشاريعها فتقول مثلا سأغني أو سأرقص"إن

شاء الله"، وكأنّها تتمنى على الله نجاح مشروع علمي يخرج البلد من أزمته، أليس هذا هو الاستخفاف بعينه والهجانة بذاتها أو أن يفاجئك التلفزيون وما أكثر مفاجآته بحفل ساهر، راقص في أي مكان احتفالا بالمولد النبوي الشريف، بالإضافة إلى ذلك أن تفاجئك صحيفة مراهقاتية على أولى صفحاتها صورة خليعة وبين طياتها تفسير لآيات قرآنية، ما أكثر سقطات أخلاقنا وما أمرها، وهذا ما يؤدي إلى إحداث نوع من التناقض والصراع يتولد عنه حالة من الانسداد التربوي والثقافي ممزوج بإغراءات شهوانية غريزية تدفع ببروز ظواهر سلبية منها التحرش الجنسي.

أما فيما يتعلق بالشارع فهو الصور الحقيقية التي تعبر بتلقائية مطلقة، عن شخصية المجتمع بكل ما تحمله هذه الصورة من تناقضات ومفارقات، تفضح في كثير من الأحيان انحراف المدرسة وتخلي الأسرة واستهتار الجامعة، وعجز المساجد وهيمنة وسائل الإعلام بعفنها وانحلالها وخاصة منها التلفزيون، فكل الأمراض الاجتماعية تظهر جليا من خلال الحياة العامة للمجتمع والتي لا يمكن أبدا تحويرها بما تقتضي الضرورة، في محطات نقل المسافرين وفي الإدارات وأمام شبابيك البريد والبنوك وكل المصالح العمومية من انتشار واضح ومكشوف للتحرش الجنسي أمام الملأ ودون أدنى حياء واحترام للمعايير والقيم الاجتماعية وفي الشارع العام يتجلى نفس السلوك اللاحضاري واللا أخلاقي لمجتمع لا زال يحسب على الإسلام، فالسرقة في الليل والنهار والسطو والاعتداءات بكل أشكالها أمام غياب كلي للقوانين الردعية من أجل حماية الأداب العامة للمجتمع ولقد تعطل كل شيء في المجتمع أمام قوة التغيير الرهيبة والمفاجئة والعشوائية إلاّ آلة الموت ومعاول هدم القيم والأخلاق وهذا ما دفعنا إلى المطالبة بدراسة الشارع كمؤسسة اجتماعية تحوي عناصر فعالة في العملية التربوية في إطارها الاجتماعي الكلي.

أما فيما يتعلق بالسلطة السياسية فنستهل دورها في مجال ميلاد وتنمية السلوك الإجرامي وعلى وجه الخصوص التحرش الجنسي في بعده الضيق والاعتداء على الشرف بمفهومه الواسع، بمقوله لمعاوية بن أبي سفيان: "إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين النّاس شعرة ما أنقطعت، لأني كنت إذا أرخوها شددتها وإذا مدوها أرخيتها"[٢٠٢،ص٥]ألا هكذا فليكن السادة وإلاّ فكل لأهل بيته خير لا حاجة للأمة في سلطانه، حتى لا يطمع القاصي والداني فيها، وإنّ فساد الأخلاق هو سبب بلاء الأكبر في هذا المجتمع، فلولاه ما اختلست أموال الأمة ولا استبيح المال العام، ولا تجرأ أحد على إهانة رموز الدولة ومؤسساتها، فالرعية كالمرأة تحب أن يكون زوجها ضعيفا حتى تفعل ما تريد، لكنها تمقته في نفس الوقت لأنّها تريده قويا يدفع عنها خطوب الزمان وهناك فالنسق السياسي الدور الريادي في ظل هذا الوضع الاجتماعي العام في تحمل مسؤولية إعادة بناء الهيكل الاجتماعي المتصدع، وأن تعيد لسلم القيم قمته لأن النسق أو النظام السياسي هو الوحدة الأساسية في خلق أساليب التفكير وإسقاطها على الواقع بحكم ما تملكه من وسائل وقدرتها على تجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع بفضل ما لها من إمكانيات حقيقية.

ومن هنا يظهر لنا بوضوح مدى مساهمة المؤسسات الاجتماعية برمتها في إنتاج السلوك الإجرامي ومنها ظاهرة التحرش الجنسي التي تعبر عن حالة من الانحطاط والاستخفاف الأخلاقي، وفيما يلي سنتناول الظاهرة في إطار ديني بحكم انتمائنا للدين الإسلامي ومدى مساهمته في الحد من هذه الظاهرة بما يحمله من تنظيمات شرائعية عملية.

حيث تعمد مباديء التربية الإسلامية إلى العمل على تنمية روح التسامي والاستعلاء على الغرائز الجنسية وتقويته، وبذر بذور علو الهمة في نفس المراهق وإعطائه من الإرشادات والمعلومات التي تبرز أهمية التعفف ما يعصمه من الوقوع في الزلل ويبين له ما يترتب على الانغماس في الفوضى الجنسية من أمراض يصاب بها الفرد ولا يسلم منها المجتمع فالعفة تقي الإنسان من الوقوع في الرذيلة وتحفظ شرفه ومكانته في المجتمع، توفر له طاقته الجنسية التي هي ماء الحياء والنشاط ومصدر البهجة وتزداد أهمية العفة إذا سخر الفرد طاقته تلك فيما ينفعه ماديا، معنويا، كالإقبال على تحصيل العلوم والفنون والآداب [١٠١،ص٤١٦].

خاصة وأنّ العلماء يعترفون بأهمية الطاقة الجنسية وأثرها في زيادة النشاط العلمي والعملي، ولهذا يقول "فريديريك كوهن" مبينا أثر العفة وفوائدها العلمية: <<تعتبر العفة من الناحية النظرية الصرفة أفضل حل للمشاكل الجنسية التي تهدد العزاب>>[١٠٢،ص١٢٢] ولكن هناك بعض المتزوجين يعمدون إلى الزنا أو الخيانة الزوجية والقيام بالتحرش الجنسي وهذا أعلى مستويات الابتلاء الإلهي من جهة والانحطاط الخلقي والمعياري والقيمي، ثم يحاول "فريدريك كوهن" التحدث عن منافع العفة في حماية الإنسان من الإصابة بالأمراض الزهرية الناتجة عن الإباحة الجنسية والشذوذ الجنسي ومنه التحرش الجنسي الذي يعد مظهر من مظاهر الشذوذ الجنسي التي يعكس حالة نفسية مضطربة، غير متزنة، وتحاول العفة على إنقاذ الفرد من الاضطرابات النفسية، وأثر العفة في القيمة الأخلاقية اعتبارها نابعة من داخل الفرد، مما يؤدي إلى القضاء على التنازع والتردد داخل كيانه وتسهم في استعلاء الذات وعدم استسلامها للنوازع الجنسية، فنجده يقول <<ليست للعفة قيمة أخلاقية ما لم تهدف إلى رفع الشأن والأعمال التي تنشأ هي التي توجهها نحو الخلقية التي ترفع من شأنها، فلا قيمة حقيقية لها إذا لم تساعدنا كي ننتصر على ذلك التنازع القائم بين الشهوة الجنسية الجامحة وبين الفرد>>[١٠٢، ص١٢٣]، وهذا المنطلق العلمي المدعم بتوجهات عقائدية يوضح لنا مدى تدخل العفة الإنسانية في حصانة الفرد من الوقوع في الاعتداءات والتحرشات الجنسية ويتم ذلك لدى العزاب بالزواج لأنّ هذا الأخير هو الطريق الطبيعي لمواجهة الميول الجنسية الفطرية وعلى هذا يقول عليه الصلاة والسلام:" يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنّه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإله له وجاء"[١٠١،ص٤٢١].

أما فيما يتعلق بالمتزوج فهو محصن إذا حاول الزنا فالإسلام يقف له بالند بأقصى عقوبة وهي" رجمه حتى الموت"ونفس الشيء لبعض التحرشات الجنسية بحكم أنّه محصن لا يحق له ذلك بأي حال من الأحوال وإلاّ أعتبر منبوذا من المجتمع ككل، ولكن بالنظر للتغيرات العشوائية التي هزت المجتمع بأركانه ظهرت هذه الأساليب التحرشية الجنسية كسلوك اعتيادي لدى المتزوجين على غرار العزاب وهذا بالنظر للانهيار القيمي والفوضى التي تعصف بالمجتمع ككل.

كما أنّ هناك جانب هام في هذا المجال وهو الاختلاط وماله من انعكاسات سلبية على السلوك الاجتماعي العام، وهذا ما يمكن ملاحظته في أماكن العمل وخاصة الإدارية منها وفي الثانويات والجامعات وخاصة في مرحلة المراهقة والذي يستمر مع الفرد وينطبع في بنائه الشخصاني وينعكس في سلوكه وهذه الاعتراضات لم يدعو لها الإسلام فحسب بل برزت في بلاد الغرب وهي اعتراضات لخصتها مديرة ثانوية هي السيدة(باردي) بقولها:

" أفلا ينهض خطر مؤكد من تعدد الإثارات والمحاولات في مرحلة المراهقة المقلقة، يوم لا يكون الشباب قد أدركوا ذاتهم إدراكا واضحا، ويوم تكون عواطفهم يقظة إنّ الضعاف منهم يخوضون غمار مغامرات، بل مآسي لا تعوض، وكلهم قد يصرفوا أفضل طاقاتهم في مغازلات عابثة، وفي المنافسة والحسد، ويسيئون بذلك إلى نموهم النفسي، في الوقت الذي تمس الحاجة عندهم إلى الجو الهاديء الذي يسير لهم استخدام ينابيع ذكائهم وثروات العلوم التي يتلقونها[٢٠٣، ص٥٦٥].

ويؤيد هذا الرأي المعارض لاختلاط الجنسيين تأييدا واضحا الاستقصاء الذي قام به في (كولورادو) القاضي (ليندسي) الذي يبين في استقصائه أن (90%) من الذين تربوا تربية مختلطة، والذين تتراوح أعمارهم بين 16-17سنة يقرون بقيام علاقات عميقة مع أصدقائهم من الجنس الآخر وعليه فظاهرة التحرش الجنسي كما يظهر لنا وليدة تظافر جملة من العوامل.

٤. ٣. جريمة الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والقوة:

٤. ٣. ١. تحديدها وماهيتها:

يظهر لنا مما سبق بأنّ معظم الجرائم المصنفة في أخذ أدوات وأموال الغير وأغراضهم تنصب كلها في مجال الاعتداء على الآخرين وفي مجملها تعتمد على الضرب واستعمال العنف والقوة مما يجعلنا مرغمين لإثارة موضوع استعمال الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والقوة بغرض أخذ أشياء وأموال وأغراض الآخرين، في حين هناك صيغ لاستعمال القوة والعنف بغرض زرع الرعب وترهيب المجتمع أو في حالات أخرى الاعتداء على الآخرين بالضرب بغرض خصومات عشائرية وهذا ما

نجده ونلمسه في المجتمعات الريفية والقبائلية بسبب الأرض وتقسيم الإرث وخاصة على مستوى الأراضي الفلاحية، كما نجد أشكال أخرى للتعنيف والضرب وهي الثأر والذي يحمل صيغ تحملها في طياتها أبعاد الضرب والاعتداء على الآخرين بمرجعية ثقافية معينة لها جذورها الفكرية في الثقافة الفرعية، بالإضافة إلى وجود صيغ للضرب والاعتداء المبنية على الشجارات في الشارع بأسباب وهمية أو تافهة تكون نتيجة عدم التفاهم أو الإتفاق على أمور بسيطة وهينة في أحيان كثيرة، كما أن للمخدرات والخمر التأثير الواضح في عدة حالات للاعتداء والضرب والتعنيف حتى أن بعض حالات حوادث المرور يقف وراءه تأثير المخدرات أو الخمر أو غيرها من المسكرات.

وما تطلعنا عليه الجرائد اليومية والأسبوعية عن أخبار الاعتداءات الجماعية والفردية ووصل الوضع درجة الخطورة من خلال قيام بعض الأشخاص بتكوين جماعات خاصة بالاعتداء على الآخرين وسلبهم ونهبهم، وهذا ما نجده على سبيل المثال لا الحصر في جريدة "الخبر" صفحة "أحوال الناس" ليوم الأحد (25 ماي2003) العدد3787 حيث تمكنت مصالح الدرك الوطني في ولاية تسيمسيلت خلال الأسبوعين الأخيرين من وضع حد لنشاط ثلاث عصابات متخصصة في السطو على المنازل والمحلات، وسرقة المواشي واعتراض سبيل المارة وتجريدهم من الأشياء الثمينة باستعمال العنف والقوة، بالإضافة إلى اعتداءاتها الجنسية على الأطفال بحي خميستي[٢٠٤]، هذه الواقعة تنذر بخطر كبير لأنّ الوضع الاجتماعي العام يعرف حالة من التمزق والانهيار الاجتماعي طفت إلى السطح وأثرت على المجتمع ككل فقد أصبحت المرأة والفتاة لا تغامر لتتجول في الشارع وهي ترتدي حليا من الذهب أو أي شيء ثمين وإلاّ فإنّها ستتعرض للاعتداء والضرب وهذا ما روته لنا إحدى الأستاذات على مستوى جامعة البليدة بأنّها عمدت إلى نزع كلي"لذهبها وحليها" ووضعته في حقيبتها خوفا من سرقته وهي قادمة من محطة القطار بالجزائر العاصمة باتجاه البليدة، فبمجرد إقلاع القطار حتى قفز طفل صغير وأخذ منها الحقيبة وقفز هاربا من القطار مغامرا بحياته دون أدنى خوف مما يعكس لنا بوضوح بأنّ هناك فوضى عارمة تعصف بالمجتمع ككل.

وفي هذا المجال فنحن مجبرين على تعريف وتحديد علمي لمفهوم العنف لهضم جيد للموضوع المدروس، فالعنف في اللغة من الفعل عنف: ـ عنّفّ ـ عنفا ـ وعنافة بالرجل وعليه: لم يرفق وعامله بشدة فهو عنيف ج عنف.

عنّف: عامله بشدة. لامه بشدة. عتب عليه.

والعنف: ضد الرفق: الشدة والقساوة[١٩١،ص٥٣٣].

والعنف فوق أنّه أسلوب بدائي غير متحضر، يشكل في كثير من الأحيان، جريمة يعاقب عليها المجتمع، وككل الجرائم ينخر في كيان المجتمع وينال من وحدته وتماسكه واستقراره وأمنه

فحرب الجميع ضد الجميع التي تعرف الحالة الطبيعية حسب "هوبز"(Hobbes) تساعدنا على فهم ما نشير إليه بتعبير العنف[٢٠٥،ص٣٩٤] فالعنف ليست حالة طبيعية إنّه سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج ويظهر العنف عندما يكون ثمة فقدان للرقابة أو فقدان للوعي لدى أفراد معينين أو في جماعات ناقصة المجتمعية، إنّ العنف هو مصدر للسلطة التي يمكن أن تسلم الأضعف لإرادة الذين يهددونهم.

وعلى هذا الأساس فالعنف في دراستنا هو ذلك السلوك المضاد للمجتمع الذي يلجأ إلى الفرد أو الجماعة للاعتداء وضرب الآخرين بغرض الاستحواذ على أشياء وأمور غير أو بغرض النيل من الآخرين في ظل خصام وشجار بينهما لسبب من الأسباب، أو تحت تأثير مخدر ما.

وينجر عن عوامل نفسية واجتماعية ولا معيارية .

ويعد العنف من سمات الطبيعة للبشرية ويتجلى في كل صورا التعبير عنه ويرتسم هذا السلوك بالفرد والجماعة، ويظهر العنف عندما يكون العقل في غير قدرة على الإقناع والاقتناع ويبدأ بعجزه عن الفهم والإدراك، وبالتالي عدم القدرة على السيطرة في الذات فيعجز الشخص عن مجادلة الغير، وذلك راجع لانغلاق العقل وبالتالي فقدان القدرة على التحكم في السلوك الصادر عنه.

ومن الملاحظ أنّ العنف تسلل لحياتنا اليومية فانتشر في المنازل، وأماكن العمل والشوارع وخاصة المدارس، حتى أصبحت ظاهرة لا بدّ من الاهتمام بها من أجل التحكم في أسبابها للحد من انتشارها التي سنتطرق إليها في إطار المطلب التالي الخاص بأسباب العنف والقوة.

وهذا يعني أن العنف ضد الرأفة متمثلا في استعمال القوة ضد شخص آخر.

وعلى هذا الأساس فالعنف وسيلة غير قانونية وغير شرعية يلجأ إليها الفرد للاستحواذ على شيء من الآخرين باستعمال الضرب والقوة ضاربا بذلك الأطر القانونية والاجتماعية والشخصية والعقائدية عرض الحائط، وقد يؤدي إلى حالات القتل أو إصابة الأفراد بعاهات في بعض الأحيان المستديمة، ومن هنا فللعنف أثار نفسية تنعكس على الفرد وتجعله عرضة للحالة النفسية مضطربة مما يجعل هذا الفرد الذي تعرض للاعتداء يعيش حالة من اللا توازن النفسي مما ينعكس على طابعه الشخصاني وهذا ما سينعكس لاحقا على سلوك الفرد الذي تعرض للإعتداء أكثر عدوانية انتقاما من هذه الحالة العامة التي يعيشها المجتمع وهذا ما يؤدي لاحقا إلى بروز أشكال إجرامية لدى هؤلأ الأفراد ويجعلهم أكثر عدوانية وهذا ما يفرز حالات جديدة من المجرمين ناتج عن وضع اجتماعي ونفسي معين وهذا ما نلاحظه حاليا من خلال سلوكات المصدومين من جراء الأعمال الإرهابية.

ويترتب عن ظاهرة العنف والاعتداء على الآخرين جملة من الآثار السلبية التي تنعكس على الفرد وقد تحد من نشاطه داخل البناء الاجتماعي مما يجعله في وضع اجتماعي ونفسي متأزم غير قادر على التكيف والاندماج مجددا في المجتمع، أو في حالات أخرى يجد صعوبة في إعادة الاندماج الاجتماعي، كما يتسم الطابع النفسي لهؤلأ الأفراد بفقدان الثقة في النفس وهذا الوضع ككل يتوقف بحسب طبيعة العنف والاعتداء والضرب الذي تعرض له الفرد وبمراعاة المرحلة العمرية وما لها من أثر في اصطباغ هذا الواقع على البناء النفسي وتوجيه سلوكه.

أما صيغ الاعتداءات فهناك جملة منها على رأسها أخذ مال الغير أو عرضه وهذا ما نجده منتشر بشكل كبير في واقعنا الاجتماعي الحالي بالنظر لضغط الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية والتربوية الراهنة كما نجد شكل آخر هو الاعتداءات التي تهدف إلى زرع الرعب والتخويف في أوساط النّاس ومنها الأعمال الإرهابية وما لها من انعكاسات سلبية على المستوى النفسي والاجتماعي، كما نجد صيغ أخرى للاعتداء تكمن في العنف الممارس في المجتمعات الريفية التي تتميز بالطابع العشائري بسبب المشاكل العائلية حول الأرض والتي تؤدي في بعض الحالات إلى الموت أو على الأقل إحداث عاهات مستديمة لبعض الأشخاص.

كما أنّ الصراع والتناحر الديني له أثر في بناء صيغ جديدة العنف الفكري الذي سيتحول إلى عنف ممارس ميدانيا إذا وجد الجو المناسب لذلك، ونقصد هنا بالصراع الديني هو الصراع داخل بناء الدين الواحد، أو لبين دين ودين آخر في إطار المجتمعات التي تحوي في طياتها عدة أديان، وهذا ما أدى برجال الدين إلى المطالبة بالتصالح والتسامح بين الأديان، كما نجد حدوث شجارات في الشارع بين الأشخاص حيث يحاول البعض التفريغ من خلال الشجار تحت ضغط المشاكل الأسرية والظروف الاجتماعية المضطربة والواقع الاقتصادي المعقد بسبب البطالة والفقر وأزمة السكن، وينتهي هذا الشجار في آخر المطاف إلى إحداث عاهات ببعض الأفراد التي ستحدث عائقا اجتماعيا ونفسيا وجسديا للفرد تصعب عليه لاحقا من التكيف معها مما يجعله أكثر عدوانية كرد فعل على واقع اجتماعي يعتقد أنّه ظلمه وهذا ما يدفع به إلى ارتكاب بعض السلوكات لتعويض نقصه وإثبات وجوده مما يفتح المجال لتعنيف بصيغ جديدة.

وبالنظر للتغيرات الاجتماعية العشوائية التي يعرفها المجتمع وأيضا التحولات الاقتصادية الكبيرة التي هزت أركانه وأمام القصور الثقافي والتربوي والغزو الثقافي مما فتح مجال للتناقض والصراع داخل جل المؤسسات الاجتماعية بدءا من الأسرة وما تعرفه من قصور وظيفي، وبنائي انجر عنه شلل في أداء عملية التنشئة الاجتماعية مما جعلها ترمي بأبنائها للمدرسة لممارسة ما يحلو لهم وكتعبير عن واقع أسري واجتماعي مضطرب مما يجعل بعض التلاميذ يمارسون العنف كرد فعل على واقع معين، ويتم ذلك داخل المؤسسات التربوية وخاصة الثانويات بالنظر للمرحلة العمرية للتلميذ المتميزة بالمراهقة أمام ضعف

المدرسة والمعلم بأداء الدور التربوي الموكل لهما بالنظر لقوة التغير الاجتماعي الذي لم نستطع مواكبته، وعليه اقتصر دورهما على الجانب التعليمي المعرفي فحسب، ولذا فتوقف العمل التربوي الموكل للمدرسة ولد حالة من العنف الممارس على الأستاذ خاصة داخل الثانويات، وعليه نرى أنّ سبب استفحال العنف على الأستاذ هما عاملان أساسيان: التربية والظروف الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية وحتى المهنية، ومن هنا سنحاول إعطاء هذا الجانب قدر من التفصيل، فالتربية ظاهرة اجتماعية تتخذها المجتمعات وسيلة لضمان كيانها واستمرارها من خلال نقل قيمها ونظمها عبر الأجيال المتتالية وذلك بمحاربة واستئصال الظواهر التي قد تهدد كيانها وتعطل التفاعل فيه بين الأنساق قصد تحقيق الأهداف التي سطرها المجتمع.

ومن أهم هذه العناصر "الأستاذ"فهو يقوم بدور أساسي وفعال في إطار هذه العملية، ولما كان للعنف ضد الأستاذ"وجود في الثانويات من طرف بعض الطلبة الثانويين.

هذا الأخير يتعلل بالظروف الاجتماعية والتي يعيش فيها الطالب أولا ثم تليه الظروف الاجتماعية والمهنية الصعبة التي يعيشها الأستاذ، وأمام قصور الإطار القانوني داخل المجتمع ككل، وداخل المدرسة كإحدى المؤسسات الاجتماعية بشكل خاص، وعلى هذا الأساس حاول ويسعى العنف إلى عرقلة الوظيفة التربوية الموكلة للمدرسة عن طريق "الأستاذ" والمجسدة في الحفاظ على الكيان الاجتماعي وتطوره وأسرار تطوره في نفس الوقت كونها وسيلة للتفاعل الاجتماعي وهذا ما نجده معطل ويعيش حالة من الانسداد،و في بعض الحالات يعرف نوعا من التصادم مما يولد عنه لاحقا حالة من الصراع المتسم بالتعنيف، بالإضافة إلى البناء الثقافي والفكري الذي يعرف حالة من الجمود بالنظر لعدم قدرته على مواكبة التغير الاجتماعي وعدم تفتحه على العالم الثقافي و الفكري في بعده الواسع والذي يندرج في الجانب الماكروسوسيولوجي.

وبهذا يتأكد أنّ "العنف ضد الأستاذ" لا ينشأ من العدم بل هو نتاج ظروف يعيشها كل من الطالب والأستاذ وتغذيها صمت الإدارة وتماطلها.

فيظهر العنف إلى العيان سواء رمزيا أو مجسدا كالسب والشتم أو التهديد والضرب، وفي غالب الأحيان يدفع الأستاذ فاتورة ذلك إما جسديا أو معنويا، وهذا الوضع ـ التربوي ـ الاجتماعي العام ولد العنف وجعل الوسط المدرسي مجالا علميا ومعرفيا فقط.

ونظرا للتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث أن الزلزال السياسي الذي ضرب الجزائر في الصميم انجر عنه تدهور اقتصادي وبالتالي تغير اجتماعي، وبما أنّ هذا التغير الاجتماعي لم يدرس ولم يحضر له ولم توضع له ميكانيزمات وآليات وإمكانيات تتماشى مع التغير السياسي والاقتصادي، فإنّه أحدث خلل جد كبير وفوضى عارمة مست كل المؤسسات الاجتماعية

دون استثناء وهذا ما أدى إلى بروز عدة ظواهر اجتماعية كانت ضعيفة الفعالية في الماضي أو حتى شبه منعدمة، ولعل أهل هذه الظواهر هي ظاهرة تعاطي المخدرات لأنّها تمس أهم وأكبر شريحة في مجتمعنا وهي شريحة الشباب، وما ينجر عن هذه الظاهرة من ظواهر أخرى لا تقل خطورتها من وعلى رأسها استعمال العنف والاعتداء والضرب ضد الآخرين تحت تأثير المخدرات ويصل في بعض الأحيان إلى القتل وهذا ما يتم ملاحظته في عدة مجالات ومواقع اجتماعية وهذا ما حدث يوم 03 جوان2003 ببلدية خميس مليانة عندما حدث شجار بين مجموعتين من الشباب وذلك تحت تأثير المخدرات أدى إلى مقتل أربع أشخاص وتعرض باقي الشباب إلى جروح بعضها بجروح خطيرة تم نقلهم إلى مستشفى مليانة حيث لفظ أحد الشباب أنفاسه الأخيرة بالنظر لخطورة الإصابة يوم 04 جوان 2003.

وعليه كانت فترة التسعينات مثالية لتفشي ظاهرة المخدرات بالجزائر حيث انتهز تجار هذه المادة فرصة انشغال قوات الأمن الجزائرية بمكافحة الإرهاب وتدهور الأوضاع الأمنية للتكثيف من نشاطهم وتوسيع رقعتها التي كانت تنطلق من الحدود المغربية وأوروبا[٢٠٦،ص١٩].

أما حركة التجارة بالقنب" وتموين" السوق بها فقد كان جزء كبير منهم يتم انطلاقا من الداخل، من تلك الموزعات في بعض المناطق الجبلية ذات الكثافة الغابية مثل المدية تلمسان، والتي يتعذر على قوات الأمن الوصول إليها لأسباب أمنية عرفتها تلك المناطق، إلى جانب هذا تحول الجنوب الجزائري الكبير إلى مصدر لترويج المخدرات التي تأتي عن طريق الرعايا الأفارقة الذين يدخلون التراب الجزائري عبر الحدود الجنوبية خاصة من المالي والنيجر أو حتى من دول أخرى كالتشاد ونيجيريا والكاميرون وغانا وغيرهم، ويقدر عدد هؤلاء بأكثر من أربعين ألفا من أربعين جنسية مختلفة، وبولاية تمنراست وحدها والتي تحولت إلى منطقة كبيرة لكل أنواع التهريب ومنها المخدرات [٢٠٧،ص٩٣] كما تعد ظاهرة المخدرات وتعاطيها بمثابة الرحم الذي يلد العديد من المشاكل الاجتماعية التي لا تقل عن ظاهرة تعاطي المخدرات خطورة وسرعة في الانتشار وعلى رأسها الضرب والعنف والاعتداء على الآخرين حيث لاحظنا أنّ معظم حالات الضرب والتي تصل إلى القتل كانت تحت تأثير المخدرات التي انتشرت في أوساط الشباب وهذا ما يمكن استخلاصه بوضوح ببلدية مليانة حيث أصبح بعض أحيائها معروف بترويج هذه المادة"حي الطبانة" مع انتشار الاغتصاب والسرقة والمتاجرة حتى بالأسلحة. وهذا ما تلجأ إليه بعض الجماعات الإرهابية حاليا من اعتماد المخدرات كوسيلة لتمويل عملياتها والحصول على الأسلحة.

كما أنّ للخمر كمادة مسكرة نفس تأثير المخدرات، ولذا سمي أم "الخبائث" وهذا ما أدى بالله سبحانه وتعالى لتحريمه بصورة تدريجية فأمر في بداية التنزيل بعد الاقتراب إلى الصلاة في حالة سكر حيث قال تعالى" يأيها الذين أمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكرى"[٩٤، سورة النساء،٤٣] ثم عمد بعد ذلك إلى تحريمه بصفة كلية شربا أو بيعا أو متاجرة بالنظر لأثاره السلبية ولهذا قال تعالى:<< يسألونك عن

الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للنّاس وإثمهما أكبر من نفعهما>>[٩٤، سورة البقرة،٢١٩] وفي مرحلة أخيرة حرمه ليقول تعالى:<< يا أيها الذين أمنوا إنّما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون>>[٩٤، سورة المائدة،٩٠] ومن هنا فالخمر مسكر، والمخدرات مادة مسكرة، والخمر حرام تحريما مطلقا ونفس الشيء بالنسبة للمخدرات، ومع ذلك نجد البعض مدمن عليهما في مجتمعاتنا الإسلامية بالنظر للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة وضعف الوازع الديني وعجز عملية التنشئة الاجتماعية في أدائها لدورها بالإضافة إلى عامل آخر ينجر عنه ممارسات للعنف والاعتداءات وتتركز في حوادث المرور التي أصبحت عبارة عن جرائم بحكم العوامل المسببة لها من قدم حظيرة السيارات واكتظاظها أمام قدم الطرق وعدم استيعابها للعدد الهائل من العربات بالإضافة إلى المستوى المتدني للسواق الذي وصل ببعضهم لشراء رخص السياقة، هذا الوضع الذي ينبيء بكارثة اجتماعية ناتجة عن واقع اجتماعي متميز بالفوضى والرداءة على جميع الأطر الاجتماعية.

٤. ٣. ٢. أسبابها ودوافعها:

هناك العديد من حالات الاعتداءات والتعنيف اليومي الذي أصبح ميزة الحياة اليومية في الأسواق، في المدارس، في الملاعب، ووصل في بعض الملاعب إلى أعلى ذروة له بعد انتهاء بعض المباريات الرياضية بقتلى وخسائر بشرية تندرج في إطار خسائر ضخمة بالإضافة إلى خسائر مادية معتبرة، وهذا السلوك كرد فعل عن ضغط يومي يعيشه الفرد داخل المجتمع ويسعى للتعبير عن رفضه لوضع اجتماعي معين ولما يجد الجو مناسب للانتفاضة عن واقع اجتماعي مضطرب يعمد للثورة على هذا الواقع الاجتماعي المتأزم وعلى هذا الأساس نلاحظ ارتفاع مذهل لنسب الاعتداءات اليومية التي نجد لها مرجعية نفسية واجتماعية وثقافية وتربوية واقتصادية وهذا ما يظهره الارتفاع الشاسع لنسب التعنيف والاعتداءات وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تسجيل 2575 اعتداء وضرب كحالات سجلت خلال سنة واحدة فقط(2002) بولاية وهران فقط حيث هناك (75) شخص توفوا نتيجة هذه الاعتداءات وتضاعفت هذه الأرقام بشكل خاص خلال شهر رمضان حيث سجل متوسط الاعتداءات اليومية تتراوح ما بين(40و50) عملية اعتداء [٢٠٨،ص٦] مما يوضح لنا مدى الجسامة التي تكتسيها الاعتداءات والتي ترجع في ذروتها إلى الطابع النفسي والثقافي والاجتماعي وأمام انهيار قيمي وبروز واضح لتأثير العامل الاقتصادي.

ومن هنا تعتبر ظاهرة العنف مشكلة خطيرة تواجه كثيرا من المجتمعات في العالم ومما يزيد في خطورتها أنّ غالبية من يتورطون فيها هم الشباب، والشباب ثروة المجتمع ورأسماله الحقيقي، وإن كان في بعض الأحيان يتسم سلوكه بالتسرع وعدم التروي، والمعروف أنّ الأمراض الجسمية يصيب فيها المريض

فيها السليم عن طريق انتقال العدوى، والشباب هم أكثر فئات المجتمع تعرضا للتقليد والمحاكاة[٢٠٩،ص٣٣].

وإنّ ما يجري من عنف واعتداء خارج نطاق أوطانهم، ذلك لأن العالم الحديث أصبح صغيرا وفي متناول اليد بحكم ما يمتاز به من وسائل نقل واتصال باللغة السريعة فيما يحدث في أقصى الشمال يعلم به في أقصى الجنوب.

ومظاهر العنف والاعتداء والضرب رغم أنه أسلوب بدائي غير متحضر لكنه يشكل في كثير من الأحيان جريمة يعاقب عليها المجتمع، وككل الجرائم ينخر كيان المجتمع وينال من وحدته وتماسكه واستقراره وأمنه، وفي هذا المجال سنحاول تحديد أكثر دقة لمشكل العنف والاعتداء والضرب كمظاهر من مظاهر التعنيف وسنعمد لتحليل لشخصية مرتكب جرائم العنف والاعتداء على الآخرين وأنواعه والأسباب التي تكمن وراءه والنظريات التي وضعت لتفسيره وأساليب الوقاية من هذا السلوك الإجرامي الذي أصبح ميزة مرتسمة بواقعنا الاجتماعي اليوم في الجزائر، وتزايدت نسبه بشكل رهيب أصبح يهدد كل شخص في ماله وعرضه وحتى نفسه بالنظر لأن كل فرد معرض لهذا الخطر في أي مكان وزمان.

العنف يؤثر في قطاعات كثيرة في المجتمع حيث تمس مشكلة العنف كثيرا من فئات المجتمع وطبقاته وأفراده، فهي تمس في المحل الأول، أسرة الشخص الذي يمارس العنف، كما أنّ العنف يخلف كثيرا من المشكلات لرجال الأمن والشرطة والمعلمين والمعلمات، وحراس السجون..الخ، إلى جانب ضحايا العنف كذلك تهم دراسة العنف كل المؤسسات الإصلاحية في المجتمع وهذا ما يشمل أيضا في هذه المؤسسات على الاعتناء بالأحداث حيث"يجوز قبول حالات تزيد سنها عن خمسة عشر عاما ممن لا تتوفر فيهم خطورة إجرامية على أن توفر الشرطة الحراسة اللازمة للتحفظ عليهم"[٢١٠،ص٧٣].

و لعلاج موجات العنف التي تجتاح شباب اليوم يتوجب علينا تشخيص حالات العنف أي دراسة الظاهرة دراسة علمية، ومحاولة معرفة أسبابها ودوافعها والمظاهر التي تتخذها، ذلك لأنّ المعالجة الفعالة والتداول الحسن لمشكلة العنف تحتاجان إلى التشخيص الجيد لتحديد كم وكيف المشكلة والتعرف على أسبابها ودوافعها بغية استبصار هذه المشكلة وفهمها فهما عميقا، وهذا هو ما تحتاجه في مواجهة مشاكل العنف في الوقت الحاضر، وعليه فالتصدي للعنف مسؤولية المجتمع ككل لأنّ قضية العنف والتطرف إنّها هي قضية المجتمع بأكمله ولا يمكن النظر إليها على أنّها من مهام رجال الأمن وحدهم ذلك لأنّ المؤسسات الاجتماعية الأخرى (الأسرة ـ المدرسة ـ الشارع ـ المسجد ـ وسائل الإعلام "التلفزيون"- النظام السياسي) والأفراد، مسؤولون وشركاء في المسؤولية لدفع شرور العنف والاعتداءات عن المجتمع.

فالمؤسسات الاجتماعية وخاصة في مجالها التربوي ينبغي أن تتصدى لقضايا العنف والتطرف والاعتداء باعتبارها قضايا تربوية وبالمثل فإن أجهزة الإعلام والثقافة الجماهيرية يتعين عليها أن تقوم بدور إيجابي وفعال في توجيه الشخصية العربية وصقل مقوماتها وتربيتها على حسن المواطنة الصالحة، وعلى الطاعة والانضباط والاعتدال، وكذلك على رجال الدين الوعظ والإرشاد وتطهير أذهان الشباب من الشوائب والخبائث والتيارات الملحدة وغرس مبادئ الهدي الإسلامي الذي يتسم بالتوسط والرفق والاعتدال.

وتعتبر وجهة النظر الحديثة أن العنف مرضا اجتماعيا أكثر من كونه جريمة ومن ثمة لابدّ له من البحث عن أسبابه بغية معالجته.

ولفهم ظاهرة العنف يجب معرفة دوافعها الكامنة في شخصية الفرد الذي يلجأ إلى العنف وكذلك بواقها الاجتماعية ومن هنا فإنّ دارس العنف لا بدّ أن يدرس المناخ الاجتماعي الذي يقع فيه العنف، ولذلك فإنّ علاج العنف والتطرف والاعتداء والضرب يتخذ شكل الإصلاح الاجتماعي، وكذلك يتعين أن يتخذ شكل إعادة تأهيل وتربية الشخص العنيف، وهذا ما يدعو إليه العلم ومدعم بجانب قانوني حيث ينص القرار الوزاري رقم (246) لسنة 1984 المعدل والمتمم لقرار (1982) على أن تتم رعاية الأحداث في المؤسسات الاجتماعية.

وتعد هذه المراكز مجال رعاية وإصلاح وتأهيل وتربية هؤولاء الأفراد خاصة الأحداث بالنظر لصغر سنهم ومن الممكن أن يكونوا مجرمين مستقبلا ويعتبر المركز مصدرا لتبادل المعلومات بين مؤسسات ووحدات رعاية الأحداث، ويخضع للإشراف المباشر للإرادة العامة للدفاع الاجتماعي في النواحي الفنية والإدارية والمالية، وتصرف المبالغ اللازمة للمركز من موازنة الديوان العام (مؤسسات) ويعتبر مدير عام الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي رئيس المصلحة المختص في النواحي الإدارية والمالية المتعلقة بالمركز، ويلحق بالمركز وحدة لتبادل المعلومات والبيانات والإحصاءات بين مؤسسات ووحدات رعاية الأحداث"[١٣٦،ص٤٨٦] وبطبيعة الحال يتخذ العنف أشكالا متعددة تظهر في المدرسة، الجامعة، الشارع..الخ وقد يؤدي العنف إلى جرائم كثيرة منها القتل والسرقة والنهب والاغتصاب ومن ذلك ما يحدث في المجتمع الأمريكي، ونلاحظه حاليا في مجتمعنا وبشكل اعتيادي ويوميا، فإذا ما أردنا التأمل في مظاهر العنف التي يقوم بها مثل هذا المجتمع لابدّ لنا من التعرف على مخاوفهم ومشكلاتهم ومدى عزلتهم ومقدار شعورهم بالاعتزار ورغبتهم في إثبات وجودهم، والتعبير عن ذاتهم وحاجتهم النفسية للاحترام والتقدير، وسوف نجد في نهاية المطاف أنّ هذه الحاجة غير مشبعة على النحو الصائب، ومما لا شك فيه أن ظاهرة العنف قضية معقدة ومتشعبة تحتاج في مجتمعنا إلى كثير من الدراسات والبحوث الميدانية، النفسية والتربوية والاجتماعية والأمنية والقضائية القانونية، لذلك وجب علينا هنا استعراض نظرية واحدة من تلك التي تفسر السلوك العنيف والاعتداءات على الغير، ونعي بها نظرية الميل لاستهداف العنف.

وفيما يتعلق بنظرية استهداف العنف فهناك شخص ينظر إلى غيره من النّاس كما ولو كانوا آلات أو أدوات أو دمى خشبية لا تحس ولا تشعر وضعت خصيصا لكي تخدم حاجاته وأغراضه، ومن هنا فالنّاس في نظر مثل هذا الشخص مجرد دمى خشبية لا تحس ولا تفرح ولا تشعر ولا تتألم وليس له من حق الحياة ويستطيع أن يلقي بها أو يطأها بأقدامه دون أي إحساس بذنب.

ثم هناك الشخص الذي يشعر بأنّه قابل للجراح والانجراح أو الإهانة (Vulnérable) أي يشعر بأنّه عرضة للهجوم لأنّه غير محصن، وأنه على وشك السقوط في يد الأعداء، ومثل هذا الشخص يكون شديد الحساسية للنقد وسريع التأثر بالنقد أو بالانحراف ولديه قدر كبير من "البارونيا" أي جنود الاضطهاد حيث يتوهم أنّ المجتمع يضطهده ويبخس حقوقه ويتآمر عليه.

وكل من هذين الشخصين من نوع واحد وهما وجهان لعملة واحدة، إذ يسيطر عليها معا اعتقاد مأدوه أنّ العلاقات الإنسانية تعتمد على القوة أو تتمركز حول القوة، ولذلك فإنّهما ينتهجان منهج القوة في تحقيق مآربهما... ومثل هؤولأ الناس ينظرون إلى الأشياء من وجهة نظر واحدة.

ومنة هنا فإنهم يعجزون عن رؤية الأشياء كما يراها الغير أو من زاوية الغير، ومن هنا فلا يستطيعون المشاركة العاطفية أو الوجدانية التي تجعل الفرد يحس بما يحس به آخاه في المواطنة فيسعد لسعادته ويحزن لحزنه، ومثل هؤولأ النّاس يبذلون جهدا خارقا لتحقيق ذاتهم وكان بصورة مرضية مشوهة ومنبوذة اجتماعيا.

ونجد أنّ سلوكهم يتسم بالاندفاع والتسرع والحمى، وتلك الحمى تكشف الشك الذاتي وعدم الشعور بالثقة في الذات، وهم بتصرفاتهم العدوانية إنّما يعتقدون أنّهم يدافعون عن أنفسهم حيث يتوهمون أن أعمالهم من قبيل الدفاع عن النفس.

وإذا حاولنا تحليل الاستجابة العنيفة نجدها تمر بعدة مراحل.

1- يبدأ الشخص العنيف بتصنيف الضحية أو الشخص الآخر الذي سيقع عليه العنف تصنفه كشيء وليس كإنسان يحس ويشعر أو تصنيفه كقوة مهددة أو خطر داهم.

2- القيام ببعض الأنشطة القائمة على هذا الأساس المصنف.

3- رد فعل الطرف الآخر أي الضحية إذا كانت أمامه فرصة للدفاع عن نفسه، ولقد دلت دراسة بعض القتلة الأمريكان الذين يهاجمون أصحاب المطاعم على أن بعضهم قد يقنع بإهانة صاحب المطعم

والاستهزاء به دون قتله إذا أظهر صاحب المطعم استسلاما تاما، أما إذا حاول الدفاع عن نفسه فإنّه سيثير دوافع القتل في المجرم، وتتوقف هذه النتيجة على مقدار الاعتدال أو الخلل الذي يصيب ذات المجرم.

وجدير بالملاحظة أنّ العنف عندهم ما هو إلاّ عادة متعلمة أو مكتسبة تتدعم كلما مارس المجرم مزيدا من العنف، حيث يعتقد أرباب العنف أنّهم يستطيعون إشباع حاجاتهم عن طريق العنف، وينظرون للحياة كلها على أنّها مباراة من العنف هم طرف فيها، ومن الملاحظ أن عادة العنف تتكون في الفرد منذ وقت مبكر في حياته من خلال العلاقات الشخصية المتبادلة، وينتج هذا الاتجاه من فشل الوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية وعدم تحمل المسؤولية الاجتماعية.

وتؤدي تربية الطفل الخاطئة إلى نقص بالشعور بالثبات والاتزان وحاجته إلى التأييد العاطفي.

والعنف قد يكون فرديا أو جماعيا، كما هو الحال في حالة الحرب، والذي يستهدف القتل والتدمير والتخريب الجماعي، كذلك قد تتعرض بعض المجتمعات لحالات جماعية من السلب والنهب والتخريب، وهذا مثل ما يحدث في حالات المظاهرات الصاخبة أو العصيان الجماعي.

وهناك دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول تحليل دوافع الاضطرابات المدنية، ودوافع العنف الجماعي، وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود العوامل الآتية:

1- إحباط الآمال الناتج عن النضال أو الصراع من اجل الحقوق المدنية.

2- امتلأ المناخ بعناصر قبول العنف وتشجيعه.

3- الشعور بالإحباط من جراء الفشل في تغيير النظام العام.

4- وجود مزاج جديد، وخاصة لدى الشباب بالشعور باحترام الذات والشعور بالاعتزار القومي.

5- رؤية الشرطة كرمز لقوة البيض، والعنصرية البيضاء عند الزنوج وقد قرر بعض ممن اشتركوا في حوادث العنف في عام (1967) أن هناك أسباب عديدة تكمن وراء العنف وتمرد الزنوج.

- وحشية رجال البوليس.

- الاستغلال والاستعباد السيئ للزنوج.

- خيبة أمال الزنوج.

ـ ونجد أن بعضهم قرر أنّه لا يعتقد في صحة القتل أو السرقة أو الحرق، وإنّهم إنما يفعلون ذلك لكي يجلبوا الأنظار إليهم ولكي يعرف العالم بقضيتهم وكيف يعيشون.

ـ فقدان الهوية، حيث يجد المريض ذاته من خلال العنف إذا فشل في إيجادها بطريقة أخرى.

كما يمكن وضع استراتيجية لمعالجة حالات من العنف والاعتداء على الآخرين بإتباع الخطوات التالية:

ـ إنّ الشخص الذي يستهدف العنف يثير في النّاس ردود أفعال عنيفة ولذلك فنمط التفاعل بينه وبين غيره يتسم بالعنف.

ومن هنا فإنّ خطة التغير أو التعديل أو العلاج ينبغي أن تستهدف خفض الحاجات التي تدفع للعنف أو خلق بدائل التغير أو السلوك بدائل بعيدة عن العنف.

ــ إنّ السلوك العنيف يرتكبه الأشخاص الذين يشعرون بعدم الآمان إزاء هويتهم ومكانتهم الاجتماعية أو يرتكبه النّاس الذين يمتازون بالتمركز حول الذات ومن هنا يلزم معالجة هذه العوامل المرضية.

ـ يتعين على أخصائي الإصلاح الفهم الصحيح للمجرم حول سلوكه أو دوافعه ويتعين أن يكون هذا موضوعيا ومقترنا ببرامج إعادة التدريب حتى يتعلم المريض الاستجابة للمواقف التي تثير فينا أو فيه العنف بطريقة مغايرة.

إنّ العنف عبارة عن سلسلة متعددة الأطراف ومن هنا يمكن تعديلها بطريقة إشراك الأشخاص الآخرين غير أرباب العنف مثل الآباء والأمهات ومن في حكمهم.

وجدير بالذكر أن برامج الإصلاح والعلاج لا ينبغي أن نقتصر على الذين تمتد إدانتهم في جرائم العنف بل تشمل غيرهم من شرائح المجتمع كطريقة وقائية للحد من ظاهرة العنف والاعتداء على الآخرين ومن هنا فنحن مجبرين على إعطاء أهمية قصوى لموضوع الضرب والاعتداء على الآخرين باستعمال القوة والعنف بالنظر لأنّه نتيجة عوامل متشابكة تؤدي إلى استفحاله تحت تأثير أي واقع اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي معين ولا يتوقف السلوك العنيف عند حد السلوك في حد ذاته بل يتعداه إلى خلق نماذج سلوكية إجرامية أخرى كالسرقة والاغتصاب والقتل وإحداث عاهات مستديمة بالغير أو انتهاك للنظام العام والمساس بالمؤسسات الاجتماعية وإفقادها لدورها الموكل لها اجتماعيا ويكون ذلك تحت تأثير المخدر أو

الخمر، مما يجعل ظاهرة العنف واقع متميز يوفر ظروف معينة إجرامية في محتواها تبدأ بشكل عادي لتتحول لاحقا إلى امتهان بعض النماذج السلوكية الإجرامية تنتهي بإحداث أثر مادي سلبي في الغير.

٤. ٣. ٣. النظرة الاجتماعية والقانونية والنفسية والعقائدية:

ومن هنا وفي إطار دراستنا للعنف والاعتداء يظهر بوضوح مدى التداخل بين جملة من الظروف والعوامل الاجتماعية والنفسية والقانونية والعقائدية، ويبدو لنا مما مضى بأنّ للجانب الاجتماعي الثقل والتدخل الأكبر في ذلك من خلال تأثيره الواضح في ظاهرة العنف والاعتداء على الآخرين، حيث أنّ ارتفاع نسب البطالة وأزمة السكن وضيقها أدى إلى الضغط على الفرد على امتهان العنف كعملية رد فعل على كبت داخلي يعيشه الفرد ويحاول التنفيس الداخلي من خلال الاعتداء على الآخرين، كما أنّ إدمان على المخدرات بغرض الهروب من هذا الواقع المؤلم، ومن هنا يلجأ إلى العنف كوسيلة لتحقيق ذاته تحت تأثير المخدر الذي يفقده التركيز ويجعله غير مدرك لسلوكاته غير واعي بما يقوم به كما أن حاجاته الدائمة لهذه المادة وأمام بطالته يلجأ إلى الاعتماد على الاعتداء واستعمال القوة للحصول على المال لشراء المخدر ومن هنا تبدأ مرحلة تراكم المشاكل وبروز شكل آخر من أشكال التعبير عن الذات عن طريق ممارسة العنف والاعتداء على الآخرين، كما أنّ هناك من يلجأ للعنف لإشباع غريزته الجنسية وهذا ما يجعله يعتمد على الزنا بالقوة والعنف.

ويعرف العنف قانونيا في نظريتين مختلفتين، فالنظرية التقليدية وهي تأخذه بالقوة المادية بالتركيز على ممارسة القوة الجسدية، أما النظرية الحديثة فتأخذ بالضغط والإكراه الإرادي دون التركيز على الوسيلة بل تركز على النتيجة، والمتمثلة في إجبار إرادة الغير بوسائل مختلفة ومنه خلصوا إلى العنف هو مساس بسلامة الجسم ولو لم يلزم لتوافر العنف أن تكون القوة المستخدمة قد مست مباشرة جسم المجني عليه وإنّما يكفي أن تكون قد أعملت أثرها داخلها وله قدرة كبيرة على ارتكاب السلوك الإجرامي بصيغة العدائية والاضطهاد فيتوهم أنّ المستمع يحتقره ويهضم أفكاره وحقوقه ويتآمر عليه.

وجدير بالذكر أنّ العنف ما هو إلاّ عادة مكتسبة تزداد اندفاعا كلما مارس المجرم مزيدا من العنف، حيث يعتقد أرباب العنف أنّهم يستطيعون إشباع حاجاتهم عن طريق العنف، فالحياة بالنسبة لهم هي مباراة من العنف وهم أعضاء فيها ويبدو جليا أنّ العنف هو عادة تتكون لدى الفرد في وقت مبكر من حياته، وينتج هذا السلوك من فشل الوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية، فالتربية الخاطئة للطفل تؤدي إلى ضعف شعوره بالثبات والاتزان وحاجاته إلى التأييد العاطفي مما ينجر عنه نزعات مبالغ فيها من إثبات الذات والدفاع عنها فتتكون لديه صورة خاطئة لمفهوم الذات، فيعتقد المنحرف أنّه يعيش في عالم تسيطر عليه القوة، ومن كل هذا يتضح لنا أن تفسير العنف هو تفسير مزدوج يضم كل الاستعداد الشخصي والظروف المحيطة بالفرد التي تدفعه لسلوك عنيف.

أما تحديد العنف لدى علماء النفس، حيث عرفه"عبد الرحمن عدرس"في كتاب"المدخل إلى علم النفس" أنّه سلوك ناجم عن طاقة داخل الإنسان (الفرد) القصد منه الإيذاء.

أما فيما يتعلق بأنواع العنف في المجال النفسي، فالعنف الجماعي والفردي منه.

فالعنف الجماعي مثل حالات الحرب التي تستهدف القتل والتدمير والتخريب.

وكذا تعرض بعض المجتمعات لحالات جماعية من السلب والنهب والسرقة والقتل وغيرها من الجرائم، التي ترتكب في حالة التمرد الجماعي، وللتصدي لمثل هذا العمل لا بدّ من تعبئة كل قوى الطواريء في المجتمع، وعليه فالعنف الجماعي المنطوي في المظاهرات هو عبارة عن إفراغ ضغط جماعي نتيجة لظروف اجتماعية قاهرة.

أما العنف الفردي فهو شخص ذا سلوك عنيف لسبب يخص ذاته كالضغوط النفسية وخيبة الأمل، الفشل والحرمان والإخفاق...الخ.

ومن النظريات النفسية المفسرة لأسباب الفعل العنيف نظرية استهداف العنف التي تعتمد على عوامل خاصة بذات الفرد ومفادها: أنّ الشخص ذا السلوك العنيف هو شخص ينظر لغيره كما لو كانوا آلات أو أدوات لا تحس ولا تشعر ولا تفرح له ولا تتألم، وليس لها ماله من حق في الحياة بل هي مجرد أشياء تخدم حاجاته وأغراضه.

أما من الناحية العقائدية فالعنف في الفقه الإسلامي يتفق مع القوانين الجنائية فالعنف يكون سابق الإكراه، فالإكراه هو نتيجة العنف ويعد التهديد نوعا من أنواع العنف.

حيث قال تعالى" ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاءه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما"[٩٤، سورة النساء،٩٣].

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال"لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنّه لا يدري لعل الشيطان ينزع يده فيقع في حفرة من النار".

وفي رواية لمسلم قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم:" من أشار إلى أخيه بحديدة فإنّ الملائكة تلعنه حتى ينزع وإن كان أخاه لأبيه وأمه.

وقال كذلك صلى الله عليه وسلم" إنّ الله يحب الرفق في الأمر كله" وقد نهى الرسول الكريم عن الضرب في الوجه وعن الوشم في الوجه، وقال تعالى "إنّما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم"[٩٤،

الحجرات،١٠]. فهناك مواقع أخرى كثيرة تناول فيها الإسلام ظاهرة العنف ونبذها وغيرها من السلوكات التي تزرع الرعب والترهيب والتخويف بين النّاس الآمنين وقد حرم الإسلام استعمال العنف والاعتداء بشكل مطلق إلاّ في حالات شرعية.

فالعنف في الشرع منبوذ وصفة ذميمة لا يحب أن يتصف أي كان بها، ووضع كذلك طرق عديدة لمكافحة العنف ودعوته للسلم والسلام، فالإسلام دين رفق ولين وليس عنف وقسوة.

٤. ٤. جريمة الخطف (اختطاف الأطفال بشكل خاص).

٤. ٤. ١. تحديدها وتفسيرها:

تعد قضية الطفولة من القضايا التي تستوجب تسليط الضوء عليها باعتبار أنّ الاهتمام بمستقبل الطفل هو ضمان لمستقبل شعب بأكمله، لأنّ الطفولة هي صانعة مستقبل الشعوب فالطفولة هي الثروة الحقيقة لأي بلد، خاصة أنّ الأطفال يشكلون أكثر من 40% من مجموع السكان حاليا[١٦٥،ص أ]، وعليه تعتبر الطفولة عماد المجتمع وأمله في بنائه وتقدمه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، لهذا كان معظم المجتمعات، ومختلف الدراسات منصبا حول الاهتمام بطور الطفولة والعمل على توفير مختلف حاجياتها من أجل تكييفها مع الواقع المعاش فأطفال اليوم هو شباب المستقبل.

ولذلك تعتبر مرحلة الطفولة هي فترة الحياة التي تمتد من الميلاد حتى البلوغ أو المراهقة أي إلى غاية الرابعة عشر(14سنة) من العمر، وهي المرحلة المهمة في التحول من الولادة إلى الرشد.

بالإضافة إلى أنّها الفترة التي يكتسب خلالها الفرد أنماط سلوك متكيفة تمكنه من مواجهة مواقف الحياة المختلفة إن هي أحسنت تنشئته وتكامل توجيهه، إذ تتسم هذه المرحلة بالمرونة والقابلية وهي مرحلة للتعليم المسبوقة بالتربية، وفيها يكتسب الفرد العادات والمهارات العقلية والاجتماعية والحسية، وتحتل بذلك مرحلة الطفولة مكانة هامة في الدراسات النفسية، حيث نجد مثلا "فرويد" و"ألدريونغ" يجعلون قوام الشخصية للفرد المنظور

وما يمكن أن تكون عليه مستقبلا من رزانة أو اهتزاز مستقر فسي سنتي الطفولة الأولى، أما بالنسبة لعلماء الاجتماع فقد اهتموا بدراسة طور الطفولة، وخصوصا الطفولة المبكرة باعتبارها فترة يتحول فيها الفرد الطفل إلى الحياة الجماعات الخارجية وما في ذلك من تأثير على شخصية سلوكه وعلاقاته.

كما نجد من بين علماء السلوكية عالم النفس"جوردن ألبورت" والذي يرى إنّ النضج النفسي والجسمي، وطبيعة التجارب التي يمر به الطفل في مرحلة هي هامة في تحديد السلوك بالإضافة إلى ذلك أنّ

للطفولة قيمة وأهمية بالغة في أي مجتمع من المجتمعات، نظرا لأنّها مرحلة أساسية من مراحل نمو الإنسان تنظمها مظاهر نمو مختلفة جسمية، نفسية، عقلية اجتماعية وحركية، تدفع بالطفل إلى التقدم نحو مراحل النمو وتسهم في تحديد شخصيته وسلوكه.

وبناءا على ما سبق ذكره نستنتج أنّ الطفولة هي المرحلة الأولى من حياة الفرد، إذ تعتبر الفترة التي يكتسب فيها أنماط سلوكية اجتماعية بما أنّها تساهم في بناء شخصيته المستقبلية حيث أن تلقي الفرد تنشئة سليمة تجعله يستطيع التكيف مع نفسه ومجتمعه أما معايشته للأحداث عنيفة في حياته اليومية فإن ذلك يترك له أثار وبصمات مؤلمة.

ومن ثم فإنّ الطفولة ما هي إلاّ انعكاس على تقدم المجتمع وحضارته ولهذا أوجب تحقيق لها الآمان والاستقرار النفسي الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس تكتسي الطفولة أهمية قصوى ولكن مع ذلك تتعرض للخطف والنبذ والتشرد وهي مجالات محددة لحصانة هذه الفئة.

٤. ٤. ٢. أسبابها ودوافعها والظروف المحيطة بها:

سنتناول في البداية الطفولة المحرومة وهي أكثر فئات الطفولة عرضة للخطف والضرب والاعتداء بالنظر لوجود هذه الفئة خارج حماية أسرية أو مؤسساتية. وأصبح هذا الموضوع يكتسي طابع خاص واستراتيجي فمن الموضوعات المتداولة الآن على الصعيد الدولي والمحلي في أدبيات التنمية موضوع الفئات المحرومة أو التي تعيش في ظروف صعبة وهي الفئات التي لا تحصل على إشباع كافي لحياة آمنة ومستقرة، وهي عادة الفئات المستضعفة في المجتمع، خاصة فئة الأطفال الذين يعتبرون أكثر الفئات تعرضا للظروف الصعبة والحرمان، وهذه الشريحة هي عرضة للاختطاف والاعتداءات الجنسية والجسدية.

وقد بدأ الاهتمام الدولي بقضايا الطفولة بشكل مكثف في منتصف القرن العشرين بعد أن تكاثف المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها أطفال العالم، وبعد أن مكث الطفل لأمد طويل وهو يعاني من كل أشكال الاستغلال والعنف والفقر والجوع والمرض نظرا لكونه ضعيف ليس بإمكانه الدفاع عن نفسه أو المطالبة بحقوقه كل هذه الظروف وغيرها المهددة لفئة الطفولة أجبرت المجتمعات الدولية على التصدي لهذه المصاعب ومحاولة فهم الأسباب المتحكمة فيها للحد من استمرارية استغلالهم وتعرضهم للخطر، فبدأت المنظمات الدولية والمحلية والدول المتقدمة تضع قضايا الطفولة في مقدمة اهتماماتها بعقد للمؤتمرات وترصدها للإحصاءات ووضعها الاتفاقيات والتشريعات المنظمة لحقوق الطفل لحمايته من المخاطر

والاستغلال ومن البلدان المتقدمة التي اهتمت بالطفولة نجد اليابان بحيث قدم المعهد الياباني لبحوث رعاية الطفولة تقريرا حول خدمات رعاية الطفولة في اليابان والذي أكد على أنّه يجب على جميع الأفراد محاولة تمكين الأفراد من ولادة وتربية سليمتين عقليا وجسميا مع توفير فرص متكافئة لحياة آمنة وعناية متسمة بالحب والحنان، وعندما يتوجب إيداع الأطفال في بيوت بديلة فإنّهم يودعون في إحدى دور الأطفال البالغ عددهم 538 دورا خاصة أن نسبة التشرد باليابان بلغت١٣,١%.

كذلك بنيويورك التي يوجد بها 20ألف طفل بشوارع مدينة نيويورك ينام بعضهم على الأرصفة في محطات مترو الأنفاق، بالإضافة إلى فرنسا بحيث ظهر أطفال الشوارع المتشردين سنة 1985 وهو بذلك عرضة للاعتداء والخطف لأنّهم غير محميين لا قانونيا ولا حتى اجتماعيا ولربما السبب في استفحالها هذه الظاهرة في الدول المتقدمة هو نتيجة لظاهرة الهجرة إلى أوروبا الغربية من بلاد العالم المختلف سعيا وراء الرزق أو اللجوء السياسي، فأبناء وبنات العمال المهاجرين هم الأطفال الفقراء بأوروبا، كذلك نجد أنّ وكالة أرجنتينية لرعاية الطفولة قدرت(عام 1982)عدد الأطفال المنبوذين تماما في البلد بنحو 300 ألف طفل.

وتعد الطفولة صانعة مستقبل المجتمعات النامية عامة والعربية خاصة، لذا لقيت اهتماما من طرف السلطات لا بدّ أن يتكاثف خاصة في الوقت الراهن في ظل النظام العالمي الجديد وما يفرضه من تحديات أصبحت تقوم على العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات، وبما أن الدول النامية عامة والدول العربية خاصة تتميز بتناقضات اجتماعية ملموسة للظاهرة، وكذا بتناقضات عرقية وطائفية فلا بدّ من وضع قضايا الطفولة ومشكلاتها في سياقها الاجتماعي العام من جهة والطبقي الإيكولوجي من جهة أخرى لأنّ هذا الأخير يعد مسؤولا بالدرجة الأولى عن الواقع الاجتماعي للطفولة ومظاهر الحرمان التي يتعرض لها الأطفال عامة وأطفال الشوارع والمشردون على وجه الخصوص الذين يعتبرون عرضة للخطف والاعتداء.

ففي المكسيك على سبيل المثال أشار المسؤولون عام (1980) بمدينة مكسيكو التي يزيد عدد سكانها يوميا بما لا يربو عن (1000) نازح من المناطق الريفية، وهناك 200 ألف طفل يتسكعون في شوارع العاصمة، وكذلك البرازيل التي يعيش فيها أكثر من 30 مليون طفل في الشارع بزيادة قدرها (90%) خلال ثلاث سنوات متتالية:1997-1998-1999 [١٦٥،ص٢٣].

أما فيما يخص الوطن العربي فنجد أنّ حسب دراسات حول تشخيص الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي للطفولة العربية أبرزت أنّه يقدر عدد الأطفال العرب دون (15سنة) بأكثر من (90مليون) طفل أي ما بين 45%-50% من إجمالي سكان الوطن العربي، غير أنّ العديد من هؤلاء الأطفال وفي أغلبية البلدان العربية يعيشون في ظروف سكنية سيئة حيث تنعدم المرافق العامة بالإضافة إلى أنّها تواجه أوضاع قاسية في الريف العربي وفي المناطق الحضرية الفقيرة وهذا بحكم بيئة الفقر والتخلف

الذي يعيش فيه أطفال هذه المناطق، وتؤكد بعض الدراسات العربية على أنّ معدل السكان في تزايد خاصة في الفئة العمرية(16-17سنة) وسوف يصل في سنة (2025) إلى حوالي (118مليون طفل وشاب) مقابل ركود على الصعيد الاقتصادي، فيكثر التسرب المدرسي ويبقى الأطفال معرضون للانحراف بشتى أنواعه، فعلى سبيل المثال تشير تقارير الأمن العام خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١إلى تزايد نسبة المتشردين في مدينة القاهرة حيث بلغت نسبتهم (31.6%) من إجمالي حالات التشرد للأطفال خلال هذه الفترة.

كما يجدر هنا ذكر وضعية أطفال الشوارع الذين هم عرضة للخطف والاعتداءات في القارة الإفريقية بحيث تعد هذه الأخيرة أكثر القارات ريفية منذ أمد بعيد وهي بدورها لا تخلو من ظاهرة الأطفال المتشردين ولا شك أنّ أعدادهم في تزايد بسبب الانتقالات السكانية الضخمة والتحضر السريع، ففي أجزاء من منطقة الساحل حيث انتشر الجفاف والمجاعة والعنف المسلح مما أثر ذلك على الهيكل الاجتماعي الذي جرّ إلى تفاقم عدد أطفال الشوارع، ففي مدينة الخرطوم مثلا حيث لم تكن هذه الظاهرة موجودة نجد اليوم مايقدر بحوالي(20 ألف) طفل من أطفال الشوارع الممتهنين للسلوك الإنحرافي ببعض صيغ الإجرامية وأكثر عرضة للاعتداء والضرب والعنف.

ولم يسلم المجتمع الجزائري من هذه الظاهرة، فاستقبلت شوارع الجزائر الكثير من الأطفال بداية من تفكك البنية العائلية التقليدية الجزائرية من جراء نتائج الحرب التحريرية فحرم حوالي 300 ألف طفل من مراقبة ودعم آبائهم، بالإضافة إلى التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال لإعادة بناء وتنمية كل المجالات، ففي الثمانينات عرفت الجزائر تطورا اقتصاديا فإزدادات نسبة الهجرة نحو المدن بحثا عن عمل وحياة أفضل وهذه الأخيرة تعني من المنظور الاجتماعي بأنها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة هجرة داخلية، أو من دولة لأخرى هجرة خارجية بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة وبصورة اختيارية أو إجبارية وهذا ما ينجر عنه بروز مظاهر اجتماعية عكسية ومنها تشرد الأطفال وانحرافهم، وعليه فالهجرة بهذا الشكل الاجتماعي هي مظهر من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الإقليم أو القطر، وتتحكم في الهجرة الداخلية عوامل الجذب والطرد للمهاجرين من بيئة لأخرى، وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر أهم مظاهر الهجرة الداخلية، وخاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية حديثا أثر في تقدمها الاقتصادي، وارتفاع دخول أفرادها في القطاعات المرتبطة بالصناعة ودفع أعداد كبيرة من السكان الريفي إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية، والتي غالبا ما تكون مراكز رئيسية للصناعة.

وحاولت السلطات المعنية الاهتمام بظاهرة أطفال الشوارع وتشردهم غير أنّ الأزمة الأمنية والإرهاب التي عانت منه الجزائر في العشرية الأخيرة أعادت إحياء هذه الظاهرة بشكل كبير وواسع النطاق خاصة بسبب ارتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المدن، والتي تفاقمت بشكل رهيب للبحث عن الأمن

والاستقرار دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بحيث في سنة (1990) كان عدد السكان في المدن (338 مليون نسمة)، وفي سنة (2000) تفاقم العدد ليصل إلى (509 مليون نسمة)حسب الإحصائيات المقدمة من الدواوين الوطنية للإحصائيات مما اثر على نفسية المهاجرين عند اصطدامهم بواقع المدينة ومشاكلها، مما انعكس سلبا على الجو العائلي الذي عم فيه العنف والاضطراب، وبهذا انقلبت موازين حياة كل الأفراد خاصة الأطفال منهم الذين لم يجدوا مأوى سوى الشارع خاصة بعد الإهمال الذي لقوه من طرف الوالدين والمجتمع.

وباعتبار الجزائر العاصمة الوجهة الأولى للوافدين والنازحين من الريف، ارتأينا لنخصص جانب هام لهذه البداية لأطفال الشوارع لأنّهم أكثر عرضة للاعتداء والضرب والخطف ومنه ارتفاع نسب الجرائم والاعتداءات على هذه الفئة.

وفيما يتعلق بعملية الاختطاف فهي خطف الأطفال من الإناث والذكور قصد اغتصابهم أو قتلهم أو المساومة بهم لأخذ المال أو السلطة أو امتيازات أو لمتاجرة بهم أو بغرض زرع الرعب والترهيب، فظاهرة المتاجرة بالأطفال مرتبطة ارتباطا طرديا بعملية اختطاف الأطفال حيث مع انتشار ظاهرة الفساد الاجتماعي أصبحت ظاهرة المتاجرة بالأطفال مهنة خاصة لدى فئة اجتماعية معينة، والهدف من ذلك بيع الأطفال أو أعضائهم لمنظمات إجرامية تستغلهم جنسيا وذلك بتزوير وثائقهم وتهريبهم للخارج - خارج الحدود -.

كما تعتمد العصابات الإجرامية على هؤلاء الأطفال في الاستثمار الجنسي وذلك بإنشاء شبكات دعارة، وتشهد دول أوروبا الشرقية ودول شرق آسيا ارتفاعا مذهلا لهذه الظاهرة خاصة مع تفاشي الفقر وتناميه بالموازاة مع اللا قانون في العالم، وقد بدأت بوادر هذه الظاهرة تظهر في الجزائر خاصة الاختطاف المقرون بالمتاجرة بالأطفال حديثي الولادة قصد تهريبهم وبيعهم لعائلات لا تنجب أو لاستعمالهم للتسول والسرقة في إطار أطفال الشوارع وأشياء أخرى.

وحتى فيما يتعلق بالدور الذي لعبه الإرهاب في عملية الاختطاف بصفة عامة واختطاف الأطفال بوجه خاص حيث أنّ للإرهاب المعنى اللغوي لهذه الكلمة من الفعل "رهب" أي خاف و"رهبه" أيضا بالفتح و"رهبا" بالضم ورجل "رهبوت" بفتح الهاء أي "مرهوب" ويقال "رهبوت" خير من"رحموت" أي لأن ترهب خير من أن ترحم "وأرهبه"و"إسترهبه"أخافه و"الراهب" أي "المتعبد".

ولقد جاء لفظ رهب في عدد من الآيات القرآنية كقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونه لا تعلمهم، الله يعلمهم"[٩٤، الأنفال،٦٠].

ونرى أن كلمة الإرهاب التي شاع استخدامها مؤخرا نوعا معينا من الجرائم التي تقع عادة بطريق العنف بهدف إرغام السلطات ذات الشأن على أداء عمل أو الامتناع عن عمل ويجعلون حياة الأبرياء أو أموالهم عرضة للخطر مقابل عدم تلبية مطالبهم، وهذا ما يدفع بهم للجوء إلى اختطاف الأطفال وتشكل ظاهرة اختطاف الأطفال في هذا السياق الاجتماعي العام خطرا حقيقيا على المجتمعات لما تشكله من تهديد على حياة الأطفال وخاصة في حياة أسرهم النفسية والاجتماعية جراء ما ينتابهم من قلق ولا استقرار نفسي طوال الأزمة.

وتشهد هذه الظاهرة حالة من التزايد خاصة في المجتمعات الغربية بسبب تزايد عصابات الجريمة المنظمة والإرهاب والمتاجرة بالأطفال وانتشار الفقر والحاجة إلى المال، ووصل الحد إلى سرقة الأطفال للمتاجرة بهم بغرض الاتجار بقضيتهم أو اغتصابهم أو قتلهم، كما يعمدوا إلى تلقينهم بعض الأساليب التربوية لجعلهم بلا رحمة ولا شفقة بغرض استغلالهم استغلالا سيئا وفي أعمال إجرامية.

ومما يعكس هذا الوضع العام الخاص باختطاف الأطفال هو هذه الحالات التي تعكس واقع الاختطاف بالعنف المأخوذ من الحياة اليومية من خلال الجرائد حيث تم إيقاف المغرر بقاصرة بعين تموشنت البالغة من العمر(16سنة) حيث عمد إلى انتهاك عرضها،كما أنّه تم توقيف معتد على قاصرة بمدينة بسكرة حيث قام شاب وامرأة بتحريض قاصرة على الفسق والدعارة بعد هتك عرضها.

في حين تم الحكم بثلاث سنوات سجن في حق المعتدي على قاصرة بقسنطينة وفي مجال آخر تمكنت مصالح الدرك الوطني ببلدية ديدوش مراد بقسنطينة من إلقاء القبض على عصابة متخصصة في اختطاف الفتيات بين (14-16سنة) بغرض ممارسة الفعل المخل بالحياء عليهن تحت وطأة التهديد.

ولم يقتصر الاختطاف على الفتيات القاصرات والأطفال بل تعداه إلى سواق سيارة الأجرة وهذا ما تعرض له أحد سواق سيارة الأجرة بغرض سلبه سيارته.

وهذا يعكس بدلالة واضحة الانتشار الواسع لهذه الظاهرة على مستوى المجتمع الجزائري بالنظر للعوامل والظروف الاجتماعية والنفسية التي يعرفها مجتمعنا ولم نستطع التكيف معها ومواكبتها مما أفرز جملة من الظواهر ومنها جريمة الاختطاف ومما يعكس ضخامة هذه الظاهرة وخاصة لدى فئة الأطفال الأرقام المسجلة بين سنتي (2001-2002) تظهر ذلك بوضوح، وهذا ما قدمته مصالح الشرطة القضائية مما يعطي لهذه الإحصائيات أكثر دلالة بالإضافة إلى ارتفاعها المستمر واستفحالها المخيف الذي أصبح يضرب المجتمع في طاقمه المستقبلي.

فلقد سجلت سنة(2002) ارتفاعا مذهلا لعدد الأطفال ضحايا الاختطاف والعنف سواء كان جسديا أو جنسيا مقارنة بإحصائيات سنة (2001) التي بلغ عدد الأحداث ضحايا الإختطاف بالعنف(4390) حدثا

حيث سجلت زيادة بـ 1113 حدثا(وهو عدد مخيف حسب تصريح المشرفة على مكتب الطفولة بمصالح الشرطة القضائية التي ربطت الأسباب بالتفكك الأسري) (وهذا رأينا حسب الملاحظات التي أبدتها المشرفة). إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

كما أشارت نفس المسؤولة إلاّ أنّ العشرية الأخيرة التي شهدتها الجزائر بسبب "ظاهرة الإرهاب" تركت مخلفات مادية ومعنوية وسط المجتمع من بينها "العنف"الذي أضحى من الميزات التي أصبحت تطبع سلوك الفرد الجزائري.

وقد أكدت مصالح الشرطة القضائية أنّ العنف الجسدي احتل المرتبة الأولى خلال سنة (2002) بـ 3382 ضحية يليه العنف الجنسي بـ 1609 ضحية في حين بلغ عدد الأطفال الذين كانوا عرضة لسوء المعاملة سواء من طرف الأهل أو في الوسط المدرسي أو في الشارع 382 ضحية مع الإشارة إلى"أطفال التبني" يمثلون الشريحة الكبرى في المجتمع لعدد الضحايا إجمالا، كما سجلت سنة (2002) تعرض (18) طفل للقتل العمدي من بينهم (12) ذكرا، و(06) فتيات.

وعن هؤلاء أكدت ممثلة الشرطة القضائية أن أغلبية الأحداث المقتولين تم التعدي عليهم جنسيا وأن المتسبب في غالب الأحيان في القتل ينتسب للمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الطفل (أحد الجيران ـ الأهل ـ الأصدقاء).

وقد أدلت لنا ممثلة الشرطة القضائية بأنّ الوضع يزداد خطورة وهذا بفعل تزايد ظاهرة الاختطاف (اختطاف الأطفال) لأسباب تحصرها الشرطة القضائية في الاعتداء الجنسي فقط.

وفي هذا الصدد كشفت إحصائيات الشرطة القضائية اختطاف (112 حدث) خلال سنة(2002) من بينهم (71 فتاة) و(41 ذكرا) وهو عدد مرتفع مقارنة بنسبة (2001) التي سجلت اختطاف 86 طفلا وقد نفت ممثلة الشرطة القضائية بأنّ الغرض من الاختطاف هو المساومات المالية مثل ما حصل في مدينة بوفاريك بولاية البليدة، وقالت أنّه لا يوجد علاقة بالمال ولا بالمساومة، بل أن تلك الاختطافات تتم ليمارس أصحابها على هؤلاء الأحداث القصر أفعالا مخلة بالحياء وانتهاكات جسدية، وعن شريحة الأطفال التي تعرضت أكثر من غيرها لشتى أنواع العنف الذي مورس عليه.

أكدت الإحصائيات أنّه يأتي في مقدمة من تتراوح أعمارهم بين 13و 16سنة بـ ١٨٨٣ ضحية يليهم ذوي الـ 16و18سنة بـ 1825 ضحية، ثم من تتراوح أعمارهم بين 10و 13سنة بـ 925 ضحية ليأتي في مؤخرة من هم دون العشر سنوات بـ 830 ضحية وهذه الأرقام لها دلالة سوسيولوجية تعكسها وهو استفحال ظاهرة اختطاف الأطفال والتي هي في الحقيقة وجه من أوجه السلوك الإجرامي العام الذي

يستمد قوته من الظروف الاجتماعية والنفسية القاهرة التي يعيشها الفرد بسبب البطالة وأزمة السكن وتأخر سن الزواج وما يليها من سرقة وإدمان على المخدرات.

وظاهرة الاختطاف لا تمس المجتمع الجزائري فحسب بل هي ظاهرة عالمية حيث يجتاح الذعر المجتمع الأمريكي بسبب تزايد حالات خطف الأطفال واغتصابهم وقتلهم، بالإضافة إلى حوادث خطف الإناث، فيما بدأ بعض الآباء في تدريب أطفالهم على طرق الهروب في حالة التعرض للاختطاف والاحتفاظ ببصمات أصابعهم وتخزين عينات من الحمض النووي لتسهيل مهمة العثور عليهم في حالة اختطافهم، فقد أعلنت السلطات الأمريكية مؤخرا عن الكشف عن عصابة عالمية لاستغلال الأطفال جنسيا، حيث تضم هذه العصابة (10) أشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية عدد مماثل في عدة دول أوروبية يقومون بنشر صور مخلة للأطفال على شبكة الانترنيت الدولية وتشير الإحصائيات إلى أنّ عام (2000) شهد اختطاف(106) طفل في الولايات المتحدة على أيدي غرباء لهم، بينما تراجع هذا الرقم إلى (93) في العام التالي (2001) بينما شهد عام (2002) اختطاف (50) طفلا حتى الآن.

كما أنّ هناك مظاهر أخرى لخطف الأطفال واستغلالهم استغلالا سيئا في إطار أعمال شاقة للغاية حيث أصبحت هذه الظاهرة عالمية فهناك أطفال انتحاريين في سيريلانكا وأطفال يعملون كجنود في بورما وأطفال يعملون كأعضاء في عصابات مسلحة في كولومبيا ومقاتلون دون العاشرة في أفغانستان والسودان، بالإضافة إلى وجود أطفال يعملون في إطار منظمات عسكرية حيث بلغ عددهم بشكل عام 800ألف طفل وهذه المتغيرات كلها تندرج في إطار العمل الإرهابي الممارس على هذه الفئة.

٤. ٤. ٣. التفسير الاجتماعي والنفسي والعقائدي والقانوني:

إن تعقد الظروف الاجتماعية وتأزمها أدى إلى بروز بعض المظاهر الاجتماعية المستحدثة والتي أثرت على البناء الاجتماعي الكلي، والتي انعكست بدورها على السلوك الفردي وحتى على الجانب النفسي والشخصاني للفرد مما ولد حالة من الفوضى والارتباك الاجتماعي انعكس على الحالة النفسية للأفراد مما جعلهم مصابين بحالة من الاضطراب النفسي وهذا ما أدى إلى بروز ظاهرة اختطاف الأطفال واغتصابهم وقتلهم وهذا الوضع هو تعبير عن واقع اجتماعي ونفسي متميز بالانسداد.

وبعد تزايد حالات الاختطاف في الآونة الأخيرة في المجتمعات الأمريكية والأوروبية كوسيلة من وسائل الإرهاب التي تعكس حالة مرضية يعيشها المجتمع واصطبغت على التركيبة الاجتماعية والنفسية للأفراد أحدث حالة من الزلزال الاجتماعي والنفسي في هذه الدول مما جعلهم يفكرون في خلق صيغ قانونية وتنظيمية لحماية المواطنين وممتلكاتهم في الوصول إلى أسلوب جديد لحماية هؤلاء الصغار وتحديد أماكنهم في حالة تعرضهم للاختطاف.

وقد تم التوصل إلى فكرة تصميم جهاز رصد وتعقب صغير يوضع على أي مكان في جسم الطفل ويتم توصيله بشكل أو بأخر بجهاز " الموبايل" الخاص بوالد أو والدة الطفل ليدل على مكان الطفل في حالة خطفه من دون أن يشعر بذلك الشخص الخاطف.

وقد تمت هذه الفكرة بعد أن حصلت إحدى السيدات مؤخرا من مدينة "لونج إيلاندا" على براءة اختراع بعد تصميمها لجهاز من هذا النوع، ولكن غرض المرأة كان وضع الجهاز على رقبة الكلب الخاص بها حتى يتسنى لها معرفة مكانه في حالة فقدانه الطريق.

ومنذ حصول هذه السيدة على براءة هذا الاختراع، تعكف متاجر ومراكز التصميمات الابتكارية في أمريكا على التوصل إلى تصميم مماثل لحماية الأطفال، وقد تطورت تلك الفكرة بعد قيام "ولاية فلوريدا" وضع أجهزة رصد وتعقب في كاحل الجاني الموضوع تحت الإقامة الجبرية حيث تنبه تلك الأجهزة رجال الشرطة في حال خروج المتهم من منزله.

وعلى الرغم من صعوبة الهدف وصعوبة ضمان أن يعبث الطفل في الجهاز ووضعه في مكان لا يصل إليه الجاني بسهولة فإنّ المصممين يواصلون العمل للوصول إلى مثل ذلك التصميم الذي في حالة خروجه إلى دائرة الضوء سيحل مشكلة كثير من الآباء والأمهات.

كما أنّ هناك تشريعات سعت لحماية هذه الفئة المهمة داخل المجتمع، ومن هذه التشريعات نجد صدور إعلان من خمس نقاط عن اتحاد يسمى"الاتحاد الدولي لحماية حقوق الأطفال" عام1924، وقد عرف ذلك الإعلان باسم "إعلان جنيف" وقد تبنته عصبة الأمم المتحدة إثر صدوره، ونقحته الأمم المتحدة ووسعت فيه عام 1948، وهذه التشريعات تعكس الاهتمام القانوني والتشريعي والدولي بحماية الأطفال ومواجهة كل المخاطر المحدقة بهم.

وما يجسد ذلك ما أكدته منظمة اليونيسيف وحمايتها للطفولة وذلك من خلال المطالب العشر لتحديد مصير الطفولة، حيث نظمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سبتمبر (2001) جلسات خاصة بالطفولة وحمايتها، ومن أهم المطالب التي رفعت:

1- لا تستثني أي طفل بالتمتع بحقوقه.

2- إعطاء الأولوية للأطفال.

3- تقديم الرعاية لكل طفل.

4- مكافحة مرض عدم اكتساب المناعة SIDA.

5 ـ التوقف عن إيذاء الأطفال واستغلالهم.

6 ـ توفير التعليم لكل طفل.

7 ـ توفير الحماية للأطفال زمن الحروب والنزاعات.

8 ـ حماية الكرة الأرضية من أجل الأطفال.

9 ـ محاربة الفقر والاستثمار من أجل حياة كريمة للطفل.

10 ـ الاستماع إلى الأطفال ومحاولة إيجاد الحلول لمشاكلهم.

وتدخل هذه المبادرة في إطار العمل التحسيسي الذي تقوم به الجمعيات الإنسانية المدافعة عن الطفولة.

وأمام هذه الترسانة القانونية تبقى ظاهرة اختطاف الأطفال مستفحلة وذلك تحت تأثير الظروف الاجتماعية، النفسية التي يعيشها الأفراد في هذا الواقع الاجتماعي الراهن ونفس الشيء يمكن ملاحظته في المجتمعات الإسلامية والعربية ومنها الجزائر بالرغم من تأكيد الدين الإسلامي على حماية الطفولة ورعايتها وإبعادها عن كل المخاطر لقد أوصى رسول الله صلى الله عليه بضرورة التعامل باللين والرفق والرحمة مع الأطفال وحمايتهم من كل المخاطر، فعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها"إنّ من أعطى حظه من الرفق فقد أعطى حظه من الدنيا والآخرة" وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"إنّ الله رفيق يحب الرفق ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف، وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"ليس منا لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر"[١٠١،ص٣٥٣]، وعن ابن عباس أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال:" علموا وبشروا ولا تعسروا وإذا غضب أحدكم فليسكت".

وهذه التوجيهات النبوية السديدة تعطي حق الرحمة والعناية واللطف في معاملة الأطفال وحمايتهم حماية اجتماعية ونفسية وثقافية وتربوية وحتى اقتصاديا لمنعهم من الزيف، وعلى هذا الأساس فقد اعتنى الدين الإسلامي على غرار الديانات السماوية الأخرى بالطفل بما أنّه رجل المستقبل وامرأة الغد وهذا ما تجسد في الجانب القانوني والتشريعي لحماية الأطفال خاصة في ظل هذه الظروف الاجتماعية الراهنة وأمام تنامي جرائم الإرهاب والعنف الذي أصبح سلوك ملازم لكل المجتمعات العالمية.

ومن هنا فظاهرة اختطاف الأطفال هي وجه من أوجه تنمي ظواهر ومظاهر سلوكية أخرى وأفرزت طابع آخر للجريمة.

ملخص الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة إحصائية وسوسيولوجية وديموغرافية، تربوية ثقافية، اقتصادية وحتى نفسية للتصنيفات الإجرامية المتناولة في دراستنا السوسيولوجية المهتمة بدراسة السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة بدءا بالبيئة الأسرية" حيث عمدنا من خلال هذا الفصل إلى تحديد دقيق وسوسيولوجي للجرائم المتناولة انطلاقا من جريمة السرقة بتحديد ماهيتها وأشكالها المختلفة ووضحنا العوامل الدافعة لها وطرق انتشارها واستفحالها داخل المجتمع العالمي والجزائري بوجه خاص، كما توصلنا إلى تقديم دائم للتفسيرات الاجتماعية والنفسية والقانونية والعقائدية لهذه الجريمة وباقي الجرائم المتناولة كالاعتداء على الشرف وأخذنا في هذا الإطار ثلاث جرائم وهي جرائم الزنا والخيانة الزوجية ثم الاغتصاب ثم التحرش الجنسي كما أثرنا بعد ذلك موضوع اعتماد الضرب والعنف والقوة ضد الآخرين، وفي الأخير تكلمنا عن جريمة الخطف ونقصد بها بشكل خاص اختطاف الأطفال، وحاولنا دوما إعطاء العوامل والظروف المؤدية لنشأة كل سلوك إجرامي وما هي انعكاسات كل سلوك من هذه السلوكات على البناء الاجتماعي العام، كما تطرقنا إلى مدى تأثير التحولات والتغيرات الاجتماعية الكبرى منها والصغرى على توجيه سلوك الفرد وإنتاج هذه الأنماط السلوكية بإجراميتها ومدى مساهمة هذا الواقع في بناء شخصية الأفراد، كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن كل تصنيف جنائي تتحكم فيه ظروف وعوامل معينة تختلف بحسب طبيعة الواقع الاجتماعي الذي ظهر فيه هذا النوع الإجرامي داخل المجتمع من جهة والطابع الفردي من جهة أخرى وهذه أهم فكرة تم استخلاصها من خلال هذا العمل بالإضافة إلى جوانب أخرى تتركز في طبيعة الجريمة في حد ذاتها فاللجوء إلى كل نوع إجرامي يعزى إلى ظروف خاصة به فالسرقة هي نتاج الحاجة إلى المال وما يتبعها من ظروف محيطة بها ونفس الشيء تم استنتاجه من خلال تتبع باقي العناصر الإجرامية.

الفصل ٥

التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الأولى

لقد عمدنا من خلال هذا الباب إلى تحليل فرضيات الدراسة ومحاربتها محاربة أمبريقية بغرض الوصول إلى تأكيد الفرضيات أو نفيها من خلال العمل الميداني الذي تجسد في اختبار فرضيات البحث عن طريق الاعتماد على شكلين من العينة الأولى عينة تجريبية المجسدة في توزيع الاستمارات على المجرمين ومحاولة استخلاص الحقائق من هذه الممارسة التجريبية، ليليها الاستعانة بالعينة الضابطة المتمثلة في استعمال تقنية المقابلة مع الأخصائيين من علم الاجتماع وعلم النفس وعلوم التربية و القانون والأئمة والطب الشرعي ليأتي بعد ذلك الاعتماد على تقنية تحليل محتوى المضامين الإعلامية المجسدة في أعداد خاصة بجريدة حوادث الخبر المختصة في أخبار الجريمة، لنصل بعد ذلك إلى نتائج علمية مستخلصة من التحليل والتعليق على هذه المعطيات المتوصل إليها من خلال الجداول الإحصائية و المادة المتعلقة بآراء الأساتذة والأخصائيين من موضوع السلوك الإجرامي من منظور تكوينهم العلمي في إطار تخصصهم مع مراعاة إشكالية وفرضيات الدراسة بالإضافة إلى الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال تحليل محتوى إعلامي مجسد في أعداد جريدة الخبر المتخصصة في الجريمة ، ومن خلال كل ذلك توصلنا إلى نتائج علمية .

٥. ١. الجداول خاصة بالبيانات العامة:

الجدول رقم٠٩: توزيع المبحوثين حسب السن

السن	ك	%
١٨-٢٨	٩٠	٤٥
٢٩-٣٨	٤٠	٢٠
٣٩-٤٨	٣٠	١٥
٤٩-٥٨	٣٠	١٥
٥٩ فأكثر	١٠	٠٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول الأول الخاص بتوزيع المبحوثين حسب السن بأن أعلى نسبة للمبحوثين تتمركز لدى المبحوثين الذي يتراوح سنهم ما بين (١٨- ٢٨ سنة) بنسبة (٤٥%) ليليها من يتراوح سنهم ما بين (٢٨ - ٣٨ سنة) بنسبة (٢٠%) لنجد بعد ذالك من يتراوح سنهم ما بين (٣٨ - ٤٨ سنة) و(

٤٨ - ٥٨ سنة) بنسبة (١٥%) لكل واحد منهما، ليأتي في الأخير من تعدى سنهم (٥٨ سنة) فأكثر بنسبة (٠٥ %)، وهذا ما يدفعنا القول بأن أعلى نسبة للجريمة من منطلق عينتنا يرتكز لدى فئة الشباب الذي يتراوح سنهم بين (١٨ - ٢٨ سنة) ، و(٢٨ – ٣٨ سنة) وهذا ما أكدته جل الدراسات العلمية المتخصصة في مجال الجريمة داخل المجتمع الجزائري، وذالك لأن هذه الفئة تعاني من البطالة وعدم القدرة على الزواج، ومعاناتها من عدة مشاكل اجتماعية وشعوره بحيوية أكثر.

الجدول رقم ١٠: توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	ذكور	إناث	المجموع
ك	١٤٠	٦٠	٢٠٠
%	٧٠	٣٠	%١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة من المبحوثين تتمركز في جنس الذكور بنسبة (٧٠%) مقارنة بالإناث بنسبة (٣٠%) وهذا ما يفسر لنا ارتفاع نسب الجريمة لدى الذكور من منطلق مجتمع بحثنا مقارنة بالإناث، وهذا يرجع إلى أنّ معظم الجرائم المتناولة في بحثنا هي من اختصاص الذكور، فالسرقة يلاحظ امتهانها لدى الذكور أكثر منها لدى الإناث، ونفس الشيء يلاحظ في جرائم أخرى مثل الاغتصاب التي هي من اختصاص الرجال، وأيضا إذا تعلق الأمر بجريمة الاعتداء على الآخرين باستعمال العنف والتي تتطلب جهدا عضليا هو من اختصاص الرجال، كما أنّ هذه الجرائم وباقي الجرائم الأخرى (الزنا-الخيانة الزوجية-الاختطاف) يشترك فيها الذكور والإناث معا على حد سواء.

الجدول رقم ١١: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي.

المستوى	ك	%
أمي	١٠٧	٥٣,٥
ابتدائي	٣٩	١٩,٥
متوسط	٢٦	١٣
ثانوي	١٥	٧,٥
عالي	١٣	٦,٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة للمبحوثين تتركز في المستوى التعليمي الأمي بنسبة (٥٣,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ليليها المستوى التعليمي ابتدائي بنسبة (١٩,٥%) ثم بعد ذالك نجد المستوى التعليمي متوسط بنسبة (١٣%) ليليها المستوى الثانوي بنسبة (٧,٥%) وأخيرا نجد المستوى العالي بنسبة (٦,٥%). وهذا ما يدفعنا للتصريح بأنّ المستوى التعليمي المتدني يساهم في دفع الفرد للجريمة

في حين المستوى التعليمي العالي يحصن الفرد من ارتكاب الجريمة غير أنّ لدى هذه الفئة ترتفع بعض الجريمة التي تتطلب التقنية العالية.

الجدول رقم ١٢: توزيع المبحوثين حسب الأصل الجغرافي.

الأصل الجغرافي	ك	%
ريفي	٢٢	١١
شبه ريفي	١٥	٧,٥
حضري	١٢٨	٦٤
شبه حضري	٣٥	١٧,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول بانّ أعلى نسبة من المبحوثين تتمركز في الأصل الجغرافي الحضري بنسبة (٦٤%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ليأتي بعد ذالك المنطقة الشبه حضرية بنسبة (١٧,٥%) ليليه الأصل الجغرافي بنسبة (١١%) وأخيرا نجد شبه ريفي بنسبة (٧,٥%) وهذا ما يعكس لنا بأن المنطقة الحرية يكثر فيها الانحراف ومنه السلوك الإجرامي من منطلق تعدد الحاجيات في هذا الوسط الاجتماعي وصعوبة الحياة والمعيشة وتعقدها في المدينة، وبروز الأنماط الفردية في الحصول على العمل، والسكن، والمال وغيرها من ضروريات الحياة مما يجعل الحياة الاجتماعية معقدة مما يفرز في الأخير المظاهر االإنحرافية للسلوك.

الجدول رقم ١٣: توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	ك	%
أعزب	٨٣	٤١,٥
متزوج	٠٨	٠٤
مطلق	٦٠	٣٠
أرمل	٤٩	٢٤,٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة من المبحوثين تتمركز في الحالة العائلية للمبحوثين من هم غير متزوجين على الإطلاق –أعزب-بنسبة(٤١,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث)، ليليها المطلقين بنسبة (٣٠%) ثم نجد الأرامل بنسبة (٢٤,٥%) وأخيرا نجد (٠٤%) للمتزوجين، وهذا ما يعكس لنا أنّ الجريمة ترتفع لدى الأعزب وذالك بالنظر لأنّ هذه الفئة تعاني من البطالة والاحتياج من جهة وعدم شعورهم بالمسؤولية من جهة أخرى كما أنّ ارتفاع هذه الظاهرة في إطار بحثنا لدى المطلقين والأرامل لأن هاتين

الفئتين غير محصنة جنسيا من جهة، ومطالبين بتلبية الغريزة الجنسية من جهة أخرى بأية طريقة كانت، في حين تتراجع الجرائم لدى المتزوجين بالنظر للمسؤولية الملقاة على عاتقهم من جهة وتحصنهم من جهة أخرى.

الجدول رقم ١٥: توزيع المبحوثين المتزوجين حسب عدد الأبناء.

عدد الأبناء / الجنس	٢-٠		٤-٢		٦-٤		٦ فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	٠٤	٨٠	٠١	١٠٠	٠١	١٠٠	٠١	١٠٠	٠٧	٨٧,٥
إناث	٠١	٢٠	-	-	-	-	-	-	٠١	١٢,٥
المجموع	٠٥	٦٢,٥	٠١	١٢,٥	٠١	١٢,٥	٠١	١٢,٥	٠٨	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة للمبحوثين المتزوجين بأبناء تتمركز لدى جنس الذكور بنسبة (٨٧,٥%) من بين (٠٨ مبحوثين متزوجين) وفي هذا الإطار نجد (١٠٠% من هؤلاء المبحوثين الذكور) يتراوح عدد أبناءهم بين (٢-٤) ، (٤-٦) ،(٦ فأكثر) بنسب متساوية لكل واحد منهم، ولليليه في الأخير من يتراوح عدد أبناءهم بين (٠-٢ ابن) بنسبة (٨٠%)، ونجد في إطار جنس الإناث نسبة (١٢,٥%) من بين (٨ مبحوثين) وتتركز نسبهم في (٠-٢ ابن) بنسبة (٢٠%) ، وهذا ما يفسر بأنّ أعلى نسبة للمبحوثين تتركز بين (٠-٢ ابن) بنسبة (٦٢,٥%) ، و (١٢,٥%) لباقي الحالات الأخرى وهذا ما يعني لدينا بأنّه كلما ارتفع عدد الأبناء تراجعت نسبة الجريمة بحسب مجتمع بحثنا.

الجدول رقم ١٦: توزيع المبحوثين بحسب الإقامة قبل الدخول لمركز إعادة التربية.

مكان الإقامة	ك	%
مع العائلة	40	٢٠
لوحدك	١٢٠	٦٠
مع الآخرين	٤٠	٢٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بانّ أعلى نسبة تتمركز فيمن كان يقيم وحده بنسبة (٦٠%) ليليها مع العائلة، ومع الآخرين(الأقارب) بنسبة (٢٠%) لكل واحدة منهما، وهذا ما يعكس لنا بأنه كل ما كان الفرد موجود في إطار جماعة موسعة ابتعد عن الانحراف ومنه السلوك الإجرامي فالنموذج الفردي يساهم في الجريمة لأن الفرد مضطر لتلبية حاجياته بمفرده دون مساعدة وتحصن من الجماعة وهذا ما يجعله عرضة للاحتياج وهذا ما يدفعه للجريمة بحسب مجتمع بحثنا.

الجدول رقم ١٧: توزيع المبحوثين حسب نوعية المسكن.

نوعية المسكن	ك	%
عمارة	١٢٩	٦٤,٥
بيت تقليدي	٣٦	١٨
قصديري	٣٥	١٧,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بانّ أعلى نسبة من المبحوثين تتمركز فيمن لهم سكنات من نوع عمارات بنسبة (٦٤,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ليليها بيوت تقليدية بنسبة (١٨%) ثم نجد في الأخير بيوت قصديرية بنسبة (١٧,٥%)، وهذا ما يعكس لنا وجود العمارات في المناطق الحضرية بالإضافة إلى أنّ معظم الأسر المدروسة في بحثنا تقطن بشكل فردي.

كما أنّ وجود مساكن تقليدية فهذا يعكس لنا طابع المنطقة المعالجة والتي في معظمها ريفية أو شبه ريفية، كما أنّ البيوت القصديرية هي نتيجة النازحين القادمين من بعض المناطق هروبا من الإرهاب أو من الظروف الاقتصادية والمعيشية والمادية الصعبة والمعقدة.

وعليه فنوعية المسكن تبين لنا نوع المنطقة الجغرافية.

الجدول رقم ١٨: توزيع المبحوثين حسب عدد الغرف بمساكنهم.

عدد الغرف	ك	%
أقل من ٣	١٠٩	٥٤,٥
من ٢-٣	٨٧	٤٣,٥
٤ غرف فأكثر	٠٤	٠٢
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتمركز على مستوى الذي لهم (أقل من ٣ غرف) بنسبة (٥٤,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ليأتي فيما بعد من لهم غرف تتراوح بين (٢-٣غرف) بنسبة

(٤٣,٥%) ، وفي الأخير من لهم (٠٤ غرف وأكثر) بنسبة (٢%) ، وهذا ما يوضح مدى علاقة ضيق المسكن واكتظاظه بالجريمة والسلوك المنحرف فكلما كان المسكن ضيق كلما ارتفعت الجريمة لدى المبحوثين للبقاء خارج المنزل أطول مدة ممكنة مما يؤهلهم لخلق جماعات إنحرافية خارج منزلهم تساعدهم على الجريمة

الجدول رقم ١٩: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للآباء.

المستوى	ك	%
أمي	٩٨	٤٩
ابتدائي	٦٧	٣٣,٥
متوسط	٣٢	١٦
ثانوي	٠١	٠,٥
عالي	٠٢	٠١
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة للمبحوثين تتركز لدى من لآبائهم مستوى تعليمي أمي نسبة (٤٩%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ليليها من لهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة(٣٣,٥%)، لنجد أصحاب المستوى التعليمي المتوسط بنسبة (١٦%)، ليليه المستوى التعليمي العالي بنسبة (١%) لنجد في الأخير أصحاب المستوى الثانوي (٠,٥%) وهذا ما يؤكد لنا العلاقة الوطيدة بين كل من البيئة الثقافية للأفراد ومدى إقبالهم على السلوك الإجرامي والانحرافي، إذ كلما كانت البيئة الأسرية تفتقر لرأس مال ثقافي معتبر كلما ساعد هذا أبنائهم على السلوك غير سوي وهذا ما بينته العديد من الدراسات مثلا دراسة لا كسان، Turner وغيرهم من العلماء الآخرين.

الجدول رقم ٢٠: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للأمهات.

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	١٣٣	٦٦,٥
ابتدائي	٥٢	٢٦
متوسط	٠٩	٤,٥
ثانوي	٠٦	٠٣
عالي	/	/
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة للمبحوثين تتركز لدى المستوى التعليمي للأمهات (أمية) بنسبة (٦٦,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ليليها ذوات المستوى التعليمي الابتدائي بنسبة (٢٦%)، ثم المستوى المتوسط بنسبة (٤٥%) وأخيرا الثانوية بنسبة (٠٣%) وينعدم ذوات المستوى العالي.

وهذا ما يعكس لنا مجددا في افتقاد الأمهات لزاد ثقافي ومعرفي ممكن لهن أن يمنحهن لأبنائهن وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على الطابع الشخصي للأفراد ومنه لتوجيه سلوكا تهم.

الجدول رقم ٢١: توزيع المبحوثين حسب وجود الوالدين.

وجود الوالدين	الآباء		المجموع الجزئي	الأمهات		المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	حي	متوفى		حي	متوفى		
التكرار	١٣٢	٦٨	٢٠٠	١٥٩	٤١	٢٠٠	٢٠٠
%	٦٦	٣٤	١٠٠	٧٩,٥	٢٠,٥	١٠٠	١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة للمبحوثين آبائهم أحياء بنسبة (٦٦%) من بين (٢٠٠ مبحوث) يقابله (٣٤%) آبائهم متوفون.

في حين أعلى نسبة للمبحوثين من لهم أمهات حيات بنسبة (٧٩,٥%) يقابلها (٢٠,٥%) من أمهات متوفيات.

وهذا ما يعكس لنا الوضع العائلي التي تعيشه هاته الأسر من حيث وجود الوالدين، من عدمه وما له من دور في تربية الأبناء ومتابعة سلوكهم وتقويمه، كما أن ضعف الضبط والرقابة أحد العناصر الأسرية، وغياب أحد الوالدين (الأب- الأم) أي وجودهم غير وظيفي والتصدع العائلي أو غياب أحد عناصره يؤدي إلى اللاتوازن وبالتالي إلى انحراف بعض الأبناء.

الجدول رقم ٢٢: توزيع المبحوثين حسب نوعية عمل الآباء.

نوعية عمل الأب	ك	%
إطار سامي	٠٤	٣,٠٣
عامل بسيط	٢٤	١٨,١٨
متقاعد	٤٨	٣٦,٣٦
أعمال حرة	٣٤	٢٥,٧٥
بطال	٢٢	١٦,٦٦
المجموع	١٣٢	١٠٠

يتضح من الجدول بأنّ أعلى درجة هم الآباء المبحوثين متقاعدون بنسبة (٣٦,٣٦%) من بين (١٣٢ أب حي)، ليليها من يعملون أعمال حرة بنسبة (٢٥,٧٥%) ثم نجد من هم بطالين بنسبة (١٦,٦٦%)، لنجد من هم عمال بسطاء بنسبة (١٨,١٨%) وأخيرا من هم إطارات سامية بنسبة

(٣,٠٣%) ، وهذا يرجع إلى كون معظم الأبناء تجاوز سنهم (١٨ سنة) مما يفسر لنا كبر سن أبناءهم وهذا ما يظهر من خلال ارتفاع نسب المتقاعدين كما يعكس لنا هذا الجدول الوضع الاقتصادي المتدهور لدى المبحوثين من خلال الوضع المهني لأوليائهم، إذا ما استثنينا من لهم أعمال حرة ولا تتجاوز نسبهم (٢٥%) من المجموع الكلي لآباء المبحوثين.

الجدول رقم ٢٣: توزيع المبحوثين حسب نوعية عمل الأم

نوعية عمل الأم	ك	%
إطار سامية	٠٣	١,٨٨
عامل بسيطة	٢٠	١٢,٥٧
متقاعدة	٢٧	١٦,٩٨
أعمال حرة	/	/
بطالة	١٠٩	٦٨,٥٥
المجموع	١٥٩	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة لأمهات المبحوثين لا يمارسن أي عمل بنسبة (٦٨,٥٥%) من بين (١٥٩ أم حية)، ليليها منهن متقاعدات بنسبة (١٦,٩٨%)، ليأتي من هن عاملات بسيطات بنسبة (١٢,٥٧%)، وفي الأخير منهن إطارات ساميات نسبتهن (١,٨٨%) وتنعدم الوظائف الحرة.

ويتضح لنا بأنّ بعض الأمهات بطالات وهذا الوضع راجع إلى الطابع الاجتماعي التقليدي الملتصق بالمجتمع بحكم ما كان عليه المجتمع في الفترات السابقة من جهة، وضعف مستواهن العلمي من جهة أخرى، وهذا ما انعكس على الوضع الاقتصادي للأسرة ومنه تحديد مكانتها الاجتماعية وعلى هذا الأساس يتم بناء الشخصيات الفر دانية وتوجيه سلوكهم في الإطار الاجتماعي.

٥. ٢. تحليل بيانات الفرضية الأولى

" تمنح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنشئة اجتماعية غير سوية ذات بعد اجتماعي، ثقافي، تربوي، يدفع بهم للجوء إلى الجريمة ".

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية بالعملية الأساسية والجوهرية في إطار عملية البنائية والوظيفية التي تساعد الفرد من تحقيق التفاعل الاجتماعي مع المحيط الذي يعيش فيه لأنها تلقن الفرد قيم ومعايير وثقافة المجتمع حتى يتمكن من بناء مجتمعه وتحقيق إجتماعيته، ولن يتم ذلك إلا بفضل عملية التنشئة الاجتماعية التي تضم في طياتها كل الجوانب الاجتماعية والثقافية والتربوية ، وبتظافر مجهودات كل المؤسسات والوسائط الاجتماعية (الأسرة – المدرسة- الشارع- المسجد...) تتوصل لتحويل الفرد من إنسان

بيولوجي إلى اجتماعي ومنه بناء شخصية الفرد ليصبح رجل المستقبل القادر على بناء مجتمعه وهنا يحضرنا المثل الصيني " إذا أردت أن تجني ثمار دهر فكون رجال"، وعليه تنصب عملية التنشئة الاجتماعية على تهذيب وتقويم سلوك الفرد بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي الكلي.

وعلى هذا الأساس نسعى من خلال هذه الفرضية لقياس مدى مساهمة عملية التنشئة الاجتماعية في بروز السلوك الإجرامي من منطق المجتمع الجزائري.

وعلى هذا الأساس سنسعى من خلال هذه الفرضية لقياس مدى مساهمة عملية التنشئة الاجتماعية في بروز السلوك الإجرامي من منطق المجتمع الجزائري.

الجدول رقم ٢٤: فرض الأسرة لقيم معينة وعلاقته بممارسة المبحوث لجريمة في طفولته.

الجريمة في الطفولة / قيم الأسرة		نعم								المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
		طاعة الوالدين		احترام الدين		احترام التقاليد		طاعة المعلم							
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا	٠٤	٢٨,٥٧	٠١	١٦,٦٦	١٤	٣٧,٨٣	١٣	٨٦,٦٦	٣٢	٤٤,٤٤	٢٨	٢٨	٦٠	٣٠
	الاغتصاب	٠١	٧,١٤	٠٢	٣٣,٣٣	٠٣	٨,١٠	/	/	٠٦	٨,٣٣	١٧	١٧	٢٣	١١,٥
	المخدرات	٠٧	٥٠	٠٢	٣٣,٣٣	١٨	٤٨,٦٤	٠١	٦,٦٦	٢٨	٣٨,٨٨	٤٣	٤٣	٧١	٣٥,٥
	القتل	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	٠١	٠١	٠١	٠,٥
	الضرب العمدي	/	/	/	/	٠١	٢,٧٠	/	/	٠١	١,٣٨	٠١	٠١	٠٢	٠١
	السرقة	٠٢	١٤,٢٨	٠١	١٦,٦٦	٠١	٢,٧٠	٠١	٦,٦٦	٠٥	٦,٩٤	١٠	١٠	١٥	٧,٥
المجموع الجزئي		١٤	٨٧,٥	٠٦	٨٥,٧١	٣٧	٧٤	١٥	٥٧,٦٩	٧٢	٧٢,٧٢	٩٩	١٠٠	١٧٢	٨٦
لا		٠٢	١٢,٥	٠١	١٤,٢٨	١٣	٢٦	١١	٤٢,٣	٢٧	٢٧,٢٧	٠١	٠,٩٩	٢٨	١٤
المجموع الكلي		١٦	١٦,١٦	٠٧	٧,٠٧	٥٠	٥,٥٠	٢٦	٢٦,٢٦	٩٩	٤٩,٥	١٠١	٥٠,٥	٢٠٠	١٠٠

يظهر لنا من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز فيمن أجابوا بـنعــم بنسبة (٨٦%) من بين (٢٠٠ مبحوث)، وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى " من أجابوا" بلم نتلق أي قيمة من الأسرة " بنسبة (٩٩%)، ليليها من أجابوا بنعم بنسبة (٧٢,٧٢%) وفي الأخير نجد أنّ القيمة الأولى لدى الأسرة هي طاعة الوالدين بنسبة (٨٧,٥%) ليليها قيمة احترام الدين بنسبة (٨٥,٧١%)، لنجد احترام التقاليد بنسبة (٧٤%)، وأخيرا نجد قيمة طاعة المعلم بنسبة (٥٧,٥٩%).

وفي هذا الإطار نجد أول الجرائم جريمة المخدرات بنسبة (٣٥,٥%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى من لم يتلقوا أي قيمة من أسرهم بنسبة (٤٣%) ليليها من تلقوا قيم داخل أسرهم بنسبة (٣٨,٨٨%) و في هذا الإطار تحتل قيمة طاعة الوالدين المرتبة الأولى بنسبة (٥٠%) ليليها احترام التقاليد بنسبة (٤٨,٦٤%) لنجد بعد ذلك احترام الدين بنسبة (٣٣,٣٣%) و أخيرا نجد طاعة المعلم بنسبة (٦,٦٦%)، و نجد بعد ذالك "جريمة الزنا" بنسبة (٣٠%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى من تلقوا قيم داخل أسرهم بنسبة (٤٤,٤٤%) وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى "طاعة المعلم" بنسبة (٨٦,٦٦%) ليليها قيمة احترام التقاليد بنسبة (٣٧,٨٣%) ثم طاعة الوالدين بنسبة (٢٨,٥٧%) لنجد أخيرا احترام الدين بنسبة (١٦,٦٦%)، ليأتي بعد ذالك من لم يتلقوا أي قيمة من الأسرة بنسبة (٢٨%) ، و نجد بعد ذلك "جريمة الاغتصاب" بنسبة (١١,٥%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى من لم يتلقوا أي قيمة من الأسرة بنسبة (٨,٣٣%) و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى قيمة احترام الدين بنسبة (٣٣,٣٣%) و يأتي بعد ذلك قيمة احترام التقاليد بنسبة (٨,١٠%) لنجد بعد ذلك قيمة طاعة الوالدين بنسبة (٧,١٤%) ، وتنعدم في إطار طاعة المعلم، و نجد بعد ذالك "جريمة السرقة" بنسبة (٧,٥%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى من لم يتلقوا أي قيمة من الأسرة بنسبة (١٠%) ليليها من تلقوا قيم من الأسرة بنسبة (٦,٩٤%) و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى "احترام الدين" بنسبة (١٦,٦٦%) ليليها طاعة الوالدين بنسبة (١٤,٢٨%) ليليها بعد ذالك طاعة المعلم بنسبة (٦,٦٦%) لنجد بعد ذالك "احترام التقاليد" بنسبة (٢,٧٠%) ، و نجد بعد ذلك "جريمة الضرب العمدي" بنسبة (١%) و في هذا الإطار نجد من تلقوا قيم داخل الأسرة بنسبة (١,٣٨%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة "احترام التقاليد" بنسبة (٢,٧٠%) لتنعدم في باقي القيم و في إطار عدم تلقي أي قيمة نجدها بنسبة (١%) ، و في الأخير نجد "جريمة القتل" بنسبة (٠,٥%) و في هذا الإطار نجد (١%) لم يتلقوا أي قيمة ، وتنعدم في إطار تلقي أي قيمة من الأسرة.

و نجد بعد ذلك من لم يمار سوا أي جريمة بنسبة (١٤%) و في هذا الإطار نجد من تلقوا قيم أسرية بنسبة (٢٧,٢٧%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في "قيمة طاعة المعلم" بنسبة (٤٢,٣%) ليأتي بعد ذلك "قيمة احترام التقاليد" بنسبة (٢٦%) ليليها قيمة "احترام الدين" بنسبة (١٤,٢٨%) و أخيرا نجد طاعة الوالدين بنسبة (١٢,٥%) ، لنجد في من لم يتلقوا أي قيمة أسرية بنسبة (٠,٩٩%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ الأسرة تسعى لفرض "قيمة طاعة الوالدين" على أبنائهم بصورة كبيرة و هذا ما تعكسه نسبة (٨٧,٥%) إلا أنّ هذا لا يمنع هؤلاء المبحوثين من ارتكاب سلوكات إجرامية معينة و لكن يعمد الأبناء لطاعة المعلم و احترام التقاليد و هذه القيم يفرضها الوالدين على الأبناء و ما يمكن استنتاجه بأنّ سلطة الآباء على الأبناء تراجعت إلى حد كبير إذ أصبح الأبناء يرتكبون السلوكات الإجرامية مثل الإقبال على المخدرات و الزنا و الاغتصاب و هذه الجرائم تأتي تحت تأثير ظروف اجتماعية أخرى منها البطالة و تأخر سن الزواج.

و يمكن أن نسجل هنا أنّ عامل "احترام الدين" تراجع أمام "احترام التقاليد" فالفرد "يصوم" بالرغم من ذالك لا يؤدي الصلوات المفروضة عليه ، و من هنا نلاحظ حدوث تغيرات جوهرية في الطبائع الفردية الناتجة عن التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري و أفرزت عدة مظاهر إنحرافية للسلوك ، لأنّ افرد لم يتمكن من مواكبة التغير الاجتماعي السريع الذي يشهده المجتمع الجزائري.

الجدول رقم ٢٥: ممارسة المبحوث لجريمة في الطفولة قبل الدخول للمركز و علاقتها بدخول المبحوث لمركز إعادة التربية و سن المبحوث آنذاك:

الجريمة في الصغر / دخول مركز إعادة التربية وسن المبحوث		نعم										المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
		السرقة		الزنا		الاغتصاب		المخدرات		القتل		الضرب العمدي					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سن المبحوث	١٣-١٤	/	/	/	/	/	/	١٠	١٤,٠٨	/	/	/	/	١٠	٥,٨١	١٨	٦٤,٢٨	٢٨	١٤
	١٤-١٥	/	/	/	/	/	/	٠٦	٨,٤٥	/	/	/	/	٠٦	٣,٤٨	٠٧	٢٥	١٣	٦,٥
	١٥-١٦	٠١	٦,٦٦	/	/	/	/	٠٥	٧,٠٤	/	/	/	/	٠٦	٣,٤٨	٠٣,٠	١٠,٧١	٠٩	٤,٥
	١٦-١٧	٠٢	١٣,٣٣	٠٨	١٣,٣٣	٠٤	١٧,٣٩	١٢	١٦,٩٠	/	/	٠١	٥٠	٢٧	١٥,٦٩	/	/	٢٧	١٣,٥
	١٧-١٨	١٢	٨٠	٥٢	٨٦,٦٦	١٩	٨٢,٦٠	٣٨	٥٣,٥٢	٠١	١٠٠	٠١	٥٠	١٢٣	٧١,٥١	/	/	١٢٣	٦١,٥
المجموع		١٥	٨,٧٢	٦٠	٣٤,٨٨	٢٣	١٣,٣٧	٧١	٤١,٢٧	٠١	٠,٥٨	٠٢	١,١٦	١٧٢	٨٦	٢٨	١٤	٢٠٠	١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في سن المبحوث عند دخوله لمركز إعادة التربية في الصغر بين (١٧-١٨ سنة) بنسبة (٦١,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، وفي هذا المجال نجد (٧١,٥١%) مارسوا جرائم في صغرهم وفي هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في جرائم القتل بنسبة (١٠٠%) ليليها جريمة الزنا بنسبة (٨٦,٦٦%) ، ليأتي جريمة الاغتصاب بنسبة (٨٢,٦٠%) ، ليليها بعد ذلك جريمة السرقة بنسبة (٨٠%) ، ويأتي بعد ذلك جريمة المخدرات بنسبة (٥٣,٥٢%) ونجد في الأخير الضرب العمدي بنسبة (٥٠%) ، وتنعدم في هذا الإطار من لم يمار سوا أي جريمة في الصغر وبعد ذلك نجد من يتراوح سنهم بين (١٣-١٤) سنة بنسبة (١٤%) وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى من لم يمار سوا أي جريمة بنسبة (٦٤,٢٨%) ، ليليها من ارتكبوا جرائم بنسبة (٥,٨١%) وفي هذا الإطار نجد(١٤,٠٨%) ارتكبوا جرائم المخدرات ، في حين تنعدم في باقي الجرائم الأخرى ، ونجد بعد ذلك من يتراوح سنهم مابين (١٦-١٧سنة) بنسبة (١٣,٥%) وفي هذا الإطار نجد (١٥,٦٩%) ممن مارسوا جرائم

معينة ، وفي هذا الإطار نجد (٥٠%) مارسوا جريمة الضرب العمدي ليليها جريمة الاغتصاب بنسبة (١٧,٣٩%) ، وبعد ذلك نجد جريمة المخدرات بنسبة (١٦,٩٠%) ويأتي بعد ذلك جريمتي السرقة والزنا بنسبة (١٣,٣٣%) لكل منهما ، وتنعدم في هذا المجال من لم يرتكبوا أية جريمة ويليها بعد ذلك من يتراوح سنهم مابين (١٤-١٥ سنة) بنسبة (٦,٥%) وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى من لم يمارسوا أية جريمة بنسبة (٢٥%) ليليها من مارسوا جرائم بنسبة (٣,٤٨%) وفي هذا المجال نجد جريمة المخدرات بنسبة (٨,٤٥%)، وتنعدم في باقي الجرائم الأخرى .

و نجد في الأخير من يتراوح سنهم ما بين (١٥-١٦سنة) بنسبة (٤,٥%) و نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في من لم يمارسوا أية جريمة بنسبة (١٠,٧١%) ليليها من مارسوا جرائم بنسبة (٣,٤٨%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى جريمة المخدرات بنسبة (٧,٠٤%) ليليها جريمة السرقة بنسبة (٦,٦٦%) ، و تنعدم في باقي الجرائم الأخرى.

و بعد هذا العرض الإحصائي نستنتج :

حدوث تناقض في تصريح المبحوثين ، فبالرغم من أن (١٤%) من المبحوثين صرحوا لنا بأنهم لم يرتكبوا أي جريمة في صغرهم إلا أن هؤلاء المبحوثين دخلوا مراكز لإعادة التربية لتقويم سلوكهم و إصلاحه و تهذيبه إلا أن هؤلاء المبحوثين دخلوا مركز إعادة التربية في الصغر (١٣-١٦ سنة) مما يعني أنه يمثل لهم درسا حقيقيا في بداية حياتهم و لهذا حاولوا التصريح بارتكابهم لسلوك إجرامي في الصغر ، و لكن الملاحظ بالموازاة مع ذالك ارتفاع نسب الجريمة لدى المبحوثين عندما كان سنهم (١٦-١٧ سنة) (١٧ – ١٨ سنة) و دخول لمراكز إعادة التربية مما جعلهم مؤهلين لتعلم نماذج انحرافية ساعدتهم للخروج من المركز و هم ممتهنين للسلوك الإجرامي خاصة إذا عرفنا أن هذه الفئة ارتكبت جرائم خطيرة و هم في سن مبكرة جدا مما يعني بناء شخصياتهم في إطار مراكز إعادة التربية ، و توجيه سلوكهم بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي و التربوي الموجود بمركز إعادة التربية.

الجدول رقم ٢٦: نوع الجريمة المرتكبة في الطفولة و علاقتها بمدة الحجز و نوعية المعاملة داخل مركز إعادة التربية

الجريمة في الطفولة / مدة الحجز		نعم												لا		المجموع الكلي	
		السرقة		الزنا		الاغتصاب		المخدرات		الفتل		الضرب العمدي		المجموع الجزئي			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حسنة	أشهر ٣	٠١	١٠ ٠	٠١	٥٠	/	/	٠١	٣٣,٣٣	/	/	/	/	٠٣	٤٢,٨٥	/	/	٠٣	٤٢,٨٥
	أشهر ٦	/	/	٠١	٥٠	/	/	٠١	٣٣,٣٣	/	/	/	/	٠٢	٢٨,٥٧	/	/	٠٢	٢٨,٥٧
	أشهر ٩	/	/	/	/	/	/	٠١	٣٣,٣٣	/	/	/	/	٠١	١٤,٢٨	/	/	٠١	١٤,٢٨
	سنة واحدة	/	/	/	/	٠١	١٠٠	/	/	/	/	/	/	٠١	١٤,٢٨	/	/	٠١	١٤,٢٨
	٣ سنوات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع الجزئي		٠١	١٤,٢٨	٠٢	٢٨,٥٧	٠١	١٤,٢٨	٠٣	٤٢,٨٥	/	/	/	/	٠٧	١٠٠	/	/	٠٧	٣,٥
مقبولة	أشهر ٣	/	/	٠٢	٢٠	/	/	٠٢	٢٥	/	/	/	/	٠٤	١٩,٠٤	٠٢	٣٣,٣٣	٠٦	٢٢,٢٢
	أشهر ٦	٠١	١٠٠	٠٤	٤٠	/	/	٠٣	٣٧,٥	/	/	/	/	٠٨	٣٨,٠٩	٠٢	٣٣,٣٣	١٠	٣٧,٠٣
	أشهر ٩	/	/	٠٣	٣٠	٠١	٥٠	٠٢	٢٥	/	/	/	/	٠٦	٢٨,٥٧	٠٢	٣٣,٣٣	٠٨	٢٩,٦٢
	سنة واحدة	/	/	٠١	١٠	٠١	٥٠	٠١	١٢,٥	/	/	/	/	٠٣	١٤,٢٨	/	/	٠٣	١١,١١
	٣ سنوات	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع الجزئي		٠١	٣,٧ ٠	١٠	٣٧,٠٣	٠٢	٧,٤٠	٠٨	٢٩,٦٢	/	/	/	/	٢١	٧٧,٧٧	٠٦	٢٢,٢٢	٢٧	١٣,٥
سيئة	أشهر ٣	٠٣	٢٣,٠ ٧	٤٠	٨٣,٣٣	/	/	/	/	/	/	/	/	٤٣	٢٩,٨٦	١٢	٥٤,٥٤	٥٥	٣٣,١٣
	أشهر ٦	٠٥	٣٨,٤ ٦	٠٣	٦,٢٥	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٨	٥,٥٥	٠٤	١٨,١٨	١٢	٧,٢٢
	أشهر ٩	٠٤	٣٠,٧٦	٠٥	١٠,٤١	٠٢	١٠	٣٥	٥٨,٣٣	/	/	٥٠	٠١	٤٧	٣٢,٦٣	٠٦	٢٧,٢٧	٥٣	٣١,٩٢
	سنة واحدة	٠١	٧,٦٩	/	/	١٨	٩٠	٢٥	٤١,٦٦	/	/	٥٠	٠١	٤٥	٣١,٢٧	/	/	٤٥	٢٧,١٠
	٣ سنوات	/	/	/	/	/	/	/	/	٠١	١٠٠	/	/	٠١	٠,٦٩	/	/	٠١	٠,٦٠
المجموع الجزئي		١٣	٨٦,٦٦	٤٨	٨٠	٢٠	٨٦,٩٥	٦٠	٨٤,٥	٠١	١٠٠	٠٢	١٠٠	١٤٤	٨٣,٧٢	٢٢	٧٨,٥٧	١٦٦	٨٣
المجموع الكلي		١٥	٨,٧٢	٦٠	٣٤,٨٢	٢٣	١٣,٣٧	٧١	٤١,٢٧	٠١	٠,٥٨	٠٢	١,١٦	١٧٢	٨٦	٢٨	١٤	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في نوع المعاملة (سيئة) بنسبة (٨٣%) من بين (٢٠٠ مبحوث) و في هذا الإطار نجد من مارسوا جرائم بنسبة (٨٣,٧٢%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى كل من جريمتي القتل و الضرب العمدي بنسبة (١٠٠%) لكل منهما ليليها جريمة الاغتصاب بنسبة (٨٦,٩٥%)،ثم نجد جريمة السرقة بنسبة (٨٦,٦٦%) ثم نجد جريمة المخدرات بنسبة (٨٤,٥%) و في الأخير نجد جريمة الزنا بنسبة (٨٠%) و في هذا الإطار نجد بأنّ أعلى نسبة تتركز فيمن احتجزوا لمدة (٩ أشهر) بنسبة (٣٢,٦٣%) ، و في هذا المجال نجد (٥٨,٣٣%) مارسوا جريمة المخدرات ليليها (٥٠%) مارسوا جريمة الضرب العمدي ، ثم نجد جريمة السرقة بنسبة (٣٠,٧٦%) ، و بعد ذلك نجد جريمة الزنا بنسبة (١٠,٤١%) ليليه في الأخير جريمة الاغتصاب بنسبة (١٠%) و تنعدم في جريمة القتل ، و يأتي بعد ذلك مدة الحجز المقدرة بسنة واحدة بنسبة (٣١,٢٥%) ، و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في جريمة الاغتصاب بنسبة (٩٠%) ، ليليه جريمة الضرب العمدي بنسبة (٥٠%) ثم نجد بعد ذلك جريمة المخدرات بنسبة (٤١,٦٦%) ثم نجد جريمة السرقة بنسبة (٧,٦٩%) ، وفي الأخير تنعدم في جرائم الزنا و القتل ، و نجد بعد ذلك من تم حجزهم لمدة (٠٣ أشهر) بنسبة (٢٩,٨٦%) و في هذا الإطار نجد (٨٣,٣٣%) من مارسوا جريمة الزنا ، ليليه جريمة السرقة بنسبة (٢٣,٠٧%) ، و بعد ذلك نجد مدة الحجز (٠٦ أشهر) بنسبة (٥,٥٥%) و في هذا المجال نجد جريمة السرقة بنسبة (٣٨,٤٦%) ليليه جريمة الزنا بنسبة (٦,٢٥%) و تنعدم في باقي الجرائم ، ليليها في هذا المجال مدة الحجز (٠٣ سنوات) بنسبة (٠,٦٩%) و في هذا الإطار نجد (١٠٠%) في جرائم القتل لتنعدم في المجالات الإجرامية الأخرى.

و في المجال المقابل للذين لم يمارسوا أي جريمة نجد (٧٨,٥٧%) و في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في مدة الحجز بـ(٠٣ أشهر) بنسبة (٥٤,٥٤%) ليليه مدة الحجز بـ (٩ أشهر) بنسبة (٢٧,٢٧%) و في الأخير نجد مدة الحجز بـ(٠٦ أشهر) ، و تنعدم في باقي الفترات الأخرى.

ليأتي بعد ذلك المعاملة المقبولة بنسبة (١٣,٥%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى من مارسوا جرائم بنسبة (٧٧,٧٧%) لنجد في هذا الإطار بان أعلى نسبة تتركز في جريمة الزنا (٣٧,٠٣%)، ليليها جريمة المخدرات بنسبة (٢٩,٦٢%) ثم لنجد بعد ذلك جريمة الاغتصاب بنسبة (٧,٤٠%) ، ليأتي جريمة السرقة بنسبة (٣,٧٠%) و تنعدم في جريمتي القتل و الضرب العمدي، و دائما في مجال المعاملة المقبولة نجد أعلى نسبة لمن ارتكبوا جرائم في مدة الحجز المقدرة بـ(٠٦ أشهر) بنسبة (٣٨,٠٩%) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في جرائم السرقة بنسبة (١٠٠%) ، و تنعدم في باقي الجرائم الأخرى ، ليليها بعد ذالك مدة الحجز بـ(٠٩ أشهر) بنسبة (٢٨,٥٧%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في جريمة الاغتصاب بنسبة (٥٠%) ليليها جرائم الزنا بنسبة (٣٠%) ليأتي بعد ذالك جرائم المخدرات بنسبة (٢٥%) و تنعدم لدى باقي الجرائم ، و يأتي بعد ذالك مدة الحجز بـ(٠٣ أشهر) بنسبة (١٩,٠٤%) و أعلى نسبة تتركز في جريمة المخدرات بنسبة (٢٥%) ليليها جريمة الزنا بنسبة (٢٠%) لتنعدم في باقي الجرائم

الأخرى ، و لنجد بعد ذلك مدة الحجز بـ(سنة واحدة) بنسبة (١٤,٢٨%) و لنجد في المرتبة الأولى جريمة الاغتصاب بنسبة (٥٠%) ليليها جريمة المخدرات بنسبة (١٢,٥%) ، ثم نجد جريمة الزنا بنسبة (١٠%) لتنعدم في باقي الجرائم الأخرى ، و تنعدم الجرائم كلية في مدة الحجز المقدرة بـ(٠٣ سنوات) ، و في إطار عدم ممارسة أية جريمة المقدرة بنسبة (٢٢,٢٢%) نجدها بنسب متساوية في كل من مدة الحجز بـ(٠٣ أشهر) ، (٠٦ أشهر) ، (٠٩ أشهر) بنسبة (٣٣,٣٣%) لكل منهم ، و تنعدم في باقي الفترات الأخرى.

و نجد في الأخير المعاملة الحسنة بنسبة (٣,٥%) ، لنجد (١٠٠%) تتركز في ممارسة السلوك الإجرامي ، لنجد في المرتبة الأولى جريمة المخدرات بنسبة (٤٢,٨٥%) ليليها جريمة الزنا بنسبة (٢٨,٥٧%) لنجد في الأخير جريمتي السرقة و الاغتصاب بنسبة (١٤,٢٨%) لكل واحد منهما ، وتنعدم في جريمتي القتل و الضرب العمدي ، أما فيما يتعلق بمدة الحجز في هذا الإطار نجد (٤٢,٨٥%) في مدة الحجز المقدرة بـ(٠٣ أشهر) و في هذا المجال نجد (١٠٠%) مارسوا جريمة السرقة و (٥٠%) مارسوا جريمة الزنا و (٣٣,٣٣%) مارسوا جريمة المخدرات ، و تنعدم في باقي الجرائم الأخرى ، و نجد بعد ذلك مدة الحجز المقدرة بـ(٠٦ أشهر) بنسبة (٢٨,٥٧%) و نجد في هذا الإطار الزنا بنسبة (٥٠%) ليليها المخدرات بنسبة (٣٣,٣٣%) لتنعدم في باقي الجرائم الأخرى ، ليأتي بعد ذلك مدة الحجز المقدرة بـ(٠٩ أشهر) بنسبة (١٤,٢٨%) و في هذا الإطار نجد (٣٣,٣٣%) لجريمة المخدرات و تنعدم في باقي الجرائم الأخرى ، و نجد أيضا مدة الحجز المقدرة بـ(سنة واحدة) بنسبة(١٤,٢٨%) و في هذا الإطار نجد (١٠٠%) تتركز في جريمة الاغتصاب لتنعدم في باقي الجرائم الأخرى.

وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول بأنه كلما كانت مدة الحجز طويلة داخل مركز إعادة التربية كانت المعاملة سيئة، وهذا ما انعكس على سلوكه المستقبلي أي بعد خروجه (المبحوث) من السجن ، وبذلك فالمعاملة السيئة داخل مركز إعادة التربية أدت إلى تنمية السلوك العدواني ،ومنه السلوك الإجرامي لدى الفرد كما أنه كلما طالت مدة الحجز داخل مركز إعادة التربية أدى هذا الوضع إلى إمتهان المبحوث للسلوك الإجرامي .

وما يمكن ملاحظته بأن المعاملة داخل مركز إعادة التربية مع الحدث لها دور في تغيير طباعه ، فالوسط الاجتماعي، العلائقي ،التربوي له دور حاسم في مجال تكوين شخصية الأفراد وتوجيه سلوكهم ،و عليه فوجود وسط ملائم متناسق يخلق حالة من السلامة الجسدية والنفسية و هذا ما نلاحظه في السلوك الفردي فإذا وجد الفرد المتواجد داخل مركز إعادة التربية بيئة لتهذيب سلوكه وإصلاحه سهل له هذا الجو في خلق فرد جديد بسلوكات اندماجية ولكن إذا حدث العكس خلق حالة من العدائية في سلوكا ته ومنه امتهان السلوك الإجرامي لدى الفرد .

الجدول رقم٢٧: نوع التكوين داخل مركز إعادة التربية و بالاستفادة منه وتأثيره على المبحوث بعد الخروج من المركز والحصول على العمل.

نوع التكوين / الاستفادة منه / الحصول على عمل		نعم										لا		المجموع الكلي	
		النجارة		الحدادة		الخياطة		الإعلام الآلي		الميكانيك		المجموع الجزئي			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	نعم	٠٧	٢٥,٩٢	٠٦	١٢,٥	٠٤	٨٠	١٠	١٠٠	١٧	٧٧,٢٧	٤٤	٣٩,٢٨	٠١	٣٣,٣٣	٤٥	٣٩,١٣
	لا	٢٠	٧٤,٠٧	٤٢	٨٧,٥	٠١	٢٠	/	/	٠٥	٢٢,٧٢	٦٨	٦٠,٧١	٠٢	٦٦,٦٦	٧٠	٦٠,٨٦
المجموع الجزئي		٢٧	٩٠	٤٨	٩٦	٠٥	٨٣,٣٣	١٠	٩٠,٩	٢٢	٩٥,٦٥	١١٢	٩٣,٣٣	٠٣	٣,٧٥	١١٥	٥٧,٥
لا		٠٣	١٠	٠٢	٠٤	٠١	١٦,٦٦	٠١	٩,٠٩	٠١	٤,٣٤	٠٨	٦,٦٦	٧٧	٩٦,٢٥	٨٥	٤٢,٥
المجموع الكلي		٣٠	٢٥	٥٠	٤١,٦٦	٠٦	٠٥	١١	٩,١٦	٢٣	١٩,١٦	١٢٠	٦٠	٨٠	٤٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال بأن أعلى نسبة تتركز في الحصول على عمل بعد مغادرة مركز إعادة التربية (٥٧,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) وفي هذا المجال نجد (٩٣,٣٣%) من تلقوا تكوين داخل مركز إعادة التربية حيث نجد (٩٦ %) تلقوا تكوين في الحدادة ،و(٩٥,٦٥ %) تلقوا تكوين في الميكانيك ، و(٩٠,٩%) تلقوا تكوين في الإعلام الآلي و(٩٠ %) تلقوا تكوين في النجارة، و (٨٣,٣٣ %) في الخياطة ، في حين (٣,٧٥ %) لم يتلقوا أي تكوين ، أما في المجال الاستفادة من هذا التكوين ومدى مساهمته في الحصول على عمل ، فـ (٦٠,٨٦%) لم يستفيدوا من التكوين الذي تلقوه و في هذا الإطار (٦٦,٦٦%) لم يتلقوا أي تكوين ، في حين (٦٠,٧١ %) تلقوا تكوين ولم يحصلوا على عمل بفضل هذا التكوين نجد (٨٧,٥ %) تلقوا تكوين في الحدادة ، و (٢٠ %) تلقوا تكوين في الخياطة ، و لا يوجد من تلقى تكوين في الاعلام الالي. اما في مجال الاستفادة من التكوين الذي بلغ نسبة (٣٩,١٣ %) حيث وجدنا (٣٩,٢٨) تلقوا تكوينا و في هذا الاطار نجد (١٠٠%) تلقوا تكوينا في الإعلام الآلي، و(٨٠%) في الخياطة و(٧٧,٢٧%) في الميكانيك و(٢٥,٩٢ %) في النجارة و(١٢,٥ %) في الحدادة في حين(٣٣,٣٣ %) لم يتلقوا أي تكوين مهني ،و في الجانب الآخر نجد (٤٢,٥ %) لم يحصلوا على عمل و في هذا الإطار هناك(٩٦,٢٥ %) لم يتلقوا أي تكوين ، في حين(٦,٦٦%) تلقوا تكوينا مهنيا و في هذا الإطار (١٦,٦٦%) تلقوا تكوين في الخياطة من بين (٦مبحوثين) و(١٠%) في النجارة من بين (٣٠

مبحوثا)، و (٩,٠٩ %) في الإعلام الآلي من بين (١١ مبحوث) و(٤,٣٤ %)في ميكانيكي السيارات من بين (٢٣ مبحوث) ، و (٠٤ %) في الحدادة من بين (٥٠مبحوث).

و نستنتج من خلال هذا الجدول :

بأن تعلم المبحوث لحرفة و تكوين مهني داخل المركز يؤهله في الحصول على منصب عمل و هذا ما يساعده على الابتعاد عن السلوك الإجرامي ، و يسعى بالموازاة مع ذالك لتلبية حاجياته الضرورية من خلال عمل ، خاصة إذا تلقى تكوينا يتماشى مع متطلبات السوق فالذي تلقوا تكوينا في الإعلام الآلي صرحوا كلهم بدون استثناء عن استفادتهم من هذا التكوين الذي يتلاءم مع احتياجات السوق لليد العاملة المؤهلة في هذا المجال ، و عليه فتزويد الفرد بتكوين مهني من خلال مركز إعادة التربية يؤهله ذالك للتكيف مع الواقع الاجتماعي الجديد ، و يساعده ذلك للاندماج مجددا داخل المجتمع ، و هذا يساعده لاحقا للابتعاد كلية عن السلوك الانحرافي و منه الإجرامي عن طريق مكانته و مركزه الاجتماعي.

الجدول رقم ٢٨: تلقي المبحوث لتكوين داخل مركز إعادة التربية و علاقته بالعودة لممارسة الجريمة من جديد

تلقي التكوين / الجريمة المحددة في الصغر	نعـــم		لا		المجمـــوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعـــم	١١٠	٩٥,٦٥	٨٣	٩٧,٦٤	١٩٣	٩٦,٥
لا	٠٥	٤,٣٤	٠٢	٢,٣٥	٠٧	٣,٥
المجموع	١١٥	١٠٠	٨٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلا الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب الجريمة مجددا في الصغر بنسبة (٩٦,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) وفي هذا المجال (٩٧,٦٤%) لم يتلقوا أي تكوين ،و(٩٥,٦٥%) تلقوا تكوينا مهنيا، و في الإطار الآخر نجد (٣,٥%) لم يرتكبوا جريمة مجددا في الصغر ، حيث نجد (٤,٣٤%) تلقوا تكوينا من بين (١١٥ مبحوث) ، و (٢,٣٥%) لم يتلقوا أي تكوين من بين (٨٥ مبحوث).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن تلقي التكوين داخل المركز ساهم في إبعاد المبحوثين من الوقوع في الجريمة مجددا و هذا ما أكدته غالبية المبحوثين لأن تلقي التكوين يبعد الفرد عن الانحراف نظرا لأن التكوين يساعده في الحصول

على منصب عمل و الذي يؤهله بدوره في الحصول على دخل و منه الابتعاد عن السرقة و غيرها من المظاهر الانحرافية السلوكية ، لكن عدم تلقي التكوين يعني آليا ارتفاع السلوك الإجرامي لدى هؤلاء المبحوثين لأنه يعني تأزم الوضع ماديا و الذي يدفع إلى الجريمة مجددا لتلبية حاجياتهم.

الجدول رقم ٢٩: فرض الأسرة لقيم معينة و علاقته برد فعل الأسرة من سلوك المبحوث بعد مغادرة المركز.

قيم الأسرة / رد فعل الأسرة	نعم								المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	طاعة الوالدين		احترام الدين		احترام التقاليد		طاعة المعلم							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القبول	٠٣	١٨,٧٥	٠١	١٤,٢٨	٠٢	٤	٠٣	١١,٥٣	٠٩	٩,٠٩	٨٧	٨٦,١٣	٩٦	٤٨
الرفض	١٣	٨١,٢٥	٠٦	٨٥,٧١	٤٨	٩٦	٢٣	٨٨,٤٦	٩٠	٩٠,٩٠	١٤	١٣,٨٦	١٠٤	٥٢
المجموع	١٦	١٦,١٦	٠٧	٧,٠٧	٥٠	٥٠,٥٠	٢٦	٢٦,٢٦	٩٩	٤٩,٥	١٠١	٥٠,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح بأن أعلى نسبة تتركز في رد فعل الأسرة بالرفض اتجاه المبحوث المغادر لمركز إعادة التربية بنسبة (٥٢%) لنجد في هذا الإطار (٩٠,٩٠%) تلقوا قيم أسرية من بين (٩٩ مبحوث) وفي هذا المجال (٩٦%) تلقوا قيمة احترام التقاليد من بين (٥٠ مبحوث)،ليليها (٨٨,٤٦%) تلقوا قيمة طاعة المعلم من بين(٢٦ مبحوث) ليأتي من تلقوا قيمة احترام الدين بنسبة (٨٥,٧١%) من بين(٧ مبحوثين)، لنجد احترام الوالدين و طاعتهم بنسبة (٨١,٢٥%) من بين(١٦ مبحوث) و بالمقابل نجد (١٣,٨٦%) لم يتلقوا أي قيمة أسرية من بين (١٠١ مبحوث)، و بالموازاة بذلك نجد من تم قبولهم من أسرهم بعد الخروج من المركز بلغ (٤٨%) من بين (٢٠٠مبحوث)، وفي هذا المجال نجد (٨٦,١٣%) لم يتلقوا أي قيمة أسرية في حين (٩,٠٩%) تلقوا قيمة أسرية، حيث نجد قيمة طاعة الوالدين بنسبة (١٨,٧٥%)، ليليها إحترام الدين بنسبة (١٤,٢٨%) ثم نجد طاعة المعلم بنسبة (١١,٥٣%)، ثم نجد احترام التقاليد بنسبة (٠٤) .

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بان تلقي المبحوث لقيم أسرية يزوده بمجال ثقافي تربوي يحصنه و يحميه من اللجوء للجريمة وهذا يجعله بعيدا عن الجريمة لأنه متأكد بان ارتكابه لسلوك انحرافي معين ومنه الجريمة تعني إبعاده من الوسط الأسري ونبذه ، ولذلك فالأسرة تعمد إلى إيجاد بعض القيم داخل المجتمع تحاول استغلالها داخل الجو الأسري ككل ، من خلال تلقين الأفراد نماذج من السلوك الموجود داخل المجتمع ككل مما يساهم في بلورة شخصيات متوازنة مفعمة بطابع سلوكي صحي يتماشى مع الثقافة الاجتماعية، هذا الواقع يساعد في النمو

السليم للفرد من الناحية الشخصانية ، وهذا الذي سيعكس على الجانب السلوكي ومن هنا تتحدد الجريمة ، فإذا تمت عملية نقل التراث الثقافي بشكل يتناسب مع الكل الاجتماعي أبعد الفرد من اللجوء إلى الجريمة ولكن في حالة غياب الواقي الاجتماعي المجسد في القيم والمعايير الاجتماعية أدى إلى تنمي السلوك الإجرامي في ظل تدهور الظروف المعيشية وغيرها من العوامل الاجتماعية الدافعة للجريمة.

الجدول رقم ٣٠: نوعية الجريمة الممارسة في الصغر و علاقتها برد فعل الأصدقاء.

نوعية الجريمة في الصغر / رد فعل الأصدقاء	نعم												لا		المجموع	
	السرقة		الزنا		الاغتصاب		المخدرات		القتل		الضرب العمدي					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القبول	14	93.33	57	95	20	86.95	70	98.59	/	/	/	/	02	7.14	163	81.5
الرفض	01	6.66	03	05	03	13.04	01	1.40	01	100	02	100	26	92.85	37	18.5
المجموع	15	8.72	60	34.88	23	13.37	71	41.27	01	0.58	02	1.16	28	14	200	100

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في رد فعل الأصدقاء المجسد بالقبول بنسبة (81.5%) من بين (200 مبحوث) ، و في هذا المجال نجد (93.6%) مارسوا جرائم معينة في الصغر من بين (١٧٢ مبحوث) ، حيث أن (٩٨,٥٩%) مارسوا جريمة المخدرات من بين (٧١ مبحوث) ، ليليها (٩٥%) مارسوا جريمة الزنا من بين (٦٠ مبحوث) ثم نجد (٩٣,٣٣%) مارسوا جريمة السرقة من بين (١٥ مبحوث) ، لنجد جريمة الإغتصاب(٨٦,٩٥%) من بين (٢٣ مبحوث) ، و تنعدم في جريمة القتل و الضرب العمدي ، في حين أن هناك (٧,١٤%) لم يمارسوا أي جريمة ، و بالمقابل نجد أن (١٨,٥%) تم مقابلتهم بالرفض من أصدقائهم ، حيث نجد (٩٢,٨٥%) لم يمارسوا أي جريمة و (٦,٣٩%) مارسوا جرائم معينة ، و في هذا الإطار نجد (١٠٠%) مارسوا جريمتي القتل و الضرب العمدي لكل واحد منهما ، لنجد بعد ذلك جريمة الاغتصاب بنسبة (١٣,٠٤%) ثم جريمة السرقة بنسبة (٦,٦٦%) ، ثم نجد جريمة الزنا بنسبة (٥%) ثم نجد جريمة المخدرات بنسبة (١,٤٠%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بان هؤلاء المبحوثين غالبية أصدقائهم منحرفين و الدليل على ذلك أنهم كانوا يتقبلوا السلوك الانحرافي و منه الإجرامي لدى اصدقائهم ، و عليه فتأثير الأصدقاء بارز في بناء شخصيات بعضهم

البعض ، و منه خلق أنماط سلوكية تتماشى مع الطابع العلائقي الذي يميز هذه الوحدات الاجتماعية ، و عليه فالمخالطة تخلق أنماط سلوكية متشابهة خاصة عند الصغير و هذا الناتج عن التقليد و المحاكاة وسطها ثم تعمد إلى فرضها و محاسبة الفرد بعد ذلك إذا تعدى عليها ، لكن عدم مبالاة الأسرة بأفعال أفرادها يعني تنمية السلوك العدواني لدى هؤلاء المبحوثين و منه تفاقم المظاهر الإجرامية لدى هؤلاء المبحوثين ، أي عملية التنشئة في إطارها الأسري لها عدة محاور تبدأ بإيجاد جو اسري مفعم بالمعايير و القيم الاجتماعية ثم السعي لفرضها على الأبناء و منه أبعاد الفرد عن الانحراف و منه الإجرام.

الجدول رقم ٣١: قيم الأسرة المفروضة و علاقتها برد فعلها بعد مغادرة المبحوث لمركز إعادة التربية و ممارسة السلوك الانحرافي.

قيم الأسرة المفروضة / رد فعل من دخول المركز / رد فعل من السلوك		نعم								المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
		طاعة الوالدين		احترام الدين		احترام التقاليد		طاعة المعلم							
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القبول	التأييد	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٤	٤,٥٩	٠٤	٤,١٦
	المعارضة	٠١	٣٣,٣٣	/	/	/	/	/	/	٠١	١١,١١	٢٠	٢٢,٩٨	٢١	٢١,٨٧
	اللامبالاة	٠٢	٦٦,٦٦	٠١	١٠٠	٠٢	١٠٠	٠٣	١٠٠	٠٨	٨٨,٨٨	٦٣	٧٢,٤١	٧١	٧٣,٩٥
المجموع الجزئي		٠٣	١٨,٧٥	٠١	١٤,٢٨	٠٢	٠٤	٠٣	١١,٥٣	٠٩	٩,٠٩	٨٧	٨٦,١٣	٩٦	٤٨
الرفض	التأييد	٠١	٧,٦٩	٠١	١٦,٦٦	٠٦	١٢,٥	٠٢	٨,٦٩	١٠	١١,١١	٠٢	١٤,٢٨	١٢	١١,٥٣
	المعارضة	١٠	٧٦,٩٢	٠٥	٨٣,٣٣	٠٢	٤,١٦	٠١	٤,٣٤	١٨	٢٠	٠٢	١٤,٢٨	٢٠	١٩,٢٣
	اللامبالاة	٠٢	١٥,٣٨	/	/	٤٠	٨٣,٣٣	٢٠	٨٦,٩٥	٦٢	٦٨,٨٨	١٠	٧١,٤٢	٧٢	٦٩,٢٣
المجموع الجزئي		١٣	٨١,٢٥	٠٦	٨٥,٧١	٤٨	٩٦	٢٣	٨٨,٤٦	٩٠	٩٠,٩	١٤	١٣,٨٦	١٠٤	٥٢
المجموع الكلي		١٦	١٦,١٦	٠٧	٧,٠٧	٥٠	٥٠,٥	٢٦	٢٦,٢٦	٩٩	٤٩,٥	١٠١	٥٠,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في رفض الأسرة للسلوك الانحرافي بنسبة (٥٢%) ، لنجد (٩٠,٩%) تلقوا قيم أسرية ، حيث نجد (٩٦%) تلقوا قيمة احترام التقاليد و (٨٨,٤٦%) تلقوا قيمة طاعة المعلم و (٨٥,٧١%) تلقوا احترام الدين و (٨١,٢٥%) تلقوا طاعة الوالدين و في هذا

المجال نجد (٦٨,٨٨%) ثم عدم المبالاة من أسرهم لنجد في هذا المجال (٨٦,٩٥%) سعوا لفرض طاعة المعلم ، ليليها احترام التقاليد بنسبة (٨٣,٣٣%) ، لنجد (١٥,٣٨%) تلقوا طاعة الوالدين ، و تنعدم احترام الدين ،لنجد بعد ذلك المعارضة الأسرية بنسبة (٢٠%) حيث نجد في الأولى احترام الدين بنسبة (٨٣,٣٣%) ليليها طاعة الوالدين بنسبة (٧٦,٩٢%) ثم نجد طاعة المعلم بنسبة (٤,٣٤%) ، لنجد احترام التقاليد بنسبة (٤,١٦%) ثم نجد التأييد الأسري بنسبة (١١,١١%) حيث نجد أعلى نسبة في احترام الدين بنسبة (١٦,٦٦%) لنجد احترام التقاليد بنسبة (١٢,٥%) ، ثم نجد طاعة المعلم بنسبة (٨,٦٩%) ، ثم نجد طاعة الوالدين بنسبة (٧,٦٩%) و بالموازاة مع ذلك نجد (١٣,٨٦%) لم يتلقوا أي قيمة أسرية ، لنجد في المرتبة الأولى اللامبالاة بنسبة (٧١,٤٢%) ثم نجد (١٤,٢٨%) تتركز في التأييد و المعارضة بنسبتين متساويتين.

و بالموازاة مع ذلك نجد أن (٤٨%) تم قبولهم من أسرهم و في هذا المجال نجد (٨٦,١٣%) لم يتلقوا أي قيمة من الأسرة، و (٩,٠٩%) تلقوا قيم أسرية، حيث نجد (١٨,٧٥%) لطاعة الوالدين، و (١٤,٢٨%) فرض قيمة

إحترام الدين، و(١١,٥٣٪) تم فرض قيمة طاعة المعلم، ثم نجد (٠٤٪) فرض قيمة احترام التقاليد ، و في هذا الإطار دوما نجد أن أعلى نسبة تتركز في اللامبالاة بنسبة(٧٣,٩٥٪) حيث نجد أن (٨٨,٨٨٪) تلقوا قيم أسرية حيث أن (١٠٠٪) تلقوا قيم احترام الدين،و التقاليد و المعلم بنسب متساوية و (٦٦,٦٦٪) تلقوا قيم احترام وطاعة الوالدين،في حين أن (٧٢,٤١٪) لم يتلقوا أية قيمة ، في حين نجد أن (٢١,٨٧٪) تلقوا بالمعارضة الأسرية حيث نجد (٢٢,٩٨٪) لم يتلقوا أية قيمة ، في حين (١١,١١٪) تلقوا قيمة أسرية ، و في هذا المجال نجد (٣٣,٣٣٪) تلقوا طاعة الوالدين، لتنعدم في هذا المجال باقي القيم الأخرى ، و في الأخير نجد التأييد الأسري بنسبة (٤,١٦٪) حيث نجد أن (٤,٥٩٪) لم يتلقوا أي قيمة أسرية ،لتنعدم أي حالة للحصول على قيم أسرية.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن فرض الأسرة لقيم معينة يعني بأنها ستقابل أي سلوك انحرافي للمبحوث بالرفض وتجسيد ذلك بالعقاب إما المادي أو المعنوي المادي يتجسد حرمان المبحوث من حريته و تقييدها ومعنويا من خلال المعارضة الدائمة لسلوك المبحوث و هذا ما يفسر لاحقا بتقويم سلوك الفرد بدءا من وسطه الأسري ، وهذا ما يعكسه رفض الأسرة للسلوك ألانحرافي للمبحوث ، لكن إذا تم معاملة المبحوث عند ارتكابه لسلوك إجرامي بقبول لسلوكه فهذا فتح المجال لهذا الفرد لارتكاب السلوك العدواني مجددا و منه انتهاك المعايير الاجتماعية ويصبح عنده السلوك الإجرامي اعتيادي بالنظر لقبوله داخل وسطه الأسري و هذا ما يساعده على انتهاج هذا السلوك بصورة احترافية إذا اقترن بعوامل اجتماعية أخرى مثل الظروف الاقتصادية السيئة و غيرها من المظاهر الاجتماعية الخارجية.

الجدول رقم ٣٢: رد فعل الأسرة من سلوك المبحوث بعد مغادرة مركز إعادة التربية وعلاقته بمواجهة الفرد المنحرف من أسرته.

رد فعل الأسرة من السلوك / مواجهة الفرد المنحرف	القبول		الرفض		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضرب	٠٨	٨,٣٣	٦٩	٦٦,٣٤	٧٧	٣٨,٥
الطرد	٨٢	٨٥,٤١	٢٠	١٩,٢٣	١٠٢	٥١
التوجيه	٠٢	٢,٠٨	١٣	١٢,٥	١٥	٧,٥
الحوار	٠٤	٤,١٦	٠٢	١,٩٢	٠٦	٠٣
المجموع	٩٦	٤٨	١٠٤	٥٢	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في مواجهة الفرد المنحرف من أسرته بالطرد بنسبة(٥١%) لنجد في هذا المجال القبول الأسري بنسبة (٨٥,٤١٪) من بين (٩٦ مبحوث) ليليها الرفض بنسبة (١٩,٢٣ ٪) من بين (١٠٤ مبحوث) ،ويأتي بعد ذلك مواجهة الفرد المنحرف بالضرب بنسبة (٣٨,٥ ٪) حيث نجد في المرتبة الأولى الرفض بنسبة (٦٦,٣٤٪) ليليها القبول بنسبة (٨,٣٣٪) ، لنجد بعد ذلك مواجهة الفرد المنحرف بالتوجيه بنسبة (٧,٥٪) و في هذا المجال نجد (١٢,٥٪)يقابلون بالرفض، و (٢,٠٨٪)يقابلون بالقبول، لنجد في الأخير من يتم مواجهتهم بالحوار بنسبة (٠٣٪) حيث نجد من يتم قبولهم بنسبة (٤,١٦٪) و (١,٩٢٪) يعاملون بالرفض.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بان معظم اسر المبحوثين انتهجت أساليب تربوية غير صحية و المجسدة في الطرد و الضرب، فالطرد يعني إرسال الفرد إلى الشارع أي يلتقي بأصدقائهم ليزاولون معهم مجددا تجسيد عملية التفاعل الاجتماعي و تكرير عملية انتهاج الانحرافية في السلوك في إطار هذا الوسط ألانحرافي، كما أن الضرب أيضا يولد انتقامية وعدائية لدى الفرد اتجاه والديه ومنه اتجاه أهم مراكز اجتماعية ومنه السعي للانتقام من المجتمع ومحاولة إخراج ذلكم التراكم في الكتب في إطار مجال إجرامي خارج الوسط الأسري،كما أن التوجيه والحوار غير المدعوم بالمتابعة يصبح غير فعال في إطار عملية التنشئة الاجتماعية.

الجدول رقم ٣٣:تدخل الأسرة في اختيار الأصدقاء وعلاقتها بنظرتها للصديق ذي السوابق العدلية.

اختيار الأصدقاء / الصديق ذي السوابق العدلي		نعم												لا		المجموع الكلي	
		الأخلاق		الدين		العلم		العمل		الأصل الجغرافي		البعد لاقتصادي		المجموع الجزئي			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القبول		٠٢	٦,٢٥	٠٢	٥,١٢	/	/	٠١	٢,٧٠	٠٣	١٢,٥	١٠	٣١,٧	١٨	٩,٧٢	٠٣	٢٠	٢١	١٠,٥
الرفض	الإبتعاد عنه	١٣		٢٣	٨٠	/	/	٠١	٢,٧٠	٠٣	١٢,٥	١٠	٢١,٧٣	١٨	٩,٧٢	٠٣	٢٠	٢١	١٠,٥
	نصحه	١٠	٤٠	٠٣	١٣,٣٣	٠٥	٨٣,٣٣	٢٠	٦٤,٥١	١٠	٠	١٠	٣٣,٣٣	٥٩	٤١,٥٤	٠٢	٢٠	٦١	٤٠,١٣
	تحديد الآخرين منه	٠٢	٠٨	٠٢	٦,٦٦	٠١	١٦,٦٦	١٠	٣٢,٢٥	١٠	٥٠	١٠	٣٣,٣٣	٣٥	٢٤,٦٤	٠٦	٦٠	٤١	٢٦,٩٧
المجموع الجزئي		٢٥	٧٨,١٢	٣٠	٧٦,٩٢	٠٦	٨٥,٧١	٣١	٨٣,٧٨	٢٠	٨٣,٣٣	٣٠	٦٥,٢١	١٤٢	٧٦,٧٥	١٠	٦٦,٦	٥٢	٧٦
اللامبالاة		٠٥	١٥,٦٢	٠٧	١٧,٩٤	٠١	١٤,٢٨	٠٥	١٣,٥١	٠١	٤,١٦	٠٦	١٣,٠٤	٢٥	١٣,٥١	٠٢	١٣,٣	٢٧	١٣,٥
المجموع الكلي		٣٢	١٧,٢٩	٣٩	٢١,٠٨	٠٧	٣,٧٨	٣٧	٢٠	٢٣	١٢,٩٧	٤٦	٢٤,٨٦	١٨٥	٩٢,٥	١٥	٧,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في نظرة الأسرة للصديق ذي السوابق العدلية بالرفض بنسبة (٧٦٪) حيث نجد أن (٧٦,٧٥٪) تلقوا شروط لاختيار الأصدقاء ،ونجد أن عامل العلم في المرتبة الأولى بنسبة (٨٥,٧١%) من بين (٠٧ مبحوثين)، لنجد بعد ذلك عامل العمل بنسبة (٨٣,٧٨٪) لنجد بعد ذلك عامل الأصل الجغرافي بنسبة (٨٣,٣٣ ٪) و بعد ذلك نجد عامل الأخلاق بنسبة (٧٨,١٢٪) لنجد بعد ذلك عامل الدين بنسبة (٧٦,٩٢%) وبعد ذلك نجد عامل البعد الاقتصادي بنسبة(٦٥,٢١ ٪) و بالمقابل من ذلك نجد أن هناك (٦٦,٦٦٪) لم يحدد لديهم أي شرط لاختيار الأصدقاء و دائما في مجال "عامل الرفض" نجد في المرتبة الأولى "نصح الصديق" بنسبة (٤٠,١٣ ٪) و في هذا المجال نجد أن (٤١,٥٤٪) يحددون شروط لاختيار الأصدقاء ، نجد أعلاه تتركز في عامل العلم بنسبة(٦٤,٥١٪)، ثم نجد عامل الأصل الجغرافي بنسبة (٥٠٪) ، ثم نجد عامل الأخلاق بنسبة (٤٠٪) ثم نجد عامل البعد الاقتصادي

بنسبة (٣٣,٣٣ ٪) ثم نجد عامل الدين بنسبة (١٣,٣٣٪) ليليها بالمقابل عدم وجود أي شرط لاختيار الأصدقاء بنسبة (٢٠٪) ثم نجد في المرتبة الثانية "الابتعاد عن الصديق المنحرف" بنسبة (٣٢,٨٩٪) حيث نجد أن (٣٣,٨٪) حددوا شروطا لاختيار الأصدقاء حيث نجد أن (٨٠٪) حددوا شرط الدين ،لنجد بعد ذلك شرط الأخلاق بنسبة (٥٢ ٪)، ثم نجد البعد الاقتصادي بنسبة(٣٣,٣٣٪) ، ثم نجد عامل العمل بنسبة (٣,٢٢ ٪) لتنعدم في مجال العلم في حين نجد أن (٢٠ ٪) لم يحددوا شرطا لاختيار الأصدقاء ،لنجد في المرتبة الثالثة "تحذير الآخرين منه " بنسبة (٢٦,٩٧٪) لنجد أعلى نسبة تتركز لدى المبحوثين الذين لا يحددون شرطا لاختيار الأصدقاء بنسبة(٦٠٪) لنجد بعد ذلك من حددوا شرطا لاختيار الأصدقاء بنسبة (٢٤,٦٤ ٪)، حيث نجد أن (٥٠ ٪) حددوا شرط الأصل الجغرافي لنجد بعد ذلك البعد الاقتصادي بنسبة(٣٣,٣٣٪) لنجد بعدها عامل "نوعية العمل" بنسبة(٣٢,٢٥٪) لنجد بعدها عامل العلم بنسبة (١٦,٦٦٪)، ثم لنجد عامل الأخلاق بنسبة (٠٨٪) و أخيرا نجد عامل الدين بنسبة (٦,٦٦٪).

ثم بعد ذلك نجد عامل "اللامبالاة" بنسبة (١٣,٥٪) لنجد في المرتبة الأولى من حددوا شروطا لاختيار الأصدقاء بنسبة (١٣,٥١٪) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في "عامل الدين" بنسبة (١٧,٩٤٪) لنجد بعدها عامل الأخلاق بنسبة (١٥,٦٢٪) ، ليليها عامل العلم بنسبة (١٤,٢٨٪) ثم نجد عامل العمل بنسبة (١٣,٥١٪) لنجد بعدها عامل البعد الاقتصادي بنسبة (١٣,٠٤٪) و أخيرا نجد عامل الأصل الجغرافي بنسبة (٤,١٦٪) و بالمقابل نجد نسبة (١٣,٣٣٪) في هذا الايطار لا يحددون شرطا لاختيار الأصدقاء.

إما في المجال الأخير وهو "القبول" نجدها بنسبة(١٠,٥٪) حيث في هذا الإطار نجد (٢٠٪) لا يحددون شرطا لاختيار الأصدقاء ، ثم نجد (٩,٧٢٪) يحددون شرطا لاختيار الأصدقاء حيث نجد أعلى نسبة تتركز في شرط البعد الاقتصادي بنسبة (٢١,٧٣٪) ليليها شرط الأصل الجغرافي بنسبة (١٢,٥٪) ، لنجد بعدها شرط الأخلاق بنسبة (٦,٢٥٪) ، لنجد بعد ذلك شرط الدين بنسبة (٥,١٢٪) لنجد بعدها شرط "نوعية العمل" بنسبة(٢,٧٠٪) لتنعدم في مجال شرط العلم.

و نستنتج من خلال قراءتنا للجدول :

بأن تحديد الأسرة لشروط خاصة باختيار الأصدقاء لها دور فعال في توجيه سلوك الفرد الابن خاصة إذا تم تدعيمها بالنصح و الإرشاد ، لكن إذا كان الرفض من أجل الابتعاد عن الصديق دون تقديم الأسباب ، كما أنّ تحذير المبحوث من الصديق دون تقديم تبريرات يؤدي هذا إلى بقاء المبحوث رفقة أصدقاء السوء و هذا ماأدى إلى تفاقم السلوك الإجرامي لدى المبحوث.

و ما يمكن استخلاصه بأنّ التغيير الحاصل في المجتمع عرف طريقه بشكل عملي على مستوى معايير الأسرة و قيمها ، حيث أصبح العامل المادي و الاقتصادي له مجال واسع في اختيار الأصدقاء دون أن يهم الأسرة مصدر مال الصديق ليتراجع عامل العلم آخر شرط في اختيار الصديق مما يعكس لنا

الانهيار الاجتماعي الحاصل في مجال القيم و المعايير الاجتماعية و هذا ما سينعكس لنا لاحقا على بناء شخصية الفرد و توجيه سلوكه لأن المخالطة الفردية للأصدقاء تخلق لدى المبحوث نموذج جديد للمظاهر السلوكية ، لان اختيار الصديق لها تأثير في إطار عملية التنشئة الاجتماعية ، كما أن تقبل سلوك الصديق المنحرف دون قيود يخلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي ، كما أن اللامبالاة تعكس حالة من غياب الرقابة الأسرية و هذا ما خلق وضع من الفراغ في إطار عملية المتابعة و الرقابة و الضبط الأسري و هذا ما يفتح مجال للاختلال الاجتماعي في توجيه السلوك الفردي.

الجدول رقم ٣٤ : القيم الأسرية المفروضة و علاقتها بموافق تفضيل الذكور عن الإناث.

القيم الأسرية / مواقف تفضيل الذكور		نعم								المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
		طاعة الوالدين		احترام الدين		التقاليد		طاعة المعلم							
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	حرية التصرف و الخروج	٠٨	٥٣,٣٣	٠٥	٧١,٤٢	٤٠	٨٠	٢٠	٨٣,٣٣	٧٣	٧٦,٠٤	٥٣	٥٤,٠٨	١٢٦	٦٤,٩٤
	حرية اختيار الأصدقاء	٠٤	٢٦,٦٦	٠١	١٤,٢٨	٠٨	١٦	٠٢	٨,٣٣	١٥	١٥,٦٢	٤٠	٤٠,٨١	٥٥	٢٨,٣٥
	مواصلة التعليم	٠٢	١٣,٣٣	٠١	١٤,٢٨	٠١	٠٢	٠١	٤,١٦	٠٥	٥,٢٠	٠٣	٣,٠٦	٠٨	٤,١٢
	حرية اختيار المهنة	٠١	٦,٦٦	/	/	٠١	٠٢	٠١	٤,١٦	٠٣	٣,١٢	٠٢	٢,٠٤	٠٥	٢,٥٧
المجموع الجزئي		١٥	٩٣,٧٥	٠٧	١٠٠	٥٠	١٠٠ :	٢٤	٩٢,٣	٩٦	٩٦,٩٦	٩٨	٩٧,٠٢	١٩٤	٩٧
لا		٠١	٦,٢٥	/	/	/	/	٠٢	٧,٦٩	٠٣	٣,٠٣	٠٣	٢,٩٧	٠٦	٠٣
المجموع الكلي		١٦	١٦,١٦	٠٧	٧,٠٧	٥٠	٥٠,٥	٢٦	٢٦,٢٦	٩٩	٤٩,٥	١٠١	٥٠,٥	٢٠٠	%١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في وجود تفصيل للذكر عن الأنثى بنسبة (٩٧%) حيث نجد أن (٩٧,٠٢%) لم يتلقوا أي قيمة من أسرهم ليقابلها(٩٦,٩٦%) تلقوا قيمة أسرية حيث نجد في هذا الإطار أن(١٠٠%) تلقوا قيم احترام الدين والتقاليد بنفس النسبة لكل منها ليليها طاعة الوالدين بنسبة (٩٣,٧٥%) لنجد بعد ذلك طاعة المعلم بنسبة (٩٢,٣%) و في مجال تفاصيل الذكر عن الأنثى نجد أن أعلى نسبة تتركز في عامل "حرية التصرف والخروج" بنسبة(٦٤,٩٤%) حيث نجد أن أعلى نسبة تتركز لدى هذه الفئة فمن تلقوا قيم من أسرهم بنسبة(٧٦,٠٤%) حيث نجد في المرتبة الأولى "

طاعة المعلم" بنسبة(٨٣,٣٣%) ليليها "احترام التقاليد" بنسبة (٨٠%)، لنجد بعد ذلك احترام الدين بنسبة (٩٣,٣٣%) لنجد بعد ذلك عامل طاعة الوالدين بنسبة (٥٣,٣٣%) ويقابلها عدم وجود قيم أسرية بنسبة (٥٤,٠٨%)، لنجد بعد ذلك عامل حرية اختيار الأصدقاء بنسبة(٢٨,٣٥%) حيث نجد أن(٤٠,٨١%) لم يتلقى قيم أسرية في حين(١٥,٦٢%) تلقوا قيم أسرية حيث أن(٢٦,٦٦%) تلقوا قيم طاعة الوالدين لنجد بعد ذلك قيم احترام التقاليد بنسبة (١٦%) لنجد بعد ذلك قيمة احترام الدين بنسبة (١٤,٢٨%) ويليه قيمة طاعة المعلم بنسبة (٨,٣٣%) وبعد ذلك نجد عامل" المواصلة التعليم" بنسبة (٤,١٢%) حيث نجد أن (٥,٢٠%) تلقوا قيم أسرية حيث نجد أن أعلى نسبة تتركز في احترام التقاليد بنسبة (١٤,٢٨%) ليليها طاعة الوالدين بنسبة (١٣,٣٣%) ليأتي بعد ذلك "طاعة المعلم" بنسبة (٤,١٦%) ليليه احترام التقاليد بنسبة (٠٢%) ليقابلها عدم وجود أي قيمة أسرية تتلقاها الأسرة بنسبة (٣,٠٦%).

و لنجد بعد ذلك "عامل حرية اختيار المهنة" بنسبة (٢,٥٧٪) حيث نجد أعلى نسبة تتركز في فرض قيم أسرية بنسبة (٣,١٢٪) حيث نجد في المرتبة الأولى قيمة "طاعة الوالدين" بنسبة (٦,٦٦٪)، ليليها قيمة "طاعة المعلم" بنسبة (٤,١٦٪) ليليها بعد ذلك قيمة احترام التقاليد بنسبة(٠٢٪) ، وتنعدم في مجال احترام الدين. و يأتي في الجهة المقابلة عدم وجود تفضيل للذكور عن الإناث بنسبة (٠٣٪) حيث نجد أعلى نسبة تتركز في تلقي المبحوث لقيم من أسرته بنسبة(٣,٠٣٪) حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في "طاعة المعلم" بنسبة (٧,٦٩٪) ليليها طاعة الوالدين بنسبة (٦,٢٥٪) ، لتنعدم في مجال احترام الدين و التقاليد و بالموازاة مع ذلك نجد أن عدم تلقي المبحوث لأي قيم أسرية بنسبة (٢,٩٧٪) . ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بان تفضيل الذكور عن الإناث يولد لدى البنت حالة من الضعف و النقص اتجاه الذكر و هذا ما يجعلها فريسة للذكر من خلال الاعتداء عليها دوما في عرضها في إطار الزنا و الاختصار والتحرش الجنسي هذا أمام ضعف العامل الديني يقابله قوة تأثير عامل التقاليد الذي يحوي في طياته مظاهر التفضيل بين الذكر و الأنثى في عدة مواقف، ومما يعكس ذلك بوضوح اعطاء حرية للذكر للخروج بدون رقيب مما يؤهله لارتكاب أفعال إجرامية بحرية من منطلق انه" رجل"يحل له كل شيء أمام المجتمع ، و هذا ما يدعمه حرية اختيار الصديق مما يعطيه الفرصة للاختلاط بالجماعات غير السوية هذا ما يساعده للانحرافية ومنه الجريمة.

ولكن فيما يتعلق بمواصلة التعليم واختيار المهنة تتراجع فيها نسب تفصيل الذكر عن الأنثى وهاذين العاملين هما نتج التغيير الإجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري ومن أهم إفرازاتها خروج المرأة للمدارس والجامعات ومنه للحياة العملية، وهذا ما كان له تأثير متبادل داخل هذه الوسائط الإجتماعية.

الجدول رقم ٣٥ : مواقف تفضيل الذكور عن الإناث و علاقته بتوقع الوالدين من الجنسيين :

مواقف التفضيل / توقع الوالدين من الجنسين		حرية التصرف و الخروج		حرية اختيار الأصدقاء		مواصلة التعليم		حرية اختيار المهنة		المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	الاعتناء بالوالدين	٣٠	٢٣,٨٠	/	/	/	/	/	/	٣٠	١٥,٤٦	٠٥	٨٣,٣٣	٣٥	١٧,٥
	تعلم و منصب	٠٧	٥,٥٥	/	/	٠٧	٨٧,٥	٠٤	٨٠	١٨	٩,٢٧	/	/	١٨	٠٩
	اسم العائلة	١٣	١٠,٣١	٠٧	١٢,٧٢	/	/	/	/	٢٠	١٠,٣٠	/	/	٢٠	١٠
	أعلى الشرف العائلي	٣٦	٢٨,٥٧	٤٠	٧٢,٧٢	/	/	/	/	٧٦	٣٩,١٧	/	/	٧٦	٣٨
	تربية الأبناء	٤٠	٣١,٧٤	٠٨	١٤,٥٤	٠١	١٢,٥	٠١	٢٠	٥٠	٢٥,٧٧	٠١	١٦,٦٦	٥١	٢٥,٥
المجموع الجزئي		١٢٦	٦٤,٩٤	٥٥	٢٨,٣٥	٠٨	٤,١٢	٠٥	٢,٥٧	١٩٤	٩٧	٠٦	٠٣	٢٠٠	١٠٠
الأنثى	الاعتناء بالوالدين	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٥	٨٣,٣٣	٠٥	٢,٥
	تعلم و منصب			٠٢	٣,٦٣	/	/	٠٢	٤٠	٠٤	٢,٠٦	٠١	١٦,٦٦	٠٥	٢,٥
	شرف العائلة	١٠٢	٨٠,٩٥	٤٣	٧٨,١٨	٠٢	٢٥	/	/	١٤٧	٧٥,٧٧	/	/	١٤٧	٧٣,٥
	ربة البيت	١٨	١٤,٢٨	٠٥	٩,٠٩	٠٢	٢٥	/	/	٢٥	١٢,٨٨	/	/	٢٥	١٢,٥
	تربية الأبناء	٠٦	٤,٧٦	٠٥	٩,٠٩	٠٤	٥٠	٠٣	٦٠	١٨	٩,٢٧	/	/	١٨	٠٩
المجموع الجزئي		١٢٦	٦٤,٩٤	٥٥	٢٨,٣٥	٠٨	٤,١٢	٠٥	٢,٥٧	١٩٤	٩٧	٠٦	٠٣	٢٠٠	١٠٠
المجموع الكلي		١٢٦	٦٤,٩٤	٥٥	٢٨,٣٥	٠٨	٤,١٢	٠٥	٢,٥٧	١٩٤	٩٧	٠٦	٠٣	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في عامل توقع الوالدين من الجنسيين في الإطار ألذكوري المجسد في المحافظة على الشرف العائلي بنسبة (٣٨%) حيث نجد في هذا الإطار (٣٩,١٧%) لديهم مواقف للتفضيل بين الذكور و الأنثى، حيث في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في حرية اختيار الأصدقاء بنسبة (٧٢,٧٢%) ليليها عامل حرية التصرف و الخروج بنسبة (٢٨,٥٧%) لتنعدم في باقي المواقف الأخرى في حين لا نجد أي موقف من مواقف التفضيل في إطار هذا العامل. لنجد بعد ذالك عامل تربية الأبناء بنسبة (٢٥,٥%) حيث نجد أن (٢٥,٧٧%) يرون أن هناك مواقف للتفضيل للذكور عن الأنثى حيث نجد أن (٣١,٧٤%) يتركزون في عامل حرية التصرف و الخروج ليليها عامل حرية اختيار المهنة بنسبة (٢٠%) ليليها عامل حرية اختيار الأصدقاء بنسبة (١٤,٥٤%) ليليها عامل مواصلة التعليم بنسبة (١٢,٥%) في حين نجد أن (١٦,٦٦%) لا يرون أن هناك مجال للتفضيل في هذا الإطار ألذكوري .

لنجد بعد ذلك "عامل الاعتناء بالوالدين" عند الكبر بنسبة (١٧,٥%) حيث نجد أن أعلى نسبة تتركز فمن يرون أنه لا يوجد أي مجال لتفضيل الذكور عن الأنثى بنسبة (٨٣,٣٣%) ليليها وجود مجال للتفضيل بنسبة (١٥,٤٦%) و في هذا الإطار نجد أن (٢٣,٨٠%) يرون أن هناك حرية للتصرف و الخروج لتنعدم في إطار المجالات التفضيلية الأخرى ، و يأتي بعد ذالك المحافظة على اسم العائلة بنسبة (١٠%) حيث نجد أن (١٠,٣٠%) يؤكدون على وجود مواقف لتفضيل الذكر عن الأنثى حيث نجد أن (١٢,٧٢%) يركزون على حرية اختيار الأصدقاء ليليه (١٠,٣١%) يركزون على حرية التصرف و الخروج لتنعدم في باقي القيم التفضيلية الأخرى ، بما في ذالك عدم وجود فرض لهذه القيم.

و يأتي بعد ذالك عامل التعلم و احتلال منصب بنسبة (٠٩%)، حيث نجدها بنسبة عالية في إطار وجود لتفضيل الذكور عن الأنثى بنسبة (٩,٢٧%) حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في مواصلة التعليم بنسبة (٨٧,٥%) ليليه حرية اختيار المهنة بنسبة (٨٠%) لنجد بعد ذالك حرية التصرف و الخروج بنسبة (٥٥,٥%) . لتنعدم في مجال حرية اختيار الأصدقاء و لا نجد في هذا الإطار من يعتقد بعدم وجود تفضيل.

و في المقابل ، و في إطار عامل توقع الوالدين من الجنسيين في الإطار الأنثوي ، نجد أعلى نسبة تتركز في عامل المحافظة على شرف العائلة بنسبة (٧٣,٥%) حيث نجد (٨٠,٩٥%) في إطار حرية التصرف و الخروج، لنجد بعدها حرية اختيار الأصدقاء بنسبة (٧٨,١٨%) ليليها مواصلة التعليم بنسبة (٢٥%) لتنعدم في باقي القيم التفضيلية في حين لا يوجد من يرى عدم وجود تفضيل للذكر عن الأنثى ، لنجد بعد ذلك عامل ربة البيت بنسبة (١٢,٥%) حيث نجد (١٢,٨٨%) يؤكدون وجود تفضيل الذكور عن الأنثى حيث تتركز أعلى نسبة في هذا الإطار في مجال مواصلة التعليم بـ(٢٥%) ليليها عامل حرية التصرف و الخروج بنسبة (١٤,٢٨%) لنجد بعدها عامل حرية اختيار الأصدقاء بنسبة (٩,٠٩%) لتنعدم في باقي القيم كما لا يوجد من رأى عدم وجود تفضيل للذكر عن الأنثى،لنجد بعد ذلك عامل تربية الأبناء و

الاعتناء بالزوج بنسبة (٠٩%) حيث نجد بأن كل المبحوثين في هذا المجال يروا بأن هناك تفضيل للذكر عن الأنثى لنجد أعلى نسبة تتركز في حرية اختيار المهنة بنسبة (٦٠%) ليليها مواصلة التعليم بنسبة (٥٠%) ، لنجد بعد ذالك حرية اختيار الأصدقاء بنسبة (٩,٠٩%) ، ليليها حرية التصرف و الخروج بنسبة (٤,٧٦%) كما لا يوجد من أكد عدم وجود تفضيل للذكر عن الأنثى كما نجد بعد ذالك عامل الاعتناء بالوالدين عند الكبر و عامل التعلم و الحصول على منصب بنسبة (٢,٥%) لكل منهما ، ففي الأولى نجد بأن (٨٣,٣٣%) أكدوا عدم وجود تفضيل للذكر عن الأنثى ، لتنعدم مظاهر التفضيل في كل القيم التفضيلية .

أما عامل التعلم و احتلال منصب عمل فنجد أعلى نسبة تتركز في عدم وجود تفضيل للذكر عن الأنثى بنسبة (١٦,٦٦%) ليليها وجود تفضيل بنسبة (٢,٠٦%) حيث في هذا المجال نجد أن (٤٠%) يرون أنّ هناك تفضيل في مجال اختيار المهنة ، ليليها حرية اختيار الأصدقاء بنسبة (٣,٦٣%) لتنعدم في باقي القيم و المظاهر التفضيلية الأخرى

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن الأسرة تسعى للحصول على الذكر لأنه تجسيد لمواصلة اسم العائلة و هذا ما يعطي الذكر منذ صغره مجالا للحرية أوسع في القيام بكل سلوك يراه مناسبا و هذا ما يدفعه لاقتراف بعض السلوكات الانحرافية من منطلق هذه النظرة الدونية المقصورة على جانب واحد فقط بالإضافة إلى الفتاة التي ينظر إليها على أنها عار من الممكن أن تجلب الانهيار الخلقي لأسرتها فتلجأ الأسرة للمحافظة على شرفها من خلال شرف الفتاة و هذا ما يدفع بالفتاة الى البحث عن مجال الحرية بهدف الإفلات من هذه الوصايا و هذا ما يدفعها في حالة حصولها على جزء بسيط من الحرية إلى القيام بأي سلوك للتعبير عن رفضها للسلطوية المبالغ فيها.

الجدول رقم ٣٦:القيم الأسرية المفروضة وعلاقته بفرض أوقات الخروج من البيت:

القيم الأسرية / وقت الدخول والخروج من البيت		نعم								المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
		طاعة الوالدين		احترام الدين		احترام التقاليد		طاعة المعلم							
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	الأب	١٤	٩٣,٣٣	05	83.33	41	٨٥,٤١	18	٩٠	٧٨	٨٧,٦٤	١٠	٤٧,٦١	٨٨	٨٠
	الأم	٠١	٦,٦٦	01	16.66	06	١٢,٥	01	٠٥	٠٩	١٠,١١	١٠	٤٧,٦١	١٩	١٧,٢٧
	الأخ الأكبر	/	/	/	/	01	٢,٠٨	01	٠٥	٠٢	٢,٢٤	٠١	٤,٧٦	٠٣	٢,٧٢
المجموع الجزئي		١٥	٩٣,٧٥	٠٦	٨٥,٧١	٤٨	٩٦	٢٠	٧٦,٩٢	٨٩	٨٩,٨٩	٢١	٢٠,٧٩	١١٠	٥٥
لا		٠١	٦,٢٥	٠١	١٤,٢٨	٠٢	٠٥	٠٦	٢٣,٠٧	١٠	١٠,١٠	٨٠	٧٩,٢٠	٩٠	٤٥
المجموع الكلي		١٦	١٦,٦	٠٧	٧,٠٧	٥٠	٥٠,٥	٢٦	٢٦,٢٦	٩٩	٤٩,٥	١٠١	٥٠,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في وجود فرض وقت للدخول والخروج من البيت بنسبة مئوية مقدرة بـ (٥٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) حيث نجد في المرتبة الأولى فرض قيم أسرية بنسبة (٨٩,٢٩%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في احترام التقاليد بنسبة (٩٦%) ليليها طاعة الوالدين بنسبة (٩٣,٧٥%) لنجد بعد ذالك احترام الدين بنسبة (٨٥,٧١%) ليليها طاعة المعلم بنسبة (٧٦,٩٢%) و بالمقابل نجد (٢٠,٧٩%) لا تفرض عليهم أسرهم أي قيمة ، و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في "الأب" بنسبة (٨٠%) من بين (١١٠ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى فرض قيم أسرية بنسبة (٨٧,٦٤%) حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في قيمة طاعة الوالدين بنسبة (٩٣,٣٣%) ليليها طاعة المعلم بنسبة (٩٠%) نجد بعد ذالك احترام التقاليد بنسبة (٨٥,٤١%) ، ليليها احترام الدين بنسبة (٨٣,٣٣%)ليقابلها عدم فرض أي قيمة بنسبة (٤٧,٦١%) . أما في المجال الثاني نجد "الأم" بنسبة (١٧,٢٧%) و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى عدم فرض أية قيمة بنسبة (٤٧,٦١%) ليليها فرض قيم أسرية بنسبة (١٠,١١%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في احترام الدين بنسبة (١٦,٦٦%) ليليها احترام التقاليد بنسبة (١٢,٥%) ليليها طاعة الوالدين بنسبة (٦,٦٦%) لنجد بعد ذالك طاعة المعلم

بنسبة (٥%) و في المجال الثالث نجد الأخ الأكبر بنسبة (٢,٧٢%) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في عدم فرض أية قيمة بنسبة (٤,٧٦%) ليليها فرض قيمة أسرية بنسبة (٢,٢٤%) حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في طاعة المعلم بنسبة (٥%) ليليها احترام التقاليد بنسبة (٢,٠٨%) لتنعدم في مجال طاعة الوالدين و احترام الدين.و في المجال الآخر نجد نسبة (٤٥%) صرحوا بعدم وجود من يفرض قيم للدخول و الخروج من البيت لنجد في المرتبة الأولى عدم فرض أية قيمة أسرية بنسبة (٧٩,٢٠%) ليليها فرض قيم أسرية بنسبة (١٠,١٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى قيمة طاعة المعلم بنسبة (٢٣,٠٧%) ليليها احترام الدين بنسبة (١٤,٢٨%) لنجد بعد ذلك طاعة الوالدين بنسبة (٦,٢٥%)ليليها احترام التقاليد بنسبة (٠٤%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ وجود نسبة (٤٥%) من المبحوثين بدون رقابة أسرية يفسر لنا الدور اللاوظيفي للأولياء والذين لهم المسؤولية الكبيرة في انحراف أبنائهم بغياب المراقبة الوالدية التي تلعب دورا جديا في توجيه سلوك الفرد و تقويمه كما يجدر بنا التذكير بأن وجود الابن تحت وصاية الأم لوحدها غير كافي لأنّ الأم تتميز بالحنان و العطف و التدليل مما يضعف رقابتها على الابن، و وجود الأب لوحده غير كافي أيضا لا بد من وجود (الأب- الأم) معا للقيام بعملية التنشئة الاجتماعية على أكمل وجه بالإضافة إلى أن قيام الأخ الأكبر بعملية المتابعة يضعف في كمال العملية التنشيئية و هذا ما يترجمها عدم فرضه رفقة مجال الأم لأغلب القيم الأسرية الضرورية في بناء شخصية الأفراد.

و عليه فالبناء الأسري الفاقد لعملية التقويم و التوجيه الدائم للسلوك غير كافي من منطلق إهمالنا لعنصر هام في إطار المعادلة الاجتماعية المختزلة في التنشئة الاجتماعية .

الجدول رقم ٣٧: فرض الأسرة لوقت للدخول و الخروج من البيت على أبناءها بمكان قضاء وقت الفراغ

وقت لدخول الأسرة / وقت الفراغ المكان	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	الأب		الأم		الأخ الأكبر							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
داخل البيت	٥٠	٥٦,٨١	١٢	٦٣,١٥	٠٢	٦٦,٦٦	٦٤	٥٨,١٨	٠٩	١٠	٧٣	٣٦,٥
خارج البيت	٣٨	٤٣,١٨	٠٧	٣٦,٨٤	٠١	٣٣,٣٣	٤٦	٤١,٨١	٨١	٩٠	١٢٧	٦٣,٥
المجموع	٨٨	٨٠	١٩	١٧,٢٧	٠٣	٢,٧٢	١١٠	٥٥	٩٠	٤٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في قضاء وقت الفراغ خارج البيت بنسبة(٦٣,٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى عدم وجود شخص يفرض وقتا للدخول و الخروج من البيت بنسبة (٩٠%) ليليها وجود فارض لها بنسبة (٤١,٨١%) حيث نجد في المرتبة الأولى الأب بنسبة (٤٣,١٨%) ليليها الأم بنسبة (٣٦,٨٤%) لنجد بعد ذلك الأخ الأكبر بنسبة (٣٣,٣٣%)، ليقابلها قضاء وقت الفراغ داخل البيت بنسبة (٣٦,٥%) لنجد في المرتبة الأولى وجود فارض لها بنسبة (٥٨,١٨%) حيث نجد في المرتبة الأولى الاخ الأكبر بنسبة (٦٦,٦٦%) ليليها الأم بنسبة (٦٣,١٥%) لنجد بعد ذالك الأب بنسبة (٥٦,٨١%) و يقابلها عدم وجود من يفرضها بنسبة (١٠%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن قضاء وقت الفراغ خارج البيت دون وجود رقيب و متابع و موجه حقيقي لسلوك المبحوث يعني أننا فتحنا المجال أمام المبحوث للاختلاط بزملاء و رفاق أتو من أوساط انحرافية بالإضافة إلى التقائهم في أماكن تضم أفراد منحرفين من المفروض في إطار هذا الوسط وجود الإدمان على المسكرات ، و بذلك يفتح هذا المجال الاجتماعي للفرد امتهان السلوك الإنحرافي و منه الجريمة المرتبطة بإدمانه على المسكرات و عليه فتفكك الروابط العائلية التي تضمن للفرد تحقيق نوع من الاندماج في إطار يدفع بالفرد إلى البحث عن مجموعات خارج الأسرة لتحقيق الاتصال معها ليبدأ في ذالك بانتهاج الانحرافية في السلوك.

الجدول رقم ٣٨: حدوث الخصام بين الوالدين و علاقته بارتكاب المبحوث لجريمة معينة في الصغر

حدوث الخصام / الجريمة في الصغر		دائما		أحيانا		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	السرقة	١٢	٩,٨٣	٠٣	٠٦	١٥	٨,٧٢
	الزنا	١٧	١٣,٩٣	٤٣	٨٦	٦٠	٣٤,٨٨
	الاغتصاب	٢٠	١٦,٣٩	٠٣	٠٦	٢٣	١٣,٣٧
	المخدرات	٧٠	٥٧,٣٧	٠١	٠٢	٧١	٤١,٢٧
	القتل	٠١	٠,٨١	/	/	٠١	٠,٥٨
	الضرب العمدي	٠٢	١,٦٣	/	/	٠٢	١,١٦
المجموع الجزئي		١٢٢	٩٨,٣٨	٥٠	٦٥,٧٨	١٧٢	٨٦
لا		٠٢	١,٦١	٢٦	٣٤,٢١	٢٨	١٤
المجموع الكلي		١٢٤	٦٢	٧٦	٣٨	٢٠٠	100

يتضح لنا من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في إرتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٨٦ %) حيث نجد في المرتبة الأولى في حالة حدوث الخصام " دائما " بنسبة (٩٨،٣٨%) ليليها في المرتبة الثانية " أحيانا" بنسبة (٦٥،٧٨%) ، حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في جريمة المخدرات بنسبة (٤١،٢٧ %) ، و في هذا المجال (٥٧،٣٧%) أكدوا حدوث الخصام بصورة دائمة ، في حين (٠٢%) أصروا على حدوث الخصام أحيانا ليليها بعد ذلك " جريمة الزنا " بنسبة (٣٤،٨٨%) حيث نجد في المرتبة الأولى حدوث الخصام "أحيانا" بنسبة (٨٦%) ليليها دائما بنسبة (١٣،٩٣%) ثم نجد "جريمة الإغتصاب " بنسبة (١٣،٣٧%) حيث نجد في المرتبة الأولى " دائما " بنسبة (١٦،٣٩%) ليليها أحيانا (٠٦%)، ثم نجد بعد ذلك جريمة السرقة بنسبة (٨،٧٢%) حيث نجد في المرتبة الأولى دائما بنسبة (٩,٨٣%) ليليها أحيانا بنسبة (٠٦%) ثم نجد بعد ذالك جريمة الضرب العمدي بنسبة (١,١٦%)

حيث نجد (١,٦٣%) صرحوا بحدوث الخصام دائما ، في حين لا يوجد من صرحوا بأحيانا و لنجد في الأخير جريمة القتل بنسبة (٠,٥٨%) حيث نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة حدوثه بصورة دائمة بنسبة (٠,٨١%) لتنعدم في مجال حدوثه أحيانا،و بالمقابل من أكدوا عدم ارتكابه لجريمة في الصغر نجد (١٤%)، حيث أن (٣٤,٢١%) صرحوا أحيانا ، و (١,٦١%) بدائما.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن أعلى نسبة للمبحوثين كانوا مدمنين على المخدرات في صغرهم و هذا ما جعلهم مدفوعين لارتكاب سلوكات إجرامية أخرى ، فالمدمن على المخدرات أو على المسكرات عامة يكون في هذا الوضع الفاقد فيه للعقل غير مدرك لأفعاله و عواقبها مقبل على الاعتداء على الشرف برضا الطرف الآخر أو بدونه أي بالزنا أو بالاغتصاب كما أنه يلجأ مستقبلا عند حاجته لهذه المادة للسرقة بغرض شرائه المخدرات ، كما يلجأ إلى الاعتداء على الآخرين باستعمال العنف تحت تأثير المخدرات اما في حالة القتل أو الضرب العمدي و هذا الجو يكون ناتج عن الوضع الأسري المتميز بالخصام الدائم و هذا ما أكده معظم المبحوثين و أكدته عدة دراسات علمية بأن غياب الهدوء و الاستقرار العائلي ينمي العدائية و الانفعالية داخل الذات الفردية مما يجعله يبحث عن خلق حالة من التناسق مع مجموعات اجتماعية خارج المحيط الأسري و من خلال اتصاله الدائم معها يصبح المجال مفتوحا للجريمة .

و ما يمكن استخلاصه بأن الوضع الأسري غير هادئ يعد بمثابة الدافع الحقيقي للانحراف و منه تنمية العنف و الجريمة .

الجدول رقم ٣٩: كيفية حدوث الخصام و علاقته بنوعية المعاملة الوالدية

كيفية حدوث الخصام / نوعية المعاملة الوالدية	مقاطعة الأب للأم		مقاطعة الأم للأب		شتم الأب للام		شتم الأم للأب		ضرب الأب للام		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حسنة	٠١	٢,٧	/	/	/	/	/	/	/	/	٠١	٠,٥
قاسية	٠٢	٥,٤	/	/	٢٩	٥٩,١٨	١٥	٤٨,٣٨	٥٣	٧٤,٦٤	٩٩	٤٩,٥
لينة	٠٢	٥,٤	٠١	٨,٣٣	٠٥	١٠,٢٠	٠١	٣,٢٢	٠١	١,٤	١٠	٠٥
عدم الاهتمام	٣٠	٨١,٠٨	١٠	٨٣,٣٣	١٠	٢٠,٤٠	١٠	٣٢,٢٥	١٠	١٤,٠٨	٧٠	٣٥
اللامبالاة	٠٢	٥,٤	٠١	٨,٣٣	٠٥	١٠,٢٠	٠٥	١٦,١٢	٠٧	٩,٨٥	٢٠	١٠
المجموع	٣٧	١٨,٥	١٢	٠٦	٤٩	٢٤,٥	٣١	١٥,٥	٧١	٣٥,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال قراءتنا لهذا الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في المعاملة القاسية بنسبة (٤٩,٥%) و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى حدوث الخصام في شكل ضرب الأب للام بنسبة (٧٤,٦٤%) ليليها شتم الأب للام بنسبة (٥٩,١٨%) ليليها شتم الأم للأب بنسبة (٤٨,٣٨%) لنجد في الأخير مقاطعة الأب للام بنسبة (٥,٤%) ، و تنعدم في هذا المجال مقاطعة الأم للأب .

ليليها بعد ذلك المعاملة بعدم الاهتمام بنسبة (٣٥%) حث نجد في المرتبة الأولى مقاطعة الأم للأب بنسبة (٨٣،٣٣%) ليليها مقاطعة الأب للأم بنسبة (٨١،٠٨%) لنجد بعد ذلك "شتم الأم للأب" بنسبة (٣٢،٢٥%) ليليها شتم الأب للأم بنسبة (٢٠،٤٠%) ليليها ضرب الأب لأم بنسبة (١٤،٠٨%) ، و بعد ذلك نجد اللامبالاة بنسبة (١٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى شتم الأم للأب بنسبة (١٦،١٢%) ليليها شتم الأب للأم بنسبة (١٠،٢٠%) ، لنجد بعدها ضرب الأب للأم بنسبة (٩،٨٥ %) ، لنجد بعد ذلك مقاطعة الأم للأب بنسبة (٨،٣٣%) وأخيرا نجد مقاطعة الأب للأم بنسبة (٥،٤%) ، وبعد ذلك نجد المعاملة اللينة بنسبة (٠٥%) حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في شتم الأب للأم بنسبة (١٠,٢٠%) ليليها مقاطعة الأم للأب بنسبة (٥,٤%) ليليها شتم الأم للأب بنسبة (٣،٢٢%) و أخيرا

نجد ضرب الأب للأم بنسبة (١،٤%) لنجد في الأخير المعاملة الحسنة بنسبة (٠،٥%) حيث نجد مقاطعة الأب للأم بنسبة (٢،٧%) ، لتنعدم في باقي الأشكال التعاملية الأخرى .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ لنوعية المعاملة الوالدية دور كبير في ظهور الانحراف لدى المبحوثين و منه الجريمة و هذا ما يفسره النسبة العالية لكل من المعاملة القاسية و عدم الاهتمام مما يعطي بناء خاطئ للشخصية الفردية للطفل و منه عدم اتزان في السلوك خاصة إذا انتهت القسوة بالوصول للضرب مما يعني انهيار كل أساليب التوجيه و الحوار من جهة ، و عدم قدرة الأبوين على التفاهم فكيف لهما من القيام بتربية أبنائهم وتوجيههم توجيها سليما يتوافق مع الطبيعة الشخصانية للطفل قبل البلوغ ، بالإضافة إلى وجود طريقة الشتم مما يعني نقل هذا الأسلوب التنشئي للطفل مما يصبح لديه طباعا سلوكيا تلقاه من خلال التقليد و المحاكاة الميزتان الملتصقتان بالطفل خاصة في هذه المرحلة مما يؤهله ليصبح عنده هذا السلوك المتسم بالضرب و الشتم سلوكا عاديا ، اعتياديا بحكم انتمائه لواقع أسري مفعم بهذه المظاهر السلوكية ذي الصبغة الانحرافة ، العدائية التي تفتح المجال واسعا أمام الفرد لمحاولة إخراج ذلك الكبت خارج وسطه الأسري ، حيث يبدأ بالهروب منه باللجوء إلى تشكيل جماعات خارج محيط الأسرة ، و منه الإدمان على المخدرات و المسكرات ، ليبدأ لاحقا في انتهاج بعض السلوكات الانحرافية ، و الإجرامية تحت تأثير المسكرات من جهة ، و الواقع النفسي و الاجتماعي المعاش داخل الأسرة و الذي جعله مضطرب نفسيا و الذي انعكس بطبيعة الحال على سلوكه.

الجدول رقم ٤٠: حدوث الخصام أمام المبحوث و علاقته بشعور المبحوث اتجاه والديه

حدوث الخصام أمام المبعوث / شعور المبعوث اتجاه الوالدين		نعم		لا		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
الأب	حب	90	47.36	05	50	95	47.5
	كره	10	5.26	03	30	13	6.5
	عدم الاهتمام	90	47.36	02	20	92	46
المجموع الجزئي		١٩٠	95	10	05	200	100
	حب	100	97.08	05	5.15	150	75
	كره	02	1.94	07	7.21	09	4.5
	عدم الاهتمام	01	0.97	40	41.23	41	20.5
المجموع الجزئي		103	51.5	97	48.5	200	100
المجموع الكل		/	/	/	/	/	/

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في المجال الأبوي في إطار حب الأب بنسبة (٤٧,٥%) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في لا يوجد حدوث الخصام أمام المبحوث بنسبة (٥٠%) ليليها التأكيد على وجود خصام أمام المبحوث بنسبة (٤٧،٣٦%) ، ثم يأتي بعد ذلك الشعور بعدم الاهتمام بنسبة(٤٦%) حيث نجد في المرتبة الأولى التأكيد الإيجابي على وجود خصام أمام المبعوث بنسبة (٤٧،٣٦%) ليليها عدم وجود الخصام أمام المبحوث بنسبة (٢٠%) ، ليليها بعد ذلك الكره اتجاه الأب بنسبة (٦،٥%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في "لا" بنسبة (٣٠%) من بين (١٠ مبحوثين) ليليها "نعم" بنسبة (٥,٢٦%) من بين (١٩٠ مبحوث).

أما في الإطار الأموي نجد أعلى نسبة تتركز في حب الأم بنسبة (٥,٢٦%) من بين (١٩٠ مبحوث) أما في الإطار الأموي نجد أعلى نسبة تتركز في حب الأم بنسبة (٧٥%)حيث نجد في المرتبة الأولى "نعم" بنسبة (٩٧,٠٨%) ، ليليها "لا" بنسبة (٥,١٥%) ليأتي بعد ذلك عدم الاهتمام بنسبة (٢٠,٥%) ، و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في "لا" بنسبة (٤١,٢٣%) ليليها نعم بنسبة

(٠,٩٧%) ، و بعد ذلك نجد الكره بنسبة (٤,٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى "لا" بنسبة (٧,٢١%) ، ليليها "نعم" بنسبة (١,٩٤%) من بين (١٠٣ مبحوث).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

حيث أن حب الوالد و الوالدة هذا ما أكدته الغالبية الساحقة من المبحوثين و الذي له تأثير في بناء السلوك الفردي خاصة من الناحية الإجرامية ، و الذي بينته لنا الدراسة التي قام بها عبد الرحمٰن العيسوي لظاهرة الانحراف عند الأحداث،وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم٤١: شعور الأحداث المنحرفين نحو الأسرة

شعور الحدث الأسري	نعم		لا		لم يوضح	
	ك	%	ك	%	ك	%
هل تحب والدك ....؟	٨٠	٧٢,٧٣	٢٦	٢٣,٦٤	٠٤	٣,٦٣
هل تحب والدتك ...؟	٩٩	٩٠,٠٠	٠٧	٦,٣٧	٠٤	٣,٦٣
هل تحب أخواتك ....؟	٩٩	٩٠	٠٧	٦,٣٧	٠٤	٣,٦٣

الجدول رقم ٤٢: رد فعل الأسرة من ارتكاب الإبن لسلوك منحرف و علاقته بموقف الأب من ارتكاب المبحوث لخطأ

رد فعل الأسرة / موقف الأب	التأييد		المعارضة		اللامبالاة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الضرب	/	/	٢٠	٤٨,٧٨	/	/	٢٠	١٠
الشتم	/	/	١١	٢٦,٨٢	٤١	٢٨,٦٧	٥٢	٢٦
النصح	١٠	٦٢,٥	١٠	٢٤,٣٩	٠٢	١,٣٩	٢٢	١١
عدم الاهتمام	٠٦	٣٧,٥	/	/	١٠٠	٦٩,٩٣	١٠٦	٥٣
المجموع	١٦	٠٨	٤١	٢٠,٥	١٤٣	٧١,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال هذا الجدول بان أعلى نسبة تتركز في موقف الأب من ارتكاب المبحوث لخطأ بعدم الاهتمام بنسبة (٥٣%) من بين (٢٠٠ مبحوث) حيث نجد في هذا الإطار أعلى بنسبة في اللامبالاة بنسبة (٦٩،٩٣%)من بين (١٤٣ مبحوث) ليليها التأييد بنسبة (٣٧،٥%) من بين(١٦ مبحوث) و تنعدم في مجال المعارضة من بين (٤١ مبحوث) لنجد ذلك الموقف المتسم بالشتم بنسبة (٢٦%)، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى موقف اللامبالاة بنسبة (٢٨،٦٧%) ، ليليها المعارضة بنسبة (٢٦،٨٢%) ، و تنعدم في مجال التأييد ، و لنجد بعد ذلك " موقف النصح " بنسبة (١١%) و في هذا المجال نجد أعلى

بنسبة تتركز في التأييد بنسبة (٦٢،٥%) ، ليليها المعارضة بنسبة (٢٤،٣٩%) لنجد بعد ذلك اللامبالاة بنسبة (١،٣٩%) ، و في الأخير نجد موقف " الضرب " بنسبة (١٠%)حيث نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة المعارضة بنسبة (٤٨،٧٨%)، لتنعدم في مجال التأييد و اللامبالاة .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بان لموقف الأب تأثير هام في توجيه سلوك الأفراد ، و عليه فللموقف الأبوي ثقل إستراتيجي في مجال المتابعة و التوجيه الفردي و هذا ما يتجلى بوضوح من خلال دراستنا فمعظم الأبناء يعانون من اللامبالاة من آبائهم و هذا ما يفتح المجال أمامهم للقيام بسلوكات إجرامية بالنظر لغياب الرقابة الأبوية و على هذا الأساس فللضبط الأبوي دخل في عملية المتابعة الو الدية و منه توجيه سلوك الفرد ،و هذا ما أكدته عدة دراسات علمية و منها دراسة الباحث " عبد الرحمان عيسوي " من خلال ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم ٤٣: تأثير أساليب الضبط لدى الوالدين على الأبناء

العينة	م	ن
ينال العقاب	١٢،٠٨	٥٩
ينصح و يوجه	١٢،٨٤	٣٢
إهمال و نبذ	١٠،٣١	١٣

فالذي يتعرضون لنبذ الآباء و إهمالهم عندما يرتكبون بعض الأخطاء يقبل ميلهم للسلوك الإنحرافي بينما يزيد من يتلقى نصحا و إرشادا من الآباء، ربما لأن الإهمال و النبذ يدفع الطفل في مراحل صغره و هذا ما ينعكس على البناء الشخصي للفرد و طباعهم إلى اللامبالاة و عد الاهتمام أو الخوف من عواقب خطيئته و انحرافه ، طالما يلقى نبذا و إهمالا و من هنا يفسر السلوك الإنحرافي و منه الجريمة بكل أبعاده و زواياه المختلفة و منها الجانب التوجيهي المهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأب و ما يمثله في مجال الضبط الأسري.

الجدول رقم ٤٤: رد فعل الأسرة من ارتكاب المبحوث لسلوك منحرف و علاقته بموقف الأم من ارتكاب المبحوث لخطأ

رد فعل الأسرة / موقف الأم	التأييد		المعارضة		اللامبالاة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الضرب	/	/	١٠	٢٤،٣٩	٢٠	١٣،٩٨	٣٠	١٥
الشتم	١٠	٦٢،٥	٢٠	٤٨،٧٨	١٤	٩,٧٩	٤٤	٢٢
النصح	٠٣	١٨،٧٥	١١	٢٦،٨٢	١٠٩	٧٦,٢٢	١٢٣	٦١،٥
عدم الاهتمام	٠٣	١٨،٧٥	/	/	/	/	٠٣	١،٥
المجموع	١٦	٠٨	٤١	٢٠,٥	١٤٣	٧١،٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في موقف الأم من خطأ المبحوث المجسد في " النصح " بنسبة (٦١،٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) حيث نجد في المرتبة الأولى " اللامبالاة " بنسبة (٧٦،٢٢%) من بين (١٤٣ مبحوث) ، ليليها " المعارضة " بنسبة (٢٦،٨٢%) من بين (٤١ مبحوث) ، لنجد بعد ذلك " التأييد " بنسبــة (١٨،٧٥%) من بين

(١٦ مبحوث) ، ثم نجد بعد ذلك " الشتم " بنسبة (٢٢%) حيث نجد في المرتبة الأولى " التأييد " بنسبة (٦٢،٥%) ليليها المعارضة بنسبة (٤٨،٧٨%) ، لنجد بعدها اللامبالاة بنسبة (٩،٧٩%) ، ثم بعد ذلكّ" موقف الضرب " بنسبة (١٥%) لنجد في المرتبة الأولى المعارضة بنسبة (٢٤،٣٩%) ليليها اللامبالاة بنسبة (١٩،٩٨%) لتنعدم في مجال التأييد ، ثم نجد بعد ذلك "موقف عدم الاهتمام " بنسبة (١،٥%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة التأييد بنسبة (١٨،٧٥%) ، لتنعدم في مجال المعارضة و اللامبالاة .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن الاعتماد على النصح واللين في المعاملة ميزة ملتصقة بالأم بالنظر للطابع العاطفي المسيطر على المرأة عامة ، و على الأم خاصة ووجود النصح و اللين بمفرده يؤدي إلى التراخي في عملية الضبط الأسري مما يجعل المجال مفتوحا أمام الفرد للقيام بأي سلوك يراه مناسبا حسب التأثيرات التي يتلقاها الفرد و يعايشها.

و عليه فوجود الرقابة الو الدية من الأب و الأم من المفروض أن يوجدا مع بعضهما البعض لتحقيق نوع من التكامل و التناسق في عملية التوجيه السلوكي للفرد.

و ما يمكن الوصول إليه أن قيام الأم بالنصح يؤدي لوحده دورا عكسيا في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة إذا أقترن النصح باللامبالاة الأسرية يدفع بالفرد إلى انتهاج الانحرافية و منه الجريمة و

هذا ناتج عن غياب الرقابة الو الدية المفروضة خاصة لدى الطفل عبر المراحل المختلفة في بناء شخصية الأفراد.

كما أن عجز الأم عن القيام بالتوجيه الفعلي للطفل تلجأ إلى الشتم و هذا ماله انعكاسات سلبية على بناء عملية التنشئة الإجتماعية لافتقار " موقف الشتم "" للتوجيه العملي المقبول اجتماعيا في تلقين الفرد نماذج سلوكية راقية اجتماعيا و أخلاقيا ، و هذا الجانب يعكس لنا الطابع الداخلي لهذه الأسر الخاصة بالمنحرفين خاصة إذا علمنا أنها تعتمد على " الشتم " من الأم في مجال التربية .

الجدول رقم ٤٥ : ترك المبحوث للبيت و علاقة ذلك بالمعاملة الأبوية

ترك البيت / المعاملة الأبوية	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	عند الأقارب		عند الأصدقاء		في الشارع							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حسنة	/	/	/	/	/	/	/	/	٠١	١٠	٠١	٠,٥
قاسية	٠٩	١٠٠	٢٠	٤٨،٧٨	٧٠	٥٠	٩٩	٥٢،١٠	/	/	٩٩	٤٩،٥
لينة	/	/	٠١	٢،٤٣	٠٩	٦،٤٢	١٠	٥،٢٦	/	/	١٠	٠٥
عدم الاهتمام	/	/	١٠	٢٤،٣٩	٥١	٣٦،٤٢	٦١	٣٢،١	٠٩	٩٠	٧٠	٣٥
اللامبالاة	/	/	١٠	٢٤،٣٩	١٠	٧،١٤	١٠	١٠،٥٢	/	/	٢٠	١٠
المجموع	٠٩	٤,٧٣	٤١	٢١،٥٧	١٤٠	٧٣،٦٨	١٩٠	٩٥	١٠	٠٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في المعاملة الأبوية قاسية بنسبة (٤٩,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، و في هذا الإطار نجد أعلى بنسبة تتركز في تأكيد المبحوث بتركه للبيت بنسبة (٥٢,١٠%) من بين (١٩٠ مبحوث) ، و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى ذهاب المبحوث للأقارب بنسبة (١٠٠%) من بين (٠٩ مبحوثين) ، لنجد بعد ذلك "الذهاب للشارع" بنسبة (٥٠%) من بين (١٤٠مبحوث)، لنجد بعدها "الذهاب للأصدقاء" بنسبة (٤٨,٧٨%) من بين (٤١ مبحوث) ، و بعدها تنعدم في هذا المجال من أقروا بعدم مغادرتهم للبيت ، و بعد ذلك نجد المعاملة الأبوية "بعدم الاهتمام" بنسبة (٣٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة فيمن أقروا بعدم مغادرتهم للبيت بنسبة (٩٠%) ليليها من تركوا البيت بنسبة (٣٢,١%) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في مغادرة البيت للشارع بنسبة (٣٦,٤٢%) ليليها "عند الأصدقاء" بنسبة (٢٤,٣٩%)، لتنعدم في مجال "عند الأقارب" و بعد ذلك نجد "المعاملة الأبوية اللامبالاة" بنسبة (١٠%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة ، و كلها مجسدة في مغادرة البيت بنسبة (١٠,٥٢%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في "مغادرة البيت عند

الأصدقاء" بنسبة (٢٤,٣٩%)، ليليها "في الشارع" بنسبة (٧,١٤%) لتنعدم في مجال "عند الأقارب" و أيضا على مستوى عدم مغادرة البيت.

و في الأخير نجد المعاملة الأبوية الحسنة بنسبة (٠,٥%) و في هذا الإطار نجد (١٠%) كلها تتركز في عدم مغادرة البيت ، ليليها بعد ذلك انعدام كل الحالات في مجالات ترك البيت.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأنّ الوالد كان يعامل أبنائه بطريقة قاسية و هذا ما تؤكده النسبة العالية للمجرمين الذين تعرضوا للمعاملة القاسية لأبنائهم من طرف أبائهم مما دفعهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي وعليه فكلما كانت المعاملة قاسية من الآباء كلما سمحت للأبناء على انتهاك المعايير الاجتماعية ، ولكن كلما كانت المعاملة الحسنة أدى إلى تراجع الهروب من البيت و هذا ما يؤهل الفرد للابتعاد عن السلوك الإجرامي .

الجدول رقم ٤٦ : عدد مرات ترك البيت و علاقته بالمعاملة الأبوية

عدد مرات ترك البيت / المعاملة الأبوية	٣-٦ مرات		٦-٩ مرات		أكثر من ١٠ مرات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حسنة	/	/	/	/	/	/	/	/
قاسية	/	/	١٩	٩٥	٨٠	٤٧,٠٥	٩٩	٥٢,١٠
لينة	/	/	/	/	١٠	٥,٨٨	١٠	٥,٢٦
عدم الاهتمام	/	/	٠١	٠٥	٦٠	٣٥,٢٩	٦١	٣٢,١٠
اللامبالاة	/	/	/	/	٢٠	١١,٧٦	٢٠	١٠,٥٢
المجموع	/	/	٢٠	١٠,٥٢	١٧٠	٨٩,٤٧	١٩٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في المعاملة الأبوية قاسية بنسبة (٥٢,١٠%) من بين ١٩٠ مبحوث ، لنجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى عدد مرات ترك البيت بين ٦-٩ مرات بنسبة (٩٥%) ، ليليها أكثر من ١٠ مرات بنسبة (٤٧,٠٥%) لتنعدم في مجال ترك البيت بين ٣-٦ مرات ، لنجد بعد ذلك المعاملة المتمثلة في عدم الاهتمام بنسبة(٣٢,١٠%) لنجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى أكثر من ١٠ مرات بنسبة (٣٥,٢٩%)، ليليها بين ٦-٩ مرات بنسبة(٠٥%) لتنعدم في مجال ٣-٦ مرات لنجد بعد ذلك اللامبالاة بنسبة(١٠,٥٢%) لنجد في المرتبة الأولى والوحيدة أكثر من ١٠ مرات بنسبة(١١,٧٦%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، ليليها بعد ذلك المعاملة اللينة بنسبة (٥,٢٦%) لنجد بعد ذلك أكثر من ١٠ مرات بنسبة(٥,٨٨%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، لنجد في الأخير المعاملة الحسنة بنسب منعدمة.

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول بأن المعاملة القاسية تدفع الفرد لمغادرة البيت مما يؤهل الفرد لامتهان السلوك الإجرامي في إطار الجماعات الإنحرافية،ومنه نقول بأن هناك علاقة وطيدة بين عدد مرات التي يترك فيها الأبناء البيت أو الهروب واكتساب السلوك المنحرف.

الجدول رقم ٤٧ : مدة ترك المبحوث للبيت و نوعية الجريمة الممارسة في الصغر

مدة ترك البيت / نوعية الجريمة في الصغر		شهر واحد		٣ أشهر		٦ أشهر		أكثر من ٦ أشهر		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	السرقة	/	/	/	/	٠١	٧,١٤	١٤	٩,١٥	١٥	٨,٧٢
	الزنا	/	/	٠٢	٥٠	٠٦	٤٢,٨٥	٥٢	٣٣,٩٨	٦٠	٣٤,٨٨
	الاغتصاب	٠١	١٠٠	٠١	٢٥	٠١	٧,١٤	٢٠	١٣,٠٧	٢٣	١٣,٣٧
	المخدرات	/	/	٠١	٢٥	٠٦	٤٢,٨٥	٦٤	٤١,٨٣	٧١	٤١,٢٧
	القتل	/	/	/	/	/	/	٠١	٠,٦٥	٠١	٠,٥٨
	الضرب العمدي	/	/	/	/	/	/	٠٢	١,٣	٠٢	١,١٦
المجموع الجزئي		٠١	٩,٠٩	٠٤	٢١,٠٥	١٤	٨٧,٥	١٥٣	٩٩,٣٥	١٧٢	٨٦
لا		١٠	٩٠,٩	١٥	٧٨,٩٤	٠٢	١٢,٥	٠١	٠,٦٤	٢٨	١٤
المجموع الكلي		١١	٥,٥	١٩	٩,٥	١٦	٠٨	١٥٤	٧٧	٢٠٠	١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في إرتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٨٦%) من بين (٢٠٠مبحوث) لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في ترك المبحوث للبيت لمدة أكثر من (٦أشهر) بنسبة قدرت بـ(٩٩,٣٥%) من بين (١٥٤ مبحوث)، ليليها مدة (٦أشهربالضبط) بنسبة (٨٧,٥%) من بين (١٦مبحوث)، لنجد بعد ذلك (٣أشهر) بنسبة (٢١,٠٥%) من بين (١٩مبحوث)، ليليها (شهر واحد)بنسبة (٩,٠٩%) من بين (١١مبحوث)،وفي هذا المجال دائما نجد أعلى نسبة تتركز في ارتكاب جريمة الإدمان على المخدرات بنسبة (٤١,٢٧%) من بين (١٧٢ مبحوث) وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى (مدة ٦أشهر) بنسبة (٤٢,٨٥%) من بين (١٤ مبحوث) ، ليليها (أكثر من٦ أشهر) بنسبة (٤١,٨٣%) من بين (١٥٣ مبحوث) ، لنجد بعد ذلك (٣أشهر) بنسبة (٢٥%) من بين (٠٤مبحوثين) ، وتنعدم في مجال شهر واحد ، ونجد بعد ذلك جريمة الزنا بنسبة (٣٤,٨٨%) وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى (مدة ٠٣أشهر) بنسبة (٥٠%) ليليها (مدة ٦أشهر) بنسبة (٤٢,٨٥%) ، ليليها (مدة أكثر من ٠٦أشهر) بنسبة (٣٣,٩٨%) لتنعدم في مجال (شهر واحد)، ونجد بعدها جريمة الاغتصاب بنسبة (١٣,٣٧%)، وفي هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في (مدة شهر واحد) بنسبة (١٠٠%) ، ليليها (مدة ٠٣أشهر) بنسبة (٢٥%) ثم يليها بعد ذلك (أكثر من ٠٦أشهر) بنسبة (١٣,٠٧%) ، وبعدها (٦أشهر بالضبط) بنسبة (٧,١٤%)، وبعد ذلك نجد جريمة السرقة بنسبة (٨,٧٢%) وفي هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في (أكثر من ٦أشهر) بنسبة (٩,١٥%) ، ليليها (٦أشهربالضبط)بنسبة (٧,١٤%)، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، ليليها بعد ذلك جريمة الضرب العمدي بنسبة (١,١٦%) حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة ولوحدها تتركز في (أكثر من ٦أشهر) بنسبة (١,٣%) لتنعدم في باقي المجالات ، وبعد ذلك نجد جريمة القتل بنسبة (٠,٥٨%) ، ونجد في هذا المجال النسبة كلها تتركز في مدة (أكثر من ٦أشهر) بنسبة (٠,٦٥%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى .

وبالمقابل نجد فئة من لم يمار سوا أية جريمة في صغرهم بنسبة (١٤%) حيث نجد في المرتبة الأولى (شهر واحد) بنسبة (٩,٠٩%) ليليها (٣أشهر) بنسبة (٧٨,٩٤%) ليليها (٦أشهر) بنسبة (١٢,٥%) ليليها أكثر من (٦أشهر) بنسبة (٠,٦٤%).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول : بأن كلما كانت مدة ترك البيت كبيرة ، وتعدت (٦أشهر) أدى إلى ارتفاع السلوك الإجرامي لدى المبحوثين في صغرهم وهذا ما تؤكده نسبة (٧٧%) من المبحوثين الذين غادروا منازل أسرهم في الصغر لمدة أكثر من (٠٦أشهر) مما أهلهم للاختلاط بجماعات إنحرافية تلقوا على إثرها نماذج سلوكية إجرامية منها الإدمان على المخدرات وهذا الأخير دفعهم على القيام بأفعال الاعتداء على العرض " الزنا ثم الاغتصاب" تحت تأثير المخدرات ، وأمام عجز الفرد على الحصول على المال عن طريق العمل بالنظر لصغر سنهم يلجأ ون إلى السرقة للحصول على المال بغية تلبية حاجياتهم المادية وأيضا لاقتناء المخدرات، بالإضافة للجوء إلى الزنا كسبيل للحصول على المال بالنسبة للإناث.

وبالمقابل فالمبحوثين الذين لم يمار سوا أية جريمة في صغرهم غادروا البيت لمدة شهر أو أكثر بقليل مما ساعدهم للدخول إلى ميدان الإنحرافية من خلال تواجدهم خارج بيوتهم دون رقيب أسري وهذا ما أهلهم للقيام بهذا السلوك لاحقا عند كبرهم.

الجدول رقم ٤٨ : دوافع ترك البيت و علاقته بتناول أحد أفراد الأسرة للمسكرات

دوافع ترك البيت / تناول المسكرات	القسوة		الطرد من البيت		التوتر الأسري		تأثير الأصدقاء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المبحوث	/	/	٠١	٤,١٦	٠٣	٨,٣٣	١٦	٢٠	٢٠	١٠
الأب	٥٠	٨٣,٣٣	٠٨	٣٣,٣٣	٠١	٢,٧٧	٠١	١,٢٥	٦٠	٣٠
الأم	/	/	/	/	٠١	٢,٧٧	٠١	١,٢٥	٠٢	٠١
الإخوة	٠٥	٨,٣٣	٠٥	٢٠,٨٣	١١	٣٠,٥٥	٥٢	٦٥	٧٣	٣٦,٥
لا يتناول أحد المسكرات	٠٥	٨,٣٣	١٠	٤١,٦٦	٢٠	٥٥,٥٥	١٠	١٢,٥	٤٥	٢٢,٥
المجموع	٦٠	٣٠	٢٤	١٢	٣٦	١٨	٨٠	٤٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في "تناول الإخوة للمسكرات" بنسبة (٣٦,٥%) من بين (٢٠٠مبحوث)، وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى دافع ترك البيت المجسد في "تأثير الأصدقاء" بنسبة (٦٥%) من بين (٨٠مبحوث) ، لنجد بعدها " التوتر الأسري" بنسبة (٣٠,٥٥%) من بين (٣٦ مبحوث) ، لنجد بعدها " الطرد من البيت" بنسبة (٢٠,٨٣%) من بين (٢٤ مبحوث) ، ليليها " القسوة" بنسبة (٨,٣٣%) من بين (٦٠ مبحوث)، وبعد ذلك نجد " تناول الأب للمسكرات" بنسبة (٣٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "القسوة"بنسبة (٨٣,٣٣%) ، ليليها " الطرد من البيت" بنسبة (٣٣,٣٣%)، ليليها بعد ذلك " التوتر الأسري" بنسبة (٢,٧٧%)، لنجد بعدها " تأثير الأصدقاء " بنسبة (١,٢٥%) وبعد ذلك نجد " لا يتناول أحد المسكرات" بنسبة (٢٢,٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى " التوتر الأسري" بنسبة (٥٥,٥٥%) ، ليليها " الطرد من البيت " بنسبة (٤١,٦٦%)، لنجد بعدها" تأثير الأصدقاء " بنسبة (١٢,٥%)، ليليها " القسوة" بنسبة (٨,٣٣%) ، وبعد ذلك نجد " تناول المبحوث للمسكرات" بنسبة

(١٠%) وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى " تأثير الأصدقاء" بنسبة (٢٠%) ، ليليها " التوتر الأسري" بنسبة (٨,٣٣%) ، ليليها الطرد من البيت بنسبة (٤,١٦%) وتنعدم في مجال القسوة ، ونجد بعدها تناول الأم للمسكرات بنسبة (٠١%) حيث نجد في المرتبة الأولى التوتر الأسري بنسبة (٢,٧٧%) ليليها تأثير الأصدقاء بنسبة (١,٢٥%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن هناك علاقة وطيدة بين الهروب من البيت وإدمان الأولياء على المسكرات ، وقد يلجأ الأبناء إلى الهروب نظرا للضغوطات والمعاملات القاسية وبالتالي عملهم هذا هو عبارة عن حل يسعون من وراءه للتخلص من ظلم الأولياء إلا أنهم يسقطون فريسة سهلة في أيدي جماعات منحرفة إذ يصبحوا بدورهم منحرفين...

الجدول رقم ٤٩ :إرتكاب أحد أفراد الأسرة لجريمة و علاقته بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا من طرف الأبناء

الجريمة لأفراد الأسرة / نوعية الجريمة في الكبر	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	اعتداء على المال		اعتداء على الشرف		اعتداء على النفس							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٤٠	٤٩,٣٨	١٢	٢٤,٤٨	/	/	٥٢	٣١,٩	٢٨	٧٥,٦٧	٨٠	٤٠
الزنـــا	٠٥	٦,١٧	٠٣	٦,١٢	٠٢	٦,٠٦	١٠	٦,١٣	/	/	١٠	٠٥
الاغتصاب	٠٥	٦,١٧	١٢	٢٤,٤٨	١٨	٥٤,٥٤	٣٥	٢١,٤٧	٠٥	١٣,٥١	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	/	/	٠٢	٤,٠٨	٠٣	٩,٠٩	٠٥	٣,٠٦	/	/	٠٥	٢,٥
الاختطاف	٠١	١,٢٣	/	/	/	/	٠١	٠,٦١	٠٤	١٠,٨١	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٣٠	٣٧,٠٣	٢٠	٤٠,٨١	١٠	٣٠,٣٠	٦٠	٣٦,٨٠	/	/	٦٠	٣٠
المجموع	٨١	٤٩,٦٩	٤٩	٣٠,٠٦	٣٣	٢٠,٢٤	١٦٣	٨١,٥	٣٧	١٨,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في جريمة السرقة بنسبة (٤٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في عدم ارتكاب أحد أفراد الأسرة لسلوك إجرامي معين بنسبة (٧٥,٦٧%) ، ليليها ارتكاب أحد أفراد الأسرة لسلوك إجرامي معين بنسبة (٣١,٩%) من بين

(١٦٣ مبحوث) ، و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى "جريمة الاعتداء على المال" بنسبة (٤٩,٣٨%) ليليها "جريمة الاعتداء على الشرف" بنسبة (٢٤,٤٨%) ، لتنعدم في مجال الاعتداء على النفس ، و بعد ذلك نجد "جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٣٠%)، حيث نجد في المرتبة الأولى و بصورة وحيدة ارتكاب أحد أفراد الأسرة لسلوك إجرامي معين بنسبة (٣٦,٨٠%) و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى "الاعتداء على الشرف" بنسبة (٤٠,٨١%) من بين (٤٩ مبحوث) ، لنجد بعدها "الاعتداء على المال" بنسبة (٣٧,٠٣%) من بين (٨١ مبحوث) ، لنجد بعدها "الاعتداء على النفس" بنسبة (٣٠,٣٠%) من بين (٣٣ مبحوث) ، و لتنعدم في هذا المجال من لم يمارس أحد أفراد أسرته لسلوك إجرامي ما ، و بعد ذلك نجد "جريمة الاغتصاب" بنسبة (٢٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "ارتكاب أحد أفراد الأسرة لسلوك إجرامي معين" بنسبة (٢١,٤٧%) ، و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى "الاعتداء على النفس" بنسبة (٥٤,٥٤%) ، ليليها "الاعتداء على الشرف" بنسبة (٢٤,٤٨%) ، و بعدها الاعتداء على المال بنسبة (٦,١٧%) ، ليقابلها عدم ارتكاب أحد أفراد الأسرة لسلوك إجرامي معين بنسبة (١٣,٥١%) من بين (٣٧ مبحوث) ، و بعدها نجد "جريمة الزنا" بنسبة (٠٥%) و في هذا الإطار نجد أن (٦,١٣%) من المبحوثين ارتكب أحد أفراد أسرهم لسلوك إجرامي معين و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "الاعتداء على المال" بنسبة (٦,١٧%) ليليها "الاعتداء على الشرف" بنسبة (٦,١٢%) ليليها "الاعتداء على النفس" بنسبة (٦,٠٦%) لتنعدم في مجال عدم ارتكاب أحد أفراد الأسرة المبحوث لسلوك إجرامي معين و بعدها نجد نسبة (٢,٥%) من المبحوثين موزعة بين جريمتي "الخيانة الزوجية" و "الاختطاف" لكل واحدة منهما ، ففي الأولى نجد أعلى نسبة تتركز في ارتكاب أحد أفراد الأسرة لجريمة بنسبة (٣,٠٦%) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "جريمة الاعتداء على النفس" بنسبة (٩,٠٩%) ، ليليها "الاعتداء على الشرف" بنسبة (٤,٠٨%) و تنعدم في مجال "الاعتداء على المال" ، وتنعدم في مجال "عدم ارتكاب أحد أفراد الأسرة لسلوك إجرامي معين" ، و في الإطار الثاني الخاص "بجريمة الاختطاف" نجد في المرتبة الأولى "عدم ارتكاب أحد أفراد الأسرة لجريمة معينة" بنسبة (١٠,٨١%) ، ليليها "ارتكاب أحد أفراد الأسرة لجريمة معينة" بنسبة (٠,٦١%) و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة "الاعتداء على المال" بنسبة (1.23%) ، و تنعدم في باقي الجرائم الأخرى.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأنّ هناك تدخل لإجرام أحد أفراد الأسرة على ارتكاب المبحوث لسلوك إجرامي معين بالرغم من أنّ هناك حالات لا تتدخل فيها انحرافية أحد أفراد الأسرة ، لكن لإجرام أحد أفراد الأسرة له دخل في ظهور السلوك الإجرامي و هذا ما تؤكده نسبة (٨١,٥%) من المبحوثين الذين ينتمون لأسر ارتكب أحد أفرادها لسلوك إجرامي و هذا ما أكدته عدة دراسات علمية أخرى حيث وجدت بأنّ هناك نحو (١٢%) من مجموع العينة في دراسة الباحث "عبد الرحمن العيسوي" يوجد في أسرهم حالات إدمان خمور و المخدرات ، كما أسفرت هذه الدراسة أنّ هناك (١٠%) أو عشر العينة سبق للأب إن إتهم في جريمة ما.

كما أنّ معظم أفراد الأسرة يلجأون إلى السرقة بالنظر لمعايشتهم ظروف أسرية صعبة من الناحية المادية ، و عليه فهذه الظروف الأسرية السيئة تؤثر على كل أفراد الأسرة بدون استثناء و منهم المبحوث مما تجعله أكثر قابلية لإنتهاك المعايير الاجتماعية بغرض اشباع غرائزه و تلبية حاجياته المادية.

الجدول رقم ٥٠ : ارتكاب أحد الأصدقاء لجريمة معينة و علاقته بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا من طرف المبحوث

جريمة أحد الأصدقاء / نوعية الجريمة	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	جرائم على المال		جرائم على الشرف		جرائم النفس							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٦٣	٨٧,٥	٠٨	١٦,٦٦	٠٧	٨,٩٧	٧٨	٣٩,٣٩	٠٢	١٠٠	٨٠	٤٠
الزنا	٠١	١,٣٨	٠٨	١٦,٦٦	٠١	١,٢٨	١٠	٥,٠٥	/	/	١٠	٠٥
الاغتصاب	٠٢	٢,٧٧	١٨	٣٧,٥	٢٠	٢٥,٦٤	٤٠	٢٠,٢٠	/	/	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠١	١,٣٨	٠٣	٦,٢٥	٠١	١,٢٨	٠٥	٢,٥٢	/	/	٠٥	٢,٥
الاختطاف	٠٢	٢,٧٧	٠١	٢,٠٨	٠٢	٢,٥٦	٠٥	٢,٥٢	/	/	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٠٣	٤,١٦	١٠	٢٠,٨٣	٤٧	٦٠,٢٥	٦٠	٣٠,٣	/	/	٦٠	٣٠
المجموع	٧٢	٣٦,٣٦	٤٨	٢٤,٢٤	٧٨	٣٩,٣٩	١٩٨	٩٩	٠٢	٠١	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث "لجريمة السرقة" بنسبة (٤٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى عدم ارتكاب أحد أصدقاء المبحوث لجريمة معينة بنسبة (١٠٠%) من بين (٠٢مبحوثين) ليليها ارتكاب أحد أصدقاء المبحوث لجريمة ما بنسبة (٣٩,٣٩%) من بين (١٩٨ مبحوث) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "جرائم الاعتداء على المال" بنسبة (٨٧,٥%) من بين (٧٢ مبحوث) ، ليليها "جرائم على الشرف" بنسبة (١٦,٦٦%) من بين (٤٨ مبحوث) ليليها "جرائم على النفس" بنسبة (٨,٩٧%) من بين (٧٨ مبحوث) ، ثم بعد ذلك نجد "جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٣٠%) و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى

"ارتكاب أحد الأصدقاء المبحوث لجريمة ما" بنسبة (٣٠,٣%) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في "جرائم على النفس" بنسبة (٦٠,٢٥%) ، ليليها "جرائم على الشرف" بنسبة (٢٠,٨٣%) ، ثم يليها "جرائم على المال" بنسبة (٤,١٦%) ، و تنعدم عدم ارتكاب أحد الأصدقاء لجريمة ما ثم بعد ذلك نجد "جريمة الاغتصاب" بنسبة (٢٠%) حيث نجد أعلى نسبة تتركز في ارتكاب أحد أصدقاء المبحوث لجريمة معينة بنسبة (٢٠,٢٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "جرائم على الشرف" بنسبة (٣٧,٥%) ليليها "جرائم على النفس" بنسبة (٢٥,٦٤%) ، ثم نجد بعدها "جرائم عل المال" بنسبة (٢,٧٧%) ، لتندم عدم ارتكاب أحد الأصدقاء لجريمة ما، ثم بعدها نجد "جريمة الزنا" بنسبة (٠٥%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى ارتكاب أحد الأصدقاء "لجريمة على الشرف" بنسبة (١٦,١٦%) ، ثم بعد ذلك "جرائم على المال" بنسبة (١,٣٨%) ثم بعدها نجد "جرائم على النفس" بنسبة (١,٢٨%) ، و تنعدم عدم ارتكاب أحد أصدقاء المبحوث لجريمة ما ثم نجد جريمتي "الخيانة الزوجية و الاختطاف" بنسبة (٢,٥%) لكل واحدة منهما ، ففي الجريمة الأولى (الخيانة الزوجية) نجد أعلى نسبة تتركز في ارتكاب أحد أصدقاء المبحوث لجريمة معينة بنسبة (٢,٥٢%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "جرائم على الشرف" بنسبة (٦,٢٥%) ، ليليها "جرائم على المال" (١,٣٨%) ثم "جرائم على النفس" بنسبة (١,٢٨%) و تنعدم في حالة عدم ارتكاب أحد أصدقاء المبحوث لجريمة معينة ، و في هذا المجال الثاني (الاختطاف) نجد أعلى نسبة تتركز في ارتكاب أحد الأصدقاء لجريمة معينة بنسبة (٢,٥٢%) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "جرائم على المال" بنسبة (٢,٧٧%) ، ليليها "جرائم على النفس" بنسبة (٢,٥٦%) ، ليلها "جرائم على الشرف" بنسبة (٢,٠٨%) ، و تنعدم في حالة عدم ارتكاب أحد أصدقاء لجريمة معينة.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

إن للثقافة المرجعية المنحرفة (أي جماعة الرفاق المنحرفة و المجرمة) دور و علاقة في اكتساب الفرد لسلوكات إجرامية وهذا ماأكدته هذه الدراسة، حيث أن (٩٩%) من المبحوثين لديهم أصدقاء ارتكبوا جرائم و بالتالي هناك تأثير واضح للصديق عل سلوك صديقه من منطلق أنّ هناك تفاعل سلوكي بين الفرد و صديقه خاصة إذا عجزت كل المؤسسات الاجتماعية في تلقين الفرد نماذج سلوكية معينة.

الجدول رقم ٥١ : تعاطي أحد أفراد الأسرة للمسكرات و علاقته بنوعية الجريمة الممارسة حاليا من طرف المبحوث

تعاطي المسكرات / نوعية الجريمة	المبحوث		الأب		الأم		الإخوة		لا يتناول أحد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	١٨	٩٠	٤٢	٧٠	٠١	٥٠	١٩	٢٠,٤٣	/	/	٨٠	٤٠
الزنا	٠١	٠٥	٠٨	١٣,٣٣	٠١	٥٠	/	/	/	/	١٠	٠٥
الاغتصاب	٠١	٠٥	٠٥	٨,٣٣	/	/	٢٥	٢٦,٨٨	٠٩	٣٦	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	/	/	٠٣	٠٥	/	/	٠١	١,٠٧	٠١	٠٤	٠٥	٢,٥
الاختطاف	/	/	٠٢	٣,٣٣	/	/	٠٣	٣,٢٢	/	/	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	/	/	/	/	/	/	٤٥	٤٨,٣٨	١٥	٦٠	٦٠	٣٠
المجموع	٢٠	١٠	٦٠	٣٠	٠١	٠٢	٩٣	٤٦,٥	٢٥	١٢,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في "جريمة السرقة" المرتكبة حاليا- في الكبر- بنسبة (٤٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث)، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "تناول المبحوث حاليا للمسكرات" بنسبة (٩٠%) من بين (٢٠ مبحوث) ، ليليها (تناول الأب للمسكرات) بنسبة (٧٠%) من بين (٦٠ مبحوث) ، ثم نجد بعدها "تناول الأم للمسكرات" بنسبة (٥٠%) من بين (مبحوثين) ، ليليها "تناول الإخوة للمسكرات" بنسبة (٢٠,٤٣%) من بين (٩٣ مبحوث) ، لتنعدم في مجال تناول أحد أفراد الأسرة للمسكرات ثم بعد ذلك نجد ارتكاب المبحوث حاليا لجريمة "الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٣٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "لا يتناول أحد المسكرات" بنسبة (٦٠%) ليليها تناول "أحد الإخوة للمسكرات" بنسبة (٤٨,٣٨%) لتنعدم تعاطي المسكرات لدى باقي أفراد الأسرة ، ليليها بعد ذلك "جريمة الاغتصاب" بنسبة (٢٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "عدم تناول أحد أفراد الأسرة للمسكرات" بنسبة (٣٦%) ، ليليها "أحد الإخوة" بنسبة (٢٦,٨٨%) ، و بعدها نجد "الأب" بنسبة (٨,٣٣%) ثم المبحوث بنسبة

(٠٥%) ، و تنعدم في مجال الأم ، و بعد ذلك نجد "جريمة الزنا" بنسبة (٠٥%) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في "تناول الأم للمسكرات" بنسبة (٥٠%) ، ليليها "الأب" بنسبة (١٣,٣٣%) لنجد بعدها "تناول المبحوث للمسكرات" بنسبة (٠٥%) ، لتنعدم في باقي الحالات الأخرى.

ثم نجد بعد ذلك جريمتي "الخيانة الزوجية و الاختطاف" بنسبة (٢,٥%) لكل واحدة منهما حيث نجد في إطار الأولى أعلى نسبة تتركز في "الأب" بنسبة (٠٥%) ليليها "لا يتناول أحد للمسكرات" بنسبة (٠٤%) ، ليليها الإخوة بنسبة (١,٠٧%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، و في إطار الجريمة الثانية (الاختطاف) نجد أعلى بنسبة تتركز في "الأب" بنسبة (٣,٣٣%) ليليها الإخوة بنسبة (٣,٢٢%) و تنعدم في باقي المجالات الأخرى.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنه مثلما تؤثر المسكرات على الفرد في صغره يستمر ذلك التأثير في مرحلة الكبر و هذا ما تؤكده نتائج هذا الجدول.

فالمبحوثين الذين ارتكبوا لجريمة السرقة يتناولون المسكرات و هذا ما يعكس لنا بأنّ المبحوث يلجأ إلى السرقة للحصول على المادة المسكرة (المخدرة) ، كما أنّ تناول أحد أفراد الأسرة للمسكرات يعد دافعا لانتهاج هذا السلوك لدى باقي أفراد الأسرة خاصة إذا كان "الأب" "الأم" ، ويدفع تناول المسكرات إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس و الشرف تحت تأثير المخدر .

الجدول رقم ٥٢ : الوضعية المهنية للمبحوث و علاقته بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا

الوضعية المهنية / نوعية الجريمة حاليا	إطار سامي		عامل بسيط		تاجر، أعمال حرة		بطال		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٠٢	١٤,٢٨	٠٨	٢٨,٥٧	٠٧	١٩,٤٤	٦٣	٥١,٦٣	٨٠	٤٠
الزنا	٠١	٧,١٤	٠٨	٢٨,٥٧	٠١	٢,٧٧	/	/	١٠	٠٥
الاغتصاب	٠١	٧,١٤	٠٣	١٠,٧١	٠٤	١١,١١	٣٢	٢٦,٢٢	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠١	٧,١٤	/	/	٠٤	١١,١١	/	/	٠٥	٢,٥
الاختطاف	/	/	/	/	٠١	٢,٧٧	٠٤	٣,٢٧	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٠٩	٦٤,٢٨	٠٩	٣٢,١٤	١٩	٥٢,٧٧	٢٣	١٨,٨٥	٦٠	٣٠
المجموع	١٤	٧	٢٨	١٤	٣٦	١٨	١٢٢	٦١	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لجريمة "السرقة حاليا" بنسبة (٤٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث) حيث نجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى "البطالين" بنسبة (٥١,٦٣%) من بين (١٢٢ مبحوث)، ليليها "عامل بسيط" بنسبة (٢٨,٥٧%) من بين (٢٨ مبحوث) ، ليليها "التاجر" بنسبة (١٩,٤٤%) من بين (٣٦ مبحوث) ليليها "إطار سامي" بنسبة (١٤,٢٨%) من بين (١٤ مبحوث) ، ثم نجد بعد ذلك جريمة "الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٣٠%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "إطار سامي" بنسبة (٦٤,٢٨%) ، ليليها "تاجر أعمال حرة" بنسبة (٥٢,٧٧%) ، ليليها "عامل بسيط" بنسبة (٣٢,١٤%) ، ليليها بطال بنسبة (١٨,٨٥%) ، ثم نجد بعد ذلك "جريمة الاغتصاب" بنسبة (٢٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "البطالين" بنسبة (٢٦,٢٢%) ، ليليها "تاجر أعمال حرة" بنسبة (١١,١١%) ليليها "عامل بسيط" بنسبة (١٠,٧١%) ، ليليها "إطار سامي" بنسبة (٧,١٤%) ثم بعدها نجد "جريمة الزنا" بنسبة (٠٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى "عامل بسيط" بنسبة (٢٨,٥٧%) ، ليليها "إطار سامي" بنسبة (٧,١٤%) ثم نجدها "تاجر أعمال حرة" بنسبة (٢,٧٧%) و تنعدم في حالة البطال ، و بعدها نجد جريمتي"الخيانة الزوجية و الاختطاف" بنسبة (٢,٥%) لكل منهما ، حيث نجد في إطار الأولى أعلى نسبة تتركز في "التجار" بنسبة (١١,١١%) ليليها "إطار سامي" بنسبة (٧,١٤%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، أما في مجال الجريمة الثانية (الاختطاف) نجد أعلى نسبة تتركز في "البطالين" بنسبة (٣,٢٧%) ، ليليها "التجار" بنسبة (٢,٧٧%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ للبطالة دخل في ارتفاع جريمة السرقة بالنظر لحاجة المبحوث البطال إلى المال و ذلك بسبب عجزه للحصول على المال عن طريق العمل في سن الشباب الذي يحتاج فيه الفرد الشاب للمال لقضاء حوائجه خاصة إذا كان متزوجا ، كما أنّ البطال مدفوع للاغتصاب بالنظر لسعيه الجاد لتلبية هذه الغريزة القوية في الذات البشرية و يلجأ لإتباع العدوانية في تلبية ذلك بغرض إخراج الطاقة الكامنة بداخله و عدم قدرته الزواج من جهة أخرى بالنظر لغلاء مصاريف الزواج و أيضا لعدم قدرته على توفير أي مال بسبب معاناته من البطالة. كما أنّ البطال يعيش حالة من القلق و الاضطراب الداخلي لعدم قدرته على إيجاد مجال مشروع لإخراج ما يملكه بداخله من قوة عضلية فكلما وضع في مجال لإفراغه سعى إلى ذلك عن طريق العدوانية و العنف . كما ارتبط العنف ببعض الوظائف مثل الإطارات السامية و التجار و ذلك بالنظر للتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع و أعطت هذه الظروف للأول قدرة و سلطة استغلها للاعتداء على الآخرين تحت غطاء وظيفته السامية و الثانية لجأ للتعنيف من منطلق المادة (المال) الذي بحوزته مما أعطى له الحق للإعتداء على الآخرين و إرهابهم ، كما أن العامل البسيط يلجأ للعنف كوسيلة يملكها للتعبير عن وضع إجتماعي يعيشه و ضغط مادي يمارس عليه، و حالة نفسية يسعى لإخراجها نحن طريق العدوان على الآخرين ، و هذا الأخير ما أكدته عدة دراسات بأن معظم المجرمين أتوا من أسر بمداخيل و مهن تضعهم في الطبقة الإجتماعية الدنيا كالبائع المتجول أو الغسالة أو الشغالة بالنسبة للأم.

و بجدر بنا في هذا الإطار أن نؤكد أن للبطالة دخل في إطار هذه المعادلة من خلال أنها تؤهل الفرد لانتهاج الجريمة كما أن قلة الموارد المالية يدفع إلى إنتهاج الإجرام، كما أن إمتلاك الفرد لسلطة مادية أو معنوية تدفع به إلى السعي لخرق القانون من منطلق ما يملكه من قوة مادية و معنوية .

الجدول رقم ٥٣ : نظرة الأسرة للمبحوث البطال و علاقته بنوع الجريمة الممارسة حاليا

نظرة الأسرة / نوعية الجريمة	الاحتقار		المساعدة		التفاهم		التخلي عنك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	١٣	٨١,٢٥	٠٧	٨٧,٥	٠٥	٧١,٤٢	٣٨	٤١,٧٥	٦٣	٥١,٦٣
الزنا	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الاغتصاب	٠١	٦,٢٥	/	/	٠١	١٤,٢٨	٣٠	٣٢,٩٦	٣٢	٢٦,٢٢
الخيانة الزوجية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
الاختطاف	٠١	٦,٢٥	/	/	/	/	٠٣	٣,٢٩	٠٤	٣,٢٧
الاعتداء على الآخرين	٠١	٦,٢٥	٠١	١٢,٥	٠١	١٤,٢٨	٢٠	٢١,٩٧	٢٣	١٨,٨٥
المجموع	١٦	١٣,١١	٠٨	٦,٥٥	٠٧	٥,٧٣	٣١	٧٤,٥٩	١٢٢	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في جريمة السرقة لدى فئة البطالين بنسبة (٥١،٦٣%) من بين (١٢٢ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " مساعدة البطال" بنسبة (٨٧،٥%) من بين (٠٨ مبحوثين) ليليها "احتقار البطال" بنسبة (٨١،٢٥%) من بين(١٦ مبحوث) ، لنجد بعدها " التفاهم" بنسبة (٧١،٤٢%) من بين (٠٧ مبحوثين) ، ليليها " التخلي عن المبحوث" بنسبة (٤١،٧٥%) من بين (٩١ مبحوث).

و بعد ذلك نجد "جريمة الاغتصاب" بنسبة (٢٦،٢٢%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " التخلي عن المبحوث" بنسبة (٣٢،٩٦%) ، ليليها " التفاهم" بنسبة (١٤،٢٨%) ، ليليها

" الاحتقار " بنسبة (٦،٢٥%) ، لتنعدم في مجال المساعدة و بعد ذلك نجد "جريمة الاعتداء على الآخرين لدى البطالين" بنسبة (١٨،٨٥%)، حيث نجد في المرتبة الأولى " التخلي عن المبحوث " بنسبة (٢١،٩٧%) ، ليليها بعدها " التفاهم " بنسبة (١٤،٢٨%) ليليها " المساعدة " بنسبة (١٢،٥%) ، ليليها "الاحتقار" بنسبة (٦،٢٥%) ، و بعدها نجد جريمة الاختطاف بنسبة (٣،٢٧%) حيث نجد في المرتبة

الأولى " الاحتقار" بنسبة (٦،٢٥%) ليليها "التخلي عن المبحوث" بنسبة (٣,٢٩%)، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، في حين لا يوجد أي بطال ارتكب جريمتي الزنا و الخيانة الزوجية.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأنّ النظرة الاحتقارية للأسرة للمبحوث البطال تدفع به إلى الرغبة الجامحة للحصول على المال بأية طريقة كانت بغرض فرض احترام الأسرة له من جهة ، و من جهة أخرى عدم تلقيه للدعم المعنوي من أسرته حتى يتمكن من الاندماج داخل الكيان الاجتماعي ، و تحقيق التكيف الاجتماعي مع واقعه الاجتماعي و محاولة المبحوث البطال البحث عن طرق مشروعة للحصول على المال بغرض تلبية متطلباته و حاجياته الاجتماعية عن طريق عمل مشروع مسموح به اجتماعيا.

و أمام تخلي الأسرة عن المبحوث البطال و عدم الاهتمام به يدفعه هذا الوضع للسعي الدائم و المستمر للكسب غير المشروع و إلى الاعتداء على الآخرين من خلال أعراضهم -الاغتصاب- و أنفسهم متجاهلين بذلك كل القيم و المعايير و القواعد الاجتماعية.

ملخص الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل الأول المعنون بالتنشئة الاجتماعية و مالها من تأثير في بروز السلوك الإجرامي أنّ قصور عملية التنشئة الاجتماعية بأبعادها الاجتماعية، الثقافية، التربوية الموكلة للمؤسسات الاجتماعية بدءا من البيئة الأسرية مرورا بباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدرسة- المسجد-وسائل الإعلام.....وغيرها) تؤدي إلى ظهور السلوك الإجرامي ، و هذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية حيث سجلنا عجز الأسرة عن تأديتها للدور هنا من خلال قيامها بالتربية و التوجيه و تقويم السلوك الفردي ، و ما يمكن أن نؤكده أن تراجع الأسرة عن عملية التنشئة الاجتماعية هذا أدى إلى حدوث خلل في العملية ككل و هذا ما انعكس على كل المؤسسات الاجتماعية الأخرى من جهة ، و من جهة أخرى خلق حالة من اللاإنسجام في أداء الدور التنشئي للمؤسسات الاجتماعية ، مما خلق حالة من التصادم في أدائها لدورها داخل البناء الاجتماعي و الذي بدوره أدى إلى العقم في الأداء لدورها التربوي ، و أمام هذا الوضع سجلنا قيام أوساط اجتماعية أخرى تسعى لتأدية أو بتعويض المؤسسات الاجتماعية في مهمتها التنشيئية ، و من هذه المؤسسات أو الأوساط نجد الشارع ، و جماعة الرفاق الذي أصبحت مجالات لتلقين الفرد النماذج الإجرامية للسلوك، كما أن تدهور و تدني الأوضاع المهنية للعمال أدت إلى اهتمام و انشغال أفراد الأسرة بالسعي الدائم للحصول على المال لتلبية حاجيات بيولوجية متناسين الجانب التربوي و الاجتماعي ، و الثقافي ، و لماله من تأثير في بناء شخصية الأفراد و توجيه سلوكهم الاجتماعي.

كما لاحظنا من خلال هذا الفصل بانّ التغير الإجتماعي الذي مس المجتمع ككل أثر على كل عناصر البناء الاجتماعي و منه على عملية التنشئة الاجتماعية مما أفرز حالة من الاضطراب الاجتماعي

الذي انعكس على العمليات الاجتماعية مما فتح المجال لبروز بعض المظاهر الإجرامية و على رأسها الجريمة بشكلها الراهن والمتشعب و أيضا بحجمها الواسع مما أدى إلى حدوث حالة من الفوضى الاجتماعية الناتجة عن الارتفاع للسلوك الإجرامي بكل أشكاله.

الفصل ٦

السلوك الإجرامي للأفراد وبنية العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية

تمثل نوعية العلاقات الأسرية خاصة و الاجتماعية عامة دور في توجيه سلوك الفرد و بناء الشخصية الإنسانية بما تحويه هذه الأخيرة من تلقينات نفسية و اجتماعية و ثقافية و تربوية و بما أن الأسرة الجزائرية هي الخلية الأساسية للمجتمع و أول مؤسسة اجتماعية يتلقى فيها الفرد نماذج من السلوك الاجتماعي فلها دور واضح في مجال توجيه و تقويم و ضبط سلوكه بالنظر للمعايير و القيم الاجتماعية ليأتي لاحقا المؤسسات المكونة للمجتمع لخلق حالة من التواصل في عملية التنشئة الاجتماعية و توجيه السلوك الفردي و ذلك من خلال ما تقدمه المدرسة كوسط اجتماعي تربوي ، و أيضا المسجد و وسائل الإعلام و غيرها من الأوساط الاجتماعية بما فيها الشارع الذي أصبح وسطا اجتماعيا مؤهلا لتلقين الأفراد بعض النماذج السلوكية.

و أمام هذا الإطار هناك تغيرات اجتماعية أثرت على نوعية و بنية العلاقات الأسرية و التي أثرت بدورها على ظهور بعض السلوكات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري بالنظر لأنّ هذا الأخير لم يحضر لها تحضيرا فعليا تؤهله للتكيف معها و خلق جو إجتماعي قادر على تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد المكونين للمجتمع الجزائري بالشكل الراهن.

بالإضافة إلى عوامل إجتماعية و من خلال هذا ننتهي إلى أن المؤسسات المكونة للمجتمع الجزائري ككل عرفت هذه الهزات التحولية على جميع الأصعدة ، فالأسرة الجزائرية عرفت مظاهر إجتماعية جديدة بناء على تطور المدن العشوائي و غيرها من المظاهر المستحدثة التي أثرت على نظام الأسرة و ما ترتب عنه من آفات إجتماعية أثرت بدورها هي الأخرى على الأسرة و ساهمت في خلخلة و فقدان توازنها و استقرارها ، بالإضافة إلى وجود تصدع في البنية الأسرية أثر على نوعية و بنية العلاقات الأسرية، كما أن باقي المؤسسات الإجتماعية عرفت تغيرات هامة، فالمدرسة تخلت إلى حد ما عن دورها التربوي و أصبحت تقوم بدور تعليمي بحت و ذلك لأن المشكلين و الفاعلين داخل هذا الإطار الإجتماعي تأثروا بما حدث في البناء الإجتماعي الكلي ، و هذا ما أدى إلى تدخل الشارع كوسط هام يتدخل في توجيه سلوكات الأفراد بشكل إنحرافي بالنظر لما يحويه هذا الوسط الإجتماعي الواسع و الكبير بالإضافة إلى القصور الحقيقي في باقي المؤسسات الإجتماعية ، كما نسجل حالة الإنسداد بين مختلف المؤسسات

الإجتماعية و هذا ما انعكس على شخصيات الأفراد و توجيه سلوكاتهم في إطارها الإجتماعي. و هذا ما يتم اكتشافه من خلال الفصل.

الجدول رقم ٥٤: حدوث تغير في المعاملة الأسرية و علاقتها بعامل التضامن و التآزر الأسري

تغير المعاملة الأسرية / التضامن الأسري	نعم				المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	إيجابي		سلبي							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩٥	٧٦	١٠	٣١,٢٥	١٠٥	٦٦,٨٧	١٠	٢٣,٢٥	١١٥	٥٧,٥
لا	٣٠	٢٤	٢٢	٦٨,٧٥	٥٢	٣٣,١٢	٣٣	٧٦,٧٤	٨٥	٤٢,٥
المجموع	١٢٥	١٠٠	٣٢	١٠٠	١٥٧	١٠٠	٤٣	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في" حدوث تضامن أسري" بنسبة (٥٧،٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في تأكيد المبحوثين لوجود تغير في المعاملة الأسرية بنسبة (٦٦،٨٧%) من بين (١٥٧ مبحوث) وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى من أكدوا وجود تغير إيجابي بنسبة (٧٦%) من بين (١٢٥ مبحوث) ، ليليها من أكدوا وجود تغير سلبي بنسبة (٣١،٢٥%) من بين (٣٢ مبحوث) ، ليقابلها عدم وجود تغير في المعاملة الأسرية بنسبة (٢٣،٢٥ %) من بين (٤٣ مبحوث) و بعد ذلك نجد من أكدوا عدم وجود تضامن أسري بنسبة (٤٢،٥ %) حيث نجد في المرتبة الأولى من أكدوا عدم وجود تغير في المعاملة الأسرية بنسبة (٧٦،٧٤%) ، ليقابلها من أكدوا وجود تغير في المعاملة الأسرية بنسبة (٣٣،١٢ %) حيث نجد في المرتبة الأولى " من أكدوا وجود تغير في المعاملة الأسرية بشكل سلبي " بنسبة (٦٨،٧٥%) ليليها"من أكدوا وجود تغير في المعاملة الأسرية بشكل إيجابي بنسبة (٢٤%).

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن وجود تغير في المعاملة الأسرية ينعكس بطبيعة الحال على كل العمليات و العلائق الإجتماعية و من بينها عملية التضامن و التآزر الإجتماعي و الأسري و التي تلعب دورا كبيرا في مجال حماية الفرد من الوقوع في السلوك الإنحرافي و منه الجريمة ، و لكن مع تراجع التضامن الأسري من خلال قلة التعاون الأسري و مساعدة بعضهم البعض في الوصول في الحصول على عمل ، و في الزواج و في الحصول على قوته اليومي و غيرها من مظاهر التآزر الأسري ، و من هنا فللتضامن دور هام في توجيه السلوك الفردي،

فالجماعة تساعد الفرد على تلبية حاجيا ته الفردية، و لكن تخلى الجماعة عن مساندة الفرد في مجابهة ملتزمات الحياة اليومية من جهة و عدم قدرة الفرد على تغطية حاجياته اليومية المتراكمة بشكل دوري يؤدي به إلى البحث عن طريق و سبل أخرى للحصول على منافذ لتغطية حاجياته و أمام غلق كل المنافذ المسموح بها اجتماعيا يلجأ الفرد إلى المنافذ الانحرافية و منها الجريمة ، فعجز الفرد عن العمل يدفع به إلى السرقة و ينطبق نفس الشيء على كل المجالات الحياتية، ولكن التضامن المبالغ فيه يفتح المجال للإتكالية التي تساهم في الكسل ومنه الابتعاد عن العمل.

الجدول رقم ٥٥ : تأثير المظاهر التضامنية على مساعدة الأسرة للمبحوث

المظاهر التضامنية / المساعدة الأسرية		الزواج		الوفاة		البحث عن العمل		الوقوف مع الفرد في الشدائد		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		١٥	٤٢,٨٥	٣٠	٥٥,٥٥	٠٥	٧١,٤٢	١٠	٥٢,٦٣	٦٠	٥٢,١٧
لا	قلة الموارد المالية	٢٠	١٠٠	٢٢	٩١,٦٦	٠٢	١٠٠	٠٩	١٠٠	٥٣	٩٦,٣٦
	انشغال كل واحد بنفسه	/	/	٠١	٤,١٦	/	/	/	/	٠١	١,٨١
	عدم الاهتمام	/	/	٠١	٤,١٦	/	/	/	/	٠١	١,٨١
المجموع الجزئي		٢٠	٥٧,١٤	٢٤	٤٤,٤٤	٠٢	٢٨,٥٧	٠٩	٤٧,٣٦	٥٥	٤٧,٨٢
المجموع الكلي		٣٥	٣٠,٤٣	٥٤	٤٦,٩٥	٠٧	٦,٠٨	١٩	١٦,٥٢	١١٥	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في التأكيد على وجود مساعدة أسرية بنسبة (٥٢،١٧ %) من بين (١١٥ مبحوث) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى المساعدة في البحث عن العمل بنسبة (٧١،٤٢%) من بين (٠٧ مبحوثين) ليليه المساعدة في حالة الوفاة بنسبة (٥٥،٥٥ %) من بين (٥٤ مبحوث) ، ليليه الوقوف مع الفرد في الشدائد بنسبة (٥٢،٦٣ %) من بين(١٩ مبحوث) ، ليليها المساعدة في الزواج بنسبة (٤٢،٨٥%) من بين(٣٥ مبحوث) ، و في المقابل نجد عدم مساعدة الفرد من أسرته بنسبة (٤٧،٨٢%) من بين (١١٥ مبحوث) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في " المظهر التضامني المسجد في الزواج " بنسبة (٥٧،١٤%) ليليه " الوقوف مع الفرد في الشدائد بنسبة

(٤٧،٣٦%)، ليليها " الوفاة " بنسبة (٤٤،٤٤%) ، ثم يأتي بعدها " البحث عن العمل بنسبة (٢٨،٥٧%) و في هذا الإطار نجد أول دافع لعدم وجود المساعدة الأسرية المجسدة في " سبب قلة الموارد المالية " بنسبة (٩٦،٣٦%) من بين (٥٥ مبحوث) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى كل من مظهر " الزواج " ، البحث عن العمل ، الوقوف مع الفرد في الشدائد بنسبة (١٠٠%) من بين (٢٠ مبحوث) للأولى ، ومبحوثين للثانية ، و ٩ مبحوثين للثالثة و يليها " الوفاة"بنسبة (٩١،٦٦%) من بين ٢٤ مبحوث.

و بعد ذلك نجد " سبب انشغال كل أحد بنفسه ، و أيضا عدم الاهتمام بنسبة "(١،٨١%) لكل واحدة منهما ، ففي الأولى نجد أعلى نسبة تتركز في "مظهر الوفاة" بنسبة (٤،١٦%) و نفس الشيء ينطبق على الثانية .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن هناك مظاهر لا زال فيها المساعدة الأسرية مجسدة و خاصة في البحث عن العمل ،حيث أن الحصول على العمل يؤهل الفرد لصنع مستقبله على جميع الأصعدة من الحصول على السكن و الزواج و تلبية حاجياته اليومية ، و عليه فالأسرة الجزائرية مازالت محافظة على بعض الجوانب التضامنية التي يتسم بها المجتمع الجزائري ، و لكن بالنظر للتحولات الإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري و أفرزت بعض الأوضاع الإجتماعية المتسمة بقلة الموارد المالية و اتساع مجالات الفقر و الحاجة المادية أفرزت اهتمام كل شخص بذاته و هذا الجانب أدى إلى عدم قدرة الفرد على مساعدة الآخرين و هذا ما أكده جل المبحوثين الذين أكدوا تراجع المساعدة الأسرية بسبب دافع الحاجة المادية .

الجدول رقم ٥٦ : وقوف الأصدقاء بجانب المبحوث في الضيق و علاقته باحتياج المبحوث للمال

وقوف الأصدقاء / احتياج المال	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٤	٥٤,٥٤	١٥٠	٩٦,١٥	١٧٤	٨٧
لا	٢٠	٤٥,٤٥	٠٦	٣,٨٤	٢٦	١٣
المجموع	٤٤	١٠٠	١٥٦	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في مجال " الاحتياج للمال" بنسبة (٨٧%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " عدم وقوف الأصدقاء بجانب المبحوث" بنسبة (٩٦,١٥%) ، ليليها " الوقوف بجانب المبحوث" بنسبة (٥٤,٥٤%) وبالمقابل نجد " عدم الاحتياج للمال"

بنسبة (١٣%) وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى " وقوف الصديق بجانب المبحوث" بنسبة (٤٥,٤٥%) ، ليليها" عدم وقوف الصديق بجانب المبحوث" بنسبة(٣,٨٤%).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن الأصدقاء يسعون لدفع الفرد للحصول على المال والقيام بجرائم معينة وهذا ما نلمسه من خلال هذه الدراسة ، ولكن في حالة احتياج الفرد للمال لا يجد الفرد من يقف بجانبه من الأصدقاء ، وهؤلاء هم أصدقاء السوء، الذين يدفعون الفرد للانحراف وانتهاج السلوك الإجرامي من جهة ولا يقفون مع الفرد عند احتياجه للمال،وهذا ما يؤهله للإنحرافية في السلوك ومنه الجريمة خاصة السعي للحصول على المال بطرق غير مشروعة المجسدة في السرقة .

الجدول رقم ٥٧: مجالات انشغال المبحوث في البيت و علاقته بمكان وجوده داخل البيت أو خارجه (وقت الفراغ)

انشغال المبحوث / وقت الفراغ	مشاهدة التلفاز		القراءة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
داخل الأسرة	٠٧	٣,٥٥	/	/	٠٧	٣,٥
المقهى	٤٧	٢٣,٨٥	/	/	٤٧	٢٣,٥
الشارع	١٢٨	٦٤,٩٧	٠١	٣٣,٣٣	١٢٩	٦٤,٥
القيام بعمل إضافي	١٥	٧,٦١	٠٢	٦٦,٦٦	١٧	٨,٥
المجموع	١٩٧	١٠٠	٠٣	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في قضاء وقت الفراغ " في الشارع" بنسبة (٦٤,٥%) من بين (٢٠٠مبحوث) ، وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى " يميل المبحوث لمشاهدة التلفاز" بنسبة (٦٤,٩٧%) من بين (١٩٧ مبحوث)، ليليها " القراءة" بنسبة (٣٣,٣٣%) من بين (٠٣مبحوثين) ، ليليها " المقهى" بنسبة (٢٣,٥٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى والوحيدة في هذا المجال " مشاهدة التلفاز" بنسبة (٢٣,٨٥%) ، لتنعدم في مجال القراءة ، وبعد ذلك " القيام بعمل إضافي " بنسبة (٨,٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى " القراءة" بنسبة (٦٦,٦٦%) ليقابلها (٧,٦١%) لمشاهدة التلفاز ،

وبعد ذلك نجد " داخل الأسرة" بنسبة (٣,٥%) وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى والوحيدة في هذا المجال " مشاهدة التلفاز" بنسبة (٣,٥٥%) لتنعدم في مجال القراءة .

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن معظم المبحوثين يميلون لمشاهدة التلفاز ومن خلالها يتلقوا بعض النماذج التربوية والتوجيهية، حيث أصبح هذا المجال التربوي ، الإعلامي التوجيهي أكثر تأثير وله انتشار واسع، وله انعكاسات واضحة في توجيه سلوك الفرد خاصة من خلال شغله لوقت الفراغ وهذا ما أكدته عدة دراسات علمية ، وفي هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات المصرية إلى أن الغالبية العظمى تشاهد التلفزيون لشغل أوقات الفراغ والتسلية.

ولما كان التلفزيون هو الوسيلة الأكثر سيطرة بين وسائل الإعلام للطفل العربي ، والجزائر وللعنف الذي يروجه التلفزيون له تأثير هام وواضح على بناء شخصية الفرد ، حيث أظهرت دراسة أن الأطفال يعتبرون مشاهد العنف التي تذاع في نشرات الأخبار بالتلفزيون أكثر إزعاجا من روايات العنف الخيالية وأنهم يميزون بين الإثنين بسهولة ، وقالت الدراسة التي أجريت على أطفال تتراوح أعمارهم بين ٠٩أعوام و١٣عاما أن صور العنف الحقيقي لها تأثير أكبر خاصة إذا وقع على أطفال آخرين أو حدث لأشخاص أو في أماكن يستطيع الطفل التعرف عليها ، وأظهرت الدراسة التي أذاعتها الإذاعة البريطانية أن الأطفال يحكمون على مقدار العنف الذي يشاهدونه طبقا لكيفية تبريره وقريب من حياتهم.

ومن خلال ما مضى يظهر لنا بأن لمشاهدة التلفاز تأثير كبير على بناء شخصيات الأفراد من خلال ما يمارسه التلفاز عن طريق التنشئة الاجتماعية وهذا ما لاحظناه من خلال دراستنا وبالمقابل تراجع القراءة لدى المبحوثين بالنظر لمستوياتهم الثقافية والعلمية.

الجدول رقم ٥٨ : مجالات القنوات التلفزيونية المشاهدة و علاقتها بالبرامج المفضلة.

القنوات المشاهدة / البرامج المفضلة	المحلية		الأجنبية		العربية		الغربية		المجموع	
البرامج الثقافية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	٠١	٢٠	٠١	١,٣٣	/	/	/	/	٠٢	١,٠١
الأفلام	٠٤	٨٠	٧٠	٩٣,٣٣	٢٠	٧٤,٠٧	٨٣	٩٢,٢٢	١٧٧	٨٩,٨٤
المنوعات	/	/	٠٣	٠٤	٠٦	٢٢,٢٢	٠٧	٧,٧٧	١٦	٨,١٢
الأخبار	/	/	٠١	١,٣٣	٠١	٣,٧٠	/	/	٠٢	١,٠١
المجموع	٠٥	١٠٠	٧٥	١٠٠	٢٧	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٩٧	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في البرامج المشاهدة المجسدة في الأفلام بنسبة (٨٩,٨٤%) من بين (١٩٧ مبحوث الذي أكدوا مشاهدة التلفاز)، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى مشاهدة القنوات الأجنبية بنسبة (٩٣,٣٣%) من بين (٧٥ مبحوث) ، ليليها مشاهدة القنوات الغربية بنسبة (٢٩,٢٢%) من بين (٩٠ مبحوث) ليليها مشاهدة القنوات المحلية بنسبة (٨٠%) من بين (٠٥ مبحوث) ، ليليها مشاهدة القنوات العربية بنسبة (٧٤,٠٧%) من بين (٢٧ مبحوث) ، ثم بعد ذلك نجد المنوعات بنسبة (٨,١٢%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى القنوات العربية بنسبة (٢٢,٢٢%) ليليها القنوات الغربية بنسبة (٧,٧٧%) ، ليليها الأجنبية بنسبة (٠٤%) ، لتنعدم في مجال القنوات المحلية ، و بعد ذلك نجد كل من البرامج الثقافية و الأخبار بنسبة (١,٠١%) لكل واحدة منهما ففي إطار الأولى نجد في المرتبة الأولى القنوات المحلية بنسبة (٢٠%) ، ثم الأجنبية بنسبة (١,٣٣%) ، لتنعدم في المجالات الأخرى ، و في إطار الأخبار نجد في المرتبة الأولى "القنوات العربية" بنسبة (٣,٧٠%) ، ليليها "القنوات الأجنبية" بنسبة (١,٣٣%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

نستنتج من خلال قرأتنا لهذا الجدول:

بان معظم المبحوثين يلجئون لمشاهدة الأفلام بما تحويه هذه الأخيرة من توجه نحو العنف الجنسي او الجسدي مما يفتح المجال أمام تلقين المبحوث لبعض النماذج الانحرافية بطابع سلوكي يلجأ من خلاله المبحوث للجريمة عن طريق ما يحصل عليه عن طريق هذه الأفلام و لكن هذه الأفلام تحوي في طياتها جانب تربوي ، تثقيفي ، توجيهي لا يدفع دوما للجريمة فمن الممكن أن يساعد على ابتعاد الفرد عن الجريمة خاصة من خلال بثه لأفلام العنف بأسلوب مقزز ، ينفر الفرد من الجريمة ،و ما يمكن تسجيله في هذا الإطار أن هذه الأفلام يشاهدها الفرد من خلال المقاهي و الشوارع بشكل كبير مما يجعل هذه الإطر دافعة

للانحرافية و خاصة أفلام العنف و الإباحية الجنسية مما تنميّ لدى الفرد السلوك الشاذ الذي يساعده للانحراف و منه الجريمة ، خاصة إذا تعلق الأمر بمشاهدة القنوات الفضائية الأجنبية، و الغربية و ما تبثه هذه المجالات الفضائية بما يتناقض مع الثقافة الاجتماعية المحلية مما يخلق حالة من التصادم في بناء شخصيات الأفراد وهذا ما سينعكس على سلوك الفرد ،و يتجلى ذلك من خلال السلوك الانحرافي و منه الجريمة.

الجدول رقم ٥٩: علاقة المبحوث بزملائه في المدرسة و علاقتها بالفشل المدرسي

علاقة المبحوث بزملاء المدرسة / الفشل المدرسي	حسنة		مقبولة		سيئة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مشاكل أسرية	29	١٨,٠١	٠٣	٩,٣٧	٠١	١٤,٢٨	٣٣	١٦,٥
مشاكل داخل المدرسة	٦٣	٣٩,١٣	١٠	٣١,٢٥	٠١	١٤,٢٨	٧٤	٣٧
المشكل المادي	٦٩	٤٢,٨٥	١٩	٥٩,٣٧	٠٥	٧١,٤٢	٩٣	٤٦,٥
المجموع	١٦١	١٠٠ %	٣٢	%١٠٠	٠٧	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في إرجاع أسباب الفشل المدرسي إلى (المشكل المادي) بنسبة (٤٦,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى علاقة المبحوث بزملائه في المدرسة سيئة بنسبة (٧١,٤٢%) ، ليليها علاقة مقبولة بنسبة (٥٩,٣٧%) لنجد بعد ذالك علاقة حسنة بنسبة (٤٢,٨٥%) ، و بعد ذلك نجد (مشاكل داخل المدرسة) بنسبة (٣٧%) حيث نجد في هذا المجال في المرتبة الأولى حسنة بنسبة (٣٩,١٣%) ، ليليها مقبولة بنسبة (٣١,٢٥%) ، لنجد بعدها سيئة بنسبة (١٤,٢٨%)

و بعد ذلك نجد (مشاكل أسرية) بنسبة (١٦,٥%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى حسنة بنسبة (١٨,٠٧%) ليليها سيئة بنسبة (١٤,٢٨%) ، لنجد بعدها مقبولة بنسبة (٩,٣٧%).

و نستنتج من خلال قراءتنا للجدول :

بأنّ للمشكل المادي تأثير واضح في فشل المبحوثين في دراستهم و هذا ما يؤكد لنا بأنّ معظم المبحوثين في دراستهم عانوا من مشاكل مادية هذا ما أدى إلى فشلهم المدرسي و منه إنقطاعهم عن الدراسة و لجوئهم إلى الشارع و مخالطتهم لجماعات انحرافية و منه انتهاجهم للسلوك الإجرامي كرد فعل اعتيادي لهذا الواقع المادي المتأزم الذي عايشه افرد في إطار وسطهم الأسري ، و عدم وجود مجالات اجتماعية يتلقى من خلالها الفرد المؤازرة و المساعدة التي تؤهله للتمكن من تحقيق حالة من التكيف و الاندماج الاجتماعي، و هذا ما أكدته الدراسة التي قدمها لنا " عبد الرحمان العيسوي" بأنّ الفقر هو السبب في انحراف الفرد بنسبة (٥٤,٥٥%) من المبحوثين ، كما قدم لنا الباحث "عبد الرحمان العيسوي" في إطار نفس الدراسة إحصائيات خاصة بأسباب الفشل الدراسي لدى الفئة الانحرافية في دراسته حيث أخذ عامل الحاجة للعمل و الفقر بنسبة (٢٠%) من أفراد العينة ، كما لا نهمل باقي العناصر التي لها تأثير في جريمة الفرد و منها مشاكل داخل المدرسة و أيضا المشاكل الأسرية حيث تساهم هذه العوامل الأخيرة في بناء شخصية الفرد و منه توجيه سلوكه الفردي ،وهذا ما يساهم في ارتفاع المظاهر الانحرافية و منه الجريمة داخل المجتمع.

الجدول رقم ٦٠ : ميزات وخصائص(الطبيعة الشخصانية) الوالدين وتأثيرهما على معاملتهم إتجاه بعضهم البعض

الطبيعة الشخصانية / المعاملة الو الدية	الأب								الأم								المجموع	
	متسامح		متشدد		الغضب		الانعزال		مندمج		متسامحة		متشددة		غضب		الانعزال		مندمجة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حسنة	/	/	٠١	٠,٨٦	٠١	٤,٣٤	٠٢	٥,١٢	/	/	٠١	١,٣٣	/	/	/	/	٠٣	١١,٥٣	/	/	٠٤	٠٢
مقبولة	/	/	١٦		١٣	٥٦,٥٢	٢١	٥٣,٨٤	١٠	٤٣,٤٧	٣٦	٤٨	١٠	١٣,٥١	١٢	٦٠	٠١	٣,٨٤	٠١	20	60	٣٠
سيئة	/	/	٩٨	٨٥,٢١	٠٩	٣٩,١٣	١٦	٤١,٠٢	١٣	٥٦,٥٢	٣٨	٥٠,٦٦	٦٤	٨٦,٤٨	٨	٤٠	٢٢	٨٤,٦١	٠٤	٨٠	١٣٦	٦٨
المجموع	/	/	١١٥	١٠٠	٢٣	١٠٠	٣٩,٣٩	١٠٠	٢٣,٢٣	١٠٠	٧٥,٧٥	١٠٠	٧٤,٧٤	١٠٠	٢٠,٢٠	١٠٠	٢٦	١٠٠	٠٥,٠٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في المعاملة الو الدية السيئة بنسبة (٦٨%) من بين (٢٠٠مبحوث)، حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة في "الأم المتشددة" بنسبة (٨٦,٤٨%) من بين (٧٤مبحوث)، ليليها "الأم الانعزالية" بنسبة (٨٤,٦١) من بين (٢٦مبحوث)، وبعد ذلك "الأم المندمجة" بنسبة (٨٠%) من بين (٥مبحوثين)، لنجد بعدها "الأم المتسامحة" بنسبة (٥٠,٦٦%) من بين (٧٥مبحوث)، لنجد بعدها "الأم الغاضبة" بنسبة (٤٠%) من بين (٢٠مبحوث)، وبالمقابل في مجال "الأب" نجد في المرتبة الأولى "الأب المتشدد" بنسبة (٨٥,٢١%) من بين (١١٥مبحوث)، ليليها "الأب المندمج" بنسبة (٥٦,٥٢%) من بين (٢٣مبحوث)، لنجد بعدها "الأب الانعزالي" بنسبة (٤١,٠٢%) من بين (٣٩مبحوث)، وبعدها نجد "الأب الغضبان" بنسبة (٣٩,١٣%) من بين (٢٣مبحوث)، لتنعدم في هذا المجال الأب المتسامح .

وبعد ذلك نجد المعاملة الو الدية المقبولة بنسبة (٣٠%) حيث نجد في هذا المجال الأمومي أعلى نسبة تتركز في "الأم الغضبانة" بنسبة (٦٠%)، ليليها "الأم المتسامحة" بنسبة (٤٨%) وبعدها نجد "الأم المندمجة" بنسبة (٢٠%)، ثم بعد ذلك نجد "الأم المتشددة" بنسبة (١٣,٥١%) ثم نجد بعد ذلك "الأم الانعزالية" بنسبة (٣,٨٤%)، وفي المجال الأبوي نجد أعلى نسبة تتركز في "الأب الغضبان" بنسبة (٥٣,٨٤ %)، ثم نجد بعد ذلك "الأب المندمج" بنسبة (٤٣,٤٧%)، "ليليها الأب المتشدد" بنسبة (١٣,٩١%) لتنعدم في مجال الأب المتسامح.

ونجد بعد ذلك المعاملة الو الدية الحسنة بنسبة (٠٢%)، حيث نجد في هذا الإطار ضمن المجال الأمومي في المرتبة الأولى "الأم الانعزالية" بنسبة (١١,٥٣%)، ليليها "الأم المتسامحة" بنسبة (١,٣٣%)، لتنعدم في باقي المجالات الشخصانية الأخرى.

أما في المجال الأبوي نجد في المرتبة الأولى "الأب الانعزالي" بنسبة (٥,١٢%)، ليليها "الأب الغضبان" بنسبة (٤,٣٤%)، لنجد بعدها "الأب المتشدد" بنسبة (٠,٨٦%)،لتنعدم في باقي المجالات الشخصانية الأخرى.

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن معظم المبحوثين يعيشون في إطار وسط معاملة والدية سيئة، وفي هذا المجال يعيش المبحوث في وسط أم وأب متشدد، وهذا الجو لا يساعد على تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الوسط الأسري وهذا ما أكدته عدة دراسات، حيث أن عصبية الأب والأم لها تأثير في إجرام الفرد وهذا ما يدعمه الجدول الأتي:

الجدول رقم٦١: أثر عصبية الوالدين في إجرام الفرد

	الجانحين	**الأسوياء**	**الفرق**	**ن - ح**
الأب عصبي	٣١,٨٢	٢٠,٥٠	١١,٣٢	٢,١٤
الأم عصبية	١٨,١٨	١٣,٠٠	٥,١٨	
الفرق	١٣,٦٤	٧,٥		

يكشف الجدول أعلاه أن كلا من الأب والأم عند الجماعة المنحرفة أكثر عصبية عند والد ووالدة الطفل السوي، ومعنى هذا أن الطفل تحت ظروف من عصبية الوالدين أكثر من زميله السوي، ويلاحظ أن

الأم في كلآ المجموعتين أقل عصبية عن الأب، وفيما يلي جدول أخر يجسد لما المعاملة الو الدية الأثر الهام في توجيه سلوك الفرد.

الجدول رقم٦٢: أثر المعاملة الوالدية في توجيه سلوك الأفراد

العينة	م	ن
الجماعة ذات الوالد العصبي	١١,١٣	٣٨
الجماعة ذات الوالدة العصبية	١١,٧٩	١٩
الجماعة ذات الوالد غير العصبي	١٠,٦٤	٦٩
الجماعة ذات الوالدة غير العصبية	٩,٧٤	٤٨

بالنسبة للفرق بين عصبية الأب و الأم فإن عصبية الوالدة ذات تأثير أكثر من عصبية الأب (١١,٧٩ - ١١,١٣ =٠,٦٦) و المعروف أن الأم تؤثر تأثيرا اكبر في شخصية طفلها عن الأب بسبب تواجده في حجرها أكثر من وجوده مع الأب.

و لكن الجماعة ذات الوالد غير العصبي تتمتع بصحة نفسية اقل تأثيرا بالعصابية عن تلك التي تنحدر من أباء عصبيين (١١,١٣- ١٠,٦٤ = ٠,٤٩) و بالمثل يوجد فرق في العصابية لصالح المنحرفين من أمهات عصبيات (١١,٧٩ – ٩,٧٤ = ٢,٠٥).

و ما يمكن الوصول إليه من خلال هذه المعطيات أن الطابع الشخصاني للو الدين له تأثير في بناء شخصية الأفراد داخل محيطهم الأسري، فالمرونة و التسامح تؤدي إلى انحراف لافتقار الرقابة و الضبط، وبالموازاة مع ذلك فالتشدد و الغضب يؤدي إلى مظاهر انحرافية تتجسد في سعي الفرد الدائم للتنصل من القهر الأسري ، و عليه فالمظهرين يؤديان إلى مظاهر عكسية في البناء السلوكي للفرد، و هذا ما لمسناه من هذه الدراسة ، و أكدته باقي الدراسات العلمية.

الجدول رقم ٦٣: تأثير النزاع الأسري على السلوك الفردي و علاقته ذالك بممارسة السلوك الانحرافي.

النزاع الأسري / السلوك الانحرافي	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	الهروب من البيت		مخالطة أصدقاء منحرفة		اللجوء للمخدرات							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	01	2.43	03	6.25	29	48.33	33	22.14	39	76.47	72	36
التدخين	٠١	٢,٤٣	٠٥	١٠,٤١	١١	١٨,٣٣	١٧	١١,٤٠	٠٨	١٥,٦٨	٢٥	١٢,٥
ارتكاب جريمة ما	٣٩	٩٥,١٢	٤٠	٨٣,٣٣	٢٠	٣٣,٣٣	٩٩	٦٦,٤٤	٠٤	٧,٨٤	١٠٣	٥١,٥
المجموع	٤١	%١٠٠	٤٨	%١٠٠	٦٠	%١٠٠	١٤٩	%١٠٠	٥١	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في السلوك الانحرافي المجسد في ارتكاب جريمة ما بنسبة (٥١,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) حيث نجد في المرتبة الأولى تأكيد المبحوثين على حدوث نزاع اسري بنسبة (٦٦,٤٤%) من بين (١٤٩ مبحوث) ، و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في "عامل الهروب من البيت" بنسبة (٩٥,١٢%) من بين (٤١ مبحوث) ليليها "مخالطة أصدقاء منحرفة" بنسبة (٨٣,٣٣%) من بين (٤٨ مبحوث) ثم بعد ذلك "اللجوء للمخدرات" بنسبة (٣٣,٣٣%) من بين (٦٠ مبحوث) و بالمقابل نجد من أكدوا عدم وجود نزاع أسري بنسبة (٧,٨٤%) من بين (٥١ مبحوث) ، و بعد ذلك نجد السلوك الانحرافي المجسد في الإدمان على المسكرات بنسبة (٣٦%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم وجود نزاع أسري بنسبة (٧٦,٤٧%) ، ليليها بعد ذلك تأكيد على وجود نزاع اسري بنسبة (٢٢,١٤%) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "اللجوء إلى المخدرات" بنسبة (٤٨,٣٣%) ، ليليها مخالطة أصدقاء منحرفة بنسبة (٦,٢٥%) ، لنجد بعد ذلك الهروب من البيت بنسبة (٢,٤٣%) .

و بعد ذلك نجد السلوك الانحرافي المجسد في اللجوء إلى التدخين بنسبة (١٢,٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى "عدم وجود نزاع أسري" بنسبة (١٥,٦٨%) ، ليقابله وجود نزاع أسري بنسبة

(١١,٤٠%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "اللجوء إلى المخدرات" بنسبة (١٨,٣٣%) ليليها مخالطة أصدقاء منحرفة بنسبة (١٠,٤١%) ليليها الهروب من البيت بنسبة (٢,٤٣%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ للجو الأسري علاقة وطيدة في حدوث السلوك الانحرافي لدى المبحوث حيث كلما خالط الفرد أوساط انحرافية مارس بذلك السلوك الانحرافي الموجود لدى الجماعات التي عاشرها كما أنّ اللجوء إلى المخدرات جاء نتيجة إدمان الفرد على المسكرات في إطار وسط انحرافي عاش فيه إما داخل الوسط الأسري من خلال والديه و إخوته ، أو خلال وسط خارج الأسرة المجسد في جماعة الرفاق ، بالإضافة إلى أن ارتكاب الفرد لجريمة ما يعد دافعا حقيقيا لمغادرة الفرد لأسرته و منه فمغادرة الفرد للبيت يخلق لديه جوا خارج الأسرة يتسم بالانحرافية يؤهله للإجرام.

الجدول رقم ٦٤ : ارتكاب للسلوك الإجرامي و علاقة ذلك بنوعية الجريمة المرتكبة حاليا.

ارتكاب سلوك إجرامي ما / نوعية الجريمة	السرقة		الزنا		الاعتداء على الآخرين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٦٢	٧٨,٤٨	١٨	٢٧,٦٩	/	/	٨٠	٤٠
الزنا	/	/	٠٩	١٣,٨٤	٠١	١,٧٨	١٠	٠٥
الاغتصاب	١٠	١٢,٦٥	٢٩	٤٤,٦١	٠١	١,٧٨	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠١	١,٢٦	٠١	١,٥٣	٠٣	٥,٣٥	٠٥	٢,٥
الاختطاف	٠١	١,٢٦	٠٢	٣,٠٧	٠٢	٣,٥٧	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٠٥	٦,٣٢	٠٦	٩,٢٣	٤٩	٨٧,٥	٦٠	٣٠
المجموع	٧٩	١٠٠	٦٥	١٠٠	٥٦	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في ارتكاب جريمة السرقة بنسبة (٤٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "جريمة السرقة" بنسبة (٧٨,٤٨%) من بين (٧٩ مبحوث) ، ليليها "جريمة الزنا" بنسبة (٢٧,٦٩%) من بين (٦٥ مبحوث) ، لتنعدم في مجال الاعتداء على الآخرين ، ليليها بعد ذلك جريمة الاعتداء على الآخرين بنسبة (٣٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٨٧,٥%) ، ليليها جريمة الزنا بنسبة (٩,٢٣%) ، لنجد بعد ذلك جريمة السرقة بنسبة (٦,٣٢%) ، ليليها بعد ذلك جريمة الاغتصاب بنسبة (٢٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى "جريمة الزنا" بنسبة (٤٤,٦١%) ، ليليها جريمة السرقة بنسبة (١٢,٦٥%) ،ليليها جريمة الإعتداء على الأخرين بنسبة (١,٧٨%)، ليليها جريمة الزنا بنسبة (٠٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى "جريمة الزنا" بنسبة (١٣,٨٤%) ، ليليها الاعتداء على الآخرين بنسبة (١,٧٨%) ، لتنعدم في مجال جريمة السرقة ، و بعد ذلك نجد جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف بنسبة (٢,٥%) لكن واحدة منهما ، و في إطار الأولى

نجد أعلى نسبة تتركز في "جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٥,٣٥%) ليليها "جريمة الزنا" بنسبة (١,٥٣%) ليليها جريمة السرقة بنسبة (١,٢٦%) ، أما فيما يتعلق بالثانية نجد في المرتبة الأولى جريمة الاعتداء على الآخرين بنسبة (٣,٥٧%) ، ليليها جريمة الزنا بنسبة (٣,٠٧%) ، لنجد بعدها جريمة السرقة بنسبة (١,٢٦%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

إن ارتكاب الفرد لجريمة ما له تأثير في ارتكاب للجريمة المرتكبة حاليا ، و عليه فللاحترافية في ميدان الجريمة دخل في انتهاج السلوك الإجرامي مجددا و هذا ما تؤكده هذه الدراسة بمعطياتها المقدمة ، و عليه فانتهاج الفرد لسلوك إجرامي معين يدفعه إلى تكراره إذا لم يتلق العقاب و منه احترافه كمهنة خاصة في مجال السرقة التي تعود على الفرد بالمال فيتعود عليه ليصبح لديه مجال للحصول على المال بالطرق السهلة ، و نفس الشيء بالنسبة لممارسة الزنا تؤهل الفرد لامتهان هذا السلوك الإجرامي ليصبح بذلك هذا السلوك طريق للحصول على المال و يعتمد في ذلك المبحوث على القوة و العنف للحصول على المال و لتلبية حاجاته الغرائزية.

الجدول رقم ٦٥ : معاملة الوالدين للمبحوث و علاقته بارتكاب سلوك إجرامي معين

معاملة الوالدين / ارتكاب سلوك إجرامي	بطريقة سلطوية		ديمقراطية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٧١	٣٩,٢٢	٠٨	٤٢,١٠	٧٩	٣٩,٥
الزنا	٦٠	٣٣,١٤	٠٥	٢٦,٣١	٦٥	٣٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٥٠	٢٧,٦٢	٠٦	٣١,٥٧	٥٦	٢٨
المجموع	١٨١	%١٠٠	١٩	%١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لجريمة السرقة بنسبة (٣٩,٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى معاملة الوالدين بطريقة ديمقراطية بنسبة (٤٢,١٠%) من بين (١٩ مبحوث) ، ليليها المعاملة السلطوية للوالدين بنسبة (٣٩,٢٢%) من بين (١٨١ مبحوث) ، و بعد ذلك نجد "جريمة الزنا" بنسبة (٣٢,٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى

المعاملة السلطوية للوالدين بنسبة (٣٣,١٤%) ليليها المعاملة الديمقراطية بنسبة (٢٦,٣١%) ، و بعد ذلك نجد جريمة الاعتداء على الآخرين بنسبة (٢٨%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى المعاملة الديمقراطية بنسبة (٣١,٥٧%) ليليها المعاملة السلطوية بنسبة (٢٧,٦٢%).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأنّ المعاملة المبنية على الحوار و المناقشة تساعد على البناء الصحي للفرد و هذا ما يؤهله ا لبناء سلوكات سوية تتماشى مع القيم و المعايير الاجتماعية ، و لكن وجود الحوار و المناقشة لوحدهما غير كافي بل يفرض وجود نوع من الضبط في حالة محاولة الفرد الخروج عن القيم و المعايير الاجتماعية ، كما أنّ السلطوية في المعاملة تؤدي إلى اختلال في البناء الشخصاني للفرد و منه توجيه سلوكه .

و هذا ما أكدته الدراسة التي أعدها "عبد الرحمان عيسوي" فيما يتصل بالمعاملة الوالدية للمنحرف ، فقد دلت الدراسة على أنّ هناك (٦١%) من العينة يتلقون معاملة ممتازة و جيدة بينما هناك نحو (٢٠%) من العينة تتلقى معاملة سيئة و قاسية و لقد كشفت الدراسة على أن معاملة الأم تفوق معاملة الأب من وجهة نظر الأبناء ، و كذلك فان إخوة المنحرف يعاملونه معاملة حسنة (٦٦,٣٧%).

و عليه فلهذه الظروف الأسرية دخل في ارتفاع نسب الجريمة و منه فتوفر هذه الظروف و الشروط التي اجتمعت في إطار وسط خصب للجريمة تدفع لحدوث السلوك الإجرامي و أهم هذه الشروط تختزل في المعاملة الوالدية التي تفتقر للرقابة و الحماية للفرد و أيضا عدم وجود شفافية في إطار هذه المعاملة.

و هذا ما أكدته دراستنا بان للأسرة الدخل الهام في بروز السلوك الإجرامي خاصة في مجال المعاملة الأسرية و لما لها من تأثير في إنتاج السلوك الإجرامي.

الجدول رقم ٦٦: المعاملة الوالدية للمبحوث وتأثيرها على العلاقة الأسرية وماينجر عنها من مظاهر سلوكية إنحرافية

المعادلة الوالدية / العلاقة الأسرية / السلوك المنحرف		سلطوية		ديمقراطية		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
جيدة		/	/	٠١	٥,٢٦	٠١	٠,٥
مقبولة		/	/	٠١	٥,٢٦	٠١	٠,٥
سيئة	نعم	١٨٠	٩٩,٤٤	١٠	٥٨,٨٢	١٩٠	٩٥,٩٥
	لا	٠١	٠,٥٥	٠٧	٤١,١٧	٠٨	٤,٠٤
المجموع الجزئي		١٨١	١٠٠	١٧	٨٩,٤٧	١٩٨	٩٩
المجموع الكلي		١٨١	%١٠٠	١٩	%١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في العلاقة الأسرية سيئة بنسبة (٩٩%) من بين (٢٠٠ مبحوث) حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في المعاملة السلطوية بنسبة (١٠٠%) من بين (١٨١ مبحوث) ليليها المعاملة الديمقراطية بنسبة (٨٩,٤٧%) من بين (١٩ مبحوث)، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى تأكيد المبحوث لارتكابه لسلوك إجرامي معين بنسبة (٩٥,٩٥%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى المعاملة السلطوية بنسبة (٩٩,٤٤%) ، ليليها المعاملة الديمقراطية بنسبة (٥٨,٨٢%) ، ثم بعد ذلك نجد عدم ارتكاب المبحوث لسلوك إجرامي بنسبة (٤,٠٤%) و في هذا الإطار نجد أعلى نسبة تتركز في المعاملة الديمقراطية بنسبة (٤١,١٧%)، ليليها المعاملة السلطوية بنسبة (٠,٥٥%) ، و بعد ذلك نجد العلاقة الأسرية الجيدة و المقبولة بنسبتين متساويين لكل منهما بـ(٠،٥%) حيث نجد في المرتبة الأولى " للجيدة " و " المقبولة " في إطار المعاملة الديمقراطية بنسبة (٥،٢٦%) لكل منها ، لتنعدم في مجال المعاملة السلطوية في هذا الإطار العلائقي.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن للمعاملة الأسرية دخل هام في ميلاد الإنحرافية في السلوك ، فالمعاملة الديمقراطية المتسمة بفتح المجال للحوار و المناقشة الأهمية البالغة في بناء الشخصيات المتزنة و منه التوجيه السليم و الصحي للسلوك الفردي ،و عليه فالجانب المعاملاتي له دخل في التوجيه الفعلي للسلوك الفردي ، و منه فالمعاملة الديمقراطية لها تأثير إيجابي في المعادلة العلائقية لكن إقترانها بالحزم و الضبط و الرقابة يؤدي إلى السمو إلى الكمال في المعاملة الوالدية التي تمثل رقما هاما في إطار المعادلة الإجتماعية ككل.

كما أن للمعاملة السلطوية البحتة لها دخل سلبي في بناء الشخصيات الفردية مما يدفع إلى نمو غير صحي في البناء الشخصياتي للفرد و توجيه سلوك الفرد داخل الوسط الأسري و الذي سيمتد إلى المعاملة الفردية خارج المحيط الأسري الضيق،ومنه فالمعـاملة لها رجلين هما الحوار و المناقشة و أيضا الضبط والرقابة و المتابعة بغرض الوصول إلى بناء شبكة صحية من العلاقات الإجتماعية.

الجدول رقم ٦٧: حدوث الخصام الأسري و علاقته بالمظاهر الانحرافية للسلوك.

الخصام الأسري / المظاهر الانحرافية	نعم						لا		المجموع الكلي	
	الخصام دائم		في أغلب الأوقات		نادرا		المجموع الجزئي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التدخين	٠٤	٤،٣٤	٠١	٢،٨٥	/	/	٠٥	٢،٨٠	٢٠	٩٠،٩	٢٥	١٢،٥
تناول المسكرات	١٠	١٠،٨٦	١٠	٢٨،٥٧	٥٠	٩٨،٠٣	٧٠	٣٩،٣٢	٠٢	٩،٠٩	٧٢	٣٦
الجريمة	٧٨	٨٤,٧٨	٢٤	٦٨،٥٧	٠١	١،٩٦	١٠٣	٥٧،٨٦	/	/	١٠٣	٥١،٥
المجموع	٩٢	١٠٠	٣٥	١٠٠	٥١	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٢٢	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في المظهر الإنحرافي المجسد في ارتكاب جريمة ما بنسبة (٥١،٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة تأكيد على حدوث خصام أسري بنسبة (٥٧،٨٦%) من بين (١٧٨ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " حدوث الخصام الدائم " بنسبة (٨٤،٧٨%) من بين (٩٢ مبحوث) ، ليليها " حدوث الخصام في أغلب الأوقات " بنسبة (٦٨،٥٧%) من بين (٣٥ مبحوث) لنجد بعد ذلك " نادرا" بنسبة (١،٩٦%) من بين (٥١ مبحوث) و بالمقابل تنعدم في مجال إنكار وجود خصام أسري ، ليأتي بعد ذلك " تناول المسكرات " بنسبة (٣٦%) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى التأكيد على وجود خصام أسري بنسبة (٣٩،٣٢%) حيث نجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى حدوث الخصام نادرا بنسبة (٩٨،٠٣%) ليليها" حدوث

الخصام " في أغلب الأوقات بنسبة (٢٨،٥٧%) ، ليليها "الخصام الدائم" بنسبة (١٠،٨٦%) ، ليقابلها عدم وجود خصام أسري بنسبة (٩،٠٩%) و بعد ذلك نجد " التدخين " بنسبة (١٢،٥%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم وجود خصام أسري بنسبة (٩٠،٩%) ، ليقابلها حدوث خصام أسري بنسبة (٢،٨٠%) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى " حدوث الخصام الدائم " بنسبة (٤،٣٤%) ، ليليها " حدوث الخصام في أغلب الأوقات" بنسبة (٢،٨٥%) ، لتنعدم في مجال حدوث الخصام نادرا.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن لحدوث الخصام بشكل متكرر يعد بمثابة الدافع الحقيقي من داخل الأسرة ببروز المظاهر االإنحرافية في السلوك و على رأسها الجريمة ، من هنا فالجريمة هي نتاج وضع أسري متسم بالاختلال الوظيفي في أداء المهام العلائقية المجسدة في الشجار الدائم مما جعل الجو الأسري المضطرب دافع لإرتكاب هذا السلوك ، فالشجار الدائم يعكس لنا حالة لا إستقرار الملتصق بالوسط الأسري، كما أن هذا اللا إستقرار مآله حدوث إختلالات في العملية التنشيئية ككل ، و عليه فالإنسداد في الحوار و المناقشة يؤدي إلى بحث الفرد على السعي لبناء علاقات إجتماعية خارج الوسط الأسري ، و في حالات عديدة يعمد الفرد إلى تشكيل علاقات غير سوية مع جماعة الرفاق في إطار المؤسسات الخارجة عن البيئة الأسرية بسبب الإنسداد المسجل داخل الأسرة ، كما أن لتناول المسكرات أثر في بناء العلاقات الإجتماعية فلهذه المادة المخذرة المجسدة في المسكرات نقف وراء إرتكاب الجريمة ، و لكن السبب الرئيسي وراء ذلك كلها هو الخصام الأسري ، الذي يعكس حالة التشنج في المظاهر العلائقية .

الجدول رقم ٦٨ : مساهمة الجو الأسري في ارتكاب جرم معين و علاقته بالمسؤولية الاجتماعية على السلوك الإجرامي

الجو الأسري للجريمة / المسؤولية الاجتماعية	نعم												لا		المجموع الكلي	
	نزاع الوالدين		اختلاف الإخوة		إهمال الوالدين		الإقصاء		الشجار الأسري		الحاجة المادية		المجموع الجزئي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المدرسة	٣٧	١٠٠	٠٣	١٠٠	١٧	١٠٠	٠٨	٢١،٠٥	٠٩	٥٠	٣٥	٧٩،٥٤	١٠٩	٦٩،٤٢	١٠	٢٣،٢٥	١١٩	٥٩،٥
المسجد	/	/	/	/	/	/	٣٠	٧٨،٩٤	٠٩	٥٠	٠٧	١٥،٩	٤٦	٢٩,٢٩	٢٠	٤٦،٥١	٦٦	٣٣
الشـــارع	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٢	٤،٥٤	٠٢	١،٢٧	٠٣	٦،٩٧	٠٥	٢،٥
جماعة الرفاق	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٨	١٨،٦	٠٨	٠٤
وسائل الإعلام	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٢	٤،٦٥	٠٢	٠١
المجموع	٣٧	١٠٠	٠٣	١٠٠	١٧	١٠٠	٣٨	١٠٠	١٨	١٠٠	٤٤	١٠٠	١٥٧	١٠٠	٤٣	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في رد المسؤولية الإجتماعية للمدرسة بنسبة (٥٩،٥%) من بين (٢٠٠ مبحوث) و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في تأكيد المبحوث على تأثير الجو الأسري في إرتكاب جرم معين بنسبة (٦٩،٤٢%) من بين (١٥٧ مبحوث) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى كل من النزاع بين الوالدين و إختلاف بين الإخوة ، و إهمال من الوالدين بنسبة (١٠٠%) لكل منهم على حدى من بين (٣٧ مبحوث للأولى، و ٠٣ مبحوثين في الثانية ، و ١٧ مبحوث للثالثة) ليليها بعد ذلك الحاجة المادية بنسبة (٧٩،٥٤%) من بين (٤٤ مبحوث) لنجد بعدها الشجار الأسري بنسبة (٥٠%) من بين (١٨ مبحوث)، وبعد ذلك نجد الإقصاء بنسبة (٢١،٠٥%) من بين (٣٨ مبحوث) ، ليقابله عدم مساهمة الجو الأسري في ارتكاب جرم معين بنسبة (٢٣،٢٥%) من بين(٤٣ مبحوث) و بعد ذلك نجد " المسجد " بنسبة (٣٣%) حيث نجد في المرتبة الأولى عدم المساهمة في إرتكاب جرم معين بنسبة(٢٩،٢٩%) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى الإقصاء بنسبة (٧٨،٩٤%) ، ليليها الشجار الأسري بنسبة (٥٠%) ، ليأتي بعد ذلك الحاجة المادية بنسبة (١٥,٩%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، و بعد ذلك نجد "جماعة الرفاق" بنسبة (٠٤%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم مساهمة الجو الأسري في ارتكاب جرم معين بنسبة (١٨,٦%) ليقابلها انعدامها في مجال مساهمة الجو الأسري في ارتكاب جرم معين.

ليليها بعد ذلك "الشارع" بنسبة (٢,٥%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم مساهمة الجو الأسري في ارتكاب جرم معين بنسبة (٦,٩٧%) ليقابلها مساهمة الجو الأسري بنسبة (١,٢٧%) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة و هي الحاجة المادية بنسبة (٤,٥٤%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

و بعد ذلك نجد "وسائل الإعلام" بنسبة (٠١%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة عدم مساهمة الجو الأسري بنسبة (٤,٦٥%) و بالموازاة مع ذلك تنعدم في مجال مساهمة الجو الأسري في ارتكاب جرم معين.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بان للمدرسة دور هام في مجال الانحراف ، و ذلك من منطق أنّ المدرسة مؤسسة اجتماعية تقوم بدور التربية و التوجيه و التقويم ضف الى ذلك القيام بمجال تعليمي ملتصق في ذلك مع الجانب التربوي و مما يؤكد ذالك ارتباط هذا الجو المدرسي مع حدوث اضطرابات داخل الاسرة بنسب عالية وصلت الى حد (١٠٠%) حول اهمال الوالدين للفرد مما يعني عدم قدرة الفرد مزاولة دراسته في هذا الجو الفاقد للزاد المادي الذي يحتاجه الفرد بشكل ضروري داخل المدرسة ضف الى ذلك نزاع الوالدين الذي بلغ (١٠٠%) أيضا مما صعب عملية تكوين الفرد بالنظر للشجار الاسري الذي اثر عليه بشكل ملحوظ فهذا الظرف يمنعه من متابعة دروسه داخل الاسرة و منه المدرسة كما ان معايشه الفرد لهذه الظروف و الاوضاع عقد عملية التربية و التعليم في المدرسة و هذه الصعوبة ادت الى حدوث اختلال في عملية التنشئة الاجتماعية ككل مما خلق حالة من القطيعة في عمل المؤسسات الاجتماعية بدءا من الاسرة مرورا بالمدرسة وصولا للمسجد و الشارع و جماعة الرفاق و وسائل الاعلام مما فتح المجال للانحراف في السلوك و منه بروز السلوك الاجرامي كرد فعل طبيعي عن هذا الواقع الاجتماعي المتصدع.

الجدول رقم٦٩ :حدوث طلاق بين الوالدين و علاقته بارتكاب المبحوث لسلوك إجرامي في الصغر

حدوث طلاق / جريمة في الصغر		نعم		لا		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا	١٠	٢٥	٥٠	37.87	60	34.88
	الاغتصاب	02	05	21	15.9	23	13.37
	المخدرات	20	50	51	38.68	71	41.27
	القتل	01	2.5	/	/	01	0.58
	الضرب العمدي	01	2.5	01	0.75	02	1.16
	السرقة	06	15	09	6.81	15	8.72
المجموع الجزئي		40	68.96	132	92.95	172	86
لا		18	31.03	10	7.04	28	14
المجموع الكلي		58	%100	142	%100	200	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لسلوك إجرامي في الصغر بنسبة(86%) من بين (200 مبحوث)،حيث نجد في المرتبة الأولى عدم حدوث الطلا ق داخل الأسرة بنسبة(92.95%) من بين(142مبحوث) ، ليليها حدوث الطلا ق داخل الأسرة بنسبة(86.96%) من بين (58مبحوث)، وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى"جريمة المخدرات بنسبة (٤١,٢٧ %) من بين (١٧٢مبحوث)، وفي هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في التأكيد على حدوث الطلا ق بنسبة(50%) من بين (٤٠ مبحوث)،ليليها عدم حدوث الطلا ق بنسبة (٣٨,٦٣%)من بين(١٣٢ مبحوث)، وبعد ذلك نجد جريمة الزنا بنسبة (٣٤,٨٨%) ،وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "عد م حدوث الطلاق" بنسبة(٣٧,٨٧ %)، ليليها حدوث الطلاق بنسبة(25 %)، ولنجد بعد ذلك جريمة الاغتصاب بنسبة(37. 13%)، وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى التأكيد على عد م حدوث الطلا ق بنسبة (15.9%) ، ليليها "حدوث الطلاق " بنسبة (05%) ، وبعد ذلك نجد جريمة السرقة بنسبة (8.72%)

حيث نجد فـي المرتبة الأولى التأكيد على حدوث الطلا ق بنسبة (15%) ، ليليهـا عد م حدوث الطلا ق بنسبة (6.81%).

و بعد ذلك نجد جريمة الضرب العمدي بنسبة (١,١٦%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى التأكيد على حدوث الطلاق بنسبة(2.5%) ، ليليهـا عد م حدوث الطلا ق بنسبة (0.75%) و بعد ذلك نجد جريمة القتل بنسبة (0.58%)، وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى والوحيدة بالتأكيد على حدوث الطلاق بنسبة (2.5%)، لتنعدم في هذا المجال عد م حدوث الطلاق،وبالمقابل نجد (14%) من المبحوثين لم يرتكبوا أي جريمة في الصغر، وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى التأكيد على حدوث الطلاق بنسبة(31.03%)، ليليهـا التأكيد علي عد م حدوث الطلاق بنسبة (7.04%) .

ونستنتج من خلا ل قراءتنا لهذا الجد ول :

بأن للطلاق تأثير في شبكة العلا قات داخل الأسرة، فللطلا ق دخل في تشرذم العلا قات داخل الوسط الأسري،إذ يمثل أحد أوجه التفكك الأسري ، ومنه فللتفكك الأسري دور في حدوث الجريمة في الصغر، وامتدادها للكبر، ولكن ما يمكن التأكيد عليه أن التفكك الأسري لـه تأثيرات بعيدة الأمد من حيث انعكاساتها السلبية علي بناء شخصية الأفراد و توجيه سلوكه.

الجدول رقم٧٠ : إعادة الزاج من طرف الوالدين وعلاقته بارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر.

تزوج الوالدين / جريمة في الصغر		إعادة الزواج من طرف الوالد		المجموع الجزئي		إعادة الزواج للوالدة		المجموع الجزئي		المجموع الكلي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا	١٠	٣٠,٣٠	١٠	٣٠,٣٠	/	/	/	/	١٠	٢٥
	الاغتصاب	٠١	٣,٠٣	٠١	٣,٠٣	٠١	١٤,٢٨	٠١	١٤,٢٨	٠٢	٠٥
	المخدرات	١٥	٤٥,٤٥	١٥	٤٥,٤٥	٠٥	٧١,٤٢	٠٥	٧١,٤٢	٢٠	٥٠
	القتل	٠١	٣,٠٣	٠١	٣,٠٣	/	/	/	/	٠١	٢,٥
	الضرب العمدي	٠١	٣,٠٣	٠١	٣,٠٣	/	/	/	/	٠,١	٢,٥
	السرقة	٠٥	١٥,١٥	٠٥	١٥,١٥	٠١	١٤,٢٨	٠١	١٤,٢٨	٠٦	١٥
المجموع الجزئي		٣٣	٧٨,٥٧	٣٣	٧٨,٥٧	٠٧	٤٣,٧٥	٠٧	٤٣,٧٥	٤٠	٦٨,٩٦
لا		٠٩	٢١,٤٢	٠٩	٢١,٤٢	٠٩	٥٦,٢٥	٠٩	٥٦,٢٥	١٨	٣١,٠٣
المجموع الكلي		٤٢	١٠٠	٤٢	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	١٠٠	٥٨	١٠٠

يتضح لنا من خلا ل الجد ول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٦٨,٩٦%) من بين (٥٨ مبحوث) و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى تزوج الوالد بعد الطلا ق بنسبة(٧٨,٥٧%) من بين(٤٢مبحو ث)، ليليها تزوج الوالـدين بعد الطلا ق بنسبة (٤٣,٥٧%) من بين(١٦مبحوث)، و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في جريمة المخدرات بنسبة(٥٠%) من بين(٤٠ مبحوث) ،و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى تزوج الوالدة بنسبة(٧١,٤٢%)، ليليها تزوج الوالد

بنسبة(٤٥,٤٥%) لنجد بعد ذ لك جريمة الزنا بنسبة (٢٥%) من بين(٤٠ مبحوث) ، و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة تزوج الوالد بنسبة (٣٠,٣٠%)، لتنعدم في مجال تزوج الوالدة و يليها بعد ذ لك جريمة السرقة بنسبة(١٥%)، حيث نجد في المرتبة الأولى تـزوج الوالد بنسبة(١٥,١٥%)، ليليها تزوج الوالدة بنسبة (١٤,٢٨%) ، وبعد ذ لك نجد جريمة الاغتصاب بنسبة(٠٥%)،حيث نجد في المرتبة الأولى تزوج الوالدة بـنـسبـة(١٤,٢٨%) ليليها تزوج الوالدة بنسبة (٣,٠٣%) ، لنجد بعد ذلك جريمتي القتل والضرب العمدي بنسبة(٢,٥%) لكل منهما على حدى تزوج الوالد بنسبة(٣,٠٣%) ، لتنعدم في مجال زواج الوالدة و بالمقابل مع ذ لك نجد عدم ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٣١,٠٣%)، حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في تزوج الوالدة بنسبة(٥٦,٢٥%)، ليليها تزوج الوالد بنسبة (٢١,٤٢%).

ونستنتج من خلا ل قراءتنا لهذا الجد ول :

بأن الأب يلجأ إلى الزواج بعد الطلا ق أكثر من الأم وذلك بالنظر لما يعطيه المجتمع من قدرة للرجل على الزواج أكثر من الأم ، وفي كلتا الحالتين(زواج الوالد ، زواج الوالدة) يؤدي ذلك إلى ظهور بعض المظاهر الانحرافية للسلوك و التي تتجسد في إطار ما يعرف بالسلوك الإجرامي، ومنه فترك المبحوث لوحده د ون موجه حقيقي يؤدي به إلى السعي لتكوين علاقات مع مواقع وأوساط خارجية وهذا ما يعني لديه الانحرافية من خـلال المخالطة ذي الطابع الإجرامي كما أن زواج إحدى الوالدين يعني غياب الرقابةوالمتابعة بسبب انشغال (الوالد ، الوالدة) بالوسط الأسري الجد يد ومحاولة إهماله للمبحوث مما يعني فتح المجال أمامه أي المبحوث لتلقي التوجيه و المتابعة من جماعة الرفاق أو غيابها كليا مما يعني خلق جو للانحراف و منه للجريمة.

الجدول رقم ٧١ : انضمام المبحوث بعد حدوث الطلا ق و علاقته بارتكاب المبحوث لجريمة معنية حاليا

انضمام المبحوث / الجريمة حاليا	الأب		الأم		أحد الأقارب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	١٠	٥٥,٥٥	٠٨	٥٠	٠٧	٢٩,١٦	٢٥	٤٣,١
الزنا	٠٦	٣٣,٣٣	٠٧	٤٣,٧٥	١٠	٤١,٦٦	٢٣	٣٩,٦٥
الاغتصاب	٠٢	١١,١١	٠١	٦،٢٥	٠٣	١٢,٥	٠٦	١٠,٣٤
الخيانة الزوجية	/	/	/	/	٠١	٤,١٦	٠١	١,٧٢
الاختطاف	/	/	/	/	٠١	٤,١٦	٠١	١,٧٢
الاعتداء على الآخرين	/	/	/	/	٠٢	٨,٣٣	٠٢	٣,٤٤
المجموع	١٨	%100	١٦	%١٠٠	٢٤	١٠٠ %	٥٨	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بـأن أعلى نسبة تتركز في "جريمة السرقة" بنسبة(٤٣,١%) من بين (٥٨ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى انضمام المبحوث بعد الطلا ق" للأب" بنسبة(٥٥,٥٥%) من بين(١٨مبحوث)، ليليها "الأم" بنسبة(٥٠%) من بين(١٦مبحوث)، لنجد بعد ذلك "أحد الأقارب " بنسبة(٢٩,١٦%) من بين(٢٤مبحوث) ليليها فيما بعد "جريمة الزنا" بنسبة(٣٩,٦٥%)، حيث نجد في المرتبة الأولى "الانضمام للأم" بنسبة(٤٣,٧٥%)، ليليها" أحد الأقارب" بنسبة(٤١,٦٦%) ليليها "الأب" بنسبة(٣٣,٣٣%) لنجد بعد ذ لك " جريمة الاغتصاب" بنسبة(١٠,٣٤%) حيث نجد في المرتبة الأولى "أحد الأقارب"بنسبة(١٢,٥%) ليليها "الأب" بنسبة(١١,١١%) لنجد بعد ذلك "الأم" بنسبة(٦,٢٥%) لنجد بعد ذلك" جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة(٣,٤٤%) حيث نجد في المرتبة الأولى والوحيدة " الانضمام للأقارب" بنسبة(٨,٣٣%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، ليليها بعد ذلك " جريمتي الخيانة

الزوجية و الاختطاف بنسبة(١,٧٢%) لكل منهما على حدى ، حيث نجد في إطار الأولى أعلى نسبة لدى الأقارب بنسبة (٤,١٦%) ونفس الشيء ينطبق على الثانية، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

ونستنتج من خلا ل قراءتنا لهذا الجدول :

بأن للطلاق ق تأثير عكسي و سلبي على بناء شخصية الفرد وتقويم سلوكه و العمل على مساعدته لتوجيه سلوكه ، وعليه فللتفكك العائلي المجسد في انفصال الوالد ين تحت ما يعرف بالطلاق يفرز حالة من الابتعاد بين الوالدين مما يجعل المجال فارغا في ميدان الرعاية و التوجيه السلوكي للأفراد وهذا الجو الاجتماعي المتسم بغياب الرعاية السلوكية للفرد يفتح المجال للانحراف و منه انتهاج السلوك الإجرامي ، وأمام هذا الو ضع يلجأ الفرد إلى أحد الوالدين مما يجعل عملية التنشئة الاجتماعية فاقدة لأحد أركان تواصل العلاقة الاجتماعية داخل الأسرة فمثلما يفرض الإنجاب البيولوجي للفرد تواجد الأبوين ينطبق هذا على الجانب الاجتماعي من خلال تكاثف جهود الوالدين لتحويل الفرد من كائن اجتماعي قادر على تحقيق التكيف الاجتماعي ومما يزيد من تأزم الوضع السلوكي للفرد التحاقه بأحد الأقارب مما يجعل الحالة العلائقية داخل هذا الوسط مسدودة ، مما يد فع بالفرد للسعي لخلق نمط من العلا قات خارج هذا الوسط مما يفتح مجال للانحرافية في السلوك.

الجدول رقم ٧٢ : طلاق المبحوث بوجود الأطفال و انضمامهم لأحد آخر و علاقته بالجريمة المرتكبة حاليا

طلاق المبحوث بالأطفال / الجريمة حاليا	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	الأب		الأم		احد الأقارب							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٠٢	١٣,٣٣	٠٣	٣٣,٣٣	٠١	٢٥	٠٦	٢١,٤٢	٠٦	١٨,٧٥	١٢	٢٠
الزنا	/	/	/	/	٠١	٢٥	٠١	٣,٥٧	٠٨	٢٥	٠٩	١٥
الاغتصاب	٠١	٦,٦٦	/	/	/	/	٠١	٣,٥٧	٠٩	٢٨,١٢	١٠	١٦,٦٦
الخيانة الزوجية	٠١	٦,٦٦	/	/	/	/	٠١	٣,٥٧	٠٣	٩,٣٧	٠٤	٦,٦٦
الاختطاف	٠١	٦,٦٦	/	/	/	/	٠١	٣,٥٧	٠٣	٩,٣٧	٠٤	٦,٦٦
الاعتداء على الآخرين	١٠	٦٦,٦٦	٠٦	٦٦,٦٦	٠٢	٥٠	١٨	٦٤,٢٨	٠٣	٩,٣٧	٢١	٣٥
المجموع	١٥	٥٣,٥٧	٠٩	٣٢,١٤	٠٤	١٤,٢٨	٢٨	٤٦,٦٦	٣٢	٥٣,٣٣	٦٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في الجريمة المرتكبة حاليا المجسدة في الاعتداء على الآخرين بنسبة (٣٥%) من بين (٦٠ مبحوث) حيث نجد في المرتبة الأولى "طلاق المبحوث

بالأطفال" بنسبة (٦٤,٢٨%) من بين (٢٨ مبحوث) ، لنجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى انضمامه للأب و الأم بنسب متساوية مقدرة بـ(٦٦,٦٦%) من بين(١٥ مبحوث للأولى و ٠٩ للثانية) ، ليليها بعد ذلك انضمامه لأحد الأقارب بنسبة (٥٠%) من بين (٠٤ مبحوثين) ، لنجد في المرتبة الثانية طلاق المبحوث بدون أطفال بنسبة (٩,٣٧%) من بين (٣٢ مبحوث) ، و بعد ذلك "جريمة السرقة" بنسبة (٢٠%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى طلاق المبحوث بأطفال بنسبة (٢١,٤٢%) ، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى الانضمام لأحد الأقارب بنسبة (٢٥%) ، ليليها الانضمام للام بنسبة (٣٣,٣٣%) ، لنجد بعد ذلك الانضمام للأب بنسبة (١٣,٣٣%) ، وبعد ذلك نجد طلاق المبحوث بدون أطفال بنسبة (١٨,٧٥%) ، و بعد ذلك نجد جريمة الاغتصاب بنسبة (١٦,٦٦%) حيث نجد في المرتبة الأولى طلاق المبحوث بدون أطفال بنسبة (٢٨,٢١%) ليليها طلاق المبحوث بأطفال بنسبة (٣,٥٧%) ،و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة الانضمام للأب بنسبة (٦,٦٦%) ، لتنعدم في مجال الأم و أحد الأقارب.

و يأتي بعد ذلك "جريمة الزنا" بنسبة (١٥%) ،حيث نجد في المرتبة الأولى "طلاق المبحوث بدون أطفال" بنسبة (٢٥%) ليليها طلاق المبحوث بأطفال بنسبة (٣,٥٧%) ،حيث نجد في المرتبة الأولى والوحيدة الانضمام لأحد الأقارب بنسبة (٢٥%)، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى – الأب، الأم- ، ليأتي بعد ذلك جريمتي "الخيانة الزوجية و الاختطاف" بنسبة (٦,٦٦%) لكل منهما حيث نجد في إطار الجريمة الأولى في المرتبة الأولى طلاق المبحوث بدون أطفال بنسبة (٩,٣٧%) ، ليقابلها طلاق المبحوث بأطفال بنسبة (٣,٥٧%) و في هذا الإطار تتركز كلها على مستوى الانضمام للأب بنسبة (٦,٦٦%) لتنعدم في المجال الأمومي و لدى أحد الأقارب ، و في مجال الجريمة الثانية نجد في المرتبة الأولى طلاق المبحوث بدون أطفال بنسبة (٩,٣٧%) ، ليقابلها طلاق المبحوث بأطفال بنسبة (٣,٥٧%) ، و في هذا الإطار تتركز كلها على مستوى الانضمام للأب بنسبة (٦,٦٦%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ وجود الأبناء (الأطفال) لا يمنع من حدوث الطلاق،إلا أن هذه الظاهرة تتقلص خاصة عند الأسر التي لها أبناء في بعض الحالات الإجرامية ، و من هنا يمكننا التأكيد على العلاقة الوطيدة بين بعض الجرائم و منها الاعتداء على الآخرين ، فلهذا النوع من الجرائم علاقة بحدوث الطلاق من خلال اعتداء الزوج على الزوجة و هذا ما يؤدي إلى حدوث تمزق في العلاقات الأسرية.

الجدول رقم ٧٣: وفاة الأب و علاقته بالجريمة المرتكبة حاليا

وفاة أب المبحوث / الجريمة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٠٥	١٠,٨٦	٧٥	٤٨,٧٠	٨٠	٤٠
الزنـــا	٠١	٢,١٧	٠٩	٥,٨٤	١٠	٠٥
الاغتصاب	٠٦	١٣,٠٤	٣٤	٢٢,٠٧	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠٣	٦,٥٢	٠٢	١,٢٩	٠٥	٢,٥
الاختطاف	٠٣	٦,٥٢	٠٢	١,٢٩	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٢٨	٦٠,٨٦	٣٢	٢٠,٧٧	٦٠	٣٠
المجموع	٤٦	٢٣	١٥٤	٧٧	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة تتركز في " جريمة السرقة " بنسبة (٤٠ %) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " عدم وفاة الأب " بنسبة (٤٨،٧٠%) من بين (١٥٤ مبحوث) ، ليليها "وفاة الأب" بنسبة (١٠،٨٦%) ، و نجد بعد ذلك " جريمة الاعتداء على الآخرين " بنسبة (٣٠%) حيث نجد في المرتبة الأولى " وفاة الأب" بنسبة (٦٠،٨٦%) من بين (٤٦ مبحوث)، ليليها " عدم وفاة الأب" بنسبة (٢٠,٧٧%) من بين (١٥٤مبحوث)، و بعد ذلك نجد " جريمة الاغتصاب " بنسبة (٢٠%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " عدم وفاة الأب " بنسبة (٢٢،٠٧%) ، ليليها وفاة الأبّ بنسبة (١٣،٠٤%) لنجد بعد ذلك " جريمة الزنا " بنسبة (٠٥%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " عدم وفاة الأب" بنسبة (٥,٨٤%) ، ليليها " وفاة الأب " بنسبة (٢،١٧%) و بعد ذلك نجد " جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف " بنسبة (٢،٥%) لكل منهما على حدى ، ففي إطارهما معا تتساوى نسب " وفاة الأب" بنسبة (٦،٥٢%) لكل منهما ، ليليها " عدم وفاة الأب " بنسب (١،٢٩%) لكل منهما .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأنّ لا يؤثر وفاة الأب بشكل كبير و ملحوظ في إجرام الفرد ، لكن مع ذلك أثر وفاة الأب في توجيه سلوك الفرد و خاصة في مجال تقوية العدائية،ولكن وفاة الأب لا يؤثر بقوة على سلوك الأبناء خاصة منها السلوك الإجرامي لدى الفرد و تنمية الجانب العنيف في الفرد و هذا ما يؤكده تنمي حالة العنف لدى من

مارسوا جرائم الاعتداء على الآخرين ، و من هنا فغياب الأب في مجال رعاية و متابعة سلوك الطفل مما يخلق لديه حالة من غياب الرعاية و متابعة سلوك الطفل مما يخلق لديه حالة من غياب الرعاية العاطفية و التهذيب الحقيقي للسلوك خاصة إذا علمنا أن الأب يجسد داخل البيت القانون و الضبط بما يمارسه بصورة حقيقية في تقويم السلوك.

كما أن الأب يمثل الراعي للطفل من الناحية المادية فغيابه يفتح المجال للطفل للسعي للحصول على المال بأية طريقة كانت بهدف تلبية حاجياته الغرائزية.

و منه فوجود الأب يمثل الحامي المادي و المعنوي للفرد.

الجدول رقم ٧٤ : سن المبحوث عند وفاة الوالد و علاقته بالجريمة المرتكبة في الصغر

عمر المبحوث عند وفاة الأب / الجريمة في الصغر		٠-٦ سنوات		٦-١٢ سنوات		١٢-١٨ سنوات		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا	٠٣	٩,٦٧	/	/	/	/	٠٣	٦,٦٦
	الاغتصاب	١٢	٣٨,٧٠	٠٢	٢٨,٥٧	٠٣	٤٢,٨٥	١٧	٣٧,٧٧
	المخدرات	١٠	٣٢,٢٥	٠١	١٤,٢٨	٠١	١٤,٢٨	١٢	٢٦,٦٦
	القتل	/	/	/	/	٠١	١٤,٢٨	٠١	٢,٢٢
	الضرب العمدي	٠١	٣,٢٢	٠١	١٤,٢٨	/	/	٠٢	٤,٤٤
	السرقة	٠٥	١٦,١٢	٠٣	٤٢,٨٥	٠٢	٢٨,٥٧	١٠	٢٢,٢٢
المجموع الجزئي		٣١	١٠٠	٠٧	١٠٠	٠٧	٨٧,٥	٤٥	٩٧,٨٢
لا		/	/	/	/	٠١	١٢,٥	٠١	٢,١٧
المجموع الكلي		٣١	٦٧,٣٩	٠٧	١٥,٢١	٠٨	١٧,٣٩	٤٦	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٩٧,٨٢%) من بين (٤٦ مبحوث) ، و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى عمر المبحوث عند وفاة

الوالد بين (٠-٦ سنوات) و (٦-١٢ سنوات) لكل منهما بـ (١٠٠%) من بين (٣١ مبحوث للأولى ، و ٠٧ مبحوثين في الثانية) ، و بعد ذلك نجد بين (١٢-١٨ سنة) بنسبة (٨٧,٥%) من بين (٨ مبحوثين) ، حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في "جريمة الاغتصاب" بنسبة (٣٧,٧٧%) ، حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في الفترة العمرية بين (١٢-١٨ سنة) بنسبة (٤٢,٨٥%) ، ليليها بين (٠-٦ سنوات) بنسبة (٣٨,٧٠%) ، ليليها بين (٦-١٢ سنة) بنسبة (٢٨,٥٧%) ، و بعد ذلك نجد "جريمة المخدرات" بنسبة (٢٦,٦٦%) حيث نجد في المرتبة الأولى بين (٠-٦ سنوات) بنسبة (٣٢,٢٥%) ليليها بين (٦-١٢ سنة) و (١٢-١٨ سنة) بنسبة (١٤,٢٨%) لكل منهما على حدى ، و بعد ذلك نجد "جريمة السرقة" بنسبة (٢٢,٢٢%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى بين (٦-١٢ سنة) بنسبة (٤٢,٨٥%) ، ليليها بين (١٢-١٨ سنة) بنسبة (٢٨,٥٧%) ليليها بعد ذلك بين (٠-٦ سنة) بنسبة (١٦,١٢%) ، و بعد ذلك نجد "جريمة الزنا" بنسبة (٦,٦٦%) ،حيث نجد في المرتبة الأولى بين (٠-٦ سنوات) بنسبة (٩,٦٧%) ، لتنعدم في باقي المجالات العمرية الأخرى. و بعد ذلك نجد "جريمة الضرب العمدي" بنسبة (٤,٤٤%) حيث نجد في المرتبة الأولى بين (٦-١٢ سنة) بنسبة (١٤,٢٨%) ، ليليها بين (٠-٦ سنوات) بنسبة (٣,٢٢%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، و بعد ذلك نجد جريمة القتل بنسبة (٢,٢٢%) ، و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في (١٢-١٨ سنة) بنسبة (١٤,٢٨%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، و بالمقابل من ذلك نجد نسبة (٢,١٧%) من لم يرتكبوا أي سلوك إجرامي ، و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في سن المبحوث بين (١٢-١٨ سنة) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأنّ "وفاة الأب" قبل بلوغ الطفل لست (٠٦) سنوات يمكن أن يؤدي به إلى انتهاج السلوك الإجرامي خاصة و أنه بحاجة إلى الأب في هذه المرحلة العمرية بغرض توفير المأكل و المأوى و تلبية حاجاته البيولوجية ، كما أنّ باقي المراحل العمرية الأخرى يكون فيها الطفل بحاجة دائمة للأب الذي يسعى لتحقيق متطلبات حياته اليومية ، و أمام هذا الغياب المادي و المعنوي للأب يفتح المجال لغياب احد أركان الأسرة مما ينعكس على البناء الشخصاني للفرد و توجيه سلوكه.

الجدول رقم ٧٥ : تزوج الأم بعد وفاة الأب و علاقة ذلك بالسلوك الانحرافي المنتهج

تزوج الأم بعد وفاة / السلوك الانحرافي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	٢٥	٦٢,٥	٠٣	٥٠	٢٨	٦٠,٨٦
التدخين	١٠	٢٥	٠٢	٣٣,٣٣	١٢	٢٦,٠٨
ممارسة الجريمة	٠٥	١٢,٥	٠١	١٦,٦٦	٠٦	١٣,٠٤
المجموع	٤٠	٨٦,٩٥	٠٦	١٣,٠٤	٤٦	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ممارسة السلوك الانحرافي المجسد في الإدمان على المسكرات بنسبة (٦٠,٨٦%) من بين (٤٦ مبحوث) ، و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في تزوج الأم بعد وفاة الأب بنسبة (٦٢,٥%) من بين (٤٠ مبحوث) ، ليليها عدم تزوج الأم بعد وفاة الأب بنسبة (٥٠%) من بين (٠٦ مبحوثين) و بعد ذلك نجد الإدمان على التدخين بنسبة (٢٦,٠٨%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "عدم تزوج الأم بعد وفاة الأب" بنسبة (٣٣,٣٣%) ، ليليها تزوج الأم بعد وفاة الأب بنسبة (٢٥%) ، و بعد ذلك نجد ممارسة الجريمة بنسبة (١٣,٠٤%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم تزوج الأم بعد وفاة الأب بنسبة (١٦,٦٦%) ، ليليها "تزوج الأم بعد وفاة الأب" بنسبة (١٢,٥%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن لزواج الأم بعد وفاة الأب له تأثير في مجال المتابعة الأسرية ، فأمام وفاة الأب و غياب الأم عن البيت بعد زواجها و لجوء الطفل لأحد الأقارب أو لدى أحد الوالدين و عيشه رفقة آخرين مما يجعله عرضة للاضطهاد و هذا ما يدفعه للسعي للهروب من الواقع الأسري من خلال الإدمان على المسكرات و التدخين كمظهر من مظاهر مغادرة الأسرة و الانضمام لجماعة الرفاق ، و بعد ذلك يعمد لانتهاج السلوك الإجرامي.

الجدول رقم ٧٦ : علاقة من انضم إليهم المبحوث بعد وفاة الأب و تأثير ذلك على السلوك الانحرافي المنتهج

علاقة من انضمت إليهم / السلوك الإنحرافي	حسنة		مقبولة		سيئة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	٠١	٥٠	٠٢	٦٦,٦٦	٢٥	٦٠,٩٧	٢٨	٦٠,٨٦
التدخين	٠١	٥٠	٠١	٣٣,٣٣	١٠	٢٤,٣٩	١٢	٢٦,٠٨
ممارسة الجريمة	/	/	/	/	٠٦	١٤,٦٣	٠٦	١٣,٠٤
المجموع	٠٢	٤,٣٤	٠٣	٦,٥٢	٤١	٨٩,١٣	٤٦	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في " الإدمان على المسكرات" بنسبة (٦٠,٨٦%) من بين (٤٦مبحوث) ، وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى " علاقة من انضممت إليهم" "بالمقبولة" بنسبة (٦٦,٦٦%) من بين (٠٣مبحوثين) ، ليليها " العلاقة السيئة" بنسبة (٦٠,٩٧%) من بين (٤١مبحوث) ،وبعد ذلك نجد العلاقة حسنة بنسبة (٥٠%) من بين (٠٢مبحوثين) ، ويليها بعد ذلك نجد " ممارسة عادة التدخين" بنسبة (٢٦,٠٨%) وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى " العلاقة حسنة" بنسبة (٥٠%) ، ليليها " مقبولة" بنسبة (٣٣,٣٣%) ، ثم نجد بعد ذلك " سيئة" بنسبة (٢٤,٣٩%) ، ليليها بعد ذلك نجد " ممارسة الجريمة" بنسبة (١٣,٠٤%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " العلاقة السيئة" بنسبة (١٤,٦٣%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن وفاة الأب وإنضمام المبحوث لأخرين أثر على توجيه سلوكهم بشكل إنحرافي مما جسد وقوى السلوك الإجرامي والعدائي لديه وهذا مايؤكده النسبة العالية لمن أكدوا معاملتهم معاملة سيئة ، وهذه المعاملة دفعتهم للبحث عن بناء علائقي خارج الوسط الأسري مما أوقع هؤولاء الأفراد في الإنحراف ومنه إنتهاج السلوك الإجرامي.

الجدول رقم ٧٧ : وفاة الأم و عمر المبحوث آنذاك و علاقته بارتكاب المبحوث لسلوك إجرامي في الصغر

جريمة في الصغر		عمر المبحوث عند وفاة الأم	٠-٤ سنة		٤-٨ سنة		٨-١٢ سنة		١٢-١٦ سنة		١٦-١٨ سنة		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		الزنـا	٠١	٩,٠٩	٠١	٢٠	٠١	٢٠	٠١	٢٥	٠١	٥٠	٠٥	١٨,٥١
		الاغتصاب	٠١	٩,٠٩	٠١	٢٠	٠٢	٤٠	٠١	٢٥	٠١	٥٠	٠٦	٢٢,٢٢
		المخدرات	٠٥	٤٥,٤٥	٠٢	٤٠	٠١	٢٠	٠١	٢٥	/	/	٠٩	٣٣,٣٣
		القتل	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	٠١	٣,٧
		الضرب العمدي	٠١	٩,٠٩	/	/	/	/	/	/	/	/	٠١	٣,٧
		السرقة	٠٢	١٨,١٨	٠١	٢٠	٠١	٢٠	٠١	٢٥	/	/	٠٥	١٨,٥١
المجموع الجزئي			١١	٧٨,٥٧	٠٥	٧١,٤٢	٠٥	٨٣,٣٣	٠٤	٥٧,١٤	٠٢	٤٠	٢٧	٦٩,٢٣
لا			٠٣	٢١,٤٢	٠٢	٢٨,٥٧	٠١	١٦,٦٦	٠٣	٤٢,٨٥	٠٣	٦٠	١٢	٣٠,٧٦
المجموع الكلي			١٤	٣٥,٨٩	٠٧	١٧,٩٤	٠٦	١٥,٣٨	٠٧	١٧,٩٤	٠٥	١٢,٨٢	٣٩	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب جريمة في الصغر بنسبة (٦٩,٢٣%) من بين (٣٩ مبحـوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى " عمر المبحوث "عند وفاة الأم " بين (٨ ـ ١٢ سنة) بنسبة (٨٣،٣٣%) من بين (٦ مبحوثين) ليليها " عمر المبحوث بين (٠ ـ ٤ سنوات) بنسبة (٧٨،٥٧%) من بين (١٤ مبحوث) ليليها عمر المبحوث بين (٤ ـ ٨ سنوات) بنسبة (٧١،٤٢%) ليليها بعد ذلك بين (١٢ ـ ١٦ سنة) بنسبة (٥٧،١٤%) من بين (٧ مبحوثين) و ليليها لاحقا بين (١٦ ـ ٢٢ سنة) بنسبة (٤٠%) من بين (٠٥ مبحوثين)،و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى"جريمة المخدرات " بنسبة (٣٣،٣٣%) من بين (٢٧ مبحوث) حيث نجد في المرتبة الأولى بين (٠ ـ ٤ سنوات) بنسبة (٤٥،٤٥%) من بين (١١ مبحوث) ، ليليها بين (٤ ـ ٨ سنوات) بنسبة (٤٠%) من بين (٥ مبحوثين) ، لنجد بعد ذلك بين (١٢ ـ ١٦ سنة) بنسبة (٢٥%) ، ليليها بين (٨ ـ ١٢ سنة) بنسبة (٢٠%) ، لتنعدم في مجال بين

(١٦ ـ ٢٢ سنة) و لنجد بعد ذلك " جريمة الاغتصاب " بنسبة (٢٢،٢٢%) حيث نجد في المرتبة الأولى الفئة العمرية بين (١٦ ـ ٢٢سنة) بنسبة (٥٠%) ليليها الفئة العمرية بين (٨ ـ ١٢ سنة) بنسبة (٤٠%) ثم نجد بعد ذلك الفئة العمرية بين (١٢ ـ ١٦ سنة) بنسبة (٢٥%) ، و في المراتب الأخيرة نجد بين (٤ ـ ٨ سنوات) بنسبة (٢٠%) ، ليأتي بعد ذلك بين (٠ ـ ٤ سنوات) بنسبة (٩،٠٩%) لنجد بعد ذلك كل من جريمتي الزنا و السرقة بنسبة (١٨،٥١%) من بين (٢٧ مبحوث) ، حيث نجد في إطار الأولى الزنا أعلى نسبة تتركز في سن بين (١٦-٢٢ سنة) بنسبة (٥٠%) ، ليليها بين (١٢-١٦ سنة) بنسبة (٢٥%) ، ليليها بين (٤-٨ سنوات) و (٨-١٢ سنة) بنسبة (٢٠%) لكل منهما على حدى ، ليليها بين (٠-٤ سنوات) بنسبة (٩,٠٩%) ، وفي إطار الثانية (السرقة) نجد في المرتبة الأولى بين (١٢-١٦ سنة) بنسبة (٢٥%) ، ليليها بين (٤-٨ سنوات) و (٨-١٢ سنوات) بنسبة (٢٠%) لكل منهما ، ليليها بين (٠-٤ سنوات) بنسبة (١٨,١٨%) لتندم في المجال العمري بين (١٦-٢٢ سنة) ، و بعد ذلك نجد جريمتي "القتل و الضرب العمدي" بنسبة (٣,٧%) لكل منهما ، حيث نجد في إطار الأولى أعلى نسبة تتركز في (٠-٤ سنوات) بنسبة (٩,٠٩%) من بين (١١ مبحوث) ، لتنعدم في المجالات العمرية الأخرى ، و في إطار الثانية أعلى نسبة تتركز في (٠-٤ سنوات) بنسبة (٩,٠٩%) من بين (١١ مبحوث) ، لتنعدم في المجالات العمرية الأخرى.

و بالمقابل نجد (٣٠,٧٦%) لم يمارسوا أي جريمة في الصغر ، حيث نجد في المرتبة الأولى بين (١٦-٢٢ سنة) بنسبة (٦٠%) ، ليليها بعد ذلك بين (١٢-١٦ سنة) بنسبة (٤٢,٨٥%) ليليها بين (٤-٨ سنوات) بنسبة (٢٨,٥٧%) ، ليليها بين (٠-٤ سنوات) بنسبة (٢١,٤٢%) لنجد بعدها بين (٨-١٢ سنة) بنسبة (١٦,٦٦%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأنّ الطفل بحاجة دائمة و مستمرة للام لما تمثله من جانب عاطفي ، من خلال مد الحنان والعطف للطفل و العمل على توفير الحاجات العاطفية ، و النفسية التي يحتاجه الطفل بغرض تزويده بجانب نفسي ملائم ، و متسم بالاطمئنان ، فخلق حالة من التوازن النفسي مرده وجود الأم التي توفر للابن نوع من الاستقرار الذي سينعكس على سلوكاته و مدى تناسقها في إطارها الاجتماعي ، و بذلك فالأم توفر جانب باطني للفرد ليليها الجانب المادي من خلال توفير الأم للابن حاجياته المادية داخل البيت من تحضير المأكل و الملبس بالإضافة إلى أن الأم تساعد الفرد على تحقيق الاندماج داخل المجتمع ، و أمام غياب الملبي الروحي و المادي للطفل ينعكس على البناء الشخصاني للفرد – الطفل – و هذا مما يجعل الطفل متأزم نفسيا و هذا ما ينعكس على سلوكاته الفردية ، و هذا ما يفتح المجال أمام هروب الفرد خارج الأسرة بحثا عن تشكيل نمط من العلاقات الاجتماعية مما يؤهله لانتهاج السلوك الانحرافي و منه الجريمة، فالجريمة وليدة هذا الوضع الأسري المفكك.

الجدول رقم ٧٨ : تزوج الأب بعد وفاة الأم و علاقته بالسلوك الانحرافي للمبحوث

تزوج الأم بعد وفاة / السلوك الانحرافي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	١٠	٣٠,٣٠	٠٣	٥٠	١٣	٣٣,٣٣
التدخين	٠٨	٢٤,٢٤	٠٢	٣٣,٣٣	١٠	٢٥,٦٤
ممارسة الجريمة	١٥	٤٥,١٥	٠١	١٦,٦٦	١٦	٤١,٠٢
المجموع	٣٣	٨٤,٦١	٠٦	١٥,٣٨	٣٩	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في "ممارسة الجريمة" بنسبة (٤١,٠٢%) حيث نجد في المرتبة الأولى تزوج الأب بعد وفاة الأم بنسبة (٤٥,٤٥%) ليليها "عدم تزوج الأب" بنسبة (١٦,١٦%) ، لنجد بعد ذلك الإدمان على المسكرات بنسبة (٣٣,٣٣%) حيث نجد في المرتبة الأولى عدم تزوج الأب بنسبة(٥٠%) ، ليليها تزوج الأب بنسبة (٣٠,٣٠%) ، لنجد بعد ذلك ممارسة التدخين بنسبة (٢٥,٦٤%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "عدم تزوج الأب" بنسبة (٣٣,٣٣%) ، ليليها تزوج الأب بنسبة (٢٤,٢٤%) .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأن إعادة الزواج من طرف الأب بعد وفاة الأم له تأثير واضح في البناء العلائقي داخل الأسرة مما ينعكس على عملية التنشئة الاجتماعية و منه على الأطر التوجيهية و التربوية و هذا ما تم استخلاصه من قراءتنا لهذا الجدول ، حيث انعكس زواج الأب بعد وفاة الأم على ارتفاع آلي لنسب الجريمة داخل المجتمع و اقتران ذلك بارتفاع نسب الإدمان على المسكرات التي تجسد شكلا من أشكال الهروب من واقع متأزم بحثا عن حالة من الاتزان داخل الجماعات الانحرافية و منه ارتفاع مظاهر الجريمة ، و عليه فهناك حالة من التكامل في بروز السلوك الفردي .

الجدول رقم ٧٩: انضمام المبحوث لشخص معين بعد وفاة الام و علاقته بالمعاملة لمن انضم إليهم

انضمام المبحوث / المعاملة	الأب		الأم		الجد/الجدة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حسنة	١٠	٤٥,٤٥	٠٢	٤٠	٠٣	٢٥	١٥	٣٨,٤٦
مقبولة	١٢	٥٤,٥٤	٠١	٢٠	٠١	٨,٣٣	١٤	٣٥,٨٩
سيئة	/	/	٠٢	٤٠	٠٨	٦٦,٦٦	١٠	٢٥,٦٤
المجموع	٢٢	٥٦,٤١	٠٥	١٢,٨٢	١٢	٣٠,٧٦	٣٩	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في المعاملة الحسنة لمن انضموا إليهم المبحوث بنسبة (٣٨,٤٦%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "الانضمام للأب" بنسبة (٤٥,٤٥%) ، ليليها الانضمام للام بنسبة (٤٠%) ، ليليها الانضمام للجد ، أو الجدة بنسبة (٢٥%) ، و نجد بعد ذلك المعاملة المقبولة بنسبة (٣٥,٨٩%) حيث نجد في المرتبة الأولى "الأب" بنسبة (٥٤,٥٤%) ، ليليها "الأم" بنسبة (٢٠%) ، ليليها الجد/الجدة بنسبة (٨,٣٣%) ، ليليها بعد ذلك المعاملة السيئة بنسبة (٢٥,٦٤%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى الانضمام للجد/الجدة بنسبة (٦٦,٦٦%) ، ليليها الأم بنسبة (٤٠%) لتنعدم في مجال الانضمام للأب.

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن للمعاملة السيئة لابن الذي انضم إلى أحد بعد وفاة الأم يؤدي إلى الحالة السلبية على مستوى البناء النفسي مما ينعكس سلبا على إنتاج السلوك الفردي و هذا ما له التأثير العكسي على توجيه سلوكه من منطلق فقدان الطفل لمن يرعاه نفسيا و يتابع سلوكه متابعة ، و توجيه و تقويم بما يتماشى مع النموذج الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد.

الجدول رقم ٨٠ : هجر الأب من البيت و علاقته بمدى الرضا على العلاقة الأسرية من طرف المبحوث

هجر الأب للبيت / الرضا على العلاقة الأسرية	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	نزاع والدي		ظروف عمل اضطراري		بدون سبب واضح							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٨	٢٥,٦٨	٠٥	١٩,٢٣	٠٥	٧١,٤٢	٣٨	٢٦,٧٦	٢٢	٣٧,٩٣	٦٠	٣٠
لا	٨١	٧٤,٣١	٢١	٨٠,٧٦	٠٢	٢٨,٥٧	١٠٤	٧٣,٢٣	٣٦	٦٢,٠٦	١٤٠	٧٠
المجموع	١٠٩	٧٦,٧٦	٢٦	١٨,٣٠	٠٧	٤٩,٢٩	١٤٢	٧١	٥٨	٢٩	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في عدم الرضا على العلاقة الأسرية بنسبة (٧٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى التأكيد على هجر الأب للبيت بنسبة (٧٣,٢٣%) من بين (٧١ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "سبب الهجر ظروف عمل اضطراري" بنسبة (٨٠,٧٦%) من بين (٢٦ مبحوث) ، ليليها "سبب الهجر بنزاع والدي" بنسبة (٧٤,٣١%) من بين (١٠٩ مبحوث) ليليها بدون سبب واضح بنسبة (٢٨,٥٧%) من بين (٧ مبحوثين) ليليها بعد ذلك عدم هجر الأب للبيت بنسبة (٦٢,٠٦%) من بين (٥٨ مبحوث) ، و نجد بعد ذلك الرضى على العلاقة الأسرية بنسبة (٣٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم هجر الأب للبيت بنسبة (٣٧,٩٣%) ، ليقابلها هجر الأب للبيت بنسبة (٢٦,٧٦%) حيث نجد في المرتبة الأولى "بدون سبب واضح" بنسبة (٧١,٤٢%) ، ليليها "نزاع والدي" بنسبة (٢٥,٦٨%) ، ليليها ظروف عمل اضطراري بنسبة (١٩,٢٣%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ معظم المبحوثين غير راضين على العلاقة داخل وسطهم الأسري و هذا ناتج عن تشكيلهم لعلاقات خارج محيطهم الأسري و نسجهم لهذه العلاقات أفرز نمط معين من السلوكات الاجتماعية المتسمة بالانحرافية بالنظر لظروف أسرية عاشها الفرد داخل أسرته و أثرت على توجيه سلوكه.

و على هذا الأساس عدم الرضى ناتج عن التفكك السائد داخل الأسرة من منطلق هجر الأب للبيت بسبب نزاع والدي ، و هذا النزاع أخذ مظاهر الانسداد الأسري، و عليه فحدوث التفكك عن طريق الهجر له

إفرازات على السلوك الفردي و ذلك من خلال مغادرة البيت بسبب المشاكل الأسرية المجسدة في الخصام و الشجار الدائم بين الوالدين و الذي يؤثر على بناء شبكة العلاقات الأسرية.

الجدول رقم ٨١: هجر الأم للبيت وعلاقته بمدى الرضا على العلاقة الأسرية من طرف المبحوث.

هجر الأم للبيت / العلاقة الأسرية	نعم						لا		المجموع الجزئي		المجموع الكلي	
	نزاع والدي		طرد الأب للام		مشاكل مادية							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣١	٢٣,١٣	١٣	٣٠,٩٥	٠٦	٦٠	١٠	٧١,٤٢	٥٠	٢٦,٨٨	٦٠	٣٠
لا	١٠٣	٧٦,٨٦	٢٩	٦٩,٠٤	٠٤	٤٠	٠٤	٢٨,٥٧	١٣٦	٧٣,١١	١٤٠	٧٠
المجموع	١٣٤	٧٢,٠٤	٤٢	٢٢,٥٨	١٠	٥,٣٧	١٤	٠٧	٩٣	١٨٦	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في عدم الرضا على العلاقة الأسرية بنسبة (70 %) من بين (200 مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى هجر الأم للبيت بنسبة (73.11 %) من بين (186 مبحوث) وفي هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في سبب نزاع والدي بنسبة (76.86 %) من بين (134 مبحوث) ليليها " طرد الأب للأم" بنسبة (69.04 %) من بين (42 مبحوث)، ليأتي بعد ذلك مشاكل مادية بنسبة (40 %) من بين (10 مبحوثين)، ليقابلها نسبة (28.57 %) أكدوا عدم هجر الأم للبيت، وبعد ذلك نجد الرضا على العلاقة الأسرية بنسبة (30 %)، حيث نجد أعلى نسبة تتركز في عدم هجر الأم للبيت بنسبة (71.42 %)، ليليها "هجر الأم للبيت" بنسبة (26.88 %) حيث نجد في المرتبة الأولى المشاكل المادية بنسبة(60 %) ليليها" طرد الأب للأم" بنسبة (30.95 %) ليليها بعد ذلك نزاع والدي بنسبة (23.13 %).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول : -

بأن هناك سوء العلاقة تتسم بها الأسرة وهذا بسبب هجر الأم للبيت بشكل متكرر إما نتيجة المشاكل و النزاعات الأسرية بين الوالدين و طرد الأب للأم مما يعبر عن حالة اللاتوازن في العلاقات الأسرية، أضف إلى ذلك أن هناك مشاكل أسرية ناتجة عن المشكل المادي الذي يتخبط فيه المجتمع ككل و الأسرة على وجه الخصوص، و لكن لم يفرز هذا المشكل المادي حالة من عدم الرضا في بناء العلاقة داخل الأسرة، و عليه خلق حالة عدم قبول الوضع الأسرى من حيث العلاقة الأسرية ناتج عن المشاكل الأسرية المتكررة و التي مردها إلى الأزمة المادية التي يتخبط فيها المجتمع ككل بالإضافة إلى سعي الوالدين إلى جمع المال على حساب باقي العناصر الاجتماعية الأخرى.

ملخصالفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل بأن للعلاقات الأسرية دور هام في بناء شخصية الفرد و منه فعالية عملية التنشئة الاجتماعية و نجاحها بالإضافة إلى سلامة السلوك الفردي وعليه نجاح عملية التوجيه و التربية و المتابعة المتوقفة على بناء العلاقة داخل الأسرة، لأن هذا الأخير يمثل القنوات التي من خلالها يتم تمرير الأفكار و إيصال المعلومات للغير في إطار عملية التنشئة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فحدوث انسداد في العلاقات الأسرية و تفككها ماديا، أو معنويا يدفع إلى فشل عملية التنشئة الاجتماعية مما يعني فتح المجال إلى للسلوك الانحرافي ومنه الجريمة لسعي الفرد لاكتساب النماذج السلوكية من خارج محيطه الأسري عن طريق جماعة الرفاق المتسمة بالانحرافية، و عليه فتشكيل السلوك الإجرامي يمر من خلال هذه الشبكة العلائقية الانحرافية و هذا ما تم استخلاصه من خلال هذه الفرضية.

الفصل ٧

أثر الظروف المعيشية والاقتصادية على حدوث السلوك الإجرامي

تؤثر الظروف المعيشية و الاقتصادية في بناء شخصية الأفراد وتوجيه سلوكهم، حيث تشكل هذه العوامل المحرك و الموجه للسلوكات الاجتماعية للأفراد، حيث تشكل مجمل المشاكل الاجتماعية في إطارها الاقتصادي، المادي كالبطالة التي تعد الدافع الأساسي لظهور السلوك الإجرامي لأنه يمثل مشكل اجتماعي و اقتصادي و نفسي يعيق الفرد من الاندماج الاجتماعي، ويعيق الأفراد من تلبية حاجياتهم الضرورية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الأزمة و ضيق المسكن الذي افرز مظاهر اجتماعية جديدة بالنظر إلى هذه الظروف الاجتماعية التي لم يهيئ لها الفرد، كما أن تظافر بعض الظروف مثل الفقر وتسريح العمال و حل المؤسسات الاقتصادية و التحول المفاجئ من النظام الموجه للنظم الاقتصادي الحر أفرزت حالة من عدم التوازن الاجتماعي الذي أوجد جو خصب للجريمة داخل المجتمع الجزائري.و هذا ما يظهر من خلال هذا الفصل انطلاقا من البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي.

الجدول رقم ٨٢ : نوع عمل الأب و علاقته بارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر

الجريمة في الصغر		عمل الأب	نعم								لا: بدون		المجموع الكلي	
			إطار سامي		موظف بسيط		تاجر عمل حر		متقاعد					
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا		٠١	٣٣,٣٣	/	/	٠٨	٢٧,٥٨	١٠	٢٢,٢٢	١٠	٤٥,٤٥	٢٩	٢٤,٣٦
	الاغتصاب		٠١	٣٣,٣٣	/	/	٠٩	٣١,٠٣	٠١	٢,٢٢	٠٩	٤٠,٩	٢٠	١٦,٨
	المخدرات		٠١	٣٣,٣٣	١٨	٩٠	١٢	٤١,٣٧	٣٠	٦٦,٦٦	٠٢	٩,٠٩	٦٣	٥٢,٩٤
	القتل		/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
	الضرب العمدي		/	/	/	/	/	/	٠١	٢,٢٢	٠١	٤,٥٤	٠٢	١,٦٨
	السرقة		/	/	١٠	٠٢	/	/	٠٣	٦,٦٦	/	/	٠٥	٤,٢
المجموع الجزئي			٠٣	٧٥	٢٠	٨٣,٣٣	٢٩	٨٥,٢٩	٤٥	٩٣,٧٥	٢٢	١٠٠	١١٩	٩٠,١٥
لا			٠١	٢٥	٠٤	١٦,٦٦	٠٥	١٤,٧	٠٣	٦,٢٥	/	/	١٣	٩,٨٤
المجموع الكلي			٠٤	٣,٦٣	٢٤	٢١,٨١	٣٤	٣٠,٩٠	٤٨	٤٣,٦٣	٢٢	١٦,٦٦	١٣٢	١٠٠

المجموع الجزئي		لا: بدون		المجموع الكلي	
ك	%	ك	%	ك	%
١٩	١٩,٥٨	١٠	٤٥,٤٥	٢٩	٢٤,٣٦
١١	١١,٣٤	٠٩	٤٠,٩	٢٠	١٦,٨
٦١	٦٢,٨٨	٠٢	٩,٠٩	٦٣	٥٢,٩٤
/	/	/	/	/	/
٠١	١,٠٣	٠١	٤,٥٤	٠٢	١,٦٨
٠٥	٥,١٥	/	/	٠٥	٤,٢
٩٧	٨٨,١٨	٢٢	١٠٠	١١٩	٩٠,١٥
١٣	١١,٨١	/	/	١٣	٩,٨٤
١١٠	٨٣,٣٣	٢٢	١٦,٦٦	١٣٢	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوثين لجريمة في الصغر بنسبة (90.15 %) من بين (132 مبحوث)، حيث نجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى (100 %) ممن أكدوا عدم مزاولة أولياءهم لوظيفة ما من بين (22 مبحوث)، ليليها بعد ذلك من يمارسوا عمل بنسبة (88.18 %) من بين(110مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى متقاعدون بنسبة (93.75 %) من بين (48 مبحوث)، ليليها تاجر بنسبة (85.29 %) من بين (34 مبحوث)، ليأتي بعد ذلك موظف بسيط بنسبة (83.33 %) من بين (24 مبحوث)، ليليها إطار سامي بنسبة (75 %) من بين (4 مبحوثين)، و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى جريمة " الإدمان على المخدرات" بنسبة (52.94 %) من بين (119

مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى ممارسة الوالد لعمل بنسبة (62.88 %) من بين (97 مبحوث)، حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في موظف بسيط بنسبة (90 %) من بين (20 مبحوث)، ليليها متقاعد بنسبة (66.66 %) من بين (45 مبحوث) ليليها تاجر بنسبة (41.37 %) من بين (29 مبحوث)، لنجد بعد ذلك إطار سامي بنسبة(33.33%) من بين (3 مبحوثين)، ليقابلها عدم ممارسة الوالد للعمل بنسبة (9.09 %) من بين (22 مبحوث)، لنجد بعد ذلك " جريمة الزنا" بنسبة (24.36 %) من بين (119 مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم ممارسة الوالد لعمل بنسبة (45.45 %) من بين (22 مبحوث) ليقابلها ممارسة الوالد لعمل بنسبة (19.58 %) من بين (97 مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى إطار سامي بنسبة (33.33 %) ليليها تاجر بنسبة (27.58 %) ليليها متقاعد بنسبة(22.22 %) لتنعدم في مجال موظف بسيط.

وبعد ذلك نجد "جريمة الاغتصاب" بنسبة (16.8 %)، حيث نجد أعلى نسبة تتركز في عدم ممارسة الوالد لأي عمل بنسبة (40.9 %)، ليقابلها ممارسة الوالد لعمل بنسبة (11.34 %) حيث نجد في المرتبة الأولى " إطار سامي" بنسبة (33.33 %) ليليها تاجر بنسبة (31.03 %) ليليها متقاعد بنسبة (2.22 %) لتنعدم في مجال موظف بسيط ، ليأتي بعد ذلك "جريمة السرقة" بنسبة (4.2 %)، حيث نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة ممارسة الوالد لعمل بنسبة (5.15 %)، حيث نجد في المرتبة الأولى موظف بسيط بنسبة (10 %)، ليليها متقاعد بنسبة (6.66 %)، لتنعدم في باقي الوظائف الأخرى.

كما لا يوجد في مجال هذا النوع من الجرائم من لا يمارسون أي عمل، لنجد بعد ذلك " جريمة الضرب العمدي" بنسبة (1.68 %)، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم ممارسة الوالد لأي عمل بنسبة (4.54 %)، ليليها ممارسة الوالد لعمل بنسبة (1.03 %)، و في هذا المجال نجد أعلى نسبة تتركز في متقاعد بنسبة (٢,٢٢%)،لتنعدم في باقي الوظائف الأخرى،كما تنعدم في مجال ممارسة جريمة القتل في الصغر،وبالمقابل نجد (٩,٨٤%) لم يرتكبوا أي جريمة حيث نجد في المرتبة الأولى والوحيدة من يمارس أوليائهم عمل بنسبة (١١,٨١%) حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في إطار سامي بنسبة(٢٥%)ليليها موظف بسيط بنسبة (١٦,٦٦%)، ليليها تاجر بنسبة(١٤,٧%) لنجد بعد ذلك متقاعد بنسبة(٦,٢٥%) ،لتنعدم في مجال عدم ممارسة الوالد لعمل .

ونستنتج من خلال هذا الجدول:

بأن عمل الأب له مهام جوهرية في معادلة السلوك الاجتماعي للفرد فكلما كان عمل الأب راقي ساهم في تحسين الدخل الأسري مما يساهم في منع الطفـل من الحـاجة التي تدفع للجريمة، وبالمقابل من ذلك فيمكن للعمل الراقي أن يدفع أيضا للجريمة إذا لم يقترن بمتابعة جادة لسلوك الفرد، وما يمكن التأكيد عليه أن الوضع المهني له إسهام في بروز السلوك الإجرامي، وهذا ما أكدته الدراسة العلـمية التي قدمهـا لنا الباحـث الأستاذ"عبد الرحمان العيسوي".

الجدول رقم٨٣: أثر الوضع المهني على بروز السلوك الإجرامي

نوع عمل الوالد	ك	%
موظف	١٢	١٠,٩١
عامل	٢٣	٢٠,٩١
عامل زراعي	٠٣	٢,٧٢
بائع متجول	٠٧	٦,٣٦
لا عمل له	٠٤	٣,٦٣
مهن حرة	٣٥	٣١,١٢
معاش	٠٢	١,٨٢
متوفى	٢٤	٢١,٨٢
المجموع	١١٠	١٠٠

وما يوضحه هذا الجدول هوإرتفاع نسب الجريمة في مهن ارتبطت بالمال الواسع وهذا مـا يجسده ارتفاع في السلوك الإجرامي بالنظر لغياب الرقابة والمتابعة الأسرية.

كما أن بعـض الوظائف المتدنية يلتصق بها إرتفاع المظاهر الإجرامية،وهذا مالمسناه من خلال دراستـنا.

الجدول رقم ٨٤:دخل الأب وعلاقته بنوعية الجريمة المتركبة حاليا من طرف المبحوث

دخل الأب / نوعية الجريمة حاليا	١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج		١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج		١٤٠٠٠-١٦٠٠٠دج		١٦٠٠٠دج فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	١٠	١٣,٥١	٠٨	٣٠,٧٦	٠٩	٥٦,٢٥	٠٨	٥٠	٣٥	٢٦,٥١
الزنا	٠٤	٥,٤	/	/	/	/	/	/	٠٤	٣,٠٣
الاغتصاب	٠٩	١٢,١٦	٠٨	٣٠,٧٦	٠١	٦,٢٥	٠١	٦,٢٥	١٩	١٤,٣٩
الخيانة الزوجية	/	/	/	/	/	/	٠١	٦,٢٥	٠١	٠,٧٥
الاختطاف	٠٣	٤,٠٥	/	/	/	/	/	/	٠٣	٢,٢٧
الاعتداء على الآخرين	٤٨	٦٤,٨٦	١٠	٣٨,٤٦	٠٦	٣٧,٥	٠٦	٣٧,٥	٧٠	٥٣,٠٣
المجموع	٧٤	٥٦,٠٦	٢٦	١٩,٦٩	١٦	١٢,١٢	١٦	١٢,١٢	١٣٢	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في "جريمة الاعتداء على الآخرين"بنسبة(٥٣,٠٣%)من بين (١٣٢مبحوث)،حيث نجد في المرتبة الأولى دخل الوالدين بين(١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج) بنسبة (٦٤,٨٦%) من بين (٧٤مبحوث)،ليليها الدخل بين (١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج)بنسبة (٣٨,٤٦%) من بين (٢٦مبحوث) ،ليليها الدخل بين (١٤٠٠٠-١٦٠٠٠دج)و(١٦٠٠٠دج فأكثر) بنسبة (٣٧,٥%) لكل منهما من بين (١٦مبحوث لكل منهما على حدى) ،ليأتي بعد ذلك " جريمة السرقة " بنســبة (٢٦,٥١%) من بين (١٣٢مبحوث)،حيث نجد في المرتبة

الأولى الدخل بين (١٤٠٠٠ -١٦٠٠٠ دج) بنسبة (٥٦,٢٥%)،ليليها الدخل (١٦٠٠٠دج فأكثر) بنسبة (٥٠%)، ليليها دخل بين (١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج) بنسبة (٣٠,٧٦%)، ليليها بين (١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج) بنسبة (١٣,٥١%) ،وبعد ذلك نجد "جريمة الاغتصاب " بنسبة (١٤,٣٩%) حيث نجد في المرتبة الأولى الدخل بين (١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج) بنسبة (٣٠,٧٦%) ، ليليها بين (١٠٠٠٠ -١٢٠٠٠ دج) بنسبة (١٢,١٦%) ليأتي بعد ذلك بين (١٤٠٠٠-١٦٠٠٠دج) و(١٦٠٠٠دج فأكثر) بنسبة (٦,٢٥%) لكل منهما على حدى ،وبعد ذلك نجد جريمة الزنا بنسبة (٣,٠٣%)، حيث نجد في المرتبة الأولى والوحيدة الدخل بين (١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج) بنسبة (٥٤%) ،لتنعدم في مجال الدخل الآخر، ليأتي بعد ذلك "جريمة الاختطاف " بنسبة (٢,٢٧%)،حيث نجد في المرتبة الأولى والوحيدة الدخل بين (١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج) بنسبة (٤,٠٥%) لتنعدم في باقي المداخل الأخرى ،وبعد ذلك نجد جريمة الخيانة الزوجية بنسبة (٠,٧٥%) ،حيث نجد في المرتبة الأولى والوحيدة الدخل في (١٦٠٠٠دج فأكثر) بنسبة (٦,٢٥%) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى .

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن لدخل الأب دور هام بغض النظر لما يوفره الأب من مجال الإنفاق على الأسرة وعليه فيمثل دخل الأب المورد الهام للأسرة ،فبالنسبة للمستوى الاقتصادي لأسرة الفرد المجرم فقد وجد أن متوسط الدخل الشهري بالجنيه المصري هو (٥٨,٤٧) جنيها ، هذا الدخل وإن كان أقل من متوسط دخل العينة السوية في هذه الدراسة وغيرها من الدراسات العلمية إلا أنه ليس دخلا قليلا أو صغيرا بحيث يمكن القول أنه قلة الدخل هي سبب انحراف الفرد.

الجدول رقم ٨٥:نوع عمل الأم وعلاقته بارتكاب السلوك الإنحرافي لدى المبحوث

عمل الأم ونوعه / السلوك الإنحرافي	نعم								لا تعمل		المجموع الكلي	
	إطاره سامية		موظفة بسيطة		قطاع حر		متقاعدة		المجموع الجزئي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	٠٢	٦٦,٦٦	٠١	٠٥	/	/	١٠	٣٧,٠٣	١٣	٢٦	١٥	١٣,٧٦	٢٨	١٧,٦١
التدخين	/	/	٠١	٠٥	/	/	١٠	٣٧,٠٣	١١	٢٢	١٤	١٢,٨٤	٢٥	١٥,٧٢
ممارسة الجريمة	٠١	٣٣,٣٣	١٨	٩٠	/	/	٠٧	٢٥,٩٢	٢٦	٥٢	٨٠	٧٣,٣٩	١٠٦	٦٦,٦٦
المجموع	٠٣	٠٦	٢٠	٤٠	/	/	٢٧	٥٤	٥٠	٣١,٤٤	١٠٩	٨٦,٥٥	١٥٩	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ممارسة الجريمة بنــسبة (٦٦,٦٦%) من بين (١٥٩مبحوث) ،حيث نجد في المرتبة الأولى عدم ممارسة عمل ما بنسبة (٧٣,٣٩%) ،ليقابلها من يمارسون عمل في هذا الإطار بنسبة (٥٢%) وفي هذا المجال نجد في المرتبة الأولى (٩٠%)يمارسن وظائف بسيطة من بين (٢٠مبحوث)،ليليها إطارات سامية بنسبة (٣٣,٣٣%)،ليليها المتقاعدة بنسبة (٢٥,٩٢%)، لتنعدم في مجال القطاع الحر،لنجد بعد ذلك الإدمان على المسكرات بنسبة (١٧,٦١%)،حيث نجد في المرتبة الأولى يمارسن عمل بنسبة (٢٦%)،لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في إطارات سامية بنسبة (٦٦,٦٦%)،ليليها متقاعدة بنسبة (٣٧,٠٣%)،ليليها موظفة بسيطة بنسبة (٠٥%)،لتنعدم في مجال الأعمال الحرة ،و بالمقابل نجد (١٣,٧٦%)لا يمارسن أي عمل .ليأتي بعد ذلك" التدخين" بنسبة (١٥,٧٢%)حيث نجد أعلى نسبة تتركز في ممارسة عمل ما بنسبة (٢٢%)،حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في متقاعدة بنسبة (٣٧,٠٣%) ليليها موظفة بسيطة بنسبة (٠٥%) لتنعدم في باقي الوظائف الأخرى ليقابلها من لا يمارسن أي عمل بنسبة (١٢,٨٤%).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن لعمل الأب دخل هام في تقويم وتوجيه سلوك الفرد ،فكلما كان السلوك متزن فهذا راجع إلى سلامة الوسط الأسري بكل أركانه ،بما فيها الركن الإجتماعي المجسد في المكانة و المركز الإجتماعي المدعوم بالجانب المادي ، وما يحويه هذا الأخير، وعليه فلعمل الأم دخل لا يستهان به خاصة في ظل التطور الحاصل و المجتمعات الحديثة الذي التحقت فيه المرأة بالحياة المهنية بغرض المساعدة في الدخل الأسري من جهة و ممارسة دورها على أكمل وجه كذلك ألقت الدراسة التي قدمها لنا عبد الرحمان العيسوي الضوء على نوع عمل الوالدة ، والجدول الآتي يوضح هذه البيانات

الجدول رقم٨٦: أثر عمل الأم في السلوك الإجرامي للأبناء

عمل الوالدة	ك	%
موظفة	٠٢	١,٨٢
عاملة	٠٤	٣,٦٤
غسالة أو شغالة	٠٩	٨,١٨
خياطة	٠٣	٢,٧٢
لا عمل لها	٨٣	٧٥,٤٦
متوفية	٠٩	٨,١٨
المجموع	١١٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول أن الغالبية العظمى من الأمهات لاعمل لهن وهذا ما يعبر عنه (٧٥،٤٦%)، ويرجع ذلك إلى" قلة" مستواهن التعليمي ، وعلى كل حال لا تؤيد هذه النتائج الإدعاء بان الخروج للعمل يؤدي إلى انحراف الصغار .

الجدول رقم ٨٧: دخل الأم و علاقته بالجريمة المرتكبة حاليا من طرف المبحوث.

دخل الأم / الجريمة حاليا	١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج		١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج		١٤٠٠٠-١٦٠٠٠ دج		١٦٠٠٠دج فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٤٩	٤٠,١٦	١٠	٣٧,٠٣	٠٣	٣٧,٥	٠١	٥٠	٦٣	٣٩,٦٢
الزنا	٠٧	٥,٧٣	٠١	٣,٧٠	٠١	١٢,٥	/	/	٠٩	٥,٦٦
الاغتصاب	٢١	١٧,٢١	٠٩	٣٣,٣٣	/	/	/	/	٣٠	١٨,٨٦
الخيانة الزوجية	٠١	٠,٨١	٠١	٣,٧٠	٠١	١٢,٥	/	/	٠٣	١,٨٨
الاختطاف	٠١	٠,٨١	٠١	٣,٧٠	٠١	١٢,٥	/	/	٠٣	١,٨٨
الاعتداء على الآخرين	٤٣	٣٥,٢٤	٠٥	١٨,٥١	٠٢	٢٥	٠١	٥٠	٥١	٣٢,٠٧
المجموع	١٢٢	٧٦,٧٢	٢٧	١٦,٩٨	٠٨	٥,٠٣	٠٢	١,٢٥	١٥٩	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في جريمة السرقة بنسبة (٣٩،٦٢%) من بين (١٥٩مبحوث) ، حيث نجد في هذا المجال في المرتبة الأولى دخل الأم في إطار(١٦٠٠٠دج فأكثر) بنسبة (٥٠%) من بين (٠٢مبحوثين) ، ليليها دخل الأم بين(١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج)بنسبة(٤٠،١٦%) من بين (١٢٢مبحوث) لنجد بعد ذلك بين (١٤٠٠٠دج-١٦٠٠٠)بنسبة(٣٧،٥%)من بين(٨مبحوثين)ليليها بين (١٢٠٠٠دج-١٤٠٠٠) بنسبة (٣٧،٠٣%) من بين (٢٧مبحوث) ، وبعد ذلك نجد جريمة الاعتداء على الآخرين بنسبة (٣٢،٠٧%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى (١٦٠٠٠دج فأكثر) بنسبة (٥٠%)من بين (٠٢مبحوثين) ليليها الدخل بين(١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج) بنسبة (٣٥،٢٤%) ، ليليها بين (١٤٠٠٠-١٦٠٠٠دج) بنسبة (٢٥%) ليليها بين(١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج) بنسبة (١٨،٥١%) ،وبعد ذلك نجد جريمة

الاغتصاب بنسبة (١٨،٨٦%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى الدخل بين(١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج) بنسبة (٣٣,٣٣%)، ليليها بين (١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج) بنسبة (١٧,٢١%) ، لتنعدم في المجالات الأخرى ، وبعد ذلك نجد جريمة الزنا بنسبة (٥,٦٦%)،حيث نجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز بين(١٤٠٠٠-١٦٠٠٠دج)بنسبة (١٢,٥%)،ليليها بين(١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج)بنسبة(٥,٧٣%)،ليليها بين(١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج) بنسبة (٣,٧٠%)، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ،لنجد بعد ذلك جريمتي الخيانة الزوجية والاختطاف بنسبة(١,٨٨%).ففي إطارها معا نجد في المرتبة الأولى الدخل بين (١٤٠٠٠-١٦٠٠٠دج)بنسبة (١٢,٥%) لكل منهما على حدى ليليها بين (١٢٠٠٠-١٤٠٠٠دج) بنسبة (٣,٧٠%) لكل منهما لنجد بعد ذلك الدخل بين(١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج) بنسبة (٠,٨١%) لكل منهما لتنعدم في باقي المجالات الأخرى.

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنه لا يؤثر دخل الأم في حماية الفرد من الإنحراف ومنه انتهاج السلوك الإجرامي وهذا ما تؤكده النسبة العالية لجريمة السرقة بالرغم من وجود أمهات يعملن بأجور تعدت (١٦٠٠٠دج)،وعلى هذا الأساس فما يمكن تسجيله أن دخل الأم لا يذهب للمساعدة في ميزانية الأسرة بشكل مؤثر ،وهذا ما تعكسه نسب الجريمة على كل الأصعدة .

كما لا ننكر بأنه كلما قل دخل الأم أدى إلى بروز نسب مرتفعة من السلوك الإجرامي وهذا ما تؤكده النسب العالية المجسدة في نسبة (٧٦,٧٢%) لذوي الدخل بين (١٠٠٠٠-١٢٠٠٠دج)،لتنخفض حسب الجريمة لما لهم دخل أكثر من ١٦٠٠٠دج بنسبة (١,٢٥%) لكن لم تنعدم مما يؤكد وجود متغيرات أخرى لها تأثير في انحراف الفرد ومنه بروز السلوك الإجرامي .

الجدول رقم ٨٨: وجود نائب عن الوالدين وتأثيره على ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر

وجود نائب للأسرة / جريمة في الصغر		نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
		الأخ		الجد(ة)		الخال ،العم(ة)							
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا	/	/	٠٨	٣٦,٣٦	١٢	٦٦,٦٦	٢٠	٤٠	٤٠	٣٢,٧٨	٦٠	٨٣,٣٣
	الاغتصاب	٠٢	٢٠	٠٣	١٣,٦٣	٠٥	٢٧,٧٧	١٠	٢٠	١٣	١٠,٦٥	٢٣	٣١,٩٤
	المخدرات	٠٧	٧٠	١٠	٤٥,٤٥	٠١	٥,٥٥	١٨	٣٦	٥٣	٤٣,٤٤	٧١	٩٨,٦١
	القتل	/	/	/	/	/	/	/	/	٠١	٠,٨١	٠١	١,٣٨
	الضرب العمدي	/	/	/	/	/	/			٠٢	١,٦٣	٠٢	٢,٧٧
	السرقة	٠١	١٠	٠١	٤,٥٤	/	/	٠٢	٠٤	١٣	١٠,٦٥	١٥	٢٠,٨٣
المجموع جزئي		١٠	٩٠,٩٠	٢٢	٩٥,٦٥	١٨	٨١,٨١	٥٠	٨٩,٢٨	١٢٢	٨٤,٧٢	١٧٢	٨٦
لا		٠١	٩,٠٩	٠١	٤,٣٤	٠٤	١٨,١٨	٠٦	١٠,٧١	٢٢	١٥,٢٧	٢٨	١٤
المجموع الكلي		١١	١٩,٦٤	٢٣	٤١,٠٧	٢٢	٣٩,٢٨	٥٦	٢٨	١٤٤	٧٢	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٨٦%) من بين (٢٠٠مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى وجود نائب للأسرة عن الوالدين بنسبة (٨٩,٢٨%) من بين (٥٦مبحوث) ، حيث نجد في المرتبة الأولى الجد(ة) بنسبة (٩٥,٦٥%) من بين (٢٣مبحوث) ، ليليها الأخ بنسبة (٩٠,٩٠%) من بين(١١مبحوث) ،ليليها الخال ،العم(ة) بنسبة (٨١,٨١%) من بين (٢٢مبحوث) ليقابلها عدم وجود نائب للأسرة بنسبة (٨٤,٧٢%)من بين (١٤٤مبحوث) ،حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في جريمة المخدرات بنسبة (٩٨,٦١%) من بين(١٧٢ مبحوث) حيث نجد في المرتبة الأولى عدم وجود نائب للأسرة بنسبة(٤٣،٤٤%) من بين (١٢٢ مبحوث)ليقابلها وجود نائب للأسرة بنسبة (٣٦%) من بين (٥٠%) ،حيث نجد في المرتبة الأولى الأخ بنسبة (٧٠%) من بين (١٠مبحوثين) ، ليليها الجد (ة) بنسبة (٤٥،٤٥%) من بين (٢٢ مبحوث) ليليها الخال ، العم (ة) بنسبة(٥،٥٥%) من بين (١٨ مبحوث) لنجد بعد ذلك جريمة الزنا بنسبة (٨٣،٣٣%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى وجود نائب للأسرة بنسبة (٤٠%) حيث نجد أعلى نسبة تتركز في الخال ، العم (ة) بنسبة (٦٦،٦٦%) ، ليأتي بعد ذلك الجد(ة) بنسبة (٣٦،٣٦%) لتنعدم في مجال الأخ ، ليقابلها عدم وجود نائب للأسرة بنسبة (٣٢،٧٨%) ، لنجد بعد ذلك جريمة الاغتصاب بنسبة (٣١،٩٤%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى وجود نائب للأسرة عن الوالدين بنسبة (٢٠%) ، لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في الخال ، العم (ة) بنسبة (٢٧،٧٧%) ، ليليها الأخ بنسبة (٢٠%) لنجد بعد ذلك الجد (ة) بنسبة (١٣,٦٣%) ليقابلهاعدم وجود نائب للأسرة عن الوالدين بنسبة(١٠,٦٥%) لنجد بعد ذلك جريمة السرقة بنسبة(٢٠,٨٣%) لنجد اعلى نسبة تتركز في عدم وجود نائب للأسرة عن الوالدين بنسبة(٠٤%)، حيث نجد في المرتبة الأولى الأخ بنسبة(١٠%) ليليها الجد(ة) بنسبة(٤,٥٤%)، لتنعدم في مجال الخال ،

العم(ة)، ليأتي بعد ذلك الضرب العمدي بنسبة (٢,٧٧%)،حيث نجد في المرتبة الأولى و الوحيدة عدم وجود نائب للأسرة بنسبة (١،٦٣%) لتنعدم في مجال وجود نائب الأسرة، ليليها بعد ذلك القتل بنسبة (١,٣٨%) حيث نجد بالمرتبة الأولى و الوحيدة عدم وجود نائب الأسرة بنسبة (٠,٨١%) ، لتنعدم في مجال وجود نائب للأسرة ، لنجد بعد ذلك عدم ارتكاب جريمة في الصغر بنسبة (١٤%) حيث نجد في المرتبة الأولى عدم وجود نائب للأسرة بنسبة (١٥,٢٧%) ليقابلها وجود نائب للأسرة بنسبة (١٠,٧١%) ، حيث نجد أعلى نسبة تتركز في الخال ، العم بنسبة (١٨,١٨%) ، ليليها الأخ بنسبة(٩,٠٩%) ، لنجد بعد ذلك الجد(ة) بنسبة (٤,٣٤%) .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن وجود نائب عن الوالدين يساعد في خلق حالة من التضامن الإجتماعي داخل المحيط الأسري و هذا ما يساعد في إبعاد الفرد من الوقوع في الإنحراف و منه السلوك الإجرامي و لكن وجود نائب لا يمنع من الإنحرافية من منطلق أن وجود ملبي مادي غير كافي فالفرد بحاجة إلى من يساعده على تكوين شخصيته و الوصول إلى بناء سليم لسلوكاته الاجتماعية بما يتماشى مع متطلبات الحياة الإجتماعية و هذه المتطلبات مجسدة في الجانب المادي و الاجتماعي ،الثقافي ، التربوي ، لكن وجود من يلبي الجانب المادي فقط يجعل البناء الشخصاني للفرد قاصر مؤهل للوقوع في الإنحراف و منه انتهاج السلوك الإجرامي و لكن بالموازاة مع ذلك أكدت نسبة (٨٤,٧٨%) عن عدم وجود نائب عن الوالدين يساعدهما على تحقيق متطلبات الأسرة المادية مما يجعل هؤلاء الأفراد أكثر قدرة على انتهاج السلوك الإجرامي لأن الفرد بحاجة إلى مأكل و ملبس و مأوى لائق و عدم القدرة على تغطية هذا الجانب يدفعه للبحث عن أساليب غير مشروعة لتغطية ذلك حتى إذا تطلب الأمر اللجوء إلى السرقة لتلبية حاجياته المادية ، و أيضا الإدمان على المخدرات و المتاجرة بها كرد فعل عن وضع اجتماعي متأزم ، كما يلجأ إلى الزنا و الاغتصاب لتغطية المصاريف المادية و تلبية حاجة جنسية ضرورية و الضرب و القتل يعبر عن حالة من الغليان يعيشها الفرد نفسيا.

الجدول رقم ٨٩: أسباب العزوف عن الزواج و علاقته بنوع الجريمة المرتكبة حاليا

العزوف عن الزواج / جريمة حاليا	عدم العمل (البطالة)		الجانب المادي		عدم وجود المسكن		عدم وجود الزوجة المناسبة لي		المجموع	
السرقة	٥٩	٤٨,٣٦	١٥	٣٣,٣٣	٠٦	٢٠	/	/	٨٠	٤٠
الزنا	٠٦	٤,٩١	٠٣	٦,٦٦	٠١	٣,٣٣	/	/	١٠	٠٥
الاغتصاب	٢٦	٢١,٣١	١٢	٢٦,٦٦	٠١	٣,٣٣	٠١	٣٣,٣٣	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠٣	٢,٤٥	٠١	٢,٢٢	٠١	٣,٣٣	/	/	٠٥	٢,٥
الاختطاف	٠٤	٣,٢٧	٠١	٢,٢٢	/	/	/	/	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٢٤	١٩,٦٧	١٣	٢٨,٨٨	٢١	٧٠	٠٢	٦٦,٦٦	٦٠	٣٠
المجموع	١٢٢	٦١	٤٥	٢٢,٥	٣٠	١٥	٠٣	١,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في جريمة السرقة بنسبة (٤٠%) من بين ٢٠٠مبحوث وفي هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى عدم العمل (البطالة)بنسبة (٤٨,٣٦%)من بين ٢٨مبحوث ،ليليها الجانب المادي بنسبة (٣٣,٣٣%) من بين ٤٥ مبحوث ،لنجد بعدها عدم وجود المسكن بنسبة (٢٠%) من بين ٣٠ مبحوث ،لتنعدم في مجال عدم وجود الزوجة المناسبة لي ،لنجد بعد ذلك جريمة الاعتداء على الآخرين بنسبة (٣٠%)لنجد في المرتبة الأولى عدم وجود المسكن بنسبة (٧٠%)ليليها عدم وجود الزوجة المناسبة لي بنسبة (٦٦,٦٦%) ليليها الجانب المادي بنسبة (٢٨,٨٨%)، ليليها عدم العمل بنسبة (١٩,٦٧%)، و بعد ذلك نجد جريمة الاغتصاب بنسبة (٢٠%) لنجد في المرتبة الأولى عدم وجود الزوجة المناسبة لي بنسبة (٣٣,٣٣%) ليليها الجانب المادي بنسبة (٢٦,٦٦%)، لنجد بعدها البطالة بنسبة (٢١,٣١%) ليلها عدم وجود المسكن بنسبة (٣,٣٣%) و نجد بعد ذلك جريمة الزنا بنسبة (٠٥%) لنجد في المرتبة الأولى الجانب المادي بنسبة (٦,٦٦%) ليليها البطالة بنسبة (٤,٩٤%) لنجد بعدها عدم وجود المسكن بنسبة (٣,٣٣%) لتنعدم في مجال عدم وجود الزوجة المناسبة لي و بعد ذلك نجد جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف بنسبة (٢,٥%) لكل منهما على حدى ففي مجال جريمة الخيانة الزوجية نجد في المرتبة الأولى عدم وجود المسكن بنسبة (٣,٣٣%) ليليها البطالة بنسبة (٢,٤٥%)، ليليها الجانب المادي بنسبة (٢,٢٨%) لتنعدم في مجال عدم وجود الزوجة المناسبة لي ، و في مجال جريمة الاختطاف نجد في المرتبة الأولى عدم العمل بنسبة (٣,٢٧%) ، ليليها الجانب المادي بنسبة (٢,٢٨%) لتنعدم في المحال عدم وجود المسكن و عدم وجود الزوجة المناسبة لي.

و نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول:

بأن هناك مشكلة اجتماعية حقيقية يعرفها البناء الإجتماعي و هي ظاهرة عزوف شباب عن الزواج و هذا ما تأكده النسب المقدمة من الديوان الوطني للإحصاء بأن سن زواج الرجل يصل متوسطه

إلى ٣٤ سنة و بالنسبة للبنت ٢٨سنة ،و هذا الوضع الإجتماعي ينتج عن مشكلة البطالة المطروحة داخل المجتمع بشكل كبير و الذي وصل إلى ما يعادل (١٧%) مما يدل على ضخامة هذا المشكل و تأثيره عن الوضع الإجتماعي ككل مما خلق حالة من الفقر و الحاجة الإجتماعية و تدني الوضع و المستوى الاقتصادي و هناك علاقة ترابطية ما بين الذبذبات وعدم الاستقرار في سعر القمع و الذبذبات و عدم الاستقرار في حجم الجريمة في المجتمع.

و الجدول التالي يؤكد ذلك و الذي يوضح توزيع المجرمين حسب المستوى الاقتصادي لأسرهم:

الجدول رقم٩٠: توزيع المجرمين حسب المستوى الاقتصادي لأسرهم

المستوى الاقتصادي / الجنس	فقر	وسط	جيد	المجموع
ذكور	٦٨	١٤	١٣	٩٥
إناث	١٤	٠٣	٠١	١٨
المجموع	٨٢	١٧	١٤	١١٤
%	٧٢,٦	١٥	١٢,٤	١٠٠

و هذا الجدول يوضح العلاقة القوية بين الإنحراف و منه الجريمة و تدني المستوى اللإقتصادي و منه ارتفاع نسب الفقر خاصة و لأن هذا الأخير يلعب دورا غير مباشر في انحراف الصغار و ذلك من خلال دفع الآباء لأبنائهم كي يمارس العمل مبكر من أجل مساعدتهم في مضاعفة ميزانية الأسرة بدخل إضافي ، دون توقع النتائج التي قد تترتب على ذلك و عليه فالبطالة و عدم وجود المال و منه السكن يدفع للعزوف على الزواج مما يفتح المجال الإجرام من خلال السعي لإشباع غريزة الجنسية بطرق غير مشروعة و هذا الوضع يساهم في رفع نسب السعي للحصول على المال أيضا بغرض إشباع هذه الغرائز البيولوجية .

الجدول رقم ٩١:أخذ المصروف اليومي من الأسرة و تأثيره على إرتكاب السلوك الإنحرافي

أخذ المصروف اليومي / السلوك الإنحرافي	نعم		لا		المجموع	
الإدمان على المسكرات	٠٢	١٠,٥٢	٢٣	١٢,٧٠	٢٥	١٢,٢٥
التدخين	١٢	٦٣,١٥	٦٠	٣٣,١٤	٧٢	٣٦
الجريمة	٠٥	٢٦,٣١	٩٨	٥٤,١٤	١٠٣	٥١,٥
المجموع	١٩	٩,٥	١٨١	٩٠,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في الجريمة بنسبة (٥١,٥%) لنجد في المرتبة الأولى عدم أخذ المصروف اليومي بنسبة (٥٤,١٤%) ، ليليها أخذ المصروف بنسبة (٢٦,٣١%) ، لنجد بعد ذلك التدخين بنسبة (٣٦%)، لنجد في المرتبة الأولى أخذ المصروف اليومي بنسبة (٦٣,١٥%) ، ليليها عدم أخذ المصروف اليومي بنسبة (٣٣,١٤%) ، لنجد بعد ذلك الإدمان على المسكرات بنسبة (١٢,٥%) ، لنجد في المرتبة الأولى عدم أخذ المصروف اليومي بنسبة (١٢,٧٠%) ، ليليها أخذ المصروف اليومي بنسبة (١٠,٥٢%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنه كلما أخذ الفرد و خاصة في طفولته مصروفه اليومي دون وجود رقيب أدى إلى ارتكابه لبعض السلوكات كالتدخين و السعي للإدمان على المخدرات و بالموازة مع ذلك عدم أخذ المصروف يدفعه لارتكاب بعض الجرائم كالسرقة بغرض الحصول على المال لتلبية بعض المتطلبات المادية التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية ، وهذا الوضع يوجد ضمن الأسرة الفقيرة أو المتوسطة ، ونقصد هنا بالأسرة الفقيرة تلك الأسرة التي لا تستطيع أن تؤمن الحدود الدنيا من احتياجاتها المادية والاجتماعية والنفسية .

أما الأسرة المتوسطة من منظورنا فهي تلك الأسرة التي تستطيع أن تؤمن لإفرادها الحدود الدنيا من تلك الاحتياجات و لكنها لا تزال تعاني من بعض الأزمات المادية من حين لآخر كما ينتج عن تدني المستوى الاقتصادي أثار متعددة كسوء التغذية ، و ما يتبعه من أمراض إذ غالبا ما تقيم الأسرة الفقيرة في مسكن ضيق لا تتوافر فيه الشروط الصحية كما ينشأ عن الفقر أيضا أثار نفسية و إجتماعية ناتجة عن الحرمان ، فالطفل الذي يحيا ضمن أسرة فقيرة يعاني من شعور قوي بالحرمان ،فالطفل الذي يحيا ضمن أسرة فقيرة يعاني من شعور قوي بالحرمان الاقتصادي لذا تنمو لديه اتجاهاته و مواقف ، و مشاعر حسد ، و حقد و كراهية و قلق و إحباط ، مما يؤدي إلى سلوك جانح لديه و تغذيته

و عليه فالوضع الاقتصادي المتدني دافعا لبروز الإنحراف و منه الجريمة كما أن الحالة الاقتصادية الميسورة الفاقدة لعملية الرقابة و المتابعة الأسرية و الإجتماعية يؤدي إلى الإنحراف أيضا و منه الجريمة .

الجدول رقم ٩٢: اشتراك أفراد الأسرة في الميزانية وتأثيره على المظاهر التضامنية الأسرية

الاشتراك في الميزانية / المظاهر التضامنية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
في مجال مراسيم الزواج	٠٤	٣٦,٣٦	٣١	٢٩,٨٠	٣٥	٣٠,٤٣
في ظروف الوفاة	04	36.36	50	٤٨,٠٧	٥٤	٤٦,٩٥
عند البحث عن العمل	01	9.09	06	5.76	07	6.08
الوقوف في الشدائد مع الفرد	02	18.18	17	16.34	19	16.52
المجموع	11	9.56	104	90.43	115	100

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في المظاهر التضامنية الأسرية المجسدة في الوفاة بنسبة (٤٦,٩٥%) من بين (١١٥ مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى عدم الاشتراك في الميزانية الأسرية بنسبة (٤٨,٠٧%) من بين (١٠٤ مبحوث) لنجد بعدها الاشتراك في الميزانية الأسرية بنسبة (٣٦,٣٦%) من بين (١١مبحوث) ليليها بعد ذلك الزواج بنسبة (٣٠,٤٣%)، لنجد في المرتبة الأولى الاشتراك في الميزانية الأسرية بنسبة (٣٦,٣٦%) ليليها عدم الاشتراك في الميزانية الأسرية بنسبة (٢٩,٨٠%) لنجد بعد ذلك الوقوف في الشدائد مع الفرد بنسبة (١٦,٥٢%) لنجد في المرتبة الأولى الاشتراك في الميزانية الأسرية بنسبة(١٨,١٨%) ، ليليها عدم الإشتراك في الميزانية الأسرية بنسبة (١٦,٣٤%) ، لنجد بعد ذلك البحث عن العمل بنسبة (٦,٠٨%)، لنجد في المرتبة الأولى الإشتراك في الميزانية الأسرية بنسبة (٩,٠٩%)، ليليها عدم الاشتراك في الميزانية الأسرة بنسبة (٥,٧٦%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهدا الجدول :

بأن هناك تراجع واضح للاشتراك في ميزانية الأسرة ومنه تقلص مساحة العمل التضامني في إطار الوسط الأسري واقتصاره على الضروري والواجب المجسد في "الوفاة" من منطلق هذا الأخير يلعب دورا ردعيا داخل المجتمع وله بعد ديني له أصول ثقافية داخل مجتمعنا وهذا ما جعل هذا العامل له تأثير داخل البناء الإجتماعي ككل وفي المجالات الأخرى كالزواج والبحث عن العمل والوقوف في الشدائد مع الفرد تتراجع في إطارها العمل التضامني من منطلق بداية بروز النموذج الفردي في تحقيق المتطلبات الاجتماعية وعليه فإن تحقيق الفرد لمتطلبات المادية منها يفرض عليه العمل بمفرده للحصول عليها وهذا ما أدى إلى تنمي البطالة ومعها الحاجة والفقر وأيضا تأخر سن الزواج هذا الحال أفرز حالة من الفردانية

التي أدت إلى ارتفاع معدلات الحاجة الاجتماعية وعدم قدرة الفرد على الحصول على عمل ، وقد أشارت بعض الدراسات التطبيقية في هذا الصدد إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة بذاتها لأنها تتضمن العناصر الإنحرافية التالية في طبيعتها وفي مضمونها :

١) عدم الإستقرار للعلاقات الإجتماعية للعاطل وتقلبها زمانيا ومكانيا.

٢) تحلل أساليب الوقاية وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل.

٣) تركز عوامل الضياع وعدم الإستقرار ، ومن ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط بالنسبة للعاطل.

٤) ابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ.

وكل هذه العوامل تؤدي تحت ظروف انعدام و تراجع المظاهر التضامنية داخل نطاق الأسرة الواحدة أو مجموع الأسر المشكلة لإطار قرابي معين إلى ارتكاب الجريمة لكن مع كل هذا فلايمكن القول بأن البطالة أو الكساد الاقتصادي أو الهجر أو الفقر هي السبب المباشر للجريمة وإلا صار كل عاطل وكل مهاجر ، وكل فقير من المجرمين وهذا أمر يرفضه الواقع ويفتقر إلى الأدلة ، ولكن يمكن القول أن الفقر والبطالة هما أحد الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة خاصة عند امتزاجها بتراجع معدلات التضامن الأسري والاجتماعي.

الجدول رقم ٩٣:عجز الأسرة عن تلبية الحاجات و علاقته بمصادر الرزق في حالة عدم العمل

العجز الأسري لتلبية / عدم العمل مصدر	نعم								المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	الرضا		السخط		الاقتراض		السرقة							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اللجوء للأصدقاء	١١	٣٦,٦٦	١٠	١٩,٦	٠١	١٦,٦٦	٤٠	٥٣,٣٣	٦٢	٣٨,٢٧	١٠	٢٦,٣١	٧٢	36
اللجوء للأقارب	07	23.33	09	17.64	02	33.33	10	13.33	28	17.28	13	34.21	41	20.5
اللجوء للعمل بشكل متقطع	٠٩	٣٠	٠٣	٥,٨٨	٠٢	٣٣,٣٣	١٣	١٧,٣٣	٢٧	١٦,٦٦	٠٧	١٨,٤٢	٣٤	١٧
اللجوء للسرقة	٠٣	١٠	٢٩	٥٦,٨٦	٠١	١٦,٦٦	١٢	١٦	٤٥	٢٧,٧٧	٠٨	٢١,٥	٥٣	٢٦,٥
المجموع	٣٠	١٨,٥١	٥١	٣١,٤٨	٠٦	٣,٧	٧٥	٤٦,٢٩	١٦٢	٨١	٣٨	١٩	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في اللجوء للأصدقاء بنسبة (٣٦%) من بين (٢٠٠ مبحوث) حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتجسد في التأكيد على وجود عجز اسري لتلبية الحاجيات بنسبة (٣٨,٢٧%) من بين (١٦٢ مبحوث) ، لنجد في المرتبة الأولى "اللجوء للسرقة" بنسبة (٥٣,٣٣%) من بين (٧٥ مبحوث) ، ليليها "الرضا" بنسبة (٣٦,٦٦%) من بين (٣٠ مبحوث) لنجد بعدها "السخط" بنسبة (١٩,٦%) من بين (٥١ مبحوث) ، ليليها بعد ذلك "الاقتراض" بنسبة (١٦,٦٦%) من بين (٠٦ مبحوثين) ، ليقابلها عدم وجود العجز الأسري لتلبية الحاجيات بنسبة (٢٦,٣١%) من بين (٣٨ مبحوث) ، لنجد بعد ذلك اللجوء للسرقة بنسبة (٢٦,٥%) ، لنجد في المرتبة الأولى وجود عجز أسري لتلبية الحاجيات بنسبة (٢٧,٧٧%)،حيث نجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في السخط بنسبة (٥٦,٨٦%) ، ليليها "الاقتراض" بنسبة (١٦,٦٦%) ليأتي بعد ذلك "السرقة" بنسبة (١٦%) ، ليليها "الرضا" بنسبة (١٠%) ، ليقابلها عدم عجز الأسرة عن تلبية الحاجيات بنسبة (٢١,٠٥%)، ليأتي بعد ذلك اللجوء للأقارب بنسبة (٢٠,٥%) ، لنجد في المرتبة الأولى عدم عجز الأسرة عن تلبية الحاجيات بنسبة(٣٤,٢١%)، ليقابلها وجود عجز أسري لتلبية الحاجيات بنسبة (١٧,٢٨%) ، لنجد أعلى نسبة تتركز في "الاقتراض"

بنسبة (٣٣,٣٣%) ، ليليها "الرضا" بنسبة (٢٣,٣٣%) ، ليأتي بعدها "السخط" بنسبة (١٧,٦٤%) ، ليليها "السرقة" بنسبة (١٣,٣٣%) ، لنجد بعد ذلك اللجوء للعمل بشكل متقطع بنسبة (١٧%) ، لنجد أعلى نسبة تتركز في عدم عجز الأسرة لتلبية الحاجيات نسبة (١٨,٤٢%) ، ليقابلها وجود عجز داخل الأسرة لتلبية الحاجيات بنسبة (١٦,٦٦%) حيث نجد في المرتبة الأولى "الاقتراض" بنسبة (٣٣,٣٣%) ، ليليها "الرضا" بنسبة (٣٠%) ، لنجد بعد ذلك "السرقة" بنسبة (١٧,٣٣%) ، ليليها "السخط" بنسبة (٥,٨٨%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ الفقر يدفع إلى ارتكاب الجرائم بقصد إشباع حاجاتهم ، و يكون ذلك رد فعل على ما يعانونه من أزمات اقتصادية خانقة ، فالفقر يولد الجريمة ، و يؤثر تأثيرا غير مباشرا في الظاهرة الإجرامية ، و ذلك بسبب عدم استطاعة الفرد و أسرته توفير الرعاية و التربية و العناية لأفرادهم نتيجة الضغط الاقتصادي الذي يعانونه، و هذا الوضع يؤدي إلى لجوء الفرد لأصدقائهم من منطلق مخالطتهم له و منه اكتساب سلوكه من أوساطهم ، و هذه الحالة المتسمة بانعدام الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى ازدياد فقر الفقراء و ازدياد غنى الأغنياء ، و هذا يؤدي بدوره إلى انعدام الأمن الاقتصادي الداخلي فيكثر المتسولون و تكثر السرقات و تزداد أنواع كثيرة من الجريمة و على رأسها السرقة فالعجز المادي يدفع الفرد للبحث عن سبل للحصول على المال و أبسط السبل لذالك هي السرقة ، و أيضا السخط عن هذا الوضع الاجتماعي مما يولد لديه حالة من العدوانية و السعي للانتقام من هذه الحالة و هذا ما يجعل سلوكه متسم بالعنف و بذلك فهذا الوضع يفرز مجموعة من الجرائم منها السرقة و الاعتداء على الآخرين باستعمال العنف و الترهيب ، ضف إلى ذلك سعي الفرد المحتاج إلى امتهان بعض السبل الانحرافية للحصول على المال من جهة و تلبية حاجة بيولوجية من جهة و ذلك من خلال الزنـا.

الجدول رقم ٩٤ : أسباب التعطل عن العمل و علاقته بالتفكير في تغيير الوضع الراهن

أسباب التعطل عن العمل / تغيير الوضع	عدم وجود العمل		الطرد من العمل والتسريح		لسبب صحي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نـــعم	٨١	٦٨,٠٦	٠٩	١٤,٥١	١٠	٥٢,٦٣	١٠٠	٥٠
لا	٣٨	٣١,٩٣	٥٣	٨٥,٤٨	٠٩	٤٧,٣٦	١٠٠	٥٠
المجموع	١١٩	٥٩,٥٠	٦٢	٣١	١٩	٠٩,٥٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في وجود نفس النسب بكل من الحالتين في "نعم ، لا" بنسب متساوية تعادل (٥٠%) لكل منهما من بين (٢٠٠مبحوث)، ففي إطار "نعم"نجد في المرتبة الأولى "عدم وجود العمل" بنسبة (٦٨,٠٦%) من بين (١١٩مبحوث) ، ليليها "لسبب صحي"بنسبة (٥٢,٦٣ %) من بين(١٩مبحوث) ، ليليها "الطرد من العمل والتسريح" بنسبة (٤١,٥١ %) من بين (٦٢ مبحوث) ، وفي إطار "لا" نجد في المرتبة الأولى "الطرد من العمل و التسريح " بنسبة (٨٥,٤٨ %) ، ليليها " لسبب صحي " بنسبة (٤٧,٣٦ %) ، ليليها " عدم وجود العمل " بنسبة (٣١,٩٣ %) .

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن معظم المبحوثين لم يجدوا عملا يمارسونه مما أدى إلى تفاقم أزمتهم المادية و التي أفرزت حالة من الخلل في العملية الإجتماعية ككل ، و بافتقاد هذه الأسر إلى دخل شهري ثابت حيث يعتبر الدخل الشهري أحد المؤشرات الأساسية في قياس الوضع الاقتصادي للأسرة و لقد تم الطلب من أفراد العينة السعي لتغيير وضعهم الإجتماعي ، و من هنا تشير النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يقعون ضمن فئة الدخل دون المتوسط ، و نستنتج من ذلك أن نسبة كبيرة من الأسر التي تم تطبيق الدراسة الميدانية عليها تتميز بوضع اقتصادي دون المتوسط" الأمر الذي يشير إلى احتمال تعرضها لبعض الضغوط الاقتصادية" وهذا الوضع يؤدي إلى العنف و منه بروز الجريمة ، لأن للبعد المادي والاقتصادي تأثير واضح في توجيه السلوك الفردي بشكل يسعى لإشباع غريزة بيولوجية معينة بأية طريقة كانت حتى و لو كان ذلك عن طريق الجريمة .

الجدول رقم ٩٥: مصدر الرزق في حالة عدم ممارسة العمل وعلاقته بالجريمة المرتكبة حاليا

مصدر الرزق بدون عمل / الجريمة	اللجوء للأصدقاء		اللجوء للأقارب		اللجوء للعمل بشكل متقطع		اللجوء إلى السرقة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٢٠	٢٧,٧٧	٢٦	٦٣,٤١	٢٩	٨٥,٢٩	٠٥	٩,٤٣	٨٠	٤٠
الزنا	٠٣	٤,١٦	٠١	٢,٤٣	٠٢	٥,٨٨	٠٤	٧,٥٤	١٠	٠٥
الاغتصاب	١٨	٢٥	٠٩	٢١,٩٥	٠١	٢,٩٤	١٢	٢٢,٦٤	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠١	١,٣٨	٠١	٢,٤٣	٠١	٢,٩٤	٠٢	٣,٧٧	٠٥	٢,٥
الاختطاف	/	/	/	/	٠١	٢,٩٤	٠٤	٧,٥٤	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٣٠	٤١,٦٦	٠٤	٩,٧٥	/	/	٢٦	٤٩,٠٥	٦٠	٣٠
المجموع	٧٢	٣٦	٤١	٢٠,٥	٣٤	١٧	٥٣	٢٦,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في السرقة بنسبة (٤٠%)،و في هذا المجال نجد في المرتبة الأولى "اللجوء للعمل بشكل متقطع غير دائم" بنسبة (٨٥,٢٩%) ليليها"اللجوء للأقارب"بنسبة (٣٦,٤١%)، لنجد بعد ذلك "اللجوء للأصدقاء"بنسبة (٢٧,٧٧%) ليليها"اللجوء إلى السرقة" بنسبة(٩,٤٣%)، لنجد بعد ذلك"الاعتداء على الآخرين"بنسبة(٣٠%)، لنجد في المرتبة الأولى"اللجوء إلى السرقة"بنسبة(٤٩,٠٥%)، ليليها "اللجوء للأصدقاء"بنسبة(٤١,٦٦%)، ليليها"اللجوء للأقارب"بنسبة (٩,٧٥%)،لتنعدم في مجال اللجوء للعمل بشكل متقطع،غير دائم،لنجد بعد ذلك"جريمة الاغتصاب"بنسبة(٢٠%)لنجد في المرتبة الأولي"اللجوء للأصدقاء"بنسبة(٢٥%)،ليليها "اللجوء إلى السرقة"بنسبة(٢٢,٦٤%)،ليليها"اللجوء للأقارب"بنسبة(٢١,٩٥%)لنجد بعد ذلك "اللجوء للعمل بشكل متقطع، غير دائم"بنسبة(٢,٩٤%)،لنجد بعد ذلك"جريمة الزنا"بنسبة(٠٥%)،حيث نجد في المرتبة الأولى"اللجوء للعمل بشكل متقطع،غير دائم"بنسبة(٥,٨٨%)،ليليها"اللجوء للسرقة"بنسبة(٧,٥٤%)، ليليها"اللجوء للأصدقاء"بنسبة(٤,١٦%)، لنجد بعد ذلك"اللجوء للأقارب"بنسبة(٢,٤٣%) ليأتي بعد ذلك جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف بنسبة (٢,٥%) لكل منهما على حدى،ففي مجال الأولى نجد في المرتبة الأولى"اللجوء للسرقة"بنسبة(٣,٧٧%)،ليليها"اللجوء للعمل بشكل متقطع،غير دائم"بنسبة(٢,٩٤%)

ليليها"اللجوء للأقارب"بنسبة(٢,٤٣%) لنجد بعدها"اللجوء للأصدقاء"بنسبة(١,٣٨%)، أما في مجال الجريمة الثانية فنجد في المرتبة الأولى"اللجوء للسرقة"بنسبة(٧,٥٤%)، ليليها"اللجوء للعمل بشكل متقطع، غير دائم"بنسبة(٢,٩٤%)،لتنعدم في باقي المجالات الأخرى .

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:

بأن معظم الأسر تفتقر إلى مورد رزق ثابت وهذا ما يدفعها للجوء للسرقة وغيرها من مظاهر الإنحراف الأخرى بغرض الحصول على المال، وهنا يحضرني موقف خاص يتجسد في " وقوف تاجر الأطفال البرازيلي في قفص الاتهام يدافع عن نفسه قائلا :" بودي أن أبيع مليون طفل يحلمون بطعام وأسرة و مأوى " ونحن لا نعتقد أن نوع الحكم الذي صدر على هذا التاجر يهمنا بقدر ما يهمنا هذا اللون المركب من التجارة ، تجارة بيع الأطفال ". وهذا مظهر من مظاهر الفقر وتدني مستوى المعيشة في المجتمع .

كما أن هناك أنواع إجرامية أخرى تمارس بدافع الفقر و قلة الموارد الاقتصادية وفيما يلي الجدول المعد من قبل الأستاذ" سمير خلف" أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت حول ظروف ممارسة الزنا:

الوضع الاقتصادي للوالد:

فقير جدا: 19.2 %. متوسط: 41.5 % .

فقير: 18.5 %. ميسور: 12.3 % . غني جدا: 4.6 % .

- مهنة الزوج : عامل عادي : 44 %. تاجر صغير: 9.8 %.

فلاح أو مزارع : 10.9 % .

- إعالة الأولاد: تعليهم أمهاتهم : 47.6% . مستقلون: 17.5%.

- يعيلهم الوالد: 9.7%. مفقودة أخبارهم: 5.8 %.

- أسباب تعاطي مهنة البغاء: الفقر: 28.5 %.

– الانحلال الروابط العائلية قبل أو بعد الزواج : 53 %.

– وفاة أحد أفراد العائلة: 5 .28 %.

طلاق أو هجر: 9.2 %.

- إهمال الأهل ونبذهم للأولاد: 15.4 %.

- الطيش و الاستهتار و السعي وراء الملذات لا في سن المراهقة: 40 %.

وهذا الجدول يدعم استنتاجنا أن افتقاد الفرد لمورد الرزق يعد مجالا مفتوحا للسرقة و الزنا و بيع الأطفال بعد اختطافهم و أيضا النساء بغرض الحصول على المال، كما أن الفرد بطبعه يسعى إلى العيش في بحبوحة خاصة إذا وجد الظروف المهيأة إلى ذلك.

ملخص الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل بأن لتدني الوضع المعيشي و المادي دور حاسم في بروز و تنمي مظاهر العنف و الاعتداء على الآخرين و منه الانحراف و ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع حيث أن لتدني الأجور التي لا تتناسب مع قيمة الأسعار الموجودة في السوق يخلق حالة من لا توازن في ميزانية الأسرة مما ينشاء حالة من التأزم الاقتصادي التي يظهر من خلالها الرغبة الجامحة للبحث عن أساليب أخرى لتغطية هذا العجز، هذا إذا تعلق الأمر بالعامل فما بالك بالعاطل عن العمل، و المسرح المسؤول عن عائلة بأكملها يدفعه هذا الوضع للسعي إلى الحصول على المال بأية طريقة مهما كانت المجسدة في السرقة و الزنا بحسب إمكانياته و مؤهلاته و ملكاته و استعداد ته، وعليه فالوضع المادي وما يرتبط معه من تدني و تفكك يساهم في بروز الانحرافية خاصة إذا اتسعت داخل الفقر داخل المجتمع مما يقلص عملية التضامن و التكافل الاجتماعي هذه الحالة تساعد في تنمية الجو الانحرافي الذي يفرز الجريمة المدفوعة بالسعي إلى تحسين وضع اقتصادي معين وهذا ما لمسناه من خلال هذا الفصل.

الفصل٨

علاقة الوضع الأمني بانتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع

للوضع الأمني دور هام في إطار المعادلة الاجتماعية ككل لما يمارسه هذا الوضع من توجيه للسلوك الفردي بحكم أن السلوك الفردي هو ناتج عن عملية تفاعل بين كل من الواقع الاجتماعي الناتج عن حركية دائمة بين الفرد و البيئة الخارجية، فالفرد لا يمكنه التنصل و الهروب من هذا التفاعل، فإذا اتسم الواقع الاجتماعي بالأمن و الهدوء و الطمأنينة و السكينة، أهل الفرد للقيام بسلوكات اجتماعية إنتاجية فالسكينة تخلق حالة من الإيجابية في السلوك بالنظر لانعكاسها المباشر على الشخصية الفردية ومنه توجيه سلوك الأفراد، وإذا حدث و أن عايش الفرد حالة اجتماعية مرضية من الناحية الأمنية انعكس على شخصية الأفراد و منه سلوكهم ككل و هذا ما يؤدي إلى تنمية بعض الحالات النفسية المرضية كالانطوائية و العدوانية وهذا ما يدفع إلى تنمية السلوك العدواني و الإجرامي لدى الفرد و عليه فللوضع الأمني دخل في تنمية السلوك الإجرامي و هذا ما نلمسه من خلال معالجتنا لهذه الفرضية.

الجدول رقم ٩٦ : تعرض المبحوث لاعتداء أو مشاهدة إرهابية و علاقته بممارسة الجريمة حاليا

اعتداء إرهابي / جريمة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٧١	٤٦,٤٠	٠٩	١٩,١٤	٨٠	٤٠
الزنا	٠٦	٣,٩٢	٠٤	٨,٥١	١٠	٠٥
الاغتصاب	٢٩	١٨,٩٥	١١	٢٣,٤	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠٤	٢,٦١	٠١	٢,١٢	٠٥	٢,٥
الاختطاف	٠٤	٢,٦١	٠١	٢,١٢	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٣٩	٢٥,٤٩	٢١	٤٤,٦٨	٦٠	٣٠
المجموع	١٥٣	٧٦,٥	٤٧	٢٣,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في " جريمة السرقة" بنسبة (40 %) من بين (200 مبحوث)، حيث نجد في المرتبة الأولى التأكيد على تعرض المبحوث لاعتداء أو مشاهدة أعمال إرهابية بنسبة (46.40 %) من بين (153 مبحوث) ليقابلها عدم التعرض لاعتداء بنسبة (19.14%) من بين (47 مبحوث)، لنجد بعد ذلك "جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة (30%) لنجد في المرتبة الأولى بـ"لا" بنسبة (44.68%)، ليقابلها بـ"نعم" بنسبة (25.49%)، لنجد بعدها "جريمة الاغتصاب" بنسبة (20%)، لنجد في المرتبة الأولى "لا" (عدم التعرض لاعتداء) بنسبة (23.4%) ليقابلها "نعم" (تعرض لاعتداء) بنسبة (18.95%)، لنجد بعد ذلك "جريمة الزنا" بنسبة (5%) لنجد في المرتبة الأولى "لا" بنسبة (8.51%)، ليقابلها "نعم" بنسبة(3.92%)، و لنجد بعد ذلك كل من جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف بنسبة (2.5%) لكل منهما على حدى. لنجد في المرتبة الأولى في كلتا الجريمتين "نعم" بنسبة (2.61%) لكل منهما، ليقابلها "لا" بنسبة (2.12%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:-

بأن تعرض الفرد لصدمات نفسية يؤثر بشكل واضح على بناء شخصية الفرد و توجيه سلوكه، فالجانب الباطني، النفسي مهم في الإطار الشخصي للفرد مما يجعل لديه رغبة جامحة في السعي إلى إفراغ طاقة باطنية انتقاما من واقع اجتماعي نفسي معين عايشه في فترة زمنية معينة، وعليه فتعرضه و معايشته

لحالات من الاعتداء الإرهابي يؤدي به إلى تأثر بها لتصبح ملتصقة بسلوكه و هذا ما يظهر من خلال هذه الدراسة التي يسعى الفرد من خلال السلوك الممارس للتعبير عن حالة نفسية معينة عاشها في فترة زمنية ومكانية معينة فتأثر الفرد بوضع (اعتداء إرهابي) يجعله يسعى لانتقام ويتم ذلك من خلال قيامه بسلوكات انحرافية ومنها الجريمة كسلوك لتعبير عن حالة اجتماعية و نفسية معينة.

و من هنا فالاعتداءات الإرهابية لها تأثير في بناء معالم الشخصية الفردانية ومنه ظهور هذا الاعتداء على السلوك الفردي.

الجدول رقم ٩٧ : تأثر المبحوث بالاعتداء الإرهابي و علاقة ذلك بممارسة السلوك الانحرافي.

تأثر بالاعتداء الإرهابي / السلوك الإجرامي	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	الخوف		الهروب		المواجهة							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	٠٨	٧,٠٧	٠٢	٩,٠٩	٠٣	١٦,٦٦	١٣	٨,٩٤	١٢	٢٥,٥٣	٢٥	١٢,٥
التدخين	٤٠	٣٥,٣٩	١٠	٤٥,٤٥	٠٥	٢٧,٧٧	٥٥	٣٥,٩٤	١٧	٣٦,١٧	٧٢	٣٦
الجريمة	٦٥	٥٧,٥٢	١٠	٤٥,٤٥	١٠	٥٥,٥٥	٨٥	٥٥,٥٥	١٨	٣٨,٢٩	١٠٣	٥١,٥
المجموع	١١٣	٧٣,٨٥	٢٢	١٤,٣٧	١٨	١١,٧٦	١٥٣	٧٦,٥	٤٧	٢٣,٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في ارتكاب سلوك إجرامي معين بنسبة (٥١,٥%)، لنجد في المرتبة الأولى "تأثر المبحوث بالاعتداء الإرهابي" بنسبة (٥٥,٥٥%) ، لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في "الخوف" بنسبة (٥٧,٥٢%) ، ليليها "المواجهة" بنسبة (٥٥,٥٥%) ، لنجد بعدها "الهروب" بنسبة (٤٥,٤٥%) ، ليقابلها "عدم تأثر المبحوث بالاعتداء الإرهابي" بنسبة (٣٨,٢٩%).

لنجد بعد ذالك "ممارسة عادة التدخين" بنسبة (٣٦%) ، لنجد في المرتبة الأولى "عدم تأثر المبحوث بالاعتداء الإرهابي" بنسبة (٣٦,١٧%) ، ليقابلها "تأثر المبحوث باعتداء إرهابي" بنسبة (٣٥,٩٤%) ، لنجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى "الهروب" بنسبة (٤٥,٤٥%) ليليها "الخوف" بنسبة (٣٥,٣٩%) ، لنجد بعدها "المواجهة" بنسبة (٢٧,٢٧%) ، لنجد بعد ذلك "الإدمان على المسكرات" بنسبة (١٢,٥%) ، حيث نجد في المرتبة الأولى "عدم تأثر المبحوث لاعتداء إرهابي" بنسبة (٢٥,٥٣%)

، ليقابلها "تأثر المبحوث لاعتداء إرهابي" بنسبة (٨,٩٤%) ، لنجد في المرتبة الأولى "المواجهة" بنسبة (١٦,٦٦%) ، ليليها "الهروب" بنسبة (٩,٠٩%) ، لنجد بعد ذلك "الخوف" بنسبة (٧,٠٧%).

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنّ معظم المبحوثين عايشوا حالة من الصدمات النفسية و العصبية بسبب الاعتداءات الإرهابية التي عرفها المجتمع الجزائري مع بداية التسعينات و الذي جعل الأفراد يشعرون بحالة من الخوف و هذا الأخير أدى إلى الإحساس الدائم بالا أمن و لاإستقرار بالإضافة إلى خلق حالة من لا توازن داخل النفس البشرية وهذا ماإنعكس على بناء شخصية الفرد و توجيه سلوكه توجيها مستمدا من شعوره الدائم بالخوف من وضع اجتماعي معين كما أن هذا الوضع أدى إلى هروب العديد من الأسر إلى أماكن أكثر أمنا بالإضافة إلى فقدان الفرد لمنصب عمله و مسكنه و اضطراره لمعايشة وضع اجتماعي جديد يفتقر إلى أدنى شروط الحياة الاجتماعية العادية و هذا الوضع يؤدي إلى عدم قدرة الفرد التأقلم و التكيف مع هذا الواقع الاجتماعي الجديد مما يصعب عملية الاندماج الاجتماعي ، و هذا ما يفرز حالة من التصادم في القيم و المعايير الاجتماعية مما يخلق حالة من مظاهر الانحراف و منه الجريمة خاصة في إطار البيئة الاجتماعية الجديدة و التي تفتقر في مضمونها للعمل و السكن و التمدرس للأبناء مما يهيئ لبروز المظاهر الانحرافية و منها الجريمة.

الجدول رقم ٩٨ : تأثير الخوف و إتباع المعالجة النفسية و أثارهما على ارتكاب الجريمة حاليا لدى المبحوث.

إتباع المعالجة النفسية / جريمة حاليا	نعم		لا				المجموع الجزئي		المجموع الكلي	
			نعم		لا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	١١	٤٧,٨٢	٥٠	٤٨,٠٧	١٠	٣٨,٤٦	٦٠	٤٦,١٥	٧١	٤٦,٤
الزنا	٠١	٤,٣٤	٠٤	٣,٨٤	٠١	٣,٨٤	٠٥	٣,٨٤	٠٦	٣,٩٢
الاغتصاب	٠١	٤,٣٤	٢٧	٢٥,٩٦	٠١	٣,٨٤	٢٨	٢١,٥٣	٢٩	١٨,٩٥
الخيانة الزوجية	٠١	٤,٣٤	٠٢	١,٩٢	٠١	٣,٨٤	٠٣	٢,٣	٠٤	٢,٦١
الاختطاف	٠١	٤,٣٤	٠٢	١,٩٢	٠١	٣,٨٤	٠٣	٢,٣	٠٤	٢,٦١
الاعتداء على الآخرين	٠٨	٣٤,٧٨	١٩	١٨,٢٦	١٢	٤٦,١٥	٣١	٢٣,٨٤	٣٩	٢٥,٤٩
المجموع	٢٣	١٥,٠٣	١٠٤	٨٠	٢٦	٢٠	١٣٠	٨٤,٩٦	١٥٣	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأنّ أعلى نسبة تتركز في "جريمة السرقة" بنسبة (٤٦,٤%) من بين (١٥٣ مبحوث) ، لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في "نعم" بنسبة (٤٧,٨٢%) من بين (٢٣ مبحوث)، ليقابلها عدم الخوف و إتباع المعالجة النفسية بنسبة (٤٦,١٥%) من بين (١٣٠ مبحوث) ، و في هذا الإطار نجد في المرتبة الأولى "نعم الاعتداء على الآخرين لا على المبحوث" بنسبة (٤٨,٠٧%) من بين (١٠٤ مبحوث)، ليقابلها "لم يحدث ذلك" بنسبة (٣٨,٤٦%) من بين (٢٦ مبحوث) لنجد بعد ذلك "جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٢٥,٤٩%) ، لنجد في المرتبة الأولى "نعم تأثير الخوف و إتباع المعالجة النفسية" بنسبة (٣٤,٧٨%) ، ليقابلها "عدم تأثير الخوف و إتباع المعالجة النفسية" بنسبة (٢٣,٨٤%) ، لنجد في المرتبة الأولى "لم يحدث ذلك" بنسبة (٤٦,١٥%) ليقابلها "نعم الاعتداء على الآخرين" بنسبة (١٨,٢٦%) ، ليأتي بعد ذلك "جريمة الاغتصاب" بنسبة (١٨,٩٥%) لنجد في المرتبة الأولى "عدم تأثير الخوف و إتباع المعالجة النفسية" بنسبة (٢١,٥٣%) لنجد أعلى نسبة في هذا الإطار

تتركز في "نعم الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٢٥,٩٦%) ليقابلها "لم يحدث ذلك" بنسبة (٣,٨٤%) ، لنجد في المقابل "نعم تأثير الخوف و إتباع المعالجة النفسية" بنسبة (٤,٣٤%) ، لنجد بعد ذلك "جريمة الزنا" بنسبة (٣,٩٢%) لنجد في المرتبة الأولى "نعم تأثير الخوف و إتباع المعالجة النفسية" بنسبة (٣,٨٤%) ، لنجد في كلتا الحالتين التساوي عند نعم ، لا بنسبة (٣,٨٤%) لكل منهما.

لنجد بعد ذلك كل من جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف بنسبة (٢,٦١%) لكل منهما على حدى ، لنجد نوع من التساوي في النسب المئوية مما يسهل علينا الإسقاط المباشر في كلتا الحالتين ، حيث نجد في المرتبة الأولى "نعم" بنسبة (٤,٣٤%) ، ليقابلها "لا" بنسبة (٢,٣%) ، لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في "عدم الخوف و إتباع المعالجة النفسية" بنسبة(٣,٨٤%)، ليليها " وجود الخوف وإتباع المعالجة النفسية" بنسبة (١,٩٢%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بانّ الوضع الذي عاشته الجزائر من خلال العنف المسلح بدءا من عام ١٩٩٠ تحت غطاء الدين الإسلامي بالرغم من أنّ الدين و المجتمع الجزائري بريء من ذلك بل الدين الإسلامي دين للمصالحة و السلم، و هذه الحالة أدت الى تنمي العنف داخل المجتمع الجزائري و هو ذلك السلوك أو الفعل المتسم بالعدوانية يصدر من طرف قد يكون فردا أو جماعة أو وظيفة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال و إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا ، مما يتسبب في أحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو وظيفة اجتماعية أو دولة أخرى ،و هذا ما لمسناه من خلال عينة بحثنا التي عاشت الوضع الأمني المتردي و الذي أفرز حالة من الصدمات النفسية لديهم و التي أثرت على وضع النفسي و منه سلوكاتهم.

الجدول رقم ٩٩: تأثير الهروب على عمل المبحوث و علاقته بطريقة الحصول على المال

تأثير الهروب عن العمل / طريقة الحصول على المال	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
القرض	٢٨	٢٥,٩٢	١٧	٣٧,٧٧	٤٥	٢٩,٤١
العمل	٢٠	١٨,٥١	٢٣	٥١,١١	٤٣	٢٨,١٠
السرقة	٦٠	٥٥,٥٥	٠٥	١١,١١	٦٥	٤٢,٤٨
المجموع	١٠٨	٧٠,٥٨	٤٥	٢٩,٤١	١٥٣	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في طريقة الحصول على المال "باللجوء للسرقة" بنسبة (٤٢,٤٨%) ، لنجد في المرتبة الأولى "التأكيد على تأثير الهروب من الإرهاب" بنسبة (٥٥,٥٥%) ، ليليها "لا" بنسبة (١١,١١%) لنجد بعد ذلك "اللجوء للقرض" بنسبة (٢٩,٤١%) ، لنجد في المرتبة الأولى (لا) بنسبة (٣٧,٧٧%) ، ليليها "نعم" بنسبة (٢٥,٩٢%) ، لنجد بعد ذلك "العمل" بنسبة (٢٨,١٠%) ، لنجد في المرتبة الأولى "لا" بنسبة (٥١,١١%) ، ليليها "نعم" بنسبة (١٨,٥١%).

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

و يظهر من هذا كله أنّ النزوح من منطقة لأخرى تحت تأثير الاعتداءات الإرهابية أدى إلى لجوء الفرد للبحث عن أساليب أخرى للحصول على المال و على رأسها السرقة و أيضا الخطف ، خطف النساء و الأطفال بهدف الابتزاز المادي حيث رأينا بأنّ أولادا صغارا في السن قد خطفوا بهدف ابتزاز ذويهم الأثرياء ، و أحيانا كانت تنتهي هذه المأساة بفاجعة هي القتل ، أو أنه كان يعتدي على هؤلاء الشبان و الشابات بالضرب و الاغتصاب بينما اختفت أثار نسبة كبيرة منهم ، و يخشى أن يكونوا موضع بيع و شراء لعائلات لم تنجب أطفالا أو أنهم أصبحوا في عداد المنحرفين أو الموتى.

كما يلاحظ انتشار مظاهر أخرى للحصول على المال هو الاقتراض و أمام عجز الفرد عن التسديد يلجأ الفرد للسرقة و غيرها من الأساليب الانحرافية الأخرى أمام محدودية العمل المباح والمشروع.

الجدول رقم ١٠٠ : وجود ضحايا الإرهاب من عائلة المبحوث و علاقة ذلك بتأثير تردي الوضع الأمني على المبحوث

ضحايا الإرهاب / تأثير تردي الوضع الأمني	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا يؤثر	٠٣	٠٢	٠١	٣٣,٣٣	٠٤	٢,٦١
فقدان العمل	١٠٠	٦٦,٦٦	٠١	٣٣,٣٣	١٠١	٦٦,٠١
السكن	٣٢	٢١,٣٣	٠١	٣٣,٣٣	٣٣	٢١,٥٦
أحد الأقارب	١٠	٦,٦٦	/	/	١٠	٦,٥٣
المال	٠٥	٣,٣٣	/	/	٠٥	٣,٢٦
المجموع	١٥٠	٩٨,٠٣	٠٣	١,٩٦	١٥٣	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في تأثير الوضع الأمني المتردي بفقدان العمل بنسبة (٦٦,٠١%) من بين (١٥٣مبحوث) ، لنجد في المرتبة الأولى التأكيد على وجود ضحايا الإرهاب من عائلة المبحوث بنسبة (٦٦,٦٦%) من بين (١٥٠مبحوث) ليليها " عدم وجود ضحايا" بنسبة (٣٣,٣٣%) من بين (٠٣مبحوثين) ، ليأتي بعد ذلك فقدان المسكن بنسبة (٢١,٥٦%) ، لنجد في المرتبة الأولى "لا يوجد ضحايا" بنسبة (٣٣,٣٣%) ليليها وجود ضحايا بنسبة (٢١,٣٣%)، لنجد بعد ذلك "أحد الأقارب" بنسبة (٦,٥٣%) ،لنجد في المرتبة الأولى والوحيدة التأكيد على وجود ضحايا بنسبة (٦,٦٦%) ، لتنعدم في هذا الواقع عدم وجود ضحايا، لنجد بعد ذلك " فقدان المال" بنسبة (٣,٢٦%) ، لنجد في المرتبة الأولى والوحيدة التأكيد على وجود ضحايا بنسبة (٣,٣٣%)، لتنعدم في هذا المجال عدم وجود ضحايا ، لنجد بعد ذلك عدم تأثير الوضع الأمني المتردي على المبحوث بنسبة (٢,٦١%)،لنجد في المرتبة الأولى عدم وجود ضحايا بنسبة (٣٣,٣٣%) ، ليليها وجود ضحايا بنسبة (٠٢%).

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأن غالبية المبحوثين تأثروا بشكل أو بأخر بالوضع الأمني المتردي وهذا ما أدى إلى التصاق هذا الوضع بالجانب النفسي للفرد مما جعله يلتصق بالجانب الشخصاني للفرد خاصة وأن المبحوث تعرض

لفقدان أحد أهم عناصر الحياة الاجتماعية (العمل- السكن- الأقارب-المال.....)، مما أثر على تحقيق نوع من التكيف والاندماج الاجتماعي لأنه يصعب عليه الحصول على هذه العناصر الحياتية بسهولة خاصة في حالة نزوحه إلى مناطق سكنية حضرية وهذا ما أدى إلى تعقيد الحياة الاجتماعية من جميع جوانبها الاجتماعية ، الاقتصادية السياسية ، الثقافية، التربوية ...إلخ ، خاصة في المناطق التي لجأ إليها النازحين الجدد من امتهانهم لبعض الوظائف التي لا تتناسب مع وضعهم الاجتماعي ، وهذا ما أفرز بعض المظاهر الإنحرافية في هذه الأوساط كالسرقة ، والزنا ،و المخدرات وهذا الأخير هو السبب في حدوث بعض جرائم الاغتصاب، كما أن تعرض الفتاة للاغتصاب في الصغر يدفعها إلى الانحراف في الكبر من خلال ممارستها للدعارة.

ومنه فالوضع الاجتماعي المستحدث يخلق حالة إنحرافية ومنه الجريمة.

الجدول رقم ١٠١ : تأثير تردي الوضع الأمني و علاقته بارتكاب جريمة معينة.

تردي الوضع الأمني / نوع الجريمة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	١٠٥	٧٠,٤٦	٠١	٢٥	١٠٦	٦٩,٢٨
الزنا	١٥	١٠,٠٦	٠١	٢٥	١٦	١٠,٤٥
الاغتصاب	١٢	٨,٠٥	٠١	٢٥	١٣	٨,٤٩
الخيانة الزوجية	٠١	٠,٦٧	٠١	٢٥	٠٢	١,٣٠
الاختطاف	٠١	٠,٦٧	/	/	٠١	٠,٦٥
الاعتداء على الآخرين	١٥	١٠,٠٦	/	/	١٥	٩,٨
المجموع	١٤٩	٩٧,٣٨	٠٤	٢,٦١	١٥٣	١٠٠

يتضح من خلال بأن أعلى نسبة تتركز في جريمة السرقة بنسبة (٦٩,٢٨%) من بين (١٥٣مبحوث)، لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في التأكيد على تردي الوضع الأمني بنسبة(٧٠,٤٦%)من بين (١٤٩مبحوث)ليليها عدم تردي الوضع الأمني بنسبة (٢٥%) من بين (٠٤مبحوثين) ، لنجد بعد ذلك " جريمة الزنا " بنسبة (١٠,٤٥%) لنجد في المرتبة الأولى " عدم تأثير

تردي الوضع الأمني"بنسبة (٢٥%)ليليها تأثير تردي الوضع الأمني بنسبة (١٠,٠٦%) ، لنجد بعد ذلك " جريمة الاعتداء على الآخرين" بنسبة (٩,٨%)، لنجد في المرتبة الأولى والوحيدة تأثير تردي الوضع الأمني بنسبة (١٠,٠٦%) لتنعدم في المجال الآخر ، لنجد بعد ذلك " جريمة الاغتصاب" بنسبة (٨,٤٩%) ، لنجد في المرتبة الأولى " عدم تأثير تردي الوضع الأمني" بنسبة (٢٥%) ،ليقابلها " تأثير تردي الوضع الأمني" بنسبة (٨,٠٥%) لنجد بعد ذلك " جريمة الخيانة الزوجية " بنسبة (١,٣٠%)، لنجد في المرتبة الأولى " عدم تأثير تردي الوضع الأمني" بنسبة (٢٥%) ليقابلها تأثير تردي الوضع الأمني بنسبة (٠,٦٧%) ، لنجد بعد ذلك الاختطاف بنسبة (٠,٦٥%)لنجد في المرتبة الأولى والوحيدة تأثير تردي الوضع الأمني بنسبة (٠,٦٧%) لتنعدم في المجال المقابل.

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول:-

بأن نزوح هؤلاء الأفراد نحو المناطق الأكثر أمنا في المدينة أو ما شابه ذلك دفع بهم إلى التواجد في مراكز عبور ومساكن قصديرية ...إلخ، مما جعل الجو الخصب لبروز المظاهر الإنحرافية ومنها الجريمة وعلى رأسها جريمة السرقة بالنظر لافتقاد هذه الأسر للعمل وأمام معاناتهم المادية لجأوا للسرقة والزنا للحصول على المال خاصة في ظل انتشار الأمية خاصة بين الإناث بصورة واضحة ، فما تزال (٥٧%) من الإناث الجزائريات أميات بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الاغتصاب خاصة في هذه المناطق العشوائية ، ضف إلى ذلك تعرض قاطني هذه المناطق إلى الاعتداء باستعمال العنف والإرهاب مما فتح المجال لبروز جريمة الضرب العمدي ، وعليه فهذا الوضع أفرز جملة من المشاكل الاجتماعية كانت نتيجة وضع أمني متردي.

الجدول رقم ١٠٢ : زيارة المسجد و حضور جلساته و علاقة ذلك بطريقة الحصول على المال.

زيارة المسجد / الحصول على المال	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	الصلاة فقط		الدروس		خطبة الجمعة							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القرض	٤١	٤٥,٠٥	/	/	٠٤	٥٧,١٤	٤٥	٤٥,٤٥	/	/	٤٥	٢٩,٤١
العمل	٣٨	٤١,٧٥	/	/	٠٢	٢٨,٥٧	٤٠	٤٠,٤٠	٠٣	٥,٥٥	٤٣	٢٨,١٠
السرقة	١٢	١٣,١٨	٠١	١٠٠	٠١	١٤,٢٨	١٤	١٤,١٤	٥١	٩٤,٤٤	٦٥	٤٢,٤٨
المجموع	٩١	٩١,٩١	٠١	١,٠١	٠٧	٧,٠٧	٩٩	٦٤,٧٠	٥٤	٣٥,٢٩	١٥٣	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بانّ أعلى نسبة تتركز في اللجوء للسرقة بنسبة (٤٢,٤٨%) ، لنجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى "عدم زيارة المسجد" بنسبة (٩٤,٤٤%) ، ليقابلها "زيارة المسجد" بنسبة (١٤,١٤%) ، لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في حضور الدروس بنسبة (١٠٠%) ، ليليها حضور خطبة الجمعة بنسبة (١٤,٢٨%) ، ليليها حضور الصلاة فقط بنسبة (١٣,١٨%) ، لنجد بعد ذلك الحصول على المال عن طريق القرض بنسبة (٢٩,٤١%) ، لنجد في المرتبة الأولى و الوحيدة حضور و زيارة المسجد بنسبة (٤٥,٤٥%) ، لنجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى خطبة الجمعة بنسبة (٥٧,١٤%) ، ليليها الصلاة فقط بنسبة (٤٥,٠٥%) ، لتنعدم في مجال الدروس لتنعدم في الجهة المقابلة، لنجد بعد ذلك العمل بنسبة (٢٨,١٠%) ، لنجد في المرتبة الأولى التأكيد على زيارة المسجد بنسبة (٤٠,٤٠%) لنجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في الصلاة فقط بنسبة (٤١,٧٥%) ، ليليها خطبة الجمعة بنسبة (٢٨,٥٧%) لتنعدم في مجال الدروس ، ليقابلها عدم زيارة المسجد بنسبة (٥,٥٥%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

أنّ زيارة المسجد تساهم في الحد من السلوك الإجرامي من خلال تهذيب السلوك الفردي خاصة إذا شملت مواضيع هادفة لأنها تكريس لقانون المجتمع لأن القوانين و التشريعات بأجمعها تقدم للمجتمع نظريا على الأقل شكلا عادلا من أشكال السيطرة الاجتماعية لكل الأفراد و عندها يعرف الفرد حدود حقوقه المدنية ، و يتوقع الأزمات التي فرضها المجتمع أو الدين عليه. و في الواقع فإن النظام القانوني أو

التشريعي المجسد في منظورنا في الدين و من خلال ذلك المؤسسة الدينية-المسجد-بالتضامن مع السيطرة الاجتماعية يقدم للعائلة نظاما محكما يجهز الفرد و هو يكدح في حياته اليومية-بقابلية فريدة على توقع صحيح و دقيق لسلوك الأفراد و على ضوء ذلك يتم تفاعله مع هؤلاء الأفراد ،إلا أن القانون الذي يضعه الأفراد لأنفسهم يختلف عن التشريع الذي يشرعه الخالق عز و جل ، لأن قوة القانون تتناسب مع كفاءة فهم الأفراد للمتطلبات الاجتماعية في زمن و مكان محدد، إلا أن التشريع الإلهي محكم باعتبار صدوره من جهة الإله ، و باعتباره أنه لم يحد بزمان معين أو مكان محدد ثانيا ، و من المسلم به عند العقلاء أن القانون أو التشريع لا يمكن ضمان نجاحه ما لم ينزل إلى الساحة الاجتماعية مع نظام متكامل للعقوبات ، و لذا فالمسجد مجال اجتماعي لتربية و تنشئة الأفراد بهدف إدماجهم اجتماعيا.

الجدول رقم ١٠٣ : تأثير الصور المنقولة عبر التلفزيون عن المجازر و علاقة ذلك بميلاد السلوك الانحرافي لدى المبحوث.

الصور التلفزيونية / السلوك الانحرافي	تنمية العدوانية		قتل الرغبة في الحياة		الانطوائية		المواجهة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	٠٤	١٠,٨١	١٩	٤٢,٢٢	٣٠	٤٨,٣٨	٠٣	٣٣,٣٣	٥٦	٣٦,٦٠
التدخين	٠١	٢,٧٠	١١	٢٤,٤٤	٠٨	١٢,٩	٠١	١١,١١	٢١	١٣,٧٢
الجريمة	٣١	٨٣,٧٨	١٢	٢٦,٦٦	٠٣	٤,٨٣	٠٥	٥٥,٥٥	٥١	٣٣,٣٣
الانعزال من المجتمع	٠١	٢,٧٠	٠٣	٦,٦٦	٢١	٣٣,٨٧	/	/	٢٥	١٦,٣٣
المجموع	٣٧	٢٤,١٨	٤٥	٢٩,٤١	٦٢	٤٠,٥٢	٠٩	٥,٨٨	١٥٣	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في الإدمان على المسكرات بنسبة (٣٦,٦٠%) لنجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في الانطوائية و الخوف بنسبة (٤٨,٣٨%) ، ليليها قتل الرغبة في الحياة بنسبة (٤٢,٢٢%) ليليها المواجهة بنسبة (٣٣,٣٣%) ، ليليها تنمية العدوانية بنسبة (١٠,٨١%) ، لنجد بعد ذلك الجريمة بنسبة (٣٣,٣٣%) ، لنجد في المرتبة الأولى تنمية العدوانية بنسبة (٨٣,٧٨%) ، ليليها المواجهة بنسبة (٥٥,٥٥%) لنجد بعدها قتل الرغبة في الحياة بنسبة (٢٦,٦٦%) ، لنجد بعدها الانطوائية و الخوف بنسبة (٤,٨٣%) ، لنجد بعد ذلك الانعزال من المجتمع بنسبة (١٦,٣٣%) لنجد في

المرتبة الأولى الانطوائية و الخوف بنسبة (٣٣,٨٧%) ، ليليها قتل الرغبة في الحياة بنسبة (٦,٦٦%) ، ليليها تنمية العدوانية بنسبة (٢,٧٠%) ، لتنعدم في مجال المواجهة ، لنجد بعد ذلك "التدخين" بنسبة (١٣,٧٢%) لنجد في المرتبة الأولى قتل الرغبة في الحياة بنسبة (٢٤,٤٤%) ، ليليها الانطوائية و الخوف بنسبة (١٢,٩%)، ليليها المواجهة بنسبة (١١,١١%) ، ليليها تنمية العدوانية بنسبة (٢,٧٠%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأنّ الصور التي يبثه التلفزيون أثرت في شخصية الأفراد و توجيه سلوكهم خاصة إذا تعلق الأمر بصورة خاصة بجرائم الإرهاب خلقت لدى الأفراد حالات نفسية مرضية جعلت لديهم طباع انحرافي ذي ميزة عدائية لها بعد إجرامي تمخض فيما بعد من خلال سلوك الفرد في طبعة انحرافية ، و هذه الميزة التصقت أيضا بما تبثه الأفلام السينمائية، و من الدراسات الهامة في هذا المجال حول اثر الأفلام السينمائية التي تعمل على تقدير البطل الذي يرتكب الجرائم بطريقة علمية و لا تستطيع الشرطة إلقاء القبض عليه ، الدراسة التي قام بها عالم الاجتماع بلومر (H.Blumer) و هاوسر (P.Hauser) على (٨٧٤) جانحا ، ومن نتائج هذه الدراسة نذكر مايلي :

-١- أن ما يقرب من (١٠%) من الأحداث الذكور ، وأن (٢٥%) من الإناث قد أثرت فيهم الأفلام السينمائية تأثيرا سيئا.

-٢- أن الأفلام السينمائية التي تعرض طرازا عاليا من الحياة قد تغرس في الأحداث حب الحصول على المال والثروة بسرعة وعن أي طريق كان.

-٣-أن محاولة المخرجين السينمائيين اللعب في عواطف الأحداث ، باستغلال الخصائص الإنسانية كالحب والكراهية والمخاطرة والشجاعة والنخوة والشهامة والأخذ بالثأر والحمية والفروسية وغيرها تجعل من هذا البطل الخارج عن القانون المثال الأعلى بالنسبة لهؤلاء الأحداث.

-٤- تثير الأفلام السينمائية في الأحداث المراهقين الدوافع الجنسية التي لا تستطيع أن تجد تنفسيا لها ضمن النظام الاجتماعي القائم.

-٥- تحاول الأفلام السينمائية أن تجتث الأفراد من جذورهم الحضارية و أن تضعهم في وضعية مصطنعة لا تمت بصلة للعالم الواقعي، و بهذا يقارن الأحداث بينها و بين حضارتهم الواقعية أي الوسائل التي أوجدها النظام الاجتماعي للتعبير عن رغباتهم و دوافعهم المكبوتة فيجدون الفرق شاسعا ، و هنا تبرز مشكلة الشك والازدراء بالقيم الحضارية.

-٦- إن الأفلام السينمائية التي تعالج مواضع إجرامية و عدوانية كانت وراء تعلم الكثير من الأحداث و المجرمين لتقنيات الجريمة كاستعمال الأسلحة و فتح الأبواب و الأقفال، و وضع الكفوف لإخفاء الجريمة و ليس الأقنعة و غيرها.....

و على هذا الأساس يمارس التلفزيون من خلال ما يبثه مجالا توجيهيا، تربويا بالإضافة إلى قيامه بدور تنشئي بالمفهوم الشامل للكلمة و للعملية و ذلك حتى يتسنى تحقيق العملية الاجتماعية برمتها.

ملخص الفصل:

لقد أثر الوضع الأمني المتردي في حدوث اختلال في النظام الإجتماعي برمته مما أدى إلى بروز بعض المظاهر الإنحرافية الملتصقة بهذا الوضع المتردي المقسم بلا توازن ، ولا استقرار ، و عليه فالإرهاب أحدث تحول كبير في المجتمع من خلال فقدان المجتمع لتوازنه واستقراره .

حيث اهتز النظام الأسري و بدأ يعرف حالة من التفكك و التشتت بداخله و مع باقي النظم الإجتماعية الأخرى من خلال فقدان الثقة بين أفراده ، و هذا النموذج عرفته كل الأنظمة المشكلة للمجتمع بدءا من النظام التربوي ، و الثقافي و الاقتصادي ،و السياسي ، و حتى أنظمة القبلية الأخرى مما أدى في آخر المطاف إلى ميلاد بعض النماذج الإجتماعية الجديدة نموذج أسري جديد ، تربوي جديد ،وهذا ما فرض على المؤسسات الإجتماعية تبني أساليب تنشئية جديدة متناقضة في مضمونها أفرزت حالة من التفكك و التشتت الإجتماعي و هذا الوضع فرض الوصول إلى عملية تحول إجتماعي على كل الأصعدة الإجتماعية لم نحضر لها أنفسنا مما خلق نماذج سلوكية جديدة كرد فعل على واقع إجتماعي يتسم بالتأزم الناتج عن فقدان الأمن .

الفصل ٩

أثر المؤسسات التنشيئية على انتشار السلوك الإجرامي

تلعب المؤسسات التنشئية دور إستراتيجي في إطار عملية التنشئة الإجتماعية بما تمارسه من دور ريادي في عملية تكوين شخصية الأفراد ، ومن أقوى هذه المؤسسات الإجتماعية قوة و تأثيرا في عملية التنشئة داخل المجتمع الإسلامي ألا و هو المسجد حيث أن هذا الأخير يعمد إلى تزويد الفرد بنماذج سلوكية من منطلق التراث و الثقافة الإجتماعية ، الإسلامية بما تحويه هذه الأخيرة في طياتها من تعاليم و أوامر دينية فإذا كانت هذه التعاليم الدينية تتناسب مع المرجعية الدينية الأصلية هذا ما يؤهل الفرد لانتهاج السلوك الإجتماعي السليم في حين إذا حدث تناقض بين الخطاب الديني المدسوس بتوجه إيديولوجي ، مذهبي قاتل من جهة و المرجعية الدينية الأصلية أفرز حالة من التصادم في إطار البناء الشخصاني للفرد وهذا ما ينعكس على السلوك الفردي و يجعله مفعم بالعدوانية و منه انتهاج السلوك الإجرامي ، و هذا ما حدث في المجتمعات الإسلامية التي اتخذت الخطاب الديني كعنصر هام داخل اللعبة السياسية وهذا ما لمسنه داخل المجتمع الجزائري و أفرز حالة من الإنحرافية في السلوك الناتج عن التزاوج غير المقبول بين الأصل السليم الصحي و المجسد في النص الحقيقي للدين الإسلامي المستمد من الشريعة الحقة و الذي يمثل الوجه السليم للدين وبين الخطاب الديني الموجه و المحرك بنظرة سياسوية و هذا ما أفرز تفاقم في المظاهر السلوكية الإجرامية ، و هذا ما سنلاحظه من خلال استنطاقنا لهذه الفرضية في إطار هذا الفصل .

الجدول رقم ١٠٤ : تأدية الأسرة للشعائر الدينية مع نوعها و علاقة فرضها على المبحوث

الشعائر الدينية يفرضها على المبحوث	نعـم						لا		المجموع الجزئي		المجموع الكلي	
	الصلاة		الصوم		الصلاة والصوم معا							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٠	93,75	60	68,96	10	90,90	69	98,57	100	76,92	169	84,5
لا	02	6,25	27	31,03	01	9,09	01	1,42	30	23,07	31	١٥,٥
المجموع	32	24,61	87	66,92	11	8,46	70	35	130	65	200	100

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في "نعم" بنسبة (84,5 %) لنجد في هذا المجال في المرتبة الأولي عدم تأدية الشعائر الدينية بنسبة (98,57 %) ليقابلها تأدية الشعائر الدينية بنسب (76,92%) ، لنجد في هذا المجال في المرتبة الأولى الصلاة بنسبة (93,75 %) ، ليليها الصلاة و الصوم معا بنسبة (90,90 %) ، ليلها الصوم بنسبة (68,96 %) ، لنجد بعد ذلك " لا " (عدم فرضها) بنسبة (15,5 %) ، لنجد في المرتبة الأولي تأدية الشعائر الدينية بنسبة (23,07%) لنجد في المرتبة الأولى "الصوم" بنسبة (31,03%) ، ليليها الصلاة و الصوم معا بنسبة (9,09 %) ، ليليها الصلاة بنسبة (6,25 %) ، ليقابلها عدم تأدية الشعائر الدينية بنسبة (1,42 %) .

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأنه كلما كان المبحوث يؤدي الصلاة و الصوم معا تراجع نسب الجريمة لديه ولكن الغالبية من المجرمين لا يمارسون الشعائر الدينية مما أدى إلى إرتفاع نسب الجريمة لديهم ، ومما يؤكد ذلك هو ارتفاع تأدية الشعائر الدينية في أوساط الفئات السوية ويكشف الجدول الآتي عن تأدية الصلاة وصوم رمضان لأفراد العينة السوية:

الجدول رقم١٠٥: أثر أداء الشعائر الدينية على السلوك السوي

السلوك الديني	نعم		لا		مسيحي	
	ك	%	ك	%	ك	%
هل تؤدي الصلاة	١٦٤	٨٢	٣٦	١٨	/	/
هل تصوم شهر رمضان	١٧٨	٨٩	١٢	٠٦	١٠	٠٥

الجدول رقم ١٠٦: فرض الأسرة للشعائر الدينية على المبحوث وما مدى ممارسة المبحوث لهذه الشعائر الدينية.

فرض الشعائر / ممارسة الشعائر	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٤١	24,26	10	32,25	51	25,5
لا	١٢٨	75,73	21	67,74	149	74,5
المجموع	١٦٩	84,5	31	15,5	200	100

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في عدم ممارسة الشعائر الدينية بنسبة (٧٤,٥ %)، لنجد هذا المجال في المرتبة الأولي فرض الشعائر الدينية بنسبة (75,73 %) ليقابلها عدم فرض الشعائر الدينية بنسبة (67,74 %) لنجد بعد ذلك ممارسة الشعائر الدينية بنسبة (25,5 %) لنجد في المرتبة الأولي عدم فرض الشعائر بنسبة (32,25 %)، ليليها عدم فرض الشعائر بنسبة (24,26 %) .

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن انتشار عدم ممارسة الشعائر الدينية في أوساط المجرمين بالموازاة مع ذلك هناك عمل جاد لفرضها على الفرد لكن لم يؤثر هذا الفرض في ممارستها لدي المبحوثين مما أدى إلى بروز المظاهر الانحرافية في وسطهم و منه إرتفاع السلوك الإجرامي لديهم ، ومن هنا فممارسة الشعائر الدينية يقوي ذلك الوازع الديني عند المبحوث مما يجعله له القدرة للإبتعاد عن الانحرافية ومنه الجريمة لكن تخلي الفرد عن ممارسة الشعائر الدينية يضعف دور الفرد داخل المجتمع و يجعل سلوكه تتحكم فيه ظروف إجتماعية خارجية تحوي بعدا ظرفيا .

الجدول رقم ١٠٧: يبين العلاقة بين تأدية الصلاة مع مكان تأديتها و علاقة ذلك بالإقبال على السلوك الإجرامي من طرف المبحوث

مكان تأدية المبحوث للصلاة / جريمة معينة	نعم				المجموع الجزئي		لا		المجموع	
	البيت		المسجد							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	١٠	25,64	٠٦	50	١٦	31,37	٦٤	42,95	٨٠	40
الزنا	٠٥	12,82	٠١	8,33	٠٦	11,76	٠٤	2,68	١٠	05
الاغتصاب	٠٢	5,12	٠٢	16,66	٠٤	7,84	٣٦	24,16	٤٠	20
الخيانة الزوجية	٠١	2,56	٠١	8,33	٠٢	3,92	٠٣	2,01	٠٥	2,5
الاختطاف	٠٢	5,12	٠١	8,33	٠٣	5,88	٠٢	1,34	٠٥	2,5
الاعتداء على الآخرين	١٩	48,71	٠١	8,33	٢٠	39,21	٤٠	26,84	٦٠	30
المجموع	٣٩	76,47	١٢	23,52	٥١	25,5	١٤٩	74,5	٢٠٠	100

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في جريمة السرقة بنسبة (٤٠%) لنجد في المرتبة الأولي عدم تأدية المبحوث للصلاة بنسبة (42,95 %)، ليقابلها تأدية المبحوث للصلاة بنسبة (٥٠%) ليقابلها في البيت بنسبة (25,64 %) لنجد بعد ذلك جريمة الاعتداء على الآخرين بنسبة (30 %) لنجد في المرتبة الأولي تأدية المبحوث للصلاة بنسبة (39,21 %) ، لنجد في المرتبة الأولي تأديتها في البيت بنسبة (48,71 %)، ليليها في المسجد بنسبة (8,33 %) لنجد بعد ذلك عدم تأدية المبحوث للصلاة بنسبة (26,84 %) لنجد بعد ذلك جريمة الاغتصاب بنسبة (٢٠%) ، لنجد في المرتبة الأولي عدم تأدية الصلاة بنسبة (24,16 %) ، ليقابلها تأدية الصلاة بنسبة (7,84 %) ، لنجد أعلى نسبة تتركز في المسجد بنسبة (16,66 %) ، ليقابلها في البيت بنسبة (5,12 %) ، لنجد بعد ذلك جريمة الزنا بنسبة (05%)، لنجد في المرتبة الأولي تأدية المبحوث للصلاة بنسبة (11,76%) لنجد في المرتبة الولي في البيت بنسبة (12,82%) ليلها في المسجد بنسبة (8,33%) ليقابلها عدم تأدية الصلاة بنسبة (2,68%) ، لنجد بعد ذلك جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف بنسبة (2,5%) لكل منهما على حدى ، لنجد في إطار الأولى أعلى

نسبة تتركز في تأدية الصلاة بنسبة (3,92%) ، لنجد في المرتبة الأولى في المسجد بنسبة (8,33%) ليليها في البيت بنسبة (2,56%) ، ليقابلها عدم تأدية الصلاة بنسبة (2,56%) ليقابلها عدم تأدية الصلاة بنسبة (2,01%) ، لنجد في إطار الثانية أعلى نسبة تتركز في تأدية الصلاة بنسبة (5,88%) ، لنجد في المرتبة الأولي في المسجد بنسبة (8,33%) ليليها في البيت بنسبة (5,12%) ليقابلها عدم تأدية الصلاة بنسبة (1,34%).

و نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن معظم المجرمين لا يمارسون الصلاة خاصة في الجرائم المرتبطة بأخذ المال دون وجه حق و أيضا اعتداء على شرف الآخرين بالقوة مما أدى إلى شعور هؤلاء الأفراد بلا ذنب عند ارتكابهم لسلوك إجرامي معين خاصة إذا كان في مجال أخذ المال و الاعتداء على الشرف و لكن في المجالات الإجرامية الأخرى و منها الاعتداء على الآخرين فهذا النوع ناتج عن ظروف إجتماعية ، اقتصادية معينة ، ولذا فتأدية الصلاة يقوي الوازع الديني لدى الفرد مما يعطيه القدرة الكافية للإبتعاد عن الإنحراف ، و العدوانية.

الجدول رقم ١٠٨: نوع الدروس التي يحضرها المبحوث في المسجد و علاقتها بالجريمة التي يرتكبها.

حضور المبحوث في المسجد / جريمة ما	نعم						المجموع الجزئي		لا		المجموع الكلي	
	العقيدة أو التوحيد		الجانب التفسيري للقرآن		الحديث النبوي							
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٠١	٥٠	٠١	٢٠	٠٣	٦٠	٠٥	٤١,٦٦	٧٥	٣٩,٨٩	٨٠	٤٠
الزنا	/	/	٠٢	٤٠	/	/	٠٢	١٦,٦٦	٨	٤,٢٥	١٠	٠٥
الاغتصاب	/	/	٠١	٢٠	٠١	٢٠	٠٢	١٦,٦٦	٣٨	٢٠,٢١	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٥	٢,٦٥	٠٥	٢,٥
الاختطاف	/	/	/	/	/	/	/	/	٠٥	٢,٦٥	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٠١	٥٠	٠١	٢٠	٠١	٢٠	٠٣	٢٥	٥٧	٣٠,٣١	٦٠	٣٠
المجموع	٠٢	١,٠٦	٠٥	٢,٦٥	٠٥	٢,٦٥	١٢	٦,٣٨	١٨٨	٩٤	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في السرقة بنسبة (٤٠%) من بين (٢٠٠ مبحوث)، لنجد في المرتبة الأولى حضور المبحوث للدروس في المسجد بنسبة (٤١,٦٦%) ، لنجد في هذا

الإطـار أعلـى نـسبة تتركـز فـي دروس الحـديث النبـوي بنـسبة (٦٠%) ، ليليهـا العقيـدة أو التوحيـد بنـسبة (٥٠%) ، ليليها الجانب التفسيري للقرآن بنسبة (٢٠%) ، ليقابلها عدم حضور الدروس بنسبة (٣٩,٨٩%) ، ليـأتي بعـد ذلـك جريمـة الاعتـداء علـى الآخـرين بنـسبة (٣٠%) لنجـد فـي المرتبـة الأولـى عـدم حـضور المبحـوث للـدروس فـي المـسجد بنـسبة (٣٠,٣١%) ليقابلهـا حـضور المبحـوث للـدروس فـي المـسجد بنـسبة (٢٥%) لنجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في دروس العقيدة أو التوحيد بنسبة (٥٠%) ، ليليها كل من دروس الجانب التفسيري للقرآن و الحديث النبوي بنسبة (٢٠%) لكل منهما على حدى ، لنجد بعد ذلك جريمـة الاغتـصاب بنـسبة (٢٠%) ،لنجـد فـي المرتبـة الأولـى عـدم حـضور الـدروس فـي المـسجد بنـسبة (٢٠,٢١%) ، ليقابلها حضور الدروس في المسجد بنسبة (١٦,٦٦%) ، لنجد في هذا المجال أعلى نسبة تتركز في كل من الجانب التفسيري للقرآن و الحديث النبوي بنسبة (٢٠%) لكل منهما على حدى ، لتنعدم فـي مجـال دروس العقيـدة أو التوحيـد ، لنجـد بعـد ذلـك جريمـة الزنـا بنـسبة (٠٥%) ، لنجـد فـي مجـال هـذه الجريمة في المرتبة الأولى حضور المبحوث للدروس في المسجد بنسبة (١٦,٦٦%) ، لنجد في المرتبة الأولـى فـي هـذا المجـال الجانـب التفسيري للقرآن بنـسبة (٤٠%) لتنعدم فـي مجـال العقيـدة أو التوحيـد والحديث النبوي ، ليقابلها عدم حضور المبحوث للدروس في المسجد بنسبة (٤,٢٥%) ، لنجد بعد ذلك كل من جريمتي الخيانة الزوجية والاختطـاف بنسبة (٢,٥%)لكل منهمـا علـى حدى ، لنجـد فـي المرتبـة الأولـى لكل منهمـا علـى حدى عدم حضور المبحـوث للـدروس فـي المـسجد بنـسبة (٢,٦٥%) ، لتنعدم فـي مجـال حضور المبحوث للدروس في المسجد.

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :-

بأن معظم المجرمين لم يكونوا من مرتدي المسجد وهذا ما تؤكده نسبة (٩٤%) من المجرمين لم يحضروا الدروس في المسجد ، ولذلك فالمسجد يمارس دورا إيجابيا في تقويم وتوجيه سلوك الفرد وإبعاده عن انتهاج السلوك الإجرامي ، ولكن غاب هذا الدور التوجيهي للمسجد مؤخرا بالنظر لما لعبه المسجد من دور سلبي من خلال زرع الفتنة بين الناس عن طريق بعض رجال الدين الذين سعوا لامتهان السياسة لأغراض حزبية ضيقة، وهذا ما أدى إلى وضع المسجد بعيدا عن الدور الاجتماعي الموكل له ليصبح مجالا للصلاة فقط، وهذا ما أثر على المسجد كمؤسسة تربوية هامة داخل المجتمع ككل.

الجدول ١٠٩: حضور خطبة الجمعة وعلاقة ذلك بممارسة السلوك الإنحرافي

خطبة الجمعة / السلوك الانحرافي	دائما		نادرا		أحيانا		لا أحضرها على الإطلاق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	٠١	٨,٣٣	٠١	٢٥	٠٣	٢١,٤٢	٢٠	١١,٧٦	٢٥	١٢,٥
التدخين	٠٢	١٦,٦٦	٠٢	٥٠	٠٨	٥٧,١٤	٦٠	٣٥,٢٩	٧٢	٣٦
الجريمة	٠٩	٧٥	٠١	٢٥	٠٣	٢١,٤٢	٩٠	٥٢,٩٤	١٠٣	٥١,٥
المجموع	١٢	٠٦	٠٤	٠٢	١٤	٠٧	١٧٠	٨٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب جريمة معينة بنسبة (٥١,٥%)، لنجد في هذا المجال في المرتبة الأولى حضور خطبة الجمعة دائما بنسبة (٧٥%) ، ليليها لا أحضر على الإطلاق بنسبة (٥٢,٩٤%) ، لنجد بعد ذلك "نادرا" بنسبة (٢٥%) ، ليليها أحيانا بنسبة (٢١,٤٢%) ، لنجد بعد ذلك نادرا " التدخين" بنسبة (٣٦%) لنجد في المرتبة الأولى " أحيانا" بنسبة (٥٧,١٤%) ، ليليها "نادرا" بنسبة (٥٠%) ، لنجد بعدها " لا أحضر على الإطلاق " بنسبة (٣٥,٢٩%) ، ليليها "دائما" بنسبة (١٦,٦٦%) لنجد بعد ذلك الإدمان على المسكرات" بنسبة (١٢,٥%) ،لنجد في المرتبة الأولى " نادرا" بنسبة (٢٥%) ، ليليها أحيانا بنسبة (٢١,٤٢%) لنجد بعد ذلك لا أحضر على الإطلاق بنسبة (١١,٧٦%)، ليليها " دائما" بنسبة (٨,٣٣%).

ونستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

أن معظم المجرمين لم يكونوا يحضروا صلاة الجمعة وهذا ما تؤكده النسبة العالية المقدرة بـ(٨٥%) من المبحوثين لم يحضروا على الإطلاق لصلاة وخطبة الجمعة فهناك فقط نسبة ١٥%كانت تحضر هذه الخطبة ، وعليه عدم وجود ملقن ديني توجيهي للفرد من خلال المسجد يجعله أكثر عرضة للانحراف ومنه الجريمة.

الجدول رقم ١١٠ : تغير سلوك المبحوث من خطب الجمعة و تأثير ذلك على الجريمة المرتكبة حاليا.

تغير سلوك المبحوث / الجريمة حاليا	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	٠٨	٢٦,٦٦	٧٢	٤٢,٣٥	٨٠	٤٠
الزنا	٠٦	٢٠	٠٤	٢,٣٥	١٠	٠٥
الاغتصاب	٠٧	٢٣,٣٣	٣٣	١٩,٤١	٤٠	٢٠
الخيانة الزوجية	٠٢	٦,٦٦	٠٣	١٧,٦٤	٠٥	٢,٥
الاختطاف	٠٢	٦,٦٦	٠٣	١٧,٦٤	٠٥	٢,٥
الاعتداء على الآخرين	٠٥	١٦,٦٦	٥٥	٣٢,٣٥	٦٠	٣٠
المجموع	٣٠	١٥	١٧٠	٨٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بان أعلى نسبة تتركز في جريمة السرقة بنسبة (٤٠%) لنجد في هذا الإطار أعلى نسبة تتركز في عدم تغير سلوك المبحوث من خطب الجمعة بنسبة (٤٢,٣٥%) ليقابلها تغير سلوك المبحوث بنسبة (٢٦,٦٦%) لنجد بعد ذلك جريمة الاعتداء على الآخرين بنسبة (٣٠%) ،لنجد في المرتبة الأولى عدم تغير سلوك المبحوث بنسبة (٣٢,٣٥%) ، ليقابلها تغير سلوك المبحوث بنسبة (١٦,٦٦%) ، لنجد بعد ذلك جريمة الاغتصاب بنسبة (٢٠%) ، لنجد في المرتبة الأولى تغير سلوك المبحوث بنسبة (٢٣,٣٣%)، ليليها عدم تغير سلوك المبحوث بنسبة(١٩,٤١%) ، لنجد بعد ذلك جريمة الزنا ليقابلها عدم تغير سلوك المبحوث بنسبة (٢,٣٥%) ، لنجد بعد ذلك كل من جريمة الخيانة الزوجية والاختطاف بنسبة (٢,٥%) لكل منهما على حدى ، لنجد في المرتبة الأولى لكل منهما عدم تغير سلوك المبحوث بنسبة (١٧,٦٤%) ليقابلها في كلتا الحالتين تغير سلوك المبحوث بنسبة (٦,٦٦%).

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

أن امتداد هذه الوضعية إلى غاية سن الرشد أي عدم تأثير خطبة الجمعة في سلوك المبحوث وهذا ما تؤكده الغالبية العظمى من المبحوثين المجسدة في نسبة (٨٥%) الذين لم تؤثر في سلوكهم خطب الجمعة ، مما يعني عدم وجود تأثير حقيقي للجانب الديني في توجيه سلوك الفرد.

الجدول رقم ١١١: إحساس المبحوث بالذنب و علاقته بالسلوك الإنحرافي المنتهج :

الإحساس بالذنب / السلوك الإنحرافي	نعم		لا		المجمـوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإدمان على المسكرات	20	١١،١١	٠٥	٢٥	٢٥	١٢،٥
التدخيــن	٦٠	٣٣،٣٣	١٢	٦٠	٧٢	٣٦
الجريمــة	١٠٠	٥٥،٥٥	٠٣	١٥	١٠٣	٥١،٥
المجمــوع	١٨٠	٩٠	٢٠	١٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في الجريمة بنسبة (٥١،٥%) لنجد في هذا أعلى نسبة تتركز في إحساس المبحوث بالذنب بنسبة (٥٥،٥٥%) ليقابلها عدم الإحساس بالذنب بنسبة(١٥%) ، لنجـد بعد ذلك التدخين بنسبة (٣٦%) ، لنجد في المرتبة الأولى عدم الإحساس بالذنب بنسبة (٦٠%) ليقابلها الإحساس بالذنب بنسبة (٣٣،٣٣%) ،ليليها الإدمان علـى المسكرات بنسبة (١٢،٥%)، لنجد في المرتبــة الأولى عــدم الإحساس بالذنب بنسبــة (٢٥%) ليقابلها الإحساس بالذنب بنسبة (١١،١١%) .

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

- بأن الغالبية العظمى من المبحوثين أحسوا بالذنب و هـذا مـا تؤكده نسبة (٩٠%) من المبحوثين مما يعني أن التنشئة الإجتماعية لها تأثيرها في الجانب الباطني لهؤلاء الأفراد من منطلق ما أكدتــه الدراسات و الأبحاث العلمية على الدور الحاسم الذي تلعبه الأم في عملية التنشئة الإجتماعية و تأثيرهــا الواضـح فــي الرابطة الإجتماعيــة التي يعقدها الطفل بعد ولادته ، الرابطة مع الأم التي تنمي لديه إحساس بالذنب ، حيث تشكل قاعدة مرجعية في تكويــن سلوك أفراد الأسـرة كمــا أظهرت تلك الأبحاث أيضا أهميـة وجـود الأب إلـى جانـب الأم بوضعـه عامـلا أساسيـا فـي عمليـة التنشئـة الاجتماعية المتوازنة، و هذا الجانـب يلعـب دورا هامـا فـي هـذه العمليــة ككل.

الجدول رقم ١١٢: المسؤول عن دخول المبحوث للسجن و علاقة ذلك بالسلوك الإجرامي المنتهج في الصغر .

المسؤول عن دخول السجن / الجريمة في الصغر		الأسرة		المدرسة		الشارع		المسجد		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا	٢١	٤٨،٨٣	١١	٥٧,٨٩	٢٨	٢٥،٦٨	/	/	٦٠	٣٤،٨٨
	الاغتصاب	١٠	٢٣،٢٥	٠٢	١٠،٥٢	١١	١٠،٠٩	/	/	٢٣	١٣،٣٧
	المخدرات	٠٢	٤،٦٥	٠٤	٢١،٠٥	٦٥	٥٩،٦٣	/	/	٧١	٤١،٢٧
	القتل	/	/	/	/	٠١	٠،٩١	/	/	٠١	٠،٥٨
	الضرب العمدي	/	/	/	/	٠١	٠،٩١	٠١	١٠٠	٠٢	١،١٦
	السرقة	١٠	٢٣،٢٥	٠٢	١٠،٥٢	٠٣	٢،٧٥	/	/	١٥	٨،٧٢
المجموع الجزئي		٤٣	٩٧،٧٢	١٩	٩٠،٤٧	١٠٩	٩٥،٦١	٠١	٤،٧٦	١٧٢	٨٦
لا		٠١	٢،٢٧	٠٢	٩،٥٢	٠٥	٤،٣٨	٢٠	٩٥،٢٣	٢٠	١٤
المجموع الكلي		٤٤	٢٢	٢١	١٠،٥	١١٤	٥٧	٢١	١٠،٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٨٦ %)، لنجد في المرتبة الأولى " الأسرة " بنسبة (٩٧،٧٢%) ، ليليها " الشارع " بنسبة (٩٥،٦١%) ، ليليها " مدرسة " بنسبة (٩٠،٤٧ %) ، لنجد بعد ذلك " المسجد " بنسبة (٤،٧٦ %)، لنجد في هذا المجال في المرتبة الأولى "جريمة المخدرات " بنسبة (٤١،٢٧ %) لنجد في هذا الإطار في المرتبة الأولى " الشارع " بنسبة(٥٩،٦٣ %) ليليها "المدرسة " بنسبة (٢١،٠٥%) ، ليليها " الأسرة بنسبة (٤،٦٥%) ، لتنعدم في مجال المسجد ، لنجد بعد ذلك " جريمة الزنا " بنسبة (٣٤،٨٨ %) ، لنجد في المرتبة الأولى " المدرسة " بنسبة (٥٧،٨٩ %) ، لتنعدم في مجال المسجد ، لنجد بعد ذلك " جريمة الاغتصاب " بنسبة (١٣،٣٧ %) ، لنجد في المرتبة الأولى " الأسرة " بنسبة (٢٣،٢٥ %) ، ليليها " المدرسة" بنسبة (١٠،٥٢ %) ، ليليها " الشارع " بنسبة (١٠،٠٩ %) ، لتنعدم في مجال

المسجد، لنجد بعد ذلك " جريمة السرقة " بنسبة(٨،٧٢ %) ،لنجد في المرتبة الأولى " الأسرة " بنسبة (٢٣،٢٥ %) ، ليليها " الشارع" بنسبة(٢،٧٥ %) لتنعدم في مجال المسجد ، لنجد بعد ذلك جريمة الضرب العمدي بنسبة (١،١٦ %) لنجد في المرتبة الأولى " المسجد " بنسبة (١٠٠ %) ، ليليها " الشارع " بنسبة(٠,٩١ %) لتنعدم في مجال الأسرة و المدرسة ، لنجد بعد ذلك " جريمة القتل " بنسبة (٠،٥٨ %) لنجد في المرتبة الأولى و الوحيدة " الشارع " بنسبة (٠،٩١ %) لتنعدم في باقي الأوساط الإجتماعية الأخرى ، ليقابلها بعد ذلك عدم ارتكاب جريمة معينة بنسبة (١٤ %) ، لنجد في المرتبة الأولى " المسجد " بنسبة (٩٥،٢٣ %) ، ليليها" المدرسة" بنسبة (٩،٥٢ %) ، لنجد بعد ذلك " الشارع " بنسبة (٣،٣٤ %)، ليليها " الأسرة " بنسبة (٢،٢٧%).

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن معظم المجرمين يؤكدون على مسؤولية المؤسسات الإجتماعية المتمثلة في الأسرة و المدرسة و الشارع في ارتكابهم لسلوك إجرامي معين لنجد في هذا الإطار أن القصور الوظيفي و البنائي الملتصق بهذه المؤسسات المشكلة للمجتمع أدت إلى حدوث اختلال في عملية التنشئة الإجتماعية ككل و هذا ما أدى إلى تسجيل حالة من العجز في هذه العملية الملقاة على عاتق المؤسسات الإجتماعية.

الجدول رقم ١١٣: تصور المبحوث للحياة بعد الخروج من السجن و تأثير ذلك على الجريمة في الصغر.

تصور لمبحوث للحياة بعد السجن / الجريمة في الصغر		الإندماج في المجتمع		تغيير مكان الإقامة		إعادة ومراجعة السلوك وتصحيحه		مغادرة أسرتي (المبحوث)		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الزنا	٠٥	٢٦،٣١	١٧	٣٧،٧٧	١١	١٥،٩٤	٢٧	٦٩،٢٣	٦٠	٣٤،٨٨
	الاغتصاب	/	/	٢٠	٤٤،٤٤	٠١	١،٤٤	٠٢	٥،١٢	٢٣	١٣،٣٧
	المخدرات	٠٢	١٠،٥٢	٠٦	١٣،٣٣	٥٣	٧٦،٨١	١٠	٢٥،٦٤	٧١	٤١،٢٧
	القتل	/	/	٠١	٢،٢٢	/	/	/	/	٠١	٠،٥٨
	الضرب العمدي	/	/	٠١	٢،٢٢	٠١	١،٤٤	/	/	٠٢	١،١٦
	السرقة	١٢	٦٣،١٥	/	/	٠٣	٤،٣٤	/	/	١٥	٨،٧٢
المجموع الجزئي		١٩	٤٨،٧١	٤٥	٩٠	٦٩	٩٥،٨٣	٣٩	١٠٠	١٧٢	٨٦
لا		٢٠	٥١،٢٨	٠٥	١٠	٠٣	٤،١٦	/	/	٢٨	١٤
المجموع الكلي		٣٩	١٩،٥	٥٠	٢٥	٧٢	٣٦	٣٩	١٩،٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في ارتكاب المبحوث لجريمة في الصغر بنسبة (٨٦ %) لنجد في المرتبة الأولى تصور المبحوث لحياته بعد السجن بمغادرته لأسرته بنسبة (١٠٠%)، ليليها إعادة ومراجعة سلوكه و تصحيحه بنسبة (٩٥،٨٣ %) ، ليليها تغيير مكان الإقامة بنسبة (٩٠ %)، ليليها الإندماج في المجتمع بنسبة (٤١،٢٧%) ، لنجد في المرتبة الأولى " إعادة و مراجعة سلوكه و تصحيحه" بنسبة

(٧٦،٨١ %) ، ليليها " مغادرة الأسرة " نسبة (٢٥،٦٤ %) ، لنجد بعد ذلك" تغيير مكان الإقامة " بنسبة (١٣،٣٣%) ، ليليها الإندماج في المجتمع بنسبة (١٠،٥٢%) ، لنجد بعد ذلك جريمة الزنا بنسبة(٣٤،٨٨%)، لنجد في المرتبة الأولى مغادرة الأسرة بنسبة (٦٩،٢٣%)، ليليها تغيير مكان الإقامة بنسبة(٣٧،٧٧ %) ليليها الاندماج في المجتمع بنسبة (٢٦،٣١ %)، ليليها إعادة و مراجعة سلوكه

و تصحيحه بنسبة(١٥،٩٤ %)، لنجد بعد ذلك جريمة الإغتصاب بنسبة (١٣،٣٧ %) ،لنجد في المرتبة الأولى تغيير مكان الإقامة بنسبة (٤٤،٤٤ %) ، ليليها مغادرة الأسرة بنسبة (٥،١٢%) ، ليليها إعادة و مراجعة سلوك المبحوث و تصحيحه بنسبة(١،٤٤%) ، لتنعدم في مجال الإندماج في المجتمع ، لنجد بعد ذلك جريمة السرقة بنسبة (٨،٧٢ %) ، لنجد في المرتبة الأولى " الاندماج في المجتمع " بنسبة(٦٣،١٥ %) ، ليليها إعادة و مراجعة سلوكه و تصحيحه بنسبة (٤،٣٤%) ، لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ،لنجد بعد ذلك الضرب العمدي بنسبة (١،١٦ %) ، لنجد في المرتبة الأولى تغيير مكان الإقامة بنسبة(٢،٢٢%) ، ليليها إعادة و مراجعة سلوكه و تصحيحه بنسبة (١،٤٤ %) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، لنجد بعد ذلك جريمة القتل بنسبة (٠،٥٨ %) لنجد في المرتبة الأولى و الوحيدة تغيير مكان الإقامة بنسبة (٢،٢٢ %) لتنعدم في باقي المجالات الأخرى ، و بالمقابل نجد من لم يرتكبوا أي سلوك إجرامي في الصغر يمثلون (١٤ %) من العينة ، لنجد في المرتبة الأولى الإندماج في المجتمع بنسبة (٥١،٢٨ %)، ليليها تغيير مكان الإقامة بنسبة (١٠ %) ،لنجد (٤،١٦%) أكدوا إعادة و مراجعة سلوكهم و تصحيحهم ، لتنعدم في مجال مغادرة الأسرة .

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

بأن معظم المجرمين أكدوا مغادرتهم لأسرهم في هذا الوضع بالذات كمظهر من مظهر الهروب من الواقع الإجتماعي الحالي الرافض لإندماجهم بالنظر للنظرة الدونية لمجتمعنا للخارج من السجن ، وهذه الفكرة تجعله أكثر عدوانية للمجتمع مما يفتح المجال أمامه لإرتكاب السلوك الإجرامي مجددا كتعبير عن وضع نفسي مكبوت يسعى من خلاله للإنتقام من المجتمع ، بالرغم من الرغبة الجامحة للبعض لإعادة و مراجعة سلوكهم و تصحيحهم و لكن بالموازاة مع ذلك هناك فئة من (٤٨،٧١%) يسعون إلى الإندماج في المجتمع كما يلاحظ تراجع النسب تقبل المجرم في المجتمع حاليا بالرغم من قدرة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم السرقة من الإندماج داخل المجتمع وهذا ما تؤكده نسبة (٦٣،١٥ %) و هذا بالنظرة للأفكار المسيطرة على مجتمعنا حاليا و هذا نتيجة التحولات التي عرفها مجتمعنا في السنوات الأخيرة و منها تأزم الظروف الإقتصادية مما أدى أيضا إلى تراجع النمو السنوي

الجدول رقم ١١٤: المسؤول عن دخول المبحوث للسجن و تأثيره على السلوك الإجرامي حاليا

المسؤول عن دخول السجن / الجريمة حاليا	الأسرة		المدرسة		الشارع		المسجد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقـــة	١٨	٤٠،٩٠	١١	٥٢،٣٨	٥١	٤٤،٧٣	/	/	٨٠	٤٠
الزنـــا	٠٦	١٣،٦٣	٠٢	٩،٥٢	٠٢	١،٧٥	/	/	١٠	٠٥
الإغتصاب	١٣	٢٩،٥٤	٠٥	٢٣،٨٠	٢٢	١٩،٢٩	/	/	٤٠	٢٠
الخيانـة الزوجيـة	٠١	٢،٢٧	٠١	٤،٧٦	٠٣	٢،٦٣	/	/	٠٥	٢،٥
الاختطاف	٠١	٢،٢٧	٠٢	٩،٥٢	٠٢	١،٧٥	/	/	٠٥	٢،٥
الاعتداء على الآخرين	٠٥	١١،٣٦	/	/	٣٤	٢٩،٨٢	٢١	١٠٠	٦٠	٣٠
المجمـوع	٤٤	٢٢	٢١	١٠،٥	١١٤	٥٧	٢١	١٠٠،٥	٢٠٠	١٠٠

يتضح من خلال الجدول بأن أعلى نسبة تتركز في" جريمة السرقة" بنسبة (٤٠ %)، لنجد في المرتبة الأولى " المدرسة " بنسبة(٥٢،٣٨ %)، ليليها " الشارع " بنسبة(٤٤،٧٣ %) ، ليليها " الأسرة " بنسبة (٤٠،٩٠%) ، لتنعدم في مجال "المسجد" لنجد بعد ذلك " جريمة الإعتداء على الآخرين " بنسبة (٣٠ %) لنجد في المرتبة الأولى " المسجد " بنسبة (١٠٠ %) ، ليليها " الشارع " بنسبة (٢٩،٨٢%) ليليها" الأسرة" بنسبة (١١،٣٦ %) ، لتعدم في مجال المدرسة ، لنجد بعد ذلك"جريمة الإغتصاب " بنسبة (٢٠ %) ، لنجد في المرتبة الأولى " الأسرة " بنسبة (٢٩،٥٤ %)، ليليها " المدرسة " بنسبة (٢٣،٨٠ %) ، ليليها " الشارع " بنسبة (١٩ ,٢٩ %) ، لتنعدم في المجال المسجد لنجد بعد ذلك جريمة " الزنا " بنسبة (٠٥ %) ، لنجد في المرتبة الأولى " الأسرة " بنسبة

(١٣،٦٣%) ليليها " المدرسة " بنسبة (٩،٥٢ %) ، ليليها " الشارع " بنسبة (١،٧٥ %) لتنعدم في مجال المسجد ، لنجد بعد ذلك كل من جريمتي الخيانة الزوجية و الاختطاف بنسبة (٢،٥ %) لكل منها على حدى ، لنجد في إطار الأولى في المرتبة الأولى " المدرسة " بنسبة (٤،٧٦ %) ، ليليها " الشارع " بنسبة(٢،٦٣ %) ، ليليها " الأسرة " بنسبة (٢،٢٧ %) ، لتنعدم في مجال المسجد ،و في إطار الثانية نجد في المرتبة الأولى"المدرسة " بنسبة (٩،٥٢ %) ليليها " الأسرة " بنسبة (٢،٢٧ %) ، ليليها " الشارع " بنسبة(١،٧٥%) لتنعدم في مجال المسجد .

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول :

هناك تأكيد على مسؤولية المؤسسات المشكلة للمجتمع في حدوث السلوك الإجرامي بالنظر لتخليها عن أداء دورها التنشئي من جهة أو قيامه بدور متناقض مع العرف الإجتماعي و هذا ما نلاحظه من خلال ارتفاع دافع الظروف الموجودة في الشارع خاصة بعد تحول هذا الوسط إلى ميدان لتلقين الأفراد لنماذج سلوكية بعد تخلي باقي المؤسسات الإجتماعية عن أداء دورها التنشئي ، و فيما يتعلق بدوافع الجريمة تدل الإحصاءات على تعدد دوافع ارتكاب السلوك الإجرامي ، و من أظهر هذه الدوافع الضغائن و الأخذ بالثأر و الفعل الاستفزازي ثم تسهيل ارتكاب جناية السرقة و غيرها من الجرائم المرتبطة بها ، و فيما يلي بيان هذه الدوافع:

الجدول رقم١١٥: دوافع السلوك الإجرامي

الدافع	عدد الجرائم	النسبة
الأخذ بالثأر	٣٠٦	١٤,٣٥
الضغائن	٤٣٠	٢٠,١٦
الدافع عن النفس و المال	٥٢	٢,٤٣
دفع العار	٦٥	٣,٠٤
الطمع في الميراث	٢٦	١,٢١
التخلص من التنافس على عمودية أو وظيفة	٢٨	١,٣١
التخلص من التنافس على خفارة	١٤	٠,٦٥
أسباب عاطفية نسائية	٨٨	٤,١٢
سوء معاملة أو اضطهاد	٠١	٠,٠٤
الحصول على المال	٣٦	١,٦٨
إنكار حق شخصي أو عيني	٤٣	٢,٠١
تسهيل ارتكاب جناية السرقة	١٢٨	٦
فعل استفزازي	٢٠٣	٩,٥٢
نزاع عائلي	٢٣	١,٠٧
مقاومة السلطات	٠٥	٠,٢٣
نزاع على ري	٦٠	٢,٨١
دوافع أخرى	٢٩٤	١٣,٧٨
دوافع مجهولة	٣٣٠	١٥,٤٧
المجموع	٢١٣٢	١٠٠

و مما يدل على دور عوامل الصدفة و الظروف الطارئة ، و التي من بينها الظروف النفسية وقوع نسبة لا يستهان بها من جرائم بدون سبق الإصرار أو الترصد و هذا ما يعكس الظروف المؤدية للجريمة من منطلق دراستنا و باقي الدراسات العلمية الأخرى.

ملخص الفصل

يظهر لنا من خلال هذا الفصل أن المؤسسات الاجتماعية تخلت عن أداء لدورها التنشيء من جهة وحدوث تناقض في وظائفها مما فتح المجال أمام الانحراف ومنه السلوك الإجرامي وهذا ماتم ملاحظته من خلال المؤسسة الدينية المجسدة في المسجد ، حيث تعمل هذه المؤسسة على انتشار لسلوك الإجرامي من خلال تراجعها عن أداء دورها في تقويم وتوجيه سلوك الفرد المسلم كونها تقتصر على أداء الصلوات والاهتمام بالمواضيع العقائدية على حساب المواضيع الاجتماعية الهامة المؤثرة في العلاقات والعمليات الاجتماعية وهذا الوضع نتيجة زرع المسجد للفتنة وإشعال نار الحرب داخل المجتمع بعدما تم استغلاله لأغراض سياسوية ليصبح بذلك هذا الوسط يعمد إلى ترويج خطاب ديني يتناقض والمرجعية الدينية الأصلية من منطلق عدم إدراكه للمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه ، وهذه الحالة أفرزت حالة من الفراغ المؤسساتي في عملية التنشئة الاجتماعية بكل أبعادها مما مهد الطريق للانحراف وتنمية السلوك الإجرامي.

الفصل ١٠

دراسة حالة للمقابلات مع الأخصائيين والأساتذة

لقد عمدنا إلى الاستفادة من الزاد الثقافي والمعرفي للأخصائيين في حقل دراسة ومعالجة السلوك الإجرامي، والأساتذة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة بغرض تدعيم بحثنا وإثرائه من خلال المعلومات المتحصل عليها من الميدان التي أهلتنا في الحصول على قدر هام من المعطيات حول الظاهرة المدروسة خاصة وأننا لجأنا إلى المتخصصين في علم الاجتماع وقدر عددهم بست بالنظر لأنهم أصحاب اختصاص من جهة، وأن هذه الدراسة المنجزة تنطوي في ميدان علم الاجتماع بدرجة الأولى، كما عمدنا لمقابلة متخصصين في علم النفس وعلوم التربية والقانون والأئمة والذي قدر عددهم بخمس متخصصين في كل مجال من مجالات البحث والمعرفة بهدف تزويدنا بمعلومات متشعبة تساعدنا في إثراء بحثنا ودراستنا، كما استعنا بتجربة وخبرة رئيس قسم الطب الشرعي على مستوى مستشفى فرا نز فانون بالبليدة الذي قدم لنا فكرة حول الظروف والملابسات الخاصة بالاعتداء التي يتعرض له الضحايا في إطار ممارسة السلوك الإجرامي، وكل هذه المعطيات عمدت لخدمة فرضيات الدراسة الخمس، وعلى هذا الأساس تم تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى ستة مباحث أساسية كل مبحث منها يعالج فرضية من فرضيات الدراسة من خلال عرض وتحليل والتعليق على الحالات المجسدة في المقابلات.

١٠. ١. عرض مضمون المقابلات:

١٠. ١. ١.المقابلات الخاصة بالمختصين في علم الاجتماع:

- حالة رقم (٠١)

- تاريخ المقابلة :١٠-٠١-٢٠٠٥ - مكان المقابلة : قسم علم الاجتماع.

- الجنس: ذكر . - الوظيفة: أستاذ التعليم العالي، رئيس اللجنة العلمية لقسم الاجتماع .

-المستوى التعليمي: دكتوراه الدولة . - الأقدمية في العمل: ١٩سنة . - الرتبة: أستاذ التعليم العالي.

- الوظيفة الحالية: أستاذ التعليم العالي . - الأقدمية: ١٩سنة .

-١- ترجع إلى ثقافة العنف ، العنف يرجع إلى ثقافة العنف ، وهناك عدة عوامل فيها: العامل الاقتصادي ، السياسي، الاجتماعي، فالعامل الاقتصادي (الفقر،التهميش كلها تؤدي إلى الانحراف)، والسياسي المجسد في العنف الممارس من قبل السياسة على المجتمع مما يؤدي إلى العنف، والاجتماعي :التفكك الأسري ، نوع التربية والتنشئة الاجتماعية تؤدي إلى العنف

-٢- ظاهرة العنف لا تختص بمجتمع معين، ولكن هناك عوامل وثقافة هي التي تدفع إلى العنف والعنف ليس من طبيعة المجتمع ، فالعوامل اقتصادية،سياسية،اجتماعية، ثقافية، وليس العنف من طبيعة الجزائري راجع إلى عوامل تاريخية ، الاستعمار الفرنسي عندما كان يمارس العنف ضد الشعب الجزائري.

-٣- العوامل هي السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية، ثقافية، تاريخية ونوع الثقافة، ثقافة عنيفة هي المسؤولة المباشرة عن العنف في أي مجتمع.

-٤- الجريمة تعبر عن خلل في التوازن الاجتماعي، العنف لا يعد جريمة، السلوك العدواني، حقيقة الجريمة كلما انتشرت يدل على الهشاشة وضعف الروابط الاجتماعية السائدة في المجتمع .

-٥- الأسرة من أهم المؤسسات التنشيئية، وعندما المؤسسات التنشيئية تتخلى عن الوظائف الأساسية هذا يؤدي بالضرورة إلى تفاقم انتشار السلوك الإجرامي، لأن المؤسسات مثل الأسرة - المدرسة - وسائل الإعلام - المسجد - المؤسسات الاجتماعية الأخرى كلها لها أدوار تلعبها في تنشئة الفرد حتى يكون هذا الفرد مندمجا في المجتمع ويساهم في تنمية مجتمعه فإذا اختلت وظائف هذه المؤسسات فإن النتيجة هي انتشار السلوك الإنحرافي لدى هذه الفئات .

عدم التنسيق بين هذه المؤسسات ، المدرسة وظيفة تعليمية بالرغم من أنها تربوية وهذا غير موجود أصلا ، فالمدرسة مكتفية بالتعليم فقط .

-٦- المشكلة ليس في الاستهلاك الثقافي ولكن المشكل في نوع الثقافة فإذا كانت الثقافة المستهلكة تحتوي على مفاهيم عنيفة فهذا يؤدي إلى العنف، وإما إذا كانت عناصر الثقافة المستهلكة ليس بالضرورة تؤدي إلى العنف .

-٧- السلوك الإجرامي لا يقتصر على الجنس ، لا يفرق بين الجنس وبين المجتمعات ، كل المجتمعات ،الفارق في حجم الجريمة ، (دوركايم يرى أن الجريمة شيء عادي) هناك جرائم، والمسألة المختلفة من حيث حجم الجريمة (تعداد الجرائم) ونوع الجرائم ، مثلا: نفرق جرائم بسيطة (عددها)، في الدقيقة وتبقى الظروف المادية ليس عامل حاسم في الجريمة ، تبين العكس أن العامل المادي ليس حاسم بل هناك عوامل أخرى مثل (جرائم الياقات البيضاء) أناس أغنياء مثل عوامل اجتماعية ،نفسية ،الدليل وجود فقراء غير مجرمين ، عوامل اجتماعية ونفسية .

-٨- لعلماء الاجتماع دورمهم في : ١-دراسة الظاهرة ٢- تحديد حجم الظاهرة ٣- اقتراح الحلول لهذه الظاهرة .

- التنفيذ ليس من اختصاص علماء الاجتماع .

-٩- الحلول العملية:

١- الرجوع إلى المباديء الدينية وتعليم النشء هذه المباديء السامية .

٢- قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بوظائفها الحقيقية على أحسن ما يرام .

٣- تأمين الحياة الاجتماعية ، الفردية، للأفراد بحيث يعيشون حيات استعفاف في ظل وضع يؤمن لهم حاجاتهم الأساسية .

٤- الاستقرار السياسي.

٥- التكافل الاجتماعي بين المجموعات و الأشخاص .

-الحالة رقم (٠٢)

- البيانات الشخصية:

- تاريخ المقابلة: ١٢-٠٢-٢٠٠٥ - مكان المقابلة: البليـــــدة

- الجنس: ذكر - الوظيفة: أستاذ جامعـــــي

- المستوى التعليمي: دكتوراة الدولة - الوظيفة الحالية: أستاذ

- الأقدمية في العمل:٢٣سنة - الأقدمية في المنصب الحالي:١٩سنة

-١- كونكم عالم اجتماع (مختص في علم الاجتماع) كيف تفسرون ظاهرة العنف والسلوك

الإجرامي داخل مجتمعنا؟

- فقدان المرجعية الثقافية

- عدم تقبل النظام الاجتماعي السائد

- الفقر ....الخ

-٢- هل هذه الظاهرة تعود إلى كما يقول بعض الناس (خاصة رجال الصحافة والسياسيين) إلى كون الجزائري عنيف بطبعه أم كونها ظاهرة تخص كل المجتمعات دون إستثناء وبدرجات متفاوتة؟

- هذه الظاهرة تخص كل المجتمعات وكما يقول دوركايم :

* le crime est un phénomène normal *.

-٣- في نظركم ما هي العوامل المباشرة والرئيسية في حدوث الجريمة والعنف داخل أي مجتمع؟

- الظروف الاقتصادية وعدم التمسك بالقيم والمعايير التي تجمع بين أعضاء المجتمع -٤- يقال بأن العنف والجريمة يعبران عن الخلل في التوازن الاجتماعي وهشاشة الروابط الاجتماعية كيف تفسرون هذا ؟

- مرة أخرى هذا يعود إلى عدم وجود قيم مسيطرة على مستوى المجتمع .

-٥- في نظركم هل للأسرة وغيرها من المؤسسات التنشيئية الأخرى دخل في تفاقم انتشار السلوك الإجرامي ؟

- نعم، خاصة المدرسة .

-٦- يقال أن للاستهلاك الثقافي علاقة وطيدة بتنمية السلوك العدواني والعنيف داخل أي

مجتمع فهل هذا صحيح وينطبق على مجتمعنا ؟

- نعم،

-٧- اليوم العنف و السلوك الإجرامي لا يقتصر على جنس دون الأخر أو شريحة اجتماعية دون الأخرى وعليه هل يمكن الاعتماد على التفسير القائل بأن للظروف المادية(المعيشية -

البطالة -تسريح العمال -الفقر.....) دخل في الانتشار السريع للسلوك الإجرامي ؟

- نعم لحد ما !

-٨- أين يكمن دور علماء الاجتماع في مسألة العنف و السلوك الإجرامي ؟

- الدراسات المبنية على التجربة و المقارنة .

-٩- في الأخير ماهي الحلول العملية للحد من السلوك الإجرامي في نظركم ؟

- أولا الاعتراف بأن هذه الظاهرة طبيعية ولا مفر منها .

- الحالة رقم (٠٣):

بيانات شخصية :

*تاريخ المقابلة : ٢٠٠٥/٠٣/١٢ الجنس : ذكر. المستوى التعليمي : دكتورة الدولة في علم الاجتماع .

الأقدمية في العمل :/

مكان المقابلة : قسم علم الاجتماع . جامعة سعد دحلب البليدة .

الوظيفة : أستاذ محاضر . الوظيفة الحالية : أستاذ محاضر.

الأقدمية في المنصب الحالي :/

١- العنف و السلوك الإجرامي داخل أي مجتمع ظاهرة طبيعية ، تعكس ديناميكية المجتمع و مرتبطة بكل التحولات التي تطرأ على بني المجتمع ، بل منظم(régulateur) لتطور المجتمع.

٢- هذا كلام إيديولوجي وهذه ليست المرة الأولى ، هناك كبار المنظرين الغربيين قبل ما يسمى اليوم بالإرهاب قد نعتوا الجزائري بالعنيف و العدواني وعلى رأسهم(gobineau) و كذلك كلود ليفي ستروس من خلال كتاب بؤس المدارين ، و Raymond Charles في كتابه الروح الإسلامية ، حيث نظر في هذا الباب ، و اليوم هناك العديد من الأقلام تسعى لإنشاء نفس الطرح إلا أن ما يمكن قوله أن العنف و العدوان و الجريمة هو سلوك طبيعي في كل المجتمعات مهما كانت الحضارات ، و هنا نشاطر سيجموند فرويد عندما يتناول هذا الموضوع مؤكدا و جود غريزة لدى الإنسان غريزة الحب و البقاء (Eros) و غريزة الموت و العدوان (TANATHOS) .

٣-أول عامل هي المؤسسات التنشيئية ، و محتوى التنشئة و التطبيق الموجه للنشء كذلك دور الضبط أو غيابها كلية ، هي المسؤولة عن العنف و الجريمة لأن كثير من الحالات مرتكبي هذا السلوك ينتقمون من المجتمع والمعايير المنظمة لهذا الأخير وهذه الممارسة هي تعبير عن سخطهم بالإضافة إلى الاستهلاك الثقافي خاصة وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة التي يهمن عليها العنف و الجريمة صورا و رموزا ، فالتلفزة من حيث نوعية الأفلام التي تتطرق للعنف والجريمة و الجنس ، فمعظم مرتكبي الجريمة يعمدون إلى تقليد للبطل(héros حسب تارد سواء في تصفية الحسابات أو تحقيق الذات أو التعبير عن المكبوتات..، وكذلك الوضع الاقتصادي والمتمثل في تفاقم البطالة ، و الحرمان المادي ، هناك علاقة دياليكتيكية بين الحرمان و العنف، و الجريمة ففي ظل الظروف المادية القاهرة، بالاضافة إلى البطالة، التسريح من العمل، كثير من الأفراد يرتكبون العنف و الجريمة لتحقيق جملة من الحاجات .الحاجات المادية ، و المعنوية ،كذلك لغياب الوضع الأمني الذي يمثل عامل مباشر لأن العنف المؤسساتي (العنف الشرعي) التي تمارسه الدولة بوسائلها يولد بدوره العنف والجريمة ، و كأخر وسيلة تعبير أو خطاب عنده فاعل . فغياب الأمن كثيرا من الجماعات المنحرفة تنشط في ظل غياب الأمن ، أيضا العامل الديني : الغلو في التأويلات الدينية واقتصار هذه الأخيرة على مواضيع الصلاة و الصوم ...الخ ، الوضوء دون ممارسة دورها الفعال فيما يخص التهذيب و تطهير النفوس و العمل على بث الفضيلة والحد من الانحراف .

٤-أشاطر هذه المقولة ، هناك خلل في التوازن الاجتماعي لأن هناك جدران قائمة بين كل المؤسسات من الماكرو(الدولة) إلى الميكرو (البيت) ، عدم وجود اتصال داخل البيت بين أفراد الأسرة الواحدة ، فالروابط الأسرية أصبحت شكلية ، هزيلة الأسرة أصبحت تؤدي الوظيفة البيولوجية و باقي الوظائف الأخرى غائبة كلية .

٥- لها مسؤولية و خاصة الأسرة بالدرجة الأولى ، أن الأسرة مسؤولة من خلال انحراف الوالدين وذلك : تشغيل الأبناء ، التسول ، انقطاعهم عن التدريس ، عدم الاستفسار عن الأبناء فيما يتعلق بالدخول و الخروج من البيت ، مع من يتواجد الأبناء.

٦-François Mauriac *dis moi ce que tu lis, je te dirai qui tu es* الاستهلاك الثقافي عملية خطيرة ، و يمكن الرجوع إلى كتاب الإدمان على التلفاز الصحيفة الصفراء.

٧- العنف ظاهرة تمس كل المجتمعات و الأخبار و الأجناس و الجنسيين معا دون استثناء و لا يمكن لفهمها بعامل واحد إلا أن هذا لا يعني أن هذا العامل ليس له دخل في هذه العملية، التي تنطلق من الكل المتضامن بل لابد أن نعتمد على مجموعة من العوامل .

-٨- علم الاجتماع ليس علم نظري أو علم سلبي، عالم الاجتماع بل بمثابة طبيب المجتمع وهو الذي يفحص نبضات هذا المجتمع وبإمكانه أن يقدم خدمة اجتماعية ، علمية وخاصة التنبؤات من الممكن أن تتخذه هذه الظاهرة في المستقبل و هذا بفضل الدراسة العلمية التي يقوم بها، كذلك يمكن للجهات الرسمية أن تقوم بعملية الإصلاح والتعديل بناءا على هذه التنبؤات .

-٩- الحلول العلمية :

١- أول إشكال يكمن في توعية المجتمع بمخاطر الجريمة والعنف والعمل على إظهار دور كل المؤسسات والدور الممكن القيام به في مجال التوعية وغرس الفضيلة في الأفراد خاصة تفعيل وسائل الإعلام والاتصال عن طريق برامج حية تبين تأثير هذا الكابوس .

٢- استعمال الكتاب المدرسي لتمرير النماذج المتفتحة ذات البعد الإنساني و العمل على تطهير الكتاب المدرسي، الوسائل البيداغوجية ، ومن الخطاب العنيف والمغذي للتفرقة والتمييز والعنف .

٣- دور الجمعيات والنوادي والأحزاب المفروض أن يلعب دور في هذا المجال وخلق حالة من التسامح بالإضافة إلى المسجد .....

- الحالة رقم (٠٤)

- البيانات الشخصية:

- الوظيفة: أستاذ **- تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥/٠١/٢٠**

- الوظيفة الحالية : أستاذ **الجنس : ذكر -**

- المستوى التعليمي: دكتوراه الدولة **- الأقدمية في المنصب الحالي: ٠٣سنوات**

- الأقدمية في العمل: ١٥سنة - مكان المقابلة: جامعة بسكرة

١- كونكم عالم اجتماع (مختص في علم الاجتماع) كيف تفسرون ظاهرة العنف والسلوك الإجرامي ؟

عوامل اجتماعية و ثقافية تمتد جذورها إلى الدور الإستنصالي للاستعمار والدور الثقافي التغريبي لسلطة ما بعد الاستقلال واقتصادي وسياسي (فقدان الشرعية).

-٢- هل هذه الظاهرة تعود إلى كما يقول بعض الناس (خاصة رجال الصحافة والسياسيين) إلى كون الجزائري عنيف بطبعه أم كونها ظاهرة تخص كل المجتمعات دون إستثناء وبدرجات متفاوتة؟

الجواب الثاني هو الأصح

٣- في نظركم ما هي العوامل المباشرة والرئيسية في حدوث الجريمة والعنف داخل أي مجتمع؟

للعنف عوامل اجتماعية وسياسية وثقافية ويختلف حسب المجتمع والحقبة التاريخية .

٤- يقال بان العنف والجريمة يعبران عن الخلل في التوازن الاجتماعي وهشاشة الروابط الاجتماعية كيف تفسرون هذا ؟

قد تساعد هذه العوامل على حدوثه أو استفحاله .

٥- في نظركم هل للأسرة وغيرها من المؤسسات التنشيئية الأخرى دخل في تفاقم انتشار السلوك الإجرامي؟

غياب دور الأسرة قد يؤدي إلى ذلك ، وكذا ضعف أداء المؤسسات التنشيئية .

٦- يقال بأن للاستهلاك الثقافي علاقة وطيدة بتنمية السلوك العدواني والعنيف داخل أي مجتمع فهل هذا صحيح وينطبق على مجتمعنا ؟

الاستهلاك الثقافي للمنتوج الذي يروج لثقافة العنف والقتل يؤثر أيضا .

٧- اليوم العنف والسلوك الإجرامي لا يقتصر على جنس دون الآخر ، أو شريحة اجتماعية دون الأخرى وعليه هل يمكن الاعتماد على التفسير القائل بأن الظروف المادية (المعيشية البطالة، تسريح العمال، الفقر ....) دخل في الانتشار السريع للسلوك الإجرامي ؟

قد تكون في وقت ما عاملا رئيسيا ، وقد تساعد على استفحال العنف .

٨- أين يكمن دور علماء الاجتماع في مسألة العنف والسلوك الإجرامي ؟

تبيان حدود الظاهرة و خصائصها والأسباب التاريخية الراهنة التي أدت إلى حدوثها .

٩- في الأخير ماهي الحلو ل العلمية للحد من السلوك الإجرامي في نظركم ؟

تفعيل أداء المؤسسات التربوية ، وانتهاج أسلوب الديمقراطية في الحكم والتكفل الصحيح بأفراد المجتمع اقتصاديا وتبني ثقافة أصيلة ومتفتحة .

- الحالة رقم (٠٥):

البيانات الشخصية :

تاريخ المقابلة : ٢٠٠٥/٠١/٠٤ مكان المقابلة : جامعة بسكرة

الجنس : ذكر الوظيفة : أستاذ

المستوى التعليمي : دكتوراه دولة الوظيفة الحالية : أستاذ محاضر

الأقدمية في العمل : ٢٦ سنة الأقدمية في المنصب الحالي :٠٥ سنوات

١-كونكم عالم اجتماع (مختص في علم الاجتماع) كيف تفسرون ظاهرة العنف و السلوك الإجرامي ؟

العنف موجود منذ عهد آدم إلا أنه يتراوح بين الانتشار و هناك الكثير من العوامل المتدخلة و المترابطة إما يؤدي إلى انتشاره أو يقلل منه و الأزمة التي مرت بها الجزائر و سعت من انتشاره.

٢- هل هذه الظاهرة تعود إلى كما يقول بعض الناس (خاصة رجال الصحافة والسياسيين) إلى الجزائري عنيف بطبعه أم بكونها ظاهرة تخص كل المجتمعات دون استثناء و بدرجات متفاوتة ؟

المواطن الجزائري يتميز بالعنف مقارنة ببعض الشعوب المجاورة (تونس مثلا) و مع ذلك فهو منتشر في كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة .

٣- في نظركم ما هي العوامل المباشرة و الرئيسية في حدوث الجريمة و العنف داخل أي مجتمع؟

تتمثل العوامل في انحلال الروابط الاجتماعية و الأسرية و الأزمة الاقتصادية –انتشار البطالة و كساد الاقتصاد و أزمة الإرهاب ، و التوزيع غير العادل للمداخل.

٤-يقال بأن العنف و الجريمة يعبران عن الخلل في التوازن الاجتماعي و هشاشة الروابط الاجتماعية كيف تفسرون هذا ؟

هذا صحيح إلى حد ما بالإضافة إلى البطالة و الأزمة الاقتصادية و الإرهاب .

٥- في نظركم هل للأسرة و غيرها من المؤسسات التنشيئية الأخرى دخل في تفاقم انتشار السلوك الإجرامي ؟

ليس للأسرة دخل كبير في الجريمة و العنف ، و إن كان لها دور فهو غير مباشر إلا أنها لم تلعب دورا في التقليص من الجريمة و الحد من العنف.

٦-يقال بأن للاستهلاك الثقافي علاقة وطيدة بتنمية السلوك العدواني و العنيف داخل أي مجتمع فهل هذا صحيح و ينطبق على مجتمعنا ؟

قد يكون سببا غير مباشر فالاستهلاك الثقافي منتشر في جميع المجتمعات و أفلام العنف منتشرة و لكن الحالة تعود إلى تكوين الفرد الجزائري و سلوكه ، و تنشئته الاجتماعية .

٧-اليوم العنف و السلوك الإجرامي لا يقتصر على جنس دون الأخر ، أو شريحة اجتماعية دون الأخرى و عليه هل يمكن الاعتماد على التفسير القائل بأن الظروف المادية (المعيشية ، البطالة ، تسريح العمال ، الفقر ..الخ) دخل في الانتشار السريع للسلوك الإجرامي ؟

يختلف العنف و السلوك الإجرامي من شريحة اجتماعية أخرى و من جنس إلى آخر و لكن الظروف المعيشية إما تجعله ظاهرة طاغية و تنقص منه.

٨- أين يكمن دور علماء الاجتماع في مسالة العنف و السلوك الإجرامي ؟

ليس لعلماء الاجتماع دور يذكر و حتى الأبحاث في هذا الميدان قليلة جدا و لا تفي بالغرض المنشود ، فهم لا دور لهم يذكر .

٩- في الأخير ماهي الحلول العلمية للحد من السلوك الإجرامي في نظركم ؟

نشر الرخاء الاجتماعي و تقليص البطالة و الفقر و تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة ، و الشارع) و قيام مؤسسات الدولة بدورها في ضبط السلوك الإجرامي و معاقبة المجرمين بأساليب علاجية حديثة و ليس بالقمع أو العقوبات الصارمة بالبحث العلمي الجاد تتم معالجة الكثير من الظواهر السلبية .

-الحالة رقم (٠٦):

البيانات الشخصية :

تاريخ المقابلة : ٢٠٠٥/٠١/١١ مكان المقابلة : بسكرة

الجنس : ذكر الوظيفة : أستاذ

المستوى التعليمي : جامعي الوظيفة الحالية ، أستاذ

الأقدمية في العمل : ١٨ الأقدمية في المنصب الحالي :٠٩سنوات.

١- كونكم علم اجتماع (مختص في علم الاجتماع) كيف تفسرون ظاهرة العنف و السلوك الإجرامي؟

عوامل اجتماعية (الاختلال و التفكك ....) اقتصادية (الفقر ...) النفسية (الانحرافات) الثقافية (الجهل)، غياب أو ضعف الوازع الديني .....

٢- هل هذه الظاهرة تعود إلى كما يقول بعض الناس(خاصة رجال الصحافة والسياسيين) إلى كون الجزائري عنيف بطبعه أو كونها ظاهرة تخص كل المجتمعات دون استثناء و بدرجات متفاوتة ؟

هذا الأصح.

٣- في نظركم ماهي العوامل المباشرة و الرئيسية في حدوث الجريمة و العنف داخل أي مجتمع ؟

هي العوامل المذكورة في السؤال الأول و الإجابة عليه .

٤- يقال بأن العنف و الجريمة يعبران عن خلل في التوازن الاجتماعي و هشاشة الروابط الاجتماعية

كيف تفسرون هذا ؟

لأن الخلل و الهشاشة يؤديان إلى الخلل في التوازن النفسي و ضعف التضامن الاجتماعي و الاقتصادي .

٥- في نظركم هل للأسرة و غيرها من المؤسسات التنشيئية الأخرى دخل في تفاقم انتشار السلوك الإجرامي ؟

نعم ، لأن مرجعيتها التنشيئية أساسية .

٦- يقال بان للاستهلاك الثقافي علاقة وطيدة بتنمية السلوك العدواني و العنيف داخل أي مجتمع فهل هذا صحيح و ينطبق على مجتمعنا ؟

نعم إلى حد ما بالإضافة طبعا إلى العوامل الأخرى سابقة الذكر.

٧- اليوم العنف و السلوك الإجرامي لا يقتصر على جنس دون الآخر أو شريحة اجتماعية دون الأخرى و عليه هل يمكن الاعتماد على التفسير أن القائل بأن الظروف المادية (المعيشية ، البطالة ، تسريح العمال ، الفقر ...) دخل في الانتشار السريع للسلوك الإجرامي ؟

نعم بالإضافة إلى عوامل أخرى كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

٨- أين يكمن دور علماء الاجتماع في مسألة العنف و السلوك الإجرامي ؟

القيام بدراسات وصفية تحليلية لهذه الظاهرة و تقديم اقتراحات و حلول وقائية و علاجية .

٩- في الأخير ما هي الحلول العلمية للحد من السلوك الإجرامي في نظركم ؟

تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة ، الجمعيات ، وسائل الإعلام .....).

١٠. ١. ٢. المقابلات الخاصة بالمختصين في علم النفس وعلوم التربية:

- الحالة رقم (٠١):

- بيانات شخصية :

- مكان المقابلة : جامعة سعد دحلب بالبليدة

- تاريخ المقابلة :٠٩-٠١-٢٠٠٥ - الوظيفة : أستاذ التعليم العالي

- الجنس :ذكر - الوظيفة الحالية : أستاذ التعليم العالي

- الأقدمية في العمل : ٢٠سنة - الأقدمية في المنصب الحالي :٤سنوات

- المستوى التعليمي: دكتوراه دولة

١- أمر طبيعي جدا نظرا لتعقد الحياة وغياب مناصب الشغل وعدم تكفل الدولة بالمتخرجين من المؤسسات المختلفة والضغوط الموجودة على الأسرة بالنظر لحاجياتها ،لأن هذه الظروف تفرض حاجات لدى الناس مما يجعلهم يلجئون للعنف على الآخرين و بالإضافة للاعتداء على رموز السلطة ومؤسساتها .

٢- الجريمة قد تكون حالة مرضية نتيجة عن مشاكل نفسية وقد تكون عادية نتيجة للظروف التي يعيش فيها الفرد ، والسلوك الإجرامي والاعتداء على الآخر ، وفي أي مستوى من المستويات فالنظرة سيئة .

٣- الكسب السريع الذي قد يصل إليه عدد من الناس وتكوين الثروة لدى مجموعة أخرى وقد تكون مثلا للإجرام والحاجة الماسة التي تفرض نفسها على الأشخاص من طعام ودواء وسكن ...قد تكون من بين أهم الأسباب لظهور هذا الإجرام لدى الجنسيين، وكذلك غياب دور الأسرة الذي تخلت عنه هذه الأخيرة في معالجة قضاياها ومشكلاتها خاصة مع الإناث وقد أصبح بعض المناطق التي تتواجد فيها الإناث(مركز الحي الجامعي) وكرا للسلوك الإجرامي وكذا مراكز إعادة التربية لتنمية السلوك الإجرامي خاصة عند الفتاة الريفية.

٤- الأسرة أولا ثم المدرسة ثم الأمن الذي لا يلعب دوره المنتظر منه .

٥- بعض المؤسسات ممكن إن تساهم بشكل واضح من خلال غياب الرقابة والانضباط خاصة التعليم والتكوين المهني .

٦- طبعا شيء منطقي عدم تربية الإنسان على ضبط النفس وعلى كبح حاجاته من الطبيعي أن يسلك و يشبع حاجياته من منطلق الغاية تبرر الوسيلة .

٧- شيء منطقي لأن هذه التحولات أدت بالإنسان إلى كسر قيود الانضباط وغياب القانون بشكل مباشر مع نقص العقاب حسب نمط السلوك الإنحرافي الإجرامي مما يؤدي إلى حدوث نوع من اللامبالاة لدى الناس ومن هنا ينتشر السلوك الإجرامي .

٨- طبعا نظرا لعدم تلقي الأولياء للتكوين المناسب لتربية الأبناء ونظرا للتحولات التي طرأت على الأسرة من جهة وللتحرر الذي طرأ على الأبناء من جهة أخرى فإنه يصعب على الأولياء التحكم في أبنائهم ومن هنا تنتج الصراعات وقد تؤدي بهؤلاء الأبناء إلى ترك البيت والانضمام إلى جماعات الأشرار ليصبحوا مجرمين فيما بعد .

٩- رد الاعتبار للأسرة وضرورة تسلم مقاليدها من جديد في تربيت الأبناء مع الرجوع إلى الأسلوب القديم الذي يشمل العائلة الكبيرة التي تستحوذ على الأفراد وتكوينهم حسب الوجهة التي يرضاها المجتمع كما

تساهم المدرسة في التربية عوض الاكتفاء بالتعليم فقط وان يكون المعلم قدوة حقيقية للمتعلم، وعلى وسائل الإعلام أن تلعب الدور الكافي في نشر الوعي العلمي والتربوي بين الناس وان يتحمل كل كبير وصغير مسؤوليته في الدور الذي يلعبه في المجتمع .

١٠- مساهمة علماء النفس تتمثل في الاتصال المباشر مع عائلات و الشباب في علاج المشكلات قبل أن تتفاقم كما يجب أن يعين كل متخصص نفسي في المدرسة في مختلف مراحلها من اجل الحد من المشكلات السلوكية والعدوان قبل أن تتفاقم لتصبح مشكلات اجتماعية عامة .

- الحالة رقم (٠٢):

- بيانات شخصية :

- مكان المقابلة : قسم علم النفس وعلوم التربية.

- تاريخ المقابلة :٣١-٠١-٢٠٠٥ - الوظيفة : أستاذ

- الجنس :ذكر - الوظيفة الحالية : أستاذ

- الأقدمية في العمل : ٢١سنة - الأقدمية في المنصب الحالي :٢١سنوات

- المستوى التعليمي: دكتوراه الدولة

١- أقف موقف المؤيد لهذا الطرح وأدعو بقوة كل المختصين وأفراد المجتمع المدني للاهتمام بخطورة الوضع للوقوف على الأسباب واقتراح علاج

٢- الجريمة سلوك عصابي سيكوباتي ذات اسباب متشابكة والسلوك الإجرامي سلوك شاذ منحرف تستهجنه كل الشرائع والقوانين لكونه يهدد كل الأفراد والممتلكات ويزرع الهلع ولا استقرار في أوساط المجتمع .

٣- السلوك الإجرامي بأنواعه المختلفة البارزة بقوة في السنوات الأخيرة مكنت له جملة من الأسباب منها مشكلة البطالة ، الفراغ الروحي ،غياب الدولة عن المواطن ،تفاشي ظاهرة تعاطي المخدرات والممارسة الرذيلة....

٤- هناك جهتين لاغيرهما الأسرة أولا ودورها في توجيه السلوك وثانيا المجتمع أو الدولة تختلف أجهزتها الأمنية والحكومية

٥- طبعا هذا إقرار مؤكد

٦- نعم بكل تأكيد

٧- نعم إن تغير البناء أو التركيب الاجتماعي للأسرة الجزائرية والتحول التكنولوجي والتصنيع والانتقال من النظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق دخل في ذلك .

٨- نعم أوافق على هذا الطرح .

٩- الحلول المقترحة :

- الردع بالعقاب وإقامة أو تطبيق الحدود .

- حضور الأمن أو توفره في كل المجالات نشاط الأفراد والجماعات .

- أحسن علاج هو الوقاية المتمثلة في تشديد الرقابة الجمركية عبر الحدود على المواد المحظورة مثل العقاقير والأدوية والمخدرات إلا من طرف هيئات طبية لاستعمالها بغرض العلاج.

- توفير مجالات الترفيه والترويح عن النفس وتصفية الأجواء و المتنزهات أو الحدائق العمومية والشواطيء من مظاهر السلوكات اللاأخلاقية .

والجريمة جرائم تصب الواحدة في الأخرى ،جريمة الزنا ،جريمة القتل ،السرقة.....

١٠- يمكن مساهمة مختصيين نفسانيين في الحد من هذه المشكلة في تنوير العقول أي في تثقيف العامة بالأساليب التربوية الخاطئة والدعوة إلى فتح باب المناقشة الديمقراطية بين كافة أفراد الأسرة وإنصاف الكل في حدود إمكانيات الأسرة وعدم التخلي أو رمي المسؤولية على عاتق هيئات أخرى والعلاج الناجح الجدي والفعال يكمن في الوقاية ابتداءا من اختيار الزوجة إلى الاتفاق على أسلوب غير متناقض بين الزوجين في تربية الأبناء والحرص كل الحرص والحذر من استقطاب الشارع للأبناء .

- الحالة رقم (٠٣):

- بيانات شخصية :

- مكان المقابلة : جامعة سعد دحلب بالبليدة

- تاريخ المقابلة ٠٢-٠٣-٢٠٠٥ - الوظيفة : أستاذ

- الجنس :ذكر - الوظيفة الحالية : أستاذ

- الأقدمية في العمل : ١٨سنة - الأقدمية في المنصب الحالي :١٨سنوات

- المستوى التعليمي: دكتوراه دولة

١- العنف والجريمة ينتشران بسرعة في الجزائر نظرا للتحولات التي تعرفها البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي ،فلقد زاد الشعور بالإحباط واللامن وعدم الثقة في المستقبل مما يولد العدوانية.

٢- ليست بالمرضية مادامت تخضع لحتمية متعلقة بالظروف و المحيط و الشخص بما يحمله من خصائص وسمات نفسية تجعله قابل للخوض في سلوكات الإجرام.

٣- السلوك الإجرامي بأنواعه يحدث نتيجة التفاعل بين العناصر المذكورة سابقا ولا يتوقف على الجنس أو الشريحة الاجتماعية رغم أن الشريحة البسيطة هي أكثر حرمانا وبالتالي أكثر إحباطا وعليه تكون أكثر عدوانية .

٤- الأسرة بالدرجة الأولى ثم أصحاب القرار في المجتمع .

٥- نعم لأن كل السلوك الفردي يتوقف على طبيعة التنشئة الاجتماعية فإن تركت أثرا كبيرا وكان ايجابيا تقل السلوك الإجرامي وان العكس

٦- نعم لأن النزعة الفردية تحدث خللا في الدعم الاجتماعي وفي تلبية حاجة أساسية عند الكائن البشري وهي الحاجة إلى ربط علاقات والحاجة إلى الاتصال.

٧- نعم وقد تمت الإجابة على هذا السؤال من قبل .

٧- لا أحد ينكر دور التنشئة الاجتماعية في بلورة سلوك الأبناء فالمعايير السلبية تحدد وتضبط داخل الأسرة قبل كل شيء ويتوقف تثبيتها على شخصية الفرد وطبيعة المحيط الذي سيعيش فيه.

الحل الأساسي يعود إلى الأسرة و التنشئة الاجتماعية للشخص وهو طفل ثم إلى المجتمع الذي يجب ان يوفر للشخص ظروف تلبية مختلف حاجاته النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية وتبقى الفروق الفردية والخصائص الفردية التي لا يمكن التنبؤ بها

١٠- من خلال الجانب المعرفي والعلمي.

-الحالة رقم ٠٤:

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة:١٤/٠٣/٢٠٠٥. مكان المقابلة: جامعة بوزريعة.

الجنس: ذكر. الوظيفة: أستاذ التعليم العالي

المستوى التعليمي:دكتوراه الدولة في علم النفس وعلوم التربية. الوظيفة الحالية: أستاذ جامعي.

الأقدمية في العمل:/ الأقدمية في المنصب الحالي:/

-١- العنف مفهوم علمي شامل يحتوي على أنواع مختلفة، أما الجريمة فهو مفهوم قانوني فإذا قورن بين العنف والجريمة، نجد أن الجريمة تمحور في كل الحالات حول العنف والعنف لا يعد في كل الحالات الجريمة، وسيقتصر تدخلي في مجال العنف، والسلوك العنيف، حسب تناولنا العنف يستهلك الطاقة البشرية خارج شروط الإنتاج، وفي الوقت الراهن يشترط من كل مجتمع أن يشارك في المغامرة الإنسانية حسب ميزاته الخاصة وبكلمة أخرى يشترط من كل مجتمع أن يفيد حتى يستفيد، وأن يجند طاقته من أجل إنتاج معين وهنا يتم التناقض مع العنف، إذن العنف يستهلك نفس الطاقة، فهذه الطاقة تستهلك حسب العنف، شروط الإنتاج، فحتى نرى كيف يمكن أن نجند طاقتنا في مجال الإنتاج يجب أن نطلع على أسباب وآليات تنظيم حياتنا الاجتماعية حول العنف حتى نعرف كيف نخرج من هذا النظام أو نعد له، خلاصة القول أن المجتمع يهدد بالانقراض إن بقي يستغل طاقته حسب شروط العنف لأن العنف خاصة المسلح يجمد الإنتاج أي الذي يمارس العنف لا يستطيع أن ينتج والذي يعاني منه نفس الشيء.

-٢- العنف ليس حالة مرضية، بل هو عنصر من عناصر التنظيم الاجتماعي بل أكثر من هذا يمكن أن نثبت العنف هو القاسم المشترك للإنسانية، ولا يمكن ذكر أي فترة تاريخية أو مجتمع خال من العنف إذن القضية عادية (ظاهرة اجتماعية) منتشر حسب رأيي إذا تخلينا عن العنف نصل إلى تركيب جديد للإنسانية، والسلوك العنيف الذي يؤثر على الآخرين بصورة سلبية وتأثيره على الآخرين من خلال إرغامهم على القيام بسلوك معين باستعمال العنف والقوة.

-٣- العنف هو شكل طبيعي/ وفيه مستويات للتحليل، المستوى الأول هو الأشخاص هم الذين يسلكون سلوكات عنيفة، ولكن لما نهتم بهذه السلوكات يجب أن ننتقل إلى مستوى جمعي عام، نفسية، اجتماعية وثقافية، وحتى لا تختلط الأمور فتصنيف العنف يفتح المجال لتحديد نقطة أساسية أننا لا نهتم بالعنف إلا بعدما يبلغ أشده حتى لما يتجسد في القتل بصورة مسلحة، ولكن في الحقيقة العنف المسلح مؤقت، و العنف الاجتماعي مستمر، وهو يؤثر على استقرار الأفراد والجماعات.

-٤- فالمدرسة تحتوي على مراهقين بين (١٢- ١٩ سنة)، والمراهقة هو هيجان نفسي وجداني، هذا من ميزة المراهقة أيضا فكري، وهذا ليس خاص بالمراهق الجزائري وعلى مستوى الجنسيين، فالمراهق يدرك أن جسده يتغير وأن حاجات تنمو في طياته يعي قوته ويحاول أن يغير المجتمع والإنسانية، فلم يجد الإسلامويين عائقا في توجيههم، أي إستغلال هذا الجانب بشكل هدام، ولكن ليست المدرسة شجعت هذه الظاهرة ولكن هو التنظيم الاجتماعي الذي غلق الباب أمام المراهقين، فالتنظيم القديم يخلو فيه مرحلة المراهقة وحتى بعد الاستقلال، المراهقة كانت منعدمة، فالفرد ينتقل من مرحلة الطفولة الأخيرة إلى الكهولة من خلال الزواج المبكر، ولكن التنظيم الاجتماعي لم يتفتح ليسمح للمراهقين من تنظيم سلوكاتهم فيمكن أن نثبت أن المدرسة أكبر ضحية، لكن فيما يتعلق بباقي المؤسسات (الأسرة- وسائل الإعلام) لا يمكن إثبات ذلك علميا.

-٥- الإرهاب مفهوم إيديولوجي وقانوني، الإجرام مفهوم قانوني، إذا اعتمدنا العنف كعامل لتسيير المجتمع يمكن أن نقول أن العنف عنصر هام في عملية التنشئة على سبيل المثال: داخل العائلة الجزائرية تحت صبغتها القديمة، توزيع الذكور في الخارج، والبنت في الداخل وفي الداخل تتابع الصراع الذي يتم بين أمها وجدتها (صراع قديم)، وهذا ما أسميه تربص غير رسمي للبنت فتدريجيا تكشف عدة أمور، فهذا يندرج في مجال التنشئة ولكن بصفة عامة فالبنت تتابع تربصا دون أن تشعر وغير رسمي محوره الأساسي هو العنف، يمكن استنتاج من خلال توظيف العنف تتم تنشئتها الاجتماعية، وبصفة موازية في الخارج يتم صراع بينه وبين طفل آخر، تغلب عليه لما يعود إلى المنزل وهو خائب، فالأم تفرض عليه الثأر، ولن يعود إلا بعد الثأر من الولد الذي إعتدى عليه والأخذ بالثأر عنف، ويمكن أن نقول العنف مظهر من مظاهر التنشئة الاجتماعية، ولكن لا تقتصر على العنف.

-٦- قيمة احترام الجوار، قيمة تقليدية، وفي مجتمعنا أصبحت الروابط الاجتماعية هشة تفتقد المعالم التي تجعلنا تنظم سلوكاتنا وعلاقاتنا مع الآخرين، وهذا ما يسميه "دور كايم" بانهيار القيم وفشلها، في الحياة الاجتماعية الآن حالة القروي الذي يأتي للمدينة يخرج من المدينة التي يعرفها كل الأشخاص فهو مضطر ليعيش سلوك معين، ولما يأتي للمدينة يفعل ما يشاء لأن لا يعرفه أي شخص، تفتقد لمعالم أن تستند إليها، لم يحتفظ بقيم تقليدية، ولم نوجد قيم جديد، فما يتبقى لنا هي شهوات، رغبات، طموحات، المثل الشعبي "طاق على من طاق".

-٧- الإجرام أن يفعل ما يشاء بافتقاد معالم وإستنادات اجتماعية وثقافية، وهذا الافتقاد الذي يرجع للنظرة الضيقة مثلا للإسلام المعايير الصعب التأقلم معها، لأننا نعيش في مجتمع لم يتغير ولكن تعقد. والتغير نتيجة النشاط، الأنانية الضيقة، يجعلنا نهمل المصلحة العامة ونعطي الأولوية للمصالح الخاصة على سبيل المثال: التصور الضيق للحياة- البحث عن المنصب بهدف المادة، لأن الوسائل التي تتبعها ليس بارزة ولكن النتائج

بارزة، المهم الوصول إلى الشيء، ويفتح المجال للجريمة، وهذا اغتيال للمصلحة العامة في مجتمعنا الملك العمومي مفقود، المصلحة العامة والملك العام متوقف، والقانون مندس، تعقدت الأمور وأصبح سلوك غير مشروع سابقا مسموح به ومعمول به بصفة عادية.

-٨- طبعا، نعني النظام التقليدي تسمح الأمهات لحد الآن لما أحد أبنائها بسلوك لا يرضيها تهدده (بأبيه)، وهذا فيه توزيع للأفراد، فالدور العنيف المادي يترك للأب أو للأخ الأكبر وتستعمل الأم المساومة ولا تضرب ابنها وتسندها للزوج وتستعمل طرق ملتوية، ضف إلى ذلك التربية مقدمة تجعله عنيفا.

-٩- الحلول هذه يجب أن توضع على أساس بحوث، هي غير موجودة ما أستطيع أن أقوله فيما يتعلق بهذا المحور يجب تحقيقه الآن أن شرط علمي وكل قضية تتكرر لها دلالة اجتماعية وللعنف لها دلالة، والمشكل هو العنف تجسيده يتم بواسطة إستغلال الطاقة البشرية حتى أقوم سلوك عنيف لا بد من استعمال طاقتي،وفي التساؤل أوظف الطاقة فالعنف كما يتم على حساب الإنتاج، كما أضرب أو أضرب لا يستطيع كلا الطرفين أن ينتج، والوضع الراهن يفرض على المجتمعات أن تنتج بصورة دائمة وتسخر طاقتها في الإنتاج والإبداع هذا السؤال وجيه ولكن يبقى الآن مطروح بحاجة إلى بحوث متتالية لوضع المعلومات لتوظيفها لتركيب حلول هذا السؤال يفتح المجال لطرح خلاصة عمل تذكر قارئك للمعطيات التي توصلت إليها فالشطر الثاني يفتح التساؤل للبحوث الواجب القيام بها لفتح أفاق جديدة لبحثك، وفي عرضك تقدم بسرعة النتائج الأساسية، (المنهجية) ما هي الأفاق الجديدة التركيز على ضرورة المحافظة على الطاقة البشرية للمغامرة الإنسانية بشكل بناء التي تفيد وتستفيد.

-١٠- أن الباحث دوره منصب حول التحليل لقضايا من أجل معلومات ما يجري في ميدان معين، أما الحل يحتاج للعوامل الأخرى، إلى وسائل بشرية لتنفيذها، مسائل مادية، سند سياسي، وهذا يفتقده الباحث، وكيف نعتبر سلوك معين جريمة، فدور الباحث بحاجة إلى إمكانيات مادية هو وضع معلومات وعلى المسؤول أن يستغل هذه المعلومات، عليه أن يطلع على البرنامج الموجود لديه، فالحل ليس من وضع الباحث، فالباحث وضع معلومات معينة حول ظاهرة ما، وإن كانت له اقتراحات فيقدمها، والحل يتطلب وسائل يفتقدها الباحث.

-الحالة رقم (٠٥):

-بيانات شخصية :

-تاريخ المقابلة :٠٥/٠٤/١٨ -مكان المقابلة : جامعة سعد دحلب بالبليدة .

الجنس : ذكر المستوى التعليمي : دكتوراه الدولة في علم النفس و علوم التربية .

-الأقدمية في العمل : ٢٢سنة

-الوظيفة : أستاذ محاضر . الوظيفة الحالية : أستاذ محاضر .

الأقدمية في المنصب الحالي : ٠٤ سنوات.

١- فعلا من خلال ما يلاحظ في الميدان ، أي الشارع ، المحاكم ، الجرائد فعلا فظاهرة الجريمة أصبحت واقعا تشكل هاجسا على كل أفراد المجتمع وبذلك فهي مشكلة حقيقية داخل مجتمع ، وانعكس هذا على الأشخاص على أملاكهم ،على أرواحهم واليوم الإجرام عنده عدة أشكال وصور وألوان مثلا : الفرد أصبح يمشي مع احد أفراد عائلته يسمع في الشارع كلام بذيء وأيضا في البيت والإجرام بهذا الشكل غير محصور في منطقة معينة وأصبح اليوم في الجامعة مثلا :الأحد ١٠-٠٤-٢٠٠٥ تعرضت فتاة بجامعة بوزريعة للاعتداء ،وفي الجامعة انتشرت سرقة السيارات وانتشرت الجريمة بقوة ، ووسائل الإعلام ومؤسسات أخرى كالمسجد ، الأسرة،مؤسسات الدولة الأخرى غائبة وهذا ما سهل من انتشار الجريمة .

٢- منذ القدم والجريمة موجودة ومعروفة منذ قصة هابيل وقابيل وهي موجودة في كل المجتمعات ،وفي السنوات الأخيرة زادت من حيث الحجم والتنوع . وهذه الزيادة تدل على التفكك ومرض ناتج عن عدم الاستقرار ، وأدى إلى حدوث إضطرابات اجتماعية ونفسية يعيشها المجتمع يعني هذا المرض وهذه الحالات مستقلة ، وهذا الأمر عادي وتم إحساسنا بهذه المشكلة بما كان موجود في السابق لأن في السابق كان هناك أمن بين الناس لا تخاف على أملاكهم وأعراضهم والجريمة الآن أصبحت موجودة لدى كل فئات الأعمار عند الكبار ،النساء وهناك دلالة على ان هناك مجال للمرض وتفشي هذه الظاهرة يدل على ان هناك مرض في المجتمع والسلوك الإجرامي هو قمة المرض وبناء الحضارة والمجتمع ويعني أشياء كثيرة و مستقبل المجتمع مهدد فكل إنسان خائف على نفسه ، كيف نضمن بناء حضارة في هذا الجو ولا بد من البحث عن قنوات للتقليل من الجريمة .

٣- بشكل عام في علم النفس كل سلوك له دوافع بمعنى ان الجريمة أن الفرد أو الجماعة لها أسباب عديدة :

عوامل اجتماعية بعضها في الأسرة و الأخر اجتماعي ، اقتصادي بعضها يتعلق بالتربية فهناك مؤسسات تربوية من حيث الوظيفة غائبة هذه العوامل عدم وجود وعي لدى المسؤولين فالجانب المادي و تكوين و تشكيل الإنسان دفع إلى وجود الإجرام معناه توتر يولد لدى الفرد و الجماعة فالتوتر لا يزول إلا بالإشباع و في الجهة المقابلة يتشكل الإحباط و الإحباط يولد الصراع و منه اضطرابات نفسية :

القلق ، الخوف ، و الدوافع هذه شعورية أو لا شعورية لا بد من إشباعها فالشعورية نشبعها بطرق واعية و لكن اللاشعورية نشبعها بالحيل فالجريمة لها دوافع شعورية و لا شعورية فيقوم بالإعتداء على المجتمع فهو درجة من درجات المرض فهمها لابد من فهم الاسباب فهم الإستجابة يؤدي إلى فهم المنبه .

٤- كأستاذ أستند إلى الرسول صلى الله عليه و سلم : كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته الأسرة مقصرة بمؤسسات الدولة المختلفة ووسائل الإعلام التي تبث افلام تشجع على الجريمة دون مراقبة و أيضا الشارع أقصد الناس الكبار فجون ستيوارتميل يقول : التربية ما تقتضيه الأجيال الناضجة نحو الأجيال غير الناضجة ، فالصغار يقلدون الكبار و بتحديد الأسرة و الوسائل التابعة للدولة وخاصة الإعلام و أنا ضد تحميل المدرسة والمسجد لأن هذين لا يقومان بدورهما أمام عجز باقي المؤسسات الأخرى.

٥- التنشئة الإجتماعية تأثيرها معروف أي مؤسسات المجتمع مباشرة و غير مباشرة الأسرة ، المسجد، وسائل الإعلام ، المدرسة ، علماء التربية فهناك مجالات مقصودة و غير مقصودة فالتنشئة تبدأ بالأسرة و الطامة الكبرى موجودة في الأسرة لأن الكثير من الأولياء يعتقدون بان تلبية حاجيات مادية كافي أي هناك نقص في الجانب التربوي فالمؤسسات تمثل خطوط دفاعية و هذه الخطوط دفاعية دمرت و هناك جهات تسعى لتهديم الأسرة لذا نجد الأمراض منتشرة في الأسرة و منه المجتمع الكبير و نعرف دورها في التربية ، و لا وجود للوعي التربوي داخل الأسرة من منطلق غالبية الأسر لتأتي المؤسسات الأخرى هناك إتفاق سري بين مؤسسات المجتمع حول نشر الرذيلة و الجريمة في الأصل وجدت لنشر القيم ، في الوقت الراهن نجدها تقوم بدور سلبي لأن المسؤولين عن هذه المؤسسات يعتقدون من خلال هذه الأوساط انها مجالات للكسب ، فالنوادي الرياضية تقوم بالتربية لكن ما نراه في الملاعب بعيد عن التربية و أيضا النوادي الثقافية نسمع أخبار محزنة كتعاطي المخدرات في حين دور الشباب ملجأ للتعليم و اكتساب حرف و ممارسة فن من الفنون .

٦- عندما نلاحظ المجتمع نجد تغير سريع و الفردية انتشرت لتصبح تشكل هاجسا و أصبح كل إنسان يفكر في نفسه ، فالمجتمع يتميز بالتكافل و هذه الامور نكسبها من الأسرة و الفردية موجودة داخل الأسرة فالطفل يشتري سيارة و يمنع باقي أفراد الأسرة من سياقتها و نفس الشئء بالنسبة للمجتمع و عندنا مثل شعبي (تخطي راسي) (نفكر في روحي) فهذه الفردية انعكست على سلوكاتنا ، و هناك سلوكات تعكس الفردية و لا أحد فينا قادر ان ينهي على المنكر و يأمر بالمعروف بالرغم من ان هذه الأمور من أسس المبادئ في الإسلام فالناس أصبحت تخاف و هناك عدة مشاكل و أمثلة من الواقع و هذا شجع على انتشار العصابات و فيه رجال الأمن وظيفتهم حماية الأفراد ينظر للإعتداء و لا يتدخل و الإعتداء على القوانين والتشريعات و هذا دليل على الفردية و هذا أثر على تفشي الجرائم و الإنحرافات المختلفة،و أنا باعتباري مسؤول نلاحظ امور عند الطلبة إنحرافية نواجهه في بعض الحالات بالتهديد و هناك سلوكات من بعض

الأساتذة يشجع علىالإنحراف و هذا دليل على سلبية هذه الظاهرة بالإضافة إلى معاقل المدرسة والمؤسسات التربوية و نلاحظ داخل هذه المؤسسات السرقة و غيرها .

٧- كل تغيير في الطبيعة في المجتمع له انعكاسات ،هذه تحصيل حاصل ، الإنسان فعلا لاحظ تغير في المجتمع و الأدوار و المكانات هذا التغير فيه الإيجابي و السلبي ، فالسلبي له إنعكاسات سلبية و بذلك يساهم في كل سلوك إنحرافي غير سوي و كل شئء يؤثر و يسيء إلى المجتمع ،تعتبر جريمة ، الغش بمفهومها الواسع يعد جريمة و المزور مجرم فالجريمة عندها صور و اشكال و لهذا لو نرجع للمحاكم نلاحظ اشياء رهيبة داخل المجتمع فنجد الشرطي داخل عصابة و أستاذ يبيع أسئلة الإمتحان، مسوؤل عن المال يحول هذه الأموال و لذلك تعاون فرق لإعداد بحوث حول الجريمة و علوم كثيرة و رجال الدين و القوانين و إشراف مؤسسات الدولة لخدمة في مجال معين لإيجاد حلول لها ، ووصلت الجريمة حتى المساجد و ممتلكات عمومية و اطلعنا في إحدى القنوات الأجنبية أن مجلس القضاء بومرداس ادى إلى وضع (٢٠) شخص تحت الرقابة القضائية في ملف التزوير في ملف البناء فضحايا الزلزال ٢١ ماي كان بالألاف و جرحى بالآلاف بالإضافة إلى خسائر مادية بالملايير وإجرامهم في البناء ادى إلى قتلى و هذا الغش نزعة فردية ، فالمقاول لا يفهم شيء في المقاولة يمتهن هذه الوظيفة للحصول على المال ، زلزال في اليابان مؤخرا في اليابان و بقوة ٧ درجات أدى إلى ٣ جرحى و كل أحد له دور و مكانته داخل المجتمع وانا من الناس لا يحب التطفل على اختصاصات آخرين و علينا احترام المكانات و القدرات الشخصية.

٨- فعلا، التربية الأسرية، فالتفاعل بين أعضاء الأسرة إذا كان إيجابيا يعطي نتائج إيجابية إهمال الأباء لدورهم في متابعة أبنائهم في دراستهم و حياتهم اليومية يعطي حرية للأطفال و الطفل الصغير مهدد و معظم الأباء لا يقومون بدورهم ففي فترة الإمتحانات نجد الأبناء يلعبون خارج بيوتهم حتى صلاة المغرب فالأباء يهمهم الكسب المادي و التربية الأسرية و الحوار الدائم في معالجة القضايا الأسرية بشكل ودي ينعكس على الأسرة إذا كانت مقصرة و إذا كانت قائمة بواجبها و حتى في كل المجتمعات و عبر الأزمنة تقلصت مع ذلك نسب الجريمة و الأسرة أصبحت معقل للأكل و المبيت فهناك خطط و مشاريع لتهديم الأسرة.

٩- الحل الوحيد في التربية ، فالتربية نقصد بها الأسرة و المسجد (ليس مكان لأداء الصلوات) و المدرسة (مكان للتربية) والنوادي الرياضية ليس مكان للركض النوادي الثقافية ووسائل الإعلام لاداعي لبثها الأفلام المشجعة للرذيلة ، و الدولة لا بد أن تأسس مجلس أعلى يضم متخصصين في مجالات مختلفة،مجلس لرعاية الأسرة و تشريع النصوص و القوانين تحتم على كل واحد أن يقوم بدوره لأداء الأسرة لرسالتها ،الأسرة هي الأساس و المنطلق ثم تأتي بقية المؤسسات الأخرى إذا أردنا أن نحدث تغير داخل المجتمع الرجوع إلى الجادة من البعد الإقتصادي و الثقافي و العلمي .

١٠-علماء النفس و التربية و الإجتماع: هذه العلوم الثلاث مع باقي العلوم الإنسانية بإيجاد دراسات لأن هؤلاء العلماء من المفروض أن ينشطوا في مؤسسات، و في مجلس أعلى للأسرة و القيام بدورهم في المجال الإستشاري و أخذ رأيهم بعين الإعتبار ، لأن هناك بحوث راكدة في الرفوف، و الجريمة و الإنحراف علينا أخذها بعين الإعتبار و نطبق بعضها و علماء النفس و الإجتماع عليهما تكوين عيادات و جمعيات رياضية و ثقافية و يلعب دورهم في هذا المجال و الإختصاص ، والدولة تسمح لهم و تضعهم في الأماكن

و المناصب المؤثرة و التلفزيون يعاود و يراجع نفسه بدل ما يقدم برامج للغناء يقدم لنا كيفية التعليم و التربية للاطفال و كيفية بناء العلاقات داخل الأسرة و في هذا السياق يقدم لنا التلفزيون برامج تصب في أمور فاسدة و مفسدة ، لو تقيم برامج التلفزيونية فـ (٨٠%) منها لا يخدم الأسرة و المجتمع ، فهي عبارة عن غناء و حفلات بل نحن بحاجة إلى كيفية البناء و الإنجاز و التشييد و يأتي بعد ذلك الفرح بما أنجز في الميدان .

١٠. ١. ٣.المقابلة الخاصة برجال القانون:

الحالة رقم (٠١):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥/٠١/١٠ مكان المقابلة: مكتب المحامي

الجنس: ذكر الوظيفة: محامي

المستوى التعليمي: ليسانس+ CAPA الوظيفة الحالية: محامي.

الأقدمية في العمل: ٠٧ سنوات الأقدمية في المنصب الحالي: ٠٧ سنوات.

-١- كرجل قانون أرى أن هناك تراجع كبير في تطبيق القانون بالإضافة إلى إرتفاع كبير للجريمة مما صعب التحكم فيها كما أن هناك قدم للقوانين حيث أصبحت غير صالحة حاليا بسبب تحول كبير حدث.

-٢- بالفعل فالتنشئة الإجتماعية لها دور كبير في حماية الفرد من الوقوع في الجريمة أو عدم معاودة تكرار الجريمة ولذا أوصي بضرورة تفعيل المؤسسات العقابية لجعلها أكثر قدرة على تقويم سلوك الأفراد.

-٣- لا بد من تعديل قانون الأسرة مع مراعاة التحولات الحاصلة على جميع المستويات والأصعدة.

-٤- بطبيعة الحال هناك علاقة وطيدة بين إنتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين وهذا ما يؤكده كل الحقائق، حيث كلما كان هناك فعالية ردعية في القانون ومؤسساته تراجعت الجريمة، وكلما كان هناك ضعف في تطبيق القانون أدى إلى إنتشار السلوك الإجرامي.

-٥- نعم لغياب الضبط والردع دخل في إنتشار السلوك الإجرامي ولكن ليس لوحده فللجوانب الوقائية دخل في ذلك من خلال توفير ظروف ملائمة للعيش المقبول.

-٦- لا أرى ذلك على طول الخط. ولكن هناك نقص داخل هذه المؤسسات من خلال الإكتظاظ الحاصل داخل هذه المؤسسات وعجزها عن قيامها بدورها الإصلاحي.

-٧- الوسائل تتجسد في تقوية المؤسسات الرسمية العقابية وفرض هيبة هذه المؤسسات لأدائها لدورها بشكل ريادي.

-٨- السلوك الإجرامي إرتفع بشكل كبير من حيث الحجم والمدة والتوزيع.

-٩- الحلول في تفعيل المؤسسات الإجتماعية وتطبيق القانون بصرامة.

-١٠- القانون يحمل الكثير والنقص موجود على مستوى التطبيق.

-١١- السرقة والضرب العمدي والقتل.

الحالة رقم (٠٢):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥/٠١/١٠. مكان المقابلة: مكتب المحامية بمليانة.

الجنس: أنثى. الوظيفة: محامية

المستوى التعليمي: ليسانس في حقوق+ CAPA. الوظيفة الحالية: محامية.

الأقدمية في العمل: سنة الأقدمية في المنصب الحالي:سنة.

-١- للسلوك الإجرامي تفسيرين، الأول غريزي بالفطرة، والثاني يتولد على حسب الظروف الإجتماعية والمادية المحيطة بالمجرم التي تولد لديه سلوك إجرامي بحسب الظروف الصعبة.

-٢- من خلال المحاكم عن طريق قاضي الأحداث الذي يساعد بنسبة كبيرة في مساعدة الأحداث في خطر معنوي يغير قبل ممارسة السلوك الإجرامي وبعد ذلك من خلال مؤسسات إعادة التربية.

-٣- نوعا ما الجانب التشريعي لم يتطرق بإسهاب لتنظيم الأسرة و بالتالي لا علاقة له بذلك.

-٤- بالفعل إذا ما كانت القوانين غير فعالة ينتشر السلوك الإجرامي خاصة إذا لم تراعى السلطات تنفيذ العقوبات والعكس صحيح.

-٥- أكيد.

-٦- بالفعل هناك بعض الحالات التي تحتك بمجرمين أكثر خطورة داخل هذه مؤسسات رغم أن هذه الحالات لم ترتكب فعل إجرامي خطير، لكن بفعل هذا الإحتكاك يولد سلوك إجرامي أكثر خطورة، وعليه يجب فصل المسجونين حسب درجة خطورة الفعل المرتكب.

-٧- لا أعلم.

-٨- السلوك الإجرامي في إرتفاع مستمر.

-٩- بدون إجابة.

-١٠- لا أعلم.

-١١- أمتنع عن الإجابة.

الحالة رقم(٠٣):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥/٠١/١٠. مكان المقابلة: مكتب محامية.

الجنس: أنثى. الوظيفة: محامية.

المستوى التعليمي: ليسانس حقوق+ شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة. الوظيفة الحالية: محامية.

الأقدمية في العمل: سنتين. الأقدمية في المنصب الحالي:/

-١- كرجل قانون كيف تفسر السلوك الإجرامي؟

هو ذلك العمل الذي يخل بالنظام والأمن ومناقض للقيم الاجتماعية والخلقية وقد يكون غريزي بالفطرة/أو يتولد حسب الظروف الاجتماعية والمادية التي يعشها المجرم.

-٢- كيف يمكن للتنشئة الإجتماعية في إطارها القانوني أن تؤدي إلى الجريمة أو تحد منها (من خلال المؤسسات القانونية، العقابية، الشرطة المحاكم، السجون ...إلخ) وأيضا من خلال الجانب التشريعي.

يمكن للتنشئة الاجتماعية أن تؤدي إلى الجريمة حسب المحيط أو الظروف المعاشة ومن خلال كذلك كيفية تسليط العقوبة على الجاني مقارنة مع الفعل المقترف كما يمكن أن تحد من الجريمة باتخاذ الأساليب المناسبة للعقاب والتفريق بين درجة الجرم وعدم الجمع بينهم في المؤسسات العقابية وتشجيع الجناة على عدم اقتراف الجريمة مرة أخرى بشتى الوسائل العلمية المناسبة.

-٣- نظرتك للجانب التشريعي وعلاقته بتنظيم الأسرة وظهور السلوك الإجرامي.

القانون طبعا وجد من أجل تنظيم العلاقات في المجتمع وتنظيم الأسرة بصفة خاصة وعليه المشرع لم يتطرق في التشريعات بصفة مدققة وخاصة بكل على حدى لأن ذلك غير ممكن مقارنة مع الأجيال والزمن والمكان أيضا وعليه فالسلوك الإجرامي يتواجد ويتواصل رغم وجود تشريعات ورغم تسليط العقوبات.

-٤- هل هناك علاقة بين إنتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين.

نعم بالفعل هناك علاقة بين إنتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين فإذا كان كل مجرم يعاقب بصفة قانونية وتنفذ عليه العقوبة الملائمة للفعل المرتكب، فهذا يحد من إنتشار السلوك الإجرامي إلا في بعض الحالات الاستثنائية لبعض الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم بصفة مستمرة وذلك لأسباب نفسية (مرضية) كما في حالة العود وإما لأسباب مادية (اجتماعية).....إلخ.

-٥- هل الغياب الضبط والردع دخل في إنتشار السلوك الإجرامي.

أكيد له دخل في انتشاره.

-٦- يقال بأن مؤسسات إعادة التربية مؤسسات تعمل على تنمية وتدعيم السلوك الإجرامي. ما هو موقفكم؟.

حقيقة هناك بعض الحالات أين تكون مؤسسة إعادة التربية تنمي وتدعم السلوك الإجرامي وهذا كل حسب نوع ودرجة خطورة الجرم، فلا يعقل أن يتم اعتقال شخص ارتكب جريمة قتل عمدي مع شخص ارتكب جريمة اختلاس أموال عمومية مثلا فكل جريمة لها خصوصيتها ودرجة خطورتها (نوعيتها إن صح التعبير) وعليه يجب أن يكون تقسيم منطقي حسب نوع الجريمة وخطورتها.

-٧- في نظركم ما هي الوسائل أو الحلول اللازمة للحد من السلوك الإجرامي.

تسليط العقوبة بصفة قانونية وتنفيذها تنفيذ فعلي هذا إذا كان المجرم قد ألقي القبض عليه أما بالنسبة للأشخاص الذين هم معرضون للجريمة فيجب توفير وسائل وظروف معيشية حسنة وتحسيسهم للمجتمع والقيم الاجتماعية الكافية حتى لا ينتشر الجرم في أوساط المجتمع.

-٨- حسب تجربتكم كرجل قانون هل السلوك الإجرامي هو اليوم في التراجع أم إرتفاع؟.

أظن أنه ارتفاع حسب القضايا المطروحة على العدالة وهذا راجع للظروف المعيشية الصعبة الحالية.

-٩- ما هي الحلول الملائمة في نظركم للحد من السلوك الإجرامي؟./

-١٠- ما موقفكم من قانون العقوبات الجزائري؟/

-١١- بناءا على تجربتكم الميدانية ما نوع الجرائم الأكثر انتشار اليوم مقارنة مع السنوات الماضية؟.

السرقة- المخدرات- القتل والجروح العمدية.

الحالة رقم (٠٤):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥/٠٢/٠٩ مكان المقابلة: مكتب المحامي بمليانة.

الجنس: ذكر الوظيفة: محامي

المستوى التعليمي: ليسانس في الحقوق+ CAPA الوظيفة الحالية: محامي.

الأقدمية في العمل: ١٠ سنوات الأقدمية في المنصب الحالي: ١٠ سنوات.

-١- أفسر السلوك الإجرامي من منطلق عدم وجود الصرامة الفعلية في تطبيق القانون.

-٢- من الناحية التشريعية هناك كم لا بأس به من القوانين في كل مجالات الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية.....لكن المشكل مطروح على مستوى تنفيذ هذه القوانين، هناك يكمن العجز الحقيقي.

-٣- الجانب التشريعي المهتم بالأسرة محيط بها من جميع الجوانب خاصة وأن هذا التشريع مستمد من الشريعة الإسلامية المتسمة بالكمال ولكن المشكل مطروح على مستوى التطبيق لهذه النصوص التشريعية. وهذا ما أدى إلى تفاقم بعض المظاهر الإجرامية.

-٤- بالفعل هناك علاقة وطيدة بين السلوك الإجرامي وفعالية القوانين، فالقوانين الموجودة على كل المستويات، لكن المشكل في تطبيقها على مستوى الميدان الاجتماعي ككل.

-٥- نعم هناك غياب لعملية الضبط والردع وذلك راجع إلى إفتقار المؤسسات الرسمية إلى الفعالية في تطبيق القانون خاصة في الفترة الأخيرة بالنظر للتغير الإجتماعي الذي انعكس على الكل.

-٦- هناك نوع من الصحة في ذلك فدخول فرد إرتكاب جريمة للمرة الأولى ووجود مع مجرمين متعودين يدفع هذا الوضع إلى التقليد والإحتكاك الذي ينتج عنه إرتفاع نوع من إحترافية في السلوك الإجرامي من خلال هذا الإتصال.

-٧- الوسائل تتجسد في إيجاد وسائل عملية لتطبيق القانون على الجميع بصرامة لممارسة الردع الفعلي للمجرمين لمنعه من معاودة ذلك مجددا.

-٨- السلوك الإجرامي في إرتفاع مذهل ومس كل الشرائح الإجتماعية.

-٩- الحلول تتجسد في التطبيق الصارم للقانون دون رحمة ولا هوادة خاصة مع المجرمين المحترفين، ومحاولة مواكبة النص القانوني مع التغير الحاصل.

-١٠- قانون العقوبات الجزائري يحمل في طياته كل الجوانب العقابية ولكن النقص في تطبيق هذا القانون.

-١١- السرقة، الإعتداء على العرض، الإعتداء على الآخرين بالضرب.

الحالة رقم (٠٥):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥/٠٢/٠٩م. مكان المقابلة: مكتب المحامي.

الجنس: ذكر الوظيفة: محامي

المستوى التعليمي: ليسانس حقوق وشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة. الوظيفة الحالية: محامي.

الأقدمية في العمل: ١٠ سنوات الأقدمية في المنصب الحالي: ١٠ سنوات.

-١- تفسير للسلوك الإجرامي ينطلق من خلال الظروف الإجتماعية التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة كالبطالة مثلا إلى جانب التقاعس في تطبيق القانون من طرف الجهات المعينة.

-٢- تمتلك الجزائر أكبر منظومة تشريعية إلى جانب الكم فقد تمكنت الجزائر من تحديث هذه المنظومة إلا أن التطبيق السليم والجدي للقوانين يجد تهاونا وأقل صرامة مما ينعكس سلبا على المجتمع ككل.

-٣- أرى أن الجانب التشريعي ثري النقص في التطبيق.

-٤- نعم هناك علاقة بين انتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين.

-٥- أن لغياب الضبط والردع من العوامل التي تزيد في انتشار السلوك الإجرامي.

-٦- نعم في كثير من الأحيان يعتبر السجن كمدرسة للمجرمين يتلقى فيه مختلف فنون الجريمة، يتطلع من خلالها الداخل إلى السجن على جوانب كان يجهلها في الجريمة وارتكابها.

-٧- تحديث المنظومة التشريعية وتكوين جهاز امني فعال يتولى تطبيق القوانين بصرامة.

-٨- هو في ارتفاع.

-٩- تحسين الظروف المعيشية.

-١٠- المشكل في التطبيق وليس في القانون في حد ذاته.

-١١- القتل، الضرب والجرح العمدي، السرقة.

١٠. ١. ٤. المقابلات الخاصة بالأئمة:

الحالة رقم (٠١):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥,٠١,٠٢م مكان المقابلة: مليانة

الجنس: ذكر الوظيفة: إمام مسجد مرسم.

المستوى التعليمي: الثانية ثانوي الوظيفة الحالية: إمام مسجد مرسم.

الأقدمية في العمل: ١٦ سنة الأقدمية في المنصب الحالي: ١٤ سنة.

ج١/ ظهرت في السنوات الأخيرة آفة عظيمة وهي إنتشار العنف الإجرامي وتنوعه في كل أنحاء الوطن الجزائري وهذا راجع إلى عوامل وأسباب كثيرة قد تكون عامة وخاصة فسوء التربية وغياب الأمن والتساهل في عقوبة المخالفين والمجرمين وإنتشار البرامج التي تدعو وتساعد على ذلك مما جعل كثرة التصرفات السيئة.

ج٢/ قال الله تعالى:" لمسجد أسس على التقوى ..... والله يحب المطهرين" وقال أيضا:" في بيوت أذن الله أن ترفع ..... والله يرزق من يشاء بغير حساب" فالمسجد كان ومازال مكانا للعبادة وإكتساب الأخلاق والعلوم التي تنفع العبد في دنياه وآخرته يتلقى فيها الدروس والمواعظ من طرف أئمتها ومدرسيها. وما كان إنتشار السلوك الإجرامي إلا من طرف شرذمة لم يفهموا الدين إلا إسمه ولم يعرفوا منه إلا اسمه. ينددون في العنف ظانين أن ارتكاب الجرائم والإساءة إلى الغير سبيل للنهي عن المنكر متهمين الإسلام أنه الدين الداعي إلى ذلك والإسلام بريء منهم كبراءة الذئب من دم يوسف (عليه سلام) فتكون النتيجة أن هذا القول مردود على أصحابه، باطل لا أساس له من الصحة. وهذا موقف كل رجل مسلم عاقل يؤمن بالله واليوم الآخر.

ج٣/ مما أجمع عليه الناس أن من دخل المسجد كان آمنا لأنه مكان لا صخب فيه ولا شجار لا غلاً فيه ولا اعتداء والإمام هو نواة المسجد وأساسه. إن كانت أخلاقه وتصرفاته مكتسبة من القرآن والسنة وهذه شروط ومقاييس الإمامة فهو يتحكم في زمام الأمور. فلا شك أن الأئمة دورهم دعوة الناس إلى فهم الدين وما جاء به الكتاب وجاءت به السنة مبينين ما حرمه الله من سفك الدماء والكف عن إذاية الغير محافظين على حرمة المسلم مهما كانت أفكاره و.....، فالدروس التي يلقيها الأئمة في المسجد لها أهمية كبيرة في تحسين سلوك الناس وتربيتهم تربية خلقية مبنية على التسامح والتعاطف والمحبة والأخوة وغير ذلك مما دعا إليه الإسلام.

ج٤/ قال الله تعالى:" وقفوهم إنهم مسؤولون". قال رسول الله عليه وسلم:" كلكم راع وكل راع مسؤول عن راعيته" فمسؤولية إنتشار الجرائم بين أفراد المجتمع لا يتوقف عند شخص معين أو فرد معلوم. إنما هي مسؤولية الأولياء، المدرسة، رجال الأمن، المسجد، الإعلام بدور خاص والمجتمع والشارع بدور عام. لكن إذا أردنا أن نبين المسؤول الأول في انتشار الرذيلة والعنف الإجرامي هم الأولياء خاصة . لا ننسى الإعلام وما يبث في القنوات.

ج٥/ قال الله تعالى:" إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا....." وقال أيضا:" إن الله لا يحب المفسدين" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" سباب المسلم فسوق وقتاله كفر" والنصوص في هذه المقامة كثيرة.

وقال تعالى ناهيا على ارتكاب المنكرات "ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" فالإسلام منذ ١٤ قرنا يدعو إلى المحافظة على الدين.النفس- المال- العرض.

ج٦/ العوامل والأسباب التي تساعد على انتشار الجريمة لا تقتصر على الماديات فحسب فقد تجد من الأغنياء والميسورين من يقوم بارتكاب الجرائم وأبشع الأعمال لأن البطالة والفقر وغيرهما تساعد على السرقة خاصة. أما سوء التربية والإعلام الفاسد و بعض القوانين التي تنقصها الصرامة والحدة في التطبيق لها دور فعال في ذلك.

ج٧/ لا شك أن كل مؤسسة تربوية تدعو وتعلم الأخلاق والتحلي بالصفات الحميدة التي تساهم في تهذيب السلوك والحد من انتشار الجرائم. وخاصة المسجد والمدرسة بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة.

ج٨/ كل ما فيه محرم وإثم وعدوان وطغيان وجرم للأئمة دور كبير في الحد منها سواء الإذاية باليد أوباللسان. السرقة- القتل- تعاطي المخدرات وغيرها آفات خطيرة يمكن للأئمة التقليل منها إذا وجدوا أذانا صاغية.

ج٩/ لا شك أن الحلول تختلف من شخص إلى آخر حسب ما يراه العبد، فمن بين الحلول التي يمكن أن تتفق عليها بعض الأراء.

- الإكثار من الدروس والمواعظ في هذا الباب في المسجد.
- محاضرات وجلسات إعلامية.
- إعلانات متكررة تحذر من هذه الآفات.
- إصدار قوانين صارمة تتعلق بعقوبات قاسية.
- دروس خاصة في البرامج التربوية التعليمية في كل المستويات.

الحالة رقم (٠٢):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥,٠١,٠٢م مكان المقابلة: عين الدفلى

الجنس: ذكر الوظيفة: إمام مسجد.

المستوى التعليمي: ثالثة ثانوي الوظيفة الحالية: إمام مسجد.

الأقدمية في العمل: ١٠ سنة الأقدمية في المنصب الحالي: ٠٨ سنوات.

ج١/ تفاقم ظاهرة العنف الإجرام راجع بصورة مباشرة إلى سوء التربية وتخلي الأولياء عن أداء دورهم في تربية أبنائهم، فإننا نجد عدة سلوكات لا سوية إنتشرت داخل المجتمع وتفشي كبير للسلوك الإجرامي داخل المجتمع بالنظر لنقص تمسكنا بتقاليدنا وأعرافنا.

ج٢/ لا يقال بأن المسجد تخلى عن دوره، ولكن من المفروض عليه التخلي عن بعض الوظائف بصورة قصرية، وذلك لإعتقاد أن المسجد .... بقيام ببعض الوظائف أصبح يضر بالإسلام وهنا الخطأ الكبير لأن المسجد بدور ريادي في مجال التربية.

ج٣/ يلعب الإمام دور ريادي في مكافحة الجريمة ومحاربتها وذلك من خلال الدروس المقدمة للمصلين وأيضا عن طريق خطب الجمعة من خلال أيضا حلقات العلم التي تهدف إلى إبعاد الناس عن الوقوع في الرذيلة، ومنه السعي لنشر الأخلاق السامية وذلك من روح القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ج٤/ المسؤول عن إنتشار الجريمة هم الأسرة- المدرسة- وسائل الإعلام والشارع والمجتمع ككل الذي تتخلى عن أداء دوره داخل النظام التربوي.

ج٥/ الدين الإسلامي ينظر للجريمة نظرة دونية على طول الخط وهذا ما أكدته آيات قرآنية فقد نهى الإسلام عن الزنا وأقر فيه حد مائة جلدة، والرجم حتى الموت للزني المتزوج كما أمر الإسلام بقطع يد السارق، وأمر بقتل القاتل، وسن الله شرائع حفظ من خلالها الكليات الخمس للإنسان (العقل- الدين- النفس- العرض- المال)، ولذلك أسن تشريعات سماوية كاملة وفرضها علينا.

ج٦/ بطبيعة الحال تمارس العوامل المادية (كالبطالة- الفقر) دورا في ظهور السلوك الإجرامي لأن لها قوة كبيرة في بناء الشخصية الفردية وتحريك ردود أفعاله ولكن ليست لوحدها المؤثرة، لأن الجانب الروحي يحض الفرد من الوقوع في الجريمة. فكلما تزود الفرد بالوازع الديني وتقوى لديه هذا الأخير من خلال قراءة القرآن والمحافظة على الصلوات في وقتها وتلاوة الأدعية الشرعية هذا ما يؤدي إلى إبتعاده عن الجريمة لأن هناك عدة أسر فقيرة وبطالين بعيدين عن الجريمة لأن لعامل التربية دور هام في هذا المجال.

ج٧/ نعم. يمارس المسجد دور في عملية التنشئة بحكم أن هذه المؤسسة هامة داخل مجتمعنا المسلم وخاصة أن معظم الناس يدخلون للمسجد ويسمعون الخطب فيه والدروس ويتأثرون بما يسمعونه ويرونه.

ج٨/ يتدخل الإمام بشكل دائم ومتكرر وذلك من خلال خطبة الجمعة والدروس ومن خلال دروسه وحلقات العلم المقدمة دوما بصورة مستمرة، كما يسعى لتقديم النصح والإرشاد للجميع للإبتعاد عن الجريمة ومحاولة إبعادهم عن الإنحراف وذلك بتقديم المواعظ والنصائح مستندا في ذلك على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعمل الصحابي.

ج٩/ الحلول في رأيي: محاولة تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والمعيشية والمادية، وتدعيم ذلك من خلال تزويد المجتمع بالنصائح والمواعظ عن طريق خطب الجمعة والدروس، وتحسين عمل مؤسساتنا التنشئية لأداء دورها التربوي على أحسن وجه لخلق حالة من التنسيق في أداء دورها داخل المنظومة الإجتماعية.

الحالة رقم (٠٣):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥,٠١,٠٥م مكان المقابلة: عين الدفلى

الجنس: ذكر الوظيفة: إمام صلوات.

المستوى التعليمي: الأولى ثانوي الوظيفة الحالية: إمام صلوات مرسم.

الأقدمية في العمل: ٢٠ سنة الأقدمية في المنصب الحالي: ٠٥ سنوات.

ج١/ تفاقم ظاهرة الإجرام ناتج عن إبتعادنا عن الدين، فمعظم الأفراد تخلو عن الدين وأصبح الدين موجود داخل المسجد فقط، لكن في الشارع غير موجود، والناس تتعامل بدون دين، الذي غاب في كل تعاملات الناس، ومقصور دوره عن الصلاة فقط وهنا الخسارة الكبيرة فمن المفروض أن يكون الدين في كل مكان لا في المسجد فقط.

ج٢/ المسجد يقوم بدوره كامل في تربية الأفراد ورعايتهم وذلك من خلال الإمام الذي يقوم بدور كبير في إطار المسجد، ولكن المشكل موجود خارج المسجد من خلال الفوضى الملاحظة خارج المسجد في الشارع.

ج٣/ الإمام يقوم بعمل كبير، وهذا ما نلاحظه من خلال خطبة الجمعة ودروسه داخل المسجد والمواعظ التي يقدمها خارج المسجد وسعيه لتغيير المنكر بيديه ولسانه وقلبه وهو أضعف الإيمان.

ج٤/ المسؤول الأول على إنتشار الجريمة عدم التدين المنتشرة في المؤسسات الإجتماعية فالأسرة ضعف فيها التدين بمشاهدتها للأفلام الخليعة من خلال القنوات الإباحية التي تنشر الرذيلة والأب والأم لا ينهوا

أبنائهم عن التبرج والسفور، والمدرسة لا تربي جيدا فالمعلم يخاف التلميذ (مهزلة)، ووسائل الإعلام تنشر الإنحراف، ولذلك فالشارع أيضا يضم عناصر منحرفة لينشر بعد ذلك الفساد.

ج٥/ نهى الإسلام عن الجريمة في كل أحكامه ولعن المجرم والمتواطئ معه وأمر بمعاقبة المجرم والمتواطئ معه في كل الجرائم المرتكبة وهذا ما يعد كبيرة من كبائر، فالجريمة محرمة بنص قرآني.

ج٦/ الأسباب الرئيسية للجريمة فهي عدم التدين، وعدم تمسكنا بالدين الإسلامي، لأن العوامل المادية (كالبطالة- والفقر) لا تؤدي للجريمة لأن الفقر كان دافع للتعلم ولوصول هؤولاء الفقراء لأعلى المراتب والمناصب العلمية والمهنية، ولكن السبب لحدوث هذا الإنحلال هو ضعف التدين، ونقص الوازع الديني لدى الأفراد الذين يمارسون الجريمة.

ج٧/ المسجد حاليا هو المؤسسة الإجتماعية الوحيدة التي تسعى لتهذيب الأخلاق، لأن كل المؤسسات عاجزة عن الوعظ والنصح والإرشاد ولكن المسجد يقوم بالنصح والوعظ والإرشاد الدائم والمستمر لعدد كبير من المصلين في حين تعجز باقي المؤسسات عن القيام بذلك عجزا كليا.

ج٨/الإمام يتدخل بشكل واضح من خلال خطب الجمعة والدروس وحلقات العلم لزرع الدين الإسلامي بتعاليمه السمحة لزرع الإخاء والمحبة ونبذ العنف والإنحراف والرذيلة.

ج٩/ الحلول وهي التمسك بالدين الإسلامي والإبتعاد عن الجريمة والإنحراف لأن ما هو موجود في الدين لا يوجد في أي ميدان آخر. لأن كل الوسائط الأخرى عاجزة أمام المسجد فللمسجد دور هام خاصة ما يسعى لنشره داخل المجتمع المسلم، ولذا أنصح الجميع بالعودة للتدين والإبتعاد عن الرذيلة.

الحالة رقم (٠٤):

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٤,١٠,٣٠م　　مكان المقابلة: مسجد النصر بمليانة

الجنس: ذكر　　الوظيفة: إمام مسجد مرسم.

المستوى التعليمي: ثاني ثانوي　　الوظيفة الحالية: إمام مسجد مرسم.

الأقدمية في العمل: ١٥ سنة　　الأقدمية في المنصب الحالي: ١٢سنة.

ج١/ ظهرت في السنوات الأخيرة آفة عظيمة وهي انتشار العنف الإجرامي وتنوعه في كل أنحاء الوطن الجزائري. وهذا راجع إلى عوامل وأسباب كثيرة قد تكون عامة وخاصة فسوء التربية وغياب الأمن والتساهل في عقوبة المخالفين والمجرمين وانتشار البرامج التي تدعو وتساعد على ذلك مما جعل كثرة التصرفات السيئة.

ج٢/ قال الله تعالى:"لمسجد أسس على التقوى..... والله يحب المطهرين" وقال أيضا: " في بيوت أذن الله أن ترفع ..... والله يرزق من يشاء بغير حساب" فالمسجد كان ومازال مكانا للعبادة واكتساب الأخلاق والعلوم التي تنفع العبد في دنياه وآخرته يتلقى الدروس والمواعظ والعبر من طرف أئمتها ومدرسيها، وما كان انتشار السلوك الإجرامي إلا من طرف شرذمة لم يفهموا من الدين إلا إسمه لم يعرفوا منه إلا إسمه، ينددون في العنف ظانين أن ارتكاب الجرائم و الاساءة إلى الغير سبيل النهي عن المنكر متهمين الإسلام أنه الدين الداعي إلى ذلك..... والإسلام برئ منهم كبراءة الذئب من دم يوسف (عليه السلام) فتكون النتيجة أن هذا القول مردود على أصحابه، باطل لا أساس له من الصحة، وهذا موقف كل رجل مسلم عاقل يؤمن بالله واليوم الآخر.

ج٣/ مما أجمع عليه الناس أن من دخل المسجد كان آمنا لأنه مكان لا صخب ولا شجار لا غلا فيه ولا اعتداء والإمام هو نواة المسجد وأساسه. إن كانت أخلاقه وتصرفاته مكتسبة من القرآن والسنة وهذه شروط ومقاييس الإمام فهو يتحكم في زمام الأمور، فلا شك أن الأئمة دورهم دعوة الناس إلى فهم الدين وما جاء به الكتاب وجاءت به السنة مبينين ما حرمه الله من سفك الدماء والكف عن إذاية الغير محافظين على حرمة المسلم مهما كانت أفكاره، فالدروس التي يلقيها الأئمة في المساجد لها أهمية كبيرة في تحسين سلوك الناس وترييبهم تربية خلقية مبنية على التسامح والتعاطف والمحبة والأخوة وغير ذلك مما دعا إليه الإسلام.

ج٤/ قال اله تعالى:"..... وقفوهم إنهم مسؤولون" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" كلكم راع مسؤول عن راعيته" فمسؤولية انتشار الجرائم بين أفراد المجتمع لا تتوقف عند شخص معين وأفراد معلوم، إنما هي مسؤولية الأولياء، والمدرسة. رجال الأمن المسجد، الإعلام بدور خاص والمجتمع والشارع بدور عام. لكن إذا أردنا أن نبين المسؤول الأول في انتشار الرذيلة والعنف الإجرامي هم الأولياء خاصة. لا تنسى الإعلام وما يبث في القنوات.

ج٥/ قال الله تعالى:" إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله أو يسعون في الأرض فسادا....." وقال:" إن الله لا يحب المفسدين" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" سباب المسلم فسوق وقتاله كفر" والنصوص في هذا المقام كثيرة. وقال الله تعالى ناهيا على ارتكاب المنكرات" ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" فالإسلام منذ ١٤ قرنا يدعو إلى المحافظ على: الدين- النفس- المال- العرض.

ج٦/العوامل أو الأسباب التي تساعد على انتشار الجريمة لا تقتصر على الماديات فحسب فقد تجد من الأغنياء والميسورين من يقوم بارتكاب الجرائم و أبشع الأعمال لأن البطالة والفقر وغيرها تساعد على السرقة خاصة، أما سوء التربية والإعلام الفاسد وبعض القوانين التي تنقصها الصرامة والحدة في التطبيق لها دور فعال في ذلك.

ج٧/ لا شك أن كل مؤسسة تربوية تدعو وتعلم الأخلاق والتحلي بالصفات الحميدة التي تساهم في تهذيب السلوك والحد من انتشار الجرائم. وخاصة المسجد والمدرسة بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة.

ج٨/ كل ما فيه محرم وإثم وعدوان وطغيان وجرم للأئمة دور كبير في الحد منها سواء كانت الإذاية باليد أو باللسان السرقة- القتل- تعاطي المخدرات وغيرها آفات خطيرة يمكن للأئمة من التقليل منها إذا وجدوا أذنا صاغية.

ج٩/ لا شك أن الحلول تختلف من شخص إلى آخر حسب ما يراه العبد، فمن بين الحلول التي يمكن أن تتفق عليها بعض الأراء.

- الإكثار من الدروس والمواعظ في هذا الباب في المسجد.
- محاضرات وجلسات إعلامية.
- إعلانات متكررة تحذر من هذه الآفات.
- إصدار قوانين صارمة تتعلق بعقوبات قاسية.
- دروس خاصة في البرامج التربوية التعليمية في كل المستويات.

الحالة رقم (٠٥) :

البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥,٠٣,٠٢م مكان المقابلة: مليانة

الجنس: ذكر الوظيفة: إمام أستاذ.

المستوى التعليمي: جامعي الوظيفة الحالية: إمام أستاذ.

الأقدمية في العمل: ست سنوات الأقدمية في المنصب الحالي: ٠٨ ست سنوات

ج١/ أسباب انتشار العنف في بلدنا كثيرة.

١) قلة الوازع الديني.

٢) ضعف التربية الأسرية.

٣) تقصير المناهج التعليمية والتربوية (على سبيل مثل عدم الإهتمام بحصة التربية الدينية في الثانويات أو في امتحان البكالوريا).

٤) الدور السلبي لأجهزة الإعلام وسيرها في ركب (مناف لقيم الأمة وعاداتها وتقاليدها.) وعدم استغلالها لنشر القيم والآداب.

٥) تأثير الثقافات الأجنبية في الجيل والشباب

٦) أياد خفية ماسونية يهودية حاقدة.

٧) غياب الردع الصارم وذلك بتعطيل تطبيق الحدود الشريعة والشريعة الإسلامية.

٨) المفهوم السيئ لمبدأ الحقوق والحريات.

٩) غياب القدوة الحسنة في البيت والمدرسة والمجتمع.

ج٢/ نعم للمسجد دور كبير في الحد من السلوك الإجرامي فهو قلب الأمة النابض وهو مصنع الرجال ومنه قد تخرج العلماء والعظماء والحكماء، وهو يربط المسلم بربه ويخرجه فردا طيبا ومواطنا صالحا ولما همش المسجد ومكانته في المسجد وذلك بترك الاعتناء بتأطير الأئمة والوعاظ والمرشدين والخطباء، وتوفير لهم المناخ الملائم، للمساهمة في خدمة الدين والمجتمع فبعض المساجد المركزية وفي المدن الكبر ينقصها التأطير والإهتمام بها فكيف يمكن لها أن تنهض فتقوم بدورها.

ج٣/ تأطير الأئمة والوعاظ والمرشدين والخطباء.

ج٤/ المسؤولية مشتركة وهي مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة. فمسؤولية الفرد هو ابتعاده عن طريق الهداية والصلاح وعدم الاهتمام بدينه وإيمانه وصلاحه واستقامة سلوكه فيحصن نفسه من مرض الشبهات وخطر الشهوات فالعنف والجريمة من المعاصي التي لها علاقة بالأمرين. وقد تكون مسؤولية الفرد يترك القيام بواجبه تجاه أسرته وأولاده فلا يأمرهم بالمعروف ولا ينهاهم عن المنكر. وقد يكون هو أحد الداعي (العنف الجريمة) بسلوك المنحرف وتصرفاته أمام أبنائه. وقد تكون مسؤولية المجتمع الذي فقد أهله وأصحابه دور مهما في الإرشاد إلى الخير والتحذير من الشر والتحصين ومكافحة الرذائل والمصائب. وقد يكون دور الدولة فهي صاحبة الأمر والقرار والسلطة فتحمي شعبها وأفرادها وتوجههم لما فيه صلاح دنياهم وأخرتهم وكما قال عمر رضي الله عنه: إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

ج٥/ لينظر الدين الإسلامي إلى السلوك الإجرامي أنه مخالفة لأمر الله عز وجل وعصيان وأنه إفساد في الأرض وقال الله تعالى : ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وأنه إتباع لخطوات الشيطان وسبيله. والله

تعالى يقول:" يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر"

وعليه فإن الإسلام قد رتب على المعاصي والإجرام من جملة المعاصي عقوبات وزواجر ليكف الناس عن تعدي حدود الله فالإجرام تعد لحدود الله تعالى والله تعالى يقول:" ولا تتعدوا حدود الله" وقال" ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه" وأما المجرم فهو رجل عاص قد خالف أسس الإسلام وأعمال الإيمان فإن المسلم الحق والمؤمن الكامل هو من اتصف بالخير والعمل الصالح والبعد عن الفواحش والآثام والجرائم والحرام والمتواطئ مع هذا الأخير فإنه من المتعاونين على الفساد والإثم والله يقول:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والفساد" ونجد أن الإسلام قد ألحق العقوبة ببعض المتعاونين على المنكر والفساد من ذلك الاشتراك في قتل الناس فإن القصاص قتل الجميع والإعانة على شرب الخمر تلحق صاحبها اللعنة وكذلك الرشوة وغير ذلك. فإن المتواطئ في الإسلام شدد عليه حتى لا يتعاون مع أهل الشر والإسلام فتح باب التوبة والرجوع إلى الله أمام المجرم والمتواطئ ومن تاب تاب الله عليه.

ج٦/ الأسباب الرئيسية في إنتشار الجريمة كثيرة. أهمها ضعف الصلة بالله عز وجل وضعف الإيمان والتدين والافتتان بالدنيا ونسيان الآخرة والحشر والحساب فلو كان المجرم يخاف الوقوع بين يدي الله واستحضر عظمة الله وقربه منه لما أقدم على جريمة ومن بين الأمور المساعدة على الجريمة عدم الوقوف على خطرها وضررها وعقوبتها الشرعية. ومن أسباب انتشار الجريمة المحيط والمجتمع الذي ينتشر فيه الفساد والمحرمات والانحرافات الأخلاقية. والبطالة والفقر قد تكون عوامل رئيسية وغير رئيسية بحسب الأشخاص فمثلا هناك من الفتيات والنساء من الحاجة دفعتهن للدعارة قصد توفير ضروريات الحياة وهذا ليس مبرر شرعي بل هو دافع شيطاني وغدر لمن ضعف إيمانهن وتوكلهن على الله وصبرهن فإن الله تعالى يقول:" ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يكتسب" والحرة تجوع ولا تأكل من ثديها.

ج٧/ للمسجد دور عظيم في المساهمة على إصلاح المجتمع وتهذيب النفس ونشر الأخلاق الفاضلة ولكن ينبغي النظر إلى عمل المؤسسات الأخرى فقد تهدم ما يبنيه المسجد من صلاح وينشر من الخير فمثلا الإعلام والنوادي الثقافية لا بد أن يدفع دور المسجد إلى الأمام وتشجيعه بوقوفها أمام الفساد والجريمة.

ج٨/ للأئمة دور مهم وأساسي عن طريق الدعوة إلى الله على علم وبصيرة وحكمة وموعظة حسنة عن طريق الخطب والدروس والمحاضرات والندوات والزيارات ولكن هناك عوائق كثيرة تحول دون قيام الإمام بواجبه الدعوي فليس محاربة الجريمة هو محاضرة عن خطر المخدرات أو شرب الخمر، أو السرقة فالعمل متكامل بين المؤسسات الرسمية في المجتمع والبلاد.

ج٩/ وأما الحلول فهي العودة إلى قيم ديننا وتعاليم كتاب ربنا فلن يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها كما قال مالك رحمه الله تعالى.

١٠. ١. ٥.المقابلة الخاصة بالطب الشرعي:

الحالة رقم (٠١): والوحيدة بحكم المسؤول الوحيد على القطاع.

البيانات الشخصية:

البروفيسور: م ، م ، رئيس مصلحة الطب الشرعي والعطب الجثماني.

الوظيفة: عميد الأطباء. - تاريخ المقابلة: ٢٠٠٥/٠٢/٢٢.

مكان المقابلة: المستشفى الجامعي فرانز فانون. البليدة.

الجنس: ذكر.

الوظيفة: رئيس مصلحة الطب الشرعي والعطب الجثماني. (الجسماني).

المستوى التعليمي: دكتوراه في الطب + دبلوم تخصص في طب الشرعي.

الوظيفة الحالية: طبيب شرعي + رئيس مصلحة الطب الشرعي .

الأقدمية في العمل: ١٩ سنة.

الأقدمية في المنصب:١٩ سنة.

- التعريف بالمصلحة: هي إستشفائية جامعية، تقديم خدمات للمتربصين، طبيب عام الحقوق الطبية، الطب الشرعي، أخلاقيات المهنة، التكفل بضحايا حوادث المرور، وكل أنواع العنف، الضرب والجرح المتبادل، ضحايا الإرهاب، ضحايا السلاح الناري والإنفجارات والإعتداءات الجسمانية، الأضرار.

-١- النظر إليهم على أنهم ضحية يجب تشريحهم وتحديد الضرر لكشفه للسلطات حتى يتم معاقبة الجاني.

-٢- المصلحة تقوم بالتكفل بضحايا حوادث المرور، وكل أنواع العنف والضرب والجرح ضحايا الإرهاب.

-٣- دور بيداغوجي +التكفل بالضحايا بما فيه التشريح.

-٤- التكفل بضحايا العنف، ثم تشريح الجثة وتحديد تاريخ وساعة الإعتداء، تحديد الضرر وكتابة تقرير حول الحالة.

-٥- يتم تقييم العاهة أو العطب الخاص بالمعتدي عليه عن طريق التشريح بشكل عام.

-٦- الجهات: القضاة، قاضي التحقيق، وكيل الجمهورية، قاضي الأحداث والشرطة القضائية، وفرق الدرك الوطني.

- أخذ التعليمات من هذه الجهات بالتشريح، قاضي الأحداث (الفعل المخل بالحياء).

- الشرطة القضائية: تقديم يد المساعدة في مجال الشرطة العلمية (البصمات المخبرية).

وتقوم هذه الجهات الرسمية بتسخير رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى فزانز فانون بالبليدة[1]* من أجل القيام بتشريح الجثة.

* تحديد تاريخ وساعة الوفاة إن أمكن.

* تحديد أسباب الوفاة.

* ذكر العلامات الخارجية والداخلية للجثة.

* القول ما إذا كانت الوفاة بعنف أم لا.

* موافاتي بكل معلومات يراه غير ضرورية.

* موافاتي بنسخة من شهادة التشريح لتسليم رخصة الدفن.

* موافاتي بثلاثة نسخ لتقرير تشريح الجثة.

* ولإثبات عدد وطبيعة وخطورة الجروح الملحقة بها والتي سيقوم بتعيينها، ويحرر محضر بالصدق والأمانة بهذه المهمة.

-٧- غالبا ما يكون المعتدي أجنبي أو يكون الإعتداء بين زوجين.

-١-الضرب -٢- السلاح الأبيض بكل أنواعه.-٣- إستعمال الأدوات الحادة.

كما يتم الضرب بالأيدي والأرجل- وبالعصى- والألات الحادة، والسكاكين المتداولة في السوق.

-٩- وباء أو ظاهرة سلبية تهدد المجتمع ينبغي القضاء عليها.

-١٠- المقبلين هم المراهقين بين (١٥سنة إلى ٢٥سنة)، والذكور بدرجة كبيرة.

-١١- ذوي مناصب دنيا، كل شرائح المجتمع أصبحت عرضة للإعتداء، كل الشرائح متعرضة لهذا الإعتداء والأكثر هي الفئة المهمشة.

-١٢- المستوى التعليمي المتدني، ولكن أود التأكيد على أن كل شرائح المجتمع أصبحت عرضة للإعتداء أو العنف.

-١٣- يتم تقييمها على حسب الخطورة وموقع الجروح وتكون الخطورة على حسب مدة العجز فكلما كانت مدة العجز أطول كانت العقوبة أقصى.

- ومدة العجز المؤقت/ الكلي تخضع على حسب الخطورة وموقع الجروح. نسبة العجز (I.T.T) العجز الجزئي/ الدائم.

-١٤- التقييم يؤخذ بعين الإعتبار في كل الحالات. نعم ☒.

-١٥- نعم يقوم المعتدي دائما بمتابعة الجاني قضائيا، وتتدخل الدولة دون إرادة المعتدي عليه في حوادث نادرة.

-١٦- السلوك الإجرامي في مدينة البليدة منتشر بشكل خطير وهو في تزايد مستمر يتطلب عدة وسائل للقضاء عليه. إستفحال الأمر وإستئصال الظاهرة، أصبحت تهدد المجتمع، ولا تزال تزداد ضراوة، ويتطلب بذل جهد والوسائل الجبارة، والقيام بتوعية كبيرة التخفيف من هذه الظاهرة وخاصة في الوسط الشباني والمتواحد بالأماكن، وذوي الأماكن المحرومة (الجهل، الأمية، البطالة)، دوافع في المدمنين، المنحرفين.

١٠. ٢. دراسة حالة المقابلات مع الأخصائيين والأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الأولى:

" تمنح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنشئة إجتماعية غير سوية ذات بعد اجتماعي، ثقافي، تربوي يدفع بهم للجوء إلى الجريمة".

وسنحاول معالجة هذه الفرضية بتحليلنا لمضمون المقابلات ولنبدأ بالمختصين في علم الاجتماع ثم علم النفس وعلوم التربية، ثم رجال القانون، ثم الأئمة، ليليها بعد ذلك رئيس قسم الطب الشرعي بالفرانز فانون بالبليدة، ولقد تم ترقيم المقابلات والتعليق عليها من هذه الزاوية.

١٠. ٢. ١. بالنسبة للمختصين في علم الاجتماع:

أكدت كل الحالات أن لسوء التنشئة الإجتماعية دخل في انتشار السلوك الإجرامي فالحالة رقم(٠١) أكدت أن الأسرة من أهم المؤسسات التنشئية، وعندما المؤسسات التنشئية تتخلى عن وظائفها الأساسية هذا يؤدي بالضرورة إلى تفاقم انتشار السلوك الإجرامي، لأن المؤسسات مثل المدرسة -الأسرة - وسائل الإعلام -المسجد هذه المؤسسات الإجتماعية وغيرها لها أدوار تلعبها في تنشئة الفرد حتى يكون الفرد مندمجا في المجتمع ويساهم في تنمية مجتمعه، فإذا اختلت وظائف هذه المؤسسات فإن النتيجة هي انتشار السلوك الإنحرافي لدى هذه الفئات، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين هذه المؤسسات، المدرسة أصبح لها وظيفية تعليمية بالرغم من أنها تربوية وهذا غير موجود أصلا، فالمدرسة مكتفية بالتعليم فقط، وهذا ما أكدته الحالة(٢) بأن للمدرسة دخل في تفاقم وانتشار السلوك الإجرامي. وفي نفس السياق أكدت الحالة رقم(٢) أن أول عامل في المؤسسات التنشئة في بناء عملية التنشئة الإجتماعية من جهة، وبناء المؤسسات التنشئة وتفعليها مما يجسد من خلالها توجيه السلوك الفردي وذلك من خلال محتوى التنشئة والتطبيق الموجه للنشء كذلك دور الضبط إما هناك نوع من المبالغة والغلو في استعمال أدوات الضبط أو غيابها كلية هي المسؤولة عن العنف والجريمة لأن في كثيرا من الحالات مرتكبي هذا السلوك ينتقمون من المجتمع والمعايير المنظمة لهذا الأخير، وهذه الممارسة هي تعبير عن سخطهم بالإضافة إلى الاستهلاك الثقافي خاصة ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة التي يهيمن عليها العنف والجريمة صورا ورموزا، فالتلفزة من حيث نوعية الأفلام التي تتطرق للعنف والجريمة والجنس، فمعظم مرتكبي الجريمة يعمدون إلى التقليد للبطل (HOROS) حسب(تارد) سواء في تصفية الحسابات أو تحقيق الذات أو التعبير عن المكبوتات، وكذلك الوضع الاقتصادي والمتمثل في تفاقم البطالة، والحرمان المادي، هناك علاقة دياليكتيكية بين الحرمان والعنف والجريمة. كما أن في رأي الحالة(٣) في هذا الإطار أن هناك خلل في التوازن الإجتماعي لأن هناك جدران قائمة بين كل المؤسسات والأنساق سواء كانت المؤسسات من الماكرو (الدولة) إلى الميكرو (البيت)، عدم وجود اتصال داخل البيت بين أفراد الأسرة الواحدة، فالروابط الأسرية أصبحت شكلية هزيلة. الأسرة أصبحت تؤدي الوظيفة البيولوجية وباقي الوظائف الأخرى غائبة كلية، وهذه المؤسسات لها مسؤولية وخاصة الأسرة بالدرجة الأولى فلومبروزو يرى أن الأسرة مسئولة من خلال انحراف الوالدين وذلك عن طريق التقليد أيضا الأسرة المنحلة أو المفككة، ومعاناة الأسرة من الانحلال، مثال ذلك: تشغيل الأبناء التسول، انقطاعهم عن التدريس، عدم الاستفسار عن الأبناء فيما يتعلق بالدخول والخروج من البيت، مع من يتواجد الأبناء، وفي هذا السياق قدمت لنا الحالة رقم (٣) حلول في

إطار تفعيل عملية التنشئة الإجتماعية حيث أن أول إشكال يكمن في توعية المجتمع بمخاطر الجريمة والعنف والعمل على إظهار دور كل المؤسسات والدور الممكن القيام به في مجال التوعية وغرس الفضيلة في الأفراد خاصة تفعيل وسائل الإعلام والاتصال عن طريق برامج حية تبين تأثير هذا الكابوس، كما أكدت الحالة رقم(٠٣) ضرورة استعمال الكتاب المدرسي لتمرير النماذج المتفتحة ذات البعد الإنساني والعمل على تطهير الكتاب المدرسي الوسائل البيداغوجية، ومن الخطاب العنيف والمغذي للتفرقة والتمييز والعنف، بالإضافة إلى تفعيل دور الجمعيات والنوادي والأحزاب المفروض أن يلعب دور في هذا المجال وخلق حالة من التسامح بالإضافة إلى المسجد. كما أن الحالة رقم(٠٤) أكدت على أن غياب دور الأسرة قد يؤدي إلى السلوك الإجرامي، وكذا لضعف المؤسسات التنشئية تأثير في هذه المعادلة ككل في حين ترى الحالة رقم(٠٥) بأن ليس للأسرة دخل كبير في الجريمة والعنف، وإن كان لها دور فهو غير مباشر إلا أنها لم تلعب دورا في التقليص من الجريمة والحد من العنف، وفي نفس السياق ترى الحالة رقم(٦) بأن الأسرة مسئولة عن انتشار السلوك الإجرامي لأن مرجعيتها التنشئية أساسية، ولذا توصي الحالة رقم(٦) بضرورة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية (الأسرة -المدرسة-الجمعيات وسائل الإعلام .....). وفي هذا الإطار (عملية التنشئة الاجتماعية)،وفي مجال علاقة الاستهلاك الثقافي بالسلوك الإجرامي فالحالة رقم (١) ترى أن المشكلة ليست في الاستهلاك الثقافي، ولكن المشكل في نوع الثقافة فإذا كانت الثقافة المستهلكة تحتوي على مفاهيم عنيفة فهذا يؤدي إلى العنف، وأما إذا كانت عناصر الثقافة المستهلكة ليس بالضرورة تؤدي إلى العنف وفي هذا السياق ترى الحالة رقم(٢) أن للاستهلاك الثقافي علاقة وطيدة بتنمية السلوك العدواني والعنيف، وترى الحالة (٣) أن الاستهلاك الثقافي عملية خطيرة، ويستند في ذلك إلى مقولة "François Mauriac":" dis moi ce que tu lis, je te dirai qui tu es" في حين ترى الحالة(٠٤) بأن الاستهلاك الثقافي للمنتوج الذي يروج لثقافة العنف والقتل يؤثر أيضا في تنمية هذا السلوك داخل المجتمع. في حين ترى الحالة رقم(٠٥) بأن للاستهلاك الثقافي قد يكون سببا غير مباشر في انتشار السلوك الإجرامي، فالاستهلاك الثقافي منتشر في جميع المجتمعات والأفلام العنف منتشرة أيضا، ولكن المسألة تعود إلى تكوين الفرد الجزائري وسلوكه، وتنشئته الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا العامل التنشيء وذهبت الحالة رقم(٦) إلى تأكيد دخل الاستهلاك الثقافي لكن بالاشتراك مع باقي العوامل الأخرى.

- ونستخلص أن سوء التنشئة الإجتماعية المقدمة من المؤسسات الاجتماعية (الأسرة-المدرسة-وسائل الإعلام-المسجد) يؤدي إلى ارتفاع الانحرافية ومنه السلوك الإجرامي، كما أن وجود حالة من الانسداد وعدم التنسيق بين المؤسسات المشكلة للمجتمع يؤدي إلى خلق حالة من الاضطراب وخلل وظيفي تنشئ مما يفتح المجال للإجرام، كما أن للاستهلاك الثقافي الذي أصبح بمثابة متغير إستراتيجي في معادلة تكون شخصية الأفراد وظف بطريقة ليساهم في ميلاد الإنحرافية في السلوك التي تفتح الطريق أمام الإجرام والعدوانية والعنف.

١٠. ٢. ٢. بالنسبة للمختصين في علم النفس وعلوم التربية:

الحالة رقم(١) ترى أن الأسرة أولا ثم المدرسة يساهمان في بروز السلوك الإجرامي كما أن بعض المؤسسات يمكن أن تساهم بشكل واضح من خلال غياب الرقابة والانضباط خاصة التعليم والتكوين المهني. كما أن للتربية الأسرية دخل من خلال عدم تلقي الأولياء للتكوين المناسب لتربية الأبناء، ونظرا للتحولات التي طرأت على الأسرة من جهة وللتحرر الذي طرأ على الأبناء من جهة أخرى فإنه يصعب على الأولياء التحكم في أبنائهم. ومن هنا تنتج صراعات قد تؤدي بهؤلاء الأبناء إلى ترك البيت والانضمام إلى جماعات الأشرار ليصبحوا مجرمين فيما بعد، وفي نفس السياق تدعوا الحالة رقم(١) إلى رد الاعتبار للأسرة وضرورة تسليم مقاليده من جديد في تربية الأبناء مع الرجوع إلى الأسلوب القديم الذي يشمل العائلة الكبيرة التي تستحوذ على الأفراد وتكوينهم حسب الوجهة التي يرضاها المجتمع كما تساهم المدرسة في التربية عوض الاكتفاء بالتعليم فقط، وأن يكون المعلم قدوة حقيقية للمتعلم. وعلى وسائل الإعلام أن تلعب الدور الكافي في نشر الوعي العلمي والتربوي بين الناس وأن يتحمل كل كبير مسؤوليته في الدور الذي يلعبه في المجتمع، كما تدعو الحالة رقم(٠١) في نفس السياق إلى أن مساهمة علماء النفس تتمثل في الاتصال المباشر مع عائلات والشباب في علاج المشكلات قبل أن تتفاقم كما توصي الحالة رقم(٠١) بضرورة تعيين كل متخصص نفسي في المدرسة في مختلف مراحلها من أجل الحد من المشكلات السلوكية والعدوان قبل أن تتفاقم لتصبح مشكلات اجتماعية عامة، في حين ترى الحالة رقم (٢) بأن هناك الأسرة أولا ودورها في توجيه السلوك وبذلك فأكيد أن المؤسسات الاجتماعية هي المسؤولة على انتشار السلوك الإجرامي من خلال سوء عملية التنشئة الإجتماعية، كما أن للتربية الأسرية علاقة في ظهور السلوك غير السوي مستقبلا كما توصي الحالة رقم(٢) إلى ضرورة توفير مجالات الترفيه أو الترويج عن النفس وتصفية الأجواء أو المتنزهات أو الحدائق العمومية والشواطيء من المظاهر والسلوكات الأخلاقية، والجريمة حسب الحالة رقم(٢) تصب الواحدة في الأخرى، جريمة الزنا، جريمة القتل، جريمة السرقة.....الخ. وبالمقابل ترى-في هذا السياق- الحالة رقم (٠٣) بأن الأسرة مسئولة بالدرجة الأولى ثم أصحاب القرار في المجتمع في انتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع، وتؤكد في نفس المظمار الحالة رقم (٠٣) أن السلوك الفردي يتوقف على طبيعة التنشئة الإجتماعية، فإن تركت أثرا كبيرا وكان إيجابيا تقل السلوك الإجرامي، كما لا ينكر أحد دور التنشئة الإجتماعية في بلورة سلوك الأبناء، فالمعايير السلبية تحدد وتضبط داخل الأسرة قبل كل شيء ويتوقف تثبيتها على شخصية الفرد وطبيعة المحيط الذي سيعيش فيه وترى الحالة رقم(٠٣) أن الحل الأساسي يعود إلى الأسرة والتنشئة الإجتماعية للشخص وهو طفل ثم إلى المجتمع الذي يجب أن يوفر للشخص ظروف تلبية مختلف حاجاته النفسية والإحتماعية والاقتصادية، وتبقى الفروق الفردية والخصائص الفردية التي لا يمكن التنبؤ بها، كما تدعو الحالة رقم(٠٣) إلى ضرورة الاعتماد على الجانب المعرفي والعلمي. وفي سياقنا عملية التنشئة الإجتماعية الملقاة على عاتق المؤسسات

الإجتماعية ترى الحالة رقم(٠٤) بأن المدرسة تحتوي على مراهقين من (١٢- ١٩سنة)، والمراهقة هيجان نفسي وجداني ، مرحلة غليان وثورة ويجب التعامل معها بحذر، هذا من ميزة المراهقة أيضا فكري، وهذا ليس خاص بالمراهق الجزائري، وعلى مستوى الجنسيين، فالمراهق يدرك أن جسده يتغير وأن حاجات تنمو في طياته ومن خلالها يعي قوته ويحاول أن يغير المجتمع والإنسانية، فلم يجد الإسلامويين عائقا في توجيههم أي استغلال هذا الجانب بشكل هدام ولكن في رأي الحالة رقم(٠٤) ليست المدرسة شجعت هذه الظاهرة ولكن هو التنظيم الإجتماعي الذي يخلق الباب أمام المراهقة، فالتنظيم القديم يخلو فيه مرحلة المراهقة وحتى بعد الاستقلال، المراهقة كانت منعدمة، فالفرد ينتقل من مرحلة الطفولة الأخيرة إلى الكهولة من خلال الزواج المبكر، ولكن التنظيم الإجتماعي لم يتفتح ليسمح للمراهقين من تنظيم سلوكاتهم فيمكن أن نثبت أن المدرسة أكبر ضحية، لكن فيما يتعلق بباقي المؤسسات الإجتماعية (الأسرة -وسائل الإعلام) لايمكن إثبات ذلك علميا. وفي رأي الحالة رقم(٠٤) أنه إذا اعتمدنا العنف كعامل لتسيير المجتمع يمكن أن نقول أن العنف عنصر هام في عملية التنشئة الإجتماعية على سبيل المثال: -داخل العائلة الجزائرية تحت صيغتها القديمة، توزيع الذكور في الخارج، والبنت في الداخل، وفي الداخل تتابع البنت الصراع الذي يتم بين أمها وجدتها (صراع قديم)، وهذا ما أسميه تربص غير رسمي للبنت فتدريجيا تكتشف عدة أمور، فهذا يندرج في مجال التنشئة ولكن بصفة عامة فالبنت تتابع تربصا دون أن تشعر وغير رسمي محوره الأساسي هو العنف يمكن استنتاج من خلال توظيف العنف تتم تنشئتها الإجتماعية وبصفة موازية فالولد في الخارج يتم صراع بينه وبين طفل آخر، تغلب عليه كما يعود إلى المنزل وهو خائب، فالأم تفرض عليه الثأر، ولن يعود إلا بعد الثأر من الولد الذي اعتدى عليه والأخذ بالثأر عنف، ويمكن أن نقول العنف مظهر من مظاهر التنشئة الإجتماعية، ولكن لا تقتصر على التنشئة الإجتماعية. كما أن للتربية الأسرية دخل من خلال النظام التقليدي التي تسمح فيه الأمهات لحد الآن أحد أبنائها يسلك سلوك لا يرضيها تهدد بأبيه، وهذا فيه توزيع للأدوار فالدور العنيف المادي يترك للأب والأخ الأكبر وتستعمل الأم المساومة، ولا تضرب ابنها وتسندها للزوج وتستعمل طرق ملتوية وضف إلى ذلك التربية مقدمة تجعله عنيفا . أما في إطار الحالة (٠٥) ترى بشكل عام في علم النفس كل سلوك له دوافع، بمعنى أن الجريمة من الفرد أو الجماعة لها أسباب عديدة عوامل اجتماعية، بعضها في الأسرة والآخر اجتماعي، اقتصادي، بعضها يتعلق بالتربية فهناك مؤسسات تربوية ولكن من حيث الوظيفة التنشئية فهي غائبة، هذه العوامل عدم وجود وعي لدى المسؤولين، وترى الحالة(٠٥) من منطلق الأستاذية أستند إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، الأسرة مقصرة بمؤسسات الدولة المختلفة، وأيضا وسائل الإعلام التي تبث أفلام تشجع على الجريمة دون مراقبة، وأيضا الشارع أقصد الناس الكبار، ويستند هنا لمقولة "جون أستيوارتميل" الذي يقول " التربية ما تقتضيه الأجيال الناضجة نحو الأجيال غير الناضجة" فالصغار يقلدون الكبار و بتجديد الأسرة والوسائل التابعة للدولة وخاصة الإعلام، وأنا ضد تحميل المدرسة والمسجد المسؤولية لأن هذين لا يقومان بدورهما أمام عجز

باقي المؤسسات الأخرى. فالتنشئة الاجتماعية تأثيرها معروف، أي مؤسسات المجتمع المباشرة وغير المباشرة الأسرة المدرسة، وسائل الإعلام، علماء التربية، فهناك مجالات مقصودة وغير مقصودة، فالتنشئة تبدأ بالأسرة والطامة الكبرى موجودة في الأسرة، لأن كثيرا من الأولياء يعتقدون بأن تلبية حاجيات مادية كافي وهذا ما يخلق حالة من النقص في الجانب التربوي والمؤسسات الإجتماعية تمثل خطوط دفاعية، وهذه الخطوط الدفاعية دمرت وهناك جهات تسعى لتهديم الأسرة، لذا نجد الأمراض منتشرة في الأسرة ومنه المجتمع الكبير، ونعرف دورها في التربية، ولا وجود لوعي تربوي داخل الأسرة، من منطلق غالبية الأسر، لتأتي المؤسسات الأخرى، هناك اتفاق سري بين مؤسسات المجتمع حول نشر الرذيلة والجريمة، وفي الأصل وجدت لنشر القيم، في الوقت الراهن نجدها تقوم بدور سلبي لأن المسؤولين عن هذه المؤسسات يعتقدون من خلال هذه الأوساط بأنها مجالات للكسب، فالنوادي الرياضية تقوم بالتربية ولكن ما نراه في الملاعب بعيد عن التربية، وأيضا النوادي الثقافية نسمع أخبار محزنة كتعاطي المخدرات في حين دور الشباب ملجأ للتعليم واكتساب حرف وممارسة فن من الفنون، كما أن للتربية الأسرية، وخلق حالة من التفاعل داخل الوسط الأسري يساعد في تقليص الجريمة، ونقصد بالتربية هنا الأسرة، والمسجد ليس مكان لأداء الصلوات والمدرسة يجسد ليكون مكان للتربية، النوادي الرياضية ليس مكان للركض فقط، والنوادي الثقافية ووسائل الإعلام لا داعي لبثها للأفلام المشجعة على الرذيلة، والدولة لابد أن تؤسس مجلس أعلى يضم متخصصين في مجالات مختلفة مجلس ينصب اهتمامه على رعاية الأسرة وتشريع النصوص والقوانين تحتم على كل واحد أن يقوم بدوره لأداء الأسرة لرسالتها، الأسرة هي الأساس والمنطلق تم تأتي باقي المؤسسات الأخرى إذا أردنا حسب الحالة رقم(٠٥) أن نحدث تغير داخل المجتمع الرجوع إلى الجادة من البعد الاقتصادي والثقافي والعلمي.

ونستخلص من خلال تحليلنا لهذه المقابلات التي قمنا بإجرائها مع مختصين في علم النفس وعلوم التربية من مجال عملية التنشئة الاجتماعية ومدى مساهمتها في بروز السلوك الإجرامي، بأن هناك سوء أداء لهذه الوظيفة داخل المؤسسات الإجتماعية من خلال عجز هذه المؤسسات عن أداء دورها بشكل فعال ضف إلى ذلك عدم وظيفية هذه المؤسسات من خلال العملية التربوية ومدى أدائه لهذه الوظيفة داخل البناء الإجتماعي الكلي، فالأسرة حسب المختصيين النفسانين أصبحت عاجزة عن أداء دورها التنشيء مما فتح المجال أمام الإنحرافية ومنه السلوك الإجرامي، كما أن المدرسة ساهمت من خلال المراهقين المتواجدين بها في المساهمة في بروز السلوك الإجرامي كما عمد الإسلامويين إلى استغلال هذا الوسط للزج بالمراهقين في مجال الجريمة، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام ساهمت في ظهور السلوك الإجرامي عن طريق ما تبثه هذه القنوات يثير الغرائز والشهوات وينمي العدوانية التي تساعد في ظهور الجريمة، كما أن هذه القنوات تخلت عن دورها التربوي، التوجيهي البناء لتعمد لهدم العملية التنشئية من خلال ما تبثه،

والشارع ساهم أيضا من خلال استغلاله عدم وظيفية هذه المؤسسات التنشئية ليدفع الفرد إلى الانضمام بداخله لينضم إلى جماعته الإنحرافية التي ساعدته في امتهان الجريمة.

١٠. ٢. ٣. بالنسبة لرجال القانون:

أكدت الحالات المدروسة والمتمثلة في رجال القانون الدور الرائد للتنشئة الإجتماعية في بروز السلوك الإجرامي أو تراجعه، فحسب الحالة(١) التنشئة الإجتماعية لها دور كبير في حماية الفرد من الوقوع في الجريمة أو عدم معاودة تكرار الجريمة ولذا أوصي بضرورة تفعيل المؤسسات العقابية لجعلها أكثر قدرة على تقويم سلوك الأفراد. ولن تنجح عملية التنشئة الإجتماعية إلا من خلال تحصينها حسب الحالة رقم(١) بتطبيق القانون بالإضافة أن تراجع تطبيق القانون صاحبه إرتفاع كبير للجريمة مما صعب التحكم فيها كما أن هناك قدم للقوانين حيث أصبحت غير صالحة حاليا بسب تحول كبير حدث. كما لا ترى الحالة رقم(١) أن مؤسسات إعادة التربية تساهم في الإجرام على طول الخط، ولكن هناك نقص داخل هذه المؤسسات من خلال الاكتظاظ الحاصل داخل هذه المؤسسات وعجزها عن قيامها بدورها الإصلاحي. وترى الحالة رقم (٢) بأن التنشئة الإجتماعية في إطارها القانوني تتم من خلال المحاكم عن طريق قاضي الأحداث الذي يساعد بنسبة كبيرة في مساعدة الأحداث في خطر معنوي يغير قبل ممارسة السلوك الإجرامي وبعد ذلك من خلال مؤسسات إعادة التربية وفي رأي الحالة (٢) أنه بالفعل هناك بعض الحالات التي تحتك بمجرمين أكثر خطورة داخل هذه المؤسسات رغم أن هذه الحالات لم ترتكب فعل إجرامي خطير، لكن بفعل هذا الاحتكاك يولد سلوك إجرامي أكثر خطورة، وعليه يحب فصل المسجونين حسب درجة خطورة الفعل المرتكب، وترى الحالة(٣) أنه يمكن للتنشئة الإجتماعية أن تؤدي إلى الجريمة حسب المحيط أو الظروف المعاشة ومن خلال كذلك كيفية تسليط العقوبة على الجاني مقارنة مع الفعل المقترف كما يمكن أن تحد من الجريمة باتخاذ الأساليب المناسبة للعقاب والتفريق بين درجة الجرم وعدم الجمع بينهم في المؤسسات العقابية وتشجيع الجناة على عدم اقتراف الجريمة مرة أخرى بشتى الوسائل العلمية المناسبة، وترى الحالة رقم (٣) أنه حقيقة هناك بعض الحالات أين تكون مؤسسة إعادة التربية تنمي وتدعم السلوك الإجرامي وهذا كل حسب نوع ودرجة خطورة الجرم، فلا يعقل أن يتم اعتقال شخص ارتكب جريمة قتل عمدي مع شخص ارتكب جريمة اختلاس أموال عمومية مثلا فكل جريمة لها خصوصيتها ودرجة خطورتها وعليه يجب أن يكون تقسيم منطقي حسب نوع الجريمة وخطورتها، وذلك حتى نحمي الفرد من امتهان سلوك إجرامي من خلال المخالطة الإنحرافية التي تتجسد في الوسط التربوي الموجودة في المؤسسات العقابية، كما أن غياب الضبط والردع له دخل في انتشار السلوك الإجرامي لأنه تعطيل لعملية التنشئة الإجتماعية. وحسب الحلة رقم (٠٤) ترى بأنه من الناحية التشريعية هناك كم لا بأس به من القوانين في كل مجالات الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية لكن المشكل المطروح على مستوى تنفيذ هذه القوانين، هناك عجز حقيقي على مستوى التطبيق وأيضا عدم وجود الصرامة الفعلية في تطبيق القانون كما أن

غياب عملية الضبط والردع ينمي في السلوك الإجرامي " ويقتل " عملية التنشئة الاجتماعية وذلك راجع إلى افتقار المؤسسات الرسمية إلى الفعالية في تطبيق القانون خاصة في الفترة الأخيرة بالنظر للتغير الإجتماعي الذي انعكس على الكل، وهناك نوع من الصحة في الطرح الخاص بالمخالطة الإنحرافية داخل المؤسسات العقابية، فدخول فرد أرتكب جريمة للمرة الأولى ووجوده مع مجرمين متعودين يدفع هذا الوضع إلى التقليد والاحتكاك الذي ينتج عنه إرتفاع نوع من الإحترافية في السلوك الإجرامي من خلال هذا الاتصال. وترى الحالة رقم(٠٥) أن الجزائر تمتلك أكبر منظومة تشريعية إلى جانب الكم فقد تمكنت الجزائر من تحديث هذه المنظومة إلا أن التطبيق السليم والجدي للقوانين يجد تهاونا وأقل صرامة مما ينعكس سلبا على المجتمع ككل، وأدى حسب الحالة(٥) أن الجانب التشريعي ثري، والنقص في التطبيق. كما أن هناك علاقة بين انتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين، وتعطل عملية التوجيه والتربية من خلال غياب الضبط والردع من العوامل التي تزيد في انتشار السلوك الإجرامي، وفي إطار الدور الذي تمارسه المؤسسات العقابية فالسجن يعتبر كمدرسة للمجرم يتلقى فيه مختلف فنون الجريمة، يتطلع من خلالها الداخل إلى السجن على جوانب كان يجهلها في الجريمة وارتكابها. كما أكدت الحالة(٠٥) أن المشكل المطروح حاليا في التطبيق للقوانين، ليس في القانون في حد ذاته.

ونستخلص من خلال هذه القراءة التأكيد على أن عملية التنشئة الاجتماعية تمس كل الوحدات والمؤسسات الإجتماعية بما في ذلك الجانب القانوني والمؤسسات التابعة له وتفعيل هذه العملية وإنعاشها لن يتم إلا من خلال التطبيق الصارم والجدي والفعال للقوانين على الجميع بصرامة وتدعيم ذلك بتنشيط المؤسسات الردعية للقيام بدورها لإنصاف المظلوم وإعطائه حقه مما يجعله أكثر احتراما للقانون الذي أرجع له حقوقه من جهة ومعاقبة الظالم بغرض ردعه لعدم معاودة هذا السلوك مجددا كشخص، ومن خلال ردع ومنع المجتمع عامة، كما أن للمخالطة الموجودة داخل المؤسسات العقابية تؤدي إلى وضع غير صحي في مجال التنشئة الإجتماعية، مما يخلق حالة من المخالطة الإنحرافية المساهمة في الجريمة والانحراف، وعدم قيام المؤسسات العقابية بالتربية يؤدي إلى خلق مجرمين مجددا أكثر إحترافية يتخرجون من هذه الأوساط للإجرامية.

١٠. ٢. ٤. بالنسبة للأئمة:

في إطار مقابلتنا للأئمة توصلنا عن طريق الحالة(٠١) إلى أنه ظهرت في السنوات الأخيرة آفة عظيمة وهي انتشار العنف الإجرامي وتنوعه في كل أنحاء الوطن الجزائري، وهذا راجع إلى عوامل وأسباب كثيرة قد تكون عامة وخاصة فسوء التربية وغياب الأمن والتساهل في عقوبة المخالفين والمجرمين وانتشار البرامج التي تدعو وتساعد على ذلك مما جعل كثرة التصرفات السيئة، وترى الحالة(٢) مستندة في ذلك لقوله تعالى:"وقفوهم إنهم مسؤولون " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكل راع

مسؤول عن رعيته" فمسؤولية انتشار الجرائم بين أفراد المجتمع لا تتوقف عند شخص معين أو فرد معلوم، إنما هي مسؤولية الأولياء، المدرسة، المسجد، الإعلام بدور خاص والمجتمع والشارع بدور عام، ولكن إذا أردنا أن نبين المسئول الأول في انتشار الرذيلة والعنف والإجرامي هم الأولياء لا ننسى الإعلام وما يبث في القنوات. كما أن سوء التربية والإعلام الفاسد وبعض القوانين التي تنقصها الصرامة والحدة في التطبيق لها دور فعال في ذلك. ومما لا شك فيه أن كل مؤسسة تربوية تدعو وتعلم الأخلاق والتحلي بالصفات الحميدة التي تساهم في تهذيب السلوك والحد من انتشار الجرائم وخاصة المسجد والمدرسة بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة.

وترى الحالة رقم(٢) أن ظاهرة العنف والإجرام تفاقمها راجع بصورة مباشرة إلى سوء التربية وتخلي الأولياء عن أداء دورهم في تربية أبنائهم، فإننا نجد عدة سلوكات لا سوية انتشرت داخل المجتمع وتفشي كبير للسلوك الإجرامي داخل المجتمع بالنظر لنقص تمسكنا بتقاليدنا وأعرافنا. كما أن المسؤول عن انتشار الجريمة هم الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمجتمع ككل الذي تتخلى عن أداء دوره داخل النظام التربوي. كما يمارس المسجد دور في عملية التنشئة الإجتماعية بحكم أن هذه المؤسسة هامة داخل مجتمعنا المسلم وخاصة أن معظم الناس يدخلون للمسجد ويسمعون الخطب فيه والدروس ويتأثرون بما يسمعونه ويرونه، في حين ترى الحالة رقم (٠٣) أن تفاقم ظاهرة الإجرام ناتج عن ابتعادنا عن الدين، فمعظم الأفراد تخلو عن الدين، وأصبح الدين موجود داخل المسجد فقط، لكن في الشارع غير موجود، والناس تتعامل بدون الدين، الذي غاب في كل التعاملات الناس ومقصور دوره عن الصلاة فقط وهنا الخسارة الكبيرة فمن المفروض أن يكون الدين في كل مكان، لا في المسجد فقط، فالمسجد في رأي الحالة رقم(٠٣) يقوم بدوره كامل في تربية الأفراد ورعايتهم وذلك من خلال الإمام الذي يقوم بدور كبير في إطار المسجد، ولكن المشكل موجود خارج المسجد من خلال الفوضى الملاحظة في الشارع. كما أن المسؤول الأول على انتشار الجريمة عدم التدين المنتشرة في المؤسسات الإجتماعية، فالأسرة ضعف فيها التدين بمشاهدتها الأفلام الخليعة من خلال القنوات الإباحية التي تنشر الرذيلة والأب والأم لا ينهوا أبناؤهم عن التبرج والسفر، والمدرسة لا ترى جيدا فالمعلم يخاف التلميذ (مهزلة)، ووسائل الإعلام تنشر الإنحراف، ولذلك فالشارع أيضا يضم عناصر منحرفة لينتشر بعد ذلك الفساد، والمسجد حاليا هو المؤسسة الإجتماعية الوحيدة التي تسعى لتهذيب الأخلاق، لأن كل المؤسسات عاجزة عن الوعظ والنصح والإرشاد ولكن المسجد يقوم بالنصح والوعظ والإرشاد الدائم والمستمر لعدم كبير من المصليين في حين تعجز باقي المؤسسات عن القيام بذلك عجزا كليا. في حين أكدت الحالة(٠٤) بان العنف أصبح يشكل أفة عظيمة، والمسؤولية ملقاة على عاتق كل المؤسسات الإجتماعية دون استثناء، وتسعى المؤسسات التربوية كالمسجد والمدرسة والأسرة إلى تهذيب سلوك الأفراد. في حين أكدت الحالة (٠٥) أن أسباب انتشار العنف يرجع إلى قلة الوازع الديني وضعف التربية الأسرية وتقتصر المناهج التعليمية والتربوية وعلى سبيل المثال عدم

الاهتمام بحصة التربية الدينية في الثانويات، والدور السلبي لأجهزة الإعلام وسيرها في ركب مناف لقيم الأمة وعاداتها وتقاليدها وعدم استغلالها لنشر القيم والآداب وتأثير الثقافات الأجنبية في الجيل والشباب وهناك أياد خفية ماسو نية يهودية حاقدة وغياب الردع الصارم وذلك بتعطيل تطبيق الحدود الشريعة الإسلامية والمفهوم السيئ لمبدأ الحقوق والحريات وغياب القدوة الحسنة في البيت والمدرسة والمجتمع، وترى الحالة رقم(٠٥) أن للمسجد دور كبير في الحد من السلوك الإجرامي فهو اعتقاد الحالة(٠٥) أنه القلب النابض للأمة وهو مصنع الرجال ومنه قد تخرج العلماء والعظماء والحكماء، وهو يربط المسلم بربه وتخرجه فردا طيبا ومواطنا صالحا ولما همش المسجد ومكانته في المسجد وذلك بترك الاعتناء يتأطير الأئمة والوعاظ والمرشدين والخطباء وتوفير لهم المناخ الملائم للمساهمة في خدمة الدين والمجتمع، فبعض المساجد المركزية وفي المدن الكبر ينقصها التأطير والاهتمام بها فكيف يمكن لها أن تنهض وتقوم بدورها، وحسب الحالة(٠٥) فالمسؤولية في انتشار السلوك الإجرامي هي مسؤولية مشتركة، فهي مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة، فمسؤولية الفرد هو ابتعاده عن طريق الهداية والإصلاح وعدم الاهتمام بدينه وإيمانه وصلاحه واستقامة سلوكه فيحصن نفسه من الشبهات وخطر الشهوات فالعنف والجريمة من المعاصي التي لها علاقة بالأمرين، وقد تكون مسؤولية الفرد يترك القيام بواجبه تحباه أسرته وأولاده فلا يأمرهم بالمعروف ولا ينهاهم عن المنكر، وقد يكون هو أحد الداعين إلى العنف والجريمة سلوكه المنحرف وتصرفاته أمام أبنائه، وقد تكون مسؤولية المجتمع الذي فقد أهله وأصحابه دور مهما في الإرشاد إلى الخير والتحذير من الشر والتحصين ومكافحة الرذائل والمصائب، وقد يكون دور الدولة فهي صاحبة الأمر والقرار والسلطة فتحمي شعبها وأفرادها وتوجههم كما فيه صلاح دنياهم وأخرتهم، وكما قال عمر رضي الله عنه "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن" وللمسجد دور عظيم في المساهمة على إصلاح المجتمع وتهذيب النفس البشرية ونشر الأخلاق الفاضلة ولكن ينبغي النظر إلى عمل المؤسسات الأخرى فقد تهدم ما يبنيه المسجد من صلاح وينشر من الخير فمثلا الإعلام والنوادي الثقافية لا بد أن تدفع دور المسجد إلى الأمام وتشجعه بوقوفها أمام الفساد والجريمة.

ونستخلص من هذا أن انتشار العنف والجريمة راجع إلى تكبيل المسجد عن أداء لدوره التنشئي ومما زاد تفاقم الظاهرة عدم أداء الأسرة والمدرسة لدورها الموكل إليها في إطار عملية التنشئة الإجتماعية من خلال تخلي الأولياء عن تربية أبنائهم وتوجيههم ورعايتهم ليقابل ذلك عدم قيام المدرسة بدورها التربوي واكتفائها بالتعليم، وبالموازاة مع ذلك يعمد الشارع إلى تنمية السلوك الإنحرافي والجريمة من خلال تلقي الأفراد سلوكات ذي طابع إجرامي، ضف إلى ذلك ما تبثه القنوات الفضائية المحلية منها والأجنبية من برامج تخريبية للذات البشرية ولعملية التنشئة الإجتماعية، وبالمقابل يبقى المسجد عاجز عن القيام بأي شيء بالرغم من سعيه الجاد للإصلاح وتهذيب السلوكات وتوجيهها توجيها صحيا أمام ضعف الوازع الديني داخل المجتمع، هذه الظروف كلها ساهمت في إرتفاع الجريمة.

١٠. ٢. ٥. بالنسبة لرئيس قسم الطب الشرعي:

الطب الشرعي يهتم في مجمله بالسلوك الإجرامي والعنيف من منطلق الضحية وما تتعرض له هذه الأخير من اعتداءات مادية (جسدية،.....) ومعنوية (نفسية) وما ينجر عن هذا الإطار من ردود فعل تظهر على ذات الضحية في المجال المادي والمعنوي التي تساهم في جانب من جوانب بناء الشخصية في تنمي العدائية مستقبلا ومنه ظهور السلوك الإجرامي وبالنظر لهذا المجال المعرفي الذي يهتم به الطب الشرعي سنحاول إيجاد تناسق بين طروحاته وأفكاره وإسقاطه مع فرضيات الدراسة، وما تبقى منه سيتم معالجته في الأخير بمفرده مع إشكالية الدراسة وفرضياته، ولكن في البداية، وفي هذا الإطار نحاول معالجة الموضوع من خلال التنشئة الإجتماعية وظهور السلوك الإجرامي، وقبل معالجة هذا الموقف في هذا المجال، يجدر بنا وضع قسم ومصلحة الطب الشرعي في المجال العملي الحقيقي الموجودة من أجله، فهي مصلحة إستشفائية، جامعية، تعمد لتقديم الخدمات للمتربصين في مجال طب العام، الحقوق الطبية، الطب الشرعي، ودروس حول أخلاقيات المهنة، والتكفل بضحايا حوادث المرور، كل أنواع العنف، الضرب والجرح المتبادل وضحايا الإرهاب، ضحايا السلاح الناري والإنفجارات والاعتداءات الجسمانية والإضرار بالغير، وينصب عمل المصلحة على تشريح الضحية وتحديد الضرر لكشفه للسلطات حتى يتم معاقبة الجاني، وعلى هذا الأساس فالمصلحة تقوم بالتكفل بضحايا حوادث المرور، وكل أنواع العنف، ولها دور بيداغوجي ينصب على التكفل بالضحايا بما فيه التشريح، وهذا التكفل يعد مجالا من مجالات التنشئة الإجتماعية التي تساعد الفرد على مواجهة الصدمة النفسية والجسدية التي تعرض عليها حتى تمكنه من معاودة تحقيق الاندماج الاجتماعي والتكيف مع واقعة الجديد خاصة في حالة إصابته بعاهة جسمية مستديمة كما أن مصلحة الطب الشرعي تمهد الطريق لإنزال العقاب بالجاني وبالموازاة مع ذلك إنصاف الجاني ويتم ذلك بالتكفل بضحايا العنف ثم تشريح الجثة وتحديد تاريخ وساعة الاعتداء، تحديد الضرر وكتابة تقرير حول الحالة. وتتم تقييم العاهة أو العطب الخاص بالمعتدي عليه عن طريق التشريح وهذا الذي يساعد الجهات القضائية والبوليسية من اتخاذ الإجراءات العقابية اتجاه الجاني، وهذه الجهات هم القضاة (قاضي التحقيق)، وكيل الجمهورية، قاضي الأحداث والشرطة القضائية، وفرق الدرك الوطني، وهذا العمل الذي تقوم به هذه الجهات يندرج في مجال تدعيم عملية التنشئة الإجتماعية من خلال عملية الضبط والردع الإجتماعي للفرد والمؤسسة الإجتماعية، ولقد تم تحديد هذه المجالات التوجيهية التربوية، حيث يتم أخذ التعليمات في مجال التشريح من قاضي الأحداث خاصة في مجال الفعل المخل بالحياء، كما أن الشرطة القضائية تعمد لتقديم يد المساعدة في مجال الشرطة العلمية (البصمات المخبرية)، وتقوم هذه الجهات الرسمية بتسخير رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى فرانز فانون بالبليدة من أجل القيام بتشريح الجثة وتحديد تاريخ وساعة الوفاة إن أمكن وتحديد أسباب الوفاة وذكر العلامات الخارجية والداخلية للجثة والقول ما إذا كانت الوفاة بعنف أم لا، وموافاة المصلحة بكل معلومات يراه غير ضرورية،

وموافاته أيضا بنسخة من شهادة التشريح لتسليم رخصة الدفن، وموافاته أيضا بثلاثة نسخ لتقرير تشريح الجثة ولإثبات عدد وطبيعة وخطورة الجروح الملحقة بها والتي سيقوم بتعيينها، ويحرر المحضر بالصدق والأمانة بهذه المهمة وهذا ما يؤدي إلى تحديد الجاني، كما أنه غالبا ما يكون المعتدي أجنبي، اعتداء أحد الزوجين على الأخر، وأدوات المستعملة في الاعتداء هي الضرب واستعمال السلاح الأبيض بكل أنواعه،وأيضا الأدوات الحادة. كما يتم الضرب بالأيدي والأرجل والعصي والآلات الحادة والسكاكين المتداولة في السوق، كما أكد لنا رئيس مصلحة الطب الشرعي أن الجريمة والاعتداء على الغير أصبح وباء أو ظاهرة سلبية تهدد المجتمع ينبغي القضاء عليها والمقبلين علها المراهقين بين (١٥سنة إلى ٢٥ سنة). والذكور بدرجة كبيرة.

هذا السرد يجرنا إلى التأكد أن وجود مصلحة الطب الشرعي يعد بمثابة إيجاد مجال للبحث والتحقيق من صحة المعلومات والمعطيات الجنائية التي تؤهلنا في الوصول إلى أمور يقينية فيما يتعلق بظاهرة معينة تندرج في الإطار الإجرامي والاعتداء على الآخرين وهذا يدفعنا للتأكد على أن هذه المصلحة مجالا هاما في ميدان التنشئة الإجتماعية بأبعادها الإجتماعية والتربوية والثقافية، فإطارها يسعى لمعرفة الحقيقة بغرض إنصاف المظلوم ومعاقبة الظالم وهنا يتجسد البعد الإجتماعي بتحقيق الردع والضبط والمنع الخاص والعام ولن يتأتى ذلك إلا من خلال معرفة الحقيقة بكل أبعادها ومحاصرتها للوصول إلى استنتاجات وإستخلاصات علمية، جنائية، والمجال التربوي والثقافي نستمده من خلال متابعة حالة الضحية ومراقبة سلوكها وتقويمه بغرض مساعدتها على تجاوز المحنة النفسية التي تتخبط فيها من جراء تعرضها للاعتداء الجسدي كان أو جنسي أو ما شابه ذلك وعلى هذا الأساس فمصلحة الطب الشرعي تجسيدا لعملية التنشئة الإجتماعية لأنه من غير المعقول أن نبني مؤسسات من العدم ومن أجل هدف وهمي، ولكن يتم بناؤها من أجل القيام بوظيفة وتتركز هذه الوظيفة في العمل على تدعيم وتقوية العملية وإعطائها مصداقية إجتماعية بأبعادها المختلفة.

١٠. ٣. دراسة حالة المقابلات مع الأخصائيين والأساتذة من منطق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الثانية:

" يتأثر السلوك الإجرامي للأفراد بنوعية وبنية العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية"

١٠. ٣. ١. بالنسبة للمختصيين في علم الاجتماع:

نبدأ بالحالة (١) التي ترى أن هناك فعلا دخل لنوعية وبنية العلاقات الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي وذلك من خلال التهميش الذي يؤدي إلى الانحراف، كما يرجعها إلى ثقافة العنف، فالعنف يرجع إلى ثقافة خاصة به، وهناك عدة عوامل، ويندرج فيها العامل السياسي والاجتماعي، فالسياسي حسب الحالة(١) إلى

العنف الممارس من قبل السياسة على المجتمع مما يؤدي إلى العنف الإجتماعي، وهذا الأخير يندرج فيه التفكك الأسري ونوع التربية والتنشئة الإجتماعية التي تؤدي إلى العنف، وظاهرة العنف حسب الحالة رقم(٠١) لا تختص بمجتمع معين، ولكن هناك عوامل وثقافة وهي التي تدفع إلى العنف، فالعنف من طبيعة المجتمع فالعوامل الإجتماعية في التحامها تنتج العنف، وليس العنف من طبيعة الجزائري بل يرجع ذلك إلى عوامل تاريخية، كالاستعمار الفرنسي عندما كان يمارس العنف ضد الشعب الجزائري، وهذا الجانب يؤثر من خلال حالة القهر التي يترجم في السلوك العلائقي داخل المجتمع، ويرجع بذلك العنف للعوامل السياسية والثقافية والتاريخية ونوع الثقافة، فالثقافة العنيفة هي المسؤولة المباشرة عن العنف في أي مجتمع والجريمة هي منتوج علائقي تعبر حسب الحالة(١) عن خلل في التوازن الإجتماعي فالعنف لا يعد جريمة، وكلما انتشرت الجريمة داخل المجتمع يدل على الهشاشة وضعف الروابط الإجتماعية والتكافل والعلاقات الإجتماعية السائدة في المجتمع، والسلوك الإجرامي في هذا الإطار لا يقتصر على الجنس، لا يفرق بين الجنس، وبين المجتمعات، كل المجتمعات الفارق في حجم الجريمة فدوركايم يرى أن الجريمة شيء عادي، هناك جرائم، والمسألة مختلفة من حيث حجم الجريمة، (تعداد الجرائم)، ونوع الجرائم، مثلا: نفرق جرائم بسيطة (عددها)، في الدقيقة، كما تدعو الحالة(٠١) إلى التكامل الإجتماعي بين المجموعات والأشخاص، كما ترى الحالة(٢) أن الجريمة من منطلق بناء العلاقات الأسرية يرجع إلى فقدان المرجعية الثقافية. وعدم تقبل النظام الإجتماعي السائد، ضف إلى ذلك أن هذه الظاهرة تخص كل المجتمعات، كما أن لعدم التمسك بالقيم والمعايير التي تجمع بين أعضاء المجتمع يؤدي إلى تنمية السلوك الإجرامي وتدعيمه، كما أنه عدم وجود قيم مسيطرة على مستوى المجتمع بفتح المجال لضعف الروابط والعلاقات الإجتماعية داخل الوسط الأسري كما أن العنف لا يقتصر على جنس دون آخر، وشريحة إجتماعية دون الأخرى وهذا الوضع له دخل في البناء العلائقي الأسري الذي له مساهمة في بناء شخصية الأفراد وتوجيه سلوكهم الفردي إما بشكل انحرافي أو سوي وهذا يتم من منطلق نوعية وبنية العلاقات الأسرية وطبيعتها، وتدعو الحالة(٠٢) إلى ضرورة القيام بالدراسات المبنية على التجربة والمقارنة، لكن لا بد من الاعتراف بأن هذه الظاهرة طبيعية ولا مفر منها، في حين تذهب الحالة رقم(٠٣) إلى اعتبار العنف هذا المجال ومعه السلوك الإجرامي داخل أي مجتمع ظاهرة طبيعية، تعكس ديناميكية المجتمع ومرتبطة بكل التحولات التي تطرأ على بنى المجتمع، بل المنظم (régulateur) لتطور المجتمع. ولكن أن نعتبر أن الفرد الجزائري عنيف فهذا كلام إيديولوجي بحت، وهذه ليست المرة الأولى، هناك كبار المنظرين الغربيين قبل ما يسمى اليوم بالإرهاب قد نعتوا الجزائري بالعنيف والعدواني وعلى رأسهم (Gobineau) وكذلك كلود ليفي ستروس من خلال كتاب "بؤس المدارين" (Raymond Charles) في كتابه الروح الإسلامية حيث نظر في هذا الباب ، واليوم هناك العديد من الأقلام تسعى لإنشاء نفس الطرح إلا أن ما يمكن قوله أن العنف والعدوان والجريمة سلوك طبيعي في كل المجتمعات مهما كانت الحضارات، وهنا نشاطر "سيجموند فرويد" عندما يتناول هذا الموضوع مؤكدا وجود غريزتين لدى الإنسان غريزة الحب والبقاء (EROS) وغريزة الموت

والعدوان (TANATHOS) كما أن هناك انسداد في مجال العلاقات الانفعالية داخل الأسرة وهذا ما يساهم في بروز الإنحرافية، كما أن العنف ظاهرة تمس كل المجتمعات والأخبار والأجناس والجنسيين معا دون استثناء ، ولا يمكن لفهمها بعامل واحد إلا أن هذا لا يعني أن هذا العامل ليس له دخل في هذه العملية التي تنطلق من الكل المتضامن بل لا بد أن نعتمد على مجموعة من العوامل وفي إطار الحالة (٠٤) ترى بأن العوامل الإجتماعية والثقافية التي ساهمت في الجريمة تمتد جذورها إلى الدور الإستئصالي للاستعمار، والدور الثقافي التغريبي لسلطة ما بعد الاستقلال من منطلق اقتصادي وسياسي مما يوحي لنا بفقدان الشرعية، وفي مجال فالجريمة ظاهرة عادية في كل المجتمعات دون استثناء ولكن تختلف من حقبة تاريخية إلى أخرى بسبب الظروف الإجتماعية التي تساهم في بناء العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع. وهيا يبرز دور عالم الاجتماع الذي يسعى لتبيان حدود الظاهرة وخصائصها والأسباب التاريخية والراهنة التي أدت إلى حدوثها والتي من خلالها نعمد إلى وضع أيدينا عل الحلقة المفقودة في الإنحرافية ومنه الجريمة. في حين ترى الحالة (٥) أن العنف موجود من عهد آدم إلا أنه يتراوح بين الانحسار والانتشار، وهناك الكثير من العوامل المتداخلة والمترابطة إما يؤدي إلى انتشاره أو تقلل منه والأزمة التي مرت بها الجزائر، توضح ذلك وسجلت الحالة رقم(٠٥) بأن المواطن الجزائري يتميز بالعنف مقارنة ببعض الشعوب المجاورة (تونس مثلا) ومع ذلك فهو منتشر في كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة. ويواصل في هذا المضمار ليؤكد لنا أن عوامل الإنحراف تتمثل في انحلال الروابط الاجتماعية والأسرية، ومنه فالخلل في التوازن الإجتماعي يؤدي إلى الهشاشة في الروابط الإجتماعية وهذا يفتح المجال للإنحرافية ومنه لبروز السلوك الإجرامي. ولكن يختلف العنف والسلوك الإجرامي من شريحة إجتماعية إلى أخرى ومن جنس لآخر، وعمدت الحالة (٠٥) إلى التقليل من دور عالم الاجتماع في هذا المجال الإنحرافي والجريمة بشكل ضيق.في حين ترى الحالة رقم(٠٦) بأن للعوامل الإجتماعية وبشكل خاص الاختلال والتفكك الأسري مساهمة إستراتجية في هذا المجال لأنه يساهم في تلاشي أواصر البناء العلائقي الممهد لبروز الإنحراف ومنه الجريمة كما أن لانتشار الجهل قسط هام في مجال الإنحراف، وفي هذا الإطار أكدت لنا الحالة رقم(٠٦) أن ظاهرة العنف ومنه الجريمة شيء طبيعي في كل المجتمعات، كما أن للخلل والهشاشة في الروابط الأسرية يؤدي إلى الخلل في التوازن النفسي ومنه ضعف التضامن الإجتماعي وأمام تراجع التضامن الإجتماعي وبروز الفردانية التي تساهم في الإنحرافية لأن الفرد يقاوم ويجابه مصاعب الحياة لوحده دون وجود الجماعة بجنبه عكس ما كان موجود في المجتمعات القديمة، كما أن العنف والسلوك الإجرامي لا يقتصر على جنس واحد أو شريحة اجتماعية معينة دون الأخرى.

ونستخلص من خلال تحليلنا هذا بأن هناك انسداد في قنوات الحوار والاتصال داخل الأسرة، وهذا ما أدى إلى بحث الفرد على خلق شبكة من العلاقات خارج المحيط الأسرة وهذا ما يفتح المجال للمخالطة الإنحرافية التي تساهم في بروز العنف ومنه الجريمة من منطلق جماعة الرفاق وما تضمه هذه الجماعات

من اتفاق لنفس الميول والطموح والظروف، ضف إلى ذلك حدوث حالة من التفكك في نمط العلاقات الأسرية عن طريق الطلاق أو الانفصال أو الهجر وهذا الوضع يساهم في حدوث حالة من الاختلال في الجانب العلائقي وهذا الواقع يساعد في معايشة الفرد نوع من الإضطرابات، بالإضافة إلى تراجع التضامن الإجتماعي مما يقوي الفردية التي تجعل الفرد بعيدا عن حماية الجماعة مما يجله عرضة لسقوط في الإنحراف والجريمة وتمتزج هذه الظروف مع الجهل وتدني المستوى الثقافي والتهميش والإقصاء ليفتح المجال لبروز الإجرام.

١٠. ٣. ٢. بالنسبة للمختصين في علم النفس وعلوم التربية:

نبدأ بالحالة رقم(٠١) التي ترى في هذا المجال أن للنزعة الفردانية وضعف الروابط الإجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة المساهمة الفعلية في انتشار السلوك الإجرامي، وهذا الأمر هو نتاج طبيعي ومنطقي لعدم تربية الإنسان على ضبط النفس، وعلى كبح حاجاته من الطبيعي أن يسلك ويشبع حاجاته من منطلق الغاية تبرر الوسيلة، وعلى هذا الأساس فهذه التحولات أدت بالإنسان إلى كسر قيود الانضباط وغياب القانون بشكل مباشر مع العقاب حسب نمط السلوك الإنحرافي والإجرامي مما يؤدي إلى حدوث نوع من اللامبالاة لدى الناس ومن هنا ينتشر السلوك الإجرامي، في حين تذهب الحالة رقم (٠٢) إلى ضرورة الوقوف موقف المؤيد لهذا الطرح وادعوا بقوة كل المختصيين وأفراد المجتمع المدني للاهتمام بخطورة الوضع للوقوف على الأسباب واقتراح العلاج، وفي نفس السياق فإن السلوك الإجرامي بأنواعه المختلفة البارز بقوة في السنوات الأخيرة مكنت له جملة من الأسباب منها مشكل البطالة المسؤول عن تفكك العلاقات الإجتماعية وضعفها في مجملها ضف إلى ذلك الفراغ الروحي، وغياب الدولة عن المواطن والذي يقف على عاتقها القيام بدور منظم للعلاقات الإجتماعية في إطار المؤسسات بالإضافة إلى تفشي ظاهرة المخدرات وممارسة الرذيلة.....الخ.

كما أكدت الحالة رقم(٠٢) إلى أن بروز النزعة الفردانية وضعف الروابط الإجتماعية يساهمان بكل تأكيد في ظهور الإجرام داخل المجتمع، كما أن لتغير البناء أو التركيب الإجتماعي للأسرة الجزائرية، والتحول التكنولوجي والتصنيع والانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق له دخل في بروز النموذج الفردي، وهذا من الميزات المرتبطة باقتصاد السوق وهذا ما رفع الحماية عن الفرد، ويساهم في انسداد الحوار والاتصال داخل النموذج العلائقي في مجال الأسرة الواحدة مما يفتح الطريق للسلوك الإجرامي، كما تدعو الحالة رقم(٢) إلى ضرورة تدخل المختصين النفسانيين في الحد من هذه المشكلة في تنوير العقول أي في تثقيف العامة بالأساليب التربوية الخاطئة والدعوة إلى فتح باب المناقشة الديمقراطية بين كافة أفراد الأسرة وإنصاف الكل في حدود إمكانيات الأسرة وعدم التخلي أو رمي المسؤولية على عاتق هيئات أخرى. والعلاج الناجع والجدي والفعال يمكن في الوقاية ابتداء من اختيار الزوجة إلى الاتفاق على

أسلوب غير متناقض بين الزوجين في تربية الأبناء والحرص كل الحرص والحذر من استقطاب الشارع للأبناء بغرض مساعدتهم على تشكيل جملة من العلاقات الإجتماعية في إطار نموذج من الشبكات المتلاحمة التي تساهم في الإجرام.

وفي إطار الحالة(٠٣) فالسلوك الإجرامي بأنواعه المختلفة يحدث نتيجة التفاعل بين العناصر المذكورة سابقا، ولا يتوقف على الجنس أو الشريحة الإجتماعية رغم أن الشريحة البسيطة هي أكثر حرمان وبالتالي أكثر إحباطا وعليه تكون أكثر عدوانية، كما أن للنزعة الفردية دخل في حدوث خللا في الدعم الإجتماعي وفي تلبية حاجة أساسية عند الكائن البشري وهي الحاجة إلى ربط علاقات والحاجة إلى الاتصال، مثل حاجة الإنسان إلى الأكل فهو بحاجة إلى الاجتماع بغرض تحقيق متطلباته الإجتماعية. كما ساهمت التحولات الإجتماعية في حدوث تغير في مجال البناء العلائقي داخل الأسرة والذي ساهم من جهته في إرتفاع مظاهر العنف ومنه السلوك الإجرامي، وفي هذا المضمار لا أحد ينكر دور التنشئة الإجتماعية في بلورة سلوك الأبناء، فالمعايير السلبية تحدد وتضبط داخل الأسرة قبل كل شيء ويتوقف تثبيتها على شخصية الفرد وطبيعة المحيط الذي سيعيش فيه. والحل الأساسي بالنسبة للحالة(٠٣) يعود إلى الأسرة والتنشئة الإجتماعية للشخص وهو طفل ثم إلى المجتمع الذي يجب أن يوفر للشخص ظروف تلبية مختلف حاجاته النفسية والاجتماعية والاقتصادية وتبقى الفروق الفردية والخصائص الفردية التي لا يمكن التنبؤ بها.

وفي إطار الحالة(٠٤) فالعنف ليس حالة مرضية، بل هو عنصر من عناصر التنظيم الإجتماعي بل أكثر من هذا يمكن أن نثبت العنف هو القاسم المشترك للإنسانية، لايمكن ذكر أي فترة تاريخية أو مجتمع خال من العنف إذن القضية عادية (ظاهرة إجتماعية عادية) منتشرة حسب رأيي إذا تخلينا عن العنف نصل إلى تركيب جديد للإنسانية، والسلوك العنيف الذي يؤثر على الآخرين بصورة سلبية وتأثيره على الآخرين من خلال إرغامهم على القيام بسلوك معين باستعمال العنف والقوة، والعنف الممهد الطريق لبروز السلوك الإجرامي هو شكل طبيعي، وفيه مستويان للتحليل المستوى الأول هو الأشخاص هم الذين يسلكون سلوكات عنيفة، ولكن لما نهتم بهذه السلوكات يجب أن ننتقل إلى مستوى جمعي عام نفسية، اجتماعية، ثقافية، وحتى لا تختلط الأمور فتصنيف العنف يفتح المجال لتحديد نقطة أساسية أننا لا نهتم بالعنف إلا بعدما يبلغ أشده حتى لما يتجسد في القتل بصورة مسلحة ولكن في الحقيقة العنف المسلح مؤقت، والعنف الاجتماعي مستمر، وهو يؤثر على استقرار الأفراد والجماعات وهذا ينعكس على بناء العلاقات الأسرية. وفي مجال الروابط الإجتماعية وبنائها، فمثلا قيمة احترام الجوار، وهي قيمة تقليدية، وفي مجتمعنا أصبحت الروابط الإجتماعية هشة، تفتقد المعالم التي تجعلنا ننظم سلوكاتنا وعلاقاتنا مع الآخرين وهذا ما يسميه دوركايم " بانهيار القيم وفشلها"، في الحياة الإجتماعية. الآن حالة القروي الذي يأتي للمدينة يخرج من مدينته التي يعرفها كل الأشخاص فهو مضطر ليعيش سلوك معين، ولما يأتي للمدينة يفعل ما يشاء لأن

لا يعرفه أي شخص، تفتقد لمعالم أن تستند إليها لم يحتفظ بقيم تقليدية، ولم نوجد قيم جديدة، فما يبقى لنا هي شهوات طموحات، وهنا يستند للمثل الشعبي القائل: "طاق على من طاق" والإجرام أن يفعل ما يشاء بافتقاد معالم وإستنادات إجتماعية وثقافية وهذا الافتقاد الذي يرجع للنظرة الضيقة مثلا للإسلام معايير الصعب التأقلم معها، لأننا نعيش في مجتمع لم يتغير ولكن تعقد، والتغيير نتيجة النشاط الأنانية الضيقة، يجعلنا نهمل المصلحة العامة ونعطي الأولوية للمصلحة الخاصة على سبيل المثال: التصور الضيق للحياة- البحث عن المنصب بهدف المادة، لأن الوسائل التي تتبعها ليست بارزة ولكن النتائج بارزة، المهم الوصول إلى شيء، وهذا يفتح المجال للجريمة وهذا اغتيال للمصلحة العامة في مجتمعنا، الملك العمومي مفقود، المصلحة العامة والملك العام متوقف، والقانون مندس، تعقدت الأمور وأصبح سلوك غير مشروع سابقا مسموح به ومعمول به بصفة عادية وقدمت لنا مخططات خاصة ببناء العلائقي الذي يؤكد لنا المساهمة الحقيقية لشبكة العلاقات الإجتماعية في بروز السلوك الفردي بوجهيه في حين ترى الحالة(٠٥) بأنه منذ القدم الجريمة موجودة، ومعروفة منذ قصة قابيل وهابيل وهي موجودة في كل المجتمعات، وفي السنوات الأخيرة زادت من حيث الحجم والتنوع، وهذه الزيادة تدل على تفكك ومرض ناتج عن عدم الاستقرار وأدى إلى حدوث إضطرابات إجتماعية ونفسية يعيشها المجتمع، يعني هذا المرض،وهذه الحالات مستقلة، وهنا الأمر عادي، وتم إحساسنا بهذه المشكلة بما كان موجود في السابق، لأن في السابق كان هناك أمن بين الناس لا تخاف على أملاكهم وأعراضهم، والجريمة الآن أصبحت موجودة لدى كل فئات الأعمار، عند الكبار، النساء، وهناك دلالة على أن هناك مجال للمرض، وتفشي هذه الظاهرة يدل على أن هناك مرض في المجتمع، والسلوك الإجرامي هو قمة المرض وبناء الحضارة والمجتمع، ويعني أشياء كثيرة، ومستقبل المجتمع مهدد فكل إنسان خائف على نفسه فكيف نضمن بناء حضارة في هذا الجو، ولا بد من البحث على قنوات للتقليل من الجريمة. وفعلا من خلال ما يلاحظ في الميدان، أي الشارع، المحاكم الجرائد فعلا فظاهرة الجريمة أصبحت واقعا تشكل هاجسا على كل أفراد المجتمع وبذلك فهي مشكلة حقيقية داخل المجتمع، وانعكس هذا على الأشخاص، على أملاكهم، أرواحهم، واليوم الإجرام عنده عدة أشكال، وصور وألوان مثلا: الفرد أصبح يمشي مع أحد أفراد عائلته يسمع في الشارع كلام بذيء، وأيضا في البيت ،والإجرام بهذا الشكل غير محصور في منطقة معينة، وأصبح اليوم في الجامعة مثلا الأحد ٢٠٠٥/٠٤/١٠ تعرضت فتاة بجامعة بوزريعة لاعتداء، وفي الجامعة انتشرت سرقة السيارات، وانتشرت الجريمة بقوة، ووسائل الإعلام ومؤسسات أخرى كالمسجد، والأسرة، ومؤسسة الدولة الأخرى غائبة وهذا ما سهل لانتشار الجريمة عندما نلاحظ المجتمع نجده تغير سريع، فالفردية انتشرت لتصبح تشكل هاجسا وأصبح كل إنسان يفكر في نفسه، فالمجتمع يتميز بالتكافل وهذه الأمور نكسبها من الأسرة، والفردية موجودة داخل الأسرة، فالطفل يشتري سيارة ويمنع باقي أفراد الأسرة من سياقاتها ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع، وعندنا مثل شعبي "تخطي راسي" "نفكر في روحي" فهذه الفردية انعكست على سلوكاتنا، وهناك سلوكات تعكس الفردية ولا أحد فينا قادر أن ينهي على المنكر، ويأمر بالمعروف، بالرغم من أن هذه الأمور من أسس المبادئ في الإسلام،

فالناس أصبحت تخاف وهناك عدة مشاكل وأمثلة من الواقع، وهذا شجع على انتشار العصابات وفيه رجال الأمن وظيفتهم حماية الأفراد ينظر للاعتداء ولا يتدخل، الاعتداء على القوانين والتشريعات هذا دليل على الفردية وهذا أثر على تفشي الجرائم والانحرافات المختلفة وحسب الحالة(٠٥) باعتباره مسؤول داخل الجامعة نلاحظ أمور عند الطلبة إنحرافية نواجه في بعض الحالات بالتهديد، وهناك سلوكات من بعض الأساتذة يشجع على الإنحراف وهذا دليل على سلبية هذه الظاهرة بالإضافة إلى معاقل المدرسة والمؤسسات التربوية ونلاحظ داخل هذه المؤسسات السرقة وغيرها.....،..... وكل تغير في الطبيعة، في المجتمع له انعكاسات، هذه تحصيل حاصل حسب الحالة(٠٥)، فالإنسان فعلا لاحظ تغير في المجتمع في العلاقات والأدوار والمكانات، هذا التغير فيه الإيجابي والسلبي، فالسلبي له انعكاسات سلبية، وبذلك يساهم في كل سلوك انحرافي، غير سوي، كل شيء يؤثر ويسيء للمجتمع وتعتبر على هذا الأساس جريمة، الغش بمفهومها الواسع يعد جريمة، والمزور مجرم فالجريمة عندها صور وأشكال ولهذا لو نرجع للمحاكم نلاحظ أشياء رهيبة داخل المجتمع فنجد شرطي داخل عصابة، وأستاذ يبيع أسئلة الامتحان، مسؤول عن المال يحول هذه الأموال، ولذلك تعاون فرق لإعداد بحوث حول الجريمة وعلوم كثيرة ورجال الدين والقوانين وإشراف مؤسسات الدولة لخدمة في مجال معين لإيجاد حلول لها، ووصلت الجريمة حتى للمسجد وممتلكات عمومية، وأطلعنا في إحدى القنوات الأجنبية أن مجلس قضاء بومرداس أدى إلى وضع (٢٠شخص) تحت الرقابة القضائية في ملف التزوير في مجال البناء، فضحايا زلزال (٢١ماي) كان بالآلاف والجرحى بالآلاف وجرحى بالآلاف بالإضافة إلى خسائر مادية بالملايير وإجرامهم في البناء أدى إلى قتلى، هذا الغش نزعة فردية، فالمقاول لا يفهم شيء في المقاولة يمتهن هذه الوظيفة للحصول على المال، زلزال في اليابان مؤخرا وبقوة (٠٧ درجات) أدى إلى (٠٣جرحى)، وكل أحد له دور ومكانة داخل المجتمع، وحسب الحالة(٠٥) أنه من الناس الذي لا يحب التطفل على اختصاصات أخرى، وعلينا احترام المكانات والقدرات الشخصية، وترى الحالة (٠٥) أن التربية الأسرية لها مسؤولية في مجال الإنحراف، فالتفاعل بين أعضاء الأسرة إذا كان إيجابي يعطي نتائج إيجابية إهمال الآباء لدورهم في متابعة أبنائهم في دراستهم وفي حياتهم اليومية يعطي حرية للأطفال، والطفل الصغير مهدد، ومعظم الآباء لا يقومون بدورهم، ففي فترة الامتحانات نجد الأبناء يلعبون خارج بيوتهم حتى " صلاة المغرب" فالآباء يهمهم الكسب المادي فالتربية الأسرية والحوار الدائم في معالجة القضايا الأسرية بشكل ودي ينعكس على الأسرة إذا كانت مقصرة، وإذا كانت قائمة بواجبها وحتى في كل المجتمعات وعبر الأزمنة تقلصت مع ذلك نسب الجريمة، والأسرة بذلك أصبحت معقل للأكل والمبيت، فهناك خطط ومشاريع لتهديم الأسرة ونستخلص من خلال عرض هذه الحالات بأن هناك تفكك وانسداد في البناء العلائقي داخل النموذج الأسري، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الأسرة تخلت عن أهم الوظائف الموكل إليها في مجال التربية والتوجيه والتقويم للسلوك الفردي، وهذا ما انعكس على نوعية وبنية العلاقات الأسرية مما مهد الطريق لبروز الجانب والنموذج الفردي ومن هنا سعى الفرد للعمل على تشكيل علاقات إجتماعية خارج

وسط الأسرة من منطلق حاجة الفرد الدائمة للاتصال والاجتماع الإنساني وفي بحث الفرد عن تشكيل من العلاقات في الإطار الخارجي وخاصة من خلال الشارع يؤدي هذا الوضع إلى الإنحرافية من خلال المخالطة وأيضا جماعة الرفاق المنحرفة، هذا الواقع يدفع لتشكيل عصابات وجماعة أشرار تصبح تمتهن السلوك الإجرامي،وهذه الحالة تمتد إلى باقي المؤسسات الإجتماعية داخل المدرسة، المسجد، وحتى مؤسسات إعادة التربية ضف إلى ذلك المؤسسة الواحدة، وبين مجموع المؤسسات الإجتماعية إلا أن هناك خلل واضطراب وعدم توازن وهذا راجع إلى التحول ومنه التغير الإجتماعي الحاصل في المجتمع بشكل اعتباطي، عشوائي، والذي صاحبته هزات داخل الأنظمة الإجتماعية ومنه انعكست على المؤسسات الإجتماعية ومنه على الأفراد، كما أن تعطل عملية التنشئة الإجتماعية بدءا من الوسط الأسري يؤدي إلى تعطل وتوقف أهم عملية إجتماعية ومنه فتح المجال للإنحرافية التي تمهد الطريق لبروز السلوك الإجرامي داخل المجتمع، وعليه فانسداد قنوات الحوار والمناقشة يعد مجالا مفتوحا للجريمة.

١٠. ٣. ٣. بالنسبة لرجال القانون:

نجد الحالة رقم(١) تدعو إلى ضرورة تعديل قانون الأسرة مع مراعاة التحولات الحاصلة على جميع المستويات والأصعدة لأن على أساسه يتم تحدد الأطر العلائقية داخل الوسط الأسري، ضف إلى ذلك أن هناك علاقة وطيدة بين إنتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين وهذا ما تؤكده كل الحقائق، حيث كلما كانت هناك فعالية ردعية في القانون ومؤسساته تراجعت الجريمة، وكلما كان هناك ضعف في تطبيق القانون أدى إلى إنتشار السلوك الإجرامي، ولا بد من تفعيل هذه الوسائل ويتجسد ذلك في تقوية المؤسسات الرسمية العقابية وفرض هيبة هذه المؤسسات لأدائها لدورها بشكل ريادي، وهذا الأمر جاء بعد ما تم تسجيل إرتفاع السلوك الإجرامي بشكل كبير من حيث الحجم والمدة والتوزيع. وفي مجال الحالة(٢) فنوعا ما الجانب التشريعي لم يتطرق بإسهاب لتنظيم الأسرة وبالتالي لا علاقة له بذلك. كما أن وجود القانون يتبعه جانب ردعي لحماية الأفراد والجماعات كما أن الحالة(٣) لها نظرة للجانب القانوني، فالقانون طبعا وجد من أجل تنظيم العلاقات في المجتمع وتنظيم الأسرة بصفة خاصة وعليه المشرع لم يتطرق في التشريعات بصفة مدققة وخاصة بكل جريمة على حدا لأن ذلك غير ممكن مقارنة مع الأجيال والزمن والمكان أيضا وعليه فالسلوك الإجرامي يتواجد ويتواصل رغم وجود تشريعات ورغم تسليط العقوبات. وبالفعل حسب الحالة(٠٣) أن هناك علاقة بين إنتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين، فإذا كان كل مجرم يعاقب بصفة قانونية وتنفذ عليه العقوبة الملائمة للفعل المرتكب، فهذا يحد من إنتشار السلوك الإجرامي إلا في بعض الحالات الإستثنائية لبعض الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم بصفة مستمرة وذلك لأسباب نفسية إجتماعية.....،..... أما الحالة(٠٤) فالجانب التشريعي المهتم بالأسرة محيط بها من جميع الجوانب خاصة وأن هذا التشريع مستمد من الشريعة الإسلامية المتسمة بالكمال ولكن المشكل مطروح على مستوى التطبيق لهذه النصوص التشريعية وهذا ما أدى إلى تفاقم بعض المظاهر الإجرامية، كما أن

هناك علاقة وطيدة بين السلوك الإجرامي وفعالية القوانين، فالقوانين موجودة على كل المستويات، لكن المشكل في تطبيقها على مستوى الميدان الإجتماعي ككل بما أن قانون العقوبات الجزائري يحمل في طياته كل الجوانب العقابية ولكن النقص في تطبيق هذا القانون. أما الحالة(٠٥) ترى ضرورة تحديث المنظومة التشريعية وتكوين جهاز أمني فعال يتولى تطبيق القوانين بصرامة.

ونستخلص من خلال هذا التحليل بأن جل الحالات تدعو إلى ضرورة خلق إطار تشريعي يتماشى مع التغيرات الحاصلة في المجتمع على المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والسياسي والتربوي وعليه فالقانون هو المحدد المعترف به رسميا على أنه المنظم للعلاقات الإجتماعية في إطار الأسرة من خلال قانون الأسرة، وفي إطار المعاملات الفردية والجماعية من خلال القانون المدني، وغيرها، وهذه الجوانب القانونية يستمدها المشرع من خلال الأعراف والتقاليد الإجتماعية وأيضا الثقافة الإجتماعية وهذا الأمر يسهل تطبيق القانون وبعد ذلك يأتي المتابعة الجادة لتطبيق القانون وتحديد الحقوق والواجبات ليتدخل قانون العقوبات والذي يراعي الجانب الذاتي للفرد من جهة والطابع الإجتماعي وأيضا الظروف الإجتماعية، وكل هذه الأطر تستمد خصوصيتها من المجتمع والفرد بغرض تنظيمه ويتبع ذلك التطبيق الصارم لهذه النصوص القانونية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وجود رجال ونساء أكفاء قادرون على تطبيق القانون بإستقلالية تامة ويخضعون لحماية قانونية وإجتماعية وهذه المجالات تساعد في تقليص حدة الجريمة داخل المجتمع، وحماية الإفراد والممتلكات من الإعتداء عليهم، وإنتهاك بذلك المعايير الإجتماعية التي تعد بمثابة العمود الفقري للنصوص التشريعية.

١٠. ٣. ٤. بالنسبة للأئمة:

ففي إطار الحالة(٠١) تستند إلى قول الله تعالى " لمسجد أسس على التقوى ..... والله يحب المطهرين" وقال أيضا: "في بيوت أذن الله أن ترفع..... والله يرزق من يشاء بغير حساب"، فالمسجد حسب الحالة(٠١) كان ومازال مكانا للعبادة وإكتساب الأخلاق والعلوم التي تنفع العبد في دنياه وآخرته يتلق فيه الدروس والمواعظ والعبر من طرف أئمتها ومدرسيها، وما كان إنتشار السلوك الإجرامي إلا من طرف شرذمة لم يفهموا من الدين إلا إسمه ولم يعرفوا منه إلا إسمه، ينددون في العنف ظانين أن إرتكاب الجرائم والإساءة إلى الغير سبيل للنهي عن المنكر متهمين الإسلام أنه الدين الداعي إلى ذلك والإسلام بريء منهم كبراءة الذئب من دم يوسف (عليه السلام) فتكون النتيجة أن هذا القول مردود على أصحابه، باطل لا أساس من الصحة، وهذا موقف كل رجل مسلم عاقل يؤمن بالله واليوم الآخر، وفي إطار الحالة(٠٢) لا يقال بأن المسجد تخلى عن بعض الوظائف بصورة قصرية، وذلك لإعتقاد أن المسجد بقيام ببعض الوظائف أصبح يضر بالإسلام وهنا الخطاء الكبير لأن المسجد يقوم بدور ريادي في مجال التربية.

كما ينظر الإسلام في إطار الحالة (٠٢) للجريمة نظرة دونية على طول الخط وهذا ما أكدته عدة آيات قرآنية، فقد نهى الإسلام عن الزنا وأقر فيه حد للجلد مائة جلدة، والرجم حتى الموت للزني المتزوج، كما أمر الإسلام بقطع يد السارق، وأمر بقتل القاتل، وسن الله شرائع حفظ من خلالها الكليات الخمس للإنسان (العقل- الدين- النفس- العرض- المال) ولذلك سن تشريعات سماوية كاملة وفرضها علينا. وفي إطار الحالة (٣) نهى الإسلام عن الجريمة في كل أحكامه ولعن المجرم والمتواطئ معه وأمر بمعاقبة المجرم والمتواطئ معه في كل الجرائم المرتكبة وهذا ما يعد كبيرة من كبائر. فالجريمة محرمة بنص قرآني، وفي مجال الحالة(٠٤) فالمسجد يعد مجالا لإمتصاص العلاقات الإجتماعية ومحاولة توجيهها توجيها يتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي وقيمه، وبذلك يسعى المسجد إلى تنظيم وترشيد البناء العلائقي وتأثيره في باقي المؤسسات الإجتماعية الأخرى. وفي هذه الحالة هناك تشابه في تصور دور المسجد والإسلام، أي المسجد كمؤسسة دينية في بناء العلاقات الإجتماعية وتوجيهها توجيها سليما صحيا. وفي مجال الحالة (٠٥)يتم تفعيل العلاقات وبنائها إنطلاقا من المسجد من خلال تأطير الأئمة والوعاظ والمرشدين والخطباء، وينظر الدين الإسلامي في هذا الإطار إلى السلوك الإجرامي أنه مخالفة لأوامر الله عز وجل وعصيان وأنه إفساد في الأرض، والله تعالى يقول:" ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" وأنه إتباع حسب الحالة (٠٥) لخطوات الشيطان وسبيله، والله تعالى يقول:" يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفساد والمنكر"، وعليه فإن الإسلام قد رتب على المعاصي والإجرام من جملة المعاصي عقوبات وزواجر لتنظيم الجانب العلائقي وحتى يتم إيقاف الفرد من تعدي حدود الله، فالإجرام تعد لحدود الله تعالى، والله تعالى يقول:" ولا تتعدوا حدود الله"، وقال" ومن يتعد حدود الله فقط ظلم نفسه".

ونستخلص من هذه الحالات أن الإسلام يضم نصوص قانونية وتشريعية تؤهلنا في بناء مجال قانوني يتحدد على أساسه البناء العلائقي داخل مؤسسات المجتمع من منطلق أن الإسلام يضم أوامر ونواهي تعد بمثابة عقائد توجيهية للسلوك الفردي، وفي حالة مخالفتها هناك حدود تعد بمثابة عقوبات لمنع المجرم من معاودة سلوكه، ومن خلال المجرم منع المجتمع ككل، وفي إطار هذه المعادلة وضع الإسلام مؤسسة المسجد لبث هذه الأفكار والعقائد والنصائح والدروس من خلال إمام كفء لمنع إنتهاك المعايير الدينية المنظمة للمجتمع وعلى هذا الأساس لا بد من تفعيل هذه الجوانب بغرض إكساب العلاقات الإجتماعية صلابة أكبر لحماية المجتمع ككل من الجريمة.

١٠. ٣. ٥. بالنسبة لرئيس قسم الطب الشرعي:

فمن منطلق بناء العلاقات الإجتماعية وتحديد نوعيتها خاصة بعد حدوث السلوك الإجرامي يتدخل قسم الطب الشرعي لتحديد الجاني والمجني عليه والأداة المستعملة في الإعتداء بالإضافة إلى تقديم ظروف

تكميلية للجريمة والإعتداء المسجل، وعلى هذا الجانب ينكب الطب الشرعي لمعرفة جدية للظروف المحيطة بالجريمة والإعتداء وعلى أساسه نصل لتحديد الجاني ومنه نصل إلى تطبيق العقوبة عليه بغرض تجسيد المنع الخاص لردع الجاني، والمنع العام لردع المجتمع ومنه تنظيم البناء الإجتماعي من خلال نوعية وبنية العلاقات الإجتماعية. وفي إطار نظرتنا للضحية حسب قسم الطب الشرعي فهي من ذوي المناصب الدنيا، وأصبح الإعتداء يمس كل شرائح المجتمع، والأكثر هي الفئة المهمشة ومن ذوي المستوى التعليمي المتدني، ولكن أود التأكيد على أن كل شرائح المجتمع أصبحت عرضة للإعتداء أو العنف ومن هنا يظهر لنا أن الضحية هي فئات المحرومة والمهمشة ومن ذوي المستويات التعليمية والثقافية والمهنية الدنيا وهذا يتطلب ضرورة خلق جانب تشريعي أكثر صارمة لحمايتهم من الإعتداء والعنف.

١٠. ٤. دراسة حالة المقابلات مع الأخصائين والأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الثالثة القائلة:

" تدهور الظروف المعيشية والإقتصادية يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي".

١٠. ٤. ١. بالنسبة للمختصيين في علم الإجتماع:

حسب دراسة الحالات وجدنا الحالة رقم (٠١) تقول يتم إرجاع السلوك الإجرامي في إحدى جوانبه إلى العوامل الإقتصادية لأن هذه الظروف تساعد على تلبية حاجيات الفرد أمام عجزه يلجأ للبحث عن أساليب أخرى للوصول إلى تحقيق المتطلبات البيولوجية الضرورية وتبقى الظروف المادية ليس عامل حاسم في الجريمة، تبين العكس أن العامل المادي ليس حاسم بل هناك عوامل أخرى مثل (جرائم الياقات البيضاء) أناس أغنياء، مثل عوامل إجتماعية، نفسية، الدليل وجود فقراء غير مجرمين، أي أن هناك عوامل إجتماعية ونفسية. وفي هذا المقام تدعو الحالة(٠١) إلى تأمين الحياة الإجتماعية، الفردية، للأفراد بحيث يعيشون حياة إستعفاف في ظل وضع يؤمن لهم حاجاتهم الأساسية. وتعمد الحالة(٠٢) إلى إرجاع السلوك الإجرامي إلى عامل الفقر والظروف الإقتصادية وتساهم بذلك الظروف المادية (المعيشية- البطالة- تسريح العمال-) الفقر في الإنتشار السريع للسلوك الإجرامي وهذا ما تذهب إليه الحالة (٠٣) هي ظل الظروف المادية القاهرة، بالإضافة إلى البطالة التسريح من العمل فكثير من الإفراد يرتكبون العنف والجريمة لتحقيق جملة من الحاجات الحاجات المادية، والمعنوية، وكذلك عند الحالة(٠٤) فالظروف المادية تعد عاملا من بين باقي العوامل الإجتماعية المؤدية لإستفحال العنف والسلوك الإجرامي. في حين تذهب الحالة (٠٥) إلى أن الأزمة الإقتصادية لها دخل في الجريمة، وفي هذا الإطار أدى إلى إستفحال البطالة وكساد الإقتصاد والتوزيع غير العادل للمداخيل، ويركز صاحب الحالة(٠٥) على البطالة، فالظروف المعيشية إما

تجعله ظاهرة طاغية أو تقلص منه وفي الأخير تدعو الحالة(٠٥) إلى ضرورة نشر الرخاء الإجتماعي وتقليص البطالة والفقر، وفي الحالة(٦) تأكيد على الظروف الإقتصادية (الفقر) ومدى مساهمتها في بلورة السلوك الإنحرافي ومنه بروز الجريمة.

ونستخلص من خلال هذا العرض والتحليل بأن للظروف الإقتصادية والمادية والمعيشية وعلى رأسها البطالة والفقر وتسريح العمال لها دخل في إنتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع لأن هذه العوامل تساعد الفرد في الحصول على المأكل والمشرب والمأوى وتلبية غرائزه البيولوجية وأمام عجز الفرد على تلبية متطلباته يؤدي إلى تنمي السلوك العدواني لديه مما يفتح المجال أمام الإنحرافية ومنه الجريمة ولكن لا نلقي السلوك الإجرامي على العامل الإقتصادي فقط بل هناك ظروف أخرى تساهم في بروز الجريمة فسوء التنشئة الإجتماعية لها مساهمة في بروز الإجرام بالإشتراك مع باقي العوامل الأخرى، ولذلك نجد أسر فقيرة لكنها بعيدة عن الإجرام لأن هناك عوامل إجتماعية أخرى دينية، ... تساهم في حماية الفرد من الوقوع في الجريمة.

١٠. ٤. ٢. بالنسبة للمختصين في علم النفس وعلوم التربية:

ففي إطار الحالة (١) فأمر طبيعي جدا أي بروز الجريمة شكل عادي نظرا لتعقد الحياة وغياب مناصب الشغل وعدم تكفل الدولة بالمتخرجين من المؤسسات المختلفة والضغوط الموجودة على الأسرة بالنظر لحاجياتها، لأن هذه الظروف تفرض حاجات لدى الناس مما يجعلهم يلجاؤن للعنف على الآخرين، وبالإضافة للإعتداء على رموز السلطة ومؤسساتها والجريمة قد تكون حالة مرضية نتيجة عن مشاكل نفسية، وقد تكون عادية نتيجة للظروف التي يعيش فيها الفرد، والسلوك الإجرامي والإعتداء على الآخر، وفي أي مستوى من المستويات فالنظرة سيئة، ضف إلى ذلك في إطار الحالة (٠١) الكسب السريع الذي قد يصل إليه عدد من الناس، وقد تكون الثروة لدى مجموعة أخرى، قد تكون مثالا للإجرام والحالة الماسة التي تفرض نفسها على الأشخاص من طعام ودواء، وسكن .....،..... وفي إطار الحالة(٠٢) فالجانب المادي أمر هام في إحداث حالة من الإستقرار داخل المجتمع وهذا الذي سيمهد الطريق لإبتعاد عن الجريمة. وفي مجال الحالة (٠٣) فالعنف والجريمة ينتشران بسرعة في الجزائر نظر التحولات التي تعرفها البلاد خاصة في الميدان الإقتصادي فلقد زاد الشعور بالإحباط واللاأمن وعدم الثقة في المستقبل مما يولد العدوانية ولا تعد الجريمة سلوكا مرضيا ما دامت تخضع لحتمية متعلقة بالظروف والمحيط والشخص بما يحمله من خصائص وسمات نفسية تجعله قابل للخوض في سلوكات الإجرام وفي إطار الحالة(٠٤) يعمد إلى تحليل ظاهرة العنف ومنه الإجرام من زاوية البعد المادي والإقتصادي من خلال العنف فهذا الأخير مفهوم علمي شامل، يحتوي على أنواع مختلفة أما الجريمة فهو مفهوم قانوني، فإذا قورن بين العنف والجريمة، نجد أن الجريمة تتمحور في كل الحالات حول العنف، والعنف لا يعد في كل الحالات

جريمة وسيقتصر تدخل الأستاذ في هذا المجال حول العنف، والسلوك العنيف لإظهار الصورة بشكل واضح فالعنف حسب نظرتنا يستهلك الطاقة البشرية خارج شروط الإنتاج، وفي الوقت الراهن يشترط من كل مجتمع أن يشارك في المغامرة الإنسانية حسب ميزاته الخاصة وبكلمة أخرى يشترط من كل مجتمع أن يفيد حتى يستفيد، وأن يجند طاقته من أجل إنتاج معين،وهنا يتم التناقض مع العنف، إذن العنف يستهلك نفس الطاقة، فهذه الطاقة تستهلك حسب العنف، من خلال شروط الإنتاج، فحتى ترى كيف يمكن أن نجند طاقتنا في مجال الإنتاج يجب أن نطلع على أسباب وآليات تنظيم حياتنا الإجتماعية حول العنف حتى نعرف كيف نخرج من هذا النظام أو نعد له، خلاصة القول أن المجتمع يهدد بالإنقراض إن بقي يستغل طاقته حسب شروط العنف لأن العنف خاصة المسلم يجمد الإنتاج أي الذي يمارس العنف لا يستطيع أن ينتج والذي يعاني منه نفس الشيء، وفي إطار الحالة(٥) فالجانب المادي وتكوين وتشكيل الإنسان دفع إلى وجود الإجرام، معناه التوتر يولد لدى الفرد والجماعة، والتوتر لا يزول إلا بالإشباع وفي الجهة المقابلة يتشكل الإحباط، والإحباط يولد الصراع، ومنه إضطرابات نفسية: القلق- الخوف، والدوافع هذه أكانت شعورية أو لا شعورية لا بد من إشباعها فالشعورية نشبعها بطرق واعية، ولكن لا شعورية نشبعها بالحيل، فالجريمة لها دوافع شعورية، لا شعورية، فيقوم بالإعتداء على المجتمع، فهو درجة من درجات المرض، فهمها لا بد من فهم الأسباب، فهم الإستجابة يؤدي إلى فهم المنبه.

ونستخلص من خلال هذا التحليل أن الظروف المعيشية والإقتصادية تمارس ضغطا نفسيا على هذا الفرد فتساهم في خلق القلق والتوتر النفسي وهذا العامل يؤدي بالفرد إلى إنتهاج الجريمة كرد فعل عن حالة التوتر التي يعيشها والناتجة عن عدم القدرة على تلبية حاجياته ومتطلباته البيولوجية والإجتماعية، كما أن بطالة الفرد وتعطله يعني أن هناك طاقة كامنة في الإنتاج لا بد من إخراجها فعجز الفرد على إخراج هذه الطاقة في عمل مقبول ومنتج يعمد إلى ضرورة إخراج هذه الطاقة في السلوك العنيف، كما أن عدم قدرة الفرد على مواكبة التحولات والتغيرات الإجتماعية أدى إلى إنعكاس هذا الوضع على جانبه النفسي مما يؤدي إلى بروز حالة مرضية لدى الفرد يترجمها في سلوكات عنيفة لها صبغة إجرامية.

١٠. ٤. ٣. بالنسبة لرجال القانون:

ففي إطار الحالة (٠١) هناك تأكيد على إرتفاع جرائم السرقة والقتل والضرب العمدي فالسرقة تعبر عن عجز الفرد عن تلبية حاجاته المادية بالطرق المسموحة فيلجأ للسرقة وفي هذا المجال يلجأ إلى الضرب العمدي والقتل للحصول على المال بطرق إجرامية، وهذا راجع إلى تأزم الظروف المعيشية والإقتصادية، وعدم الجدية راجع إلى أن القانون يحمل الكثير والنقص موجود على مستوى التطبيق للردع والضبط الإجتماعي وفي الحالة(٠٢) فالسلوك الإجرامي يتم تفسيره من منطلق فالأول غريزي بالفطرة، والثاني يتولد على حسب الظروف الإجتماعية والمادية المحيطة بالمجرم التي تولد سلوك إجرامي بحسب الظروف

الصعبة، وهذا ما أدى بإستمرار السلوك الإجرامي في الإرتفاع، وفي مجال الحالة(٠٣) فالجريمة تتولد حسب الظروف الإجتماعية والمادية التي يعيشها المجرم، وهذا الوضع أنه (الجريمة) في إرتفاع وهذا راجع لظروف المعيشة الصعبة ومما يؤكد ذلك إرتفاع الجرائم المرتبطة بالحاجة وهي السرقة- المخدرات- القتل والجروح العمدية وفي مجال الحالة(٠٤) تأكيد على إرتفاع جرائم السرقة، والإعتداء على العرض والإعتداء على الآخرين والضرب، وعلى هذا الأساس فالحالة(٠٥) تفسر السلوك الإجرامي ينطلق من خلال الظروف الإجتماعية التي ساهمت في إنتشار الظاهرة كالبطالة مثلا إلى جانب التقاعس في تطبيق القانون من طرف الجهات المعينة، وهذا ما يفسر بإرتفاع جرائم السرقة والقتل والضرب العمدي.

ونستخلص من خلال هذا العرض والتحليل إلى أن إرتفاع السلوك الإجرامي داخل المجتمع راجع إلى الظروف الإجتماعية الصعبة من حيث المعيشة مثل إرتفاع البطالة.....،..... وهذا ما أدى إلى أرتفاع جرائم معينة كالسرقة والقتل والضرب العمدي والإعتداء على العرض فالسرقة هي جريمة جاءت من خلال عجز الفرد عن تلبية حاجيات الإجتماعية، وفي هذا الوضع يلجأ الفرد للقتل والضرب العمدي، كما أنه عدم قدرة الفرد على تلبية حاجاته الجنسية يلجأ إلى الزنا والإغتصاب بغرض تلبية حاجة جنسية بسبب عدم قدرة الفرد على الزواج بسب الحاجة المادية والفقر والبطالة، ضف إلى ذلك تكاليف الزواج التي تجبر الشباب للإتبعاد عن الزواج والسعي للطرق غير المشروعة لتلبية حاجة غريزية بأقل التكاليف المادية.

١٠. ٤. ٤. الخاص بالأئمة:

نجد أن الحالة(٠١) ترى أن للجانب المادي دور في ظهور السلوك الإجرامي، ولكن فالعوامل والأسباب التي تساعد على إنتشار الجريمة لا تقتصر على الماديات فحسب فقد تجد من الأغنياء والميسورين من يقوم بإرتكاب الجرائم وأبشع الأعمال لأن البطالة والفقر وغيرها تساعد على السرقة، وهذا ما ذهبت إليه الحالة(٠٤) على التأكيد على تسليط العقوبة نحذافيرها لزجر الجاني أما الحالة (٠٢) ترى أن للعوامل المادية (البطالة- الفقر) دورا في ظهور السلوك الإجرامي لأن لها قوة كبيرة في بناء الشخصية وتحريك ردود أفعاله ولكن ليست لوحدها المؤثرة، لأن الجانب الروحي يحض الفرد من الوقوع في الجريمة فكلما كان الوازع الديني قوي عند الأفراد من خلال قراءة القرآن والمحافظة على الصلوات في وقتها وتلاوة الأدعية الشرعية وهذا ما يؤدي إلى إتبعاده عن الجريمة لأن هناك عدة أسر فقيرة وبطالين وهم بعيدين عن الجريمة لأن لعامل التربية دورا هام في هذا المجال. وفي إطار الحالة(٠٣) فالأسباب الرئيسية للجريمة، فهي عدم التدين، وعدم تمسكنا بالدين الإسلامي، لأن العوامل المادية (كالبطالة- والفقر) لا تؤدي للجريمة لأن الفقر كان دافع للتعليم ولوصول هؤلاء الفقراء لأعلى المراتب والمناصب العلمية والمهنية، ولكن السبب لحدوث هذا الإنحلال هو ضعف التدين ونقص الوازع الديني لدى الأفراد الذين يمارسون الجريمة.

وترى الحالة(٠٥) أنه من أسباب إنتشار الجريمة المحيط والمجتمع الذي ينتشر فيه الفساد والمحرمات والإنحرافات الأخلاقية، والبطالة، والفقر قد تكون عوامل رئيسية وغير رئيسية بحسب الأشخاص فمثلا هناك من الفتيات والنساء من الحاجة دفعتهن للدعارة قصد توفير ضروريات الحياة وهذا ليس مبرر شرعي بل هو دافع شيطاني، وعذر لمن ضعف إيمانهن وتوكلهن على الله وصبرهن فإن الله تعالى يقول: " ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يكتسب" والحرة تجوع ولا تأكل من ثديها، ولكن ترجع العوامل إلى ضعف الإيمان وضعف الصلة بالله عز وجل وضعف الإيمان والتدين والإفتتان بالدنيا ونسيان الآخرة والحشر والحساب فلو كان المجرم يخاف الوقوع بين يدي الله وأستحضر عظمة الله وقربه منه لما أقدم على جريمة ومن بين الأمور المساعدة على الجريمة عدم الوقوف على خطرها وضررها وعقوبتها الشرعية.

ونستخلص من خلال تحليلنا هذا بأن للظروف المادية والإقتصادية والمعيشية دخل في إرتفاع المظاهر الإنحرافية ومنه بروز السلوك الإجرامي، ولكن الظروف المادية يبقى تأثيرها نسبي بالنظر للوازع الديني وهذا الأخير إذا تم غرسه بقوة من خلال عملية التنشئة الإجتماعية وبناء العلاقات الإجتماعية وتفعيلها بما يتماشي مع النظام الديني للمجتمع، الذي يسعى لتقوية الإيمان بالله والتمسك به وهذا ما يبعده عن الجريمة بالرغم من الظرف المادي.

١٠. ٤. ٥. بالنسبة للطب الشرعي:

أكد لنا رئيس قسم الطب الشرعي أن الظروف الإجتماعية المتميزة بالحرمان كالفقر والبطالة تدفع إلى الإعتداء الآخرين، وهذا السلوك ينجر عنه ضحية أو مجني عليه، وهذا يعبر عن طاقة باطنية لا بد من إخراجها فإذا عجز الفرد عن إخراجها في عمل مسموح به تم إخراجها من خلال العمل العدواني، وعليه فتحسين الظروف المادية حسب رئيس قسم الطب الشرعي يساعدنا في إمتصاص المظاهر العنيفة وتقليص حالات الإعتداء على الآخرين خاصة في الأماكن المحرومة في فئات الوسط الشبابي، حيث تملك هذه الفئة ملكات لابد من إستغلالها في عمل منتج جاد.

١٠. ٥. دراسة المقابلات مع الأخصائيين والأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الرابعة:

" للوضع الأمني علاقة وطيدة بمدى إنتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع".

١٠. ٥. ١. بالنسبة للمختصيين في علم الإجتماع:

ففي إطار الحالة(١) فالعنف الذي تمارسه السياسة على الأفراد من خلال العنف المسلح ينعكس على الأفراد وينمي لديهم العدوانية التي تؤهلهم لإمتهان السلوك الإجرامي كرد فعل عن وضع أمني متردي متسم باللاإستقرار وعلى هذا الأساس تدعو الحالة الأولى إلى ضرورة توفر الإستقرار السياسي بغرض حدوث حالة من الأمن التي تمنع وقوع الجريمة. في حين ترى الحالة(٢) بأن اللاأمن مصدره عدم تقبل النظام الإجتماعي السائد، ضف إلى ذلك فقدان المرجعية الثقافية، كما تمارس الحاجة المادية دورا سلبيا في هذا المجال، مما يؤدي إلى حالة من اللاأمن التي تفتح الطريق للجريمة والإضطراب الإجتماعي، في حين تذهب الحالة(٠٣) إلى التأكيد على أن غياب الوضع الأمني الذي يمثل عامل مباشر لأن العنف المؤسساتي التي تمارسه الدولة بمؤسساتها ووسائل يولد بدوره العنف والجريمة و"كأخر وسيلة تعبير أو خطاب عنده فاعل" فكثيرا من الجماعات المنحرفة تنشط في ظل غياب الأمن. وفي هذا المجال ترى الحالة (٠٤) أن الجريمة تتقلص بتوفير وضع آمن عن طريق تفعيل أداء المؤسسات التربوية وإنتهاج أسلوب الديمقراطية في الحكم والتكفل الصحيح بأفراد المجتمع إقتصاديا وتبني ثقافة أصلية ومتفتحة، وترى الحالة(٠٥) أن الإرهاب أدى إلى تنمي العنف والجريمة من خلال إحداثه للخلل واللاتوازن الإجتماعي وأدى إلى هشاشة الروابط الإجتماعية ولأزمة الإرهاب قسط هام في المسؤولية على إرتفاع العنف والجريمة وفي مجال الحالة (٠٦) فإن تدهور الوضع الأمني أدى إلى حدوث هشاشة في العمليات الإجتماعية وهذا الوضع أدى إلى خلل في التوازن النفسي وضعف التضامن الإجتماعي والإقتصادي بسب عدم الثقة.

ونستخلص من خلال هذا العرض والتحليل أن غياب الأمن يؤدي إلى سهولة إرتكاب المجرمين لأفعالهم وهذا يساعد على الإنتهاك الكلي لمعايير المجتمع وقيمه مما يخلف حالة من الفوضى الإجتماعية وهذا الوضع يؤدي إلى تعطل التطور والتنمية والسيرورة الإجتماعية وإلى تدمير مقومات المجتمع مما يسهل ويعبد الطريق للعنف والجريمة، ضف إلى ذلك حدوث إختلالات نفسية وتراجع مظاهر التآزر وبروز الفردانية والخوف الدائم من الغير، وزوال الثقة وهذه الحالة تعد أرضية خصبة لإرتفاع العنف والجريمة.

١٠. ٥. ٢. بالنسبة للمختصين في علم النفس وعلوم التربية:

نجد الحالة(٠١) تؤكد بأن إرتفاع الإجرام ناتج عن الأمن الذي لا يلعب دوره المنتظر منه في المجال حماية الأفراد والممتلكات. في حين ترى الحالة (٠٢) أنه من الضروري حضور الأمن أو توفره في كل مجالات نشاط الأفراد والجماعات، وترى أن أحسن علاج هو الوقاية المتمثلة في تشديد الرقابة الجمركية عبر الحدود على المواد المحظورة مثل العقاقير والأدوية أو المخدرات إلا من طرف هيئات طبية

لإستعمالها بغرض العلاج، كما تدعو الحالة(٣) أن موضوع إستتباب الأمن ضروري لتحقيق حالة من الإستقرار النفسي الذي ينعكس على كل عناصر البناء الإجتماعي . في حين ترى الحالة(٠٤) أن خلق نظام أمني يقي المجتمع من الوقوع في اللاأمن كما أن تعرض النظام التقليدي للإعتداء يؤدي إلى بروز العنف المسلح وهذا الأخير يهدد الأمن داخل المجتمع، وهذا العنف يظهر بشكل مؤقت ويهدد الإنتاج داخل المجتمع لأن هذا النوع من العنف يعطل الجاني والمجني عليه في عملية الإنتاج، وحتى القائم بالعنف يكون بعيدا عن العملية الإنتاجية وينكب إهتمامه على العملية العدوانية التي تهدد حالة الأمن داخل المجتمع. كما أن الحالة (٠٥) تدعو إلى تحقيق الأمن الذي يفرز حالة من الإستقرار داخل المجتمع وهذا الوضع يبعد الفرد من الوقوع في الجريمة.

ونستخلص من خلال هذا العرض والتحليل أن غياب الأمن داخل المجتمع يفتح المجال للمجرمين للقيام بأعمال ذي طابع إجرامي ينتهكون من خلالها قواعد النظام الإجتماعي. ضف على ذلك أن تراجع الأمن يؤدي إلى إنتشار الرذيلة والإنحرافية والأفعال الملازمة لذلك وهذا الوضع يساهم في إرتفاع الإجرام داخل المجتمع ككل، وهذا الوضع ينعكس على الفرد مما يؤثر على الجانب النفسي للفرد وهذه الحالة تجعل الفرد يعيش حالة من التوتر النفسي الذي يعبر عن حالة مرضية، وهذا الجانب يؤدي إلى تنمية العدائية لدى الفرد ومنه إنتاج السلوك الإجرامي، ضف إلى ذلك جانب آخر وهو معايشة الفرد لأوضاع إجرامية معينة كجرائم الإرهاب يفرز في الذات الفردية حالة من الطابع النفسي المتأزم المتسم بالإعتلال النفسي الناتج عن صدمة نفسية، وهذه الحالة النفسية تظهر في البناء الشخصاني للفرد وتوجيه سلوكه فيما بعد، وتؤدي به إلى صعوبة تحقيق التكيف والإندماج الإجتماعي وهذا ما يمكن أن نلمسه في سلوكه الفردي، وهذا يساهم في إنحرافه ومنه إجرامه وتنمية العدائية في سلوكه.

١٠. ٥. ٣. بالنسبة لرجال القانون:

أكدت الحالة(٠١) أن هناك علاقة وطيدة بين إنتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين وهذا ما تؤكده كل الحقائق، حيث كلما كان القانون فعال وردعي تقلصت الجريمة، وكلما كان هناك ضعف في تطبيق القانون أدى هذا إلى إنتشار السلوك الإجرامي، كما أن لغياب الضبط والردع دخل في إنتشار السلوك الإجرامي ولكن ليس لوحده فللجوانب الوقائية دخل في ذلك من خلال توفير ظروف ملائمة للعيش، وفي مجال الحالة(٠٢) فبالفعل هناك بعض الحالات التي تحتك بمجرمين أكثر خطورة داخل هذه المؤسسات رغم أن هذه الحالات لم ترتكب فعل إجرامي خطير، لكن بفعل هذا الإحتكاك يولد سلوك إجرامي أكثر خطورة وعليه يجب الفصل بين المسجونين حسب درجة خطورة الفعل المرتكب. وفي إطار الحالة(٠٣) هناك دعوة لتسليط العقوبة بصفة قانونية وتنفيذها الفعلي هذا إذا كان المجرم قد ألقي القبض عليه أما بالنسبة للأشخاص الذين هم معرضون للجريمة فيجب توفير وسائل وظروف معيشية حسنة وتحسيسهم للمجتمع

والقيم الإجتماعية الكافية حتى لا ينتشر الجرم في أوساط المجتمع. في حين تدعو الحالة(٠٤) إلى أن الوسائل ممكن أن تتجسد في إيجاد وسائل عملية لتطبيق القانون على الجميع بصرامة لممارسة الردع الفعلي للمجرم لمنعه من معاودة ذلك مجددا، في حين تذهب الحالة رقم(٠٥) إلى أن الجريمة في إرتفاع مستمر وعليه فلا بد من تحسين ظروف المعيشية بالتوازي مع توفير الأمن.

ونستخلص من خلال هذا التحليل إلى أن غياب الأمن داخل المجتمع سيؤدي إلى حدوث حالة من الفوضى على جميع الأصعدة والمستويات فغياب الأمن يأخذ شكلين الأول من خلال عدم متابعة الجاني وعدم منع المجرم من إقترافه لجريمة وهذا يسهل في تراجع تطبيق القانون مما يساعد على حدوث حالة من اللاإستقرار داخل المجتمع، ضف إلى ذلك عدم تطبيق القانون يفتح المجال لإرتفاع مظاهر العنف لأن من خلال هذا الوضع لا يتجسد المنع الخاص والعام للعقوبة فعدم وجود ردع يعني وجود حالة من معاودة السلوك الإجرامي مجددا، لأن العدالة المدعومة بأجهزة أمن وقائية وردعية مبنية على أساسين الأول إنصاف المظلوم من خلال إرجاع حقه والثاني معاقبة الظالم حتى لا يكرر فعله مجددا، وأي إختلال في هذه المعادلة لحفظ توازن المجتمع وتماسكها كلية يساهم في إرتفاع نسب الجريمة داخل المجتمع.

١٠. ٥. ٤. بالنسبة للأئمة:

ففي إطار الحالتين الأولى والرابعة أن الأمن ضروري بغرض الإبتعاد عن الجريمة، وهنا يلقى على عاتق رجال الأمن دور هام للقيام بحماية الأفراد والممتلكات. وفي إطار الحالة(٠٢) هناك دعوة لتحسين أداء المؤسسات الرسمية لدورها في مجال توفير الأمن وحماية الأفراد والممتلكات في إطار المنظومة الإجتماعية ككل، وفي مجال الحالة(٠٣) دعوة لضرورة توفير الأمن بغرض الحفاظ على إستقرار المجتمع وتماسكه من خلال عمل مؤسساتي. وفي الحالة(٠٥) دعوة إلى القيام الدولة بمؤسساتها حماية الأفراد والممتلكات من خلال الجانب التشريعي والتنظيمي.

ونستخلص من خلال عرضنا السابق أن توفير الأمن أمر ضروري للحفاظ على توازن المجتمع وإستقراره، والوصول إلى التقليص من نسب الجريمة ويتم ذلك من خلال مؤسسات الدولة التي تعمد من خلال جانب منظومتي يستمد قوته من الجانب التشريعي والتنظيمي للبناء الإجتماعي ينصب إهتمامه على حماية الأفراد في مالهم وأعراضهم وأنفسهم على جميع الأصعدة والمستويات بغرض الإبتعاد عن الجريمة وإستغلال طاقتنا كلها في الإنتاج.

١٠. ٥. ٥. بالنسبة لرئيس قسم الطب الشرعي:

هناك جهات رسمية لها دور هام في توفير الأمن وحماية الأفراد والممتلكات من خلال قوة القانون المحدد لدور كل جهة رسمية، وهم القضاة (قاضي التحقيق، وكيل الجمهورية قاضي الأحداث) الذين يمثلون السلطة القضائية، وفي مجال الآخر هناك الشرطة القضائية وفرق الدرك الوطني الذين يخضعون لأوامر السلطة التنفيذية ويتحركون أيضا بأمر من السلطة القضائية، وهذه الجهات توصي قسم الطب الشرعي وتصدر له التعليمات للقيام بتشريح جثث الضحايا لتحديد ظروف الجريمة بغرض توفير الأمن، وهناك عملية أخرى تتمثل في تقييم العجز وهذه العملية يبنى على أساسها محاضر الشرطة والقضاء، ويتم تقييمها على حسب الخطورة وموقع الجروح وتكون الخطورة على حسب مدة العجز فكلما كانت مدة العجز أطول كانت العقوبة أقصى، ومدة العجز المؤقت والكلي تخضع إلى حسب الخطورة وموقع الجروح، ونسبة العجز (I.T.T) العجز الجزئي والدائم. وتقييم يؤخذ بعين الإعتبار في كل الحالات، ويقوم المعتدي دائما بمتابعة الجاني قضائيا، وتتدخل الدولة دون إرادة المعتدي عليه في حوادث نادرة، وفي إطار العجز قدم لنا الأستاذ/ الخبير الطبي موسى مكتاوي وثيقة تمثل تقرير خاص بمدة العجز الكلي والمؤقت وتاريخ الإستقرار وتقييم كمية الآلام ونوعية التشوهات الجمالية، ومدة العجز الجزئي الدائم وعمدنا إلى تقديم هذه الخلاصة التقييمية مع عرض الحالة.

ونستخلص من خلال هذا التحليل أن وجود أجهزة قضائية وبوليسية ينصب دورها على حماية المجتمع من بروز الإجرام من خلال متابعة الجاني ومعاقبته مستندة في ذلك على مصالح وأقسام طبية متخصصة وذلك ما يتجسد في قسم الطب الشرعي الذي يحدد طبيعة الإعتداء ومدة العجز وكل ما يتعلق بهذا الجانب التشريحي، وعلى هذا الأساس يتم تحويل الملف للقضاء ومواصلة التحقيق الجنائي والقضائي لتحديد كافة الظروف المحيطة بالإعتداءات التي تعرض لها الفرد المجني عليه، وعلى أساسه يتم إسقاط العقوبة بالجاني وهذه السيرورة مظهر من مظاهر توفير الأمن لأفراد المجتمع.

١٠. ٦. دراسة حالة المقابلات مع الأخصائيين والأساتذة من منطلق التحليل والتعليق على بيانات الفرضية الخامسة القائلة:

"تعمل المؤسسات التنشئية ومن خلالها المسجد على إنتشار السلوك الإجرامي وذلك بترويجها لخطاب ديني يتناقض والمرجعية الدينية الأصلية.

١٠. ٦. ١. بالنسبة لعلماء الإجتماع. (المختصين في علم الإجتماع):

ترى الحالة الأولى(٠١) أنه من المفروض على المؤسسات التنشئية أن تعمل دورا مساهما في التقليص من الجريمة، بما في ذلك المسجد الذي يلقى على عاتقه دورا هاما من خلال محاربته للجريمة، ويدعو في هذا الإطار إلى ضرورة الرجوع إلى المبادئ الدينية، وتعليم النشئ هذه المبادئ السامية، بإضافة إلى قيام مؤسسات التنشئة الإجتماعية لوظائفها الحقيقية على أحسن ما يرام، وفي هذا السياق فلعلماء الإجتماع دور مهم في دراسة الظاهرة وتحديد حجم الظاهرة، وإقتراح الحلول لهذه الظاهرة، ولكن التنفيذ ليس من إختصاص علماء الإجتماع. فحين ترى الحالة(٢) بأن الدين يندرج في الإطار الثقافي للمجتمع وفقدانه يعني المساهمة في الإنحراف ومنه في بروز الجريمة داخل المجتمع ويدعو في هذا المجال إلى ضرورة تكثيف الدراسات المبنية على التجربة والمقارنة وضرورة فرض القيم المسيطرة على المجتمع لإبعاد الفرد عن الإنحراف ومنه الجريمة. وترى الحالة(٠٣) في مجال العامل الديني، فالغلو في التأويلات الدينية أو غياب دور التنشئة الدينية وإقتصار هذه الإخيرة على مواضيع الصلاة والصوم .....إلخ، والوضوء دون ممارسة دورها الفعال فيما يخص التهذيب وتطهير النفوس والعمل على بث الفضيلة والحد من الإنحراف. وفي هذا الإطار فعلم الإجتماع ليس علم نظري، أو علم سلبي، عالم الإجتماع بل بمثابة طبيب المجتمع، هو الذي يفحص نبضات هذا المجتمع وبإمكانه أن يقدم خدمة إجتماعية، علمية، وخاصة التنبؤات من الممكن أن تتخذه هذه الظاهرة في المستقبل وهذا بفضل الدراسة العلمية التي يقوم بها، كذلك يمكن للجهات الرسمية أن تقوم بالإصلاح والتعديل بناءا على هذه التنبؤات. كما أن الحالة(٠٤) تدعو إلى ضرورة تفعيل أداء المؤسسات التربوية للحفاظ على تماسك وتوازن المجتمع والإبتعاد عن هشاشة الروابط الإجتماعية التي ستؤدي في ظرف من ظروف إلى الجريمة، في حين ترى الحالة رقم(٠٥) إلى ضرورة تفعيل دور المؤسسات الإجتماعية (الأسرة- المدرسة- الشارع...) وقيام مؤسسات الدولة بدورها في ضبط السلوك الإجرامي ومعاقبة المجرمين بأساليب علاجية حديثة وليس بالقمع أو العقوبات الصارمة، وبالبحث العلمي الجاد تتم معالجة الكثير من الظواهر السلبية.

في حين تذهب الحالة(٠٥) إلى العمل على القيام بدراسات وصفية تحليلية لهذه الظاهرة وتقديم إقتراحات وحلول وقائية وعلاجية من خلال مؤسسات المجتمع- الأسرة- المدرسة- الشارع- المسجد وأيضا عن طريق البحث العلمي.

ونستخلص من خلال تحليلنا بأن للدين دور هام في عملية التنشئة الإجتماعية بما يحويه الدين من أبعاد إجتماعية وتربوية وثقافية تعمل على حماية الفرد من الوقوع في الجريمة وإنتهاك المعايير والقيم الإجتماعية كما أن مؤسسات المجتمع، الأسرة، المدرسة، المسجد تمارس دورا رياديا في مجال تقوية

الوازع الديني ومحاربة الجريمة من خلال البرامج التي تبثها هذه المؤسسات الإجتماعية بغرض حماية الفرد وتوفير الحصانة الإجتماعية له.

ضف إلى ذلك ضرورة تدعيم هذا الوضع التنشيء العام بوجود جانب معرفي وعلمي ينصب على دراسة هذا السلوك الإجرامي الذي ينكب على تحديد الظروف والعوامل المتحكمة في الجريمة ، وعليه تشخيص السلوك الإجرامي تشخيصا علميا يساعدنا في الإبتعاد عن الجريمة من خلال المقترحات التي يقدمها الباحث ويعمد السياسي، ومؤسساتها لتنفيذ ذلك على أرض الواقع الإجتماعي.

١٠. ٦. ٢. بالنسبة للمختصين في علم النفس وعلوم التربية:

ففي إطار الحالة(١) نرى إعطاء أهمية قصوى لدراسة السلوك الإجرامي وتفعيل دور المؤسسات الإجتماعية للإبتعاد عن الجريمة، وقد تكون من بين أهم الأسباب لظهور هذا الإجرام لدى الجنسيين هو التخلي عن أداء المؤسسات الإجتماعية لدورها التنشيء ، وكذلك غياب الدور الأسري الذي تخلت عنه هذه الأخيرة في معالجة قضاياها ومشكلاتها خاصة مع الإناث، وقد أصبح بعض المناطق التي تتواجد فيها الإناث (مركز الحي الجامعي) وكرا للسلوك الإجرامي، وكذا مركز إعادة التربية لتنمية السلوك الإجرامي خاصة عند الفتاة الريفية، وفي مجال الحالة (٢) فالجريمة سلوك عصابي، سيكوباتي ذات أسباب متشابكة والسلوك الإجرامي سلوك شاذ منحرف تستهجنه كل الشرائح والقوانين لكونه يهدد الأفراد والممتلكات ويزرع الهلع واللاإستقرار في أوساط المجتمع. كما تدعو الحالة(٢) إلى ضرورة الردع بالعقاب وإقامة أو تطبيق الحدود. وفي إطار الحالة(٠٣) هناك دعوة إلى تفعيل الدور المؤسساتي لحماية المجتمع من الجريمة وتدعيم ذلك عن طريق الجانب المعرفي والعلمي. وفي مجال الحالة (٠٤) تدعو إلى ضرورة إبعاد مؤسسات المجتمع عن سيطرة الإسلامويين مثلما حدث في المسجد والمدرسة، ليتحولون إلى أوساط لزرع العنف داخل المجتمع.

كما توصي الحالة(٠٤) إلى وضع بحوث على هذا الأساس، فهي غير موجودة ما أستطيع أن أقول فيما يتعلق بهذا المحور يجب تحقيقه الآن أن نهتم بقضية العنف بصفة متتالية لأن العنف له دور إجتماعي بحكم شرط علمي وكل قضية تتكرر لها دلالة إجتماعية وللعنف لها دلالة، والمشكل هو العنف تجسيده يتم بواسطة إستغلال الطاقة البشرية حتى نقوم سلوك عنيف لا بد من إستعمال طاقة بشرية، وفي التساؤل أوظف الطاقة، فالعنف لما يتم على حساب الإنتاج، لما أضرب أو أضرب لا يستطيع كلا الطرفين أن ينتج، والوضع الراهن يفرض على المجتمعات أن تنتج بصورة دائمة وتسخر طاقتها في الإنتاج والإبداع، هذا السؤال وجيه ولكن يبقى الآن مطروح بحاجة إلى بحوث متتالية لوضع المعلومات لتوظيفها لتركيب حلول هذا السؤال يفتح المجال لطرح خلاصة عمل تذكر قارئيك للمعطيات التي توصلت إليها، فالشطر الثاني يفتح التساؤل للبحوث الواجب القيام بها لفتح أفاق جديدة لبحثك، وفي عرضك تقدم بسرعة النتائج

الأساسية، المنهجية، ما هي الأفاق الجديدة التركيز على ضرورة المحافظة على الطاقة البشرية للمغامرة الإنسانية بشكل بناء التي تفيد وتستفيد، وأن الباحث دوره منصب حول التحليل لقضايا من أجل معلومات ما يجري في ميدان معين، أما الحل يحتاج للعوامل الأخرى، إلى وسائل بشرية لتنفيذها مسائل مادية سند سياسي، وهذا ما يفتقده الباحث، وكيف نعتبر سلوك معين جريمة، فدور الباحث بحاجة إلى إمكانيات مادية هو وضع معلومات وعلى المسؤول أن يستغل هذه المعلومات، عليه أن يطلع على البرنامج الموجود لديه، فالحل ليس من وضع الباحث، فالباحث وضع معلومات معينة حول ظاهرة ما، وإن كانت له إقتراحات فيقدمها، والحل يتطلب وسائل يفتقدها الباحث. والنظام الإجتماعي التقليدي وثقافتنا تعايش حالة من العنف المستمر، وهذا الوضع لا يمتصه إلا العمل المؤسساتي المنظم الموجه للسلوك الفردي. وفي هذا السياق ترى الحالة (٠٥) أن المسجد لم يساهم في بروز العنف والجريمة لأنه مبتور الوظائف داخل المجتمع وفي هذا المجال ترى الحالة(٠٥) أن علماء النفس والتربية والإجتماع في إطار هذه العلوم الثلاث مع باقي العلوم الإنسانية يسعون لإيجاد دراسات لأن هؤلاء العلماء من المفروض أن ينشطوا في مؤسسات، وفي مجلس أعلى للأسرة، والقيام بدورهم في المجال الإستشاري وأخذ رأيهم بعين الإعتبار لأن هناك بحوث راكدة في الرفوف، والجريمة والإنحراف علينا أخذها بعين الإعتبار ونطبق بعضها، وعلماء النفس والإجتماع عليهما تكوين عيادات وجمعيات رياضية وثقافية ويلعب دورهم في هذا المجال والإختصاص. والدولة تسمح لهم وتضعهم في الأماكن والمناصب المؤثرة ،والتلفزيون يعاود ويراجع نفسه بدل ما يقدم برامج للغناء يقدم لنا كيفية التعليم والتربية للأطفال وكيفية بناء العلاقات داخل الأسرة. وفي هذا السياق يقدم لنا التلفزيون برامج تصب في أمور فاسدة ومفسدة لو تقيم البرامج التلفزيونية فـ(ّ80%) منها لا يخدم الأسرة والمجتمع، فهي عبارة عن غناء وحفلات بل نحن بحاجة إلى كيفية البناء والإنجاز والتشييد ويأتي بعد ذلك الفرح بما أنجز في الميدان.

نستخلص من خلال عرضنا هذا المدعم بالتحليل بأنه من المفروض على المؤسسات الإجتماعية أن تقوم بنقل ثقافة المجتمع إلى شخصيات الأفراد بغرض الوصول إلى بناء فعلي لهذه الكيانات الفردية، وهذا الوضع الصحي يساعد في حماية الفرد من الوقوع في الجريمة، وفي هذا الواقع يمارس المسجد دورا إستراتيجيا في حماية الفرد من الإنحراف من خلال تقوية الوازع الديني بداخله وإبعاده عن الإنحراف والجريمة. وعليه بناء الشخصية يتأتى من خلال النقل الصائب لثقافة المجتمع بطريقة علمية مهذبة تؤهلنا في تقويم سلوك الأفراد بما يتماشى مع خصوصيات المجتمع ككل. وفتح المجال للإبداع والإبتكار وإعطاء فرصة للفرد لإثبات ذاته داخل الجماعة ككل.ومن هنا يتم تطبيق هذا البرنامج التنشيء بوجود دعم سياسي لتنفيذه عن طريق مؤسسات المجتمع التي تخضع لسلطة الدولة، ومن هنا يتحقق البناء الصائب للأفراد داخل الجماعة.

١٠. ٦. ٣. بالنسبة لرجال القانون:

ففي الحالة(٠١) تأكيد على ضرورة تفعيل المؤسسات الإجتماعية وتطبيق القانون بالصرامة، في حين ترى الحالة (٠٢) إنه إذا ما كانت القوانين غير فعالة ينتشر السلوك الإجرامي خاصة إذا لم تراعي السلطات تنفيذ العقوبات والعكس صحيح. والحالة(٠٣) ترى أن الجريمة هي ذلك العمل الذي يخل بالنظام والأمن ومناقض للقيم الإجتماعية والخلقية وقد يكون غريزي بالفطرة. وفي مجال الحالة(٠٤) فالسلوك الإجرامي في إرتفاع مذهل ومس كل الشرائح الإجتماعية، والحلول تتجسد في التطبيق الصارم للقانون دون رحمة ولا هوادة خاصة مع المجرمين المحترفين، ومحاولة مواكبة النص القانوني مع التغير الحاصل. كما توصي الحالة(٠٥) بتفعيل دور المسجد من خلال إيضاحه لكبر وفضاعة جرائم القتل والضرب العمدي والسرقة.

نستخلص من خلال عرضنا وتحليلنا الدعوة إلى ضرورة فرض الرقابة الإدارية والقانونية الصارمة على مؤسسات المجتمع، خاصة المسجد بغرض منعه من بث الفتن داخل المجتمع، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها بكل جدية على كل مخالف للقانون الذي يعمد للترويج لخطاب ديني يتناقض مع المرجعية الدينية الأصلية من جهة ويعمد للإخلال بالأمن والنظام ويتناقض مع القيم الإجتماعية والخلقية بغرض الحد من الجريمة، مع إظهار أن هذه الجرائم كبائر يعاقب عليها الله عقابا عسيرا.

١٠. ٦. ٤. بالنسبة للأئمة:

ففي إطار الحالتين(٠١) و(٠٤) مما أجمع الناس أن من دخل المسجد كان آمنا لأنه لا صخب فيه ولا شجار فيه ولا إعتداء والإمام هو نواة المسجد وأساسه، إن كانت أخلاقه وتصرفاته مكتسبة من القرآن والسنة وهذه شروط ومقاييس الإمامة فهو يتحكم في زمام الأمور، فلا شك أن الأئمة دورهم دعوة الناس إلى فهم الدين وما جاء به الكتاب والسنة مبينين ما حرمه الله من سفك الدماء والكف عن إذاية الغير محافظين على حرمة المسلم مهما كانت أفكاره، والدروس التي يلقيها الأئمة في المسجد لها أهمية كبيرة في تحسين سلوك الناس وتربيتهم تربية خلقية مبنية على التسامح والتعاطف والمحبة والأخوة وغير ذلك مما دعا إليه الإسلام، وفي المجال الردعي قال الله تعالى:" إنما جزاء الذين يحاربون اله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ....." وقال أيضا": إن الله لا يحب المفسدين" وقال رسول الله صلى اله عليه وسلم:" سباب المسلم فسوق وقتاله كفر" والنصوص في هذه المقامة كثيرة، وقال تعالى ناهيا على إرتكاب المنكرات " ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" فالإسلام منذ(١٤) قرنا يدعو إلى المحافظة على الدين والنفس والمال والعرض. وكل ما فيه محرم وإثم وعدوان وطغيان والأئمة لهم دور كبير في الحد من هذه السلوكات سواء الإذاية باليد أو باللسان- السرقة- القتل- تعاطي المخدرات وغيرها أفات خطيرة يمكن

للأئمة التقليل منها إذا وجدوا أذانا صاغية وفي هذا السياق تطرح لنا الحالة(١) و(٠٤) حلولا وهي تختلف من شخص إلى آخر حسب ما يراه العبد فمن بين الحلول التي يمكن أن تتفق عليها بعض الآراء الإكثار من الدروس والمواعظ في هذا الباب في المسجد، والقيام بمحاضرات وجلسات إعلامية، وإعلانات متكررة تحذر من هذه الآفات، وإصدار قوانين صارمة تتعلق بعقوبات قاسية، ودروس خاصة في البرامج التربوية التعليمية في كل المستويات. في حين ترى الحالة(٠٢) أن الإمام يلعب دور ريادي في مكافحة الجريمة ومحاربتها وذلك من خلال الدروس المقدمة للمصلين وأيضا من خلال خطبة الجمعة، ومن خلال أيضا حلقات العلم التي تهدف إلى إبعاد الناس عن الوقوع في الرذيلة، ومنه السعي لنشر الأخلاق السامية وذلك من روح القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ويتدخل الإمام بشكل دائم ومتكرر وذلك من خلال خطبة الجمعة والدروس، ومن خلال دروسه وحلقات العلم المقدمة دوما بصورة مستمرة، كما يسعى لتقديم النصح والإرشاد للجميع للابتعاد عن الجريمة ومحاولة إبعادهم عن الإنحراف وذلك بتقديم المواعظ والنصائح مستندا في ذلك على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعمل الصحابى، والحلول في نظر الحالة(٠٢) محاولة تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والمعيشية والمادية، وتدعيم ذلك من خلال تزويد المجتمع بالنصائح والمواعظ عن طريق خطب الجمعة والدروس، وتحسين عمل مؤسساتنا التنشيئية لأداء دورها التربوي على أحسن وجه لخلق حالة من التنسيق في أداء دورها داخل المنظومة الإجتماعية. وفي مجال الحالة(٠٣) فالإمام يقوم بعمل كبير وهذا ما نلاحظه من خلال خطبة الجمعة ودروسه داخل المسجد والمواعظ التي يقدمها خارج المسجد وسعيه لتغيير المنكر بيديه ولسانه وقلبه وهو أضعف الإيمان، والإمام يتدخل بشكل واضح من خلال خطبة الجمعة والدروس وحلقات العلم لزرع الدين الإسلامي بتعاليمه السمحة لزرع الإخاء والمحبة ونبذ العنف والإنحراف والرذيلة، والحلول في نظر الحالة(٠٣) وهي التمسك بالدين الإسلامي والإبتعاد عن الجريمة والإنحراف لأن ما هو موجود في الدين لا يوجد في أي ميدان آخر، لأن كل الوسائط الأخرى عاجزة أمام المسجد فللمسجد دور هام خاصة ما يسعى لنشره داخل المجتمع المسلم، ولذا أنصح الجميع بالعودة للتدين والإبتعاد عن الرذيلة. وفي نظر الحالة(٤) فالمجرم هو رجل عاص قد خالف أسس الإسلام وأعمال الإيمان. فإن المسلم الحق والمؤمن الكامل هو من تصف بالخير والعمل الصالح والبعد عن الفواحش والآثام والجرائم، والمتواطئ مع هذا الأخير فأنه من المتعاونين عل الفساد والإثم والله يقول" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" ونجد أن الإسلام قد ألحق العقوبة ببعض المتعاونين على المنكر والفساد من ذلك الإشتراك في قتل الناس فإن القصاص قتل الجميع والإعانة على شرب الخمر تلحق صاحبها اللعنة وكذلك الرشوة وغير ذلك، فإن المتواطئ في الإسلام فتح باب التوبة والرجوع إلى الله أمام المجرم والمتواطي ومن تاب الله عليه، وللأئمة حسب الحالة(٠٥) دور مهم وأساسي عن طريق الدعوة إلى الله على علم وبصيرة وحكمة وموعظة حسنة عن طريق الخطب والدروس والمحاضرات والندوات والزيارات ولكن هناك عوائق كثيرة تحول دون قيام الإمام بواجبه الدعوي فليس محاربة الجريمة هو محاضرة على خطر المخدرات أو شرب الخمر، أو

السرقة، فالعمل متكامل بين المؤسسات الرسمية في المجتمع والبلاد، أما الحلول فهي العودة إلى قيم ديننا وتعاليم كتاب ربنا فلن يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها كما قال مالك رحمة الله تعالى عليه.

ونستخلص من خلال هذا التحليل بأن للمسجد دور تثقيفي تربوي توجيهي إعلامي لحماية الفرد من الوقوع في الجريمة، فالجانب التثقيفي يتجسد في مضمون خطب الجمعة ودروس وحلقات العلم حيث يتحصل من خلالها الفرد على جوانب تثقيفية جديدة، ضف إلى ذلك الجانب التربوي فالبعد الثقافي يدفع بالفرد إلى تنمية قدراته وملكاتها وإعطائها بعدا إستراتيجيا في مجال تربية الفرد ليتأتى بعد ذلك توجيه سلوك الفرد وفق توجه معين مغروس في ديننا ويتم ذلك من خلال غرس الوازع الديني في ذات الفرد وهذا عن طريق ما يتلقاه الفرد من جوانب إعلامية تبليغية تصل إليه من خلال الإمام الذي يمارس دورا محركا لهذه العمليات داخل محيط المسجد فإذا عمد لبث خطاب ديني يتماشى مع المرجعية الثقافية الأصلية أدى إلى تنمية السلوك الفردي بما يتلاءم مع الثقافة الإجتماعية المحلية وهذا ليساهم في بروز السلوك الفردي إما بشكله السوي أو الإجرامي. ولذلك فالمسجد وما يمارسه من عملية لتنشئة الأفراد ويتم ذلك من خلال عمل جاد يقوم به الإمام عن طريق خطب الجمعة ودروسه وحلقاته وذلك بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وهذا الوضع يساهم في تفعيل مؤسسات المجتمع ككل، وهذا الذي سيؤدي إلى حماية المجتمع من الوقوع في الجريمة.

١٠. ٦. ٥. بالنسبة لرئيس قسم الطب الشرعي:

حيث أكد لنا رئيس قسم الطب الشرعي أن السلوك الإجرامي في مدينة البليدة منشر بشكل خطير، وهو في تزايد مستمر ويتطلب عدة وسائل للقضاء عليه، وإستفحال الأمر وإستئصال الظاهرة، أصبحت تهديد الجميع ولا تزال تزداد ضراوة، ويتطلب بذل جهد والوسائل الجبارة، والقيام بتوعية كبيرة بغرض التخفيف من هذه الظاهرة وخاصة في الوسط الشباني والمتواجد بالأماكن المحرومة (الجهل، الأمية، البطالة) ودوافع المدمنين والمنحرفين.

ونستخلص من خلال هذا التحليل أن إستئصال الظاهرة لن يتأتى إلا من خلال قيام المؤسسات الإجتماعية بدورها على وجه الصواب ومنها المسجد كمؤسسة تنشئية تسعى لحماية الفرد من الوقوع في الجريمة من جهة، وإعطائه زاد ثقافي، معرفي، يحصنه من التعرض للجريمة وخاصة في الأماكن المحرومة التي يسيطر عليها الجهل والأمية والبطالة، ولما تقوم هذه الأوساط الإجتماعية وخاصة المسجد بما لها من تأثير في نفوس الناس، وفي كل الأماكن تساعد على محاربة الجهل والأمية ومساعدة الفرد على القيام بعمل منتج يزيد ويضيف للفرد قوة وهذا ما يجعله محمي إجتماعيا.

ملخص الفصل:

إتضح لدينا من خلال العرض والتحليل والتعليق على دراسات الحالة للمقابلات مع الأخصائيين والأساتذة في مجال علم الإجتماع وعلم النفس وعلوم التربية والقانون والأئمة ورئيس قسم الطب الشرعي أن هناك خلل في أداء المؤسسات التنشئية لدورها، داخل المجتمع، بالإضافة إلى إنعدام التنسيق بين هذه المؤسسات، وهذا الجو العام خلق حالة من التعطل الوظيفي في عملية التنشئة الإجتماعية مما أدى إلى سوء العملية وعدم نجاعتها مما دفع إلى بروز حالة من الإنسداد في علاقات الإتصال والحوار في المجال العلائقي داخل الأسرة، وفي إطار الأوساط الإجتماعية الأخرى، مما زاد في تأزم الوضع وهو تدهور الظروف المعيشية والإقتصادية والمادية التي ساهمت في تحضير الأرضية لبروز السلوك الإجرامي من خلال إرتفاع نسب البطالة والفقر وتسريح العمال وإنخفاض القدرة الشرائية وهذا الوضع تزاوج مع تدهور الوضع الأمني وإرتفاع مظاهر الإرهاب والعنف أدى إلى فتح المجال لإرتفاع السلوك الإجرامي ومما زاد في خلق حالة من لا توازن هو عمل المؤسسات التنشئية ومن خلالها المسجد على إنتشار الجريمة بترويجه لخطاب ديني يتناقض والمرجعية الدينية الأصلية من خلال ضعف أداء هذه المؤسسات.

الخاتمة

لقد عمدنا من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية المنطوية تحت عنوان " دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري " إلى تشخيص الواقع الاجتماعي بأسلوب علمي ، موضوعي سوسيولوجي بغرض الوصول إلى تحديد العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري .

و بذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى إظهار دور البيئة الأسرية في تحديد سلوك الفرد من جهة، ومعرفة مدى العلاقة الاجتماعية و النفسية و التربوية و الثقافية بين الأسرة كأول مؤسسة اجتماعية و باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدرسة – المسجد – وسائل الإعلام ، وحتى الشارع) في بناء شخصية الفرد و توجيه سلوكه من جهة أخرى .

و قد سعينا في هذا البحث إلى فحص ظاهرة الجريمة و السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري انطلاقا من البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدرسة – المسجد– وسائل الإعلام ، بما في ذالك الشارع ، و غيرها من الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي)، و اعتمدنا على تفحص ثلاث تصنيفات للجريمة و هي :

- جرائم الاعتداء على المال – وعلى العرض، و النفس و الأشخاص أو الأفرادوبالموازاة مع ذلك الجرائم المرتبطة بالإرهاب لما هذه الأخيرة من تأثير على بناء شخصيات الأفراد و توجيه سلوكهم داخل النمط الاجتماعي العام ، دون أن نهمل مدى التداخل بين هذه الجرائم .

و لذلك كانت هذه الدراسة على مجالين هامين و هما : المستوى النظري و المستوى الميداني (التطبيقي) .

ففي الجانب النظري حاولنا معرفة أهم المدارس التي تطرقت لموضوع الجريمة بالإضافة إلى العوامل الدافعة للجريمة بصفة عامة من جهة ، و العوامل الدافعة للجريمة في المجتمع الجزائري انطلاقا من البيئة الأسرية و باقي المؤسسات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي كما تطرقنا في هذا السياق إلى تحديد تصنيفات الجرائم المتناولة في الدراسة من خلال واقعنا الاجتماعي المعاش في الجزائر ، صنف إلى ذلك وضع موضوع الجريمة و السلوك الإجرامي في إطاره النظري حتى نتمكن من السيطرة في الموضوع

من خلال منظريه وحاولنا إثراء الموضوع حتى نتمكن من السيطرة في الموضوع بربطه بالمؤسسات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي ، كما حاولنا تقسيم الدراسة في جانبها النظري إلى تفحص فرضيات الدراسة من بعدها النظري بالإضافة إلى الإعتماد على بعض النظريات السوسيولوجية كالتنشئة الاجتماعية و البنائية الوظيفية و دور التغير الاجتماعي الذي فرض نفسه على الدراسة بحكم أنه عامل مهم داخل كل المجتمعات بدون استثناء بالإضافة إلى أن هذا المتغير كان له دور استراتيجي في المجتمع الجزائري في المرحلة الأخيرة بحكم أن هذا التغير كان بصورة عشوائية مما أثر على كل المؤسسات الاجتماعية بالأفراد المتواجدين بداخلها .

فأما البحث الميداني فكان عبارة عن مجال لاختبار فرضيات الدراسة و الإجابة عن التساؤلات المحورية للدراسة، و دار ذلك في جانبها الأول في خمس نماذج إجتماعيةو هي : البليدة ،المدية، عين الدفلى ، الشلف ، الجزائر العاصمة ، و اقتصر حجم العينة على (٢٠٠ مبحوث) بالنظر لطبيعة العينة المختارة من خارج مراكز إعادة التربية من جهة و طبيعة الموضوع المدروس من جهة أخرى بالإضافة إلى رفض عدد كبير من المبحوثين الإجابة عن أسئلتنا و الامتناع عن التحدث معنا حول موضوع " السلوك الإجرامي" ، و في جانبه الثاني عمدنا إلى تحليل محتوى للمقابلات مع الأخصائيين و الأساتذة في علم الاجتماع وعلم النفس و علوم التربية ، و مع الأئمة و رجال القانون ، أيضا مع أخصائي الطب الشرعي حول موضوع "دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي" ، و في جانبه الثالث قمنا بتحليل محتوى المقالات تناولت المواضيع الخاصة بالسلوك الإجرامي من جريدة حوادث الخبر ، للأعداد التالية : (٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤) للتصنيفات الآتية : (جريمة السرقة - جريمة الزنا – جريمة الاغتصاب – جريمة الخيانة الزوجية– جريمة الاختطاف–جريمة الاعتداء على الآخرين).

كما أن هذا البحث قد أثبت صحة الفرضيات التي تم طرحها من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية.

حيث تم التوصل أن للبيئة الأسرية دور واضح في ظهور السلوك الإجرامي بالنظر لتخليها عن أداء وظائفها الاجتماعية الموكلة إليها ، بالموازاة مع ذلك هناك تقصير وظائفي لباقي المؤسسات الاجتماعية في مجال عملية التنشئة الاجتماعية و باقي العمليات الاجتماعية الأخرى مما ولد جو خصب لميلاد السلوك الإجرامي داخل المجتمع برمته ، كما أن المؤسسات الاجتماعية ككل بدءا من الأسرة الجزائرية إلى باقي المؤسسات تعتمد على بعض الأساليب في التنشئة الاجتماعية تساهم في تنمية السلوك الإجرامي للفرد بدل توجيه سلوك الفرد بما يتلاءم مع الطبيعة الاجتماعية للمجتمع و بناء شخصية الفرد .

بالإضافة إلى أن التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري بعد الاستقلال أثر على الأسرة الجزائرية و كل المؤسسات الاجتماعية لأن هذه الأخيرة لم تهيئ نفسها لهذه التغيرات الاجتماعية مما انعكس على سلوكيات أفرادها .

كما يلاحظ عدم وجود التكامل و التنسيق بين مختلف المؤسسات الاجتماعية مما انعكس سلبا على سلوك الفرد داخل الكيان الاجتماعي. كذلك تأثير نوعية و بنية العلاقات الأسرية والاجتماعية على توجيه سلوك الفرد ، حيث أثر و أفرز التغير الاجتماعي نوع من الانسداد في علاقات الاتصال و الحوار بالإضافة إلى وجود تفضيل واضح بين جنسي الذكور و الأنثى مما تولد عليه اختلال داخل الوسط الأسري ومنه الواقع الاجتماعي الكلي الموجود في إطار المؤسسات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي .

كما يظهر لنا تأثير تدهور الظروف المعيشية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري ككل ، و منه على الأسرة الجزائرية ، و باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي حيث أن للعامل الاقتصادي دافعية كبرى في ظهور الجريمة و هذا ما يظهر لنا بوضوح من خلال تزامن ارتفاع سبب الجريمة مع ارتفاع معدلات البطالة و الفقر ، حيث أكثر من نصف سكان الجزائر فقراء بالرغم من أننا أغنى المجتمعات العالمية من خلال ثرواته المادية و الاجتماعية .

كما أن للوضع الأمني المتردي تأثير في انتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري، خاصة وأن هذا الوضع أفرز عدة مظاهر سلبية داخل المجتمع ككل، وذلك من خلال استفحال المجازر الجماعية والمتفجرات في الأماكن العمومية ، والاعتداء الإرهابي على الأفراد والجماعات في أنفسهم و أعراضهم ، و هذه الوضعية أدت إلى حالة من الفوضى الاجتماعية التي زلزلت كيان كل المؤسسات الاجتماعية بدون استثناء ، وهذه الحالة الأمنية المتأزمة عطلت مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية و حتى السياسية ، كما أنها أنهكت ميزانية الدولة من خلال الخسائر المادية التي فاقت (٢٤ مليار $) و أيضا قيام الدولة بمعادلة بناء ما خربه الإرهاب ، وهذه الحالة أدت إلى حالة من لا استقرار اجتماعي مما أفرز وضعا اجتماعيا غير متزن على جميع المستويات و الأصعدة ، وهذا ما ولد جوا لميلاد الجريمة داخل المجتمع و ذالك عن طريق غياب عملية الضبط الاجتماعي وبالموازاة مع ذلك تراجع الأداء التنشيئي.

كما اكتشفنا أن المؤسسات التنشيئية و من خلالها المسجد عملت على انتشار السلوك الإجرامي وذلك بترويجها لخطاب ديني يتناقض و المرجعية الدينية الأصلية ، فهي مرحلة من المراحل عمد المسجد من خلال بعض الأئمة إلى زرع الفتنة داخل المجتمع ، و ذلك عن طريق الترويج لخطاب ديني يتناقض في محتواه مع المرجعية الدينية الأصلية و حدث ذلك نتيجة استغلال هذا المنبر التربوي ، الثقافي على يد السياسويين و أصبح قناة تربوية لتمرير خطاب سياسي معين سعى رواده لاستغلاله للوصول للسلطة حتى

ولو كان ذلك عن طريق العنف المسلح تحت غطاء " الجهاد المزيف " الهادف لزرع الرعب داخل المجتمع و الذي عرف فيما بعد بالإرهاب الذي يعد مظهر من مظاهر السلوك الإجرامي ، و هذا الوضع المقسم بالعنف و الإرهاب أدى إلى خلق حالة من الفوضى الاجتماعية التي مهدت الطريق لبروز الجريمة داخل المجتمع بسبب غياب الأمن الذي انكب اهتمامه على مطاردة الإرهابيين فاتحا المجال أمام الجريمة للاستفحال داخل المجتمع الجزائري .

وهناك نقطة هامة تتمثل في أنّ لتاريخ الفرد دور في تحديد سلوكه مستقبلا، حيث أنّ معظم المجرمين حاليا هم في حقيقة الأمر جنوح أحداث مارسوا سلوكات إجرامية في صغرهم واستمرت معهم حتى كبرهم مما يعني لنا بأن عملية التنشئة الإجتماعية تبدأ منذ ولادة الفرد إلى غاية وفاته.

ومن خلال ما مضى يتضح لنا جليا أن عجز المؤسسات الإجتماعية في قيامها بعملية التنشئة الإجتماعية أدى إلى حالة من الغياب الوظيفي لهذه الوحدات الإجتماعية مما فتح المجال لبروز الإجرام داخل المجتمع ، و مما زاد من تعقد هذا الأمر هو حالة الإنسداد التي ميزت العلاقة بين المؤسسات الإجتماعية مما انعكست سلبا على شخصية الفرد و سلوكه الإجتماعي ككل، و هذا الوضع ساعدته حالة اللاأمن و الفقر و البطالة وتدني القدرة الشرائية و الإرهاب ليرتفع سبب العنف و الإرهاب داخل المجتمع ، و مما زاد في تدهور الوضعية الإجتماعية و هو قيام بعض المؤسسات المحورية داخل المجتمع كالمسجد في زرع الفتنة و إشعال نيران العنف داخل المجتمع مما أدى إلى تنمي السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري.

النتائج العامة للدراسة:

- إنّ ما نستنتجه من هذه الدراسة المنطوية تحت عنوان "دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الإجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري هو أن للبيئة الأسرية الدور الريادي في ظهور السلوك الإجرامي بالموازاة مع ذلك فللمدرسة دور هام في هذه المعادلة ن و هذا ما أكده لنا أحد الأساتذة من خلال المقابلات التي تم إجراؤها بأن الإسلاميين استغلوا المدرسة لزرع العنف داخل المجتمع من خلال توظيفها للمراهقين بالنظر للطبيعة النفسانية المتميزة بها هذه الفئة العمرية مما دفع لميلاد الجريمة داخل المجتمع ، كما أن المدرسة أصبحت حقل تعليمي على حاب الدور التربوي مما أدى إلى تنمي العنف داخل المجتمع. كما أن المسجد أدى إلى زرع الفتنة داخل المجتمع من منطق أن هذه المؤسسة تم استغلالها سياسويا للوصول إلى السلطة مما خلق داخل هذه المؤسسة حالة من التناقض في الوظيفة الاجتماعية مما أفرز حالة من العنف و منه بروز الجريمة داخل المجتمع الجزائري .

في حين مارست وسائل الإعلام دورا عكسيا في توجيه سلوك الأفراد من خلال عجزها عن توجيه سلوك الفرد توجيها يتماشى مع خصوصيات المجتمع الثقافية و الاجتماعية مما ولد حالة من غياب وظيفي لهذه المؤسسات الاجتماعية من جهة و زرع الإرهاب و العنف من جهة أخرى بدءا من الأسرة ، المسجد ، ووسائل الإعلام مما فتح المجال للشارع للقيام بالدور التنشئي و هذا ما ساعد في بروز الانحرافية في السلوك و منه الجريمة و السلوك الإجرامي ، و من هنا فالنتائج التي توصلنا إليها كإجابة عن فرضيات الدراسة :

١- فيما يتعلق بدور التنشئة الاجتماعية التي تفرضها الأسرة الجزائرية:

- يلاحظ أن الأسرة تعتمد على أساليب توجيهية ، و تربوية وثقافية لا تتلاءم مع متطلبات الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و التربوية و الثقافية للفرد من جهة ، و الواقع الاجتماعي الحالي من جهة أخرى ويظهر ذلك من خلال إقصاء الجانب الثقافي داخل الأسرة الجزائرية، و تراجع تأثير الدين داخل المجتمع الجزائري و هذا ما أكده معظم المبحوثين بالإضافة إلى عدم تكيف الأسرة الجزائرية مع الغزو الثقافي مما أدى إلى حدوث تصادم بين الثقافات الأجنبية و الثقافية المحلية مما أفرز رد فعل سلوكي من الفرد تم ترجمته في سلوكات عدائية ضد القيم و المعتقدات و المعايير الاجتماعية ، كأن الروابط الأسرية أصبحت تؤدي الوظيفة البيولوجية و باقي الوظائف الأخرى غائبة .

- بالإضافة إلى وجود احتقار للمرأة داخل المجتمع مما نتج عنه عدوانية المرأة ضد هذه المعتقدات و القيم و المعايير إلى التي جعلتها تعيش في حبس إجماعي ، كما يلاحظ عدم وجود تكامل بين الأسرة و بقية المؤسسات التنشيئية الأخرى مثل المدرسة والمسجد و وسائل الإعلام ، ووصلت إلى درجة تقديم عمل متناقض من خلال هذه المؤسسات انعكس على سلوك الفرد.

بالإضافة إلى انتشار الأمية خاصة لدى المرأة الريفية مما جعلها عرضة للعدائية و العنف من الرجل ، كما نستخلص عدم فعالية عملية الضبط الأسري ، و الاجتماعي بالنظر لظهور التفريط و الإفراط و التدليل مما أفرز شخصية قاسية تتميز بالعنف و العدوانية التي ترجمت في مظاهر سلوكية إجرامية.

كما دعى الأساتذة المختصين إلى ضرورة استعمال الكتاب المدرسي لتمرير النماذج المتفتحة ذات البعد الإنساني و العمل على تطهير الكتاب المدرسي ، الوسائل البيداغوجية و من الخطاب العنيف و المغذي و التمييز و العنف ، بالإضافة إلى تفعيل دور الجمعيات و النوادي و الأحزاب المفروض أن يلعب دور في هذا المجال و خلق حالة من التسامح بالإضافة إلى المسجد .

كما أن تعاطي الثقافة التي تحتوي على مفاهيم عنيفة يؤدي إلى العنف ، و هذا ما يجعل الاستهلاك الثقافي عملية خطيرة، وذلك لأن الاستهلاك الثقافي المُرَوج لثقافة العنف و القتل يؤثر على تنمي السلوك الإجرامي داخل المجتمع .

كما أن غياب الضبط و الردع له دخل في انتشار السلوك الإجرامي لأنّه تعطيل لعملية التنشئة الإجتماعية .

كما أن الأسرة ضعف فيها التدين بمشاهدتها للأفلام الخليعة من خلال القنوات الإباحية التي تنشر الرذيلة والأب و الأم لا ينبهوا أبناؤهم عن التبرج و السفور ، و المدرسة لا تربي جيدا فالمعلم يخاف التلميذ، ووسائل الإعلام تنشر الإنحراف و لذلك فالشارع أيضا يضم عناصر منحرفة لينتشر بعد ذلك الفساد، والمسجد في نظر الأئمة حاليا هو المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تسعى لتهذيب الأخلاق ، لأن في نظر الأئمة كل المؤسسات عاجزة عن الوعظ والنصح والإرشاد ولكن المسجد يقوم بالنصح والوعظ والإرشاد الدائم والمستمر لعدد كبير من المصلين في حين تعجز باقي المؤسسات عن القيام بذلك عجزا كليا.

فالمسؤولية في انتشار السلوك الإجرامي هي مسؤولية مشتركة وعلى هذا الأساس تتأكد الفرضية المطروحة :

القائلة: تمنح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنشئة اجتماعية غير سوية لا تتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية من جهة و قيم و معايير المجتمع من جهة أخرى تحمل أبعاد اجتماعية و ثقافية و تربوية تدفع بالفرد للجوء للجريمة.

٢- فيما يتعلق بنوعية و بنية العلاقات الأسرية والاجتماعية:

حيث يلاحظ أن التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال أثرت بشكل واضح على سلوك الأفراد لأننا لم نهيئ أنفسنا لهذه التغيرات الاجتماعية المفاجئة .

حيث يلاحظ أيضا تغير في أنماط الجريمة، و هذا يرجع إلى التطور التكنولوجي الحاصل الذي ضاعف من ارتفاع السلوك الإجرامي.

كما أن هذه التغيرات المفاجئة التي لم نواكبها من جهة أخرى أدت إلى تفتيت المجتمع الجزائري ومنه إنقسام الأسرة الجزائرية و هذا ما انعكس على سلوكات الأفراد بالنظر لتصدع بنية العلاقات الأسرية.

حيث نلاحظ انسداد في الحوار و الاتصال داخل الأسرة و هذا ما انعكس على سلوكات الأفراد بالإضافة إلى أن هناك تفضيل الذكر عن الأنثى و هذا ما تم تسجيله ميدانيا.

- كما أن نمط توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة، وباقي المؤسسات الاجتماعية (المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام.....)في إطار نوعية وبنية العلاقات الأسرية المدرسية، المسجدية.....الاجتماعية ككل .....له الأثر البارز في توجيه سلوك الفرد من خلال أن هذا الشكل الاجتماعي يحدث نوع من التدرج داخل النظام الأسري، النظام التربوي، النظام الدين، الإعلامي،.....السياسي .....مما يؤدي إلى طمس شخصية الفرد بداخلها فيسعى إلى فرض نفسه خارج محيطه المؤسساتي (العائلي، المدرسي، المسجدي.....) داخل جماعات اجتماعية أخرى يتحدد سلوكه الفردي على أساسها.

- كما أن ضعف و تدني المستوى التعليمي للوالدين و الأبناء ينعكس بالدرجة الأولى على توجيه سلوكه الفردي فإذا كان المستوى أمي زادت نسبة الجريمة كلما كان "عالي" انخفض السلوك الإجرامي.

- كما أن هذا الشكل ينطبق على أصدقاء المبحوث ، بالإضافة إلى الوسط الاجتماعي الأكبر.

كما أن تأثير الأصدقاء "جماعة الرفاق" له دور في توجيه سلوك الأفراد بالنظر للتأثير السوسيولوجي والثقافي لجماعة الرفاق على سلوك المنتمي إليها.

و من هنا يتضح لنا جليا أمر آخر له أهمية كبرى ألا هو : تراجع نسب التضامن الاجتماعي والأسري وهذا ما يظهر من خلال تأكيد معظم المبحوثين أنه لا يوجد اشتراك في ميزانية الأسرة وأيضا عدم مساعدة الأسرة للفرد العاطل مما يظهر لنا بروز الشكل الذاتي الفردي على حساب الشكل الجماعي المميز للمجتمعات التقليدية و عدم مؤازرة الأسرة لفرد في حالة عجزه عن تلبية حاجياته البيولوجية والاجتماعية بالإضافة إلى تراجع المساعدة "الأصدقاء العاملين " للفرد العاطل عن العمل .

في حين هناك بعض أشكال للتضامن و تظهر من خلال لجوء المبحوث في حالة مغادرته للبيت للأقارب بغية مساعدته ، كما أن تصدع البنية الأسرية ،المدرسية، المسجدية.....المؤسساتية دفع حسب بعض المبحوثين – للسلوك الإجرامي.

- كما أن التهميش يدفع إلى الانحراف، ومنه تنمية ثقافية العنف و عليه بروز السلوك الإجرامي . وهذا التهميش يتولد عن التفكك الأسري و نوع التربية والتنشئة الاجتماعية، و هذه المظاهر تفتح الطريق للعنف.

كما أن انتشار الجريمة يدل على الهشاشة وضعف الروابط الاجتماعية والتكافل والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

والجريمة تظهر من منطلق بناء العلاقات الأسرية و هذا راجع إلى فقدان المرجعية الثقافية، وعدم توازن وهذا راجع إلى التحول و منه التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع بشكل اعتباطي، عشوائي الذي صاحبته هزات داخل الأنظمة الاجتماعية و منه انعكست على المؤسسات الاجتماعية و منه على الأفراد.

- كما أن هناك علاقة بين انتشار السلوك الإجرامي و فعالية القوانين فإذا كان كل مجرم يعاقب بصفة قانونية وتنفذ عليه العقوبة الملائمة للفعل المرتكب، فهذا يحد من انتشار السلوك الإجرامي.

بالإضافة إلى ضرورة تحديث المنظومة التشريعية و تكوين جهاز أمني فعال يتولى تطبيق القوانين بصرامة.

فالمسجد يعد مجالا لامتصاص العلاقات الاجتماعية ومحاولة توجيهها توجيها يتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي و قيمه، كما يتم تفعيل العلاقات و بنائها انطلاقا من المسجد و غيرها من المؤسسات الاجتماعية.

و على هذا الأساس تتأكد الفرضية المطروحة :

القائلة: يتأثر السلوك الإجرامي للأفراد بنوعية و بنية العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية.

٣- فيما يتعلق بتدهور الظروف المعيشية للأسرة يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي :

يلاحظ أن أغلب المبحوثين يعانون من البطالة و التهميش و الإقصاء و بذلك نستنتج تفشي مشكل البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر تدني القدرة الشرائية داخل المجتمع، و هذا ما يدفع بالفرد إلى البحث عن طريقة اجتماعية أخرى لتلبية حاجياته الاجتماعية و الضرورية و هذا ما أدى إلى إرتفاع جرائم السرقة والزنا والاغتصاب، مما أفرز مظاهر اجتماعية جديدة أثرت على النسق الاجتماعي الكلي.

- كما تساهم الظروف المادية (المعيشية ، البطالة ، تسريح العمال ، الفقر) في الإنتشار السريع للسلوك الإجرامي .

فللجانب المادي أمر هام في إحداث حالة من الاستقرار داخل المجتمع و هذا الذي سيمهد الطريق للابتعاد عن الجريمة .

و لا تعد الجريمة سلوكا مرضيا ما دامت تخضع لحتمية متعلقة بالظروف و المحيط و الشخص بما يحمله من خصائص و سمات نفسية تجعله قابل للخوض في سلوكات الإجرام.

و عدم الجدية و استفحال الجريمة راجع إلى أن القانون يحمل الكثير و النقص موجود على مستوى التطبيق للردع و الضبط الاجتماعي.

و يتم تفسير السلوك الإجرامي من خلال الظروف الاجتماعية التي ساهمت في انتشار الظاهرة كالبطالة مثلا إلى جانب التقاعس في تطبيق القانون من طرف الجهات المعنية و هذا ما يفسر بارتفاع جرائم السرقة و القتل و الضرب العمدي.

- كما أن عدم التمسك بالدين يرفع من سبب الجريمة، لأن هناك عدة أسر فقيرة و بطالين و هم بعيدين عن الجريمة لان لعامل التربية دور هام في هذا المجال.

و من هنا تتأكد لنا الفرضية القائلة :

" تدهور الظروف المعيشية و الاقتصادية يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي"

٤- فيما يتعلق بالوضع الأمني و علاقته بانتشار السلوك الإجرامي.

- كما أن الوضع الأمني المتردي الذي يعيشه وعايشه المجتمع الجزائري أثر على توجيه سلوكات الأفراد و أدى إلى تغييب دور القيم و المعايير الاجتماعية أمام قوة الأمنية حيث هدمت هذه الأزمة الحاجز القيمي للمجتمع الجزائري ، وهذا ما أسفر عدة مظاهر اجتماعية تسريح عدد من العمال و هروب سكان الأرياف إلى المدن والتخلي عن العمل الفلاحي وتدني القدرة الشرائية للمواطن ن وهذا ما انعكس على الوضع الاجتماعي للفرد ، مدفوعا بوضع مادي قاسي أثر على انتهاك القيم والمعايير الاجتماعي الاجتماعية ومنه ظهور السلوك الإجرامي.

فممارسة العنف المسلح ينعكس على الأفراد و ينمي لديهم العدوانية التي تؤهلهم لامتهان السلوك الإجرامي كرد فعل عن وضع أمني متردي متسم بلا استقرار .

فغياب الوضع الأمني يفتح المجال للجريمة والاضطهاد الاجتماعي .

- كما أن العنف المؤسساتي التي تمارسه الدولة بمؤسستها يولد بدوره العنف والجريمة.

- كما أن غياب الأمن يوفر لبعض الجماعات المنحرفة لتنشط بامتهان الجريمة.

- فالجريمة تتقلص بتوفير وضع آمن عن طريق تفعيل أداء المؤسسات التربوية و انتهاج أسلوب الديمقراطية في الحكم والتكفل الصحيح بأفراد المجتمع اقتصاديا و تبني ثقافة أصلية ومتفتحة.

- فإستتباب الأمن ضروري لتحقيق حالة من الاستقرار النفسي الذي ينعكس على كل عناصر البناء الاجتماعي.

فمعايشة الفرد لأوضاع إجرامية معينة كجرائم الإرهاب يفرز في الذات الفردية حالة من الطابع النفسي المتأزم المتسم بالاعتلال النفسي الناتج عن صدمة نفسية مما يجعل هناك قابلية للإجرام.

- فغياب الضبط والردع له دخل في انتشار السلوك الإجرامي و لكن ليس لوحده فللجوانب الوقائية دخل في ذلك من خلال توفير ظروف ملائمة للعيش.

- إن غياب الأمن داخل المجتمع يؤدي إلى حدوث حالة من الفوضى على جميع الأصعدة والمستويات.

فتوفير الأمن ضروري للحفاظ على توازن المجتمع واستقراره.

وعلى هذا الأساس وضع المجتمع مؤسسات لحماية الفرد و ما يملكه.

ومنه تأكدت الفرضية الرابعة القائلة:

" للوضع الأمني علاقة وطيدة بمدى انتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع ".

٥- فيما يتعلق بالفرضية الخامسة" تعمل المؤسسات التنشيئية و من خلالها المسجد على انتشار السلوك الإجرامي و ذلك بترويجها لخطاب ديني يتناقض و المرجعية الأصلية ".

- اتضح لدينا من خلال مساءلة المبحوثين أن المسجد قام بزرع الفتنة في فترة غياب الرقابة المؤسساتية ، وعليه عمد إلى ترويج خطاب ديني يتناقض مع المرجعية الدينية الأصلية.

- ولأن المسجد الذي يلقى على عاتقه دورا هاما من خلال محاربته للجريمة فإذا تم توظيفه توظيفا سيئا ساهم في بروز العنف و منه السلوك الإجرامي.

- كما أن الغلو في التأويلات الدينية أوغياب دور التنشئة الدينية واقتصار هذه الأخيرة على مواضيع الصلاة والوضوء والصوم يفتح المجال للإجرام.

- و هناك تأكيد على أن للدين دور هام في عملية التنشئة الإجتماعية بما يحويه الدين من أبعاد إجتماعية، و تربوية وثقافية تعمل على حماية الفرد من الوقوع في الجريمة وانتهاك المعايير والقيم

الإجتماعية، كما أن المجتمع، الأسرة، المدرسة ،المسجد تمارس دورا رياديا في تقوية الوازع الديني ومحاربة الجريمة.

- كما أن تفعيل المؤسسات الإجتماعية يؤهلنا للابتعاد عن الجريمة.

- كما أن للإمام ورجل القانون وعالم الاجتماع، والنفس....،.....كل في إطار إختصاصه وفي مجال المؤسسة الاجتماعية المتواجدة بداخلها يمارس دورا لتكوين شخصيات بالغة تؤهلنا للابتعاد عن الجريمة.

ومن هنا تتأكد الفرضية القائلة :

" تعمل المؤسسات التنشيئية ومن خلالها المسجد على إنتشار السلوك الإجرامي وذلك بترويجها لخطاب ديني تناقض والمرجعية الدينية الأصلية ".

الملاحق

ملحق رقم٠١:الاستمارة

استمارة خاصة بالمجرمين المدانين بجرائم.

بيانات عـــامة:
السن.....
الجنس: ذكـر □ ، أنثـى □
المستوى التعليمي: أمي □ ، ابتدائي □ ، متوسط □، ثانوي □، عالـي □
الأصل الجغرافي :ريفـي □ ، شبه ريفي □ ، حضري □ ، شبه حضـري □
الحالة العائلية: أعزب □ ، متزوج □ ، مطلق □ ، أرمل □
- في حالة ما إذا كنت متزوج(ة) عدد الأبناء ذ □ ، إ □
- مع من كنت تسكن قبل دخولك لمركز إعادة التربية :
1- مع العائلة □ ، 2- وحدك □ ، 3 – مع آخرين □
- في حالة ما إذا كنت تسكن مع آخرين من هم ؟.....
- نوعية المسكن: عمارة □ ، بيت تقليدي □ ، قصديري □ غير ذالك حدد:.....
- عدد الغرف - أقل من3 □ ، - من2 إلى3 □ ، -4 فأكثر □.
المستوى التعليمي للأب : أمي □ ، ابتدائي □ ، متوسط □ ، ثانوي □ ، عالـي □
المستوى التعليمي للأم : أمية □ ، ابتدائية □ ، متوسطة □ ، ثانوية □ ، عالـية □
هل هما (الوالدان) على قيد الحياة ؟ نعم □ ، لا □ . في حالة (لا) من المتوفى :.....
- نوعية عمل الوالدين ؟ الأب: الأم:
بيانات خاصة بالفرضية الأولى :
١- هل كانت تفرض عليك أسرتك قيما معينة : نعم □ لا □
في حالة نعم ما نوعيتها : طاعة الوالدين □ احترام تعاليم الدين □احترام التقاليد □ طاعة المعلم□ غير ذلك : .....
٢- هل مارست جرم في طفولتك : نعم لا . في حالة نعم ما نوعيتها :.....
السرقة الزنا الاغتصاب المخدرات القتل الضرب ألعمدي غير ذالك حدد :.....
- و هل دخلت على إثرها لمركز إعادة التربية :نعم لا
- في حالة نعم كم كان سنك آنذاك ؟.....
- و كم دامت مدة الحجز داخل مركز إعادة التربية ؟.....
- و كيف كانت نوعية المعاملة داخل مركز إعادة التربية آنذاك :.....
حسنة مقبولة سيئة غير ذلك حدد :.....
- و هل تلقيت تكوينا مهنيا آنذاك : نعم لا
في حالة نعم فما نوعه :.....
- و هل استفدت منه بعد خروجك من المركز نعم لا
- إذا كان نعم هل ساعدك في الدخول للحيات المهنية : نعم لا
- في حالة لا لماذا .....
- وهل دفعك هذا للجريمة مجددا : نعم لا

- و ما هو رد فعل أسرتك من سلوكك بعد مغادرة :
القبول الرفض غير ذلك حدد :
ماهو رد فعل أصدقائك و زملائك لك آنذاك :
القبول الرفض و كيف ذلك في كلتا الحالتين :
-٣- في حالة ما اذا ارتكبت أو ارتكب أحد أفراد اسرتك سلوك منحرف يخالف قيمها و تقاليدها كيف يكون رد فعل الأسرة ؟ التأييد المعارضة اللامبالاة غير ذالك حدد : .....
- في حالة المعارضة كيف يواجه الفرد المنحرف ؟الضرب الطرد التوجيه الحوار غير ذلك حدد : .....
-٤- هل تتدخل الأسرة في اختيار جماعة الأصدقاء :نعم لا
في حالة نعم ما هي الشروط التي تضعها :
- الأخلاق الدين المستوى العلمي نوعية العمل
الأصل الجغرافي المستوى الاقتصادي غير ذلك حدد :.....
-٥- إذا كان لدك صديق له سوابق عدلية أو منحرف في نظر أسرتك كيف يكون رد فعلها : القبول الرفض اللامبالاة في حالة الرفض بما تنصحها ؟
الابتعاد عنه نصحه تحذير الآخرين منه
غير ذالك حدد : .....
-٦- هل هناك تفضيل للذكور عن الإناث داخل الأسرة : نعم لا
-٧- ما هي المواقف التي ما زال فيها التفضيل :
- حرية التصرف و الخروج –حرية اختيار الأصدقاء –مواصلة التعليم
- حرية اختيار المهنة غير ذلك حدد :
-٨-ماذا يتوقع الوالدين من الجنسين :
أ-بالنسبة للذكر :-١- أن يعتني بالوالدين عند الكبر أن يتعلم ويحتل منصبا مشرفا أن يحمل اسم العائلة و يمدده يعمل على المحافظة على الشرف العائلي تربية الأبناء و الاعتناء بالزوجة غير ذلك حدد : .....
-ب- بالنسبة للأنثى أن تعتني بالوالدين عند الكبر أن تتعلم و تحتل منصبا مشرفا أن تعمل على المحافظة على شرف العائلة أن تكون ربة بيت تربية الأبناء و الاعتناء بالزوج غير ذلك حدد : .....
-٩- هل فرضت عليك أسرتك وقت محدد للدخول و الخروج من البيت : نعم لا .
من يفرضها عليك الأب الأم الأخ الأكبر آخرين حددهم :
-١٠- إذا كان لديك وقت فراغ أين تقضيه ؟داخل البيت خارجه و فيما تقضيه في كلتا الحالتين : .....
-١١- هل كان يحدث خصام بين الوالدين داخل البيت ؟ دائما أحيانا
-١٢- كيف كان يحدث الخصام ؟ بمقاطعة الاب للام بمقاطعة الام للأب شتم الاب للام شتم الام للاب بضرب الاب للام
غير ذلك حدد .....
-١٣- هل كان يحدث الخصام أمامك : نعم لا
-١٤- كيف كانت معاملة الاب لك حسنة قاسية لينة عدم الاهتمام اللامبالاة
-١٥- ما هو شعورك نحو أبيك : حب كره عدم الاهتمام
- ما هو شعورك نحو أمك : حب كره عدم الاهتمام
لماذا في كل الحالات :.....
-١٦- كيف كان موقف أبيك منك حين ترتكب خطأ؟
الضرب الشتم النصح عدم الاهتمام
و ما موقف أمك؟
الضرب الشتم النصح عدم الاهتمام
-١٧- هل سبق لك أن تركت البيت؟نعم لا

-١٨- في حالة نعم، فأين أقمت بعد تركك للبيت؟ أذكر المكان :
-١٩- كم مرة تركت البيت :
-٢٠- ما هو الوقت الذي استغرقه تركك للبيت ؟ أذكره :

-٢١- ما هي الدوافع التي أدت بك لمغادرة البيت؟ القسوة الطرد من البيت التوتر الأسري تأثير الأصدقاء سبب آخر أذكره : .....
-٢٢-هل يتناول أبوك المسكرات :نعم لا إذا كان نعم فما نوعها : الخمر المخدرات نوع آخر أذكره :.....
-٢٣- هل تتناول أمك المسكرات : نعم لا ، إذا كان نعم فما نوعها : الخمر المخدرات نوع آخر أذكره :
-٢٤- هل تتناول أنت المسكرات نعم لا في حالة نعم ما نوعها :
-٢٥- و هل لك إخوة يتناولون المسكرات؟ نعم لا
-٢٦- هل سبق لأحد أفراد الأسرة ارتكاب جريمة ما نعم لا في حالة نعم حددها : ما نوعها :.....
-٢٧- هل سبق لأحد أصدقائك ارتكاب جريمة : نعم لا في حالة نعم ما نوعها أذكرها :.....
-٢٨- ما نوع الجريمة التي ارتكبتها :
-٢٩- هل كانت تشتغل : نعم لا .
في حالة نعم ما نوع العمل الذي كنت تقوم به :.....
-٣٠- إذا كنت عاطلا عن العمل ، فكيف كانت نظرة الأسرة لك ؟
الاحتقار المساعدة اللامبالاة التفاهم غير ذلك :.....
- و كيف تعاملك أسرتك في ذلك : المساعدة التخلي عنك
- غير ذلك حدد :.....

بيانات خاصة بالفرضية الثانية :

-٣١- هل حدث تغير في طريقة المعاملة داخل أسرتك : نعم لا
في حالة نعم هل هذا التغيير حدث بشكل ايجابي سلبي
و هل أثر هذا التحول على سلوكك : نعم لا .
في حالة نعم كيف ذلك :
-٣٢- هل تراجع التضامن و التآزر الأسري :نعم لا.
- و ما هي المظاهر التي مازال فيها التضامن : الزواج الوفاة البحث عن عمل الوقوف مع الفرد في الشدائد عامل آخر حدده :.....
-٣٣- هل ساعدتك الأسرة : نعم لا . في حالة نعم فيما تجسد ذلك :.....
في حالة لا فلماذا؟ قلة الموارد المالية انشغال كل واحد بنفسه عدم الاهتمام أمر آخر حدد : .....
-٣٤- هل حدث تحول في معاملة الأسرة لك بعد ارتكابك للجريمة و دخولك للسجن : نعم لا . و كيف ذالك في كلتا الحالتين :.....
-٣٥- هل هناك حالة من التعايش داخل الأسرة ؟ نعم لا
-٣٦- إذا احتجت إلى المال هل تلجأ لأحد أفراد الأسرة نعم لا في حالة لا لماذا؟
-٣٧- هل المدرسة أدت دورها معك؟ نعم لا
في حالة لا لماذا ؟
-٣٨- هل يقف الأصدقاء بجانبك في الضيق : نعم لا كيف ذلك في كلتا الحالتين :
-٣٩- في أي مكان تجلس في حالة وقت الفراغ : داخل الأسرة المقهى الشارع القيام بعمل إضافي . أذكر العمل الذي تقوم به في أي مكان من هذه الأماكن :.....
-٤٠- في حالة وجودك داخل الأسرة البيت بماذا تنشغل : مشاهدة التلفاز القراءة .

غير ذالك حدد : .....
-٤١- إذا كنت تشاهد التلفاز فما هي القنوات التي تشاهدها : المحلية الأجنبية العربية الأجنبية الغربية .
و ما نوع البرامج المشاهدة : البرامج الثقافية الأفلام المنوعات الأخبار غير ذلك حدد : .....
-٤٢- ما نوع مجالات القراءة المفضلة لديك : .....
-٤٣- هل لك أصدقاء من نفس الحي الذي تسكن فيه؟ نعم لا.
و هل لك صديق يعمل؟ نعم لا في حالة نعم ما نوع عمله : .....
و ما هو المستوى التعليمي لأصدقائك : أمي ابتدائي متوسط ثانوي عالي
-٤٤- و في دراستك النظامية كيف كانت علاقتك بالأساتذة : حسنة مقبولة سيئة
-٤٦- تحدث لنا عن فشلك المدرسي :
-٤٧- علاقة والديك بالجيران : حسنة مقبولة سيئة
-٤٨- الأب كان إنسانا :
متسامحا متشدد سريع الغضب سريع الانعزال مندمج
الأم كانت : متسامحة متشددة سريعة الغضب سريعة الانعزال مندمجة
-٤٩- كيف كانت معاملة والديك لبعضها البعض :
معاملة حسنة مقبولة سيئة
-٥٠- في حالة وجود نزاع بين واديك هل يؤثر ذالك على سلوكك و تصرفاتك ؟
نعم لا ، في حالة نعم كيف ذلك : أدى بك للهروب من البيت مخالطة جماعة أصدقاء منحرفة اللجوء إلى المخدرات ، و أفرز لديك تعلم بعض السلوكات : الإدمان على المسكرات التدخين ممارسة الجريمة و إذا كان هذا الأخير فما نوعها : .....
-٥١- كيف يتعامل والديك معك : بطريقة سلطوية ديمقراطية
طرق أخرى حددها : .....
-٥٢- كيف هي علاقتك مع أفراد أرتك : جيدة مقبولة سيئة
إذا كانت سيئة هل يدفعك للقيام بالسلوك المنحرف : نعم لا
في حالة نعم أعطي أمثلة عن هذا السلوك :
-٥٣- هل يحدث بينك و بين أسرتك خصام ؟ نعم لا في حالة نعم هل يحدث هذا الخصام دائما في أغلب الأوقات نادرا
-٥٤- في حالة ما إذا ارتكبت جرم معين ، هل تعتبر الجو الأسري هو الذي دفعك لذلك : في حالة نعم هذا يعود إلى :
نزاع الوالدين اختلاف مع الإخوة إهمال الوالدين الإقصاء الشجار الأسري الحاجة المادية
أشياء أخرى حددها : .....
- إن لم تكن الأسرة هي المسؤولة عن إقبالك على السلوك الإجرامي فهذا يعود إلى : المدرسة المسجد الشارع جماعة الرفاق وسائل الإعلام . كيف ذلك في كل الحالات : .....
-٥٥- هل حدث طلاق بين الوالدين : نعم لا
إذا كان نعم ، كم كان سنك عند حدوث الطلاق ؟
- هل تزوج والدك بعدها ؟ نعم لا .
- هل تزوجت والدتك بعدها ، نعم لا .
- ٥٦- بعد حدوث الطلاق بين والديك، كان انضمامك إلى :|
الأب الأم لشخص آخر أذكره :.....
-٥٧- هل أنت مطلق : نعم لا . إذا كان نعم ، هل لديك أطفال : نعم لا . في حالة نعم مع من يوجدون : مع الأب مع الأم آخر أذكره :.....
-٥٨- هل الأب متوفى ؟ نعم لا . في حالة نعم كم كان عمرك عند وفاته .
- هل تزوجت أمك بعد وفاته : نعم لا .
- كيف كانت علاقتك مع من انضممت إليهم بعد وفاة الأب ؟

حسنة مقبولة سيئة .
-٥٩- هل الأم متوفية ؟ نعم لا . في حالة نعم كم كان عمرك عند وفاتها :
هل تزوج أبوك بعد وفاتها : نعم لا .
إلى من انضممت بعد وفاة الأم : الأب لشخص آخر أذكره : .....
كيف كانت معاملة من انضممت إليهم :
حسنة مقبولة سيئة
-٦٠- هل سبق للأب أن هجر البيت: نعم لا . في حالة نعم ما هو سبب الهجر ؟
-٦١- هل سبق للأم أن هجرت البيت: نعم لا . في حالة نعم ما هو سبب الهجر ؟
- هل تكررت هجرة الأم للبيت : نعم لا . في حالة نعم ، كم تكررت الهجرة ؟
أذكر عدد المرات :.....
-٦٢- هل هجرت البيت : نعم لا . في حالة نعم أين ذهبت : و ما هي المدة المستغرقة :
.....
-٦٣- هل أنت راضي على علاقتك بأفراد الأسرة : نعم لا . كيف ذلك في كلتا الحالتين
:.....

بيانات خاصة بالفرضية الثالثة :

-٦٤- هل الأب يعمل : نعم لا .
في حالة نعم ما نوع عمله : .....
- كم يتراوح دخل الأب :
١٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠دج ١٢٠٠٠ – ١٤٠٠٠دج
١٤٠٠٠ – ١٦٠٠٠دج ١٦٠٠٠دج فأكثر .
-٦٥- هل الأم تعمل : نعم لا . في حالة نعم ما نوع عملها :
كم تراوح دخل الأم : ١٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠دج ١٢٠٠٠ – ١٤٠٠٠دج
١٤٠٠٠ – ١٦٠٠٠دج ١٦٠٠٠دج فأكثر .
-٦٦- إذا كان الوالدين لا يعملان من كان ينوب عنهما:
-٦٧- إذا كنت تعمل. كم يتراوح ذلك :
١٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠دج ١٢٠٠٠ – ١٤٠٠٠دج
١٤٠٠٠ – ١٦٠٠٠دج ١٦٠٠٠دج فأكثر
-٦٨- ما هي أسباب عزوفك عن الزواج :
عدم العمل (البطالة) الجانب المادي عدم وجود مسكن
غير ذلك حدد :
-٦٩- هل كنت تأخذ المصروف يوميا من أسرتك : نعم لا .
-٧٠- هل يشترك أفراد الأسرة الذين يمارسون عملا في ميزانية الأسرة
نعم لا
-٧١- هل سبق لأسرتك أن عجزت على تلبية حاجياتك : نعم لا
في حالة نعم كف كان رد فعلك : الرضا السخط الاقتراض السرقة
غير ذلك حدد :.....
- في حالة عدم عملك ما هو مصدر رزقك ؟
- و ما هي أسباب تعطلك عن العمل ؟
-٧٢- هل فكرت في تغيير وضعيتك الإجتماعية : نعم لا .
في حالة نعم كيف ذلك .

بيانات خاصة بالفرضية الرابعــة

-٧٣- هل تعرضت لاعتداء إرهابي أو شاهدت مجزرة إرهابية : نعم لا
هل أثرت فيك لاحقا : نعم لا . إذا كان نعم كيف ذلك:
الخوف الهروب المواجهة
-٧٤- إذا كان الخوف، فهل اتبعت معالجة نفسية: نعم لا
و في حالة لا ألم يدفعك ذلك للاعتداء على الآخرين : نعم لا
-٧٥- إذا قمت بالهروب هل غادرت مقر عملك : نعم لا .
في حالة نعم ماذا أصبحت تشتغل في المكان الجديد :.....
و ماذا كنت تشتغل في السابق :.....
- و أين أصبحت تسكن : عند الأقارب الأصدقاء الكراء قصديري
غير ذلك حدد : .....
- و كيف كنت تحصل على المال : القرض العمل السرقة
غير ذلك حدد :.....
- هل عادت أسرتك حاليا إلى مكانها الأصلي بعد عودة الأمن
نعم لا . إذا كان لا لماذا ؟ .....
-٧٦- هل يوجد ضحايا الإرهاب من بين أفراد أسرتك ؟ نعم لا .
في حالة نعم من هم :.....
-٧٧- هل أثر عليك تردي الوضع الأمني : نعم لا
في حالة نعم : فقدان العمل السكن أحد الأقارب المال
غير ذلك حدد : .....
-٧٨- هل دفع بك تردي الوضع الأمني إلى ارتكاب جريمة معينة :
نعم لا . في حالة نعم ما نوعها :
و لماذا : .....
-٧٩- هل أثر هذا الوضع الأمني المتردي على دراستك : نعم لا
و كيف ذلك : التسرب المدرسي الفشل الدراسي الطرد المدرسي
غير ذلك حدد : .....
-٨٠- هل كنت من رواد المساجد في تلك الفترة : نعم لا
إذا كان نعم فما نوع الجلسات التي كنت تحضرها : الصلاة فقط الدروس خطبة الجمعة
غير ذلك حدد : .....
-٨١- كيف أثرت فيك الصورة المنقولة عبر التلفزيون عن المجازر :
.....
.....

-٨٢- كيف تلخص لنا في كلمات أثر الوضع الأمني على تصرفاتك وسلوكك :
.....
.....

بيانات الفرضية الخامسة :

-٨٣- هل أسرتك تؤدي الشعائر الدينية : نعم لا . في حالة نعم ما نوعها :
.....
- و هل تفرضها عليك : نعم لا لماذا في كلتا الحالتين :
- و هل كنت تمارسها : نعم لا لماذا في كلتا الحالتين :
-٨٤- هل كنت تؤدي الصلاة : نعم لا في حالة نعم ، هل كنت تؤديها في
البيت المسجد مكان آخر أذكره : .....
-٨٥- هل كنت تحضر الدروس داخل المسجد: نعم لا.

في حالة نعم ما نوع هذه الدروس : .....

-٨٦- و هل كنت تحضر خطبة الجمعة في المسجد : دائما نادرا أحيانا لا أحضرها على الإطلاق

- و هل غيرت في سلوكك : نعم لا . إذا كان نعم كيف ذلك : أذكرها بالتفصيل : .....

-٨٧- هل كنت من رواد المسجد خارج أوقات الصلاة : نعم لا

إذا كان نعم بغرض : صلاة النافلة حضور حلقات العلم الجلوس مع الأصدقاء قراءة القرآن . غير ذلك حدد :

-٨٨- هل تحس حاليا بالذنب : نعم لا . و ما هو رد فعلك في كلتا الحالتين:

.....

.....

-٨٩- حسب رأيك من هو المسؤول عن دخولك إلى السجن

الأسرة المدرسة الشارع . غير ذلك حدد :.....

.....

و كيف ذلك في كل الحالات : .....

.....

-٩٠- كيف ترى أو تتصور حياتك بعد خروجك من السجن :

.....

.....

-٩١- هل تعتقد بأن ارتفاع نسبة الجريمة يعود كما يقول البعض إلى تخلى المؤسسات التنشئية (الأسرة – المدرسة – المسجد .....) عن أدوارها التربوية ؟

.....

.....

-٩٢- ما هي النصيحة الممكن أن توجهها للشباب الجزائري لكي لا يسقطوا في فخ الجريمة و الانحراف ؟

.....

.....

ملحق رقم٠٢: دليل المقابلة للمختصين في علم الاجتماع

- البيانات الشخصية:

- الوظيفة: - تاريخ المقابلة:

- الوظيفة الحالية : الجنس : -

- المستوى التعليمي: - الأقدمية في المنصب الحالي:
- الأقدمية في العمل: - مكان المقابلة:

١- كونكم عالم اجتماع (مختص في علم الاجتماع) كيف تفسرون ظاهرة العنف والسلوك الإجرامي ؟

-٢- هل هذه الظاهرة تعود إلى كما يقول بعض الناس (خاصة رجال الصحافة والسياسيين) إلى كون الجزائري عنيف بطبعه أم كونها ظاهرة تخص كل المجتمعات دون إستثناء وبدرجات متفاوتة؟

٣- في نظركم ما هي العوامل المباشرة والرئيسية في حدوث الجريمة والعنف داخل أي مجتمع؟

٤- يقال بان العنف والجريمة يعبران عن الخلل في التوازن الاجتماعي وهشاشة الروابط الاجتماعية كيف تفسرون هذا ؟

٥- في نظركم هل للأسرة وغيرها من المؤسسات التنشيئية الأخرى دخل في تفاقم انتشار السلوك الإجرامي ؟

٦- يقال بأن للاستهلاك الثقافي علاقة وطيدة بتنمية السلوك العدواني والعنيف داخل أي مجتمع فهل هذا صحيح وينطبق على مجتمعنا ؟

٧- اليوم العنف والسلوك الإجرامي لا يقتصر على جنس دون الآخر ، أو شريحة اجتماعية دون الأخرى وعليه هل يمكن الاعتماد على التفسير القائل بأن الظروف المادية (المعيشية البطالة، تسريح العمال، الفقر ....) دخل في الانتشار السريع للسلوك الإجرامي ؟

٨ - أين يكمن دور علماء الاجتماع في مسألة العنف والسلوك الإجرامي ؟

٩- في الأخير ماهي الحلو ل العلمية للحد من السلوك الإجرامي في نظركم ؟

ملحق رقم٠٣: دليل المقابلة الخاصة بالمختصين في علم النفس وعلوم التربية

بيانات شخصية :-

- تاريخ المقابلة : مكان المقابلة :
-الجنس : الوظيفة:
- المستوى التعليمي : الوظيفة الحالية :
- الأقدمية في العمل : الأقدمية في المنصب الحالي:

١- يقال بأن العنف والجريمة بأنواعها المختلفة أصبحت اليوم تشكل هاجسا يهدد المجتمع الجزائري ككل ، ما موقفكم؟

٢-هل الجريمة حالة مرضية مؤقتة أم أنها دائمة ويستحيل القضاء عليها ؟ وماذا يعني بالنسبة لك السلوك الإجرامي؟

٣-بصفتكم عالم نفساني كيف تفسرون بروز السلوك الإجرامي بأنواعه المختلفة اليوم بقوة في مجتمعنا ومن خلال فاعلين من الجنسيين ومن كل الشرائح الاجتماعية ؟

٤-في نظركم ماهي الجهات المسؤولة على انتشار هذا السلوك ؟

٥-هل للتنشئة الاجتماعية من خلال مؤسساتها ومحتواها دخل في انتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع؟

٦- هل للنزعة الفردانية وضعف الروابط الاجتماعية بين أفرادها الأسرة الواحدة ثم المجتمع ككل دخل في انتشار السلوك الإجرامي ؟

٧- هل للتحولات التي مست المجتمع الجزائري وخاصة مكانة ودور الفرد الجزائري لها دخل في انتشار الجريمة بكل أنواعها المختلفة؟

٨-هل للتربية الأسرية وطبيعة التفاعل بين الآباء والأبناء علاقة في ظهور السلوك غير السوي مستقبلا؟

٩- أخيرا ماهي الحلول العملية الممكن اقتراحها للحد من العنف والجريمة؟

١٠- كيف يمكن لعلماء النفس أن يساهموا في الحد من هذه المشكلة (أو المرض) ، إعطاء أمثلة ملموسة عملية.

ملحق رقم ٠٤: دليل المقابلة الخاصة برجال القانون

البيانات الشخصية:
تاريخ المقابلة: مكان المقابلة:
الجنس: الوظيفة:
المستوى التعليمي: الوظيفة الحالية:
الأقدمية في العمل: الأقدمية في المنصب الحالي:

-١- كرجل قانون كيف تفسر السلوك الإجرامي.
-٢- كيف يمكن للتنشئة الاجتماعية في إطارها القانوني أن تؤدي إلى الجريمة أو تحد منها (من خلال المؤسسات القانونية- العقابية(الشرطة -المحاكم- السجون) وأيضا من خلال الجانب التشريعي.
-٣- نظرتك للجانب التشريعي وعلاقته بتنظيم الأسرة وظهور السلوك الإجرامي.
-٤- هل هناك علاقة بين إنتشار السلوك الإجرامي وفعالية القوانين.
-٥- هل لغياب الضبط والردع دخل في إنتشار السلوك الإجرامي.
-٦- يقال بأن مؤسسات إعادة التربية مؤسسات تعمل على تنمية وتدعيم السلوك الإجرامي. ما هو موقفكم؟
-٧- في نظركم ما هي الوسائل أو الحلول اللازمة للحد من السلوك الإجرامي.
-٨- حسب تجربتكم كرجل قانون هل السلوك الإجرامي هو اليوم في التراجع أم إرتفاع؟.
-٩- ما هي الحلول الملائمة في نظركم للحد من السلوك الإجرامي؟.
-١٠- ما موقفكم من قانون العقوبات الجزائري؟
-١١- بناءا على تجربتكم الميدانية ما نوع الجرائم الأكثر إنتشار اليوم مقارنة مع السنوات الماضية؟.

ملحق رقم٠٥: دليل المقابلة الخاصة بالأئمة

البيانات الشخصية:
تاريخ المقابلة: مكان المقابلة:
الجنس: الوظيفة:
المستوى التعليمي: الوظيفة الحالية:
الأقدمية في العمل: الأقدمية في المنصب الحالي:

-١- بصفتك رجل دين كيف تفسر تفاقم ظاهرة العنف والإجرام في مجتمع إسلامي كالجزائر؟.
-٢- يقال بأن المسجد ورجالاته دور كبير إنتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع، وهذا بغيابه عن دوره الطلائعي التنشئي، ما موقفكم من هذا القول؟
-٣- في نظركم كيف يمكن للأئمة أن يساهموا في الحد من الرذيلة بشكل عام والسلوك الإجرامي بشكل خاص؟
-٤- في نظركم من المسؤول الأول في إنتشار الجريمة بين أفراد مجتمعنا اليوم بهذه القوة؟
-٥- كيف ينظر الدين الإسلامي لكل من السلوك الإجرامي والمجرم، والمتواطئ مع هذا الأخير؟
-٦- في نظر كم ما هي الأسباب الرئيسية في إنتشار الجريمة وهل العوامل المادية (كبطالة والفقر .....إلخ) هي العوامل الوحيدة أو الرئيسية في حدوثها؟
-٧- هل المسجد كباقي المؤسسات التنشئية والتربوية يساهم في تهذيب الأخلاق والحد من السلوك الإجرامي؟
-٨- ما هي الحالات الممكن للأئمة (رجال الدين) والمسجد أن تتدخل فيها للحد من السلوك الإجرامي؟
-٩- أخيرا ما هي الحلول الممكن أن تقترحوها للحد من السلوك الإجرامي؟

ملحق رقم ٠٦: دليل المقابلة الخاصة بالطب الشرعي

البيانات الشخصية:
تاريخ المقابلة:
مكان المقابلة:
الجنس:
الوظيفة:
المستوى التعليمي:
الوظيفة الحالية:
الأقدمية في العمل:
الأقدمية في المنصب:

-١- رؤية المختصين في الطب الشرعي للذين تعرضوا للسلوك الإجرامي والعنف وتقيم العطب:
-٢- تعريف المصلحة:
-٣- دورك كطبيب شرعي:
-٤- بداية دورك كطبيب شرعي ونهايته:
-٥- تقييم العاهة أو العطب الخاص بالمعتدى عليه:
-٦- ما هي الجهات التي تتعامل معها كطبيب شرعي:
-٧- الطرق المتسببة في الإعاقة أو العنف أو الجريمة (هل هو خارجي على المعتدي عليه أجنبي عن أسرته، تحديد الشخص بالضبط).
-٨- الوسائل أكثر إستعمالا في الإعتداء (الخنجر، الضرب بالأيدي،.....،....)
-٩- نظرتكم لظاهرة العنف والجريمة بناء على الخبرة الذاتية.
-١٠- المقبلين عليه من هم؟ الأكثرية (نساء- رجال- أطفال- شيوخ)
-١١- الوضعية المهنية (ذوي مناصب عليا، دنيا ..... من هم.....)
-١٢- المستوى التعليمي للضحايا:
-١٣- تقييم incapacité total au travail I.T.T كيف يتم تقيمها، الأمثلة بناءا على الوسائل المستعملة من طرف المعتدي من خلال الوسائل (مثلا الخنجر،.....) وعدد المرات.
-١٤- هل هذا التقييم يؤخذ بعين الإعتبار في كل الحالات نعم ☐ لا☐ في حالة لا، ما هي الحالات التي نأخذها بعين الإعتبار.
-١٥- هل المعتدي عليه يتابع دوما قضائيا المعتدي أو الجاني.
-١٦- بناءا على الخبرة الشخصية، كيف تقيم لنا ظاهرة العنف والسلوك الإجرامي في مدينة البليدة.

قائمة المراجع

١. "المنجد الأبجدي". دار الشروق، بيروت، ١٩٦٧.

٢. علي بن هادية، "القاموس الجديد للطلاب: معجم عربي مدرسي ألفبائي".(تقديم محمود المسعدي)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط٧، ١٩٩١.

٣. سامية الخشاب، "النظريات الاجتماعية ودراسة الأسرة"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة.

٤. محمد عاطف غيث،" قاموس علم الاجتماع"،الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩.

٥. إحسان محمد الحسن، "البناء الاجتماعي والطبقية"، دار الطليعة، بيروت، بدون سنة.

٦. مصطفى الخشاب، "الاجتماع العائلي"، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٦.

٧. دينكي ميتشل، "معجم علم الاجتماع"، (ترجمة إحسان محمد الحسن)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

٨. علي عبد الواحد وافي، "الأسرة والمجتمع"، مكتبة النهضة،القاهرة، ط ٦، ١٩٦٦.

٩. Boutefnouchent (M), « la famille Algérienne son évolution et ses caractéristiques récentes » Ed: SNED, Alger.

١٠. سناء الخولي، "الزواج والحياة العائلية"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

١١. زهير الخطيب، "بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية القضايا المعاصرة"، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

١٢. مصطفى الخشاب، "دراسات الاجتماع العائلي"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥.

١٣. عزت حجازي، "الشباب العربي ومشكلاته"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥.

١٤. زينب حميدة بقادة، "جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الريفي والحضري، جامعة الجزائر، ١٩٩٠، لم تنشر.

١٥. مسعود كسال، "مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٦.

١٦. محمد السويدي، "من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري"، مجلة المجاهد، عدد ١٣١٤، سبتمبر ١٩٨٥.

١٧. ABADIR (Sonia Ramzi), « la femme arabe au Maghreb au Machreck (fiction et réalités") », Entreprise nationale de livre, Alger, 1985.

١٨. مصطفى بوتفنوشنت، "العائلة الجزائرية: تطورها وخصائصها الحديثة"، (ترجمة أحمد دمبري)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤.

١٩. عدنان الدوري" الجريمة والمجرم"، مجلة الفكر، العدد٣، الكويت، ١٩٨٤.

٢٠. ر يودون، ف بور يكو، "المعجم النقدي لعلم الاجتماع"، (ترجمة سليم حداد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط١، ١٩٨٦.

٢١. يسري دعبس، "البلطجة رؤية في أنثروبولوجية الجريمة"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٢. نبيل السمالوطي، "علم اجتماع العقاب". دار الشروق، جدة، ج١، ط١، ١٩٨٣.

٢٣. محمد زكي أبو عامر، "دراسة في علم الإجرام والعقاب"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٤. جبران مسعود،" رائد الطلاب: معجم لغوي عصري للطلاب"، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

٢٥. عبد الرحمن محمد عيساوي، "علم النفس الجنائي:أسسه وتطبيقاته العلمية"، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٠.

٢٦. نبيل السمالوطي، "دراسات في علم الاجتماع"، دار الجبلاوي، بيروت، ١٩٧٧.

٢٧. ترافيس هيرثي،" أسباب جنوح الأحداث"،(ترجمة محمد سلامة غباري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط٢، بدون سنة.

٢٨. أحمد زكي بدوي، "معجم العلوم الاجتماعية: الإنكليزي - فرنسي - عربي"، الإسكندرية، سبتمبر١٩٧٧.

٢٩. فيصل السالم، "أساسيات التنشئة الاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي"، جامعة الكويت، ١٩٨١.

٣٠. محي الدين مختار، "محاضرات في علم النفس الاجتماعي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢.

٣١. Rocher (Guy), « introduction a la sociologie générale –I- l'action sociale » .RDHMH, Paris, 1968.

٣٢. طلعت همام، "قاموس العلوم النفسية والاجتماعية"، مؤسسة الرسالة، الأردن، دار عمار، ط١، ١٩٨٤.

٣٣. هشام شرابي، "الأبوية المستحدثة، التصور والواقع"، (ترجمة محمد شريح)، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، ١٩٩٢.

٣٤. "معجم العلوم الاجتماعية"، من إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

٣٥. أحمد زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

٣٦. محمد السويدي، "بدو الطوارق بين الشباب والتغير، دراسة سوسيو أنثروبولوجية في التغير الاجتماعي"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون سنة.

٣٧. Rocher (Guy), « introduction a la Sociologie générale (le changement social) ».ED: HMH, Paris, 1968.

٣٨. ثروت محمد شلبي، "الطلاق والتغير الاجتماعي"، دار المجتمع العلمي، جدة،١٩٨٨.

٣٩. سناء الخولي، "التغير الاجتماعي والتحديث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٤٠. صلاح مصطفى الفوال، "المدخل لعلم الاجتماع الإسلامي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤١. أبو بكر الجزائري،" كتاب المنبر"، المكتبة العصرية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠١.

٤٢. حسين حمدي الطوبجي،" وسائل الاتصال وتكنولوجيا في التعليم"، دار العلم، الكويت، ١٩٩٦.

٤٣. محمد عبد الحميد، "الاتصال في مجالات الإبداع الفني الجماهيري"، عالم الكتب، القاهرة، بدون سنة.

٤٤. بول روتا، "العمل التلفزيوني"،(ترجمة ناصر توفيق)، مركز الشرق الأوسط.

٤٥. نبيل عبد الفتاح حافظ وأخرون، "علم النفس الاجتماعي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

٤٦. gerbod (Paul), « les enseignants et la politique ».ed: puf, Paris, 1976.

٤٧. أحمد محمد الطيب، "أصول التربية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٩.

٤٨. " Dictionnaire du Français petit Larousse ", librairie Larousse Paris, 1980.

٤٩. سميرة أحمد السيد، "علم اجتماع التربية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٣.

٥٠. Paul Henry and others, " child development and personality" . Haper international edition, new York, 1984.

٥١. خليل أحمد خليل، "المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع"، دار الحداثة، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

٥٢. محمد عارف، "المجتمع بنظرة وظيفية: الوظيفة وأشكالها وامكاناتها التصورية والمنهجية في دراسة المجتمع"، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٢.

٥٣. معن خليل عمر، "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر"، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط١٩٩١،٢.

٥٤. مصطفى صلاح الفوال، "علم الاجتماع، المفهوم والمنهج والموضوع". دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

٥٥. عبد الغني مغربي، "الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون"، (ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦.

٥٦. سناء الخولي، "الزواج والحياة الأسرية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٥٧. عبد الغني مغربي، "محاضرات نظرية علم الاجتماع"، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٨. Rocher (Guy), « le changement social ».ed, HMH, Paris, Tome 3, 1968.

٥٩. محمد عاطف غيث، "التغير الاجتماعي والتخطيط"، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٢.

٦٠. Mendras (M) et forse (M) , « le changement Social: tendance et paradigme ». ed:Armand colin, Paris, 1983.

٦١. Grawits (Madeleine), « Méthodes des sciences Sociales ». DALLOZ, Paris, 1968.

٦٢. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، "منهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥.

٦٣. خالدي الهادي وقدي عبد المجيد، "المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٦.

٦٤. موريس أنجرس ، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)"، (ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون)، (راجعه مصطفى ماضي)، دار القصبة، الجزائر، ٢٠٠٤.

٦٥. إحسان محمد الحسن، "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي"، دار الطليعة بيروت، ١٩٨٢.

٦٦. زيدان عبد الباقي، "قواعد البحث الاجتماعي"، مطبعة السعادة، الجيزة، ط٢، ١٩٧٤.

٦٧. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، مرجع سبق ذكره.

٦٨. Maurice Angers, « Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines ». Ed. Casbah université, Alger, 1997.

٦٩. إميل دوركايم، "قواعد المنهج في علم الاجتماع"،(تقديم عبد الرحمن بوزيدة)، موفم للنشر، الجزائر، ١٩٩٠.

٧٠. Boudon (Roymond), « les méthodes en sociologie ».P.U.F, collection que sais je? 4éme édition, France, 1976.

٧١. Grawits (madeleine), « les méthodes des sciences sociales ».editions DALLOZ, 9éme édition, Paris, 1993.

٧٢. عبد الرحمن بوزيدة، "محاضرات مادة منهجية معمقة"، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٩٨-١٩٩٩.

٧٣. أحمد الصباب، "الأسلوب العلمي في البحث"، دار النهضة، جدة، ١٩٨١.

٧٤. حلمي محمد فؤاد وآخرون، "المرشد في كتابة الأبحاث"، دار الشروق، جدة، ط٤، ١٩٨٣.

٧٥. صلاح مصطفى الفوال، "منهجية العلوم الاجتماعية"، عالم الكتب، القاهرة، بدون سنة.

٧٦. جمال معتوق، "وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن"، دراسة ميدانية بمدينة البليدة، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، ١٩٩٣-١٩٩٢، لم تنشر.

٧٧. نصيرة عقاب، "التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٩٥-١٩٩٤.

٧٨. علي مانع، "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٦.

٧٩. عمر السعيد رمضان، "دروس في علم الإجرام"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.

٨٠. إسحاق إبراهيم منصور، "الموجز في علم الإجرام"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٩.

٨١. "مجلة الشرطة"، العدد٥٤، ديسمبر١٩٩٦.

٨٢. "مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية". عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، العدد١، السنة الأولى، آذار ١٩٧٢.

٨٣. عجوة عاطف عبد الفتاح ، "البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٨٥.

٨٤. عزت سيد إسماعيل، "سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف"، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨.

٨٥. سامية حسن الساعاتي، "الجريمة والمجتمع"، دار النهضة العربية، بيروت،ط٢، ١٩٨٣.

٨٦. إسحاق إبراهيم منصور، "الموجز في علم الإجرام".ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ١٩٩١.

٨٧. وزارة التعليم الابتدائي، "دروس في التربية وعلم النفس"، الجزائر، ١٩٧١، ١٩٧٣.

٨٨. Abdelghani (Megherbi), "culture et personnalité algerienne de Massinissa a nos jours", Entreprise nationale de livre, Alger, 1986.

٨٩. Bourdieu (p), "Le sens pratique, Ed deminuit, paris, 1980.

٩٠. Labbens (jean), "sociologie de la pauvreté (le tiers monde et le quart mond) Edition Gallimard, France,1978.

٩١. نوال السعداوي، "امرأة عند نقطة الصفر"، دار موفم للنشر، وطبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ١٩٩٢.

٩٢. Saadi (N), "La femme et la loi en Algerie", Coll dirigée par Fatima Mernissi, ed Bouchène, Alger, 1991.

٩٣. علي الكاشف، "التنمية الاجتماعية: المفاهيم والقضايا"، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.

٩٤. القرآن الكريم.

٩٥. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري في شرح صحيح البخاري"، دار المعرفة، بيروت، المجلد الثامن، بدون سنة.

٩٦. تقي الدين بن تيمية، "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، قصر الكتاب، البليدة (الجزائر)، بدون سنة.

٩٧. مصطفى ديب البغا، "مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة (الجزائر)، ١٩٩١.

٩٨. محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري"،

٩٩. المرنيسي (ف)، "الجنس كهندسة اجتماعية بين (النص والواقع)"، نشر الفلك، الدار البيضاء (المغرب)، ١٩٨٧.

١٠٠. أرنولد جزل، "الشباب من (١٠-١٦)"، تر عبد العزيز توفيق جاويد، مراجعة مصطفى فهمي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ج٢، ١٩٩٤.

١٠١. العربي بختي، "التربية العائلية في الإسلام"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩١.

١٠٢. يوسف القاضي ومقداد يالجن، "علم النفس التربوي في الإسلام"، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١.

١٠٣. إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، "كشف الحقائق ومزيل الألباس"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٢، ط٤، ١٩٧٥.

١٠٤. عوض محمد، "مبادئ علم الإجرام والعقاب، ج١، علم الإجرام"، دار الطباعة للنشر، بيروت، بدون سنة.

١٠٥. رؤوف عبيد، "أصول علمي العقاب والإجرام"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.

١٠٦. علي محمد جعفر، "الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف المسؤولية الجزائية والتدابير" (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٧٤.

١٠٧. ثروت جلال، "الظاهرة الإجرامية: دراسة علم الإجرام والعقاب"، مطبعة الشاعر، الإسكندرية، ١٩٧٢.

١٠٨. سامية محمد جابر، "الانحراف والمجتمع: محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

١٠٩. نظير فرج مينا، "الموجز في علم الإجرام والعقاب"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ١٩٩٣.

١١٠. محمد سعيد فرح، "الطفولة والثقافة والمجتمع"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٣.

١١١. طه أبو الخير ومنير العمرة، "انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١، ١٩٦١.

١١٢. محمد عبد القادر قواسمية، "جنوح الأحداث في التشريع الجزائري"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٢.

١١٣. حسن شحاتة سعفان، علم الجريمة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦.

١١٤. عبد الرحمن بن خلدون، "المقدمة"، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٠.

١١٥. محمد العربي ولد خليفة، "المهام الحضارية للمدرسة والجامهة الجزائرية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٩.

١١٦. عبد الحميد متولي، "أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٢، ١٩٧٤.

١١٧. مصطفى حجازي، "الأحداث الجانحون"، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨١.

١١٨. العلوي محمد الطيب، "التربية والإدارة في المدارس الجزائرية"، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة (الجزائر)، ١٩٨٢.

١١٩. عادل قورة، محاضرات في قانون العقوبات، القسم العام للجريمة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ١٩٨٨.

١٢٠. عبد الرحمن الوافي، "في سيكولوجية الشباب"، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٦.

١٢١. يسر أنور علي، أمال عبد الرحمن، "علم الإجرام"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٧١.

١٢٢. محمد قطب، "منهج التربية في الإسلام"، دار الشروق، بيروت، بدون سنة.

١٢٣. عبد الرحمن الوافي، "في سيكولوجية الفرد والمجتمع"، دار هومة، الجزائر، بدون سنة.

١٢٤. وزارة العدل الجزائرية، "قانون الأسرة الجزائرية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣.

١٢٥. علي الكاشف، "التنمية الاجتماعية: المفاهيم والتنمية"، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.
١٢٦. مصطفى الشكعة، "المغرب والأندلس: أفاق إسلامية وحضارة إنسانية ومباحث أدبية"، دار الكتب المصرية واللبنانية، ط١، ١٩٨٧.
١٢٧. الباري أبي الطيب البخاري، "الروضة الندية: شرح الدرر البهية"، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، ج١ وج٢، ١٩٩٢.
١٢٨. مصطفى عمر التير، "الوجه الآخر للسلوك"، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٠.
١٢٩. جمال معتوق، "محاضرات ملتقى المشاكل"، معهد علم الاجتماع، جامعة البليدة، ١٩٩٧/١٩٩٨.
١٣٠. أحمد فتحي البهنسي، "الجرائم في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة"، دار الشروق، بيروت، ط٥، ١٩٨٣.
١٣١. Emile Durkheim, "le suicide", editions presses universitaire de France, paris, 1969,
١٣٢. Emile Durkheim, "de la division du travail social", editions puf, paris.
١٣٣. محمود نجيب حسني، "دروس في علم الإجرام والعقاب"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.
١٣٤. Thorsten sellin, conflits culturels et criminalité", conférences fates de l'université libre de Bruxelles les 23et24 maes 1960 traduit de l'anglais par M nep cor mil, R: dr pein 1959, 1960.
١٣٥. جمال معتوق، محاضرات مدخل الإنحراف"، قسم علم الاجتماع، جامعة سعد دحلب البليدة، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
١٣٦. علي عبد القادر القهوجي، "علم الإجرام والعقاب"، دار النهضة، بيروت.
١٣٧. Edwin Sutherland, principe de criminologie", paris, Cujas, 1966.
١٣٨. محمود عقل، مقدمة في علم الإجرام: دراسة في علم اجتماع الجريمة"، الجمعية الفلسطنية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، بدون سنة.
١٣٩. عبد الباسط عبد المعطي، "اتجاهات نظرية في علم الاجتماع"، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١.
١٤٠. جوناثان تيرنر، "بناء نظرية علم الاجتماع"، ترجمة: محمد سعيد فرح، منشأة المعارف، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٤١. غي روشي، "علم الاجتماع: دراسة أعمال تالكوت بارسونز"، ترجمة: محمد الجوهري، دار المعارف، الإسكندرية، ط١، ١٩٨١.
١٤٢. رابح تركي، "أصول التربية والتعليم"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط٢، ١٩٩٠.

١٤٣. محمد صفوح الأخرس، "تركيب العائلة العربية ووظائفها"، منشورات الثقافة للإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨.

١٤٤. عبد الحميد لطفي، "علم الاجتماع"، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٧١.

١٤٥. محمد طلعت عيسى وآخرون، "الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، بدون سنة.

١٤٦. Elurs (G) Linpuer (A), dictionnaire generale des sciences humaines", EDTGOGO, Belgique, 1984.

١٤٧. فريديريك ألكين، جبر الدهائل، "الطفل والمجتمع: عملية التنشئة الاجتماعية"، ترجمة: سمير حسانين، مؤسسة سعيد للطباعة، طنطا، ١٩٧٦.

١٤٨. عبد السلام حامد زهران، "علم النفس الاجتماعي"، دار الأنهر للنشر، بيروت، ١٩٨١.

١٤٩. جريدة الخبر ليوم ٢٠٠٥/٠٢/١٢، ع ٤٣١٦، ص٣٢.

١٥٠. جمال معتوق، "السرقة وجه آخر لبؤس القيم عندنا"، جريدة الأيام الأسبوعية، ع ٢٧، ٢٠٠٥/٠٢/١٥.

١٥١. سعد مغربي، "انحراف الصغار"، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠.

١٥٢. عباس محمد عوض، "علم النفس الاجتماعي: نظريات وتطبيق"، دار المعرفة الجامعية، جدة.

١٥٣. حسين عبد الحميد رشوان، "دراسة في علم الاجتماع الجنائي"، الإسكندرية، ١٩٩٠.

١٥٤. مصطفى زيدان، "علم النفس الاجتماعي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.

١٥٥. سناء الخولي، "الزواج والعلاقات الأسرية"، دار المعرفة الجامعية، بيروت، ١٩٨٥.

١٥٦. نورة علي، "الحياة رجل، امرأة"، دار المشرق، قطر، ١٩٩٣.

١٥٧. غانم هنا، "بناء المجتمع"، دار الكتاب، دمشق، ط١، ١٩٩٨.

١٥٨. محمد الهادي، "العلاقة الزوجية"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٥.

١٥٩. السيد رمضان، "مدخل لرعاية الأسرة والطفولة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

١٦٠. محمد سلامة غباري، "الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب"، شركة مكتبة عكاظ، الرياض، ١٩٨٣.

١٦١. عبد العزيز سعد، "الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.

١٦٢. نرجس، جرية الشروق، ع٤٤٠.

١٦٣. جلال إسماعيلي حلمي، "العنف الأسري"، القاهرة، ١٩٩٩.

١٦٤. مصطفى عمر التير، "العنف العائلي"، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ١٩٩٧.

١٦٥. محمد سيد فهمي، "أطفال الشوارع: مأساة حضارية في الألفية الثالثة"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٠.
١٦٦. محمود حسن، "رعاية الأسرة"، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٧.
١٦٧. علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ٢٠٠٢.
١٦٨. زولان ورون، فرانسوا زيارو، "موسوعة علم النفس"، (تعريب: فؤاد شاهين)، المجلد ٣، كويد للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
١٦٩. يوسف ميخائيل أسعد، "قاموس علم النفس"، دار غريب، القاهرة، بدون سنة.
١٧٠. برتراند رسل، "في التربية"، (ترجمة: سمير عبده)، مكتبة الحياة، بيروت، (د، ت).
١٧١. جمال معتوق، "حقائق وأرقام عن جريمة الزنا"، جريدة الأيام، ع٢٦، ٢٠٠٣/٠٢/٠١.
١٧٢. وزارة العدل الجزائرية، "قانون العقوبات الجزائري"، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، ط٤، ٢٠٠٥.
١٧٣. Radia Khellef, "la tragédie d'une soirée arrosée", Détective, N 510, du 15 au 22/02/2003.
١٧٤. حنان عبد الحميد العناني، "صورة الطفولة في التربية الإسلامية"، دار الصفا، عمان، ط١. ١٩٩٩.
١٧٥. Mammheim Hermann, "juveile delinquency", Oxford university press, New york, 1946.